جامعة محمد الخامس - أكدال
كلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية- الرباط

شعبة القانون العام
وحدة التكوين والبحث :
علم السياسة و القانون الدستوري

أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق

تحت عنوان:

دور وكالات الإنعاش و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في التنمية الجهوية

إعداد الباحث

محمد سالم بونعاج

إشراف الأستاذ

الدكتور عبد الله حداد

لجنة المناقشة:

الدكتور محمد الصوفي :	أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق	أكدال – الرباط	رئيسا
الدكتور عبد الله حداد:	أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق	أكدال – الرباط	مشرفا
الدكتور أحمد بوجداد :	أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق	أكدال – الرباط	عضوا
الدكتور جمال الدين الأحمر:	أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق	أكدال – الرباط	عضوا
الدكتور الحاج شكرة:	أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق	طنجة	عضوا

السنة الجامعية: 2014 – 2015

{ رب قد أتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر

السماوات والأرض أنت ولي في الدنيا والآخرة توفني مسلما

وألحقني بالصالحين }

سورة يوسف: الآية: 100

إهداء

إلى من أفنيا صحتيهما في صمت رائع من الوفاء والتضحية ونكران الذات

إلى من سقوني عرق عملهما وغذوني بصبرهما

إلى الشجرة التي وقتني حر الزمان

إلى اللذين كونا مني رجلا وإنسانا وأقحماني في حقول المعرفة

إلى أمي وأبي أهدي ثمرة هذا العمل، عرفانا بما لهما من فضل علي في

تعليمي الصبر والمثابرة وحب الخير والناس

إلى إخوتي الأفاضل كبيرهم وصغيرهم وبالأخص فاطمة

إلى الإخوة والأخوات الذين تربطني بهم وشيجة الأخوة والمحبة

إلى كل الأقارب والأصدقاء

إلى جميع أساتذتنا ومعلمينا الذين كان لهم الفضل الكبير في تنويرنا

وتكويننا

إلى كل من ساهم بلبنة في بناء صرح هذا العمل المتواضع

إليكم جميعا أهدي ثمرة هذا العمل.

محمد سالم

كلمة شكر

أتوجه بجزيل شكري، وعميق امتناني إلى الأستاذ المقتدر الدكتور عبد الله حداد، الذي أنار لنا الطريق وذلل لنا الصعاب بفضل توجيهاته وإرشاداته وعلمه الواسع، فكان لنا حقا نعم المؤطر والموجه الناصح، أشكره على تفضله بالإشراف على هذا العمل.

كما أتقدم بشكري إلى الأساتذة الأجلاء والمحترمين أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة هذا البحث، وتقييمهم وتقويمهم للعمل.

وأقدر جميع أساتذتي على الالتزام بالمسؤولية، وعلى مجهوداتهم النبيلة في سبيل ترسيخ أسس البحث العلمي في هذه المؤسسة الجامعية.

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع.

دور وكالات الإنعاش و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في التنمية الجهوية

مقدمة عامة:

أخذت التنمية، خلال العقود الأخيرة، بعدا استراتيجيا هاما في السياسات العامة للدولة المعاصرة، حيث أن الشعوب والمجتمعات المعاصرة أصبحت تخوض رهانات جديدة أملتها تحولات سوسيو اقتصادية وثقافية وبيئية عالمية.

وأصبح على عاتق الدول النامية نسج منظور جديد اتجاه الجهة وإعادة النظر في تصوراتها نحو السياسة الجهوية إن هي أرادت مواكبة الركب الإقتصادي العالمي والإدماج في عجلة تطور النظام العالمي وتحديات العولمة والرهانات المستقبلية مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الجانب الإقتصادي في عملية التنمية وأثره الواضح في تحفيز النهوض بمختلف القطاعات والمجالات.

وقد كانت لمرحلة الاستعمار، التي عاشتها وعانت منها الدول النامية ومما نتج عنها من ركود سياسي واقتصادي، والأثر البالغ في وقوع شرخ عميق في البنيات الاجتماعية، لهذه الأنشطة التقليدية، وتكريس التبعية السياسية والإقتصادية والتي شكلت بدورها أكبر عائق في مسار التنمية بهذه الدول.

ومنذ ذلك الحين ظلت الفوارق والتفاوتات الجهوية والإختلالات المحلية والتباينات الاقتصادية والاجتماعية إرثا ثقيلا يعيق تحقيق تنمية شاملة مندمجة ومتوازنة، وأكبر هاجس في السياسات الوطنية وأهم تحد للعملية التنموية.

وعمدت بعض الدول – منها المغرب- إلى نهج سياسة تركيز السلطة العامة بيد السلطة المركزية واختيار النهج الليبرالي كنمط سياسي واقتصادي للنهوض بالإقتصاد الوطني، حيث إهتم القرار الاقتصادي التنموي الصادر عن المركز في مجال السياسات الماكرو اقتصادية بالنسبة للقطاعات وأغفل الجانب المجالي ودوره الهام في تدعيم مسلسل التنمية.

فكان من نتائج مركزية تدخل الدولة هيمنة القطاع العمومي والسلطة المركزية بشكل عام على مجالات التخطيط وإعداد التراب الوطني كما يرى البعض ، حيث كان ينظر إلى مسألة التنمية على أنها عملية أفقية فحسب، وتم تسخير وسائل وأهداف لتحقيقها من داخل الإدارة المركزية دونما إشراك للمعنيين بها (السكان) في إعدادها وبلورتها. وقد أدى غياب العنصر المجالي في هذه السياسات إلى تعميق الفوارق الجهوية وإغناء المناطق الغنية وتهميش الجهات الأخرى وعجزها عن الانصهار في عملية التنمية وذلك كمرحلة أولى .

أما المرحلة الثانية فقد كانت بداية التفكير في التنمية بالمغرب كإطار ومفهوم أساسي لدعم مسارها بشكل شمولي، انطلاقا من تكريس جهوية سياسية لإعداد التراب على ضوء الرسالة الملكية الموجهة إلى الوزراء قصد تشكيل لجنة وزارية مشتركة تقوم بالسهر على إعداد التراب الوطني وذلك سنة 1967 وإعطاء بالغ الأهمية للتنمية الجهوية وتوسيع تدخل الدولة على المستوى الجهوي.

غير أن الإطار القانوني والمؤسساتي لهذه المرحلة لم يتم إلا بصدور ظهير 1971 الذي أحدث جهات بتبني نموذج الأقطاب الاقتصادية لتنمية الجهات بمجموع تراب المملكة. إلا أن هذا التنظيم أثبت

ضعفه وقصوره عن بلوغ التنمية المنشودة في بعدها الاقتصادي والاجتماعي بسبب ضعف الوسائل القانونية والمالية وحتى البشرية. وكانت تلك الجهات مجرد وحدات إدارية استشارية.

والجدير بالذكر أن الملك الراحل الحسن الثاني قام برسم الخطوط العريضة لما يسمى اليوم بالسياسة الجهوية، حيث عمد إلى وضع البنيات والأسس لإحداث الجهة مع بداية السبعينات من القرن الماضي مع محدودية نقل السلطات خلال هذه الفترة. كما استعرض من خلال الخطاب الذي ألقاه أمام المجلس الاستشاري للجهة الوسطى الشمالية في إطار التنظيم السابق سنة 1984، الخطوط العريضة لفلسفة جديدة تهم السياسة الجهوية، وبعد مرور 8 سنوات، ومع التعديلات التي طالت الدستور في سنة 1992 ثم سنة 1996 ثم الترقي بالجهة إلى درجة مؤسسة دستورية ضمن الجماعات المحلية الأخرى (العمالات، الأقاليم، الجماعات). وتمت اللبنة الأخيرة بعد مضي سنة من ذلك، من خلال إصدار قانون رقم 96-47 بتاريخ 4 أبريل 1997 المتعلق بتنظيم الجهات. وبعد مرور حوالي 15 سنة سيرفع الدستور الجديد 2011 بعض البنود المتضمنة في هذا القانون، إلى مرتبة البنود الدستورية في انتظار صدور القانون الجهوي المرتقب وما سيتضمنه من تفريعات.

إن التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم اليوم وتعقد المشاكل التنموية وتشعبها وصعوبة معالجتها على الصعيد المركزي، إلى جانب توصيات بعض المؤسسات والمنظمات الدولية، التي تحث الدول على التخلي التدريجي اقتصاديا واجتماعيا لفائدة فاعلين ومخاطبين آخرين من بينهم الجهة، أفرز ضرورة ملحة لأن تتخذ التنمية أبعادا مجالية، وذلك يقتضي التفكير وتوفير الوسائل المؤسساتية والقانونية والإمكانيات المالية لتترجم على أرض الواقع.

انطلاقا من هذا التصور، أضحت الجهة المجال الملائم والإطار الأنسب لبلورة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المجالية، والشغل الشاغل للسلطات العمومية والموضوع الأساسي للتحليل الاقتصادي. و إذا كانت الجهة حسب ظهير 2 أبريل 1997 ، تعني إطار جديد للتشاور والتكوين ، وهيأة تمكن ممثلي السكان من التداول في إطارها بكيفية ديمقراطية من خلال منتخبيهم في الجماعات الترابية والمهنية في شأن مصالح ومشاريع جهاتهم ، وبالتالي إعطاء الإنطلاقة لدينامية متميزة للمنافسة الجهوية المندمجة . فإن الجهوية هي بناء قانوني وصيرورة لم تكتمل بعد إلا أنه يمكن القول أن الجهوية تحتل مكانة مهمة في الخطاب السياسي كوسيلة متحضرة لتسيير الشؤون العامة بطريقة ديمقراطية عن طريق مشاركة المحيط في اتخاذ القرار الجهوي والوطني تخفيفا من ظاهرة مركزية القرار العمومي الذي هو أحد عوائق التنمية المجتمعية .

لقد أصبح موضوع الجهوية محل بحث واهتمام من لدن الباحثين والمختصين حول مدى الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا المفهوم من أجل تحقيق تنمية شاملة. ولذلك، فإن كل جهة مطالبة اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، بأن تنظم نفسها وتبتكر حلولا خاصة لمواجهة التحولات والتصدي للتحديات والإكراهات، عبر الرفع من مستوى تنافسية مجالها وإنتاج شروط تنميتها المستدامة والعمل على استقطاب كل الوسائل والآليات الكفيلة بتحقيق ذلك، وهذا الأمر يتخطى الإمكانيات الذاتية الراهنة للجهة التي تظل جد محدودة، ويتطلب تظافر جهود أطراف عدة في عملية التنموية، من فاعلين وشركاء اقتصاديين واجتماعيين محليين

وجهويين، من جماعات محلية ومؤسسات وسلطات عمومية، وقطاع خاص، ومجتمع مدني للمشاركة في تحقيق هذا المشروع البالغ الأهمية والهادف إلى جعل الجهة رافعة للتنمية المحلية والجهوية، ومساهمة بشكل فعال في تحقيق إقلاع إقتصادي واجتماعي على الصعيد الوطني، ولبنة أساسية في مسلسل بناء مغرب حديث ومتطور، قادر على رفع التحديات والرهانات المستقبلية المطروحة أمام النزعة المتصاعدة نحو الانفتاح الشامل للاقتصاديات والمجتمعات التي يشهدها العالم اليوم وبوتيرة متسارعة.

وتبقى التنمية الجهوية عملية ذات أبعاد عديدة ومتشابكة تحتاج إلى تنظيم عقلاني مسؤول يتعامل مع الإنسان كثروة في حد ذاته، حتى يمكن نقل التجربة الجهوية من المجالية الإدارية التمثيلية إلى التنمية الجهوية الحقيقية والفعلية، ذلك أن مفهوم التنمية وإلى عهد قريب، كان ينصب حول الجانب الاقتصادي للمجتمع أو الدولة، حيث تقاس التنمية بالناتج الداخلي الخام (PIB) وبالناتج الوطني الخام (PNB). لكن سرعان ما انتقل الأمر نحو أخذ البعد الإنساني أو الاجتماعي والبعد الطبيعي أو البيئي بعين الاعتبار، على قدم المساواة مع البعد الاقتصادي من حيث الأهمية، وأصبحت المشاريع الإنمائية الحقيقية تقاس على ضوء ثلاث أسس هامة : الإنسان، الطبيعة وتفاعلهما، من أجل بلوغ تنمية مستديمة شمولية، والتي تعني الإنسان كمصدر وغاية لكل تنمية في إطار بيئية الطبيعة مع حفاظه عليها وعلى توازناتها من أجل مستوى معيشي أفضل. [1]

ولذلك فالمخططات التنموية الجهوية التي لا تجعل من الإنسان محورها الرئيسي، وتأخذ بالحسبان خصوصيات محيطه وبيئته، وتتناول كل جوانب التنمية بنظرة شمولية بعيدا عن الرؤية الضيقة المحدودة فإنه لا محالة سيكون مصيرها التعثر والفشل.

إن عدة دول قد قطعت أشواطا ومراحل هامة فيما يتعلق بالمسألة الجهوية منها فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، وبريطانيا، حيث أصبحت اليوم ذات سياسة جهوية متفوقة وناجحة، مبنية على خلق تنافسية بين مختلف مناطق البلاد أضحت بذلك مثالا يحتذى به، ولذلك فمدلول الجهوية بهذه الدول المتقدمة مخالفا لما هو عليه بالدول النامية، فهي إعادة لتوازن النمو الاقتصادي المحلي والجهوي، بعد أن تم تحقيق شروط التنمية الاقتصادية الكلية، في حين نجدها تهتم بتقليص الفوارق الجهوية والتباينات الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية.

وبالنسبة للمغرب فقد اختار نهج سياسة جهوية ولا مركزية من أجل ضمان تطور اقتصادي واجتماعي متوازن وتقليص الفوارق الجهوية، ومحو أثار صورة المغرب والمتمثلة في أطروحة المغرب النافع والمغرب غير النافع.

وإذا كانت الجهة كإطار إداري وسياسي كفيل بجرد القدرات الذاتية، فإن الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يعتبر الأكثر أهمية، حيث جاءت عدة مواد من القانون رقم 96 -47 تصب كلها في تنمية فضاء الجهة وجعلها أحد الأقطاب الكبرى لتحقيق التوازن الجهوي من إعداد التراب الوطني ومن

[1]- محمد ولزيكي ، الجهة أمام تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، جهة فاس – بولمان نموذجا ، رسالة لنيل دبلوم السلك العالي في التدبير الإداري المدرسة الوطنية للإدارة –الرباط ، السنة الدراسية 2004/2003 ، ص 4

خلال التوزيع المتكافئ للاستثمارات والمشاريع التنموية، وذلك للحد من الإختلالات والفوارق والتفاوتات بين جهات المملكة.

ورغم التطور الذي عرفته مؤسسة الجهة منذ ظهورها إلى يومنا هذا، أدى إلى إضفاء الطابع الدستوري عليها ووصولها إلى جماعة محلية منتخبة وأخرجها من المفهوم الإداري الصرف، واقتصرت الجهوية على توزيع البرامج المقررة في إطار مخططات التنمية بين الجهات الاقتصادية وتدبيرها بطريقة مركزية، في ظل عجز المجالس الجهوية عن القيام بمهام تنشيط التنمية فوق ترابها، سبب ذلك طابعها الاستشاري وافتقادها للمواد المالية والأطر والهياكل القارة، كما أدى التدبير المركزي للتنمية وغياب تنسيق تدخلات مختلف القطاعات إلى تبذير كبير للموارد العمومية المرصودة للاستثمار، وإلى تقليص المردودية الاقتصادية والاجتماعية للبرامج. فهل انعدام إدارة جهوية مستقلة جعل النظرة الإقليمية للقضايا والمشكلات تهيمن بشكل مطلق على مشاريع الاستثمار والبرامج التنموية التي أنجزتها الدولة والجماعات المحلية خلال هذه المرحلة، مما عرقل الأهداف التنموية المنشودة.

لقد حاول المشرع في إطار دستور فاتح يوليوز 2011، تبنى بنية جديدة للتنظيم الجهوي والترابي، تقوم في تأسيسها على بعد ترابي، حيث تم استبدال التسمية القديمة للجماعات المحلية بتسمية جديدة، هي الجماعات الترابية، فإدخال البعد الترابي أصبحت تستدعيه التطورات الموضوعية لزمن العولمة، أي أنه سيجعل من التراب ليس فقط مجالا للإعداد والتنظيم، بل سيحوله إلى أحد المداخل الجديدة للسياسات العمومية الناجمة، ومحددا مرجعيا وفاعلا في شروط التنمية المجتمعية المأمولة، كما عمل الدستور الجديد على تكريس تعدد المستويات الترابية حين نص في فصله 135على أن الجماعات الترابية للمملكة هي الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، ذات الشخصية الاعتبارية والخاضعة للقانون العام، والتي تسير شؤونها بكيفية ديمقراطية، غير أنه لم يشير إلى مسألة الاستقلال المالي لهذه الوحدات الترابية، كما لم يميز بين الجماعات الحضرية والقروية.

لا شك أن مسألة التنمية في علاقتها بالتنظيم الجهوي الجديد أصبحت من القضايا البالغة الأهمية لدى عدد كبير من الباحثين والدارسين في السنوات الأخيرة. وتتضاعف أهمية المسألة في المغرب بفعل توفير عدة عوامل منها ما هو داخلي يرتبط بالاستحقاقات المحلية المتعلقة ببروز التنظيم الجهوي الجديد كخيار مصيري لتجسيد الإرادة الوطنية في التطور الديمقراطي ولتدعيم اللامركزية الهادفة إلى تحقيق التنمية الشاملة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية ووالاجتماعية، ومنها ما هو خارجي تمليه التحولات الإقليمية والدولية.

ويعد مفهوم التنمية على العموم من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى ب " عملية التنمية "، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط، الإنتاج، التقدم المادي. وقد ارتبط مفهوم التنمية ارتباطا وثيقا بعلم الاقتصاد واستعمل لدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات

الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، لينتقل بعدها مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ الستينات للقرن العشرين، حيث ظهر حقل منفرد يهتم بتطوير البلدان الغير أوروبية تجاه الديمقراطية وتعرف التنمية السياسية، "بأنها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية".

أما مصطلح التنمية في بعده الجهوي فيظل مقترنا وملحقا بالمجال الترابي المكاني [2] ، حيث يشكل الإطار الذي تمارس فيه الأنشطة التنموية، فالتنمية الجهوية لا تستهدف جهة دون غيرها، وإنما تهم كل الجهات إنطلاقا من إمكانياتها ومؤهلاتها الطبيعية والبشرية والمالية، وهي تعني بذلك مجموع التراب الوطني المقسم إلى جهات تحددها معايير تختلف باختلاف خصوصياتها الطبيعية والتاريخية والثقافية والاقتصادية، وتبقى التنمية الجهوية عملية ذات أبعاد عديدة ومتشعبة تحتاج إلى تنظيم عقلاني مسؤول، كما هو الأمر في عدة دول إستطاعت أن تقطع أشواطا في المسألة الجهوية منها فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، بريطانيا، حيث أصبحت الأن رائدة وناجحة في نهجها لسياسة جهوية، مبنية على خلق تنافسية بين مختلف مناطق البلاد أضحت بذلك نموذجا كما ذكرنا سلفا.

ويكتسي تدخل الدولة أهمية خاصة في المجالات المرتبطة بالتنمية على الصعيد الجهوي، حيث أنشأت مؤسسات عمومية خاصة بالتنمية والاقتصادية والاجتماعية، تعمل في إطار ترابي بمنطقة معينة. وتقوم هذه المؤسسات التي حظيت بشكل خاص بأهمية بالغة في تحقيق جهوية مواكبة لتطلعات مواطني جهات منطقة ما.

ويتعلق الأمر بوكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض جهات المملكة، حيث أنشأها المغرب ليجعلها مواكبة لعمل المجالس الجهوية في سياستها للقرب والتوازن بين مختلف مناطق الجهة، وأن تعمل على إنجاز وتمويل المشاريع الجهوية. فهي تعتبر من الأدوات القانونية والإدارية من أجل خدمة سياسة الدولة في الميدان التنموي، كما تعد إلى جانب الفرقاء المتدخلين في ميدان التنمية من أبرز الهياكل التي تشهدها المناطق.

بدأ مفهوم وكالة التنمية الاقتصادية المحلية /الجهوية ينتشر أكثر في الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو. والملاحظ أنه لا يوجد نموذج موحد لمؤسسة كهاته، بحيث أن كل دولة تنفرد بمفهوم خاص بها، بل قد نجد في بعض الأحيان أن مفاهيم مختلفة لمعنى "وكالة التنمية الاقتصادية المحلية أو الجهوية " معمول بها في نفس الدولة، وهذا شيء إيجابي لأنه يشكل أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية، لهذا يجب الرجوع إلى وظائف وبنيات التسيير الموضوعية من أجل تحديد هذه المفاهيم ومعرفتها. [3]

[2]- EL MERGHADI, « Reproduction Sociale et différenciation régionales » These d'Etat en économie, Rabat 1987, p 5-7

[3]- Christian SAUBLENS, ADA, Les agence des Développement Economique .1999.p :2

فعلى الرغم من عدم وجود أي تعريف نموذجي لمفهوم وكالة التنمية، فإن هذه البنية تعد أداة للتنمية الاقتصادية وضعت من طرف الإدارات العمومية الوطنية والبلدية في العديد من أنحاء العالم، وقد جاءت هذه الوضعية نتيجة تراكم العديد من المعطيات تارة من طرف الهيئات الدولية، وتارة من طرف السلطات العمومية الوطنية، وتارة أخرى من طرف الفاعلين المحليين والجهويين.

لذلك فإن أية قاعدة أو مفهوم يمكن أن نعطيه لمؤسسة كوكالة التنمية الاقتصادية، يعتبر عنصرا موضحا فقط، سواء من ناحية أهدافها أو المهام المنوطة بها، بحيث يمكن اعتبارها " بنية أو مؤسسة مختلطة فهي عمومية وخاصة، بمعنى أن لها شكل قانوني خاص (جمعية لا تهدف الربح، شركة اقتصاد مختلط، شركة مجهولة الإسم محددة بضمانات مابين الجماعات أو تدخل في إطار التشريع الخاص باللامركزية أو الجهوية لدولة ما...) ولكن لها مهام ذات منفعة عمومية ".[4]

ومهما اختلف الإطار المنظم لها فإن الدول تعمل على إنشاءها من أجل تسهيل إعادة بناء الاقتصاد المحلي أو الجهوي الذي يعاني من أزمة أو الذي يعرف حالة انتقال كما يرى Christian SAUBLENS. فباعتبارها هيئات ذات مهام عمومية فإنها ومن خلال طبيعتها تتطلع إلى التعاون في نفس الوقت مع جل المقاولات بمختلف الجهات، ومع مجموع الشركاء المؤسساتيين (دولة، جماعات محلية، قنصليات، شركاء اجتماعيين...) من أجل تقوية فعالية أنشطتهم وأعمالهم، من خلال إيجاد الحلول المحلية أو الجهوية للعجز الذي يعرفه القطاع الخاص، والعمل على تلبية حاجيات المنطقة في مجال تقديم خدمات جديدة، أي المساهمة في خلق محيط ملائم للتطور الاقتصادي الجهوي اعتبارا من تحديد وضع استراتيجيات محلية أو جهوية للتنمية الاقتصادية، وتدبير البنيات التحتية القريبة من الجهة، وكذا إنعاش وتقوية روح المقاولة على المستوى المحلي والجهوي، وتقديم خدمات دعم المقاولين والمقاولات المتواجدين برقعة جغرافية معينة [5]، أي أنها تشكل بالنسبة للسلطات العمومية المحلية والوطنية أداة للتنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية الاجتماعية (دعم مجال الشغل، التأثير في الشروط الاجتماعية للمنطقة...)، كما أنها تعد أداة لخلق دينامية جديدة بالمناطق التي تعمل على إعادة بناء قطاعها الصناعي، ووضع استراتيجيات خاصة بالتنمية المدعمة « développement soutenable » والاهتمام بالاستراتيجيات التنموية المتنوعة « biodiversité » التي تشكل محور اهتمام الدول السائرة في طريق النمو. ويمكن القول أن وكالات التنمية ركزت أنشطتها، في الأصل، على إنشاء البنيات التحتية لاستقبال المقاولات والاهتمام بدعم موارد التنمية الداخلية المستفيدة من الروح المقاولاتية، وخلق مقاولات محلية جديدة، ثم بعد ذلك نلاحظ أن بعض الوكالات أصبحت تهتم أكثر بتطوير الأنشطة المالية (التكفل بالضمانات، منح القروض الصغيرة...)،

[4]- EURADA, Agence des développements et entreprise, Document de travail, Réunion de dialogue avec la DG 23 .4 Juin 1999, p : 3

هناك بعض الدول تسمح تشريعاتها – لكن لا تفرض - بإنشاء وكالات التنمية ، وفي دول أخرى تنص التشريعات على إنشاء وتنظيم عمل هذه الوكالات

[5]- Ibid, op.cit ,.p 3

وهي (هذه الوكالات) تتطلع إلى العمل على خلق خدمات جهوية جديدة وتنمية الأشكال المتجددة للشراكة مع مجموع الفاعلين السوسيو- اقتصاديين، وكذا بتبني شراكات عامة وخاصة مجددة. [6]

يتبين مما سبق أن وكالة التنمية الاقتصادية المحلية / الجهوية، هي وسيلة أساسية لضمان تنمية منطقة معينة، من خلال العمل على خلق شروط عيش أفضل لسكان المنطقة عبر التدخلات الماكرو- اقتصادية وتقديم امتيازات تنافسية قوية وإعطاء قيمة أكبر لمؤهلات المنطقة، وترسيخ فكرة المقاولين المحليين بالإضافة إلى قدرتها على تحقيق الوساطة بين القطاع المالي والمقاولات المحلية واستقطاب وجلب المستثمرين المحليين والأجانب...

وجدير بالذكر أن نجاح هذا النوع من وكالات التنمية يضمنه توفر شروط موضوعية تتمثل في الإعتراف بالطابع المؤسساتي للوكالة من طرف الفاعلين المحليين والوطنيين، وميزة الشراكات التي يمكن للوكالة أن تبرمها أخذا بعين الاعتبار ملائمة التصورات والاستراتجيات التنموية المتوسطة الأمد للتنمية الاقتصادية للمجال، بالإضافة إلى توفر الوسائل المالية والبشرية مقارنة مع تقديم خدمات أكثر احترافية وأكثر تخصصا. ويمكن التمييز بين خمس أصناف لوكالات التنمية [7]:

- البنيات غير الممركزة للدولة مثال DATAR بفرنسا وCCR بالبرتغال.
- وكالة التنمية المتخصصة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- الوكالات الجهوية المنبثقة عن الجماعات المحلية سواء في إطار تشريع خاص أو في إطار قانون الجمعيات.
- وكالات التنمية المنشأة من قبل الدولة التي تهدف إلى تسهيل عملية تكييف اقتصادها الجهوي، مثال LIOF بهولندا، Shannon Développement بإيرلندا، welsh Développement بالولايات المتحدة الأمريكية.
- وكالات التنمية المدعمة من طرف القطاع الخاص المنتشرة بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي تهدف إلى النهوض بالمراكز الحضرية مثال Philadelphia First.

ويتضح أن تبني وكالة التنمية كأداة تنموية فاعلة لم تقتصر على دولة دون أخرى أو على قارة دون أخرى، بحيث أنها متواجدة في جل دول العالم نظرا لفاعليتها وقدرتها على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، جهوية ووطنية حقيقية.

وفي إطار إنشاء مؤسسات ذات صفة عمومية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجهوية للدولة المغربية الحديثة، أحدثت وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من الأقاليم الشمالية والجنوبية، والجهة الشرقية من المملكة، وبما أنها ليست وطنية فإنها جهوية أو "مناطقية" نسبة إلى المنطقة، أي أنها أشمل من الجهة. فقد جاءت استجابة للإرادة الملكية وتتويجا للاهتمام المركزي

---

[6]- Christian SAUBLENS, 1999.op. cit, p: 2

[7]- حياة متور ، تنمية الأقاليم الشمالية : الاستراتيجيات الوطنية والدولية ، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق ، شعبة القانون العام ، جامعة الحسن الثاني – عين الشق ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، الدار البيضاء ، السنة الجامعية 2004-2005 ،ص 170-171

بضرورة تحقيق التنمية الجهوية، وتعبيرا عن الإرادة السياسية للحكومة لخوض رهانات التنمية في المناطق الشمالية والجنوبية والشرقية.

ولقد أنشأت هذه الوكالات بهدف تنمية وإنعاش المناطق المعنية بها (مجال تدخلها) اقتصاديا واجتماعيا، وذلك عبر وضع استراتيجيات ترتكز على تحليل قطاعي يبرز نوعية البرامج، وذلك من أجل تسريع العمل التنموي، والبحث عن التكامل بين المتدخلين من وزارات وجماعات محلية ومؤسسات عمومية وقطاع خاص عن طريق تفعيل الرؤية المندمجة وتمويل المشاريع.

تشكل الأقاليم الشمالية الوجهة المتوسطة للمغرب المنفتحة طبيعيا وجغرافيا وعلى العالم الأوروبي، الشيء الذي يحدد مكانتها الإستراتيجية ومن ثم يحتم ضرورة مواكبتها للتطورات المتوسطية والأوروبية الدولية.

على هذا الأساس وعقب السياسة الاقتصادية العالمية، أضحت هذه المناطق تستلزم تنمية خاصة ذات أولوية مطلقة، وذلك لتجاوز غياب البنيات التحتية والإنجرافات الاقتصادية التي تشكل السمة المميزة لها. فعندما أخذ مفهوم التنمية يستقيم داخل الخطاب الاقتصادي مع بداية الخمسينيات لم يكن عنصر الفضاء أو المجال يشكل " براديغما " رئيسيا بالمقارنة مع عنصر الزمن، حيث أن إشكالية المكان كانت قيد الحسم على النطاق السياسي في إطار رسم جغرافية الحدود، حيث كان الهدف الاستراتيجي يتمثل في كسب رهان الاستقلال السياسي والاقتصادي، وذلك عن طريق استجماع المقدرات الذاتية واسترجاع أسباب النهوض بالمجتمع. لكن مسلسل التطور وحتمية التغير أفضت إلى إبراز عنصر المجال من خلال خصوصيات محلية وجهوية تستدعي مستلزمات تنموية خاصة، بها علما بأن إنماء الجهات النامية والمتوازنة اقتصاديا واجتماعيا (محور الدار البيضاء – القنيطرة مثلا)، تغذي آليات التدهور والتراجع في الجهات المتخلفة والمنفصلة في علاقاتها مع محيطها الطبيعي والتاريخي والحضاري (المناطق الشمالية مثلا)، كما أنها تكرس التفاوت ومسارات النمو غير المتكافئ.

وباعتبار أن المنطقة الشمالية تشكل الجهة الحاضنة بامتياز لمجموع التقاطعات الترابية في نطاقها الجغرافي يتفاعل فيها الجهوي والوطني والدولي، ليس فقط من خلال التنمية الشاملة ولكن من خلال تبني استراتيجيات محلية تأخذ بعين الإعتبار المعوقات المرتبطة بالمنطقة.

وهكذا وفي إطار السياسة الحكومية الموجهة من طرف الملك الحسن الثاني (خطاب 1993/02/10) عمل المغرب على إعادة تصحيح الأوضاع بالمناطق الشمالية والنهوض بها في سياق مسلسل الإصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية التي تعرفها البلاد، والأخذ بنظام الجهة المتكاملة ذات الخصوصيات الدستورية الموحدة، وإنشاء وكالة إنعاش وتنمية الأقاليم الشمالية في نهاية سنة 1995، كإستراتيجية جديدة لخلق إقلاع تنموي محلي يربط بشكل جدلي بين الإمكانيات الاقتصادية وواقع البنيات التحتية من خلال معالجة عقلانية واستعجالية يتحكم فيها البعد التنموي الشامل والمتوازن، فهي تنطلق من تطويق مظاهر الأزمة بما يخدم التطور الإيجابي للمنطقة، ويسمح بالخلق والابتكار لجميع المواطنين. كما

تعكس الإهتمام المركزي بضرورة النهوض بالمنطقة الشمالية، وتهيئتها لمواجهة تحديات العولمة والانفتاح على الأسواق الخارجية والاستجابة للمستلزمات الدولية والأوربية التي أصبحت تفرض نفسها بإلحاح.

وتشكل وكالة الشمال المختصة بتنمية الأقاليم التابعة لجهتي طنجة – تطوان وتازة – الحسيمة – تاونات، أول تجربة تقوم بها المملكة فيما يخص وضع برنامج للتنمية الجهوية، ذلك أنه لأول مرة يتم فيها إنشاء، مؤسسة ذات صلاحيات تبتدئ من تصور ودراسة المشاريع والبرامج إلى غاية إنجازها على أرض الواقع مرورا بالبحث والمساهمة والمباشرة في التمويل، وبهذا يتوفر المغرب لأول مرة على مؤسسة تتدخل في جميع مراحل إنجاز برامج اقتصادية واجتماعية مبنية على تصور جديد.

وبعد مرور قرابة خمس سنوات من عمل هذه الوكالة، أمر الملك محمد السادس سنة 2002 بإنشاء وكالة مماثلة لوكالة الشمال بالمنطقة الجنوبية، خاصة بإنعاش وتنمية الأقاليم الجنوبية، هذه الأخيرة جاء إحداثها بعد أكثر من ربع قرن من التدبير التنموي المحلي، الذي لم يحقق الآمال والإنتظارات المعقودة عليه، فبعد استرجاع الأقاليم الجنوبية، ضخت الحكومات المتعاقبة منذ منتصف السبعينات الكثير من الإمكانيات البشرية والمادية، بغية النهوض بأوضاع هذه المنطقة التي كانت تعرف خصاصا كبيرا على مستوى البنيات التحتية وكذا الخدمات الأساسية، أمام هذا الوضع، تم إحداث وزارة منتدبة خاصة بالأقاليم الصحراوية هدفها الأساسي تحقيق إقلاع اقتصادي واجتماعي يمكن هذه الجهات من اللحاق بركب التنمية التي تشهدها مختلف المدن المغربية، إلا أن هذه التجربة لم تحقق ما كان مأمولا منها، فتم التخلي عنها، ليتم بعد ذلك الانخراط في تجربة الجهوية بغية تحقيق نوع من التنمية يكفل لكل جهة أن تحقق التنمية التي تتماشى مع تطلعات ساكنتها، وبدورها لم تثمر هذه التجربة عن الكثير من النتائج الإيجابية، فيبقى الركود الاقتصادي على حاله وظلت الخدمات الاجتماعية في تدني مستمر، واستفحلت ظاهرة البطالة، مما أدى إلى تذمر فئات واسعة من أفراد المجتمع، ونجم عن هذا الإحتقان موجة من الإحتجاجات لعل أبرزها أحداث العيون سنة 1999، وأمام هذا الوضع الموسوم بالتردي، تم إحداث وكالة الجنوب، حيث ذكر الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة إحداثها أثناء زيارته لمدينة العيون سنة 2002 " في سياق تمكين كل جهات المملكة من تنامي وسائل التدبير الديمغرافي اللامتمركز واللامركزية لتنميتها الجهوية، فإننا نعلن في هذا اليوم المشهود عن قرارنا بإحداث وكالة خاصة بتنمية الأقاليم الجنوبية ".

إن إحداث وكالة الجنوب جاء بهدف تدبير الشأن التنموي بالجهات الجنوبية الثلاث (جهة كلميم – السمارة، جهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء، وجهة وادي الذهب – الكويرة). فهذه المبادرة تعد تجربة بالغة الأهمية، كونها جاءت نتيجة فشل تجاوز إحتواء التجارب التنموية السابقة بالمنطقة، ونظرا أيضا إلى الدعم الكبير الذي تتلقاه الوكالة من طرف أعلى سلطة في البلاد، وإنخراط كافة الفاعلين الحكوميين المهتمين بميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الفاعلين والمتدخلين الجهويين (سلطات محلية، منتخبون، مجتمع مدني، قطاع خاص...)، ناهيك عن الموارد المالية المرصودة لتنفيذ برامجها

التنموية، من أجل إنجاح هذه التجربة، كما تتجلى أهمية هذه المبادرة في اعتبارها أرضية قد تساعد على التوجه نحو إقرار جهوية متقدمة بالمنطقة الجنوبية، متمظهرة في مشروع الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب أمام أنظار المنتظم الدولي كخيار لحل قضية الصحراء.

يكتسي موضوع التنمية الجهوية مكانة بالغة الأهمية على مستوى الخطاب السياسي لدى الفاعلين الدوليين والمجتمعين، وعلى المستوى الأكاديمي لدى الباحثين والدارسين، وقد أسهمت حداثة الموضوع والتطور على مستوى أدوار الدولة ومحاولتها مواكبة التطورات الإقليمية التي تعرف إشراكا متنامي لمختلف مكونات المجتمع في تحمل مسؤولية الفعل التنموي الجهوي في إبراز راهنية الموضوع والتشجيع على التطرق إليه وكشف مختلف ملامحه.

إن المغرب مقبل اليوم على ولوج مرحلة دقيقة، تتطلب التجديد والتغيير من خلال تحسين الأداء الحكومي، وتحسين الأداء الاقتصادي وتدعيم النهضة الاجتماعية في اتجاه تحقيق التنمية البشرية والحد من الفوارق الجغرافية والاجتماعية ومحاربة الفقر وإدماج كل الفئات المجتمعية في حقل التنمية وإشراك كل الطاقات في مسلسل التحديث.

انطلاقا من هذا المنظور، فإن إشكالية تنمية الأقاليم الشمالية والجنوبية لا بد وأن تعالج ضمن منهجية تدبيرية استراتيجية تنبني على تقويم المجال الترابي لهذه الأقاليم والعمل على تأهيله وإنعاشه بهدف تحقيق التنمية الجهوية، ومن أجل الإدماج الكامل لهذا المجال في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

و في هذا الإطار، ولتفعيل التدخل الحكومي في الإعداد الإنمائي للأقاليم الشمالية والجنوبية تم إحداث وكالتي الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من أقاليم الشمال والجنوب، اللتان تكلفتا بتدبير عدد من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل مجال عملهما وتأطير كل المتدخلين الخواص من داخل الوطن أو من خارجه.

- **أهمية الموضوع :**

تتجلى أهمية الموضوع في كون تدبير الشأن المحلي يفرض ضرورة إيجاد وسائل وآليات جديدة، تساعد على تجاوز الإختلالات والمشاكل المطروحة على مستوى الأقاليم والجهات , فإحداث وكالتين في الأقاليم الشمالية والجنوبية حظي بإهتمام كبير، لما لهما من دور في تدبير الشأن التنموي بهذه الأقاليم ـ وتأهيلها اقتصاديا واجتماعيا، في وقت تميز بفشل مجموعة من التجارب التنموية السابقة بهذه المناطق. وإذا كان الفاعل هو الدولة عبر وكالتي الشمال والجنوب، والمنطقة هي الأقاليم الشمالية والجنوبية، والهدف هو المساهمة في تحقيق التنمية الجهوية، فقد تم اختيار دور هذه الوكالات ومسهامتها في التنمية الجهوية موضوعا للدراسة نظرا للأهمية القصوى التي يستحقها.

- **أسباب اختيار الموضوع :**

من أسباب اختيار هذا الموضوع هو كون عملية تدبير الشأن المحلي أصبحت تتطلب تظافر جهود جميع الفاعلين، بدل المقاربات التي أبانت عن فشلها وأثبتت عجزها، فتعدد الإكراهات والصعوبات التي

وقفت عائقا أمام تنمية الأقاليم الشمالية والجنوبية، أدت إلى ضرورة بروز أشكال جديدة من الأدوات التنموية، باعتماد وسائل وبنيات مؤسساتية لضمان التنمية، تمثلت في إحداث وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقتي الشمال والجنوب كبنية للدعم والدفع بالجهود التنموية المبذولة بهذه المناطق، استجابة للانشغالات الخاصة بترسيخ دينامية جديدة تساير وتيرة البرامج القطاعية المنجزة، وتنسيق العمل والجهود مع الفاعلين التنمويين.

إذا كانت الأقاليم الجنوبية محط الكثير من الدراسات التي ركزت بشكل أساسي على البعد القانوني للنزاع القائم في المنطقة، أو البعد السوسيولوجي لدراسة التركيبة الاجتماعية لساكنتها ومدى الحراك الاجتماعي، أو البعد الأنتربولوجي لدراسة أصول ساكنتها وتراثهم الثقافي والإنساني ـ أو البعد المجالي كمنطقة تعد امتدادا للصحراء الكبرى، إلا أن البعد التدبيري والتنموي بهذه الأقاليم، ودور وكالة الجنوب ومساهمتها في التنمية الجهوية لم يحظ بدراسة وافية، الأمر الذي دفعني إلى اختيار تناوله ضمن موضوع البحث إلى جانب وكالة الشمال، بالإضافة إلى أن المنطقة الجنوبية وبفعل التحولات المتسارعة التي تعرفها، فهي محتاجة إلى دراسات متواصلة، كما أن التجربة الجهوية، وذلك في أفق الجهوية الموسعة المفضية إلى الحكم الذاتي كتجربة تبقى فريدة في إفريقيا والعالم العربي، فيجب أن تحظى من طرف الدارسين المغاربة بما يكفي من الإهتمام والبحث والتقصي، حتى يتم إنجاحها، وفي السياق ذاته الوقوف على تجربة وكالة الجنوب كثاني تجربة في مجال التنمية المحلية يخوض غمارها المغرب، بهدف خلق مناخ مساعد على التأسيس لتنمية حقيقية ترجع بالأساس إلى الإمكانات المادية والبشرية التي تمتلكها الجهات الجنوبية الثلاث.

ومن الأسباب أيضا هناك حداثة الموضوع، إذ أن مسألة التنمية الجهوية لمنطقتي الشمال والجنوب، وإسهام وكالتي الشمال والجنوب في هذا المجال، شكل محورا رئيسيا للخطاب الملكي في عدة مناسبات، لازالت تؤكدها الزيارات الملكية المتوالية لهذه المناطق، بل إن الفاعلين السياسيين الذين كانوا لا يعيرون المسألة أهمية أصبحت الأن تتصدر برامجهم السياسية وتستحوذ على لقاءاتهم وخطاباتهم.

وكذلك بعض العوامل التي يمكن اعتبارها ذاتية والتي كانت حافزا وراء البحث في هذا الموضوع ودراسته ومنها على الخصوص الرغبة في تعميق البحث، والإطلاع على تجربة وكالتي الشمال والجنوب، بالإضافة إلى معرفة مدى مساهمة هذه الوكالات في التنمية الجهوية. ثم الرغبة في التعرف على فعالية أسلوب هذه الوكالات في التدبير التنموي، وخصوصا وكالة الشمال التي تعد التجربة الأولى في المغرب، وبالتالي لا بد من تتبع خطوات عملها وطرق وأساليب تنفيذ أهدافها، وتقييم نتائجها حتى يمكن الإفادة من هذه التجربة التنموية في تنمية مناطق أخرى من البلاد، خصوصا وأن المغرب أقدم على إحداث وكالة الجنوب ثم وكالة الجهة الشرقية.

لكل هذه الأسباب وغيرها، اتجه الإهتمام نحو إختيار موضوع دور وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في التنمية الجهوية، في دعمها أو بالأحرى تحقيقها.

❖ **إشكالية الموضوع :**

وعلى العموم فإن هذا البحث يعد محاولة لتقديم تحليل نقدي لملف تنمية الأقاليم الشمالية والجنوبية، انطلاقا من تشخيص لمختلف المقومات والمؤهلات وأيضا المعوقات المرتبطة بالمستوى الكمي والكيفي، التي من شأنها أن تدعم أو تحد من النهوض بهذه المناطق، وكذا محاولة تحديد الأهداف والغايات الإنمائية لوكالتي الشمال والجنوب، والوقوف على مدى إسهاماتها في التنمية الجهوية، من خلال حصيلة أنشطتها ومنجزاتها، في محاولة للإجابة على إشكالية أساسية تتمحور حول ما مدى مساهمة الوكالة كنموذج مؤسساتي في التنمية الجهوية ؟

عن هذه الإشكالية تتمخض مجموعة من الإشكاليات الفرعية.

- ماهي دواعي وأبعاد سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموجهة إلى الأقاليم الشمالية والجنوبية، وهل هي نابعة عن إرادة سياسية حقيقية تهدف إلى رد الإعتبار لهذه المناطق، أم أن ذلك استجابة لضغوط خارجية ؟
- بإعتبار وكالتا الشمال والجنوب الفاعل الرئيسي في المشروع التنموي، ماهي الأهداف والغايات التي سطرتها ؟ وماهي آليات تنفيذ تلك الأهداف ؟ وماهي الأساليب والطرق التي انتهجتها في تحديد سياستها التنموية ؟ وإلى أي حد تمكنت من تحقيق المشاريع المبرمجة ؟ وماهي حصيلة أهم إنجازاتها ؟
- ماهي العوائق والإكراهات التي تقف عائقا أمام عمل هذه الوكالات ؟
- ثم ماهي الآفاق والتطلعات المستقبلية لوكالتي الشمال والجنوب، والتنمية بصفة عامة بالأقاليم الشمالية والجنوبية ؟

إن رصد بعض عناصر الإجابة لهذه الإشكاليات، تشكل الفرضيات الأساسية لمعالجة الموضوع قيد البحث " دور وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في التنمية الجهوية " علما بأن الموضوع لازال حديثا، الشيء الذي يفسر ندرة الدراسات التحليلية المتخصصة من جهة، ويجعل المعطيات المرتبطة به تتسم بالتطور المستمر وبوتيرة متسارعة، مما يفسر ارتكازنا على جوهر مرجعيات وأبعاد الاستراتيجية التنموية لوكالتي الشمال والجنوب، وأن رصد البرامج المرتبطة بها ماهي سوى آلية لإبراز طبيعة الاهتمامات المركزية للمناطق الشمالية والجنوبية، وتحديد البعد الاجتماعي والاقتصادي لهذه الاستراتيجية، وإبراز البعد الشمولي والمندمج والتكاملي للبرامج المسطرة.

❖ **صعوبة الموضوع :**

إن إنجاز هذا البحث المتواضع لم يكن سهل المنال نظرا لما يعتريه من إشكالات عدة تستوجب الدقة في حصرها ووضعها في إطارها من أجل الإجابة عليها، فموضوع وكالات التنمية ودورها في التنمية الجهوية موضوع متشعب ومتعدد الجوانب، حيث يمكن معالجته من عدة زوايا. لذلك سيتم في هذا البحث

تسليط الضوء على تجربتي وكالة الشمال ووكالة الجنوب دون الحديث عن تجربة وكالة الشرق الحديثة العهد.

إن حداثة الموضوع تجعلنا نعتمد على تقارير الوكالتين كمادة خام للدراسة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اختلاف الأرقام والإحصائيات يختلف حسب المصادر والمراجع، وتعقيدها في بعض الأحيان، كما هو الشأن بالنسبة لحجم المساعدات والهبات المقدمة لمنطقة الشمال مثلا من قبل الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا، ناهيك عن كون وكالتي الشمال والجنوب اللتان أريد لهما أن تكونان بنك للمعلومات تتمركز فيه جل المعطيات الخاصة بمجاليهما الترابي، لا يتوفران سوى على التقارير السنوية التي لم تعد تصدر بإنتظام في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى النشرات الداخلية الخاصة بها، وذلك في غياب مكتبة أو مركز خاص يمكن الباحثين والمهتمين الاستفادة منه.

والجدير بالذكر أن الدراسات الأكاديمية والبحوث الجامعية المنجزة بخصوص وكالات الإنعاش والتنمية في المغرب، تبقى قليلة، إن لم نقل شبه منعدمة، اللهم بعض الرسائل التي تناولت دراسة أحد الوكالات إما في الشمال أو الجنوب. نعرض عناوينها في ما يلي : [8]

- وكالة إنعاش الأقاليم الشمالية ومصادر تمويل برامجها.
- سياسة التنمية الاجتماعية لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم شمال المغرب.
- دور المؤسسات العمومية في تحقيق التنمية الجهوية نموذج وكالة الجنوب.
- تدخل وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة بجهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء نموذجا.
- دور وكالة الجنوب في تحقيق التنمية الجهوية.

❖ **المنهج المعتمد :**

أمام هذه المحدودية في الاهتمام بالمقترب التنموي الشمولي الخاص بالمنطقة الشمالية والجنوبية، ارتأينا المساهمة بهذا البحث المتواضع في إطار الرهان الآني والمستقبلي للنهوض بالأقاليم الشمالية والجنوبية في سياق بعدها الجهوي من خلال تدخل وكالتي الشمال والجنوب كطريقة ووسيلة لتأهيل مجاليهما الترابي اقتصاديا واجتماعيا.

وهكذا فإذا كانت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع قد نهجت إما مقاربة قانونية أو اقتصادية قطاعية في التحليل، فإن الإسهام الذي يقدمه هذا البحث هو محاولة بتبني مقترب شمولي ذو الأبعاد المتعددة، وذلك لإعطاء رؤية كاملة وشاملة لموضوع الدراسة، من خلال تحليل مختلف النصوص القانونية ذات العلاقة بالموضوع، والتركيز على الأسس التي تستند إليها، والمرجعيات السياسية والإيديولوجية وأيضا الاقتصادية تحدد الإستراتيجية التشاركية التنموية لوكالتي الشمال والجنوب في

[8]- معظم هذه الرسائل نوقشت في جامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – أكدال ، الرباط

منطقتي الشمال والجنوب، وإبراز الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لها. معتمدين في ذلك في مختلف المراحل على مجموعة من مناهج البحث العلمي المتمثلة في المنهج التاريخي الذي تبدو أهميته في استقصاء واقع التجارب التنموية المعتمدة بمنطقتي الشمال والجنوب، وفي أهمية المرجعية التاريخية التي تحكم التعاون المغربي الدولي بصفة عامة، والتعاون المالي الأورومتوسطي بصفة خاصة، تأسيسا على كرونولوجية البرامج التنموية المرتبطة بالموضوع قيد البحث، وذلك بهدف فهم التطورات التي عرفتها المناطق الشمالية والجنوبية، وبالتالي فهم السياق العام الذي جاءت في خضمه إحداث وكالتي الشمال والجنوب، واستراتيجايتها التنموية بالأقاليم الشمالية والجنوبية التي يراهن المغرب على نجاعتها وفعاليتها، ثم المنهج الوصفي في شقه المتعلق بدراسة الحالتين، من خلال رصد المعطيات العامة التي تساعد على تحديد المجالين قيد الدراسة، وأيضا لفهم الأسس التي تشكل المرتكز الأساسي لإختيار برامج دون غيرها، وبالتالي تساعد على اقتراح بدائل تتماشى والاحتياجات المرتبطة بهذه المعطيات، علاوة على المنهج الإحصائي باعتبار أن الإحصائيات تبرز بشكل جلي وعملي حجم المشاريع وتحدد المبالغ المالية المرصودة لهذه المشاريع والبرامج، مما يسمح باستقرار السياسة القطاعية المتخذة من طرف الوكالتين، وبالتالي فهم التوجه التنموي العام هل هو ذو بعد اجتماعي أم اقتصادي محض أم أنه يبحث عن التوازن بالنسبة لجميع القطاعات ؟ وأخيرا انتهاج المقاربة الوظيفية بغية الوقوف على الدور والوظائف التي تلعبها وكالتي الشمال والجنوب، أثناء مختلف مراحل الإشتغال، كما ينبغي من وراء ذلك الوقوف على المجهودات التي بذلتها وكذا الإخفاقات والإكراهات التي تحد عملها، وتنقص مردوديتها، مع الإشارة إلى أهم الأدوات والآليات التي تم استغلالها وتوظيفها لتحسين عملها والرقي بالخدمات المقدمة للفئات المستهدفة.

على هذا الأساس فإن معالجة إشكالية موضوع دور وكالتي الشمال والجنوب في التنمية الجهوية يمكن مقاربته انطلاقا من عدة تصورات وتصاميم، لكن – واستنادا على القناعات المدرجة أعلاه - ارتأينا مناقشته وتحليل عناصره من خلال المقترب التحليلي الشمولي، الذي أعتمد فيه تقسيما ثنائيا، بحيث تم العمل في البدء على التعريف بوكالتي الشمال والجنوب وتحديد إطارها المجالي، ثم رصد جل المعطيات المادية والاجتماعية والاقتصادية التي تتوفر عليها كل من منطقتي الشمال والجنوب، ومن جهة أخرى الوقوف على المؤهلات والمعوقات المرتبطة بالمجالات الفرعية المكونة لها، بحيث تم رصد مؤهلات التنمية بمنطقتي الشمال والجنوب في الباب الأول من القسم الأول بناءا على الأسس المادية الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والبشرية، بالإضافة إلى المؤهلات القطاعية كدعامة أساسية لتنمية المنطقتين، وفي المقابل إبراز آليات تدخل وكالتا الشمال والجنوب لمواجهة تحديات التنمية في الأقاليم الشمالية والجنوبية في الباب الثاني، بالوقوف على الإطار القانوني المنظم للوكالتين، أي الهيكلة الإدارية والمالية، الأهداف والغايات ثم محاور المشاريع المبرمجة.

وبعد التعرف على الإطار العام المرتبط بوكالتي الشمال والجنوب، تم العمل في القسم الثاني على رصد وتحليل تدخل الوكالتين في التنمية الجهوية، وتحديات الواقع، وضرورات المستقبل، بعرض وتحليل إسهاماتهما في التنمية الجهوية، من خلال جرد الحصيلة لأهم المنجزات والأنشطة التي شرعتا في إنجازها في كل من الأقاليم الشمالية والجنوبية، بالوقوف على المشاريع التنموية الاقتصادية، وبنيات الدعم الأساسية، والأنشطة الإنتاجية والاجتماعية، المبرمجة للتعبير عن البعد العملي لاستراتيجية الوكالتين المعتمدة، وكتعبير عن فعالية هذه المشاريع في تجاوز معوقات النمو بالمنطقتين الشمالية والجنوبية.

وفي الباب الثاني تم الوقوف عند حدود عمل وكالتي الشمال والجنوب في مجاليهما الترابي، أي الإكراهات والمعيقات التي تحد من فعالياتها من جهة، ومن جهة أخرى تقف عائقا أمام تنمية مجال تدخلها، كما تمت محاولة تقييم عمل هذه الوكالات ومساهمتها في التنمية الجهوية، مع إبراز البعد التنموي التي تطمح إليه.

وفي الأخير تم التطرق إلى الآفاق والتطلعات المستقبلية لوكالتي الشمال والجنوب، انطلاقا من تحليل الاستراتيجية التنموية المعتمدة من طرف وكالة الشمال، في إطار تباين التصورات وتقاطع الأهداف التنموية بين الإرادة الوطنية والشراكة الأوروبية. ثم استشراف مستقبل التنمية بالأقاليم الجنوبية، بين التفعيل لمشروع الجهوية المتقدمة ورهان الحل السياسي.

ويبقى التساؤل عن مدى تجاوب البرامج والاستراتيجيات والآليات التنموية للوكالتين مع إكراهات المناطق الشمالية والجنوبية، واحتياجات الساكنة المحلية محور التخريج العام.

وعلى العموم فإنه أمام صعوبة تقييم المسلسل التنموي الذي تعرفه حاليا مناطق الشمال والجنوب بإعتبارها لازالت في بداياتها، وأن العديد من مشاريع الوكالتين مازالت في طور الإنجاز، وأن أخرى لم تنطلق بعد، فإن معالم هذه الدراسة – على الأقل – في تسليط الضوء على وكالتين تنمويين جهويتين، ومنطقتين ذات أهمية استراتيجية وطنية ومتوسطية ودولية، رغم أنها تفتقر لكتابات ودراسات تحليلية، إيمانا منا بأن الإلمام الدقيق بالإشكالية موضوع البحث تستدعي دراسات ميدانية متخصصة في جل مشاريع وأعمال الوكالتين، والظواهر الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمجاليهما الترابي.

تلك أبرز المحددات المنهجية التي سيلتزم بها في هذا البحث، لذلك سيتم تناول الموضوع عبر التصميم التالي :

القسم الأول : الإطار العام لوكالتي الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقتي الشمال والجنوب.

القسم الثاني : تدخل وكالتا الشمال والجنوب في التنمية الجهوية بين تحديات الواقع وضرورات المستقبل.

القسم الأول

الإطار العام لوكالتي الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقتي الشمال والجنوب

القسم الأول: الإطار العام لوكالتي الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقتي الشمال والجنوب

تشكل التنمية المجالية إحدى أهم روافد التنمية، فإذا كان المغرب قد دشن في السابق مسلسل التنمية الجهوية، بخلق جهات اقتصادية ليكون لها بعد سياسي في وقت لاحق، إلى خلق نسيج اقتصادي واجتماعي وثقافي متكامل، يضمن لساكنة هذه المناطق العيش الكريم، ورغم ما لهذه التجربة وما عليها، إلا أنها كشفت على أن هذه الجهات لا زالت في حاجة ماسة إلى مزيد من العناية، والكثير من الاهتمام نظرا للخصاص الكبير الذي تعرفه على مستوى البنيات، وأيضا على مستوى التنمية البشرية.

و يأتي إحداث وكالتي الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقتي الشمال والجنوب، في سياق النهوض الاقتصادي والاجتماعي وصيانة الموروث الثقافي وكذا إشراك العنصر البشري في مسار التنمية. والذي يعد - أي العنصر البشري - هو مبدأ التنمية ومنتهاها.

فالآمال المعقودة على هذه الوكالات كبيرة، والإنتظارات عديدة، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى رصد إعتمادات مالية، لكي تؤدي هذه المؤسسات المأمورية المناطة بها، على أفضل وجه، وتحقيق التنمية المنشودة، والتي هي مطمح كل الفاعلين التنمويين محليا ووطنيا.

تشكل وكالة الشمال أول تجربة تقوم بها المملكة فيما يخص برنامج للتنمية الجهوية. سيتلوها فيما بعد تجربتين مماثلتين يتعلق الأمر بوكالة الجنوب المحدثة سنة 2002. ووكالة الشرق سنة 2006. ذلك أنه لأول مرة يتم فيها إنشاء مؤسسات ذات صلاحيات تبتدئ من تصور ودراسة المشاريع والبرامج إلى غاية انجازها على أرض الواقع، مرورا بالبحث والمساهمة والمباشرة في التمويل وبهذا يتوفر المغرب على ثلاث مؤسسات تتدخل في جميع مراحل إنجاز برامج اقتصادية واجتماعية مبنية على تصور جديد، فهي مؤسسات تعمل على الإطلاع، وهي فاعلة على مستوى تمويل المبادرات والمشاريع المتفق عليها في إطار الشراكات ووفقا لمبدأ المشاركة.

و على العموم فإن هذه الوكالات تعمل كمؤسسات أو مقاولات تبحث عن جلب الموارد وتوجهها للأعمال التي تهدف خدمة مهمتها، فهي ليست بمؤسسات استشارية، بل لها صلاحيات وسلطة قويتين. و تعد في الأصل فرعا من الجهاز الإداري نظرا لطبيعة تمثيليتها والأجهزة المكونة لها.

و لقد أنشأت هذه الوكالات بهدف تنمية وإنعاش مجالات تدخلها اقتصاديا واجتماعيا، وذلك عبر وضع إستراتيجية ترتكز على تحليل قطاعي يبرز نوعية البرامج الواجب وضعها مع تحديد الأطراف المعنية بتوفير الإمكانيات والموارد الخاصة بإنجاز تلك البرامج، وذلك من أجل تسريع العمل التنموي، والبحث عن التكامل بين المتدخلين من وزارات وجماعات محلية ومؤسسات عمومية وقطاع خاص عن طريق تفعيل الرؤية المندمجة وتمويل المشاريع.

وقبل الخوض في غمار الحديث عن واقع وكالتي الشمال والجنوب ومساهمتهما في التنمية الجهوية موضوع البحث، لابد في البدء من تسليط الضوء على مجال تدخلهما ألا وهو الأقاليم الشمالية والأقاليم الجنوبية، من خلال إعطاء لمحة مفصلة عن مؤهلات التنمية بهذه الأقاليم أي المميزات الطبيعية والبشرية وكذا الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية التي تزخر بها هذه المناطق، ومن ثم الإنتقال إلى الحديث عن آليات تدخل الوكالتين لمواجهة تحديات التنمية. وكل ذلك سنعالجه في القسم الأول من خلال بابين على الشكل التالي:

الباب الأول: مؤهلات التنمية بمنطقتي الشمال والجنوب

الباب الثاني: وكالتا الشمال والجنوب وآليات التدخل

الباب الأول: مؤهلات التنمية بمنطقتي الشمال والجنوب

إذا كانت الأقاليم الشمالية مجالا لعمل وكالة الشمال، والأقاليم الجنوبية نطاق تدخل وكالة الجنوب، وكل من هذين الوكالتين معني بإنعاش وتنمية إحدى هذه المناطق. فإن الأمر يستوجب قبل المرور إلى الحديث عن آليات تدخل هذه المؤسسات ودورها في التنمية الجهوية موضوع البحث، القيام بدراسة تشخيصية لهذه الأقاليم سواء الشمالية أو الجنوبية وذلك من أجل التعرف على الوضعية العامة ومؤهلات التنمية فيما يخص خصائصها الطبيعية والبشرية، وكذا إمكاناتها وأسسها الاقتصادية والاجتماعية.

فبالنسبة للأقاليم الشمالية تعطي أسسها الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية خصوصية منفردة داخل المجال المغربي بسبب إكراهات الوسط الطبيعي التي كانت ولازالت تخضع لهذا التفرد. بالإضافة إلى تغيرات التاريخ الفجائية التي أضفتها مرحلة ما قبل الاستعمار وإبان الاستعمار والتي أكدت عزلة المنطقة وتخلفها، علاوة على أن مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عملت منذ الإستقلال على تعقيد أكثر لمشاكل هذه المنطقة باستثناء بعض الجوانب في بعض المجالات.

و باعتراف الواقع والكتابات التي اتخذتها مادة للبحث والتحليل، تتوفر الأقاليم الشمالية على مؤهلات اقتصادية وطبيعية وبشرية تمكنها من أن تكون في مصاف مناطق مغربية أخرى لها ثقلها الاقتصادي، غير أن اعتبارات متعددة جعلت منها ما هي عليه الأن، وتتداخل في ذلك مجموعة من العوامل منها ما هو من صلب الاختيارات التدبيرية للمجال وشيوع أنشطة غير مهيكلة بالإضافة إلى ضعف البنيات التحتية السوسيو- اقتصادية، وهذا مرده إلى الفشل الذي عرفته تاريخيا بعض التجارب السابق تطبيقها في المجال، والتي لم تستفد من نتائجها السلطات بهدف بلورة برنامج مندمج يخرج هذه الأقاليم مما تعاني منه، مع ما يستوجب ذلك من التخلي عن السياسة المجالية القائمة على تدخلات قطاعية غالبا ما كانت استدراكية ومتفرقة في الزمان والمكان ونابعة من دون شك من محدوديتها التي أبانت عنها ومن مركزية إطارها الشفوي البعيد عن المجال وعن الإنسان.

أما الأقاليم الجنوبية فلقد كانت دوما في قلب الاهتمامات في أي مخطط للتهيئة أو التنمية على المستوى الوطني، نظرا للنقص الكبير الذي ورثته من حيث البنية التحتية، وعوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى نظرا لكونها تندرج ضمن المشروع الشامل والمندمج على مستوى مجموع التراب الوطني.

كما عرفت هذه الأقاليم تحقيق عدة منجزات ومكتسبات تمثلت في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على صعيد العمران والصحة والتعليم والبنيات الأساسية والإدارة والاقتصاد والرياضة والثقافة، بعد أن كانت هذه المنطقة تعاني من نقص حاد في التجهيزات الأساسية والمرافق السوسيو اقتصادية، ولمواجهة هذا الإرث ورفع التحدي المتمثل في النهوض بهذه الأقاليم اقتصاديا واجتماعيا، تم تسخير وتعبئة وسائل وموارد ضخمة. بفضل المجهودات التي قامت بها الدولة أو الجماعات المحلية والقطاع الخاص.

و تتوفر هذه الأقاليم أيضا على مؤهلات متميزة تخول لها تطورا اقتصاديا واجتماعيا هاما. حيث تعتمد التنمية السوسيو اقتصادية بها أساسا على إنعاش قطاعات الصيد البحري والسكن والسياحة والصناعة التقليدية. إلا أنها تتسم ببعض التعقيدات السوسيو اقتصادية نظرا لشساعة المناطق التي تغطيها. فرغم المكتسبات العديدة المحصل عليها في هذه الأقاليم لازالت هناك تحديات تفرض نفسها بحدة والتي يجب مجابهتها.

الفصل الأول : الوضعية العامة لأقاليم الشمال

تشكل الأقاليم الشمالية منطقة جبلية ممتدة من طنجة إلى كرسيف، وقد ظلت المنطقة مجالا معزولا نظرا لطبيعتها الوعرة، وبسبب الإحتلال الإسباني الذي ضاعف من عزلتها وتهميشها، مما أدى إلى تدني مستوى العيش وبروز ظواهر الإنحراف الاقتصادي المتلخصة في تفاقم زراعة الكيف واستفحال تجارة التهريب المرتبط بمدينتي سبتة ومليلية السليبتين.

وتغطي المنطقة مساحة 35.000 كلم إذ تمثل هذه الأقاليم حوالي 5% من مساحة المغرب الإجمالية، و14.3% تقريبا من ساكنة البلاد، والتي وصلت خلال آخر إحصاء للسكان والسكنى حوالي 4.84 ملايين نسمة [(9)]، كما أنها تساهم بحوالي 20 % في الإنتاج الوطني على مستوى الحبوب والخضر. لكن العزلة والنقص المسجل على مستوى البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية تعتبر من أهم العوائق أمام تطور تنمية عمالات وأقاليم الشمال، إذ تظل هذه المناطق معزولة بالنسبة لباقي جهات المملكة وداخل الأقاليم ذاتها حيث توجد الدوائر القروية والجبلية في عزلة عن بعضها البعض [(10)]. كما أنها تعاني من التعرية وتدهور الغابات مما يؤثر سلبا على المستوى المعيشي اليومي للساكنة.

وترجع الإشكالية التي تنم عنها المنطقة بالأساس إلى موقع سلسلة جبال الريف التي تتخذ شكل قوس جبلي متدرج يعزل الواجهة المتوسطية عن المناطق الداخلية من البلاد، ويخضع بالتالي الأنشطة المزاولة لسلسلة من العوائق الموضوعية، بحيث تزداد عزلة الواجهة المتوسطية حدة، بفعل هيمنة طابع الإنحدار الذي يزداد تفاقما بسبب تقارب النتوءات الساحلية وارتفاع التضاريس المتدرجة التي يتراوح علوها بين 800 م و1000 م بالقرب من الخط الساحلي وهذا ما يفسر وجود أودية عميقة تتميز بنظام سيلي، تنتهي في شكل سهول صغيرة منعزلة بدورها بفعل تقدم الجبل الذي يشرف مباشرة على البحر، فلا يترك سوى شريط ساحلي يكون في كثير من الأحيان ضيقا ومنقطعا، مما يجعل التواصل بين هذه السهول صعبا، بحيث أن الطرق تمر عبر قمم المرتفعات بموازاة الساحل، أو تستفيد من انفتاح بعض الأودية القليلة لتسمح بالتغلغل داخل السلسلة الجبلية [(11)].

إضافة إلى المعطى الطبيعي فإن عزلة المنطقة مستمدة من العجز الحاصل في البنيات التحتية للمواصلات (الطرق، المسالك القروية...)، والتي تشكل حاجزا حقيقيا أمام تنمية عملات وأقاليم الشمال. وتكتسي هذه العزلة المرتكزة على مستوى المنطقة الوسطى والساحل بين شفشاون والحسيمة خصوصا طابعين، من جهة تسجل عزلة المنطقة الشمالية على مستوى ربطها بباقي المناطق الوطنية، ومن جهة أخرى تلاحظ هذه العزلة على مستوى الكيانات الجغرافية داخل نفس المنطقة، خاصة في الوسط القروي

---

[9]- وكالة إنعاش وتنمية الشمال .المجلس الإداري لوكالة إنعاش وتنمية الشمال- الدورة العاشرة – 17 ابريل 2013 ص 06 .

[10]- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة ، البرنامج الاقتصادي والاجتماعي المندمج 2001 ، المجلس الإداري ، تازة 26 يونيو WORLD DESIGN 2001 ، الرباط، ص 10

[11]- المحاور الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة WORLD DESIGN ، الرباط ، 1996 ، ص 6

والجبلي، حيث تبقى عدة دوائر غير متصلة فيما بينها بالشكل الذي يخدم تنميتها، وحيث الولوج إلى داخل القرى والمزارع الفلاحية يبقى متعذرا وصعبا بسبب الطوبوغرافية الوعرة. [12]

تعطي الأسس الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة الشمالية خصوصية منفردة داخل المجال المغربي بسبب إكراهات الوسط الطبيعي التي كانت ولازالت تخضع لهذا التفرد، بالإضافة إلى التغيرات التاريخية الفجائية التي أضفتها مرحلة ما قبل الإستعمار وإبان الإستعمار والتي أكدت عزلة المنطقة وتخلفها، علاوة على أن مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عملت منذ الاستقلال على تعقيد أكثر لمشاكل هذه المنطقة باستثناء بعض الجوانب في بعض المجالات.

والملاحظ أنه رغم ظهور بعض الاختلافات والتناقضات من إقليم لآخر، فإن المنطقة تشكل في مجموعها وحدة جغرافية وبشرية واقتصادية وثقافية ذات عناصر متشابهة. نفس الملاحظة تنطبق على نوع وحجم الحاجيات التي تتطلع إليها هذه الأقاليم في مختلف الميادين، وبصفة خاصة في مجال البنيات التحتية الذي يعتبر ضعفها - أو انعدامها في بعض الحالات - من الأسباب الأساسية في تأخر المنطقة مقارنة مع المناطق الأخرى، ناهيك عن بروز ظواهر سلبية كثيرة كالتهريب وترويج المخدرات والهجرة. وعموما يمكن إرجاء أسباب ضعف التنمية والاستثمارات في المنطقة إلى العوامل الطبيعية غير الملائمة وصعوبة التضاريس التي غلب عليها الطابع الجبلي المهيمن على الجزء الأكبر من الإمتداد الشمالي من طنجة إلى وجدة ومن الساحل إلى حدود الأقاليم المجاورة بالجنوب، كما أن المساحة الصالحة للزراعة لا تتجاوز الثلث، فيما أن الأراضي الباقية هي عبارة عن غابات متكونة من أشجار البلوط والأرز والصنوبر وهي تعرف بدورها استغلالا يحد من أهميتها، رغم أنه بالمقابل تحظى المنطقة بتنوع الإمكانيات الطبيعية وتتعدد مؤهلاتها، بالإضافة إلى الرصيد البشري الذي يصل إلى أزيد من 4 ملايين نسمة والذي يعتبر مصدر غنى المنطقة لولوج الاستثمار لاسيما في الميدان الصناعي والسياحي والفلاحي والصيد البحري. [13]

هذا إلى جانب صعوبات أخرى تعرقل تنمية القطاع الخاص والاستثمارات بالمنطقة، ويتعلق الأمر بضعف وقلة البنيات التحتية، بالإضافة إلى عقلية المستثمرين الذين لم يستوعبوا بشكل تام المؤهلات الجهوية، وكذا مخلفات الجفاف المتعاقب الذي يمس كثيرا بالشغل في المستوى القروي وتضييق مجال الشغل بالوسط الحضري المرتبط بالفلاحة، التي بارتباطها بقطاعات المياه والغابات والصيد لا تستغل سوى 6,3% من الساكنة النشيطة. [14]

[12]- مخطط عمل المدى القصير ، يونيو 1998 ، وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة ، البرنامج الاقتصادي والاجتماعي المندمج لعمالات وأقاليم الشمال بالمملكة ، ص 25-28

[13]- حياة متور، مرجع سابق ص 10

[14]- O.M, L'oriental, toujours en retard par rapport à d'autre régions, Almagreb ,28 – 08 - 1997, p1

المبحث الأول: الخصائص الطبيعية والبشرية للمنطقة الشمالية

إن تشخيص العناصر الطبيعية والمكونات البشرية للأقاليم الشمالية يهدف إلى تحديد التناقضات وأيضا المؤهلات والإمكانيات الجلية والخفية وتوضيح اختلافات المناطق الفرعية وخصوصياتها، حيث أن المشاكل التي تعترض مجمل المنطقة ليست بالضرورة متشابهة، فهي تختلف من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، وهي بالتالي تتطلب مقتربات للتحليل والمعالجة المختلفة.

لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث الحديث عن المميزات الطبيعية للأقاليم الشمالية (مطلب أول) والمكونات البشرية والديموغرافية التي تحظى بها هذه الأقاليم (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المميزات الطبيعية

يعتبر تشخيص العناصر الطبيعية مهما في مثل هذه المواضيع، لما يمكن أن تشكله من أداة للتحفيز أو الإعاقة، باعتبار علاقاتها بمجموع القطاعات وبالنشاط البشري عامة. [15]

تتكون المنطقة الشمالية، مجال تدخل وكالة الشمال، من جهتين يتعلق الأمر بجهة طنجة - تطوان وجهة تازة – الحسيمة – تاونات، هذان الجهتان تتكونان بدورها من 11 عمالة وإقليم، وهي : طنجة، أصيلة، تطوان، العرائش، المضيق، الفنيدق، الفحص أنجرة، شفشاون، وزان، الحسيمة، تازة، تاونات وكرسيف. وتمتد على مساحة 35.000 كم2، أي ما يقدرب 15 في المئة من مجموع مساحة ويقطنها ما يربو عن 4.84 ملايين نسمة أي ما يناهز 14.3 من إجمالي سكان البلاد. المغرب تتوفر المنطقة الشمالية على واجهتين بحريتين، واجهة أطلنتيكية وواجهة متوسطية. كما أنها تتسم بتنوع شديد في ظروفها الطبيعية، غير أنها تتميز بطابعها الجبلي، وبطول ساحلها المتوسطي الذي يغلب عليه طابع الانحدار الذي تشكله سلسلة من النتوءات والإرتفاعات المتدرجة قرب الخط الساحلي، يعزل الواجهة الساحلية عن المناطق الداخلية، ويتخلل هذه السلسلة أودية عميقة تنتهي في شكل سهول صغيرة منعزلة. [16]

الفرع الأول : العناصر الطبيعية لجهة تازة – الحسيمة – تاونات

يتأثث المجال الطبيعي والجغرافي للمنطقة الشمالية سلسلتين جبليتين هما سلسلة جبال الريف والأطلس المتوسط، حيث يتميز الأول بصعوبة مسالكه وانحداراته الشديدة ويتخذ شكل قوس جبلي، ويقوم في جهة تازة – الحسيمة – تاونات على عزل الواجهة المتوسطية للجهة على امتدادها الطبيعي نحو الشرق، وتتعرض البنية الطبيعية الجبلية والمتعرجة إلى عملية تعرية تكاد تهدد البنية الإيكولوجية

---

[15]- جلال أومزلوك : وكالة إنعاش الأقاليم الشمالية ومصادر تمويل برامجها ، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعقمة ، وحدة القانون الإداري وعلم الإدارة ، جامعة محمد الخامس. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، أكدال- الرباط – 2001-2002 ص 8

[16]- أحمد الوحيدي ، سياسة التنمية الاجتماعية لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية الاجتماعية لعمالات وأقاليم شمال المغرب ، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعقمة في القانون العام ، وحدة علم السياسة والقانون الدستوري. جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – أكدال الرباط ،2001-2002 ص 19 .

والتوازن البيئي للمنطقة، وينجم عن تواجد هذه السلسلة الجبلية مجموعة من العراقيل تحد من النشاط البشري، خاصة في المجال الطرقي حيث تمر الطرق عبر المرتفعات بمحاذاة الساحل، أما التغلغل داخل السلسلة الجبلية فيكاد يكون صعبا باستثناء ما تمنحه انفتاحات بعض الأودية من إمكانيات في هذا الصدد، ويصل ارتفاع هذه السلسلة إلى 2000 متر. [17]

أما سلسلة جبال الأطلس للجهة فهي تغطي جزءا كبيرا من مساحة إقليم تازة، ويتعدى الإرتفاع بهذه السلسلة 3000 متر بمناخ جاف حيث لا يتعدى معدل التساقطات 300 ملم في أحسن الأحوال، أما المناطق الجبلية فتتأثر بالتيارات المتوسطية الشمالية الشرقية، وتعرف تساقطات مهمة تقدر ب 700 ملم في السنة أما الواجهة الجنوبية للجهة فتتميز بمناخ شبه جاف وتساقطات لا تتعدى عامة 500 ملم في السنة.

وتتوفر الجهة على مجاري مائية مهمة تتكون من أودية صغيرة المسافة وأخرى طويلة المسافة، وعلى رأسها نهر ورغة وإناون الذي يعتبر من أهم روافد واد سبو، وتوجد بها كذلك أحواض مائية كالحوض الساحلي بمنطقة الحسيمة وحوض واد إناون وواد لبين، وكذا حوض واد مسون، ونظرا للأهمية المائية للجهة فقد شيدت بها سدود أهمها سد الوحدة وسد عبد الكريم الخطابي وسد محمد الخامس.

واعتبارا من أن الغطاء الغابوي يشكل امتدادا للمجال الطبيعي فإن القطاع الغابوي يغطي بحكم الطبيعة الجبلية مساحة تناهز 693 ألف هكتار مشكلة 29 في المائة من مساحة الجهة، غير أن النشاط البشري يهدد هذا المورد الهام والطبيعي عن طريق الرعي المفرط واستعمال الأخشاب للتدفئة من طرف الفلاحين المجاورين لهذه الغابات. [18]

الفرع الثاني : العناصر الطبيعية لجهة طنجة ـ تطوان

إن جهة طنجة – تطوان والتي يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وغربا المحيط الأطلسي وشرقا جهة تازة – الحسيمة – تاونات وجنوبا جهة الغرب – الشراردة – بني حسن، تتميز هي الآخرى بتواجد كيان بنيوي وهو المجال الريفي الذي يغطي تراب جهة تازة – الحسيمة – تاونات والجهة الشرقية، باستثناء المناطق السهلية المتواجدة على الجهة الساحلية والتي تعادل 20% من تراب الجهة، فإن الباقي تغطيه طبيعة جيرمورفولوجية شديدة الإنحدار والتموج.

و يمكن التمييز بين أربع مناطق بالجهة:

- منطقة طنجة المدينة والتي تقع بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط على جبل طارق، وتتكون من أودية مغطاة أساسا بطمي العصر الجيولوجي الرابع ومن التلال.

[17]- عناصر تمهيدية ،الحوار الوطني لإعداد التراب ، مديرية إعداد التراب، جهة طنجة- تطوان /جهة تازة – الحسيمة- تاونات / الجهة الشرقية ، منشورات عكاظ الرباط 1999

[18]- نفس المرجع

- منطقة الشاطئ وأحواض البحر الأبيض المتوسط التي تشكل الامتداد الطبيعي لسلسلة جبال الريف والتي تغطي في جزئها الشاسع إقليمي تطوان وشفشاون.
- منطقة جبالة والتي تقابل المناطق الجبلية والوديان الداخلية للمنطقة الريفية، ولقد عملت العوامل الطبيعية من تضاريس وطبيعة الشبكة المائية على جعل المجال حبيس نفسه ومعزل.
- أخيرا منطقة اللوكوس التي تمتاز بفضائها الطبيعي الأكثر تطورا وتوفر التربة الجيدة والماء بحكم سهولها الطمثية الصلصالية.

وبحكم موقعها بين ضفتين بحريتين والتضاريس المتنوعة التي تفرضها سلسلة جبال الريف في الوسط، فإن مناخها يعرف تنوعا حيث تتجاوز التساقطات بالمناطق الرطبة والشبه الرطبة المتواجدة على الساحل 700 ملم في السنة، باستثناء الجهة الشرقية خاصة الأحواض الواقعة بين الجهة والحسيمة حيث لا تتعدى التساقطات 350 ملم في السنة، وبالنسبة للتضاريس المرتفعة فالتساقطات المتوسطية تتراوح ما بين 1800 ملم في الجزء الغربي للريف و600 ملم في أحواض الريف المرتفعة في شرق واد أورينغة.[19]

وتتوفر الجهة على أودية ضيقة باستثناء أودية اللوكوس ومرتيل ولو، في حين تعتبر المياه السطحية ذات أهمية بالغة في الجهة، لكثرة التساقطات من جهة والطبيعة المنحدرة للتضاريس ونوعية التربة التي تحول دون تسرب المياه إلى جوف الأرض من جهة أخرى. ويعتبر واد محرحر أهم مجرى مائي بمنطقة طنجة المدينة، بالإضافة إلى توفرها على واد الحاشف وواد عياس، أما بالنسبة لواد اللوكوس الذي يعتبر مجرى مائي مهم فإنه يتميز بعدم انتظام ويجري العمل على تقويم هذا المجرى عبر سد واد المخازن، كما تم تشييد سد للحراسة في أسفل واد اللوكوس لحماية المنخفض من تصاعد مياه البحر وضمان منبع مائي كاف للسقي. وتبعا لذلك تتوفر المنطقة على سدود أهمها سد ابن بطوطة وسد الحاشف بالإضافة إلى سد سمير وسد أجراس الصغير.

وفيما يخص الغطاء الغابوي فتتوفر الجهة على مساحة منه تقدر ب 400.000 هكتار وذلك بنسبة 35 في المائة من مساحة الجهة، وتتميز الغابة بتنوعها في الجهة حيث تضم سنديان الفلين والبلوط والتشنة والسنديان القطني والصنوبر والتنوب والأيك، وأصناف أخرى تستدعي الحماية كتنوب – تلومستان- الذي يعتبر صنفا مستوطنا ويوجد بإقليم شفشاون.

عموما تعرف المنطقة الشمالية وسطا بيئيا مهددا بسبب انجراف التربة، التي تتعرض لعوامل التعرية، إذ أن ما يتضرر ويضيع في البحر في هاته الناحية – وبالأخص من الناحية الوسطى إلى الناحية الغربية – يقدر ب 60 ألف هكتار من التربة الصالحة للغرس وللفلاحة أو الماشية [20]، مما يؤدي إلى تراجع في المساحات المزروعة، ونفس الشيء نقوله عن الكتلة الغابوية التي كانت إلى عهد قريب تغطي

[19]- نفس المرجع

[20]- خطاب الملك الحسن الثاني أثناء اجتماع مخصص للنظر في تنمية أقاليم الشمال- 10 فبراير 1993 ، انبعاث أمة، الجزء 38 ص 66.

مساحات شاسعة من المنطقة والتي أصبحت تشهد تراجعا مهولا بسبب الاستغلال العشوائي وخصوصا انقراض بعض أنواع الأشجار ذات الأهمية الأيكولوجية البالغة (التنوب، الأرز...).

المطلب الثاني: المكونات البشرية والديموغرافية

تعرف الكثافة السكانية بالأقاليم الشمالية نسبة عالية خاصة في الوسط القروي، رغم أن المراكز الحضرية عرفت مؤخرا تطورا جوهريا ساهم فيه بشكل كبير تدفق الهجرات الداخلية الناتجة عن النقص الكبير الذي تعاني منه المنطقة على مستوى البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تساعد على استقرار السكان. كما أن هذا التطور جاء نتيجة التوزيع غير المتكافئ بين المدن والبوادي، زاد من حدته الحراك الاجتماعي المهم الذي أدى إلى التوسع على حساب الأراضي الفلاحية من جهة، ومن جهة أخرى حول بعض الأنوية القروية إلى مراكز حضرية تفتقر إلى الشروط الضرورية للإستقرار.

و رغم أن الموارد البشرية للمنطقة تتسم ببنية عمرية شابة من شأنها أن تشكل دعامة أساسية للنهوض بالمنطقة والعمل على تنميتها، فإنها تعاني من محدودية العرض في مجال الشغل، وبذلك تسجل نسبة عالية لمستوى البطالة بالمنطقة يفوق المستوى الوطني[21].

الفرع الأول: الكثافة السكانية والبنية العمرية

تتميز المنطقة موضوع عمل وكالة الشمال بكثافة سكانية عالية [22]، إذ يناهز تعداد سكانها 4,84 ملايين نسمة أي ما يربو على 14,3% من إجمالي سكان المغرب، في حين لا تتعدى رقعتها الجغرافية نسبة 15% من التراب الوطني. وبالرغم من التباين الشديد الذي يطبع الكثافة السكانية داخل المنطقة، فإنها تبلغ في المتوسط 106 نسمة / كلم²، أي أكبر ثلاث مرات من المعدل الوطني الذي يبلغ 36,7 نسمة/ كلم².

والملاحظ أن الكثافة السكانية عالية على نحو خاص في الوسط القروي (بمعدل 858 نسمة /كلم²) في بعض المناطق الجبلية[23].

---

[21]- حياة متور، مرجع سابق ، ص 19

[22]- كانت تقدر ساكنة الشمال بما فيها سكان الجهة الشرقية ب 5157000 في 1991، أي 20,6 % من سكان المغرب ، وقد بلغت الساكنة الحضرية 2114000 نسمة ، أي 41% من ساكنة المنطقة ، في حين قدرت الساكنة القروية ب 3043000 نسمة ، أي 59% من سكان المنطقة . ويمكن ترتيب هذه المناطق حسب مجموعتين:

- الأولى تتجاوز فيها نسبة الحضر 50%، وتضم طنجة (74,14%) ، ووجدة (97,64%)، وتطوان والعرائش (57,08%).
- الثانية وتقل نسبة الحضر فيها عن 50% حيث يبقى الطابع القروي هو المسيطر، وتضم شفشاون (11,7%) ، والحسيمة (28,49%)، والناظور (29,42%) ، وتاونات (67,1%).

وتشمل المنطقة مساحة تقدر ب 61716 كلم² ، وترتفع الكثافة السكانية بحيث تسجل في المتوسط 83,6 نسمة/كلم² ، وهي تتجاوز بذلك كثيرا النسبة المسجلة على الصعيد الوطني ، وتبرز فوارق كبيرة بين أقاليم المنطقة التي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين :

الأولى ترتفع بها الكثافة الديمغرافية ، وتضم : طنجة (463) وتاونات (107) وتطوان (141) والناظور (126) .

الثانية حيث الكثافة معتدلة وتضم : وجدة (46) والحسيمة (103) وشفشاون (83) وتازة (47) .

Mohamed Larbi ALKHIATI , Provinces du Nord du Maroc: Données sur le programme de la promotion et de développement, AlMAGREB. 18-04-1994 p2

[23]- المحاور الإستراتيجية للتنمية ...، مرجع سابق، ص 7 .

غير أن تعداد السكان شهد في غضون العقد الأخير تطورا جوهريا في المدن والمراكز الحضرية بوتيرة معدل نمو سنوي يناهز نسبة 3,64%، بينما لا تتجاوز نسبة نمو السكان القرويين 0,7%. ويتضح أن الهجرة القروية، التي تشكل ظاهرة قديمة في المنطقة، لازالت مستمرة وبحدة أكبر من ذي قبل، حيث أن تعداد السكان الحضريين بلغ سنة 1994، 2,35 مليون نسمة، أي ما يعادل نسبة 44,8% من تعداد سكان المنطقة، مع العلم أن نسبة السكان الحضريين تتفاوت من إقليم لأخر: (طنجة 83,9%، تطوان 68,3%، شفشاون 9,5%، تاونات 8,2%). أما السكان القرويون فيصل عددهم إلى 2907509 نسمة (23%) من سكان البادية بالمغرب الذين يعيشون في مداشر صغيرة ومتناثرة، فعدد المداشر التي يفوق عدد سكانها 600 نسمة لا يتعدى 11% بإقليم شفشاون و18% بإقليم العرائش و21% بإقليم طنجة. [24]

وبالتالي فإن إرتفاع الكثافة السكانية بالمناطق الشمالية تدفع السكان إلى توسيع الرقعة السكنية على حساب الغطاء النباتي مما يؤدي إلى تزايد التعرية، وهو ما يشكل عائقا أساسيا في تنمية هذه المناطق. وتبرز الإحصاءات أن المناطق القروية بأقاليم الشمال فقدت خلال الفترة الفاصلة بين إحصاءات 1982 وإحصاء 1994 ما يناهز 303.622 من ساكنتها بسبب الهجرة [25].

ويتضح من خلال توزيع ساكنة المنطقة أن هناك توزيعا غير متكافئ بين المدن والبوادي مما يشجع الهجرة القروية بشكل كبير. وتبلغ الساكنة الحضرية نسبة نمو سنوي تفوق النسبة الوطنية باستثناء شفشاون التي سجلت نسبة نمو المتوسط السنوي أكثر من مجموع ساكنة المنطقة (2,86%)، وتبقى هذه النسبة في باقي المناطق الأخرى ضئيلة. ويسجل انخفاض نسبي للساكنة القروية في عدة أقاليم وعمالات من بينها طنجة بنسبة 0,7%، وذلك بسبب عزلة المناطق القروية وضعف البنيات التحتية القاعدية السوسيو- ثقافية وانتشار الفقر وتغيير نمط العيش في العديد من المناطق. وتبلغ الكثافة السكانية القروية بالمنطقة 64,9 نسمة/ كلم² مقابل 36,7 على المستوى الوطني، هذه النسبة تختلف من منطقة إلى أخرى لكنها ترتفع خصوصا بشفشاون.

هذا وتتم التركيبة العمرية لسكان أقاليم وعمالات المنطقة الشمالية، عن إرتفاع نسبة الفئة السكانية الشابة، إذ تشكل نسبة الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة حوالي 39,4%. وجدير بالذكر أن نسبة البطالة بالنسبة لشباب المنطقة تبلغ حوالي 19,3% من إجمالي السكان النشيطين، ولا تمثل نسبة النشيطين سوى 1,6% من المجموع على الصعيد الوطني، ويشكل العاطلون الباحثون عن العمل لأول مرة نسبة 22,5% بينما ترتفع هذه النسبة إلى 24% من مجموع عاطلي المنطقة بالنسبة للذين سبق أن اشتغلوا ويبحثون عن شغل جديد. [26]

وعموما إذا كانت المناطق الشمالية تتسم في مجملها بكثافة سكانية عالية وبنية عمرية شابة وحراك اجتماعي مهم، فإنها تعرف عدة تفاوتات من جهة لأخرى، وهذا ما سنحاول الوقوف عنده.

---

[24]- عبد الفتاح برغوت ، أقاليم الشمال : الدينامية الديمغرافية ، التجهيزات التحتية ، الأنشطة الاقتصادية ، الإمكانات: العوائق والآفاق ، جريدة العلم ، 29-11-1997

[25]- المحاور الإستراتيجية للتنمية ...، مرجع سابق، ص8

[26]- سهيلة الريكي ، مناطق شمال المملكة : طاقات بشرية وطبيعية غنية وتجهيزات ضعيفة ، جريدة الأحداث المغربية، 13-10-1999 ، ص 2

*** جهة طنجة تطوان [27] :**

يبلغ عدد سكان الجهة حوالي مليوني نسمة، أي 7.8% من الساكنة العامة للبلاد. وتسجل كثافة متوسطة تبلغ 176 نسمة في كلم ²، وهي بذلك تعرف تعميرا يتجاوز بخمس مرات المستوى الوطني، أي حوالي 37 نسمة / كلم ² وهذا وقد انتقلت النسبة السنوية المتوسطة لنمو الساكنة الحضرية، من 3.80% بالنسبة لفترة 1971-1982 إلى 4.09% بالنسبة لفترة 1982-1994. مع ذلك، فإن نسبة النمو هذه سجلت قيما مرتفعة بشكل خاص بالنسبة لبلديات مرتيل (8.01%) والمضيق (12.98 %)، بينما سجلت بلدية طنجة نسبة سلبية (-2.45%). أما النسبة السنوية المتوسطة لنمو الساكنة القروية، فقد انتقلت من 1.9% بالنسبة لفترة 1982/1971 إلى 1.6% بالنسبة لفترة 1994/1982، مسجلة بذلك نسبيا تقهقر الساكنة القروية (2.3%) وفي بعض الجماعات القروية، سجلت نسبة النمو هذه رغم ذلك قيما مرتفعة وبالخصوص في الجماعات القروية للعوامرة (4.67%)، وبني رزين (4.77%) وزينات (8.88%)، وجماعة دار بني كريش (5.11%). وعكس ذلك، تميزت جماعات قروية أخرى بتسجيلها لنسب سلبية مثل الجماعات القروية للعليي (-0.9%) والخروب (-4.63 %) بإقليم تطوان. [28]

انطلاقا مما سبق نلاحظ أن جهة طنجة –تطوان تظل مجالا يغلب عليه الطابع الحضري، بما أن نسبة التعمير تصل فيه إلى 55.9% مقابل 51.4% على المستوى الوطني، وتتغير نسبة التعمير هذه من إقليم لآخر ومن مركز لآخر، بحيث تعرف مدينتي طنجة وتطوان تعميرا قويا وتسجلان نسبتين تقدران ب 84% بطنجة و69 %بتطوان، متجاوزين بذلك النسبة الوطنية. وفي سنة 1982 كانت هذه النسبة مرتفعة آنذاك إذ سجلت 71% بطنجة و59 %بتطوان.

وعلى العكس من ذلك، يعرف إقليم العرائش مستوى منخفضا عن النسبة الوطنية (46% سنة 1994 مقابل 43 %سنة 1982). بينما النسبة الأكثر انخفاضا هي التي سجلت بإقليم شفشاون 8.9% سنة 1982 مقابل 9.8 % سنة 1994.

وفضلا عن ذلك، نتج عن التوسع العمراني، وخاصة بالنسبة لحالة طنجة، تطاول على الأراضي الفلاحية المجاورة، وبالتالي إدماج جزء من الساكنة القروية في المجال الحضري، كما أن الإرتقاء ببعض الأنوية القروية إلى مراكز حضرية أدى إلى مضاعفة عدد المراكز الحضرية للجهة بين سنة 1982 و1994 بالشكل الذي جعل البنية الحضرية لهذه الجهة تضم ما يقارب عشرين مركزا حضريا من مختلف الأحجام. وفيما يخص المدن التي تتجاوز ساكنتها 100.000 نسمة، يمكن إحصاء 3 مدن : طنجة 497.147 نسمة، تطوان 277.516 نسمة والقصر الكبير 107.065 نسمة، والتي تضم 80 % من الساكنة الحضرية الجهوية. أما المدن المتوسطة (مابين 20.000 و100.000 نسمة) فهي ستة مدن (العرائش 90.400 نسمة، والفنيدق 34.486 نسمة، شفشاون 31.410 نسمة، أصيلة 24.588 نسمة،

---

[27]- تتشكل المنطقة على المستوى الاثني من الغوامرة وجبالة في إقليم تطوان ، والعوامرة والريصانا وبني عروس وبني كرفط في إقليم العرائش ، وبملوسا ولعوامرا والفحص في ولاية طنجة ، وبضرضارة والتنقوب وبني دركول وبني صالح وبني احمد في إقليم شفشاون .

[28]- الحوار الوطني حول إعداد التراب : عناصر تمهيدية ، جهة طنجة – تطوان، وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان ، مديرية إعداد التراب ، مطابع منشورات عكاظ ، دجنبر 1999 ، ص 11-13

مرتيل 23.143 نسمة، المضيق 21.093 نسمة). وبالنسبة للمراكز الحضرية التي تقل ساكنتها عن 20.000 نسمة، فيوجد إثنا عشر مركزا (وادلاو، خميس الساحل، دار بني قريش، باب برد، الجبهة، زومي، كزنايا، باب تازة، دار الشاوي، برقيشة، موقريصات، سيدي اليماني).

إن طنجة انطلاقا من نسبة نمو تقدر ب 4.4% وبالرغم من المشاكل الملازمة للتضاريس التي تعرفها ومواردها المائية الغزيرة والانعدام الشبه التام للفلاحة، تتطور بفضل موقعها الاستراتيجي على المضيق وبفضل منطقتها الحرة.

وعلاوة على ما سبق تتميز بنية السكان بالجهة بالحجم المتوسط للأسر، والتي ترتفع إلى 5.5 من الأشخاص، أي متوسط أقل من المتوسط الوطني (5,9 من الأشخاص). ويصل هذا المتوسط إلى 5.1 من الأشخاص في المدن، مقابل 6.1 % من الأشخاص في البوادي. وتعتبر ساكنة هذه الجهة شابة نسبيا، فحوالي 40 % تقل أعمارهم عن 15 سنة، أي نسبة مرتفعة عن تلك التي سجلت على المستوى الوطني (35%) وتبلغ نسبة السكان النشيطين (15-59 سنة) بالمنطقة 53,5 %، وهي نسبة أدنى من المستوى الوطني (58 %) ويرتفع المؤشر التركيبي للخصوبة (العدد المتوسط للأطفال لكل امرأة) إلى 4,2 في الجهة، أي حوالي طفل واحد إضافي عن المتوسط المسجل على المستوى الوطني (3,3 %). وحسب محل السكنى، فإن هذا المؤشر يبلغ 3,1 من الأطفال في الوسط الحضري و6,2 من الأطفال في الوسط القروي مقابل – على التوالي – 2,6 و4,3 من الأطفال على المستوى الوطني. [29]

*جهة تازة – الحسيمة – تاونات : [30] تبلغ ساكنة الجهة، حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1994، 1.700.000 نسمة، أي ما يناهز 6.6% من مجموع الساكنة الوطنية، ويبلغ معدل الكثافة 71.2 نسمة /كلم ^{2}. وقد عرفت ساكنة المنطقة خلال الاحصائين الأخيرين نموا ديمغرافيا ضعيفا لم يتجاوز 1.4 % مقابل 2.06 % على الصعيد الوطني[31].

ويغلب على الجهة الطابع القروي، حيث أن نسبة التمدن لا تتجاوز21.6 % مقابل 51.4% على الصعيد الوطني. إلا أن الساكنة الحضرية عرفت تزايدا ديموغرافيا ملحوظا، فقد سجلت بعض البلديات نسبا مرتفعة : بلدية تارجيست (6.27 %)، بلدية تاونات (4.57 %)، بلدية تيسة (4.84%)، بلدية جرسيف (6.94%) وبلدية تاهلة (5.08). أما الوسط القروي، فقد عرف تزايدا ديموغرافيا مرتفعا في بعض الجماعات : مولاي أحمد الشريف (6.07%) وتامساوت بإقليم الحسيمة (4.40%)، بينما بعض الجماعات القروية سجلت نسبا منخفضة مثل الجماعة القروية زاركات (2.77-%)، وايت القامرة بإقليم الحسيمة (3.24- %) ورغيوة بإقليم تاونات (0.88%-)، وأولاد بوريمة بإقليم تازة (2,54- %).

[29]- نفس المرجع ، ص 13

[30]- تتكون هذه الجهة من الناحية البشرية ، من قبائل بقوية وبني ورياغل ومسطاسة وبني بوفراح متيوه وصنهاجة والحيانية وغياتة وبني واراين وبني لينت.

[31]- الحوار الوطني حول إعداد التراب : عناصر تمهيدية ، جهة تازة – الحسيمة – تاونات، وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان ، مديرية إعداد التراب ، مطابع منشورات عكاظ الرباط، دجنبر 1999 ، ص 11 .

إن نسبة التمدن بجهة تازة – الحسيمة – تاونات تبقى ضعيفة (22%) مقارنة مع مثيلاتها على الصعيد الوطني (50%)، وتتباين حسب أقاليم الجهة، حيث تقارب 30% بإقليمي الحسيمة وتازة ولا تتعدى 8,5% بإقليم تاونات، ويبلغ عدد الساكنة الحضرية بالجهة حوالي 371 ألف نسمة، منها 112.588 نسمة بإقليم الحسيمة، و206.181 نسمة بإقليم تازة و52.274 نسمة بإقليم تاونات.

إلا أن النمو الديمغرافي السريع الذي تعرفه المدن (نسبة النمو 5,5% على الصعيد الجهوي) تعيقه المؤهلات والإمكانيات المحدودة للجهة، حيث أن توسيع المدينة غالبا ما يتم على حساب الأراضي الفلاحية والمجالات الغابوية، كما هو الشأن بالنسبة لغابة " ميرادور" بالإضافة إلى تدهور المناطق والمواقع الطبيعية مثل ساحل ' كيمادو'. [32]

و تعرف مدينة تازة نموا ديمغرافيا مضطربا يصل إلى 5,70% (تحتل من ناحية الترتيب الحضري المرتبة 15 على الصعيد الوطني). هذا وتتميز البنية القروية بالجهة بدواوير منفصلة ومتباينة، حيث نجد 26 دوار في كل 100 كلم² خاصة بإقليم تاونات، بينما التجمعات القروية الأكثر كثافة يسجلها إقليم الحسيمة ب 328 نسمة في كل دوار. ويؤدي هذا التباين في السكن إلى عرقلة تحسين نوعية المساكن القروية وتزويدها بمختلف التجهيزات الإجتماعية. ويمكن تفسير مشكل الإكتظاظ السكاني الذي تعاني منه الجهة من خلال عنصرين أساسين : التوزيع الكثيف والمفرط للسكن القروي داخل الجهة من ناحية، والتعمير السريع غير المراقب في المجال الحضري من ناحية أخرى. والملاحظ أن الجهة تمر بمرحلة تمدن متصاعد، وظاهرة حضرية متنوعة بمختلف أوجهها على غرار عدد كبير من جهات المغرب والتجمعات العمرانية. ويؤدي التعمير العشوائي الذي يتم على حساب الأراضي الفلاحية والمجالات الغابوية إلى تدهور الإطار المبني، وبالتالي إلى الإخلال بالتوازن المجالي للجهة.

و يمكن تلخيص أهم مشاكل السكن الحضري المرتبط بالتطور العمراني في بطء وتيرة التطور الكمي للسكن بالجهة مقارنة مع نمو الساكنة الحضرية المتصاعدة، وتدهور الإطار الطبيعي للسكن نتيجةالإكتظاظ السكاني كما هو الشأن بالنسبة للأحياء بإقليم تازة، وظهور أشكال جديدة من المساكن، سكن عشوائي، سكن أحياء الصفيح، والسكن غير اللائق. [33]

الفرع الثاني: معدل النشاط الإقتصادي بالمنطقة الشمالية

تتوفر الأقاليم الشمالية، بحكم التركيبة العمرية الشابة لساكنتها، على موارد هامة وعلى حجم كبير من القوى العاملة اللازمة لإستخدام الموارد الطبيعية وتنميتها، غير أن إقتصاد المنطقة لا يمتلك في مختلف فروعه القدرة الكافية على استيعاب اليد العاملة المعروضة، مما يؤدي إلى عجز ملحوظ في ميدان التشغيل. فقد سجلت نسبة البطالة بالنسبة لشباب المنطقة حوالي 19,3% من إجمالي السكان النشيطين بالمملكة. ولا تمثل نسبة النشيطين المشتغلين سوى 1,6% من المجموع على الصعيد الوطني، ويشكل

[32]- نفس المرجع، ص 24
[33]- نفس المرجع ، ص 43-44

العاطلون الباحثون عن العمل لأول مرة نسبة 22,5%، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 24% من مجموع عاطلي المنطقة بالنسبة للذين سبق أن اشتغلوا ويبحثون عن شغل جديد. [34]

و في المقابل تتراوح معدلات الأنشطة العامة مابين 26,5% في تازة و36,2% في طنجة – أصيلا، وهي معدلات تشابه المعدلات المسجلة بباقي الجهات على المستوى الوطني، وحسب وسط الإقامة فإن الإرتفاع الخفيف للأنشطة الاقتصادية المسجل في الوسط الحضري مقارنة بالوسط القروي يبقى غير مؤكدا دائما، رغم أن معدلات النشاط الاقتصادي في الوسط القروي تفوق تلك المسجلة في الوسط الحضري لخمس عمالات وأقاليم هي الحسيمة وتاوريرت وشفشاون والعرائش وتاونات، وهذا ناتج عن هيمنة الأنشطة الفلاحية بهذه التجمعات كما يوضح ذلك الجدول التالي :

جدول رقم 1 : معدل النشاط حسب وسط الإقامة.

عمالات / أقاليم	الوسط الحضري	الوسط القروي	الوسط القرويوالحضري
الحسيمة	26.9	28.9	28.3
شفشاون	31.0	34.2	33.9
العرائش	30.5	31.8	31.2
طنجة – أصيلا	36.7	33.2	36.2
طنجة الفحص بني مكادة	33.2	32.7	33.1
تاونات	29.1	31.5	31.3
تازة	27.3	26.2	26.5
تطوان	33.7	33.1	33.5
المجموع الوطني	34.2	30.1	32.2

المصدر: وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، يوليوز 1998 ص 19

الجدول رقم 2 : السكان النشيطون في أقاليم وعمالات الشمال سنة 1994

الأقاليم	النشيطون		عاطلون يبحثون عن عمل	
	المجموع	بمن فيهم المشتغلون	عمل أول	عمل جديد
الحسيمة	109010	92050	12790	4170
شفشاون	149630	140870	6620	2140
العرائش	133960	116790	9920	7250

[34]- جريدة الأحداث المغربية ، 1999-10-13 ص 2

طنجة	220810	171250	31980	17580
تاونات	198130	175310	18680	4140
تازة	188002	146922	32260	8820
تطوان	176880	144030	22170	10680
المجموع PIA	1608982	1303682	212730	92570
المجموع الوطني	8332399	7000411	945663	386325
PIA الوطني	30.19	18.60	22.50	24.0

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لعام 1994

وتشكل معدلات البطالة المسجلة على المستوى عمالات وأقاليم الشمال تفوق المعدل الوطني باستثناء عمالات شفشاون والعرائش وتاونات، ذلك أن معدلات البطالة جد مهمة في الوسط الحضري مقارنة بما عليه في الوسط القروي. ففي الوسط الحضري تبقى معدلات البطالة الأكثر ارتفاعا هي تلك المسجلة على مستوى إقليم تازة (31.4%). أما بالنسبة للوسط القروي فإن أعلى مستويات معدل البطالة توجد بتازة وطنجة وأصيلا وهي 18.2% و18.0% على التوالي. ويمثل الجدول التالي معدل البطالة المسجل بالأقاليم الشمالية حسب وسط الإقامة.

جدول رقم 3 : معدل البطالة حسب وسط الإقامة.

عمالات /أقاليم	الوسط الحضري	الوسط القروي	الوسط القروي والحضري
الحسيمة	22.9	12.7	15.6
شفشاون	19.8	4.5	5.9
العرائش	19.3	7.3	12.8
طنجة –أصيلا	24.2	18.0	23.4
طنجة الفحص بني مكادة	21.3	14.4	19.9
تاونات	24.4	10.4	11.5
تازة	30.4	18.2	21.9
تطوان	22.8	9.4	18.6
المجموع الوطني	20.3	10.8	16.0

المصدر : وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، يوليوز 1998 ص 20

علاوة على ما سبق فإن المعطيات التي أوردها الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1994 تعتبر بالغة الأهمية في هذا الصدد إذ تبرز معطيات هامة في هذا المجال، يمكن تلخيصها كالتالي :

- تتخذ البطالة طابعا أكثر حدة داخل دائرة تدخل وكالة الشمال عما هو عليه الحال في بقية أنحاء البلاد، ويشكل العاطلون الباحثون عن العمل لأول مرة نسبة 22,5 % بينما تبلغ نسبة الذين سبق أن اشتغلوا ويبحثون عن شغل جديد 24% من مجموع العاطلين الذين يوجدون في وضعية مماثلة. وتتم هذه الحالة الواقعية عن أن سوق العمل في عمالات وأقاليم الشمال لا تطبعه فقط الصعوبات الشديدة في إدماج القادمين الجدد وإنما أيضا ندرة فرصة العمل حتى بالنسبة للذين سبق وان كانوا في وضعية النشيطين المشتغلين [35]

- انطلاقا مما سبق يمكن القول أن مسالة التشغيل توجد في صميم إشكالية الشمال، إذ أنها تفسر بشكل أساسي المكانة التي تتبوؤها في المنطقة الأشكال المختلفة للاقتصاد الهامشي من تهريب وزراعة القنب الهندي...، كما يتضح من خلال حجم البطالة، التي تطال بكيفية خاصة الفئة الشابة، المكانة التي تحتلها المنطقة باعتبارها أحد الأقطاب الرئيسية المصدرة للهجرة الداخلية والدولية بالمغرب، والتي تسلب المنطقة أهم دعامة تنموية والمتمثلة في العنصر البشري الذي يعد في ذات الوقت الفاعل والمحور الأساسي لكل برنامج تنموي.

المبحث الثاني: الأسس الاقتصادية والوضعية الاجتماعية للمنطقة الشمالية

تتميز الأقاليم الشمالية للمغرب، بالرغم من المشاكل المشتركة فيما بينها بكونها غير متجانسة، فحين ندقق النظر فعلا، نلاحظ بأن عوائق وإمكانيات التنمية تختلف فيها من منطقة فرعية إلى أخرى، وبالتالي فهي تتطلب حلولا مختلفة [36]، وفي إطار مقاربة شمولية يتم من خلالها استغلال واستثمار ما تزخر به هذه الأقاليم من مؤهلات اقتصادية وبنيات تحتية اجتماعية، من أجل تجاوز العوائق، وتحقيق تنمية شاملة تهم شمال المغرب ككل.

لأجل الوقوف على مؤهلات الأقاليم الشمالية، فإنه لا بد من القيام بدراسة تشخيصية للإمكانات الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية، ومدى مساهمة الدولة في تحقيق تحفيز الاستثمارات الخاصة لتمكين المنطقة من تنمية متعددة الأبعاد قطاعيا (المطلب الأول). ومن جهة أخرى تشخيص البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية التي تتوفر عليها هذه الأقاليم (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المؤهلات الاقتصادية والإنتاجية

يستلزم الوقوف على المؤهلات الاقتصادية للأقاليم الشمالية القيام بدراسة تشخيصية للقطاعات الإنتاجية المتواجدة بها، ومدى المساهمة في تحفيز الاستثمارات الخاصة لتمكين المنطقة من تنمية متعددة الأبعاد قطاعيا انطلاقا من تحليل مردودية القطاعات الإنتاجية وأسباب ضعف الاستثمارات الخاصة

[35]- المحاور الإستراتيجية للتنمية ... ، مرجع سابق ص 11-18
[36]- المجلس الوطني للشباب والمستقبل – تنمية أقاليم الشمال – أوراش المستقبل ، دورة الحسيمة 18 يوليوز 1996 ، ص 25

بالمنطقة، أو المعوقات التي تحول دون تحقيق مساهمة فعالة في الإنتاج الاقتصادي المحلي منه والوطني، علما أن هذه الأقاليم تتوفر على إمكانيات وثروات مهمة، فاستعدادات المنطقة للتنمية المندمجة تعتبر استعدادات واقعية وحقيقية، بحكم وضعيتها الإستراتيجية وثرواتها المتنوعة التي تعد مؤهلا يسمح بتنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية، إذ أن مثل هذه الإمكانيات تفتح الآفاق لإعادة تركيز الاقتصاد وتنظيم المجال الجهوي، بشكل يمنحها مناخا ملائما لتوسيع العديد من الأنشطة وإنعاش منتوجات جديدة (الفلاحة، السياحة، الصناعة، الصيد...)، خاصة وأن هذه الأقاليم تقدم تنوعا في القطاعات التي يمكن أن تعطيها قيمة مزدوجة ومندمجة إفريقيا وأورومتوسطيا. وهذا ما سنحاول رصد مقوماته في هذا المطلب، حيث سنتطرق لمؤهلات القطاع الأول في الفرع الأول،على أن نشخص مقومات القطاع الثاني والثالث في الفرع الثاني.

الفرع الأول : المؤهلات الفلاحية

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي مازال المغرب يعتمد عليها في توقعاته الاقتصادية حيث يشغل نسبة هامة من السكان النشيطين، الشيء الذي يبدو جليا في المنطقة الشمالية، التي تعاني من محدودية هذا القطاع بسبب المعطيات الطبيعية للمنطقة، وبسبب غياب مشاريع شمولية ذات تصور بعيد المدى، وكذلك بسبب ضعف المعدات والتجهيزات المعتمدة بالمنطقة، رغم أن هذه الأخيرة تنعم بمؤهلات مهمة إن على المستوى الفلاحي أو على مستوى الصيد البحري والمناجم.

فما هو واقع هذا القطاع الحيوي بالمنطقة ؟ وما مدى مساهمته في المنتوج الوطني ؟

الفقرة الأولى: الفلاحة

تعتبر الإمكانيات الفلاحية بالمنطقة الشمالية جد هامة، باعتبار أن الفلاحة تعد النشاط الاقتصادي الأساسي بحيث أنها تشغل 52 %من السكان النشطين للمنطقة، وباعتبار أن جزء كبير من المنطقة يعد مجالا قرويا وفلاحيا بالدرجة الأولى، لكن الملاحظ أن هذه المؤهلات تعرف تباينات قوية بين الأقاليم المكونة لها، وإذ يسجل غياب النشاط الزراعي في الواجهة المتوسطية للمنطقة، باستثناء بعض المناطق التي تتوفر على تجهيزات سقوية (ملوية، النكور، غيس، لاو)، ولا تكتسي طابعها الملائم لمزاولة النشاط الزراعي إلا انطلاقا من مقدمة سلسلة جبال الريف غربا إلى حدود المحيط الأطلسي.

وتبلغ المساحة الإجمالية للفلاحة النافعة ما مجموعه 1579244 هكتار، وتمثل 16.6% من مجموع الفلاحة النافعة بالمغرب، وتخصص 26% من مساحة المنطقة للزراعة و26.6% للمسالك و36% للغابات. وتبلغ المساحة الزراعية الصالحة للاستعمال حسب البرنامج المدمجة للتنمية في المناطق ذات الأولوية حوالي ربع المساحة الزراعية المستعملة، ويصل إنتاجها من الحبوب والخضر إلى 20%

من الإنتاج الوطني، نفس المعدل ينطبق على الثورة الحيوانية بالرغم من أن المنطقة لا تساهم إلا ب 10%إلى 15% من الإنتاج. [37]

ونظرا لطابع التباين الشديد الذي تتسم به المنطقة بشأن طوبوغرافيتها وظروفها المناخية وتربتها، فإنه انطلاقا من تقييم الموارد الفلاحية يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات كبيرة.

* المنطقة الغربية (شبه الجزيرة الطنجية) : تتوفر على مناخ ملائم وتربة ذات جودة كافية قابلة للزراعات المتوسطية بما فيها الحوامض، والمنطقة تعرف بهيمنة زراعات الربيع البورية (القمح، الشعير، الذرة، والذرة البيضاء) وزراعات السكريات (الشمندر وقصب السكر) وزراعة الخضروات في الأحواض المسقية، وتعتبر العرائش بفضل توفرها على تجهيزات السقي الكبير من أهم هذه المناطق.

* المنطقة الوسطى : يطغى عليها الطابع الجبلي، وهي ذات طبوغرافية غير ملائمة إلى حد كبير، وهي جزئيا معزولة، تحظى بتساقطات مطرية عالية باستثناء الواجهة الشمالية، غير أن الأراضي الصالحة والملائمة بها تبقى جد محدودة، ويمكن التمييز داخل هذه المنطقة بين ثلاث مناطق ثانوية :

- بلاد غمارة : الموجودة بين واد لاو والطوريس، وهي تعرف زراعات فقيرة مع تربية ضعيفة للماعز.
- حوض الحسيمة المختص في زراعة الحبوب وتربية الماعز في الأعالي الجبلية وزراعة الأشجار اللوز والتين.
- وسط أعالي الريف المعروف بالفلاحة المعاشية وزراعة القنب الهندي في بعض المواقع.

* المنطقة الجنوبية (تاونات، تازة...) : تتوفر على تربة صالحة للزراعة البورية، بها نظام إنتاج مكون من زراعة غنية نسبيا للحبوب وتربية الماعز والغنم، أما زراعة الأشجار وخاصة الزيتون فتزدهر على قمم التلال، ويحقق المزارعون مردودا إضافيا من تربية الأبقار والأغنام. [38]

انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن القطاع الفلاحي بالشمال يشكل طاقة مهمة لإنعاش اقتصاد المنطقة ومن ثم الاقتصاد الوطني، بحيث يمكن أن تتحول المنطقة إلى ورش لزراعة الحبوب ولاستثمار الغابات، كما يمكن للفلاحة أن تساهم في الإنتاج الصناعي من خلال تكثيف زراعة الأشجار المثمرة والفواكه والخضر والورود [39]، وللوقوف جليا على عناصر التنمية الفلاحية بالمنطقة ارتأينا إدراج مؤهلات القطاع بالمنطقة انطلاقا من كل جهة على حدة.

* المؤهلات الفلاحية بجهة طنجة – تطوان : تقدم الجهة تنوعات جيومورفولوجية ومناخية هامة تسمح بتطوير القطاع الذي يحتل حاليا مكانة متميزة في اقتصادها. وتقدر المساحة الفلاحية بها ب 470 348 هكتار، أي 30% من المساحة العامة للجهة، وتغطي الغابة 35%، كما تحتل الأملاك غير المزروعة والمخصصة للرعي 35% من المساحة العامة. وتتمتع الجهة في جزئها الغربي بمعطى مناخي وتربة ملائمة لتطوير الفلاحة في أراضي البور التي تقدر في مجموع الجهة بمساحة تبلغ 000 300 هكتار،

[37]- المحاور الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ... ، مرجع سابق ص 11-12 .
[38]- مخطط عمل المدى القصير ، مرجع سابق، ص 22
[39]- حياة متور، مرجع سابق ص 44

وفي المقابل فإن الجزء الشرقي ذا الطابع الجبلي، رغم تكونه من تربة هزيلة، فإنه يظل في الغالب صالحا للرعي والغابات. وبالنسبة للمساحات المسقية فإن الجهة تتميز بالمنشأة المائية الكبرى للكوس والتي تغطي مساحة 40 000 هكتار، كما تتميز بحوالي 8 000 هكتار تتم تغطيتها بمنشآت مائية صغرى ومتوسطة متفرقة عبر الجهة على طول أودية محرحر وبوخالف والحاشف وعياس على الشاطئ الأطلسي، ومرتيل وسمير على الشاطئ المتوسطي. [40]

و بخصوص تربية المواشي، يبلغ عدد الرؤوس بالجهة 277.1 200، وتعود الغلبة فيها للأغنام والماعز، ويمثل هذا العدد 6% من المجموع العام على الصعيد الوطني، وذلك نظرا لتمتع الجهة بالشروط الملائمة لتربية الأغنام والماعز التي تستعمل المراعي بالأساس. [41]

هذا ويمتد المجال الغابوي على مساحة تقدر بحوالي 40 000 هكتار، وهو ما يعادل 35% من المساحة العامة الجهوية، مشكلة بذلك الاهتمام الرئيسي للجهة [42]. ويتضمن هذا المجال مناطق لها قيمة إيكولوجية هامة، كما أنها تمكن المنطقة من إمكانيات قنصية هائلة وبالخصوص فيما يتعلق بالإبل والرت والقواع والحجل. [43]

*المؤهلات الفلاحية بجهة تازة – الحسيمة – تاونات : نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها الجهة فإن الفلاحة تعد النشاط الإقتصادي المهيمن وبالتالي المؤهل الأساسي لتنمية الجهة، باعتبار أن الأراضي الصالحة للزراعة تقدر ب 644 ألف هكتار بنسبة 27% من مساحة الجهة، وتغطي الأراضي الغابوية نسبة 29%، أما الأراضي غير الصالحة والمراعي فتشغل مساحات شاسعة تصل إلى 44% من مساحة الجهة.

و يتضح أن الظروف المناخية والشبكة المائية ونوعية التربة تفرز ثلاث أنواع من المناطق الفلاحية بهذه الجهة :

- الأراضي البورية ذات الظروف الملائمة : وتمتد على مساحات شاسعة خصوصا بإقليم تاونات، وتتميز بظروف مناخية وطبيعية ملائمة حيث تتلقى كميات مهمة من التساقطات تصل إلى 500 ملم سنويا، كما تتوفر على تربة خصبة وتضاريس غير وعرة، مؤهلة لأن تصبح أراضي سقوية مستقبلا.

- الأراضي ذات الظروف غير الملائمة : تسود بالخصوص في المناطق التي تتلقى تساقطات مطرية ضعيفة، وتمتاز بتربة هزيلة، كما هو الشأن بالنسبة للأراضي الموجودة بإقليم الحسيمة، وجزء كبير من أراضي إقليم تازة.

---

[40]- تتمثل الزراعات السائدة في المساحات المسقية في الحبوب والزراعات البقلية والعلفية والزراعات الصناعية وبالخصوص الزراعات السكرية (الشمندر ، قصب السكر) ، والزراعات الزيتية (عباد الشمس، الفول السوداني ، الصوجا) .

[41]- الحوار الوطني حول إعداد التراب : عناصر تمهيدية ، جهة طنجة – تطوان ، مرجع سابق ، ص 19 .

[42]- الأصناف الغابوية المحصية في الجهة هي : سنديان الفلين (670 114 هكتار)، البلوط (200 24 هكتار)، التشنة والسنديان القطني (520 48 هكتار) ، التويا (460 8 هكتار) ، الصنوبر (200 8 هكتار) ، الأرز (500 4 هكتار) ، التنوب (000 3 هكتار) ، والأيك (607 171 هكتار) .

[43]- مرجع سابق ، ص 17-18

- الدوائر السقوية الصغرى : تتوزع داخل الجهة بشكل مشتت، وتقدر مساحتها ب 26 ألف هكتار، 6 ألاف هكتار بالواجهة الشمالية على طول واد غريس وواد النكور، و20 ألف هكتار بالسفح الجنوبي حول مختلف ضفاف روافد ورغة.

و عموما يتوفر السفح الشمالي على مساحات فلاحية صغرى تتمركز أساسا في أقصى السهول الممتدة على ضفاف الأنهار، ومنخفضات سفوح الجبال، أما السفح الجنوبي فيتوفر على سهول خصوصا بإقليم تاونات وجزء من إقليم تازة، وهي أراضي فلاحية ذات تربة جد خصبة. هذا وتتميز المناطق الفلاحية الموجودة بالجهة بتنوع منتوجاتها، كما يتخصص كل إقليم بمنتوج معين، فإقليم الحسيمة يتميز بإنتاج الحبوب، وإقليم تازة بإنتاج الخضروات، بينما إقليم تاونات يعرف بغراسة الأشجار المثمرة. ويشكل هذا التنوع في المزروعات تكاملا بين أقاليم الجهة. وتعرف زراعة الحبوب الشتوية والخضروات والمزروعات الزيتية وكذا الزراعات العلفية انتشارا مهما وكثيفا بالمناطق البورية. [44]

هذا ويحظى نشاط تربية الماشية بأهمية بالغة داخل الجهة، نظرا لأهميته الاقتصادية، حيث يلعب دورا مهما في رفع مدخول الفلاح. ويقدر عدد رؤوس الماشية بالجهة 1872000 رأسا، يوجد قطيع الغنم والماعز على رأسها، بنسبة تقدر ب 8% من مجموع القطيع على الصعيد الوطني. [45]

ومن جهة أخرى تغطي المساحة الغابوية والسهوب مجالات واسعة تمتد على مساحة تناهز 693 ألف هكتار[46]. ويلعب المجال الغابوي دورا مهما في الحفاظ على التوازن البيئي، بالإضافة إلى أهميته الاقتصادية بإنتاج الخشب والكلأ بالإضافة إلى دوره في صيانة التربة والتحكم في تصريف المياه وتنقية المناخ كما يساهم بشكل فعال في التنمية الاجتماعية والترفيه من خلال ما يوفره من منتزهات طبيعية ومن ثروة حيوانية لهواة القنص. لكن الملاحظ هو أن أشجار الغابة تعترضها صعوبات مرتبطة أساسا بالنشاط الرعوي العشوائي والاجتثاث المفرط الذي يتم في إطار حق المنفعة بغية استعمال الأخشاب للتدفئة، حيث يتم إتلاف 613 ألف هكتار سنويا، خاصة أشجار الأرز، رغم إعادة التشجير التي تقوم بها السلطات المعنية بهدف إعادة التوازن داخل الأحواض المائية بالجهة (ورغة والنكور) وذلك من أجل منع ملء السدود بالأوحال.إلا أن حماية الغابة من أي أثر سلبي يلحق بها أو يهددها من الرعي العشوائي والإجتثاث المفرط لا يزال ضعيفا. [47]

انطلاقا مما سبق ورغم الاختلافات التي تعرفها المجالات الفرعية للمنطقة الشمالية فإنها تحظى عموما بمؤهلات فلاحية تشكل مظهرا سوسيو- اقتصاديا وثقافيا جهويا متميزا، إلا أن القطاع يواجه عددا كبير من المشاكل التي تعوق تطورها. فالمنطقة تسجل كثافة سكانية عالية بالموازنة مع المواد الطبيعية التي لا تستغل بطريقة عقلانية الشيء الذي يؤثر سلبا على مردودية القطاع، بفعل تجزئة الأراضي

---

[44]- الحوار الوطني حول إعداد التراب : عناصر تمهيدية ، جهة تازة – الحسيمة – تاونات ، مرجع سابق ص 14-16

[45]- نفس المرجع ، ص 19

[46]- تبلغ المساحة الغابوية بإقليم تازة 495 ألف هكتار أي بنسبة 30% من مساحة الأقاليم ، يليها إقليم الحسيمة بمساحة تغطي حوالي 112 ألف هكتار ، تمثل نسبة 31% من مساحة الأقاليم ، وأخيرا إقليم تاونات بمساحة تقدر ب 86 ألف هكتار.

[47]- مرجع سابق ، ص17 – 18

الزراعية وانحصار رقعتها (بمعدل 0.26 هكتار)، وبفعل الرعي المفرط والاجتثاث الكبير للغابات، إضافة إلى ضعف البنيات التحتية في مجال السقي، بحيث يتعذر على الفلاح تطوير إنتاجه الفلاحي باعتماده فقط على الأساليب التقليدية، علاوة على عزلة أغلبية المراكز القروية بسبب قلة طرق الاتصال، وضعف الشبكة الكهربائية وضعف القدرة الشرائية للفلاحين، بسبب المستوى المنخفض للدخل والتوفير

في الوسط القروي، ناهيك عن ضعف مستوى التكوين الموجه للفلاحين بحيث يخصص بالمنطقة تقني واحد لكل 1500 فلاح في حين أن المعدل الوطني هو تقني واحد لكل 300 فلاح. [48]

الفقرة الثانية : الصيد البحري

يمتد مجال الصيد البحري الساحلي بالمنطقة الشمالية على المنطقتين الأطلسية والمتوسطية، التي تكثر بها موانئ الصيد نسبيا، وتوجد بها عدة ملاجئ والعديد من الخلجان الصغرى التي يستعملها عدد كبير من زوارق الصيد ذات مركب ساحلي. وقد تم إحصاء أكثر من 700 مجادف أو محرك (أي ما يعادل 29% من المجموع الوطني)، تتسع حمولتها الخام لحوالي 21000 طن (28% من المجموع الوطني)، وتبقى مركزة بنسبة الثلثين في المنطقة المتوسطية. وتقدر مناصب الشغل المباشرة المحدثة في هذا القطاع بحوالي 20000 منصب عمل تتموضع بنسبة ثلاث أرباع في المنطقة المتوسطية، غير أن التشغيل في هذا القطاع يبقى في غالبيته راسخا في الاقتصاد غير المهيكل والمعاشي [49]. فما هي التمايزات التي يعرفها القطاع داخل الجهتين الشماليتين مجال تدخل وكالة الشمال ؟

*جهة طنجة – تطوان : تقدر الواجهة البحرية للجهة ب 375 كلم، مما يمنحها وضعيته جغرافية ملائمة لتوسيع قطاع الصيد البحري، رغم أن أسطولها يبقى صغيرا بحيث يتكون من حوالي 2400 وحدة، يشغل حوالي 14000 بحارا ويسمح بإنتاج يصل إلى ما فوق 19000 طن، أي 4% من مجموع الأسماك المصطادة على المستوى الوطني، والمكونة من 15% من الأسماك البيضاء، و81% من الأسماك العميقة والموجهة للاستهلاك المباشر، وتقدر القيمة التجارية للمجموع ب 90 مليون درهم، وبالرغم من الممارسات التقليدية والساحلية للصيد فإن الجهة تملك إمكانيات هامة في هذا المجال، تتكون من خمسة موانئ (طنجة، أصيلا، العرائش، مرتيل، المضيق) ومن عدة مواقع للإقلاع قادرة على تنشيط هذا القطاع وضمان الإكتفاء الذاتي لسكانه في مجال البروتينات الحيوانية. ومع ذلك فإن الموارد البحرية للمنطقة الأمامية البحرية لشبه الجزيرة الطنجية لا تشغل بشكل عقلاني بسبب ضعف البنيات التحتية الموجودة. [50]

* جهة تازة – الحسيمة - تاونات : رغم أن الجهة لا تتوفر إلا على واجهة بحرية قصيرة الإمتداد لا يتعدى طولها 72 كلم فإن قطاع الصيد البحري بها يلعب دور مهما ومتناميا مقارنة مع موانئ البحر الأبيض المتوسط الأخرى. ويشكل هذا النشاط أحد الموارد والثروات الطبيعية التي يزخر بها إقليم

[48]- د محمد السوعلي، التحولات الجهوية ومتطلبات بناء اقتصاد المنطقة الشمالية بالمغرب ، جريدة الإتحاد الإشتراكي ، 15 – 10 – 1997، ص 8

[49]- البرنامج الاقتصادي والاجتماعي ، مخطط عمل المدى القصير ، مرجع سابق ، ص 24

[50]- الحوار الوطني حول إعداد التراب ، جهة طنجة –تطوان – ص 19

الحسيمة، حيث يلعب دورا رائدا في التنمية الاقتصادية المحلية والجهوية رغم هياكله التقليدية، إذ أن 90% من مراكب الصيد الساحلي ترسو بميناء الحسيمة والباقي (10%) يتوزع عبر الموانئ الصغيرة (طوريس، بادس، كلايغزيس، مسطسا). ويقدر الإنتاج ب 12400 طن، أي بنسبة 2.5% من مجموع الإنتاج الوطني، يوجه جله إلى الاستهلاك المباشر، بينما تخصص 4% منه للتصبير. ويعاني القطاع من ضعف الموارد المالية والتمويلية وشروط القروض المعقدة، إضافة إلى الطرق والأساليب المتبعة في الصيد، وذلك باستعمال المتفجرات الشيء الذي يؤدي إلى تدهور الثروات السمكية ويمس بالتوازن البيولوجي البحري. [51]

وتجدر الإشارة إلى أن أهم العوائق المرتبطة بالقطاع في الاستغلال المفرط لأماكن الصيد والصيد غير المنظم، وضعف إنتاجية الأسطول نظرا لتقادمه، والنقص المسجل في التجهيزات والمنشآت المينائية، ونقص في تنظيم تموين الصيادين، وغياب تنظيمات تسويق الإنتاج.

الفرع الثاني: المؤهلات الصناعية والسياحية

بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي للأقاليم الشمالية، ورغم تواجد نسيج صناعي هام موروث عن عهد الاستعمار، وفضلا عن توفر المنطقة على موارد مالية ذاتية هامة، كان من المنطق أن تتوفر حاليا على نسيج صناعي أكثر مردودية وتنوعية، بحيث أن المناطق الصناعية الحالية لم تتمكن من خلق مقاولات إنتاجية بديلة لمؤسسات الاقتصاد الهامشي الذي يطبع اقتصاد المنطقة ويخدم اقتصاد جهات أخرى. فرغم الدور الأساسي الذي تلعبه الصناعة في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، ورغم مكانة هذا القطاع في توفير فرص الشغل وتنشيط الدورة الاقتصادية على مستوى الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، لم تتمكن السلطات العمومية من إعداد وتجهيز المناطق الصناعية الضرورية لاستقطاب رؤوس الأموال الداخلية والأجنبية واستثماراتها في الجهة الشمالية المغربية، بحيث أن القطاع الصناعي للمنطقة يشتمل فقط على 15% من مجمل المؤسسات الصناعية الوطنية، ويضمن 13% من الشغل، و12% من الإنتاج، تتمركز في الوسط الحضري بحيث تشغل عدد مهم من اليد العاملة، رغم أن جزء كبير منها ينتمي إلى قطاع غير منظم.

الفقرة الأولى : الصناعة والصناعة التقليدية

يتميز القطاع الصناعي بالأقاليم الشمالية بتنوعه واختلافه نسبيا من جهة إلى أخرى، مع تمركز غالبه في الحواضر الكبرى. ومساهمة النسيج الصناعي لهذه الأقاليم لا تتعدى 10% وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بما تتوفر عليه المنطقة من مؤهلات تمكنها من إدماج الاقتصاد الوطني في متغيرات فضاء الاقتصاد الأورومتوسطي. وجدير بالذكر أن النسيج الإنتاجي الصناعي لم ينل سوى حظا يسيرا من التنمية إذ ظل محصورا في طرفي تطوان – طنجة، ووجدة – الناظور، وهو يتسم في مجمله بكثافة ضئيلة،

[51]- الحوار الوطني حول إعداد التراب، جهة تازة – الحسيمة – تاونات ، ص 18

بحيث أن المنطقة لا تضم سوى 15,7% (1996) من المؤسسات الصناعية، وتشغل نسبة 13,4% من اليد العاملة الصناعية، كما أن مساهمتها الإنتاجية لا تتعدى 10,8%، وتساهم بذلك بنسبة 10,7% من القيمة المضافة، و9,5% من قيمة الصادرات، ولا تستفيد إلا من نسبة 9,9% من الاستثمارات [52]، الشيء الذي يوضح أنه بالمقارنة مع المعدات الوطنية، فإن القطاع يعاني من عجز في خلق مناصب الشغل، ومن تنافسية القطاع التي تضعف بضعف الكفاءة والفعالية في مراحل الإنتاج.

و من جهة أخرى تخول الصناعة التقليدية إمكانية تقييم واستغلال الموارد المحلية (الخشب، الصوف، الخزف...)، وتضمن دعما للسياحة مشجعة للمنتوج على المستوى الاقتصادي، خاصة وأن القطاع يوفر مؤهلات ترتكز على تقاليد اقتصادية وثقافية وفنية، لذا فإن إنعاشه يتطلب مجهودات عديدة ترتكز على المتغير التاريخي والاقتصادي والاجتماعي، علما بأن القطاع يعمل على احتواء نسبة مهمة من فائض الشغيلة، رغم أنه يبقى قطاعا غير مهيكل.

فما هي الوضعية الحقيقية لقطاعي الصناعة والصناعة التقليدية بالنسبة للإنتاج الاقتصادي الوطني ؟ وما هي المؤهلات التي من شأن حسن استغلالها النهوض بالمنطقة الشمالية ؟ ثم ما هي مراكز الضعف التي يعاني منها القطاعان والتي تحد من الجهود التنموية المبذولة.

أولا: ضعف الإنتاج الصناعي بالمنطقة الشمالية

يتسم نسيج الإنتاج الصناعي بضعف كثافته، وتكتله الإستقطابي في أقصى الحدود، ذلك أن البنيات الصناعية تتمركز في قطبي المنطقة (طنجة – تطوان ووجدة – الناظور). والمنطقة لا تضم سوى 15,7% من المؤسسات الصناعية، وتشغل نسبة 13,4% من اليد العاملة الصناعية، كما أن مساهمتها الإنتاجية لا تتعدى 10,8%، وتساهم بنسبة 16,7 من القيمة المضافة و9,5% من قيمة الصادرات، ولا تستفيد سوى من نسبة 9,9% من الاستثمارات، وتستأثر شبه الجزيرة الطنجية " طنجة، تطوان، العرائش " بحوالي 64% من المؤسسات الصناعية، وبما يربو على 75% من اليد العاملة، وتضم المناطق الصناعية بطنجة لوحدها 127 وحدة صناعية، تشغل 20 ألف من الأجراء في القطاعات المتباينة (الزراعة الغذائية، الملابس الجاهزة، التعدين، الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية) [53]. أما المنطقة الوسطى فتتميز الوضعية الصناعية بها أساسا بضعف إمكانيات التصنيع والعزلة التي تعاني منها، فضلا عن أن مجمل اليد العاملة الصناعية تعد غير مؤهلة بالشكل المطلوب مما يترتب عنه عواقب سلبية على إنتاجية المقاولات وقدرتها على المنافسة، إضافة إلى إرتفاع أثمان الأراضي الصناعية رغم افتقارها إلى التجهيز بالمحلات وشبكات التطهير ناهيك عن النقص المسجل على مستوى هياكل الخدمات المؤهلة للمقاولات (الخبرة المحاسبية، مكاتب الاستشارة، الموثقون، محامو الأعمال). [54]

[52]- النسب مأخوذة عن مطبوعات داخلية لوزارة التجارة والصناعة التقليدية.
[53]- مخطط عمل المدى القصير، مرجع سابق ، ص 23
[54]- المحاور الإستراتيجية للتنمية ... ، مرجع سابق ، ص 14

و الملاحظ أن الأقاليم الشمالية لا تضم سوى 15% من المؤسسات الصناعية، و12% من الإنتاج الصناعي ونفس النسبة من القيمة المضافة على الصعيد الوطني، كما أنها لا تساهم سوى ب 8% من الاستثمارات الصناعية المنجزة في المغرب، علاوة على عدم التجانس على مستوى توزيع النشاط الصناعي، حيث أن الأسبقية في هذا القطاع تعطى لشبه الجزيرة الطنجية التي تضم لوحدها 59,3% من المؤسسات الصناعية، و74,3% من اليد العاملة، بينما لا يضم المغرب الشمالي الشرقي سوى 31,3% و17% بالتتابع، وهكذا يتضح أن هذين القطبين يضمان لوحدهما 90,6% من المؤسسات و91,3% من اليد العاملة الصناعية في الوقت الذي تعرف باقي أرجاء المنطقة فراغا صناعيا شبه تام، وهو ما يعتبر عائقا أمام تنمية هاته المناطق، ولتجاوز ذلك لابد من إدماج المناطق الضعيفة صناعيا في النسيج الصناعي الجهوي [55]، وخلق نوع من التوازن بين الجهات الثلاث المكونة للمنطقة الشمالية بالشكل الذي تستجيب معه للمتطلبات الوطنية من جهة، وتؤهل المنطقة لمواجهة إكراهات العولمة ومستلزمات المناطق الحرة التي ستحتضنها في كل من طنجة والناظور. فما هي المؤهلات والمعوقات التي يعاني منها القطاع بالجهتين الشماليتين ؟

- جهة طنجة تطوان : يساهم القطاع الصناعي للجهة، انطلاقا من إسهامه في التشغيل والاستثمار والتصدير، في إقلاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، وبالتالي في إعطاء دينامية للاقتصاد الوطني. فالجهة تضم حوالي 590 مؤسسة صناعية (9% من المجموع الوطني)، وتوفر 300 38 منصب شغل دائم، ومجموع المبيعات يقدر ب 8300 مليون درهم، وهي تمثل على التوالي 10,3 % و5,5% من المجموع الوطني (1996). ويقدر الاستثمار بالجهة ب 624 مليون درهم، أي 7,7 % بالنسبة للمستوى الوطني، أما فيما يخص قيمة الإنتاج الصناعي، والتي تقدر ب 307.1 مليون درهم فإنها تمثل 3,5 % من المجموع الوطني، أي قيمة معادلة تقريبا لحصتها في التصدير العام للبلاد (5,5%).

و على مستوى ولاية طنجة، يعتبر النشاط الصناعي مجالا متميزا للتنمية قادرا على رص بنيتها الاقتصادية وبالتالي بنية الجهة. واعتمادا على مدينة طنجة التي تشكل المركز الصناعي الثاني على المستوى الوطني بعد الدار البيضاء، فإنها تضم أغلبية المؤسسات الصناعية للجهة (63,6 %) وبحوزتها 72 % من مناصب الشغل الدائمة المضمونة من طرف هذا القطاع المنتج. إن تنوع النسيج الصناعي للمدينة يعد مهما رغم أنه يغلب عليه قطاع النسيج الذي يحتل 76 % من اليد العاملة الصناعية بالمدينة (يد عاملة عديدة وغير متخصصة ونسائية في معظمها). هذا ويملك إقليم تطوان من جهته – وانطلاقا من حيازته ل 28% من المؤسسات الصناعية للجهة – بنية صناعية تسيطر عليها الصناعة الفلاحية والغذائية والصناعة الكيميائية وشبه الكيميائية وقطاع تجهيز الملابس من أجل التصدير. وبالنسبة لإقليم العرائش، فإن اهتمامه بالجانب الفلاحي والبحري أدى إلى إقامة عدة وحدات صناعية (7,6 % من المؤسسات الصناعية بالجهة)، وتتميز بنيته الصناعية بالخصوص بمؤسسات صناعية – غذائية أنشئت من أجل الرفع

[55]- جريدة العلم ، 29 – 11 – 1997 .

من مردودية المنتجات الفلاحية والموارد البحرية لهذا الإقليم، وبالمقابل فإن إقليم شفشاون، وبالرغم من إمكانياته الهامة في مجال تطوير الصناعة الغذائية، فإنه يتميز بالغياب التام لنسيج صناعي حديث ولا يتوفر إلا على 5 وحدات إنتاجية (وحدتان في القطاع الصناعي الغذائي، ووحدتان للغزل، ووحدة متمثلة في معمل الأجور) أي أقل من 1 % من المؤسسات الصناعية للجهة والتي لا توفر إلا 55 منصب شغل دائم وبصعوبة. [56]

● جهة تازة – الحسيمة – تاونات : رغم توفر الجهة على مؤهلات صناعية، خصوصا في قطاعي الصيد البحري والفلاحة، فإن نسيجها الصناعي لازال ضعيفا ولا يتطور إلا بوتيرة بطيئة، ويرتكز بالأساس على الصناعات التحويلية. وعموما توجد بالجهة 150 وحدة صناعية تمثل 2.4 % على الصعيد الوطني، وتشغل 4 آلاف عامل أي 1% كما يصل رقم معاملاتها إلى 750 مليون درهما، يساهم ب 0.5% من المعاملات الوطنية. وتعرف الاستثمارات في القطاع تناميا ضعيفا، حيث يقدر حجم الاستثمار ب 19 مليون درهم فقط، أي ما يناهز 0.2 % مقارنة مع المستوى الوطني، أما قيمة الإنتاج الصناعي فهي هزيلة إذ تقدر ب 650 مليون درهم، ولا تمثل سوى 0.4 % على الصعيد الوطني. وتتركز الصناعات التحويلية مثل الصناعة الفلاحية وصناعة النسيج والجلد والصناعة الكيماوية والشبه الكيماوية والصناعة الإلكترو- ميكانيكية بإقليمي تازة والحسيمة. وجدير بالذكر أن إقليم تازة يتخصص بالصناعة الخشبية والتحويلية المرتبطة بمناجم المقالع، أما إقليم الحسيمة فيشتهر بالصناعات الغذائية والصناعة الورقية والمنتجات الكيماوية وبعض الصناعات الأخرى، في حين ينفرد إقليم تاونات بالصناعات الزيتية (الزيتون) والصناعات الفلاحية التحويلية بإنتاجية ضعيفة. [57]

إن دراسة خلق مناطق صناعية بالمغرب وخصوصا بالمنطقة الشمالية، يجب أن تكون مناسبة لتحديد الشروط والقطاعات التي يمكنها أن تنم على المدى المتوسط والبعيد، الشركات التي تخول للمؤسسات الصناعية بلوغ مستوى من الجودة في إطار الاقتصاد القائم على الانفتاح والتنافسية.

ثانيا : الصناعة التقليدية

يحتل قطاع الصناعة التقليدية مكانة هامة نسبيا في النشاط الاقتصادي لأقاليم الشمال، بحيث تتوفر المنطقة على مراكز تقليدية في مجال الأنشطة الحرفية المعروفة على الصعيدين الوطني والدولي (شفشاون، تطوان، الحسيمة)، فالقطاع يحتوي على مؤهلات ترتكز على تقاليد اقتصادية وثقافية وفنية. ويمر القطاع بعملية تحديد هياكله الفنية والنفعية، على حد سواء لمنافسة قوية من جانب الصناعة العصرية التحويلية لكونها توفر منتوجات بديلة. والملاحظ أن الصناعة التقليدية تنتشر في الوسط الحضري حيث تشغل قدرا مهما من اليد العاملة التي تظل نسبة مهمة منها تزاول نشاطها في القطاع غير المنظم [58]، فهي تشكل قطاعا هاما لامتصاص فائض الشغيلة وبالتالي وسيلة لعيش عدد كبير من المواطنين. كما أنها

[56]- الحوار الوطني حول إعداد التراب ، جهة طنجة – تطوان ، مرجع سابق، ص 21 – 23.
[57]- الحوار الوطني حول إعداد التراب ، جهة تازة – الحسيمة – تاونات ، مرجع سابق ص 20-21
[58]- المحاور الإستراتيجية للتنمية ... مرجع سابق ص 36

استراتيجيا تعد القطاع الذي يتمحور حوله معظم النشاط الاقتصادي للإقليم، باعتبارها قطاعا حيويا وعاملا أساسيا للانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وباعتبارها رصيدا حضاريا وثقافيا خاصة وأن العديد من الأقاليم الشمالية تزخر بعدة مصادر من المواد الأولية وان كانت تختلف من جهة إلى أخرى.

● جهة طنجة – تطوان : تلعب الصناعة التقليدية التي تتميز بغناها وبتنوعها على مستوى الجهة، دورا أساسيا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وللقطاع المتواجد على مستوى الأقاليم كله ارتباط وثيق بقطاع السياحة، وهو يشكل نشاطا حيويا بالنسبة للاقتصاد الجهوي، بحيث تعتبر الصناعة التقليدية بإقليم العرائش، أحد الأسس الرئيسية لنشاطه الإقتصادي، وتضم تعاونيات النسيج والنجارة والبناء والخزف. أما بالنسبة لولاية طنجة، فالصناعة التقليدية تتمركز أساسا في مدينتي طنجة وأصيلة، فقط بعدة مجالات، ويشكل دمغ الزرابي أهم فروعها بما أنه يوفر بمفرده 4000 منصب شغل. مع ذلك فإن مدينة تطوان تبقى هي المركز الرئيسي للصناعة التقليدية في شمال المغرب، حيث يتجاوز عدد الصناع التقليديين العاملين داخل التعاونيات 500 منخرط، وتتوفر أيضا على مركب كبير للصناعة التقليدية من أجل بيع مختلف منتوجاتها. وانطلاقا من توجهها السياحي ونتيجة لضعف النسيج الصناعي، تعتبر الصناعة التقليدية في إقليم شفشاون أحد القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي والتجاري، وتشكل بهذا الإقليم تراثا ثقافيا وفنيا تمت المحافظة على أصالته وقيمته من جيل لأخر، وتمثل أحد القطاعات الرئيسة في مجال التشغيل بما أنه يشتغل أكثر من 1900 صانعا تقليديا دون أن نأخذ بعين الاعتبار عدد الصناع التقليدين العاملين في القطاع غير المهيكل، وهو عدد هائل يقدر ب 1000 شخص. [59]

● جهة تازة – الحسيمة – تاونات : تتمركز الصناعة التقليدية بالجهة أساسا بالوسط القروي، حيث يتعاطى سكان دوار أولاد عزام بإقليم تاونات لصناعة النسيج والصوف إذ يشغل 77% من ساكنة الدوار، ومنتوجات هذا المركز لها إشعاع واسع على مستوى الأسواق المحلية وكذا الجهات المجاورة إذ يصدر جل المنتوج إلى فاس والأطلس المتوسط وتافيلالت. كما يعرف إقليم الحسيمة حيوية كبيرة خاصة بصناعة الخشب بتاغزوت، وخشب بني بوفراح، كما يشتهر الإقليم بصناعة الجلد بشكل كبير بدوار تامسيت. هذه الأنشطة التقليدية تشغل يدا عاملة محلية مهمة خاصة العنصر النسوي كما يتم تسويق منتوجات القطاع لهذه المراكز نحو المناطق والجهات المجاورة [60].

استنادا على المعطيات المدرجة في قطاع الصناعة التقليدية بالأقاليم الشمالية، فإنه يبدو أن من شأن المهارة الحرفية التقليدية وتوفير الموارد المحلية واستمرار مزاولة الأنشطة داخل العديد من الجماعات وغيرها من المراكز الصغرى، وأن تهيئ المنطقة لكي يشهد القطاع نهضة جديدة باندماجه في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، لأن إعادة تأهيل الحرف يستلزم الاستجابة لمتطلبات تاريخية واقتصادية واجتماعية متعددة الأبعاد. وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن الصناعة التقليدية وباعتبارها مشغلا كبيرا لليد العاملة

[59]- الحوار الوطني حول إعداد التراب ، جهة طنجة – تطوان ، مرجع سابق ص 24-23
[60]- الحوار الوطني حول إعداد التراب ، جهة تازة – الحسيمة – تاونات ، مرجع سابق ص 21

تمكن من تثمين الموارد المحلية في أشغال الخشب والصوف والخزافة وغيرها، وفضلا عن أنها تضمن في الواقع للمؤهلات السياحية تثمين المنتوج بإضفاء طابع الخصوصية والتميز عليه، علاوة على ذلك المحافظة على بعض التقاليد وضمان استمرار الهوية الثقافية. [61]

الفقرة الثانية : السياحة

لا يملك قطاع السياحة في أقاليم الشمال أي تأثير اقتصادي بالنظر لمنطقة ذات الإمكانيات السياحية الضخمة التي تطبع المنطقة بحركة مزدهرة من جهة بسبب قربها من أوروبا ومن جهة أخرى من حيث تجهيزاتها بالبنيات التحتية الفندقية، فالثروة الهائلة التي تتوفر عليها المنطقة الشمالية (الساحل المتوسطي، الغابات، التقاليد، الحضارة...) باستطاعتها أن تعزز قيام صناعة سياحية حديثة ومتكاملة ومتواصلة طيلة السنة، خاصة وأن المنطقة تعتبر من الجانب السياحي ذات أولوية للإعداد نظرا لما تمتاز به من مؤهلات طبيعية، التي ترشحها – نظريا - لأن تصبح نقطة جذب على امتداد السنة لأن السياحة على مستوى الواقع لا تزال تكتسي طابعا موسميا وذلك بسبب صعوبة المواصلات التي تسهل مأمورية التنقل للراغبين في السياحة، وعدم توفر المنطقة على رصيد عقاري مجهز سياحيا يستجيب لحاجيات المنعشين والمستثمرين، بالإضافة إلى تراجع بعض المؤسسات الفندقية المحلية على تنشيط وعدم مسايرته لما تشهده الصناعة الفندقية، وكذا تقلص مستوى الخدمات الفندقية التابعة للشركات الشيء الذي أدى إلى تخلي بعض وكالات الأسفار الدولية في السنوات الأخيرة عن برمجة المنطقة ضمن جولاتها حتى في فصل الصيف علما بأن هذه الوكالات أضحت تقتصر على بيع تذاكر السفر فقط.

إن عزلة المواقع السياحية بالأقاليم الشمالية ونقص وسائل المواصلات وقصر مدة الموسم، كلها عوامل حالت دون استغلال الإمكانيات السياحية للمنطقة استغلالا حقيقيا، فباستثناء سياحة العبور بطنجة والسياحة الداخلية الإستجمامية في جزء من الساحل المتوسطي، فإن السياسة السياحية المتبعة في المنطقة لم تقترن قط بإنجاز منتوج سياحي كفيل بتنمية واستثمار التنوع الذي تتسم به المنطقة كما سنرى بالنسبة لمعطيات ومؤهلات كل جهة على حدى.

- جهة طنجة – تطوان : انطلاقا من توفرها على 239 فندقا، تبلغ قدرتها الإستيعابية العامة 19930 سريرا (12390 سرير متمركز في 69 فندق مصنف)، تتوفر الجهة على 15.4% من المؤسسات الفندقية الوطنية من كل الأصناف، وعلى 16.2 من القدرة الاستيعابية الفندقية بالبلاد. وتعتبر الجهة منطقة عبور إجباري بالنسبة للمسافرين برا في اتجاه أوروبا أو إيابا منها، كما أن التمركز الهام للتجهيزات الفندقية والإقامات الثانوية المشيدة بها، وبالخصوص على الشاطئ المتوسطي، جعل من السياحة نشاطا حاضرا في كل الجهة، وخصوصا بولاية طنجة التي تعتبر القطب السياحي الأكثر جاذبية

[61]- حياة متور ، مرجع سابق ص 59

للجهة بفضل موقعها الجغرافي المتواجد بين مجالين بحريين : المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، وبتميزها بالمضيق الذي يضمن 30% من التجارة البحرية الدولية. [62]

وحسب الإحصائيات الرسمية، نجد أن طنجة في طليعة المدن السياحية المغربية، وذلك بالنظر إلى عدد الأفواج العابرة التي تتقاطر عليها عبر اسبانيا بمعدل 12 فوجا في اليوم (إحصاء 1997)، لكن هذه الوفود تأتي في زيارات خاطفة عبر اسبانيا، لا تتجاوز 5 ساعات، يستفيد السائح خلالها من خدمات مؤدى عنها مسبقا للوكالات، ويقوم بزيارة بعض المواقع، وارتياد المطاعم والبزارات في حافلات قادمة من اسبانيا ورفقة مرشدين إسبان. ومن جهة أخرى فإن كل الدراسات الجيولوجية الأخيرة تؤكد أن المنطقة تعرف تراكمات لحالات التعرية، تتجه من الشرق نحو الغرب (الميناء)، تلك التعرية التي إذا استمرت بدون تدخل تقني ستؤدي بعد سنوات إلى اندثار جزء من الشاطئ وانهيار البنيات القائمة بالخليج، إذ تشهد المنطقة انجرافا للتربة يتقدم بنسبة 3,2 أمتار كل سنة. [63]

وعموما يتضح من خلال الجدول التالي محدودية القطاع السياحي بالجهة سواء من حيث الطاقة الإستيعابية المحدودة بالموازاة مع المؤهلات التي تنعم بها المنطقة، أو من خلال عدد الفنادق التي تم إغلاقها كنتيجة حتمية لفشل القطاع وافتقاده للتجهيزات البنيوية المرافقة وغياب الإستراتجية الفاعلة تدعمه وتعمل على تطوره.

جدول رقم 4 : الطاقة الإستيعابية لقطاع السياحة في المنطقة الشمالية

الإقليم /العمالة	الفنادق المصنفة			الفنادق غير المصنفة		
	الفنادق	الغرف	الأسرة	الفنادق	الغرف	الأسرة
شفشاون	5	201	440	12	127	273
طنجة	40	3636	7527	86	1792	3625
تطوان	22	2213	4389	62	796	1402
الحسيمة	9	1133	2240	26	547	972
تازة	2	84	163	6	95	130
الناظور	11	421	795	37	1059	1855
وجدة	27	1253	2205	72	1451	2540
مجموع الشمال	116	8941	17759	301	5867	10797

[62]- إن طنجة بحكم موقعها الجغرافي المتميز ودورها التاريخي ، استقطبت كل أنواع النشاط السياحي عبر العصور . وحديثا نجد أن طنجة هي أول مدينة مغربية شهدت منذ العشرينيات ، ظهور النواة الأولى للتجربة السياحية بمفهومها المعاصر والتي تمثلت في وجود فنادق ووكالات أسفار ومرشدين ومتحف ومسرح ووسائل نقل خاصة ، ولقد عرفت طنجة خلال الفترة الأولية وبداية الاستقلال وإلى حدود السبعينات ، ازدهارا سياحيا إرتقى إلى مصاف المدن الأكثر شهرة في العالم . ولقد واكب هذا التوجه إنشاء عدة منجزات سياحية تمثلت في إيجاد فنادق ضخمة ، تحت إشراف القطاع العام والخاص ، وكذا إعطاء الإنطلاقة لإقامة مشروع خليج طنجة والبحيرة الاصطناعية وملعب الكولف ، ولكن مع ظهور بوادر إفلاس السياسات الحكومية المراهنة على الشمس والبحر ، وثبوت عجزها عن بناء قطاع سياحي عصري قائم على أسس عقلانية واقعية وقواعد مضبوطة يخضعه للمراقبة والمحاسبة ... ، جاء دور الاعتراف الرسمي المحتشم بفشل المراهنة على السياحة مع إلقاء اللوم على الأسباب والمؤثرات الخارجية .

[63]- السياحة في الشمال ، جريدة الإتحاد الاشتراكي 1998-08-26 ، ص 12

المجموع الوطني	553	44439	89953	954	16378	26715
شمال المغرب %	21	20	20	32	36	40

المصدر : وزارة السياحة 1998

ومن جهة أخرى يقع إقليم تطوان في المرتبة الثانية، فساحلها المتوسطي يمكنها، بفضل التجهيزات المينائية للاستمتاع (مارينا سمير، مارينا قابيلا) وبفضل تراثها التاريخي والثقافي، مكنها من القيام بدور سياحي هام جدا في الجهة، وهو ما يترجم في النتائج المترتبة عن عروض التشغيل وخلق الدينامية في قطاعات أخرى كالصناعة التقليدية على وجه الخصوص. ويعيش الإقليم موسما سياحيا خلال فصل الصيف، بفضل تشييد مركبات سياحية وفنادق فخمة وفيلات للخواص على طول الساحل، كما تم تخصيص أماكن للإصطياف، إلا أن معدل النسبة السنوية لاستيعاب القدرة الإيوائية الفندقية يبقى ضعيفا (أقل من 38 %)، هذا الضعف ناتج من جهة عن تناوب النشاطات المرتفعة والمنخفضة خلال فصل الصيف، ومن جهة أخرى ناتج عن الصعوبات التي يعاني منها القطاع السياحي للرفع من الطلب. [64]

أما بالنسبة لإقليم شفشاون فإن توجهه الغابوي والتراث التاريخي والثقافي الذي تتمتع به المدينة، كلها عوامل تجعل منه منطقة سياحية، إلى جانب إمكانيات مستقبلية واعدة. فاعتمادا على مناخه المتوسطي وعلى صناعته التقليدية وموارده المائية وغاباته الكثيفة وتاريخه يمتلك الإقليم اهتماما سياحيا مهما. ويشكل قطاع السياحة موردا هاما للمدينة، حيث يساهم في تحريك اقتصادها، لكنه يعاني من ضعف البنيات التحتية، والطابع الموسمي وقلة الوافدين وكذلك ضعف السياحة الداخلية. [65]

بينما في إقليم العرائش تحضر السياحة بشكل أضعف بالرغم من موقعه على الشاطئ في مصب واد اللكوس ووجود موقع سياحي امتيازي به، لكنه يبقى غير مستثمر (موقع أطلال اللكوس). إن موقعه كان بإمكانه أن يساعد على تشجيع وتطوير سياحة صيفية في المحطات الإستجمامية ولكن تطور النشاط السياحي يعد خجولا بالنظر إلى الإمكانيات السياحية والثقافية والتاريخية التي يختزنها الإقليم، وبالإضافة إلى ذلك فالمنافسة التي تقوم بها الأقطاب السياحية المجاورة وبالخصوص طنجة وتطوان وشفشاون وكذا التطور السياحي لأصيلة هي عوامل تساهم في عرقلة السياحة بالعرائش. [66]

- جهة تازة – الحسيمة – تاونات : تلعب السياحة دورا مكملا للنشاط الإقتصادي بالجهة، وتمثل طاقتها الإيوائية 2,8 % على الصعيد الوطني، ويبلغ عدد الفنادق فيها 44 فندقا تحتوي على 3500 سرير، من بين هذه الفنادق 11 مصنف يضم 2280 سرير. وتعرف التجهيزات الفندقية داخل الجهة توزيعا غير متكافئ بمختلف المناطق، الشيء الذي ينعكس على تطوير دينامية الأنشطة السياحية داخل أقاليم الجهة، حيث يزخر إقليم الحسيمة بمؤهلات سياحية متميزة، تجمع ما بين شواطئ سياحية وسلاسل جبلية ذات طبيعة جذابة، الشيء الذي يجعله يحتل المرتبة الأولى على الصعيد الجهوي بالنسبة للقطاع،

[64]- جريدة بيان اليوم ، 10-02 - 1999
[65]- حياة متور، مرجع سابق، ص 63
[66]- الحوار الوطني حول إعداد التراب ، جهة طنجة – تطوان ، مرجع سابق ، ص 25-27

رغم أن السياحة بالإقليم تبقى موسمية ولا تلعب دورها في إنعاش اقتصاد المنطقة، نظرا لضعف التجهيزات، وعدم التنوع وقلة الاستثمارات في مجالها، بالإضافة إلى صعوبة المواصلات وقلة وسائل الترفيه والتنشيط. [67]

و يتميز إقليم تاونات بمؤهلات سياحية مهمة تتجلى أساسا بالمواقع الطبيعية مثل (بوعادل وأودكا)، بالإضافة إلى أنشطة القنص الممارسة بالمناطق الجبلية، التي تضم عدد كبير من الحيوانات (الخنزير الوحشي والطرائد كالحجل)، بالإضافة إلى بعض التظاهرات الموسمية التي تعتبر تراثا محليا (مثل موسم الفرس بتيسة). وبالرغم من المآثر التاريخية والمواقع السياحية الجذابة التي يزخر بها إقليم تازة، فإن النشاط السياحي به مازال محدودا، ومؤهلاته لم تستغل بشكل فعال، إضافة إلى العزلة التي تعرفها بعض المواقع الطبيعية. [68]

من خلال ما سبق يتضح أن المنطقة الشمالية تزخر بمؤهلات سياحية مهمة من شأنها أن تساهم بشكل فعال في التنمية المستديمة للمنطقة إذا ما انتهجت استرتيجية تنموية في القطاع تتضمن التوجهات الأساسية المتمثلة في عقلنة الاستثمارات على مستوى الدراسة والإنجاز، ورفع طاقة الاستقبال بالشكل الذي يسمح ببلوغ المعايير السياحية الدولية.

المطلب الثاني: البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية

تتجلى أهمية البنيات التحتية في التأثير المتبادل بمجال التنمية الاقتصادية وإنعاش الاستثمارات الخاصة، عبر استغلال شبكة المواصلات من طرق وموانئ وغيرها، وذلك باعتبارها وسيلة أساسية لاستفادة بشكل أفضل من المجال الترابي، بحيث أنه كلما سجل نقص أو ضعف على هذا المستوى – كما هو الحال بالنسبة للأقاليم الشمالية - فإنه يصعب تحقيق الغرض الوظيفي المتبادل بين هذا المجال الترابي وبين المكونات الأخرى لعملية التنمية.

نفس الشيء بالنسبة للنظام التعليمي بالأقاليم الشمالية الذي يعرف مفارقات وعدم توازن كبيرين يمسان بفعاليته ونجاعته، وتحد من مردوديته، وبالتالي تمس بالإنعاش الإقتصادي والاجتماعي للسكان. هذه المفارقات تتفاقم كلما اتجهنا من المدينة نحو البادية وبين البوادي القريبة من الحواضر وتلك المعزولة والنائية، كما تعاني هذه الأقاليم من ضعف التغطية الصحية، وخاصة بالوسط القروي الذي تتزايد صعوبة تغطيته مع قساوة التضاريس وانعدام شبكة المواصلات بها، وهذا كمعطى ملموس يمكن رصده على امتداد سلسلة الريف ككل، باستثناء بعض المراكز القروية التي تتمركز على بعض الطرق الرئيسية والثانوية، مما يستوجب التفكير في استغلال الموارد البشرية لحل مشكل التغطية الصحية والتعليم بهذه

[67]- فالموسم السياحي للحسيمة مثلا لا يتعدى شهرين على الأكثر ، وأربعة أشهر في تطوان، والنتيجة أن أربعة أقاليم من المغرب المتوسطي لا تستقبل سوى 12 % من النسبة العامة على المستوى الوطني .

[68]- الحوار الوطني حول إعداد التراب ، جهة تازة – الحسيمة – تاونات ، مرجع سابق ، ص 23

المنطقة التي تعرف نسبة عالية من الأمية، ونسبة تمدرس جد محدودة، إضافة إلى قلة المؤسسات التعليمية كما يتضح من العناصر التالية.

الفرع الأول : شبكة المواصلات

تعتبر شبكة المواصلات دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها الأداة التي تفك العزلة عن أي منطقة، وبالتالي تمدها بجميع المستلزمات والحاجيات والخدمات التي من شانها التأثير إيجابا على الحياة اليومية للسكان المحليين، كما أنها (شبكة المواصلات) تساهم بشكل كبير في تنشيط الحركة التجارية والسياحية وتنقل الأفراد، ومن ثم فإن ضعفها او انعدامها يعبر عن نوع من التهميش والعزلة التي تحد من فعالية أي برنامج تنموي مهما كان حجمه. من هنا تأتي أولوية الإهتمام بالبنيات التحتية للمواصلات المتواجدة بالمنطقة الشمالية التي تعاني من نقص وضعف كبيرين على مستوى حجمها وعلى مستوى التجهيزات المرتبطة بها.

الفقرة الأولى : الشبكة الطرقية وبنية السكك الحديدية

ورثت الأقاليم الشمالية شبكة طرقية متواضعة عن الإستعمار الاسباني، وذلك بحكم الإمكانيات الاستثمارية المحدودة لهذا الأخير مقارنة مع القدرة التجهيزية للمستعمر الفرنسي، لكن رغم ضعف إمكانياته التجهيزية فقد قام بإنجاز محاور طرقية قصد إنجاز مهمته الاستعمارية والتحكم في خيرات المنطقة. والملاحظ أنه رغم هزالة وضعف الشبكة الطرقية، فإنها تشكل التجهيزات القائمة التي يعتمد عليها في تحريك الرواج الاقتصادي والتجاري بالمنطقة، خاصة وأن التجهيزات الطرقية تحتل المرتبة الأولى من بين الأولويات في مجال التجهيزات الأساسية لما تتضمنه من توفير أسباب تنقل الأفراد والبضائع، وما تتوفر عليه من إمكانية تنظيم قنوات التسويق والتوزيع. علما بأن 73% من الشبكة الطرقية ممركزة فقط بثلاثة أقاليم، و57% من الجماعات القروية تبقى معزولة ولا تتوفر على منافذ طرقية.[69]

وحسب الإحصاءات الصادرة عن وزارة الأشغال العمومية لسنة 1996، فإن الشبكة الطرفية الجهوية – مجال تدخل وكالة الشمال- [70]، تبلغ 9000 كلم أي ما يعادل 14.7% من مجموع الشبكة الطرقية الوطنية المعبدة. وتتوزع هاته الطرق إلى رئيسية وثانوية وثالثية، تمثل الأولى 25.3%، في حين تمثل الطرق الثانوية 33.8%، أما الطرق الثالثية فتمثل 40.8%. ومن جهة أخرى تتوزع الطرق المعبدة مجاليا بشكل تحتل فيه تازة 22.4% متبوعة بتاونات 14.6% وشفشاون 8.5% والحسيمة 6.3% وطنجة 5.9% والعرائش 4.2% وتطوان 4.1%، هذا ويعكس التوزيع المجالي للطرق بشبكة تتميز بكثافة نسبية على مستوى الحدود سواء من جهة شبه الجزيرة الطنجية أو من جهة الشمال الشرقي، بينما يبقى الساحل

[69]- حياة متور، مرجع سابق ص 32

[70]- هذا الإحصاء بخصوص الشبكة الطرقية الجهوية صدر عندما كانت وكالة الشمال معنية بتنمية الجهات الشمالية الثلاث :جهة طنجة – تطوان وجهة تازة – الحسيمة – تاونات والجهة الشرقية ، وقبل إحداث وكالة الشرق، المنشأة فيما بعد سنة 2006 ، والتي ستعنى بتنمية الجهة الشرقية ، ليبقى المجال الترابي لعمل وكالة الشمال هو جهتين فقط وهما جهتي طنجة – تطوان وتازة –الحسيمة – تاونات .

المتوسطي الممتد فيما بين الجبهة وشبه جزيرة رأس المشاعب الثلاثة محرومة من أي طرق الموصلات. وهكذا تتحدد هذه الشبكة على مستوى الجهتين مجال تدخل وكالة الشمال كالتالي :

• جهة طنجة – تطوان : تتكون الشبكة الطرقية للجهة من 417 كلم من الطرق الوطنية، أي 4.4% من مجموع الطرق بالمغرب، بكثافة تصل في كل 100 كلم 2 إلى 3.64 كلم من الكثافة الوطنية التي تبلغ 1.34 كلم. وتبلغ نسبة تكسية الطرق 90% بالنسبة ل 4.99 كلم من الطرق الجهوية : 60% بالنسبة ل 1006 من الطرق الإقليمية، و54% بالنسبة ل 140 كلم من الطرق الجماعية. ويعتبر المحور الرئيسي الأكثر استعمالا هو الطريق الجهوية الرابطة بين طنجة العرائش والقصر الكبير(9068 سيارة في اليوم). وهو ما يؤكد أهمية الربط بين الأنوية الحضرية، وكذا حجم العمليات الدورية في مجموع الجهة. [71]

أما بالنسبة للسكك الحديدية فتعد ضعيفة في هذه الجهة. وبالفعل فالخط الوحيد المستعمل هو خط طنجة – سيدي قاسم الذي يبلغ طوله حوالي 200 كلم. ويتعلق الأمر بطريق وحيد يحقق إشباع يقدر ب 65% ويتميز بمميزات الخط الضعيف. وانطلاقا من 800.000 مسافر الذين يمرون سنويا بمحطة طنجة، فإن شبكة السكك الحديدية هذه تحقق حركة مرور المسافرين أهم بكثير من حركة البضائع. [72]

• جهة تازة – الحسيمة – تاونات : تشكل الشبكة الطرقية بالجهة عاملا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستقرار السكان، وهي تبلغ 560 كلم تمثل 5.9 %على الصعيد الوطني، فيما تبلغ كثافتها 2.33 كلم من الطرق المعبدة في كل 100 كلم 2. غير أن هذه الشبكة تعترضها عدة معيقات طبيعية ترجع بالأساس إلى وضعية التقادم وسوء الصيانة (65% من الشبكة الطرقية بالإقليم)، وأيضا نتيجة انزلاق التربة مما يقلص من استغلالها بشكل مكثف. [73]

ومن جهة أخرى تتميز شبكة السكك الحديدية بالجهة بضعفها، نتيجة تضاريس وطبوغرافية المنطقة المعقدة، والتي لا تسمح بانتشارها على تراب الجهة. فهي تتوفر على محور واحد يربط فاس – تازة – وجدة والذي تبلغ مسافته 350 كلم يتميز بخصائص ومميزات ملائمة تسمح باستغلال عقلاني ومكثف. وتحتل محطة السكك الحديدية لمدينة تازة مكانة متميزة ومهمة في تنظيم المجال وارتباطه بالتنمية المستقبلية للجهة. [74]

إن الشبكة الطرقية الجهوية لبعض المناطق الشمالية والتي تبلغ حوالي 2705 كلم (شفشاون وطنجة وتطوان والحسيمة والناظور والعرائش)، تتوزع إلى طرق رئيسية وثانوية وثالثية :835 كلم من الطرق الرئيسية أي 31 % فقط، وهي تعاني من قلة التجهيزات وانعدام الصيانة. أما الطرق الثانوية والثلاثية فتشكل نسبة هامة من الشبكة الطرقية للمنطقة بأزيد من 1807 كلم : 765 كلم من الطرق الثانوية و1042

[71]- الحوار الوطني لإعداد التراب ، عناصر تمهيدية ، جهة طنجة - تطوان مرجع سابق ص 40

[72]- الحوار الوطني حول إعداد التراب، جهة طنجة- تطوان، مرجع سابق، ص 41

[73]- تقدر نسبة الطرق المعبدة بمختلف أصنافها الوطنية والجهوية والجماعية بإقليم الحسيمة ب 73% ، في حين تصل بإقليمي تاونات وتازة إلى 53% من مجموع الطرق الموجودة على الصعيد الجهوي . ويحظى إقليم تاونات على المستوى الجهوي بمؤهلات مهمة فيما يخص الكثافة المجالية والتجهيزات الطرقية بمختلف أصنافها . وهكذا نجد في 100 كلم² حوالي 23,06 كلم من الطرق المعبدة و2,28 كلم لكل 1000 نسمة على الصعيد الوطني . الحوار الوطني لإعداد التراب ، جهة تازة – الحسيمة – تاونات ، مرجع سابق ، ص 35

[74]- الحوار الوطني لإعداد التراب، جهة تازة – الحسيمة – تاونات، نفس المرجع ، ص 34

كلم من الطرق الثلاثية، كما أن التوزيع المجالي للطرق يوضح أن الشبكة تتسم بكثافة نسبية عن طرق المنطقة (بين منطقة طنجة والشمال الشرقي).

بينما يبقى الساحل المتوسطي الممتد بين الجبهة وشبه جزيرة رأس المشاعب الثلاثة محروما من أية طرق أو مواصلات. [75]

الفقرة الثانية : البنية التحتية للمطارات والموانئ

تعتبر البنية التحتية للموانئ ذات طابع جهوي ضيق ويعتمد أغلبها على نشاط الصيد البحري، باستثناء مينائي طنجة والناظور اللذين لهما بعد وطني. ويبقى النقل الجوي، الذي يمكن أن يلعب دورا مهما في فك العزلة عن المنطقة جد محدود، رغم أن المنطقة تتوفر على 5 مطارات، فإنها غير مفتوحة في وجه الطيران الداخلي باستثناء وجدة وتطوان ونسبيا مطار الحسيمة، لأن مدرجاتها (1200 م) لا تستوعب سوى الطائرات الصغيرة إضافة إلى ضعف الأسطول الجوي. [76]

فما هي إذن التجهيزات التي تتوفر عليها الجهتين الشماليتين في هذا المجال ؟ وإلى أي حد تساهم في فك العزلة عن المنطقة ؟

● جهة طنجة – تطوان : تتوفر الجهة على ست موانئ : مينائي طنجة، أصيلا، العرائش، مرتيل والمضيق. وباستثناء مينائي طنجة، فإن البنيات التحتية لهذه الموانئ تعد جد ضعيفة ولا تستعمل إلا للصيد التقليدي. إلا أن مينائي طنجة قد ساهما في ازدهار هذه المدينة، وكذا ازدهار الشمال الغربي المغربي في مجموعه، وبالإضافة إلى كون الميناء الأول لطنجة يضم أكبر وأقدم منطقة حرة التي تم إرجاعها إلى المغرب سنة 1962 بعد الإستقلال، فإن لهذا الميناء وظيفة متعددة المجالات، فهي في نفس الوقت سياحية وتجارية وصناعية، بالإضافة إلى الصيد الذي خصص له موقع يستغله حوالي 3000 بحار.

ويسجل بهذا الميناء سنويا عشرات الألاف من رحلات السفن، متجاوزا بذلك حركة المرور التي يعرفها ميناء الدار البيضاء، ولكن الأمر يتعلق بالأساس بميناء للمسافرين، ولا يمثل إلا 9% من الحمولة الوطنية المحملة والمفرغة.

بالرغم من ذلك فإن ميناء طنجة هذا يعرف حاليا وضع اختناق تم العمل على تجاوزه عبر إنجاز بنية تحتية مينائية جديدة هي "ميناء طنجة الأطلسي". [77]

وتضم الجهة مطارين دوليين، يقوم مطار طنجة بوخالف بضمان حركة مايقرب من 8400 عملية طيران، وسفر ماياهز 000 260 مسافر، إلى جانب حمولة تقدر ب 720 طن من السلع في السنة. أما مطار تطوان - سانيات الرمل فإنه لايستغل إلا لإنجاز أسفار وطنية، وبالرغم من إصلاحه الحديث من أجل جعله صالحا للأسفار الدولية، ولا يتجاوز أبدا 000 10 مسافر و3 طن كحمولة في السنة. نظرا

[75]- مصطفى العباسي ، أقاليم الشمال بين واقع العزلة ومحدودية المشاريع المستقبلية ، جريدة الأحداث المغربية ، 09-09-2000 ، ص 8 .
[76]- جريدة العلم ، 29-11-1997
[77]- الحوار الوطني حول إعداد التراب ، جهة طنجة - تطوان ، مرجع سابق ، ص 40

لقربه من طنجة، يستغل لتكملة أنشطة مطار طنجة بوخالف، سامحا بذلك بالاستفادة من إصلاحه على المستوى الجهوي. [78]

● جهة تازة – الحسيمة - تاونات : تتوفر الجهة على ميناء الحسيمة الذي يقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط. ويتخصص أساسا بنشاط الصيد البحري وأنشطة تجارية ثانوية تعتمد على المحروقات، ويبلغ عدد الموانئ لرسو السفن سبع موانئ : منها خمسة خاصة بالصيد البحري، ومرفأ خاص بالأنشطة التجارية، وأخر خاص بالترفيه ويعتبر توسع هذا الميناء ضروريا نظرا لأهمية أسطول الصيد البحري الذي يستقبله الميناء. أما النشاط التجاري فهو ضعيف ويعاني من عدة صعوبات نتيجة تقلص طول الرصيف وضعف عمق الميناء وكذا انعدام شبكة طرقية ملائمة تسمح بتوسيع الأنشطة التجارية للميناء. [79]

يصنف مطار الحسيمة الذي شيد سنة 1963 ضمن المطارات الدولية رغم ذلك يبقى عدد المسافرين قليلا لا يتعدى 50 ألف مسافر في السنة، فبالنظر إلى العزلة التي يعرفها الإقليم والناجمة عن ضعف الشبكة الطرقية، يعتبر النقل الجوي من أهم وسائل النقل الناجحة والفعالة، القادرة على أن تلعب دورا رائدا ومهما في تنمية النشاط الاقتصادي والاجتماعي على الصعيدين الإقليمي والجهوي. [80]

انطلاقا مما سبق يتضح جليا ضعف البنيات التحتية للموانئ والمطارات، بحيث أنها لا تلبي الحاجيات الاقتصادية للمنطقة، مما يزيد من محدوديتها هو عزلة المنطقة وصعوبة تضاريسها وضعف البنيات التحتية الطرقية، لذا فإن تطوير هذه البنيات من شأنه أن يساهم في فك العزلة عن المنطقة وبالتالي العمل على إدماج المنطقة في المجال الوطني والمتوسطي.

الفرع الثاني : التجهيزات الاجتماعية

يعد مستوى التجهيزات الاجتماعية معيارا أساسيا لمدى تقدم وتطور كل مجتمع فنسبة التمدرس ومستوى التعليم والتكوين يعتبر محدود المستوى النمو كما يعد عنصرا مساعدا على بلورة الطاقات والكفاءات وبالتالي استثمارها في النهوض بالمستوى المعيشي والاقتصادي لهذا المجتمع، من جهة ثانية فإن توفر الخدمات الصحية يساعد على الاستقرار خاصة بالمناطق الريفية والنائية، مما ينعكس إيجابا على المستوى الإنتاجي للساكنة.

فما هو واقع هذه التجهيزات بالأقاليم الشمالية ؟ وإلى أي حد تساهم أو تحد من مستوى تطور المنطقة ؟

[78]- نفس المرجع ، ص 41
[79]- الحوار الوطني حول إعداد التراب جهة تازة – الحسيمة – تاونات ، مرجع سابق ص 32
[80]- نفس المرجع ص 33

الفقرة الأولى : قطاع التعليم والتكوين المهني

يتميز النظام التعليمي في الأقاليم الشمالية بمفارقات وعدم توازن كبيرين يمسان بفعاليته ونجاعته، وتحدان من مردوديته، وبالتالي تمس بمستوى الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للسكان، هذه المفارقات تتفاقم كلما اتجهنا من المدينة نحو البادية، وداخل بعض البوادي القريبة من الحواضر، وتلك المعزولة والنائية، مما يطرح ضرورة إقرار تعليم جيد وممنهج وتكوين ملائم يمكنهما أن يضعا رهن الاقتصاد الوطني أطرا كفئة وقادرة على الإستفادة من الإمكانيات المتجددة في ميادين التكنولوجيا وثقافة المقاولة...، وذلك بهدف التكوين الاقتصادي وابتكار الثروات وإحداث فرص جديدة للشغل خاصة وأن الدراسات والأبحاث تدل على أن نصف أطفال المنطقة الشمالية تقريبا (اللذين هم في سن التمدرس) لا يستفيدون من التعليم، مما يشكل عرقلة حقيقية لإنخراطهم في النسيج الاقتصادي العصري وعدم مساهمتهم بفعالية في التنمية، فهم أكثر عرضة للتهميش الاقتصادي والاجتماعي (وهناك أطفال ينتمون إلى 264 دورا لا يلجئون إلى المدرسة نهائيا، كما أن هناك 2452 دورا يضطر أطفالها إلى التوقف عن الدراسة أو الرسوب بسب ضعف الموصلات وغياب وسائل النقل...). [81]

ورغم أن قطاع التكوين المهني يكتسي أهمية استراتيجة في سياسة التنمية وإنعاش الشغل واستثمار الموارد البشرية فإن مؤسسات التكوين بالمنطقة تتميز بضعف طاقتها الإستيعابية وعدم توفرها على الشعب المعروضة علما بأن هذه المناطق تحتضن 230 مؤسسة للتكوين المهني منها96 عمومية و134 خاصة، إلا أن أغلبها يتمركز في المدن الكبرى كطنجة وتطوان التي كانت تضم حوالي 58.3% من مجموع المؤسسات و60.4% من المتدربين خلال الموسم الدراسي 1995/1996، وصل عدد المتدربين بالأقاليم الشمالية 18449 فردا أي 15% من المجموع الوطني في الوقت التي تضم هذه المنطقة 18.5% من سكان البلاد. ويستقطب القطاع العمومي للتكوين المهني 65.2% من المتدربين في حين تستفيد نسبة 34.8% من القطاع الخاص. [82]

إن ضعف المردودية وعدم الإقبال على التمدرس والإنقطاعات المتزايدة تعد من السمات التي تطبع هذا القطاع بالمنطقة. وذلك بسب تدني المستوى الإقتصادي لسكان البادية، وتشتت الفرعيات وعدم مراعاة المقاييس التربوية في تهيئة الخريطة المدرسية وإلغاء العمل بالنظام الداخلي للتلاميذ والإقتصار على قلة منهم وعدم تحسين ظروف الإيواء بالمناطق المعزولة التي تشكل السمة الأساسية للمنطقة.

ورغم الجهود الهادفة إلى تعميم التعليم وتوسيع طاقته الإستيعابية لإيجاد مقاعد لجل الأطفال الذين هم في سن التمدرس والملتحقين بالتعليم الإعدادي سواء في الوسط القروي أو الحضري، فإن التعليم بالمنطقة يشكو من ثغرات أساسية تحد من مردوديته وخاصة مشاكل غياب التجهيزات الأساسية، مثل السكنى وطرق المتمدرسين في البادية الذي يتراجع عددهم سنة بعد أخرى.

---

[81]- حياة متور ، مرجع سابق، ص 37

[82]- جريدة العلم ، 29- 11- 1997

وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الأمية المتزايدة، إذ يعتبر معدل الأمية مؤشرا هاما للمستوى التنموي، وهو ما يطبق على السكان الذين يتجاوز سنهم العشر سنوات ويمكن من خلال الجدول التالي استنتاج أنه بصفة عامة، يبقى معدل الأمية على مستوى العمالات والأقاليم لمناطق الشمال شبيه بما هو مسجل على الصعيد الوطني، واعتبار الأمية أكثر تفاقما لدى النساء في الوسط القروي.

جدول رقم 5 : معدل الأمية حسب الجنس وحسب وسط الإقامة.

إقليم/عمالة	الحضري		القروي		المجموع %	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الحسيمة	25,0	56,9	58,0	91,6	47,7	81,0
شفشاون	19,3	48,2	55,5	93,8	51,4	89,0
العرائش	25,6	52,4	64,2	39,1	45,5	72,5
طنجة فحص بن مكادة	37,8	66,1	58,8	86,8	42,2	70,0
تاونات	25,8	55,3	56,4	91,2	53,8	88,1
تازة	23,5	52,6	56,4	89,8	48,1	78,1
تطوان	25,2	50,5	63,3	92,7	37,1	63,1
طنجة أصيلة	19,6	46,0	52,7	84,9	24,3	51,0
المجموع الوطني	25	49	61	89	41	67

المصدر: الإحصاء العام 1994 – السلسلة الإقليمية

علاوة على ما سبق يبين الجدول الموالي معدل تمدرس الأطفال المتراوحة أعمارهم بين عشر سنوات وثلاثة عشر سنة، وهو مؤشر يبرز المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية للقضاء على الأمية وضمان مستوى أدنى من التعليم لفائدة جميع الشرائح الاجتماعية. وتبرز قراءة هذا الجدول استمرارية حدة التفاوتات بين الجنسين في الوسط القروي، كما أن تباين معدلات التمدرس بين المدينة والبادية تلزم تركيز المجهودات بهدف تعميم التمدرس في الوسط القروي.

جدول رقم 6 : معدل التمدرس حسب الجنس ووسط الإقامة

إقليم/عمالة	الحضري		القروي		الوسطان معا	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الحسيمة	90,3	82,8	58,4	20,0	67,5	39,2
شفشاون	91,0	81,3	57,5	15,5	60,6	21,2
العرائش	83,5	76,3	48,5	17,8	63,3	42,7
طنجة أصيلة	86,8	81,8	59,9	35,0	82,1	74,8

طنجة فحص بني مكادة	76,6	66,5	57,7	35,9	73,1	61,1
تاونات	87,7	72,3	57,3	20,1	59,4	24,6
تازة	88,4	79,8	58,1	24,8	66,1	40,4
تطوان	81,1	76,8	47,9	19,7	69,2	57,8
المجموع الوطني	87,5	80,4	59,6	26,6	72,4	51,7

المصدر : الإحصاء العام 1994، السلسلة الإقليمية

الفقرة الثانية: الـصـحـة

تتجلى أهمية الخدمات الصحية في كونها تعمل من جهة على إشباع إحدى الحاجيات الإنسانية الأساسية وهي الحاجة إلى الرعاية الصحية، ومن جهة أخرى كونها تلعب دورا مؤثرا في علاقة الاعتماد المتبادل التي تربطها بالمشاريع الاجتماعية الأخرى، والتي تشكل إلى جانب المشاريع الإقتصادية، الإطار العام لأي خطة تنموية جهوية كانت أو وطنية، خاصة وأن الخدمات الصحية ترتكز على المؤشرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمستلزمات الضرورية لبلوغ الأهداف المتوخاة من هذه الخدمات، وعلى ما يمكن أن يحققه النظام الصحي من نتائج اجتماعية واقتصادية، بحيث أن ضعف ومحدودية هذه الخدمات بمنطقة معينة تعبر إلى حدما عن تخلف وتهميش هذه المنطقة، وهذا ما يمكن أن نلاحظه على مستوى الجهتين الشماليتين كما يتضح مما يلي :

- **جهة طنجة – تطوان** : تعتبر نسبة المستشفيات المتواجدة بالجهة ضعيفة، بحيث أنها لا تشكل سوى 8% من المستشفيات الوطنية، بتوفرها على إثني عشر مستشفى : خمسة بولاية طنجة، وثلاثة بتطوان، ومستشفيان بكل من العرائش وشفشاون، وبحكم الكثافة الإستقبالية التي بلغت سنة 1997 إلى سرير واحد لكل 1101 نسمة، وهو ما يعادل تقريبا المتوسط الوطني الذي يسجل سرير واحد لكل 1000 نسمة من جهة، فإن التأطير الطبي قد سجل بخصوص الكثافة الطبية طبيب واحد لكل 3762 نسمة، أي بمعدل أدنى من المتوسط الوطني الذي يسجل طبيب واحد لكل 2860 نسمة. وجدير بالذكر أن نسبة هذا التأطير تتغير من وسط إلى أخر ومن إقليم أو ولاية إلى أخرى. فقد سجل بولاية طنجة قيمة مماثلة لتلك المسجلة على المستوى الوطني، في حين سجل بإقليم شفشاون أضعف كثافة طبية في الجهة بطبيب واحد لكل 8481 نسمة، أما إقليم تطوان والعرائش فيبقيان بعيدين عن المعدل الوطني، بمعدلان على التوالي طبيب واحد لكل 3128 نسمة، وطبيب واحد لكل 4298 نسمة. بالنسبة لمؤسسات الإسعافات الصحية القاعدية، فإن الكثافة الجهوية تظل ضعيفة بالنسبة لما هو مسجل على الصعيد الوطني، أي مؤسسة واحدة لكل 13700 نسمة على الصعيد الوطني. [83]
- **جهة تازة – الحسيمة – تاونات** : تعاني الجهة من ضعف وقلة التجهيزات والخدمات الصحية، فرغم توفرها على خمسة مستشفيات كبرى، يعتمد المجال الصحي بالدرجة الأولى على المؤسسات

[83]- الحوار الوطني حول إعداد التراب : جهة طنجة – تطوان ، مرجع سابق، ص 34 - 35

العلاجية الأولية والمستوصفات الحضرية والقروية. وتعرف المؤسسات العلاجية، رغم انتشارها بشكل كبير داخل الجهة، ضعف الخدمات الصحية الدائمة، حيث نجد مؤسسة علاجية لكل 11700 نسمة مقابل 13700 نسمة على الصعيد الوطني. ويعاني جزء كبير من ساكنة الجهة وخاصة ساكنة الوسط القروي من بعد المؤسسات الصحية الأساسية، فمثلا 43% من سكان إقليم الحسيمة يبعدون عن هذه المؤسسة بحوالي 10 كلم، كما أن المناطق الريفية بإقليم تازة تعاني من قلة المؤسسات الصحية ومن ضعف مستوى الخدمات، غير أن القطاع الصحي بإقليم تاونات يتجاوز مشاكله في المجال مستغلا قربه من مدينة فاس.

و تجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أن كثافة الخدمات الصحية بالجهة ضعيفة، حيث نجد طبيبا واحدا لكل 7700 نسمة مقابل طبيب واحد 2860 نسمة على الصعيد الوطني كما سلف الذكر، ويلاحظ أن إقليم تاونات يسجل أضعف كثافة صحية، إذ نجد طبيبا واحدا لكل 13600 نسمة، كما تعرف الجهة عجزا متزايدا في التجهيزات الصحية، حيث نجد سريرا لكل 1791 نسمة مقابل سرير لكل 1000 نسمة على الصعيد الوطني، وتتوزع هذه التجهيزات داخل الجهة بشكل غير متوازن، حيث نجد سريرا لكل 931 شخص بإقليم الحسيمة، وسرير لكل 9114 شخص بإقليم تاونات. [84]

استنادا إلى ما سبق، يمكن القول أن موارد النظام الصحي بالأقاليم الشمالية، رغم تدعيمه بأعداد متزايدة من الأطباء، فإنه لم يؤثر في الكثافة الطبية التي مازالت دون مستوى المعايير الرسمية، ودون مستوى الإستجابة لكل حاجيات السكان في المجال الصحي. هذا ومن جهة أخرى فإنه إذا كانت شبكة التكوينات الصحية قد تزايدت مؤخرا فإن خدماتها تبقى مقتصرة بالدرجة الأولى على ساكنة المدن، ولا تهم البوادي إلا في حدود ضيقة نظرا لصعوبة الوصول إليها. أما فيما يخص نتاج النظام الصحي، فهو ينسجم مع مستوى الإمكانات المادية المرصودة له، رغم أنه يعرف تحسنا نسبيا. فضعف التجهيزات الصحية يتخذ بعدا حادا وخطيرا، ويعتبر عدد المواطنين المستفيدين من التغطية الصحية قليلا مقارنة مع المعدل الوطني، وأن بعض المستوصفات والمراكز الصحية وإن وجدت فإنها لا تتوفر على المواصفات المطلوبة. كما أن صعوبة ولوج المنطقة وخصوصا الجهة الوسطى، يفسر عدم قدرة نظام الصحة العمومية ضمان تغطية شاملة للسكان، لذلك نجد أن برنامج التنمية المتضمنة في برنامج الأعمال الأولية يجب أن يرتكز على توسيع التغطية الصحية للاستجابة لمتطلبات السكان وإعطاء الأولوية للوسط القروي والوسط الحضري الأكثر تضررا، وتدعيم وتشجيع القطاع الخاص مع التكفل بالتحملات العلاجية والوقائية (الاستثمارات الخاصة في الميدان تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص)، وضمان مشاركة فعالة للجماعات المحلية وباقي القطاعات والمنظمات غير الحكومية وإذا كانت هذه السمات والخصائص أهم ما يميز الأقاليم الشمالية، فما هي الملامح العامة التي تحظى بها الأقاليم الجنوبية من مؤهلات طبيعية وبشرية واقتصادية.

[84]- الحوار الوطني حول إعداد التراب : جهة طنجة تازة – الحسيمة- تاونات ، مرجع سابق ص 30-32

لقد عرفت المنطقة الشمالية تخلفا بالنسبة لباقي جهات المملكة، وذلك حسب عدة متغيرات، كغياب الثروات الطبيعية وهيمنة التضاريس الجبلية، هذه العوائق ارتبطت بأخرى كضعف التجهيزات الاجتماعية والبنيات التحتية وغياب سوق اليد العاملة. ويتجلى التشخيص الأساسي لوضعية الشمال كونها لا تساهم في المنتوج الداخلي الخام للبلاد بالسنة التي تتجانس مع إمكانياتها ومواردها البشرية أو الطبيعية وموقعها الاستراتيجي كمناطق على ضفة المتوسط وكذلك جزء منها على المحيط الأطلسي، فهذه المناطق لا تساهم في اقتصاد المغرب المتوسطي سوى بأقل من 11% من القيمة المضافة من الاقتصاد المغربي.

وهكذا فإن خلق إقلاع تنموي بأقاليم الشمال يستلزم القيام بالربط الجدلي بين الإمكانيات الاقتصادية وبين البنيات التحتية التي تعد من المقتضيات الأساسية لانطلاق أي مسلسل تنموي، فالمفارقة مع العوامل، منها ما هو تاريخي مرتبط بضعف القدرة التجهيزية للمعمر، ومنها ما هو تدبيري مرتبط بطبيعة سياسات الحكومات السالفة التي لم تع بالطبيعة الجيو- إستراتيجية لأقاليم الشمال بالإضافة إلى إقدامها على إنجاز مشاريع متفرقة ومحدودة غاب فيها الاندماج والتكامل.

على هذا الأساس فإن الأقاليم الشمالية لا تتوفر سوى على بنية اقتصادية ضعيفة تتعدد من خلال موقعها في النسيج الاقتصادي الوطني، وذلك رغم غناها بالموارد البشرية التي لازال تهميشها يعيق الدورة الإنتاجية، إضافة إلى غياب الوحدات الصناعية المنتجة والتي تعتبر نتيجة منطقية لغياب البنيات التحتية، وضعف الاستثمارات الداخلية والأجنبية بالمنطقة، مما يدفعها في إتجاه اقتصاد استهلاكي بدون قدرة إنتاجية والذي يتطور نحو اقتصاد ذو طابع تضخمي للإستهلاك، مما يسبب في إحداث خللا واضحا في المؤشر العام للتنمية الجهوية، وهو عدم استغلال المؤهلات البشرية كمحرك للتنمية بسبب تبني سياسة اقتصادية لا ترتكز على التوازنات الداخلية لسوق الشغل، كما أن تمركز القطاعات الصناعية بالمراكز الحضرية الكبرى على حساب المناطق الشمالية يخلق خللا في التوازن الاقتصادي للجهة مما يثبت عمليا مركزة الاقتصاد في الوقت الذي يبقى رهان اللامركزية غير ملموس واقعيا.

فالأقاليم الشمالية تعيش حالة من العزلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتطوقها العديد من المعوقات على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية – كما تم توضيح ذلك من خلال العناصر السالفة – إضافة إلى اعتبارها مجالا جغرافيا يعمل على ربط التخطيط الاقتصادي بالتنظيم المجالي، الذي يسعى إلى الجمع بين التسيير اللامركزي والتأطير السياسي والإداري للسكان، يمكنها أن تشكل الإطار أو الأداة الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، شريطة استحضار مجموعة من الآليات التنموية كالتمويل والتكوين والتأهيل والإنسجام المجتمعي...، ذلك أن توفر الأطر المؤهلة واليد العاملة المدربة يشكل إلى جانب توفير بنيات تحتية متطورة العنصر الأساسي لجلب الاستثمارات الخارجية، وذلك من خلال تدخل كل الفاعلين الاقتصاديين والدولة والجماعات المحلية في شكل إجماع وطني، من أجل تجاوز مرحلة اقتصاد التهريب والمخدرات الذي يعتبر نتيجة منطقية لكل هذه المعوقات، والإنتقال إلى مرحلة اقتصاد يتسم بالإنتاجية والفاعلية. وللحد من هذه المعوقات ونتيجة لفشل الأسس التنموية في احتواء مشكل

المنطقة الشمالية ستعتمد الدولة إستراتيجية جديدة لخلق إقلاع تنموي محلي يربط بشكل جدلي بين الإمكانيات الإقتصادية وواقع البنيات التحتية من خلال معالجة عقلانية واستعجالية يتحكم فيها البعد التنموي الشامل والمتوازن، وهي تنطلق من تطويق مظاهر الأزمة بما يخدم التطور الايجابي للمنطقة ولجميع جهات المملكة ويسمح بالخلق والإبتكار لجميع المواطنين. هذه الإستراتيجية تتمثل في خلق هيئة مختصة – يتعلق الأمر بوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات أقاليم الشمال – تعكس الإهتمام المركزي بضرورة النهوض بالمنطقة الشمالية، وتهيئتها لمواجهة تحديات العولمة والإنفتاح على الأسواق الخارجية والاستجابة للمستلزمات الدولية الأوروبية التي أصبحت تفرض نفسها بإلحاح.

بعد سنوات من عمل وإنجازات هذه الوكالة في أقاليم الشمال التي تعد أول تجربة عرفها المغرب، ستشهد الأقاليم الجنوبية هي الأخرى تجربة مماثلة إذ سيتم إحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب، هذه الأخيرة ستعنى بتنمية وإنعاش الجهات الجنوبية الثلاث، لكن قبل الحديث عن الإطار العام لهذين الوكالتين، ودورهما في التنمية الجهوية، وبعد التشخيص العام للأقاليم الشمالية الذي قمنا بدراسته في الفصل الأول، لابد من الوقوف على الوضعية العامة للأقاليم الجنوبية من خلال تشخيص العناصر الطبيعية والبشرية والمقومات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني : الوضعية العامة للأقاليم الجنوبية

عرفت الأقاليم الجنوبية تحقيق عدة منجزات ومكتسبات بعد أن كانت هذه المنطقة تعاني من نقص حاد في التجهيزات الأساسية والمرافق السوسيواقتصادية. ولمواجهة هذا الإرث ورفع التحدي المتمثل في النهوض بهذه الأقاليم اقتصاديا واجتماعيا، تم تسخير وتعبئة وسائل وموارد ضخمة، وتم إنجاز برامج تنموية استثنائية واستعجالية، لفائدة هذه الأقاليم، وذلك بفضل المجهودات التي قامت بها الدولة أو الجماعات المحلية والقطاع الخاص.

و حسب القانون المحدث لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب يشمل مجال تدخل هذه الأخيرة [85] كافة الجماعات المحلية التابعة للجهات الجنوبية الثلاث، يتعلق الأمر بجهة كلميم – السمارة، وجهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء، وجهة واد الذهب لكويرة. وتتكون هذه الجهات بدورها من تسع أقاليم وسبع وثمانين جماعة منها سبعة عشر حضرية.

و تغطي المنطقة 58% من التراب الوطني، إذ تمثل هذه الأقاليم حوالي ما يفوق 2 % من ساكنة البلاد، أي أكثر من 800 ألف نسمة.

و تكتسي هذه الأقاليم بالنسبة للبلاد أهمية بالغة بدوافع متعددة لعل أكثرها حضور لدى عامة المواطنين ودواعي المسؤولية على السواء ثلاثة [86] :

- الامتداد الترابي الكبير لهذه الأقاليم التي تغطي ما يقارب 266 ألف كيلومتر مربع من المساحة الكلية للبلاد.
- مساهمة هذه الأقاليم بقوة فيما يسمى بالتنوع المغربي.

بغض النظر عن ما تزخر به هاته الأقاليم من ثروات طبيعية الظاهر منها والكامل المستغل والغير المستغل... تشكل إمكانات وموارد من شأنها المساهمة في التنمية.

من الناحية الطبيعية تتميز المنطقة الجنوبية بتباينها، بحيث تغطي ثلثي مساحتها مناطق صحراوية وشبه صحراوية مما يجعل الكثافة السكانية بها ضعيفة نظرا لصعوبة تجهيز المراكز الحضرية والقروية بالتجهيزات الأساسية.

و بالنسبة للخصائص السكانية لهاته المنطقة، فتتلخص في أن أكثر من 70 % من سكان المنطقة يتمركزون في الوسط الحضري، وفي نمو ساكنتها الحضرية والذي يعرف ارتفاعا بنسبة تصل إلى 7 % مقارنة مع معدل نموها على الصعيد الوطني البالغ 3,6 %.

و فيما يخص النشاط الاقتصادي لهذه المنطقة فإنه يتميز أساسا بأنشطة الفلاحة والصيد البحري والسياحة والمعادن والصناعة بالإضافة إلى قطاع البناء الذي يلعب دورا طلائعيا في التنمية الاقتصادية الجهوية نظرا لتأثيره على باقي القطاعات الأخرى.

---

[85]- الفقرة الأولى من المادة 2 من المرسوم بقانون رقم 645.02.0 المتعلق بإحداث وكالة الجنوب

[86]- مداخلة السيد محمد العوافي ، رئيس مديرية إعداد التراب الوطني ، تحت عنوان: " تراب الأقاليم الصحراوية: ترسيخ الاندماج وتنمية مستديمة " على هامش الأيام الدراسية لتنمية الأقاليم الجنوبية، العيون يوليوز 2000، ورشة إعداد التراب والتعمير.

عموما حظيت هذه المنطقة بعناية خاصة تمثلت في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على صعيد العمران والصحة والتعليم والبنيات الأساسية والإدارة والاقتصاد والخدمات والرياضة والثقافة. وحظيت أيضا بنفس العناية من لدن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

و للحديث عن تدخل وكالة الجنوب في التنمية الجهوية بالأقاليم الجنوبية، يقتضي الأمر الوقوف على الملامح والوضعية العامة لهذه الأقاليم، من خلال القيام بدراسة تشخيصية للعناصر الطبيعية والبشرية التي تتميز بها الجهات الصحراوية الثلاث (المبحث الأول)، وكذا الإمكانات الإقتصادية والبنى التحتية والإجتماعية، التي تزخر بها هذه المنطقة (المبحث الثاني).

المبحث الأول : الخصائص الطبيعية والبشرية للمناطق الجنوبية

إن المساحة التي تشكلها الأقاليم الجنوبية كبيرة مع باقي الأقاليم شمالا إذ تستحوذ على مساحة ترابية تقدر ب 425.138 كلم²، أي ما يعادل 58 % من المساحة العامة للبلاد تقريبا، ونسبة ساكنتها التي تفوق 2 % من ساكنة البلاد، إضافة إلى امتدادها الطويل على الساحل الأطلسي، هو ما يمنحها مكانة جغرافية متميزة تؤهلها للعب دور اقتصادي فريد في التنمية الجهوية والوطنية على حد سواء، بالرغم من الإكراهات الطبيعية كتدهور الغطاء النباتي والمصادر المائية.

و رغم التفاوت الكبير بين المساحة الشاسعة لهذه الأقاليم وبين نسبة الساكنة المحتضنة لها، فإن المجال الصحراوي المغربي – وخلافا لباقي صحاري البلدان المجاورة للمغرب – يضم تجمعات سكانية – حضرية بالأساس – هامة جدا وتعرف توسعا مستمرا وتزايدا سريعا لساكنتها.

المطلب الأول : المميزات الطبيعية

تمتد المنطقة الصحراوية إداريا على الجهات الجنوبية الثلاثة، المتمثلة في جهة كليميم - السمارة وجهة العيون – بوجدور- الساقية الحمراء وجهة واد - الذهب لكويرة. تمثل هذا المجال من حيث المساحة، جزءا هاما من التراب الوطني يصل إلى 425138 كلم²، أي ما يعادل 58 % من المساحة الوطنية.

الفرع الأول : جهة كلميم – السمارة

تشكل جهة كلميم - السمارة إحدى المكونات الرئيسية للجهة الصحراوية، وهي أكبر الجهات شساعة من الناحية الجغرافية، وتعتبر عنصرا استراتيجيا على المجالات الصحراوية، حيث تصل بوابة الصحراء، مما يجعلها بامتياز بوابة المغرب على إفريقيا وموقع استراتيجي لتحقيق الاندماج المغربي بالعالم الإفريقي.

فالجهة مثلت أحد المكونات الرئيسية للجهة الصحراوية كما هو وارد في مضامين الظهير الشريف رقم 1,71,77 بتاريخ 22 ربيع الثاني 1319 موافق يونيو 1971[87]، الذي قسمت بموجبه البلاد إلى سبع مناطق اقتصادية مثلت الجهة الجنوبية أهمها وعاصمتها أنذاك أكادير، وقد ازدادت أهميتها بعد انضمام الأقاليم الصحراوية، حيث أصبحت تمثل حوالي ثلثي المساحة الوطنية فالمرسوم رقم 2.79.408 الصادر بتاريخ 2 غشت 1979[88]، جعل هذه الجهة تتكون من أقاليم العيون، بوجدور، الداخلة، السمارة، آسا الزاك، طانطان، أكادير، طاطا، ورزازات، زاكورة.

و تبرز هذه الأهمية بشساعة الجهة وامتدادها الجغرافي، وهو ما جعل التقسيم الجهوي الحالي [89] يعمد إلى توزيع هذه الأقاليم على أربع جهات وهي كالآتي : جهة وادي الذهب – الكويرة، جهة العيون – بوجدور- الساقية الحمراء، جهة كلميم – السمارة، وجهة سوس ماسة درعة، وهو ما يؤكد بالملموس إحساس المشروع بالحجم الكبير الذي كانت تمثله الجهة الجنوبية في ظل ظهير 16 يونيو 1971، ومع ذلك احتفظت جهة كلميم – السمارة بمساحة شاسعة من جغرافية الجهة الصحراوية وتضم أقاليم السمارة، طانطان، كلميم، آسا الزاك، وطاطا وتتكون من 60 جماعة من بينها 11 جماعة حضرية و49 قروية. بالإضافة إلى المجال الجغرافي الممتد والشاسع تحظى جهة كلميم - السمارة بإمكانيات طبيعية واقتصادية.

و تعتبر جهة كلميم – السمارة إحدى الجهات الشاسعة جغرافيا، فهي تمتد على مساحة إجمالية تصل إلى حوالي 134 ألف كلم² أي ما يناهز 18,10 % من مجموع المساحة الوطنية[90]، ويمكن تقسيم تراب الجهة جغرافيا إلى ثلاث مناطق كبرى متباينة : منطقة جبلية تشكل امتدادات للأطلس الصغير في الشمال والشمال الشرقي، منطقة شبه صحراوية في الوسط تتكون من سهول تتخللها مرتفعات متفرقة، ومنطقة صحراوية في الجنوب[91]. وتكمن أهمية جهة كلميم – السمارة في حدودها الطبيعية والجغرافية إذ تحدها جهة سوس – ماسة – درعة في الشمال، ومن الجنوب جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء والحدود الموريتانية، من الشرق الحدود الجزائرية، وغربا المحيط الأطلنتي وجهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء.

و امتداد الجهة عند السفح الجنوبي للأطلس الصغير، وبمحاذاة المحيط الأطلسي يجعل منها منطقة انتقالية بين الجانب المتوسطي والجانب الصحراوي وقد عرفت استقرارا بشريا قديما تمثل في تعمير مجموعة من الواحات، وظهور مدن عريقة ارتبط ازدهارها بنشاط الرعي والزراعة وبالتجارة الصحراوية العابرة نحو القارة الإفريقية وهذا ما جعل المنطقة تلعب أدوارا مهمة عبر التاريخ ماضيا

[87]- الجريدة الرسمية عدد 3060 ، بتاريخ 23 يونيو 1971
[88]- الجريدة الرسمية عدد 3060 ، بتاريخ 23 يونيو 1979
[89]- المرسوم رقم 2.97.246 المتعلق بالتقسيم الجهوي.
[90]- وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان ، جهة كلميم - السمارة. الحوار حول إعداد التراب الوطني ، عناصر تمهيدية ، مديرية إعداد التراب الوطني ، منشورات عكاظ الرباط 1999 ، ص: 5.
[91]- وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط ، التنمية الجهوية وبرامج الجماعات المحلية ، وثيقة مصاحبة لمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000 -2004 ، مديرية البرمجة ، ص: 163.

وحاضرا [92]، فكلميم (عاصمة الجهة) اضطلعت بدور استراتيجي في تاريخ الجنوب، فموقعها جعلها عنصرا فعالا في مختلف الأحداث والتحولات التي اخترقت المنطقة إلى جانب كونها محطة رئيسية لتجارة القوافل العابرة للصحراء، وهذه الأهمية تأكدت من خلال تهافت التجار الأوربيين على أسواقها وبداية اهتمام المخزن بها خلال القرن التاسع عشر. [93]

فالمنطقة شكلت نقطة التقاء بين التجار والوافدين من الشمال (ورزازات، مراكش، أكادير وفاس وغيرها)، أو القادمين من تنبكتو لتشكل كلميم في تلك الأونة قطب التجارة الدولية، وستظل تجارة القوافل رائجة إلى حدود الستينيات من القرن الماضي بحيث أن حصول مالي على الإستقلال ورسم الحدود بين دول المنطقة سيجعل هذا النشاط يعرف تراجعا تدريجيا، فالإنهيار مع مطلع السبعينات. [94]

أما حاليا فإن جهة كلميم – السمارة تعتبر ممرا إلى المناطق الصحراوية، ومن هنا تأتي تسمية عاصمة الجهة كلميم باب الصحراء، كما تمثل هذه الجهة محورا حدوديا هاما على الدولتين الجارتين : الجزائر وموريتانيا، مما يجعلها بامتياز بوابة المغرب على إفريقيا ومؤهلة للانخراط في أي إستراتيجية اقتصادية ترمي إلى دمج المغرب في محيطه الجغرافي الإفريقي.

الفرع الثاني : جهة العيون- بوجدور- الساقية الحمراء

تمثل جهة العيون – بوجدور- الساقية الحمراء الجزء المركزي من المناطق الصحراوية، يحدها من الشرق جهة كلميم – السمارة، ومن الجنوب جهة وادي الذهب – لكويرة، ومن الشرق موريتانيا، ومن الغرب المحيط الأطلسي، وتمتد على مساحة تقدر 139.480 كلم 2 أي 19.62% من المساحة الوطنية. [95]

وتتموضع هذه الجهة على هضبة شاسعة " الحمادة " منبسطة، تنعدم فيها التضاريس الوعرة، وتتميز بمناخ ذو فحولة حادة وبندرة التساقطات، فدرجة الحرارة المتوسطة تتغير بتغير الفصول، ففي فصل الشتاء تتراوح درجة الحرارة المتوسطة مابين 11 و10 درجة، في حين تبلغ درجة الحرارة في فصل الصيف حوالي 37 درجة[96].وتتسم التساقطات المطرية بندرتها حيث لا تتجاوز 60 ملم في السنة. وتحتوى منطقة الساقية ووادي الذهب على كميات هائلة من التربة الحمراء تجعلها في المقام الأول أرضا صالحة للزراعة (حوالي 40% من المساحة العامة)، إلا أن ندرة المياه الضرورية للنشاط الزراعي والفلاحي انعكس بشكل سلبي على مردودية المحاصيل الزراعية على الرغم من وجود مناطق فلاحية

[92]- واحات وادي نون بوابة الصحراء المغربية ، أعمال الندوة 11- 10- 9 نوفمبر 1995 ، جامعة ابن زهر منشورات كلية الأداب والعلوم ، أكادير ، الطبعة الأولى ، سنة 1999 ص 10

[93]- أحمد بومزكو ، وادي النون من خلال وثائق دار ايليغ ، ندوة واحات وادي النون ... منشور في أطروحة علي أمجد " الجهة والممارسة الجهوية بالمغرب ، جهة كلميم – السمارة نموذجا ، جامعة الحسن الثاني كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق الدار البيضاء ، 2005

[94]- عبد الواحد أكمير ، مساهمة مغاربة كلميم في الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للتنبكتو ، ندوة واحات واد نون .منشور في أطروحة علي أمجد الجهة والممارسة الجهوية بالمغرب ، جهة كلميم – السمارة نموذجا ، جامعة الحسن الثاني عين الشق 2005

[95]-

[96]- Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'urbanisme et de l'habitat –aménagement du territoire et urbanisme –région Laâyoune- boujdlur - sakia el Hamra , débat national sur l'aménagement du territoire éléments inroductifs de l'Aménagement du Territoire –Edition okad –december 1999 P : 5

مهمة "كالعقدة"، " أمريكلي " الساقية الحمراء، ضواحي بوجدور... حيث تنتج هذه المناطق كميات متوسطة من القمح والشعير والذرة [97]، وتعتبر الشبكة المائية [98] في أغلب الأحوال شبكة جافة حيث تفتقر إلى المجاري المائية الدائمة الجريان، وقد انصبت مجهودات الدولة نحو بناء سد الساقية الحمراء سنة 1995 لاختزال مياه الفيضانات وتصل سعته (110 مليون) متر مكعب، وعلوه يصل إلى 15 متر مربع، إلا أن المجهودات التي بذلتها الدولة لتدارك الخصاص الحاصل على مستوى الشبكة المائية تبقى ضعيفة لأنها خاضعة لإكراهات طبيعية ولرهانات سياسية وإستراتيجية تجعل مستقبل الساكنة المحلية موضع تساؤل.

تتميز جهة العيون – بوجدور- الساقية الحمراء بتنوع مؤهلاتها السياحية التي ترمز إلى خصوصية البعد الجغرافي للمجال الصحراوي والمنتوج السياحي المحلي في مجال الاستثمار. وتتوفر هذه الجهة على شريط ساحلي يمثل خزانا مهما للثروات السمكية وموردا خصبا للثروة المعدنية كاحتياط الفوسفاط وإمكانيات البترول[99]التي تتحكم في ميكانيزمات السياسة العامة وضبط السوق الخارجية، كما تتوفر هذه الجهة على أراضي رعوية شاسعة تصل إلى مليون هكتار مما يساعدها على النهوض بقطاع تربية الماشية [100]، مما جعل النشاط الزراعي يحظى بمرتبة ثانوية من دون أن يندثر على اعتبار أن حاجيات السكان من الحبوب لن تتغير حيث تتم مبادلاته بمنتوج تربية الماشية (القطيع). [101]

الفرع الثالث : جهة وادي الذهب – لكويرة

تبلغ مساحة جهة وادي الذهب – لكويرة المنفصلة عن الجهة الاقتصادية الجنوبية القديمة 142.865 كلم2 [102]، أي 20 % من المساحة العامة للبلاد ويحدها شمالا إقليم بوجدور لجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء وجنوبا الجمهورية الإسلامية الموريتانية وغربا المحيط الأطلسي. وتتكون جهة وادي الذهب – لكويرة من إقليمين هما إقليم وادي الذهب وإقليم أوسرد وتمتد على مساحة تقدر ب 50.880 كلم 2، أي ما يعادل حوالي 7% من المساحة الإجمالية للمملكة. [103]

تواجه هذه الجهة إكراهات طبيعية حادة يفرضها الموقع الجغرافي، فالجهة تنتمي إلى نطاق صحراوي قاحل [104] حيث تعتبر وسطا صحراويا، يتميز بجفاف تام وبفوارق يومية مرتفعة في درجات الحرارة وتمارس الشروط الطبيعية ضغوطاتها بتفاوتات واضحة حسب وجودها على الساحل أو في

---

[97]- علي الشامي ، الصحراء المغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي ، دار الحكمة والنشر، الطبعة الأولى 1980 ص 82

[98]- يصل عدد الفرشات المائية لجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء إلى تسع فرشات ، وتنفرد الفرشة المائية لفم الواد بجودتها على خلاف الفرشات المائية التي تطبعها الملوحة الشديدة

[99]- santucci J.C : « la question saharienne dans la vie politique marocaine » in enjeux sahariens, centre de recherche des études sur les sociétés méditerranéenne, édition .CNR-5 paris 1984 . p : 186

[100]- وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط ، مرجع سابق ص 1

[101]- ARTINI Sophie . les Rgybat (1610-1934) tome II territoire et sociéte . Edition l'harmattan paris 1989 p :16

[102]- مديرية إعداد التراب الوطني ، مطبوعات الحوار الوطني لإعداد التراب الوطني فبراير 2000 ، عدد خاص عن جهة وادي الذهب –الكويرة ، ص 5

[103]- وزارة التوقعات الاقتصادية "التنمية الجهوية ..." مرجع سابق ص 119

[104]- زينب مبسوط ، الإعداد المائي بجهة وادي الذهب – الكويرة ، مجلة مجالات مغاربية ، العددان 2003.04.03 ص 29

المناطق الداخلية، وهكذا يمكن أن نميز وجود شريط ساحلي، يعرف سقوط أمطار قليلة وغير منتظمة تتغير كميتها من سنة لأخرى دون أن تتجاوز بالرغم من ذلك بعض العشرات من المليمترات، لكن هذا الشريط يتميز بالخصوص برطوبة جوية تلد ندى ليليا يعتبر أساسيا بالنسبة للنشاط الفلاحي وإنتعاش المراعي، وبالفعل فان كمية الماء المتواجدة في الهواء مرتفعة جدا حيث يتراوح معدل الرطوبة النسبة المئوية ما بين 61 و68 أي أنها مميزات مناخ مداري معتدل من جراء التيارات البحرية (الاليزي) وتيار الكناري البارد [105]

وتعتبر المعطيات الطوبوغرافية والجيولوجيا من الغرب نحو الشرق وتحل محل المنخفضات الصغيرة على شكل حفرة صغيرة تتمركز بها مياه الجريات (الغرارة gararo) هضاب وتلال رملية أو حجرية (رق reg) يتراوح إرتفاعها ما بين 300 م و500 م ولا يتجاوز 600 م إلا في بعض النقط القليلة، وتسود هذه الجهة الرياح التي تهب في الإتجاه الشمالي الغربي وبالمقابل فالرياح التي تهب في الإتجاه الجنوبي الشرقي وفي الإتجاه الغربي – الجنوبي، وفي الإتجاه الشمالي الشرقي نادرة كما أن قوتها ضعيفة نسبيا.

إن تباين البنيات الجيولوجية والمناخية تفسر التباينات فيما يتعلق بالموارد المائية، وإذا كان الجريان السطحي منعدما فإن باطن الأرض يحتوي على فرشات مائية مختلفة.

نظرا للظروف فإن الموارد المائية السطحية منعدمة تماما وتنحصر في بعض التخطيطات التي تتبع التكوين المورفولوجي فهي محدودة جدا لا تظهر للوجود إلا على شكل فيضانات خلال الفصل المطري كل 4 أو 5 سنوات.

أما فيما يخص الموارد المائية الباطنية فهي تتكون من مجالين حسب جيولوجية الجهة وهما كالتالي [106] .

1- مجال الحوض الرسوبي الذي يوجد في المنطقة الغربية للجهة والطي يتبع الساحل ويتسع نحو الغرب، في أسفل المحيط لهذا الحوض إمكانيات مائية مهمة حيث توجد به فرشتان مائيتان عميقتان تمتدان على مساحة كبيرة. وتتطابق هاتان الفرشتان المائيتان، ويشكلان خزانا ذا أهمية كبيرة في منطقة العركوب وتصبح بارزة نحو الشرق على امتداد مساحة تقدر ب 1200- 1500 كلم^2 الشيء الذي يوفر إمكانية هائلة لإعادة الماء بالرغم من ندرة التساقطات.

2- مجال القاعدة البلورية : الذي يغطي أكثر من 60 % من تراب جهة وادي الذهب – الكويرة ولهذا المجال تشكيلات قديمة تتكون من صخور تحويلية وإندفاعية مرتبطة بالترش الإفريقي، ويظهر على شكل فرشة مائية منقطعة. وتعتبر نوعية المياه غير جيدة باستثناء الانكسار الكبير لأوسرد مع وجود صبيب ضعيف لا يتجاوز لترين في الثانية إلا نارا لكل منشأة، أما عمق المياه فلا يتجاوز 50 مترا إلا نادرا.

---

[105]- مديرية إعداد التراب الوطني ... مرجع سابق ، ص 7

[106]- سيد أحمد الشيكر ، تدخلات المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء ، المنطقة الجنوبية الصحراوية نموذجا ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة ، قانون عام وحدة العقار والتعمير والإسكان ، جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، أكدال - الرباط ،السنة الجامعية 2003 -2004 ص 68

استنادا على ما سبق يمكن القول أن رغم تمتع الجهات الصحراوية الثلاثة بوسط طبيعي شبه صحراوي إلى صحراوي، فإنها تواجه إكراهات من بينها إكراه التزود بالماء يستثنى من ذلك الأطراف الشمالية من جهة كلميم – السمارة التي تتوفر على فرشة مائية مهمة بكل من حوض واد نون وحوض درعة، أما فيما يتعلق بباقي المنطقة فإن المصادر المائية محدودة جدا إن لم نقل منعدمة، مما جعل الدولة تباشر عملية تحلية مياه البحر رغم ما يتطلبه ذلك من استثمارات هامة ومن تكاليف مرتفعة جدا. خاصة أن الطلب على هذه المادة الحيوية في تزايد مستمر من طرف الساكنة أو القطاعات الاقتصادية، التي تعد جهتي العيون بوجدور الساقية الحمراء ووادي الذهب الكويرة الأكثر جذبا لها.

إلى جانب الماء تعاني الجهات الصحراوية كذلك إكراهات طبيعية أهمها تدهور الغطاء النباتي وشبه ديمومة الرياح المحملة بالرمال وتحريكها للكثبان والتلال الرملية وما يترتب عن ذلك من معيقات في وجه حركة السير وزحفها على الأنشطة الزراعية والمراعي. [107]

المطلب الثاني : المكونات البشرية والديمغرافية

رغم التفاوت الكبير بين المساحة الشاسعة للجهات الجنوبية الثلاثة وبين نسبة الساكنة المحتضنة لها، فإن المجال الصحراوي يضم تجمعات سكانية – حضرية بالأساس – هامة جدا وتعرف توسعا مستمرا وتزايدا سريعا لساكنتها. فعلى سبيل المثال وصل عدد سكان العيون حسب إحصاء 2004، إلى 199046 نسمة، كلميم 95749 نسمة، الداخلة 58104 نسمة، طانطان 60698 نسمة، السمارة 40347 نسمة، وبوجدور 36843 نسمة. علما بأن ساكنة هذا المجال كانت غداة خروج الإسبان منه، أي مع منتصف السبعينيات من القرن الماضي، تتراوح بين 70 إلى 80 ألف نسمة، كما كانت التجمعات الحضرية محدودة جدا من حيث عددها وعدد سكانها.

مما لا شك فيه أن هذا التزايد الهام في سكان الصحراء له ما يفسره من الناحية الإقتصادية والإدارية والأمنية...

فما هي إذن أسباب هذا التمركز السكاني المتزايد بالصحراء وخاصة بالمدن ؟ هل يرتبط ذلك بتوفرها على مقومات اقتصادية لم تكن مستغلة من قبل ؟ أم أن ذلك يرتبط بموقعها على المحيط الأطلسي الذي جعل بعض أجزائها توفر ظروفا ملائمة للإستقرار البشري ؟

الفرع الأول : النزوح السكاني بالصحراء

عرفت بعض الأجزاء من الصحراء، منذ زمن طويل، استقرارا سكانيا قديما ارتبط أساسا بالتجارة الصحراوية (تجارة القوافل) وبغيره من الأنشطة المرتبطة بالصحراء كالرعي والفلاحة الواحية. وتمثلت

[107]- أحمد بلقاضي ، التنمية الاقتصادية والبشرية بين التحديات الديموغرافية وإكراهات الوسط الصحراوي ، منشور في كتاب الصحراء الأطلنتية المجال والإنسان ، بشراكة بين وكالة الجنوب وجامعة ابن زهر . تنسيق رحال بوبريك منشورات وكالة الجنوب ص 277

هذه الأجزاء أساسا في واحات وادنون كملتقى هام لطرق التجارة العابرة للصحراء. لكن منذ تحول الطرق التجارية من القارة إلى البحر ثم دخول الإستعمار إلى الصحراء عرفت الساكنة الصحراوية حركة نزوح نحو الشمال هروبا من المستعمر، ومن أثار الجفاف المتكرر بحكم أن الاستقرار بالصحراء أصبح مرتبطا أساسا بالأنشطة الرعوية والفلاحية بعد وضع حد لتجارة القوافل. لكن منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين ستشهد الصحراء حركة مضادة تمثلت في توافد سكاني هام جدا لسكانها الأصليين ولغيرهم من ساكنة شمال البلاد. [108]

و جاء هذا التوافد على الصحراء، إما بحثا عن العمل أو عن الاستثمار نظرا للفرص الهامة التي أتيحت بهذه المنطقة بعد خروج المستعمر الإسباني منها. كما وصلت إلى المنطقة موجات أخرى جاءت في إطار التعيينات الإدارية لموظفي الدولة والجماعات المحلية. علما بأن حدث المسيرة الخضراء المتمثل في وصول 350 ألف نسمة في وقت واحد إلى الصحراء يعتبر في حد ذاته، حدثا ديموغرافيا وسكانيا هاما جدا من أجل إعادة إعمار الصحراء. لكن مباشرة بعد ذلك بدأ السكان يتوافدون على هذا

المجال بشكل قوي، الشيء الذي جعل ساكنتها تنتقل، منذ منتصف السبعينيات، من حوالي 70 ألف نسمة إلى ما يقارب المليون نسمة حاليا.

لكن رغم ذلك ما يزال العدد الحالي لسكان الجهات الجنوبية الثلاثة (كلميم – السمارة، العيون – بوجدور- الساقية الحمراء ووادي الذهب – الكويرة) قليلا مقارنة مع مساحة هذه الجهات ومع سكان المغرب ككل. إذ أن الكثافة السكانية بالجهات الثلاثة تظل في حدود 1,7 نسمة /كلم ² في وقت تصل فيه على الصعيد الوطني إلى 36,7 نسمة/ كلم ². كما أن سكان الصحراء ككل لا يمثلون سوى أقل من 3 % من سكان المغرب. وبالرغم من كل هذا، فإن الصحراء تضم اليوم عددا هاما من السكان مقارنة مع الفترة الإستعمارية ومع السنوات الأولى التي تلتها. [109]

و إذا اقتصرنا فقط على الساكنة الحضرية، نظرا لأن جل السكان يتمركزون بالمدن فإن هذه الساكنة قد عرفت منذ أول إحصاء وطني شمل الأقاليم الجنوبية، توسعا مجاليا وتزايد ديموغرافيا هامين جدا.

و عموما إذا كانت المنطقة الجنوبية تتسم في مجملها بكثافة سكانية مهمة. فإنها تعرف عدة تفاوتات من جهة إلى أخرى، وهذا ما سنحاول الوقوف عنده.

- **جهة كلميم – السمارة** : تتميز هذه الجهة بغنى مقوماتها الحضارية وموروثها الثقافي، والذي ينعكس من خلال التركيبة البشرية لهذه الجهة بحيث تضم مجموعة قبائل منها: أيت لحسن، الركـيبات،، تكنة، أيت بعمران، أيت أوسى، أيت عطا ويـگوت... [110]

---

[108]- أحمد بلقاضي ، مرجع سابق ، ص 267

[109]- نفس المرجع، ص: 268.

[110]- جهة كلميم – السمارة ، الحوار حول إعداد التراب الوطني ، عناصر تمهيدية ... ، مرجع سابق ، ص: 9

و تتكون الجهة من خمسة أقاليم تضم ما مجموعه 60 جماعة حضرية وقروية و10 دوائر إدارية، حسب الجدول التالي [111] :

جدول رقم 7 : التنظيم الإداري لجهة كلميم – السمارة

الإقليم	عدد الدوائر	عدد القيادات	عدد الجماعات	
			الحضرية	القروية
كلميم	03	07	02	18
آسا - الزاك	02	-	02	05
طاطا	03	12	04	16
طانطان	02	08	02	05
السمارة	01	04	01	05
مجموع الجهة	11	31	11	49

المصدر: مديرية الإحصاء. السنة 2010

و يصل مجموع ساكنة هذه الجهة حسب الإحصاء العام للسكان سنة 2004 ما مجموعه 462410 نسمة.

و أمام شساعة مساحة الجهة، يبدو أن الوزن الديمغرافي يظل ضعيفا فهو لا يمثل سوى 1,48 % من ساكنة المغرب، وهو ما يجعل عدد السكان هزيل وضعيف مقارنة مع المساحة الكبيرة التي تمثل خمس التراب الوطني تقريبا، فالكثافة المتوسطة لساكنة هذه الجهة ضعيفة 2,88 نسمة/كلم ² مقارنة بالكثافة الوطنية التي تصل إلى 37,8 نسمة/كلم ² وهي غير متساوية إذ تتراوح مابين 0,6 نسمة/ كلم ² بإقليم السمارة و14 نسمة/كلم ² بكلميم، بمعنى أنه إذا كانت 70 % من ساكنة الجهة تتمركز بإقليمي كلميم وطاطا، فإن الكثافة السكانية للأقاليم الصحراوية تظل في حدود أقل من فرد واحد في الكيلومتر المربع.

و يعرف التوزيع الجغرافي للسكان داخل تراب الجهة، تمركز على طوال المحاور الطرقية الكبرى والتي تستقطب تجمعاتها ما يناهز 80 % من مجموع السكان، أما الخصائص التي تميز ساكنة الجهة فهي ارتفاع نسبة الشباب فأكثر من 39 % من ساكنتها تقل أعمارهم عن 15 سنة و53,9 % من الساكنة النشيطة ما بين 15 و59 سنة، أما فيما يخص مؤشر الخصوبة فهو يمثل 4,3 طفل، وهذا المعدل يختلف باختلاف الوسط إذ يبلغ 4,8 طفل بالوسط الحضري، لكن فقر مناطق الجهة وفتوة ساكنتها وكذا الظروف المناخية القاسية (الجفاف – ندرة الماء – التصحر)، كل هذه العوامل تضافرت فيما بينها لتدفع بالسكان إلى الهجرة نحو الجهات الأكثر استقطابا وخاصة، المدن الكبرى الدار البيضاء، أكادير، مراكش، الرباط،

[111]- المندوبية السامية للتخطيط ، المديرية الجهوية بكلميم ، النشرة الإحصائية الجهوية : كلميم– السمارة 2012 ، ص: 4

القنيطرة والعيون، فالإمكانيات والموارد الطبيعية التي تحظى بها الجهة تبقى محدودة مقارنة مع متطلبات ديمغرافيتها المتنامية، فإلى أي حد يمكن موائمة الإمكانات الطبيعية والاقتصادية لجهة كلميم – السمارة مع حاجيات ساكنتها المتزايدة باضطراد وذلك لتوطينها وتوفير شروط استقرارها. [112]

- **جهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء** :

تضم هذه الجهة ثلاثة أقاليم وهي العيون، وبوجدور، وطرفاية التي تم إحداثها مؤخرا، وتوجد بها 14 جماعة محلية من ضمنها أربع بلديات وهي : العيون، المرسى، وطرفاية، وبوجدور، ويعكس الجدول أسفله التنظيم الإداري للجهة [113].

جدول رقم 08: التنظيم الإداري بجهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء لسنة 2010.

الإقليم	الدوائر	الجماعات		
		حضري	قروي	حضري + قروي
العيون / طرفاية	3	3	7	10
بوجدور	1	1	3	4
الجهة	4	4	10	14

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط مديرية الإحصاء، المغرب في أرقام 2010

و تضم الجهة كذلك المصالح الإدارية لمختلف الوزارات والمؤسسات العمومية، ويبين الجدول التالي تباين واضح في عدد الدوائر والجماعات المكونة للمجال العام المحلي للجهة، مما يطرح عدة تساؤلات سياسية وقانونية لتفسير الآليات الضابطة للسياسة الجهوية.

جدول رقم 9: التقسيم الجماعي لجهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء بسنة 2011 [114].

	إقليم العيون	إقليم بوجدور	طرفاية
جماعة حضري	العيون – المرسى	بوجدور	طرفاية
جماعة قروية	فم الواد – بوكراع – الدشيرة	لمسيد – اجريفية – كلتة زمور	أخفنير – الطاح – الداورة - الحكونية

المصدر : مديرية الإحصاء السنة 2011

تقدر ساكنة مدن العيون، بوجدور، الداخلة، السمارة، بنحو 17500 نسمة [115]، عند استقرار الحماية الإسبانية ليصل إلى حوالي 41536 نسمة عند نهايتها، فتطور بعد ذلك إلى 151401 نسمة سنة 1982

[112]- مصطفى كيوب ، دور الجهة في تحقيق التنمية . نموذج جهة كلميم – السمارة ، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام ، وحدة علم السياسة والقانون الدستوري ، جامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال – الرباط 2007/2006 . ص:10

[113]- مونوغرافية موجزة ، جهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء ، المجلس الجهوي ، قسم اللجنة والإعلاميات ، ص: 7

[114]- المندوبية السامية للتخطيط ، المديرية الجهوية بالعيون ، النشرة الإحصائية الجهوية العيون – بوجدور – الساقية الحمراء 2012 ، ص : 4

[115]- إبراهيم بيلال ، الاقتصاد الحضري مدن الصحراء المغربية ، حالة العيون الداخلة السمارة بوجدور ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا ، جامعة محمد الخامس – كلية الأداب والعلوم الإنسانية ، السنة الجامعية 1999/ 2000 ، ص : 17.

ويتجاوز حاليا 220,196 ألف نسمة، أي أنه لزم نحو أكثر من نصف قرن ليتم التضاعف الأول ثم فقط عشر تك الفترة تضاعف بخمس مرات ونصف والجدير بالملاحظة هو أن مدينة العيون مركز الجهة تستحوذ لوحدها على نسبة 62,1 % من ساكنة المدن الصحراوية.

منذ استرجاع جهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء سنة 1975، سجل بها نمو ديمغرافي لم يسبق له مثيل، وحسب إسقاطات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية، فانه إلى غاية الأول من يوليوز 2002 بلغ سكان الجهة ما مجموعه 000 217 نسمة بمتوسط كثافة 1.56 نسمة /كلم 2 وهي نسبة منخفضة جدا إذا ما قورنت بالكثافة المتوسطة الوطنية التي تبلغ 42 نسمة / كلم 2.إلا أن التوزيع غير المتكافئ لهذه الساكنة يبدو واضحا على المجال الجهوي، حيث يتضمن إقليم العيون 000 180 نسمة منها 000 1 فقط بالوسط القروي بكثافة 0.37 نسمة / كلم2، هذا العدد لا يمثل سوى 17% من مجموع ساكنة الجهة. [116]

ويتراوح متوسط عدد الأفراد في الأسرة بخمسة أفراد، وهو أقل بقليل من المعدل الوطني الذي يقدر ب 5.4 أفراد.

- **جهة وادي الذهب-الكويرة** : وتتكون هذا الجهة من إقليمين هما إقليم وادي الذهب وإقليم أوسرد.وتمتد على مساحة تقدر ب 50.880 كلم2، أي ما يعادل حوالي 7% من المساحة الإجمالية للمملكة ويضم هذا الإقليمان دائرتين وبلديتين وخمس جماعات قروية بالنسبة لإقليم وادي الذهب ودائرتين وبلدية وست جماعات قروية فيما يخص إقليم اوسرد [117].

جدول رقم 10 التنظيم الإداري لجهة وادي الذهب – الكويرة

الإقليم	عدد الدوائر	الحضرية	القروية	المجموع
وادي الذهب	2	1	6	9
أوسرد	2	1	5	7
الجهة	4	2	11	13

المصدر: مديرية الإحصاء

لقد عرف عدد سكان جهة وادي الذهب – الكويرة تطورا ملحوظا خلال الفترة مابين الإحصائين الأخيرين، حيث انتقل من 21 ألف نسمة سنة 1982 إلى 37 ألف نسمة سنة 1994 أي بمعدل تزايد سنوي يناهز 4,8 % مقابل 2,1 % على الصعيد الوطني.

وتمتاز هذه الجهة ببنية سكانية شابة، حيث يتمثل الأشخاص الذين تقل أعماهم عن 15 سنة نسبة 2.9% من مجموع سكان الجهة، حسب معطيات إحصاء 1994، في حين يمثل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم مابين 15 و59 سنة حوالي 67.9 %، والأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة وما فوق 2.9% فقط. [118]

[116]- جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء ، عناصر 2004 ، مرجع سابق، ص : 11
[117]- وزارة التوقعات الاقتصادية التنمية الجهوية ... مرجع سابق ، ص 119
[118]- وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط ، التنمية الجهوية ..." مرجع سابق ، ص 119

الجدول رقم 11 : تطور سكان الجهات الصحراوية

الجهات	1994	2004	معدل النمو السنوي
كلميم – السمارة	386075	462410	%1.82
العيون – بوجدور الساقية الحمراء	175669	256 152	%3.48
وادي الذهب – لكويرة	36 751	993 67	%10.45
مجموع سكان المغرب	26 073 717	29 891 708	%1.37.

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004-1994

استنادا إلى ما سبق يتضح أن ساكنة الجهات الصحراوية الثلاثة قد سجلت بين سنتي 1994 و2004 معدل نمو سنوي يصل إلى 3.17% معدل يفوق كثيرا المعدل الوطني الذي هو في حدود 1.37% بل إن جهة وادي الذهب – الكويرة عرفت تزايدا سكانيا 10.45% لا مثيل له بباقي المغرب، متبوعة بجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء، ويدل النمو القوي لهذه الساكنة على أن هناك عوامل جلب للسكان من طرف المدن عامة والمدن الساحلية على وجه الخصوص.

الفرع الثاني : التوزيع السكاني بالصحراء

يعتبر الترحال والتنقل بحثا عن الكلأ أو رباطات القوافل، ظواهر تقليدية تميز حياة سكان المناطق الصحراوية، غير أن نمط العيش هذا سرعان ما تراجع أمام التطور العمراني الذي عرفته المنطقة، والذي ساهم في استقرار السكان الإضطراري إذ أن أعدادهم تضاعفت مابين 1975 حتى اليوم، هذا النمو أدى إلى التفكير في توجهات جديدة فيما يخص تهيئة المجال الحضري، وتوفير التجهيزات الأساسية لساكنة هذه المدن. [119]

في الوقت الذي تعرف جل الجهات القروية بالجهات الجنوبية تراجعا في إعداد ساكنتها، تمارس المراكز الحضرية والمدن استقطابا للساكنة النازحة من الأرياف بفعل الظروف المناخية الصعبة، ناهيك عن الظروف الأمنية بعد المسيرة الخضراء التي لم تكن ملائمة لبقاء السكان متفرقين في بادية الصحراء، خاصة خلال فترة النزاع المسلح بين المغرب وجبهة البوليساريو. إلى جانب ذلك تستقبل المدن موجات بشرية وخاصة منها المجالات التي عرفت باستقرار بشري قديم وبكثافة سكانية عالية كما هو الشأن بالنسبة لواحات باني ووادنون. [120]

[119]- عبد الله الطالبي ، السياسة الجهوية بالمغرب نموذج جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء . رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام وحدة علم السياسة والقانون الدستوري ، جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال – الرباط 2006/2005 ص 76

[120]- أحمد بلقاضي ، مرجع سابق، ص 270

الجدول رقم 12 : تصنيف الجماعات القروية حسب معدلات السنوي لساكنتها.

معدل النمو	معدل سلبي	معدل ضعيف % 0.1-2	معدل متوسط %2.1-4	معدل قوي % 4.1-6	قوي +6%	المجموع
الجماعات	36	11	4	3	15	69
%	%52.2	%15.9	%5.8	%4.3	%21.8	%100

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى :2004-1994

الملاحظ أن أكثر نصف الجماعات القروية سجلت معدلا للنمو السكاني سلبي، بالتالي تراجعا في عدد سكانها خلال العشر سنوات الفاصلة بين الإحصائين الأخيرين. ناهيك عن عدد أخر من الجماعات التي يتزايد سكانها ببطء في حين أن الجماعات التي تعرف دينامية سكانية لا تمثل سوى ربع الجماعات القروية بالمنطقة.

وتعرف كل المدن بمختلف أصنافها وأحجامها على العكس من ظاهرة إفراغ الجماعات القروية من ساكنتها، توسعا سريعا في مجالاتها العمرانية وفي عدد سكانها.

الجدول رقم 13 : توزيع السكان بين المدن والأرياف حسب الجهات والأقاليم سنة 2004

الجهات	الأقاليم	السكان الحضريون	السكان الريفيون	مجموع السكان	نسبة التمدن
كلميم – السمارة	طانطان	67105	3041	70146	%95.7
	كلميم	114714	51971	166685	%68.8
	السمارة	40347	20079	60426	%66.8
	آسا الزاك	25558	17977	43535	%58.7
	طاطا	39060	82558	121618	%32.1
العيون – بوجدور- الساقية الحمراء	العيون	199575	10488	210023	%95.0
	بوجدور	36843	9286	46129	%79.8
واد الذهب – الكويرة	الداخلة	58104	20750	78854	%73.7
	اوسرد	3726	16787	20513	%18.2
المجموع العام		584992	232937	817929	%71.5

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004

باستثناء إقليم اوسرد، الذي لا يشكل ثقلا ديموغرافيا هاما ثم إقليم طاطا الذي يعرف نزوحا متزايدا لساكنتة الريفية، فإن باقي الأقاليم تسجل نسب تمدن عالية إلى عالية جدا، تتراوح مابين 60% بإقليم آسا الزاك و96% بإقليم طانطان. وذلك في وقت ما يزال معدل التمدن بالمغرب في حدود 51%.

وتتمركز الساكنة في أغلبيتها الساحقة بالمجال الحضري، حيث يمثل السكان الحضريون بالجهات الصحراوية حوالي 71.5% من مجموع السكان، وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالمعدل الوطني الذي يقدر ب 57%.

إن النمو الديمغرافي بهذه الجهات ينحصر في المجال الحضري، إذ أن الساكنة القروية وبعد الإنخفاض الذي سجلته في السنين الأخيرة، تعرف حاليا استقرارا نسبيا، ويرجع هذا التطور أساسا إلى استقرار السكان الرحل بالمراكز الحضرية لجودة ظروف العيش بها، إلا أنه يلاحظ أن التوافد والتزايد السكانيين بالمعدلات التي يتم بها سترعى الإنتباه إلى أهمية هذه الظاهرة نظرا لما قد تشكله من خطر على الموارد الطبيعية للوسط الصحراوي المعروف بهشاشته. [121]

المبحث الثاني: الأسس الإقتصادية والإجتماعية للأقاليم الجنوبية

حظيت الأقاليم الجنوبية بعناية خاصة تمثلت في برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد العمران والصحة والتعليم والبنيات الأساسية والإدارة والإقتصاد والخدمات والرياضة والثقافة وحظيت كذلك بنفس العناية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

فمنذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، تم ربط هذه الأقاليم بالنسيج الإقتصادي والإجتماعي بغية النهوض التنموي بها حيث تم ضخ موارد واعتمادات مالية هامة مخصصة للتنمية بهذه الربوع، كما مكنت المنطقة المذكورة من إعفاءات ضريبية مهمة لتشجيع الاستثمار، ناهيك عن تزويدها بأطر إدارية بهدف تجاوز الخصاص الحاصل في العناصر البشرية ذات الخبرة والتجربة، وفي نفس الخضم شجعت سياسة التشغيل من أجل الحد من البطالة وإدماج العنصر البشري المحلي في مسيرة التنمية، وبموازاة مع ذلك انطلقت حملات واسعة لتجهيز هذه المناطق بالبنيات التحتية الضرورية على مستوى الطرق، والموانئ والمطارات والتزود بالخدمات الصحية والتعليمية.

وفي خضم الحديث عن المؤهلات التي تحظى بها الأقاليم الصحراوية لابد من القيام بدراسة تشخيصية للإمكانيات الاقتصادية والإنتاجية (المطلب الأول) والبنيات التحتية الاجتماعية التي تتمتع بها هذه الأقاليم (المطلب الثاني).

[121]- نفس المرجع السابق ، ص 271

المطلب الأول: المؤهلات الإقتصادية والإنتاجية

إذا كان من اللازم إعادة إعمار الصحراء بعد خروج المستعمر الاسباني منها، وذا كانت هذه المنطقة الصحراوية والشبه الصحراوية تتوفر على إمكانيات للاستثمار بها فإنه كان لزاما على الدولة أن لا تتعامل مع هذا الوسط الهش بنفس المخطط التنموي الذي يطبق على باقي جهات المغرب. أي أن لا تتم تنمية إلا القطاع أو القطاعات التي بإمكان الوسط الصحراوي القدرة على تحملها علما أن كل نشاط إقتصادي قد ترافقه أعداد معينة من السكان ومن أنشطة موازية.

إن الأقاليم الجنوبية المشكلة للجهات الجنوبية الثلاثة تتوفر على مقومات وركائز لبناء إقتصاد قادر على استيعاب أعداد هامة من السكان ومن اليد العاملة ومن المستثمرين مع ما لذلك من انعكاسات إيجابية على الإقتصاد الوطني ككل،سواء عن طريق جلب العملة الصعبة والاستثمارات وعلى التشغيل.وتتلخص مقومات إقتصاد الأقاليم الجنوبية في الصيد البحري والمعادن والسياحة وقطاعات أخرى.

الفرع الأول : المؤهلات الفلاحية والمعدنية

تتمثل هذه الإمكانات والمؤهلات بشكل أساسي في القطاعات المنتجة، أي الفلاحة والصيد البحري والمعادن والتي تظل المجالات القابلة للعب دور الدعائم الأساسية لإقتصاد جهوي متكامل، هذا وتجدر الإشارة إلى أن نمط استثمار هذه الإمكانيات يتلائم وخصوصية الثقافة السائدة، لكن ذلك لا ينفي وجود بعض القطاعات وان لم تكن رئيسية، إلا أن مساهمتها في بناء إقتصاد الأقاليم الجنوبية لا يمكن القفز عليها، وأن تطويرها بشكل يجعلها تمثل رهانات للتنمية الجهوية.

الفقرة الأولى : قطاعي الفلاحة والصيد البحري

- **جهة كلميم – السمارة** :

أ- الفلاحة

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم دعائم إقتصاديات جهة كلميم السمارة بالنظر إلى ماعرفت به ساكنتها قديما من احترافها للزراعة والرعي، وتتوفر بإقليمي كلميم وطاطا أهم المؤهلات الفلاحية، نظرا لمحدودية البنيات الموجودة بالأقاليم الأخرى ولقساوة الظروف المناخية والطبيعية، ويمكن تلخيص بنية المساحة المتوفرة للقطاع حسب الجدول التالي :

الجدول رقم 14 : المساحة القابلة للفلاحة بجهة كلميم – السمارة

الأقاليم	كلميم	آساالزاك	السمارة	طاطا	طانطان	مجموع الجهة
لمساحة القابلة لاحة منها	100.000	10.000	4.000	606.000	30.500	205.100
لمساحة البورية	30.000	-	1.0000	401.000	30.480	101.580

المساحة الفيضية	65.000	9.900	3.000	15.000[122]	-	92.900
مساحة المسقية	5.000	100	-	5.500	20	10.620
الأشجار المثمرة	2.250	210	10	500	-	2.970
أراضي الرعي	903.700	1.890.000	800.000	-	500.00	4.033.700

المصدر المديرية الجهوية للفلاحة بكلميم ، السنة 2000

كما هو مبين في الجدول تتنوع أنماط الاستغلال الفلاحي داخل تراب الجهة مابين بورية ومسقية مع تراتب هذه الأنماط إنتاجيا حسب هذا الترتيب، غير أن القطاع يبقى عموما رهينا بالتساقطات المطرية وبالظروف المناخية الأخرى لكي يحقق المردودية المنشودة والتي تغطي بالكاد حاجيات الجهة، وتتشكل معظم الأراضي من مساحات للرعي كما يشجع على تربية الماشية، وتظل زراعة الحبوب النشاط الرئيسي، تكملها زراعات علفية كانت أو خضروات أو أشجار مثمرة وتنحصرالزراعات من الخضراوات في مساحات مسقية بإقليمي كلميم وطاطا، يتم معظمها داخل واحات توفر موارد مائية مع ظهور ضيعات نموذجية تقارع الفلاحة العصرية،

غير أن هذا النوع من المزروعات يعكس عبر طرق استغلاله ومردوديته ما يحول دون تطوير القطاع نحو عصرنته وتوجيهه إلى أسواق تتجاوز المجال المحلي. وتتشكل أهم أصناف الأشجار المثمرة الموجودة من نخيل وزيتون ولوز مع تواجد أنواع أخرى متفرقة داخل الضيعات العصرية النادرة، ويعتبر إنتاج التمور من أهم المحاصيل خصوصا داخل الواحات المنتشرة بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، مع تميز ظاهر لحصة إقليم طاطا.

و يمكن معاينة نوعين من النشاط الرعوي بالجهة، النشاط الرعوي المستقر الذي يعتمد على تربية الماعز والأبقار الموجهة لإنتاج الحليب، ثم النشاط الرعوي الترحالي الذي يهتم بتربية الإبل والماعز والأغنام [123].

رغم المراهنة على لعب الفلاحة دورا أساسي في الإستراتيجية التنموية لجهة كلميم – السمارة، فإن مجموعة عوامل تحد من هذه الأهمية كالظروف المناخية غير الملائمة، وذلك بفعل الجفاف الهيكلي الذي عرفته الجهة الذي أدى إلى اختلال التوازنات الطبيعية، مما ينعكس على الماء والقطاع الرعوي، كما أن الوضعية العقارية للأراضي الفلاحية والنزاعات المرتبطة بها لا تشجع على الاستثمار في الفلاحة، من جهة أخرى تمثل الهجرة القروية إلى مناطق أكثر استقطابا عاملا يفقد الفلاحة اليد العاملة المؤهلة، كما أن انتشار بعض الأمراض يتهدد البعض من المحاصيل الزراعية، فمرض البيوض يهدد جل الواحات الزراعية بالجهة.

[122]- بالنسبة لطاطا تبقى تابعة لمنطقة نفوذ المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بورزازات

[123]- عناصر تمهيدية ، جهة كلميم – السمارة ... ، مرجع سابق، ص: 18

و إلى جانب الفلاحة بصنفيها الزراعي والرعوي، يمثل القطاع الغابوي نمطا استغلاليا يساهم في تحقيق التوازن البيئي ومقاومة التصحر الذي يكتسح المناطق الجنوبية، كما تتضح أهمية القطاع الغابوي في التنويع الذي يضفيه على الغطاء النباتي وتأثيرات زحف الرمال الذي تعرفه الجهة على غرار بقية الجهات الصحراوية، والتي هي امتداد للمجال الصحراوي مما يزيد من حدة المشكل، وهو ماله انعكاس مباشر على البنية الحضرية لهذه الجهات وتجهيزاتها الأساسية (الموانئ)، بالنسبة لجهة كلميم – السمارة المجال الغابوي له تأثير إيجابي على الغطاء النباتي وبالتالي على القطاع الرعوي، وذلك لكون الغطاء النباتي يلعب دورا أساسيا في مجال الرعي وتربية الماشية، فالجهة تتوفر على غطاء غابوي مهم خصوصا بإقليمي آسا-الزاك والسمارة، وينفرد هذا الأخير بتوفره على غابة من الأشجار النادرة تجمع ما بين دور بيئي وسياحي، ويتميز الغطاء النباتي الموجود بكثافة بالأقاليم الشمالية والشرقية للجهة، بتشتت جغرافي بالأقاليم الصحراوية.

ب – الصيد البحري:

يعتبر قطاع الصيد البحري من المجالات التي تتوفر فيها الجهة على مؤهلات هامة، فبالإضافة إلى طول الساحل الأطلسي حوالي 200 كلم والذي يحد الجهة غربا، وتزخر المنطقة الجنوبية لطانطان بثروات سمكية استمالت عدة مستثمرين، استفادوا من إمكانيات الميناء البحري الوحيد بالجهة حاليا وهو ميناء طانطان الذي أصبح منطقة جذب للاستثمارات الوطنية والأجنبية بحيث صار يساهم في الاقتصاد المحلي والجهوي بشكل فعال [124]. كما أنه يلعب دورا رياديا على الصعيد الوطني والقاري في مجال صيد السمك الصناعي (السردين). ففي سنة 1995 اعتبر أول ميناء على صعيد إفريقيا من حيث مادة السردين، إذ بلغت الكميات المصطادة به 188,685 طن [125]، أما وطنيا فتعرف الكميات المفرغة به تزايدا ملحوظا من سنة إلى أخرى مع تنوع الفئات التي يتم تسويقها بمرافقة، ويتصدر الميناء المذكور الموانئ المغربية من حيث صيد سمك السردين ب 42,3 % من الإنتاج الوطني، كما يحتل المرتبة الثانية بعد ميناء أكادير حيث صيد سمك الماكرو بكمية 7900 طن سنويا أي ما يعادل 27,4 % من الإنتاج الوطني.

و يمكن تلخيص نشاط الصيد البحري عبر ميناء طانطان حسب ما يأتي به الجدول التالي، علما أن باقي أقاليم جهة كلميم – السمارة المطلة على البحر تعرف مزاولة نشاط الصيد عبر مرافئ ساحلية متواضعة مما يجعل مردودية هذا القطاع جد ثانوية. [126]

---

[124]- Monographie de la région Guelmim Semara Royaume du Maroc, chambre de commerce d'industrie et de service de TanTan, 1999, P:28

[125]- Eric de Hullessen : « TanTan et sa région » , guide « je sais tout » C.D.H édition imprimerie . Elite Rabat 1999, P:53

[126]- التنمية الجهوية وبرنامج الجماعات المحلية ... ، مرجع سابق ، ص : 177

الجدول رقم 15 : الصيد البحري حسب الصنف خلال سنة 1998 بجهة كلميم – السمارة (طانطان/ الوزن بالطن، الثمن بألف درهم).

أنواع السمك	القيمة	الوزن
السمك الأوقيانوسي	67,941	76,518
السمك الأبيض	51,871	5320
أنواع أخرى	442,939	10903
المجموع	562,751	92741

المصدر: مديرية الإحصاء، السنة 1998

إن ميناء طانطان منذ تدشينه أواخر السبعينات، عرف إنجاز مجموعة من البنيات التحتية والتجهيزات التي تجعله قادرا على استقبال السفن من داخل المغرب وخارجه وتوفير بنيات استقبال الاستثمارات الوطنية والدولية، تمثلت في الشركات الصناعية التي أقبلت على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي منذ مطلع الثمانينيات.

و هذه الدينامية الوطنية التي عرفها الميناء، انعكست على تهيئة المجال وذلك بظهور المدينة الشاطئية " الوطية" التي تميزت بوجود حركية اجتماعية واقتصادية هامة، ستكون ذات أثر إيجابي بالنسبة للموارد المالية لجهة كلميم – السمارة، وخصوصا منها الرسم المتعلق بالخدمات المقدمة للموانئ.[127]

- **جهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء**

أ ـ الفلاحة :

يتميز القطاع الفلاحي بجهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء بوجود نوعين من الاستغلال الفلاحي، هما المساحات التي يتم سقيها من قبل المستثمرين مع بعض المساعدات التي تقدمها مديرية الفلاحة، ثم " الغرارات" التي توجد في الصحراء.

فالإستغلاليات الفلاحية والتي تقد ب 4892 لا تغطي سوى 175000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة أي 3,6 هكتار لكل استغلال فلاحي.

و بالرغم من شساعة مساحتها فإن جهة العيون– بوجدور الساقية الحمراء لا تمثل سوى 12,8 % من المساحة الصالحة للزراعة بالجهات الجنوبية الثلاث.

و نظرا للظروف المناخية والطبيعية التي تعرفها المنطقة، تعتبر هذه المساحات المسقية هي جوهر المجالات الفلاحية بالجهة. إلا أن مساحاتها بدأت تتقلص بالتدريج بسبب زحف الرمال وانعدام المياه، بحيث يمكن أن تصل قدرة الأمطار إلى 7000 هكتار [128] بينما أن " الغرارة" تكتسي طابعا مهما في

[127]- المادة 68 من القانون 47,96 المنظم للجهات .

[128]- Région Laâyoune - Boujdour – Sakia El Hamra. Débat National sur l'aménagement des territoires , P :12

الجهة، وهي عبارة عن أحواض في قعر صلصالي ضعيف النفاذية. حيث تتراكم بها المياه المطرية وأجواء التربة الصالحة للزراعة كما أنها تمثل المورد الوحيد للزراعة البورية.

و يبلغ عدد الغرارات بالجهة 10.000 وحدة إذ يعاني القطاع الفلاحي بالجهة من عدة صعوبات يمكن تلخيصها فيما يلي :

- قلة التساقطات وتعاقب سنوات الجفاف.
- قلة الموارد المائية وتنامي ظاهرة التصحر وزحف الرمال.
- غياب الضيعات الفلاحية.

الجدول رقم 16: يوضح الإستغلاليات والأراضي الزراعية حسب الإقليم [129]

الإقليم	الاستغلاليات (العدد)	المساحة الصالحة للزراعة (هكتار)	القطع (العدد)	المساحة الصالحة للزراعة حسب الاستغلالية	القطع حسب الاستغلاليات	المساحة الصالحة للزراعة حسب القطع
بوجدور	904	10.000	1.050	11,1	1,2	9,5
العيون	3.988	7.500	3.473	1,9	0,9	2,2
المجموع	892.,4	17.500	4.523	3,6	0,9	3,9

المصدر: مديرية الإحصاء، السنة 2000

و تعتبر تربية الماشية بمثابة النشاط الرئيسي والأكثر مردودية في هذه المنطقة إذ تمثل الإبل والماعز مكانة هامة في تربية الماشية بالصحراء وهي مصدر لا يستهان به للدخل حيث يأتي الماعز في المقدمة ب 49,3 % يليه الأغنام 33,5 % ثم الإبل 17,1 % وأخيرا الأبقار 0,1 %.

الجدول رقم 17 : يبين عدد وتطور رؤوس الماشية بإقليم العيون [130]

صنف الماشية	1996	2007-2006
الإبل	43.482	86.082
الأغنام	75.480	144.798
الماعز	154.693	216.177
البقر	152	818

المصدر : مديرية الاحصاء ، السنة 2000

ب – الصيد البحري

يتركز قطاع الصيد البحري في جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء على معطيين رئيسين، الثروات السمكية المهمة، التي تختزلها السواحل الصحراوية الشاطئية، ثم البنية التحتية المتوفرة،

[129] -Monographie de la région de Laâyoune Boujdour , Direction régionale au plan Laâyoune 2008 , P:78
[130]- ibid: p : 79

والأسطول البحري [131].كما يعتبر هذا القطاع ركيزة أساسية في حقل التنمية الجهوية على اعتبار أن السواحل البحرية للجهة تمثل في حد ذاتها قطبا خصبا لتمركز الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث تتوفر جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء على ثلاثة موانئ : المرسى، طرفاية، بوجدور[132]، ويمكن توضيح تطور كمية وقيمة إنتاج السمك الساحلي للجهة مابين سنة 1994 و1998 في الجدول التالي :

الجدول رقم 18: تطور كمية وقيمة السمك الساحلي بجهة العيون-بوجدور الساقية الحمراء[133]

السنة والكمية والقيمة		ميناء بوجدور	ميناء العيون	ميناء طرفاية	مجموع الجهة
1994	الكمية	1.696	98.959	17.785	118.440
	القيمة (1000 درهم	18.241	111.833	22.966	153.040
1995	الكمية	2.694	187.736	46.729	237.159
	القيمة (1000درهم)	19.846	182.977	51.838	254.661
1996	الكمية	1.130	189.533	40.401	231.064
	القيمة (1000درهم)	15.810	195.335	53.621	264.766
1997	الكمية	1.414	235.427	2.904	239.748
	القيمة (1000درهم)	22.155	263.418	5.424	290.997
1998	الكمية	1.460	300.898	6.231	308.559
	القيمة (1000درهم	29.852	398.120	13.954	411.926

المصدر : مديرية الإحصاء ، السنة 2000

بلغ إنتاج الصيد البحري بالجهة حوالي 309.207 طن، حيث حددت مساهمة هذه الجهة في الإنتاج الوطني للصيد البحري سنة 1997 ب 231.164 طن من السمك الموجه للصناعة و7170 طن من السمك الأبيض وهو ما يمثل 14.3% من السمك الأبيض المصطاد وطنيا [134]، غير إن كميات مهمة من السمك الصناعي قد تكون مردوديتها المادية ضعيفة القيمة نظرا لتوجيهها إلى صناعة دقيق وزيت السمك، حيث مثلت هذه الكميات نسبة 64% سنة 2000 بميناء العيون، في حين انعدمت هذه الكمية بميناء طرفاية. [135]

[131]- محمد الهيبة البشرة ، تدخل وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة بجهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء نموذجا "رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة وحدة البحث والتكوين : تدبير الإدارة المحلية ، جامعة الحسن الأول ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – سطات 2008/2007 ، ص 19

[132]- وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط – المندوبية الجهوية لجهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء ووادي الذهب – الكويرة ، الوضعية الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية بجهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء ، يونيو 2000 ص 7

[133]- مديرية الاحصاء ، الرباط- ورد في الوضعية الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية بجهة العيون –بوجدور .. ، مرجع سابق ص 7

[134]- la région Laayoune Boujdour –sakia el Hamra, débat national … op,cit .p :16

[135]- التقرير السنوي للسياسة السكانية ، جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء ، مرجع سابق ص : 33

- **جهة وادي الذهب الكويرة :**

بفضل المجهود التنموي الاستثنائي والإستعجالي الذي قامت به الدولة والمؤسسات العمومية وشبه عمومية والجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بجهة وادي الذهب –الكويرة – تم تحقيق العديد من المنجزات في مختلف القطاعات أهمها :

أ - الفلاحة

حال المناخ القاحل للجهة دون تطوير فلاحة مهمة فهناك بعض الزراعات الحبوبية وخصوصا الشعير "بالغرارات " إلا أنها تبقى رهينة بالتساقطات ويبقى النشاط الأساسي هو تربية الماشية، حيث أن الظروف المناخية والترابية بالجهة تظل غير ملائمة لأي نشاط فلاحي [136]، رغم ذلك فإن مواجهة التحدي من طرف السلطات مكن من تطوير فلاحة مكثفة وذلك نتيجة تهيئ البنيات الهدروفلاحية بأربع مساحات سقوية تقدر ب 122 هكتار، وتوجد هذه المساحات السقوية بالمنخفضات المعروفة بالغرارات وتقع في مدار لا يتعدى شعاعه 70هكتار في نواحي مدينة الداخلة، والزراعات المعتمدة في هذه المنطقة بالأساس بقلية وعلفية وبالخصوص زراعة الفصة التي تحتل 7/10 من المساحة المستغلة وتعطي مردود يصل متوسطه 140 طن للهكتار ولقد أخذ هذا المنتوج أهمية أكبر من السنوات الأخيرة على حساب الزراعات البقلية التي تحتل أكثر من 8 هكتارات تقريبا (الطماطم / الجزر، اللفت).و يتراوح مردود هذه المنتجات مابين 18 و25 طن في الهكتار[137]، وأهم المساحات السقوية هي تاورطة 37.5 هكتار، ظهر الحوالي 40 هكتار، تينكير 25 هكتار، وهي مجهزة وعصرية وتحتوي على بيوت مكيفة ومجهزة بشبكة ري من نوع القطارة.

أما تربية المواشي، شجعتها الطبيعة الصحراوية لهذه الجهة منذ زمن بعيد، حيث يمثل مكانة مهمة في النسيج السوسيواقتصادية للجهة ويشكل أحدهم مورد للدخل بالنسبة للسكان، حيث أن على مستوى الجهة يمتد المجال الرعوي على مساحة تقدر ب 000 1290 هكتار أي 91% من المساحة الكلية للجهة ويتكون القطيع أساسا من الإبل (8070) والغنم (650 43). [138]

أما ما يخص التربية الكثيفة للأبقار فهي متركزة أساسا في المساحة السقوية لتاورطة، حيث يوجد في هذه المساحة 160 منتج 000 221 لتر من الحليب في السنة. [139]

أ - الصيد البحري :

نظرا لامتدادها الواسع الأطلسي 667 كلم من الساحل تتوفر جهة وادي الذهب – الكويرة على إمكانات مهمة في مجال الصيد البحري. وبالنسبة للتجهيزات فإنها تتوفر بالأساس على ميناء و14 موقع إقلاع (بلاية عبد الرحيم[140] – النقطة 111 – أم كوير –بورتوريكو....) ويمارس الصيادون نشاطاتهم

---

[136]- مديرية إعداد التراب الوطني ، مطبوعات الحوار الوطني ، جهة وادي الذهب الكويرة ...، مرجه سابق ، ص: 13

[137]- وزارة التوقعات... "التنمية الجهوية ..." مرجع سابق ، ص : 123

[138]- وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط ، برنامج مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004 جهة وادي الذهب –الكويرة .

[139]- نفس المرجع السابق .

[140]- مديرية إعداد التراب الوطني "مطبوعات الحوار الوطني وادي الذهب –الكويرة -..." مرجع سابق ص :18

بواسطة أسطول يتكون من 7 جيبيات وأكثر من 4000 قارب صيد وقد ارتفع الإنتاج المنجز سنة 1998 إلى أزيد من 38300 طن منها 14700 طن مخصصة للتصدير نحو اليابان، أوروبا والباقي مخصص للاستهلاك المحلي والسوق الوطنية. ويتكون هذا الإنتاج من 39% من الرخويات (الكلمار- الأخطبوط) و41.3% من السردين، و19.35% من الأسماك البيضاء، ولا تشكل الأصداف والقشريات إلا 0.5% ولهذا الصيد قيمة تتجاوز 103 مليون درهم منها 87 مليون درهم تأتي من الصيد التقليدي. [141]

ويبقى نوع الأخطبوط poulpe الصنف المطلوب نظرا لقيمته التجارية المرتفعة. ولقد تم تدعيم الأسطول البحري للجهة بوحدات لصيد السردين نظرا لوفرة هذا السمك في مياه الجهة بالمقارنة مع المناطق التقليدية بأكادير وطانطان. [142]

الفقرة الثانية : قطاع المعادن والطاقة

يعتبر قطاع المعادن والطاقة من ركائز الصحراء ومقوماته. ففي ميدان المعادن يعد الفوسفاط المتوفر بكميات هامة ببوكراع باحتياطي يصل إلى 1.13 مليار متر مكعب أهم معدن بالأقاليم الجنوبية، يستخرج منه سنويا حوالي مليوني طن توجه بعد معالجة أولية نحو التصدير عبر ميناء العيون. إلى جانب الفوسفاط تتوفر أتربة الصحراء وصخورها على بعض المعادن المختلفة القيمة كالملح الموجود بالعديد من السبخات أهمها سبخة "تارغا" بالقرب من طرفاية، هذا إضافة إلى مناجم الرصاص بإقليم طانطان والنحاس بإفران الأطلس الصغير والتيتان والزركون بجماعة الشاطئ الأبيض، ثم الرخام بتي مولاي وانتهاءا بالذهب بإقليم طاطا الذي عهد مؤخرا باستخراجه لشركة أونا (شركة اومنيوم شمال إفريقيا ONA). وفي السنوات الأخيرة بدأ تصدير الرمال إلى جزء الكناري انطلاقا من المقالع المجاورة لميناء العيون، إذ ناهزت الكميات المصدرة منه المليون طن خلال السنوات الاخيرة. [143]

وتتوزع هذه المعادن بين جهتي كلميم – السمارة والعيون – بوجدور الساقية الحمراء.

- **جهة كلميم – السمارة :**

تتميز هذه الجهة بكونها أقدم الجهات التي عرفت استخراج المعادن كأبرز الأنشطة الإقتصادية خلال العصر الوسيط، فجبال العدانة بمنطقة تامدولت (إقلي مطاطا) عرفت بإمكانياتها المعدنية الهامة عبر التاريخ [144]. وتزخر الجهة بمواد معدنية هامة منها الزركون، والتيتان، والذهب[145]والرخام، إضافة إلى المادة الأولية لوحدات المحاجر المنتشرة عبر أرجائها، كما تختزن هذه الجهة بعض المعادن : كالنحاس، الحديد، الرصاص، المنغنيز، الزنك، والفضة...، وتعتبر المعادن الثلاث الأولى ذات أهمية

---

[141]- وزارة التوقعات الاقتصادية .."التنمية الجهوية ..." مرجع سابق ص 122

[142]- أحمد بلقاضي ، التنمية الاقتصادية والبشرية ... ، مرجع سابق ،ص 272

[143]- عبد الله أولباز : نظرية عامة حول استغلال مناجم العدانة مناجم تامدولت ، أعمال ندوة طاطا 15-16-17 مارس 1995

[144]- واحات باني : العمق التاريخي ومؤهلات التنمية ، منشورات كلية الادب والعلوم الانسانية ، جامعة ابن زهر أكادير، سلسلة الندوات والأيام الدراسية ، مطبعة المعارف الجديدة الرباط ، الطبعة الاولى 1999 ص 137

[145]- أحد مناجم الذهب باقا (اقلي طاطا) تصل طاقته الى 3 طن سنويا من الذهب ابتداءا من سنة 2003 وذلك خلال عمر افتراضي يصل الى 11 سن ، راجع

"Maroc région pays terraitoires ouvrage collectif sous ls direction jean François troin , maison neuve et la rose Tarik imprimerie instapariat, paris , p 171

قصوى بالنظر إلى الإحتياطي المتوفر منها الذي سيمكن استخراجها من إنشاء وحدات للمعالجة أو التصنيع، وتعقد الجهة أمالا واسعة على استغلال هذه المعادن التي شرعت شركات مستثمرة في استخراجها، كما يسجل وجود عدة رخص للتنقيب وصلت إلى أزيد من 90 ترخيصا تم منحه من طرف مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية على مستوى جهة كلميم – السمارة، كما أن هناك بعض رخص الإستغلال والتي لا تصل بأصحابها أحيانا إلى مرحلة عملية نظرا لقلة مردودية المؤشرات المتوفرة.

- **جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء :**

في مجال القطاع المعدني، تتميز هذه الجهة بتنوع مؤهلاتها المعدنية كالفوسفاط والملح والرمل، ففي مرحلة الإستعمار بدأت اسبانيا التنقيب عن الفوسفاط بين سنوات 1950 و1952، حيث أسست شركة " لادارو " والتي تغير إسمها بعد ذلك ليصبح " فيمينا" « Fuminda » وذلك خلال سنوات 1954 – 1957 وقد تمخضت عن أعمال هذه الشركة نتائج سلبية قلصت أهمية الصحراء الإقتصادية في استراتيجية الإستعمار. [146]

أدى إكتشاف الفوسفاط إلى تحديد معالم سياسة اسبانيا الجديدة للصحراء التي تقوم على أساليب النهب المتواصل لثرواتها المعدنية، وفق نتائج وتقارير المعهد الصناعي الوطني للأبحاث الجيولوجية، وتقدر مساحة وجود الفوسفاط في الصحراء ب 1200 كلم ².

و يبلغ إحتياطها 10 مليارات طن[147]، أما في مرحلة الاستقرار فقد بلغ إنتاج الفوسفاط ما بين 1999 و2000 نسبة 188,521 طن على الرغم من هذه الزيادة فإن حجم المبيعات انخفض في هذه المدة ب 211,987 طن كما أن عدد العمال تقلص في حدود 39 عاملا [148]، ويمكن توضيح تطور إنتاج الفوسفاط وكمية المبيعات وعدد العمال في الجدول التالي. [149]

الجدول رقم 19 : تطور إنتاج الفوسفاط وكمية المبيعات وعدد العمال في جهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء

السنة	المبيعات (بالطن)	عدد العمال
1999	2271037	2038
2000	2059050	1999

المصدر : مديرية الإحصاء 2000

و في ميدان الطاقة تعتبر الصحراء مكانا مناسبا للعديد من الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والريحية. إلا أن المغرب يولي اهتماما كبيرا للبحث عن البترول، لذلك سطر برنامجا خماسيا منحت من أجل تنفيذه مجموعة من رخص التنقيب بالقارة والبحر. وتم منذ مدة رصد احتياطي هام جدا من الصخور النفطية تنتشر على مساحة 2000 كلم ² بجنوب طرفاية وباحتياطي يناهز 80 مليار طن. كما تختزن

[146]- علي الشامي ، مرجع سابق، ص: 185
[147]- نفس المرجع السابق، ص 186
[148]- التقرير السنوي للسياسة السكانية ... ، مرجع سابق ص 41 .
[149]- المندوبية الجهوية للطاقة والمعادن بالعيون (ورد في التقرير السنوي للسياسة السكانية) ، مرجع سابق ، ص: 41

الصحراء ثروات معدنية ونفطية هامة جدا، لذلك تقرر على أن يتم استكشاف هذه الثروات، خاصة أن كل التوقعات تستخلص بأن القطاع المعدني والنفطي قطاعان واعدان جدا. [150]

الفرع الثاني : المؤهلات الصناعية والسياحية

إضافة الى المؤهلات الفلاحية والمعدنية التي تتوفر عليها الجهات الصحراوية الثلاثة، تتوفر على إمكانيات مهمة. تتمثل في المؤهلات الصناعية والسياحية. بحيث يمثل قطاعا السياحة والصناعة التقليدية مجالا واعدا بإمكانه خلق مناصب للشغل بسبب وجود عدة مواقع ذات إمكانيات سياحية هائلة ولتوفر ساكنة هذه الجهات على مهارات حرفية ضاربة في القدم.

الفقرة الأولى : الصناعة والصناعة التقليدية.

يتميز القطاع الصناعي بالأقاليم الجنوبية بتنوعه واختلافه نسبيا من جهة الى أخرى. مع تمركز غالبه في الحواضر الكبرى. غير أنه لم ينل سوى حظا يسيرا من التنمية إذ ظل محصورا في بعض المناطق من هذه الأقاليم. فيما تخول الصناعة التقليدية إمكانية تقييم واستغلال الموارد المحلية (الخشب، الصوف، الفضة...) وتضمن دعما للسياحة مشجعة للمنتوج على المستوى الإقتصادي خاصة وأن القطاع يوفر مؤهلات ترتكز على تقاليد اقتصادية وثقافية وفنية.

- **جهة كلميم – السمارة**

يمكن إدراج نمط الصناعة المتواجدة بجهة كلميم – السمارة ضمن مايعرف بالصناعات الغذائية أو الخفية فالجهة تضم 15 وحدة صناعية ترتبط بشكل أساسي بالفلاحة والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية، وتعرف الصناعة تمركزا بشكل أساسي بمدينة كلميم وطانطان (70%من الوحدات الصناعية العاملة)، ويبقى القطاع الفلاحي الغذائي المهيمن على النشاط الصناعي بالجهة سواء من حيث الإنتاج أو رقم المعاملات أو القيمة المضافة بحيث يمثل 99% من النشاط الصناعي.

أما فيما يتعلق بالتشغيل فإن هذا القطاع يشغل أكثر من 3963 عاملا توفر مدينة طانطان 3833 منصب شغل أي ما يمثل 95% من مجموع مناصب الشغل المتوفرة على الصعيد الجهوي، في حين أن المطاحن الكبرى لكلميم لا تشغل سوى 130 عاملا فقط [151].

إلى جانب القطاع الصناعي تعتبر الصناعة التقليدية من القطاعات التي عرفت بها ساكنة جهة كلميم –السمارة عبر الزمن الماضي. بتميزها في ميادين الحرف اليدوية المستهدفة لإنتاج أدوات ولوازم العيش، وقد تطور القطاع وأدخلت عليه تحسينات تلبية لمتطلبات السوق مع الحفاظ على الطابع الأصيل لبعض منتوجاته، كما أنشئت مراكز للتكوين المهني وفتحت مجمعات في وجه الصناع التقليديين، وتم تشجيع الحركة التعاونية بينهم، وهكذا تتوفر الجهة على 15 تعاونية ينخرط بها 453 من الصناع التقليديين، كما

[150]- أحمد بلقاضي ، التنمية الاقتصادية والبشرية ... ، مرجع سابق ، ص : 273
[151]- مصطفى كيوب ، مرجع سابق ص 18

يوجد بالجهة عدد من مراكز التكوين يستفيد منها 466 من المتلقنين ومن بين الأنشطة المزاولة مايعتمد كمواد أولية على الخشب والجلود والفضة والصوف والوبر، وهي حرف تتعايش مع أنشطة نفعية تزاول لتلبية حاجيات السوق المحلية. [152]

- **جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء :**

ترتبط الصناعة بجهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء بالمنتوجات البحرية حيث ترتكز على الوحدات الصناعية التي تقدر ب 12 وحدة صناعية، فقد ظهرت وحدات صناعية أخرى لصيقة بأنشطة الصيد والتصدير مثل وحدات تجميد السمك والرخويات وصناعة الثلج والمعلبات ووحدات الدقيق.

وزيوت السمك [153]. أما قطاع الصناعة التقليدية فيشكل العمود الفقري للصناعات المحلية بالجهة وهو منتوج مرتبط بالإرث التاريخي للمجتمع الرعوي، ويساهم هذا القطاع بشكل مباشر في تفعيل التنمية الجهوية على مستوى التشغيل وجلب العملة الصعبة، وتعتبر الصناعة الجلدية والصباغة من الصناعات التقليدية، حيث تتوفر الجهة على مركب للصناعة التقليدية يتواجد مقره بمدينة العيون، ففي سنة 1998 وصل عدد التعاونيات التابعة لهذا القطاع 5 تعاونيات وعدد منخرطيها 178 منخرطا.أما القروض الممنوحة لهذا فقد بلغت 000 883 3 درهم [154]، ويقدر عدد مناصب الشغل ب 960 صانعا تقليديا وهو يمثل 2% من الساكنة النشيطة الجهوية. [155]

- **جهة وادي الذهب ـ الكويرة :**

- يقدر عدد الوحدات الصناعية بهذه الجهة بسبع وحدات توفر 149 منصب شغل قار وتنجز رقم معاملات واستثمار يقدران، على التوالي ب 57 و2 ملايين درهم.

وعلى مستوى مدينة الداخلة نجد 23 وحدة لتحويل والتجميد سعة إنتاج تصل إلى 341 طن في اليوم. حيث يمثل تكييف وتجميد الأخطبوط اكثر من 60% من الإنتاج الصناعي للجهة.

أما فيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية، فإن الجهة لا تتوفر إلا على وحدتين صناعيتين فقط تشغلان حوالي 400 شخص، ويجب أن نسجل أيضا أن افتتاح الميناء الجديد بالداخلة سيكون له دور مهم على المستوى الصناعي. [156]

الفقرة الثانية : السياحة

إن الرهان السياحي والإرادة السياسية، جعلا الدولة تنكب بشكل كبير على تطوير منتجاتها السياحية وتفعيل مؤهلاتها الطبيعية وتقوية بنيتها السياحية، وذلك بتأهيل المناطق الصحراوية وإشراكها في المشروع السياحي الكبير، لهذا أولت الدولة اهتماما كبيرا بهذا القطاع الحيوي، وأدمجته ضمن أولوياتها

[152]- نفس المرجع ص 18
[153]- الوضعية الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية لجهتي العيون...ووادي الذهب... ، مرجع سابق ص 9
[154]- نفس المرجع ، ص 9
[155]- Region laayoune boujdour op. cit, p 20
[156]- rayoume du maroc , minister de la prévision economique et du plan 2011.p 30 .

ومشاريعها التنموية، واعتبرته قاطرة تنموية ونهضوية للإقلاع الإقتصادي والإجتماعي بالأقاليم الصحراوية ذات المواد الطبيعية والبيئية الجد محدودة والهشة في آن واحد.

وتشكل الجهات الصحراوية الثلاث جزء لا يتجزء من التنوع الطبيعي والثقافي العربي، الأمازيغي، الإفريقي لجنوب الصحراء الذي يتكون منه المجال والمجتمع المغربي، فالتنوع الطبيعي والسوسيو– ثقافي الذي تزخر به هذه الجهات يؤهلها لفرض منتوجها السياحي ضمن المنتجات الأخرى التي تقدمها باقي المناطق المغربية، وتتجلى هذه المؤهلات السياحية بالخصوص في الإمتداد الساحلي للشواطئ الصحراوية، التي تمتد على طول 1400 كلم مكونة من شواطئ رملية ممتدة وخلجان منعزلة، ومصاب أودية تشكل وسطا ملائما لتطور السياحة الشاطئية والرياضية على الخصوص. بالاضافة إلى التضاريس الصحراوية المتمثلة في الحمادات والجبال، والسبخات، والأودية، والخوانق، والكثبان الرملية (سيوف، برخان، الخ)، والرك، والكعدة، والكراير، والواحات إلخ. [157]

تنفرد كل جهة من المناطق الصحراوية بمؤهلات سياحية وبخصوصيات طبيعية وثقافية تميزها عن باقي الجهات الاخرى.

- **جهة كلميم – السمارة :**

تعتبر السياحة إحدى الدعامات الرئيسية للإقتصاد الجهوي بجهة كلميم –السمارة، وذلك لغنى مؤهلاتها الطبيعية والمجالية، فالجهة تجمع بين مختلف أنواع المنتوجات السياحية، الساحلي، الثقافي والصحراوي، والمغامرة والإستكشاف، وسياحة المغارات والحامات المعدنية، وتشكل هذه المنتوجات إمتدادا وتكميلا لما توفره أقطاب وطنية سياحية مثل أكادير وورزازات، وتبقى هذه المؤهلات غير مستغلة بالنظر لما تعرفه الجهة من نقص في تجهيزات الإستقبال والإيواء فهي لا تضم سوى 65 فندقا، منها سبعة فنادق مصنفة بطاقة إيوائية تصل الى 435 سريرا و57 فندقا غير مصنف تبلغ طاقتها الايوائية 1383 سريرا، وبالتالي فإن الفنادق المصنفة لا تمثل سوى 0.5% من مجموع الطاقة الايوائية الوطنية وتتوزع كما يلي : 3 فنادق من صنف نجمة واحدة لطانطان، وفندقين من صنف نجمتين و3 نجوم بطاطا، وفندق من صنف نجمة واحدة بكلميم، وأخر من صنف 3 نجوم بآسا، ومما تجدر الإشارة إليه أن الجهة بدأت تعرف بروز فئة جديدة من المستثمرين في منتوجات الإستكشاف والمغامرة نظرا للمؤهلات الهامة المتوفرة. كما انصب التفكير على خلق مراكز للإصطياف ببعض المقرات الساحلية في محاولة لاستغلال معطيات طبيعية ومجالية خصبة. [158]

- **جهة العيون– بوجدور– الساقية الحمراء :**

لهذه الجهة مؤهلات سياحية مرتبطة أساسا بالطبيعة الساحلية الشاطئية التي توفر للزائر وللسائح مؤهلات ومناظر بحرية ذات خصوصيات كفيلة بتطوير السياحة الشاطئية بفم الواد بالعيون، وشاطئ

[157]- أحمد بلقاضي ، مرجع سابق ص 284
[158]- التنمية الجهوية وبرامج الجماعات المحلية ... ، مرجع سابق، ص : 182

بوجدور...، بالإضافة إلى وجود إمكانيات سياحية إيكولوجية يمكن أن تستغل بحيرة – النعيلة – خنيفيس، حيث يشكل هذا الموقع البيو- حيوي أهمية كبرى، بحيث صنف حسب إتفاقية " رمسار" 1980 كمحمية بيولوجية وطنية وأصدر مرسوم وزاري في شأنه سنة 1983، بالإضافة إلى مواقع أخرى بحرية كالخلجان والشواطئ الممتدة من طرفاية إلى جنوب مدينة بوجدور. [159]

رغم توفر الجهة على هذه المؤهلات فهي تعاني من نقص في بنيتها السياحية (الفنادق – الموانئ – الترفيه – المخيمات)، فالمجالات التي يجب تطويرها تتمحور حول السياحة الشاطئية، حيث بلغ عدد الفنادق بالجهة سنة 1998 حوالي 8 فنادق مصنفة و21 غير مصنفة [160]، كما أن مساهمة هذا القطاع في التنمية الجهوية تبقى ضعيفة للغاية ومحدودة، مما حتم على الفاعلين المحليين والجهويين تهيئة المواقع السياحية وتطوير البنية السياحية التحتية وتشجيع سياحة الصحراء [161].

- **جهة وادي الذهب– الكويرة :**

لهذه الجهة من الحوافز مجال جذاب لاستقطاب السياح حيث توجد بها مجموعة من الوديان والمنخفضات الخصبة الغنية بغطاء نباتي صحراوي متنوع في كل من منطقتي تشلا وتيرس الغربية، وهناك أيضا عدة تلال رملية كسبيطة وتبارك الله...، وسلسلة من الجبال الصحراوية التي ترجع إلى أزمنة جيولوجية قديمة تعود إلى ما قبل الكامبري خاصة جبال سطف وميجك ولكلات.

و تبقى الشواطئ الممتدة على أكثر من 600 كلم شمال خليج واد الذهب بالداخلة إلى لكويرة جنوبا، أهم المؤهلات السياحية بالجهة وأهمها : شاطئ ريستينكا بييدرا، نتيريفت، وأم البير، خليج الداخلة، ولاصاركا، وبورت ريكو، والبويردة...، كما تعد هذه الجهة منطقة عبور السيارات القوافلية، وهي مجال لممارسة السياحة الرياضية كالصيد والزوارق والألواح الشراعية، والتزحلق على الأمواج. [162]

تتوفر جهة وادي الذهب – الكويرة على 10 فنادق من ضمنها فندق واحد مصنف، وتقدر الطاقة الإستعابية لهذه الفنادق ب 158 غرفة و268 سرير، تمكن من إنجازها ما يقرب من 4.600 ليلة سياحية [163]. وتجذب الداخلة حاليا العديد من السياح ورجال الأعمال، وهو نشاط يجب أن يتقوى، فإنشاء مركز للإستقبال والمؤتمرات بها يندرج في سياق مطمح تجهيز المدينة ببنيات تحتية متخصصة وعلى مستوى عال [164].

و للنهوض بقطاع السياحة في هذه الجهة يجب تقوية التجهيزات الفندقية وتهيئ فضاءات سياحية خاصة بالأجانب وكذلك بالسياح المغاربة.

---

[159]- أحمد بلقاضي ، مرجع سابق ، ص: 287 – 288

[160]- Région Laayoune Boujdour –sakia el Hamra, débat … , op,cit, P:21

[161]- Ibid , P: 22

[162]- أحمد بلقاضي ، مرجع سابق ص : 289

[163]- وزارة التوقعات الاقتصادية ... التنمية الجهوية ...، مرجع سابق ، ص 123

[164]- الداخلة ، البعد الاخر ، وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة ، ص 1

و في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن تصاميم التهيئة الخاصة بمدينة الداخلة ومركز العركوب، تفتح آفاق مستقبلية هامة في الميدان السياحي والتي تبقى رهينة بتجهيز المناطق المخصصة لهذا الغرض وتطوير الموارد المالية المعنية.

رغم العراقيل التي تطرق قطاع السياحة، فإن مؤهلات الجهات الجنوبية الثلاث تخول لها أن تصبح من أهم أقطاب السياحة على المستوى الوطني والدولي، إلا أن تنمية هذا القطاع رهينة بتهيئة المناطق السياحية وتطوير التجهيزات الفندقية، مع تشجيع الاستثمار في أفق الإنخراط الجدي والعملي لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة وكذلك العمل على التعريف بهذا المنتوج وتسويقه في الخارج عن طريق الوكالات السياحية الإعلامية (الإشهار، الدعاية اللازمة)، مع إضفاء خصوصيات هذه المناطق الصحراوية.

هكذا تتوفر الجهات الجنوبية الثلاث على مؤهلات وإمكانيات اقتصادية متميزة تخول لها تطويرا اقتصاديا واجتماعيا هاما، فبالإضافة إلى هذه المؤهلات قطعت التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالصحراء أشواطا هامة على مدى الثلاثين سنة الأخيرة، حيث بذلت الدولة مجهودات كبيرة تمثلت أساسا في توفير البنيات التحتية الإجتماعية (الطرق والموانئ والمطارات والسكن والمؤسسات التعليمية...) وهو ما سنتطرق اليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني : البنيات التحتية الأساسية والاجتماعية

تلعب البنيات التحتية الأساسية والاجتماعية دورا مهما في كل تنمية اقتصادية واجتماعية، بل إن من شأن غيابها أو تواجدها في حالة متردية، أن يشكل كل أنواع التطور المنسجم. [165]

لقد عملت الدولة، منذ إسترجاعها للأقاليم الصحراوية، على تدارك الخصاص والتأخر الحاصل في هذه البنية، حتى أصبحت الجهات الجنوبية تضاهي بعض الجهات من المملكة.

الفرع الأول : البنيات التحتية الأساسية :

إن أهمية البنيات التحتية تتجلى في التأثير المتبادل بمجال التنمية الاقتصادية وإنعاش الاستثمارات الخاصة، عبر استغلال شبكات المواصلات والموارد المائية والطاقة الكهربائية. وذلك باعتبارها وسيلة أساسية للإستفادة بشكل أفضل من المجال الترابي.

الفقرة الأولى : شبكة المواصلات

تعد شبكة المواصلات لبنة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لكونها وسيلة لفك العزلة عن المناطق خصوصا النائية، فهي تمكنها من كل الضروريات والخدمات التي تحتاج لها الساكنة على المستوى المحلي.

[165]- الهيبة البشرة ، مرجع سابق ص 22

إن الواقع المميز للأقاليم الصحراوية كنقطة عبور تربط شمال المغرب والجمهورية الموريتانية لعب دورا كبيرا في استفادتها من شبكة طرقية هامة تعرف باستمرار عمليات الاصلاح والبناء.

أولا : الشبكة الطرقية :

- **جهة كلميم –السمارة :**

خلال السنوات الأخيرة، عرفت الشبكة الطرقية بجهة كلميم–السمارة دفعة قوية، فالطرق باعتبارها الشريك الرئيسي للتنمية الاقتصادية تعد ركنا أساسيا في أي سياسة تنموية قطاعية هادفة، سواء تعلق الأمر بالسياحة أو التجارة أو الفلاحة أوغيرها. وتتيح شبكة الطرق لهذه الجهة سبل الإندماج الفعلي في الحياة الاقتصادية الوطنية وانفتاحا على المحاور الدولية.[166]

لعب الموقع الميز للجهة كنقطة عبور تربط شمال وجنوب المغرب، دورا كبيرا في استفادتها من شبكة طرقية هامة تعرف باستمرار عمليات الإصلاح والبناء (4721 كلم كشبكة طرقية 42 % منها معبدة). وتشكل الطرق الإقليمية عماد الشبكة الموجودة (بنسبة 56.5%) والتي تربط جل التجمعات السكنية المنتشرة بأرجاء الجهة في مابينها، إلا ما ندر من الدواوير بإقليم طاطا.[167]

الجدول رقم 20 : الشبكة الطرقية بجهة كلميم-السمارة الى غاية مارس 2013

الصنف	المجموع	السمارة	طاطا	طانطان	آسا الزاك	كلميم
1- طرق وطنية						
-معبدة	989	210	329	112	91	247
- غير معبدة	353	207	46	0	100	0
-المجموع	1342	417	375	112	191	247
2- طرق جهوية :						
-معبدة	614	103	114	155	155	63
- غير معبدة	147	0	0	0	0	0
-المجموع	761	103	114	155	155	63
3- طرق إقليمية						
-معبدة	750	0	185	100	147	318
- غير معبدة	1882	554	233	125	481	489
-المجموع	2632	554	418	225	628	807

[166]- مصطفى كيوب ، مرجع سابق ص 49

[167]- haut-commissariat au plan ,guelmim projet de plan de developpement de la region guelmim smara ,potentiel et perspectives de developpement de la region –document de synthese december 2009.p.13

4- مجموع الشبكة						
-معبدة	2353	313	693	326	393	628
- غير معبدة	2383	761	426	125	581	489
-المجموع	4735	1074	451	974	974	1117

المصدر : المديرية الجهوية للتجهيز كلميم

- **جهة العيون– بوجدور–الساقية الحمراء[168]:**

تتوفر هذه الجهة على شبكة طرقية تصل الى 1477 كلم، تشكل الطرق المعبدة منها 66 % وتأتي الطرق الوطنية في المرتبة الأولى ب 897 كلم تليها الطرق الإقليمية ب 580 كلم مع تسجيل غياب الطرق الجهوية.

توجد الجهة في منطقة صحراوية، بالتالي فإن الشبكة الطرقية بها أقل كثافة مقارنة مع الجهات الاخرى بالمملكة. ولا تتوفر هذه الجهة على الطرق الثانوية أو الجهوية ويتمثل هيكل هذه الشبكة في طرق رئيسية كما أن الغالبية العظمى من هذه الشبكة الإقليمية عبارة عن طرق غير معبدة ويبين الجدول التالي **رقم21 : توزيع شبكة الطرق بالجهة سنة 2010**.

الجهة	شبكة الطرق الإقليمية			شبكة الطرق الوطنية		
	معبدة	غير معبدة	المجموع	معبدة	غير معبدة	المجموع
العيون – بوجدور الساقية الحمراء	142	438	580	857	40	897
المغرب	16365	19292	35657	* 10672	-	-

المصدر : النشرة الإحصائية للمغرب 2009 والنشرة الإحصائية الجهوية 2010

* طول شبكة الطرق الوطنية + الطرق السيارة.

ويخترق الجهة ثلاثة محاور وهي الطريق الوطنية رقم 1 ورقم 5 ورقم 14 الرابطة بين العيون والسمارة. كما تتوفر اليوم على 3 طرق إقليمية رقم 110 والطريق الإقليمية رقم 1400، والطريق الإقليمية رقم 1402. أما على المستوى الجهوي تقدر الشبكة الطرقية ب 1477 كلم من الطرق الوطنية 580 كلم طرق إقليمية.

- **جهة وادي الذهب –الكويرة**

خلال سنة 2007، بلغ طول الشبكة الطرقية ما يناهز 3393 كلم، منها 26,30 % من الطرق المعبدة حيث أصبحت جهة وادي الذهب تتوفر على شبكة طرقية ذات مواصفات حديثة تتوزع كما يلي **(169)**.

[168]- المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية بالعيون، مونوغرافية جهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء .2011 ص: 82 83

[169]-Haut commissariat au plan – Direction Régional d'oued – Edddahab – Lagouira . Monographie Régional 2010 . P : 91

الجدول رقم 22: شبكة الطرق المشيدة والمعبدة بالجهة حسب الصنف سنة 2009 بالكيلومتر :

الصنف	الطرق المعبدة	الطرق غير المعبدة	المجموع
الطرق الوطنية	677	621	1298
الطرق الإقليمية	108	1963	2071
المجموع	785	2584	3369

المصدر : المديرية الجهوية للتجهيز بالداخلة، السنة 2010

كما تبذل مجهودات جبارة لصيانة وتوسيع الشبكة الطرقية بهدف المحافظة عليها وتأمين المواصلات. ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الطرق الوطنية تمثل 38,52 % من مجموع الشبكة الطرقية بالجهة، في حين تمثل الطرق الإقليمية 16,47 % [(170)].

ثانيا : النقل البري والموانئ والمطارات :

- **جهة كلميم –السمارة :**

حظيت الجهة بتوفير عدة خطوط للنقل العمومي خصوصا مابين المدن. ويعتبر النقل عبر سيارات الأجرة المقيمة أو العابرة، من أهم الخطوط الموجودة، لو قورنت بما توفره الحافلات.

الجدول رقم 23: توزيع حظيرة سيارات الأجرة حسب الصنف سنة 2009

الصنف	المجموع	طاكسيات صغيرة	طاكسيات كبيرة
إقليم كلميم:			
المدار الحضري	124	124	-
المدار القروي	525	-	525
المجموع	649	124	525
إقليم طانطان:			
المدار الحضري	231	32	199
المدار القروي	-	-	-
المجموع	231	32	199
إقليم آسا الزاك:			
المدار الحضري	108	50	58
المدار القروي	49	-	49
المجموع	157	50	107

[170]- المندوبية السامية للتخطيط . المديرية الجهوية بالداخلة – مونوغرافية جهة وادي الذهب – الكويرة لسنة 2008 ، ص: 106

إقليم طاطا:			
المدار الحضري	-	-	-
المدار القروي	192	-	192
المجموع	192	-	192
إقليم السمارة :			
المدار الحضري	142	31	111
المدار القروي	-	-	-
المجموع	142	31	111

المصدر: المندوبيات الإقليمية للنقل، السنة 2009

و تشكو جهة كلميم – السمارة من عدم تواجد محطات عصرية رغم هذا الزخم من وسائل المواصلات، كما يعرف العالم القروي، ندرة في خطوط النقل العمومي المستغل، نظرا لقلة المردودية مراعاة لعدد الركاب ولطبيعة بعض المسالك. أما بالوسط الحضري، فالجهة لا تتوفر على شركات للنقل عبر الحافلات الحضرية رغم وجود عدة مشاريع، لمستثمرين خواص، في هذا الشأن.

تتوفر الجهة على ثلاث مطارات بكل من كلميم والسمارة وطانطان. هذه المطارات الموجودة تستطيع بالكاد الإشتغال، كما أنها تشكو من قلة عدد المسافرين رغم حاجة الجهة إلى مرفأ جهوي لأغراض سياحية ويخدم مصالح المستثمرين الذين يرتادون المنطقة [171].

الجدول رقم 24: تجهيزات المطارات وضعية سنة 2012 [172]

المطار	التجهيزات المتوفرة			
	طاقة قاعات الإستقبال (عدد المسافرين)	محطة الطيران (بالمتر 2)	طول المدرجات (بالمتر)	عدد المدرجات
كلميم	20.000	210m2	3040 m	01
طانطان	80.000	1600 m2	2000 m	01
السمارة	-	-	3000	01

المصدر : المكتب الوطني للمطارات ،السنة 2012

رغم طابعه الأصلي كميناء للصيد البحري، يستعمل مرفأ طانطان أيضا لنقل البضائع مابين 9 موانئ المملكة أو في إتجاه الخارج. وتظل المحروقات من أهم المواد التي تشحن إلى الميناء، أما التصدير فيهم أساسا إنتاج المعامل المحلية لدقيق السمك المتواجد داخل الميناء.

[171]- المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية بكلميم ، مشروع مخطط تنموي لجهة كلميم – السمارة ، مؤهلات وآفاق التنمية بالجهة ، التقرير التركيبي، شتنبر 2008. ص 31 و32

[172]- النشرة الإحصائية لجهة كلميم –السمارة .2012 مرجع سابق ص 103-

الجدول رقم 25: إحصائيات الحركة التجارية لميناء طانطان خلال سنة 2010 [173]

أصناف السلع	التصدير	الإستيراد
المحروقات	-	118200
زيت السمك	6212	-
دقيق السمك	10143	-
المجموع	16355	118200

المصدر : مديرية ميناء طانطان ، السنة 2010

- **جهة العيون – بوجدور– الساقية الحمراء :**

إن عدد السيارات المسجلة بالجهة يختلف حسب نوع ومركز التسجيل، وقد بلغ عددها سنة 2010 حوالي 844 سيارة، وتحتل السيارات السياحية المرتبة الأولى بأكثر من 54% من مجموع السيارات المسجلة.

جدول رقم 26 : توزيع عدد السيارات المسجلة حسب نوع ومركز التسجيل

مركز التسجيل	السيارات السياحية	العربات النفعية	الدراجات النارية	المجموع العام
العيون	429	359	2	190
بوجدور	32	22	-	54
المجموع	461	381	2	844

المرجع : مندوبية الجهوية للنقل بالعيون السنة 2010 مركز تسجيل السيارات ببوجدور

وفي مايتعلق بالضريبة الخصوصية على السيارات، فقد بلغت قيمتها مايعادل 11.2 مليون درهم خلال سنة 2010.

وبخصوص مدارس تعليم السياقة، وصل عددها سنة 2010 الى 28 مدرسة بالجهة،24 منها بإقليم العيون. في حين وصل عدد رخص السياقة المسلمة في نفس السنة الى 9680 رخصة، منها 7734 بإقليم العيون، كما سلمت 6% من مجموع الرخص للإناث على صعيد الجهة. [174]

وفيما يخص النقل الجوي تتوفر الجهة على مطار واحد " الحسن الأول " بمدينة العيون. ويمكن هذا المطار من التنقل جوا في الإتجاهات الرابطة بين العيون والدار البيضاء، عبر أكادير وبين الدار البيضاء والداخلة عبر العيون، بالإضافة الى الرحلات الدولية في اتجاه جزر الكناري، وقد بلغ عدد المسافرين سنة 2005 مايعادل 81711 مسافرا. [175]

[173]- haut-commissariat au plan , direction regional de guelmim – annuaire statistique de la region guelmim smara .2012 p :107

[174]- مونوغرافية جهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء 2011 ، مرجع سابق ص :84

[175]- نفس المرجع ، ص 84

الجدول رقم 27 : حركات الطائرات والمسافرين بمطار العيون سنة 2011 [176]

نوع الحركة	الحركات التجارية				الحركات الاخرى				المجموع العام
	الوصول	الإقلاع	العابرون	المجموع	الطائرات الخاصة	الطائرات العسكرية	الطائرات الدولية	المجموع	
الطائرات	1065	1065	-	2130	337	14	776	1127	3257
المسافرون	47197	48710	824	96731	962	52	8206	9220	105951

المصدر :المكتب الوطني للمطارت بالعيون 2011

و بخصوص الرواج التجاري الجوي بمطار العيون، فهو يختلف باختلاف الخطوط، فقد شكل عدد المسافرين الذين استعملو الخطوط الداخلية 67 % من مجموع حركات المسافرين، أما حمولة الأمتعة فهي ضعيفة، إذ لم تتعدى 499 طن.

أما فيما يخص النقل البحري فالجهة تتوفر على ثلاثة موانئ، ميناء العيون وميناء طرفاية وميناء بوجدور. وتلعب هذه المنشآت دور الريادة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

الجدول رقم 28: الموانئ بالجهة سنة 2014[177]

الميناء	حواجز وقائية (متر)	أرصفة (متر)	أرصفة سطحية (هكتار)
العيون	2618	585	7,3
طرفاية	1410	214	25
بوجدور	984	490	8

المصدر : المديرية الجهوية للتجهيز بالعيون، السنة 2014

- **جهة وادي الذهب – الكويرة :**

حرصت المصالح المختصة لقطاع النقل بجهة وادي الذهب – الكويرة من أجل إنعاش الإقتصاد الوطني عامة والجهوي خاصة، على الرفع من ديناميكية كل مكونات القطاع حتى يلعب دورا كاملا سيما في التنمية المحلية نظرا للموقع الجغرافي للجهة.

و تتوفر جهة وادي الذهب – الكويرة على بنية تحتية في مجالات النقل الطرقي، الجوي والبحري ساهمت في فك العزلة عن المنطقة وإنعاش الإقتصاد المحلي الشيء الذي أثر بشكل إيجابي على المستوى المعيشي، وذلك من خلال ضمان تنقلات الموطنين وتزويدهم بالسلع الضرورية وتسويق الموارد البحرية التي تزخر بها المنطقة. [178]

[176]- Haut commissariat au Plan – Direction Régionale de Laayoune – Boujdour- Sakia El Hamra Annuaire Statistique de la région de Laayoune – Boujdour- Sakia El Hamra, 2012, P : 119

[177]- Ibid , P : 120

[178]- مونوغرافية جهة وادي الذهب – الكويرة ... ،مرجع سابق ص : 106

بلغ عدد السيارات المسجلة بالجهة خلال سنة 2009 ما مجموعه 317 سيارة منها 47,51 % من السيارات السياحية. [179]

الجدول رقم 29: توزيع عدد السيارات المسجلة بمركز التسجيل بالداخلة، سنة (2005-2009) [180].

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
العدد	79	89	207	269	317

المصدر : المندوبية الجهوية للنقل بالداخلة 2005

سجلت بإقليم وادي الذهب تواجد 196 سيارة أجرة صغيرة تؤمن التنقلات اليومية للمواطنين داخل المدار الحضري وتغطي جميع حاجيات ساكنة مدينة الداخلة في غياب حافلات النقل الحضري. كما سجل تواجد 143 سيارة أجرة كبيرة تقوم بنقل المسافرين نحو باقي مدن المملكة وكذا نقل البحارة نحو مراكز الصيد.

كما تعمل بالجهة 4 شركات للنقل العمومي للمسافرين توفر حوالي 264 مقعدا يوميا، وبحكم أن الجهة تعرف تدفقا ملحوظا لليد العاملة خاصة أثناء بداية موسم الصيد وانتهائه وكذا بمناسبة الأعياد، مما ينتج عنه ارتفاع الطلب على وسائل النقل، الأمر الذي يستدعي تقوية خطوط النقل بواسطة حافلات إضافية حيث تمنح المصالح المعنية في هذه الحالة رخصا استثنائية. [181]

و فيما يخص النقل الجوي بالجهة يقوم المكتب الوطني للمطارات ببرمجة عدة رحلات أسبوعية في اتجاه مدينة الدار البيضاء مرورا بالعيون وأكادير، ويقدر عدد الرحلات الجوية خلال سنة 2007 ما مجموعه 1487 رحلة منها 68,19 % رحلة داخل المغرب و31,80 % رحلة خارج المغرب. علما أن هذا الرقم لا يضم العابرين ومسافروا الطائرات الأخرى، كالطائرات الخاصة والطائرات العسكرية. [182]

و قد بلغ عدد المسافرين 35388 مسافرا منهم 90,39 % داخل المغرب، أما فيما يتعلق بنقل الأمتعة المؤدى عنها خلال سنة 2007، فقد تم تسجيل 5788 كلغ، تم نقلها داخل المغرب.

الجدول رقم 30: الرواج الجوي التجاري بمطار الداخلة حسب الخطوط سنة 2009 [183]

الخطوط	داخل المغرب	أوروبا وإفريقيا	نحو الشرق	المجموع
حركات الطائرات	603	199	0	802
عدد المسافرين	39642	23	0	39665
الأمتعة	-	-	0	19.511

المصدر : المكتب الوطني للمطارات بالداخلة 2009

[179] -Monographie de la Région d'Oued – Eddahab – Lagouira …, op, cit , P : 92

[180] -Haut commissariat au Plan – Direction Régionale d'Oued – Eddahab – Lagouira , Annuaire Statistique de la région d'Oued – Eddahab – Lagouira , 2010, P : 69

[181]- مونوغرافية جهة وادي الذهب – الكويرة، مرجع سابق، ص: 108 .

[182]- نفس المرجع ،ص : 108

[183]- Annuaire Statistique de la région d'Oued Eddahab .. , op cit , P : 72

الفقرة الثانية : الموارد المائية والطاقة الكهربائية

تعيش الأقاليم الصحراوية وضعية استنزاف مائي كبير تزيدها تفاقما ندرة الموارد المائية، وهي مواد تقدر بنحو 180 مليون متر مكعب، تخصص نسبة كبيرة منها للماء الصالح للشرب (63 بالمائة من الإستهلاك المائي في الحوض الصحراوي، مقابل 4 الى 9 بالمئة في غيرها من مناطق البلاد) [184] وتفضي هذه الوضعية إلى الحد من الإمكانات الفلاحية بمنطقة الداخلة وكلميم، بهدف الحفاظ على الفرشة المائية لاستغلال مفرط. وتواجه المساعي الرامية إلى الخروج من هذه الوضعية صعوبات مرتبطة بعدم كفاية الميزانية المخصصة للاستكشاف والكلفة المرتفعة لتمويل السدود في منطقة كلميم والإكراهات المرتبطة بإحداث محطة لتحلية المياه. [185]

أولا : الموارد المائية

- **جهة كلميم –السمارة [186] :**

تفرز الخريطة المائية لجهة كلميم – السمارة، تباينا بين الموارد الباطنية المتوفرة من حيث الكم والجودة بين مختلف المناطق الجغرافية، وإذا كان إقليم طاطا يأتي في طليعة المناطق التي تزخر بفرشات مائية مهمة والمنتشرة عبر الواحات فإن إقليم كلميم يعرف تمركزا لذات الموارد بسهل كلميم.

وتتميز المناطقة الجبلية بالشمال الغربي بندرة الموارد المائية تماما كما هو الشأن بالنسبة للمناطق الصحراوية، بالجنوب والجنوب الشرقي، في حين كلما اتجهنا نحو الشاطيء الأطلسي فالموارد متوفرة لكنها تمتاز بملوحة مرتفعة.أما بالأقاليم الأخرى، فيندر أن تتجاوز الموارد المتوفرة تحول دون استعمالها.

وقد أولت السلطات المسؤولة، عناية خاصة بتعبئة الموارد السطحية عبر إنجاز سدود تلية أو تحويلية تلعب عدة أدوار تتمثل في تغطية الفرشة المائية وتوريد الماشية وممارسة الفلاحة الفيضية ودرء الفياضانات وذلك عبر تنظيم صبيب بعض الأودية.

وأمام التوجه نحو عصرنة القطاع، بدأ التفكير ينشغل بإنجاز منشآت مائية كبيرة على واد درعة وعلى أهم روافده. وتستهدف مشاريع الأوراش هاته، المحافظة على كميات هامة من مياه الأمطار لخدمة الحاجيات الفلاحية وكذا دعم الموارد المتوفرة لتزويد التجمعات السكنية بالماء الشروب.

لقد عرفت ولازالت تعرف الجهة استثمارات عمومية باهضة لتوفير وتوزيع الماء الشروب لمختلف التجمعات السكنية. وتدل مؤشرات التزويد على أن تقدما كبيرا قد بذل بالجهة حيث أصبحت تتميز بتغطية هامة بالمقارنة مع أقاليم مجاورة للجهة.

---

[184]- المجلس الإقتصادي والاجتماعي والبيئي ، نموذج التنمية الجهوية للأقاليم الجنوبية ، ورقة تاطيرية ، دجنبر 2012 ص : 12 ماخوذ من الموقع الالكتروني

www.ces.ma

[185]- conseil economique et social et environnemental ,modèle de développement régional pour les provinces du sud, note de cadrage , décembre 2012 p :11

[186]- مشروع مخطط تنموي لجهة كلميم – السمارة ، مؤهلات وآفاق التنمية بالجهة ، التقرير التركيبي ... ، مرجع سابق ص 32-33

الجدول رقم 31 : تركيبة شبكة الماء الشروب خلال سنة 2012 [187]

الأقاليم	عدد المشتركين			تركيبة الإستهلاك Mm 3				
	المجموع	قرويون	حضريون	المجموع	فئات أخرى	الوحدات الصناعية	الإدارات	الأسر
كلميم	39564	7270	32294	3.927	0.023	0.445	0.034	3.425
طانطان	15312	40	15272	1.600	00	0.147	0.135	1.317
اسا الزاك	4846	301	4545	0.469	0.003	0.066	0.010	0.390
طاطا (188)	12034	4073	7961	1.127	0.002	0.273	0.017	0.834
السمارة	8807	27	8780	0.971	0.029	0.032	0.120	0.79
المجموع	80563	11711	68852	8.094	0.057	0.963	0.317	6.757

المصدر : مصالح المكتب الوطني للماء الصالح للشرب 2012

وإذا كان الوسط الحضري عموما قد أوشكت نسبة تغطيته أن تصل الى 100% فإن العالم القروي استفاد بدوره من عمليات تزويد تجعل تغطيته تعرف نسبا جد مرتفعة باستثناء مناطق معزولة أو ذات خصائص جغرافية ومجالية، تحد من إشعاع التجهيزات المتوفرة.

- **جهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء :** [189]

على غرار الجهات الصحراوية تتوقف تنمية جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء على القدرة على إيجاد وإنتاج وتخزين المياه فمنذ 1976 تم القيام بمجموعة من البرامج للبحث عن الماء من أجل تزويد المدن خصوصا مع ارتفاع حاجياتهم.

وقبل هذه الفترة، كان من الصعب الحديث عن التزود بالماء الصالح للشرب، حيث كان المستعمر يجلب لنفسه المياه العذبة من جزر الكناري بينما السكان المحليون يستهلكون مياه الأمطار المجمعة في المطفيات.

وبعد ذلك قام المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بتجهيزات ضرورية تسمح بإنتاج وتوزيع الماء، وتعتبر الجهة حاليا من الجهات الأكثر تجهيزا بشبكة الماء الصالح للشرب وبالرغم من محدودية مواردها من الماء، حيث تم توفير الماء الشروب لساكنة الجهة وكذلك لورد قطعان الماشية.

وبصفة عامة يأتي إنتاج الماء الصالح للشرب من محطات المعالجة وتحلية ماء البحر، والباقي عبر ضخ مياه الفرشات بفضل أثقاب لاستخراج المياه الباطنية.

[187]- annuaire statistique de la région de guelmim –smara … op,cit p :112

[188]- معطيات 2011 متعلقة بإقليم طاطا

[189]- مونوغرافية جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء 2011، مرجع سابق ، ص: 94-95-96

أ - مراكز التحلية والفرشاة :

ابتداءا من 1976 تم إنجاز العديد من الأثقاب والآبار بالجهة، هذه الأشغال سمحت بتحديد الموارد المائية الباطنية. ولقد تم إنجاز سد المسيرة الخضراء على واد الساقية الحمراء بمدينة العيون الذي يهدف الى تحديد الفرشات الباطنية لفم الواد وحماية البنيات التحتية ضد الفياضانات.

وقد ساهم إنشاء محطة تحلية مياه البحر بمدينة العيون، التي تعد الأولى على المستوى الإفريقي من حيث الطاقة الإنتاجية في تلبية حاجيات المدينة من الماء الصالح للشرب. و في إطار برنامج تعميم تزويد الساكنة بالماء العذب، قام المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بإنجاز مشروع يمزج بين تحلية مياه البحر والماء العذب لفرشاة فم الواد. ولتأمين تزويد المدينة بالماء تم إنجاز شبكة التوزيع تضم عدة إيصالات فردية، وتغطي غالبية النسيج الحضري للمدينة.

وبخصوص مدينة بوجدور، فهي تتوفر كذلك على محطة لتحلية مياه البحر، تستجيب لحاجيات ساكنة المدينة من الماء. أما مدينة طرفاية فتضم محطة لإزالة المعادن، وكذا محطة تحلية مياه البحر التي تم إنشاؤها مؤخرا، كما تم ربط مدينة المرسى كذلك بشبكة توزيع الماء الصالح للشرب.

وفي إطار السياسة الرامية إلى تكريس جميع أشكال التنمية في العالم القروي، ومساهمة من المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، تم تزويد الجماعات لفم الواد، الدورة والطاح عبر شبكة لتوزيع الماء الشروب، كما تم إحداث سقاية بقرية الصيادين أكطي الغازي لتزويد الساكنة المحلية خصوصا البحارة.

ب- إنتاج ومبيعات الماء الشروب :

يظل المكتب الوطني للماء الصالح للشرب المنتج الأساسي للماء الصالح للشرب بالجهة، حيث بلغ الإنتاج سنة 2010 بحوالي 7637 ألف متر مكعب، منها 6661 ألف متر مكعب (أي 87.2 %) تنتج بإقليم العيون. وهذا يرجع الى حجم الساكنة المهم القاطنة بهذا الإقليم، بينما الباقي يتوزع بين إقليم بوجدور ب(9.8%) وإقليم طرفاية الفتي (اي 3.0%).

الجدول رقم 32 :أنشطة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بالجهة حسب الإقليم سنة 2011 [190]

بألف متر مكعب

الإقليم	المركز	الإنتاج	التوزيع	الاستهلاك
العيون	العيون	8872	8229	4611
	فم الواد	84	79	70
	المرسى	430	409	409
	المجموع	9386	8717	5090
طرفاية	طرفاية	213	213	177
	الدورة	9	9	7

[190]- annuaire statistique de la région laayoune …, op ,cit. p 98

	الطاح	9	8	7
	المجموع	231	230	191
بوجدور	بوجدور	707	707	606
	أكطي الغازي	2	2	2
	المجموع	709	709	608
الجهة		10326	9656	5889

المصدر : المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بالعيون 2011

- **جهة وادي الذهب – الكويرة [191]:**

لتلبية الحاجيات المتزايدة للماء لساكنة هذه الجهة تم بذل مجهودات كبيرة من طرف السلطات المعنية وذلك بعد حركة التمدن السريعة التي عرفتها مدينة الداخلة وتنمية قرى الصيد المتواجدة بتراب الجهة. وللإستفاذة من الموارد المائية تم مؤخرا إنشاء وإعادة ترميم 337 ثقب والتي تعبىء أزيد من 36 ألف متر مكعب تغطي حاجة مدينة الداخلة من الماء الشروب كما تزود الوسط القروي وتروي بعض المساحات الخضراء.

وقد بلغ إنتاج الماء الصالح للشرب سنة 2007 بجهة وادي الذهب – الكويرة حوالي 2879360 متر مكعب مسجلا بذلك انخفاضا قدر ب 1.85% مقارنة مع سنة 2006 (2933738 مترب مكعب)، حيث استهلك منها 1572014 متر مكعب، في حين سجل عدد المشتركين ارتفاعا بنسبة 7.54% مقارنة مع السنة الفارطة حيث انتقل من 11364 منخرط سنة 2006 الى 12221 منخرط سنة 2007.

الجدول رقم 33 : الإنتاج والمبيعات من الماء الصالح للشرب سنة 2007 بالمتر مكعب

الجهة	الإنتاج	الإستهلاك	عدد المشتركين	التوزيع
وادي الذهب – الكويرة	2879360	1572014	12221	2821773

المصدر المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بالداخلة 2007

ثانيا : الطاقة الكهربائية

- **جهة كلميم –السمارة: [192]**

يتم تزويد مراكز التجمعات السكنية المتواجدة بالجهة عن طريق الربط بالشبكة الكهربائية الوطنية. وتقدر نسبة التغطية بحوالي 100% بالنظر إلى أهمية الديموغرافية النسبية للأحواض، وبالنظر كذلك إلى وتيرة المجهود المتواصل الذي تعرفه قرى الجهة في إطار برامج كهربة العالم القروي.

[191]- مونوغرافية جهة وادي الذهب الكويرة لسنة 2008 ، مرجع سابق .ص: 110
[192]- مشروع مخطط تنموي لجهة كلميم – السمارة ... ، مرجع سابق ، ص: 33

و تتوفر الجهة بشاطئ طانطان على وحدة حرارية للإنتاج الكهربائي، يخصص إنتاجها لدعم الطاقة المستعملة لتزويد أقاليم الجنوب. كما تجاوزت نسبة إستفادة الجماعات القروية من الكهرباء 80 % مع إمتياز لأقاليم كلميم وطانطان.

- حجم الطاقة الكهربائية المستهلكة : 154873 ميكاواط/ ساعة 77 % تخص الضغط المنخفض.
- عدد المشتركين : 173473، 88,5 % من الأسر.

الجدول رقم 34: بنية مبيعات الطاقة الكهربائية (بالميكاواط ساعة) حسب الفئات الكبرى للمشتركين[193] خلال سنة 2012

الأقاليم	فئات أخرى		الإدارة العمومية		الإدارات		الأسر	
	م.م	ع.م	م.م	ع.م	م.م	ع.م	م.م	ع.م
كلميم	6908	6046	5550	189	2260	532	49541	44333
طاطا	1717	1643	1845	201	1808	510	21335	25409
آسا الزاك	785	609	789	20	665	136	5621	4962
طانطان	3453	2715	2313	63	893	233	24527	19602
المجموع	12863	11013	10497	473	5626	1411	101024	94306

المصدر: مصالح المكتب الوطني للكهرباء 2012

- **جهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء [194] :**

تعتبر جهة العيون – بوجدور- الساقية الحمراء، من الجهات الأكثر تجهيزا فيما يخص البنيات التحتية الكهربائية. ويشرف المكتب الوطني للكهرباء على توزيع الكهرباء بأقاليم الجهة، وتصل طول شبكة التوزيع إلى ما يقارب 3301 كلم سنة 2010، منها 2929 كلم خاصة بالجهد المنخفض و372 خاصة بالجهد المتوسط.

و لمواجهة الحاجيات المتنامية لهذه الجهة، تم سنة 1997 ربط مدينة العيون بالشبكة الوطنية، أما مدينة بوجدور فقد تم ربطها بهذه الشبكة سنة 2003، كما تتوفر الجهة على محطة حرارية بمدينة العيون لإنتاج الكهرباء بلغ إنتاجها الصافي 4, 197 مليون كيلو واط في الساعة خلال سنة 2009.

وبخصوص عدد المنخرطين وصل إلى غاية شهر دجنبر 2010 بالجهة 58260 منخرط، 5, 83 % بإقليم العيون. كما أن هذا الأخير باعتباره العمود الفقري للجهة إستأثر لوحدة بما يقرب 1%, 88 من مبيعات المكتب الوطني للكهرباء بالجهة بالنسبة للجهة المنخفض والمتوسط والتي بلغت 5183.7% و.س. خلال سنة 2010 وقد استهلكت الأسر 67.1% من هذه المبيعات متبوعة بالمحلات التجارية ب 13.1% ثم الإدارات العمومية ب 8.7% وكذلك الإنارة العمومية ب 6.9% بينما اقتصرت حصة القطاعين الصناعي والفلاحي على 4.2%.

[193]- النشرة الإحصائية لجهة كلميم – السمارة 2012 ... ، مرجع سابق، ص: 118

[194]- مونوغرافية جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء لسنة 2011 ... ، مرجع سابق ، ص: 92 ،93

الجدول رقم 35 : مبيعات الطاقة الكهربائية بالجهة حسب مستوى الجهد والإقليم سنة 2011[195] مليون و.س

الاقاليم	مستوى الجهد			
	الجهد المنخفض	الجهد المتوسط	الجهد العالي	المجموع
العيون	90349	85737	-	176086
طرفاية	3089	953	-	4042
بوجدور	13213	8539	-	19752
مجموع	106651	93229	-	199880

المصدر : المكتب الوطني للكهرباء (وكالة التوزيع بالعيون) 2011

وتعترض التزود بالطاقة الكهربائية صعوبات متمثلة أساسا في الظروف المناخية، التي تتميز بهبوب رياح رملية والرطوبة المصحوبة بالملح مما يتسبب بإنقطاعات مستمرة للخطوط الكهربائية.

- **جهة وادي الذهب –الكويرة :**

خلال سنة 2006، بلغت مبيعات الطاقة الكهربائية بالجهة 34980 مليون واط في الساعة حيث تمثل مبيعات الطاقة الكهربائية ذات الجهد المنخفض بنسبة 69 ,61% من مجموع المبيعات مقابل 30,38% بالنسبة للجهد المتوسط. وقد بلغ عدد المنخرطين إلى حدود شهر دجنبر 2006 ما مجموعه 11676 منخرط.[196]

الجدول رقم 36 : مبيعات الطاقة الكهربائية ومستوى الجهد بالجهة، سنة 2009(بمليون و.س) [197]

الجهة	لجهد المنخفض	الجهد المتوسط	الجهد العالي	المجموع
	22824	12712	-	35536

المصدر : المكتب الوطني للكهرباء بالداخلة 2009

استنادا لما سبق يتضح جليا ضعف البنيات التحتية للنقل البري والموانئ والمطارات في الأقاليم الجنوبية، بحيث أنها لا تلبي الحاجيات الاقتصادية للمنطقة. ومما يزيد من محدوديتها هو عزلة المنطقة وضعف البنيات التحتية الطرقية. الشيء الذي يتطلب تقوية هذه البنيات رغم المجهودات المبذولة في هذا الصدد لسد العجز الحاصل على مستوى هذه البنيات.

والى جانب ضعف شبكة المواصلات تواجه الأقاليم الجنوبية إكراه التزود بالماء باستثناء الأطراف الشمالية من جهة كلميم – السمارة التي تتوفر على فرشة مائية مهمة بكل من واد نون وحوض درعة، أما فيما يتعلق بباقي المنطقة. فإن المصادر المائية محدودة إن لم نقل منعدمة، مما جعل الدولة تباشر عملية تحلية مياه البحر رغم ما يتطلبه ذلك من استثمارات هامة ومن تكاليف مرتفعة جدا.

[195]- النشرة الاحصائية الجهوية العيون – بوجدور –الساقية الحمراء ، مرجع سابق ص : 94
[196]- مونوغرافية جهة وادي الذهب – الكويرة لسنة 2008 ... ، مرجع سابق ص: 109
[197]-المندوبية السامية للتخطيط ، المديرية الجهوية لوادي الذهب – الكويرة ، النشرة الإحصائية لجهة وادي الذهب – لكويرة لسنة 2010، ص 42

الفرع الثاني: التجهيزات الإجتماعية

شهدت الأقاليم الصحراوية استثمارات مهمة في الميدان الإجتماعي. وهو ما تشهد عليه نسب ومؤشرات التجهيزات المسجلة والتي توضح بأن هذه الأقاليم استفادت من التجهيزات الاجتماعية بشكل كبير.

وقد حظيت قطاعات التعليم، التكوين المهني، الصحة العمومية باهتمام خاص ساهم بشكل كبير في تحسين مؤشرات التغطية بالرغم من الاعتبارات التي تخص التوزيع الجغرافي للسكان.

فماهو واقع هذه التجهيزات بهذه الأقاليم ؟ والى أي حد تساهم أو تحد من مستوى تطور المنطقة ؟

الفقرة الأولى : قطاع التعليم والتكوين المهني

لقد استفادت الجهات الصحراوية الثلاث من مجهودات استثمارية في قطاع التعليم والتكوين المهني. وللوقوف على أهم هذه الاستثمارات والإنجازات سنتطرق إلى النظام التعليمي والتكوين المهني في كل جهة على حدة.

أولا : التعليم

يعتبر قطاع التعليم من القطاعات المهمة التي تلعب دورا أساسيا في النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، حيث كان ولازال يشكل أبرز الإهتمامات المحورية للهيئات الحكومية ببلادنا، وبخصوص الجهات الصحراوية الثلاث بذلت جهود جبارة من طرف الدولة للنهوض بقطاع التعليم، إذ عرف في السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا في البنيات التحتية، والذي واكبه ارتفاع في عدد التلاميذ.

- **جهة كلميم –السمارة**: [198]

أ - التعليم الأولي :

سيتأثر هذا النوع من التعليم، باهتمام بالغ نظرا للأهمية النسبية للأطفال دون سن التمدرس ونظرا كذلك لتجدر ارتياد تعليم أولي ديني في المجتمع.

و تشكل الكتاتيب القرآنية النواة الأولى لهذا النظام التربوي والذي سيعرف بصفة تدريجية ظهور وحدات للتعليم العصري تتمركز أساسا بالحواضر.

ويمكن ملاحظة مدى تقارب نسب الإستقطاب بين النظام التقليدي والنظام العصري لكون الأول منتشر بالخصوص بالعالم القروي. كما تعرف نسب الولوج تزايدا سنة بعد أخرى مما شجع الاستثمار الخاص بالقطاع.

- عدد المتمدرسين : 19101 تلميذ (47 % منهم من البنات)
- عدد الأقسام : 1363 (80% بينهم للتعليم القراني)

[198]- haut commissariat au plan , direction régionale de guelmim , projet de développement de la région guelmim – smara , potentiel et perspectives de développement de la région – document de synthèse . février 2013 p : 9-10

ب - التعليم الأساسي :

يعرف هذا المستوى من التعليم، تطورا ملحوظا في التجهيزات وفي نسب الولوج. فقد وفرت المجهودات المبذولة من طرف الدولة لساكنة الجهة، تغطية شبكة كاملة من الوحدات المدرسية باستثناء مناطق معزولة أو ذات تجمعات سكنية متفرقة جغرافيا.

ويعرف هذا النوع من التعليم تعايش ظاهرتين متنافرتين:

اكتظاظ في المؤسسات الحضرية والتي يمكن أن تتجاوز معدل 40 تلميذ لكل قسم، وقلة استغلال للوحدات القروية منها نظرا لهجرة السكان نحو المدن. وقد شجعت هاته الوضعية، ظهور الإستثمار الخاص الذي بدا يولي اهتماما بانشاء وحدات بالحواضر أساسا خصوصا بمدن كلميم وطانطان غير أن التجربة لازالت في بداياتها حيث أنها تستقطب فقط 8،4 % من العدد الاجمالي للمتمدرسين.

وتشكو الجهة من عدم مسايرة معطياتها السكانية للمعايير المعتمدة وطنيا لعمليات بناء مدارس جديدة نظرا للخصوصيات الديموغرافية للجهة. غير أن نسبة التلاميذ التي تلج المؤسسات التعليمية في ظروف غير ملائمة، أصبح يتقلص سنة بعد أخرى ليمكن الجهة من بلوغ هدف تعميم التعليم، في أفق قريب.

- عدد المتمدرسين : 57029 تلميذ (بينهم 48 % من البنات)
- المعدل الجهوي للتلاميذ لكل قسم : 24 تلميذ.

ج - السلك الثاني من التعليم الأساسي (إعدادي)

تتمركز معظم مؤسسات السلك الثاني من التعليم الأساسي، بحواضر الجهة وبالمراكز المحيطة بها. وتقل تغطيتها للعالم القروي بشكل عام وذلك نظرا للمعايير الوطنية المعتمدة للبرمجة، ولعل هذا من الأسباب التي أدت إلى تقلص نسبة التلاميذ المتابعين لدراستهم بهذا المستوى خصوصا في صفوف الفتايات القرويات.

أما الوسط الحضري فإنه يشهد اكتظاظا مهما للتلاميذ بقاعات الدروس نظرا لتفاوت وتيرة التزايد السنوي للتلاميذ مع وتيرة توسيع وخلق تجهيزات جديدة.

- عدد المتدرسين : 33070 تلميذ (منهم 44% من البنات)
- المعدل الجهوي للتلاميذ لكل قسم : 51 تلميذ

د- التعليم الثانوي التأهيلي :

تعرف أقاليم الجهة، تفاوتا من حيث التغطية بمؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي. ويبرز إقليم طاطا أقل حظا من أقاليم أخرى بالرغم من تمركز ذات المؤسسات بحواضر الجهة.

وتقل نسبة التلاميذ الذين يتابعون دراستهم بهذا المستوى نظرا لاعتبارات من بينها الصعوبة المترتبة عن ضرورة النزوح إلى المدن وما سيكلفه من مصاريف لأسر معظمها ذات دخل ضعيف.

- عدد المتمدرسين. 22499 تلميذ (بينهم 47% من البنات)
- المعدل الجهوي للتلاميذ لكل قسم : 34 تلميذ

الجدول رقم 37: توزيع التلاميذ حسب وسط الإقامة 2013/2012 [199]

تركيبة عدد التلاميذ	المجموع	السمارة	طاطا	طانطان	آسا الزاك	كلميم
حضري	4731	627	-	1729	24	2351
قروي	0	0	-	0	0	000
المجموع	4731	627	-	1729	24	2351
حضري	2117	289	-	772	11	1045
نسبة عدد الإناث قروي	0	0	-	0	0	000
المجموع	2117	289	-	772	11	1045

المصدر : الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين 2013

- **جهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء**: [200]

أ - التعليم الأولي :

يعتبر التعليم الأولي المرحلة ما قبل التعليم الأساسي، ويستقيد منه الأطفال في سن مبكرة ما بين 3 و6 سنوات، ويحظى باهتمام متزايد نظرا للأهمية النسبية للأطفال دون سن التمدرس ونظرا كذلك لتجذر ارتياد تعليم أولي ديني في المجتمع.

وتشكل الكتاتيب القرانية النواة الأولى لهذا النظام التربوي والذي سيعرف بصفة تدريجية، ظهور وحدات للتعليم العصري عبارة عن رياض للاطفال تتمركز أساسا بالحواضر.

الكتاتيب القرانية : وهي الأكثر انتشارا داخل الأحياء الشعبية في مدن الجهة، أما بالبوادي فتعتبر النواة الأولى للتعليم.

رياض الأطفال : تتميز رياض الأطفال بالجهة بكونها تتوفر على تجهيزات عصرية وملائمة لتكوين الطفل وتأهيله للتعليم الأساسي وفق طرق عصرية.

بلغ عدد مؤسسات التعليم الأولي (بشقيه) بالجهة 231 مؤسسة تشكل رياض الأطفال حوالي 15,15 %منها، وتوجد غالبيتها بإقليم العيون، وقد استقبلت هذه المؤسسات 2797 تلميذ، 48,8 منهم إناثا.

خلال الموسم الدراسي 2010-2011 استقطبت مؤسسات التعليم الأولي العصري بالوسط الحضري 100% من مجموع الأطفال الذين يرتادون هذا السلك بالجهة.

ب - التعليم الإبتدائي :

يعرف هذا المستوى من التعليم، تطورا ملحوظا في التجهيزات وفي نسب الولوج، وتوجد بالجهة حوالي 53 مدرسه، منها 5 فقط بالوسط القروي، وقد إستقطبت هذه المدارس ما مجموعه 94227 تلميذا، منهم 48% إناثا.

[199]- annuaire statistique de la region guelmim …, op.cit p: 16

[200]- مونوغرافية جهة وادي الذهب ، الكويرة لسنة 2008....، مرجع سابق ، ص: من 44 إلى 51

و تتشكل هيئة التدريس من 251 معلما، أما متوسط التلاميذ لكل فصل 30، ويحجب هذا المعدل تفاوتا بين الأقاليم الثلاثة، فهو مرتفع بإقليم بوجدور ب 6 نقط عن مثليه بإقليم العيون وينقص عن المعدل بثمانية نقط بإقليم طرفاية

الجدول رقم 38 : عدد التلاميذ بالسلك الأول من التعليم الأساسي حسب الوسط والجنس والإقليم 2011-2012 [201]

الإقليم	الإناث	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	المجموع
العيون	9796	20055	77	164	9719	9891
طرفاية	612	1291	186	487	426	904
بوجدور	2649	5474	0	0	2649	5474
المجموع	13057	26820	263	551	12794	26269

المصدر : الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالعيون 2012

يتم حساب معدل التأطير (عدد التلاميذ للمدرس الواحد في مستوى دراسي معين وخلال سنة دراسية معينة) لتبيان مدى توفر الموارد البشرية العاملة بقطاع التربية. وكلما كان هذا المؤشر صغيرا كلما كان التواصل بين التلميذ والمدرس سهلا. وهكذا، بلغ معدل التأطير بالجهة 84,24 تلميذا للمعلم الواحد، أما حسب الإقليم، فقد بلغ هذا المعدل 21, 5 تلميذا للمعلم الواحد بإقليم العيون و28،73 تلميذا بإقليم بوجدور أما بإقليم طرفاية فبلغ 28 ,16.

ومن أجل معرفة أهمية عدد التلاميذ الذين يتابعون دراستهم بهذا السلك التعليمي من بين مجموع السكان، يتم حساب عدد التلاميذ لكل 1000 نسمة. وقد بلغ هذا المؤشر ما يعادل 110 تلميذا (عمومي+ خصوصي) لكل 1000 نسمة بالجهة. وحسب الوسط، يصل هذا المعدل الى 115 تلميذا لكل 1000 نسمة بالوسط الحضري، مقابل 30 تلميذا بالوسط القروي.

ج - التعليم الثانوي الإعدادي :

تتوفر الجهة على 17 إعدادية بالوسط الحضري، وتتواجد أغلب هذه المؤسسات بإقليم العيون وقد إستقبلت هذه الإعداديات ما مجموعه 15951 تلميذا، تمثل الإناث 71،48% منهم.

وبلغ عدد التلاميذ لكل قسم دراسي بالجهة 37 تلميذا، كما سجل هذا المؤشر 37 بإقليم العيون مقابل 38 بإقليم بوجدور و36 بإقليم طرفاية. وبخصوص معدل التأطير فقد بلغ 25 تلميذا للأستاذ على المستوى الجهوي.

وحسب الإقليم، بلغ هذا المعدل 26 تلميذا بإقليم العيون و24 تلميذا بإقليم بوجدور أما بإقليم طرفاية بلغ هذا المعدل 15. ومن جهة أخرى، تم تسجيل 52 تلميذا (عمومي+ خصوصي) لكل 1000 نسمة على

[201]- annuaire statistique de la region laayoune ….op.cit p :27

المستوى الجهوي، مقابل 58 تلميذا لكل 1000 نسمة بإقليم العيون و36 تلميذا بإقليم بوجدور أما إقليم طرفاية فبلغ 43 تلميذا.

د – التعليم الثانوي التأهيلي :

في إطار مواكبة تفعيل مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين على مستوى هذا السلك، تم إرساء بنية تحتية تربوية مهمة بجهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء، والتي أصبحت تتوفر على 16 ثانوية ضمت 34411 تلميذا منهم 3، 52 % إناثا.

وتتوزع نسب هؤلاء التلاميذ حسب الشعب الى 91،44% يدرسون بالشعب الأدبية و70،53% بالشعب العلمية و39،1 بالشعب التقنية. من جهة أخرى بلغ عدد المرشحين الحاضرين في امتحانات الباكالوريا بالجهة 4954 مرشحا خلال سنة 2011، من بينهم 41،54 % إناثا.

وتتشكل هيئة التدريس من 591 أستاذا، كما بلغ معدل التأطير بالجهة 19 تلميذا للأستاذ الواحد. ويصل هذا المؤشر الى 19 تلميذا بإقليم العيون و10 باقليم طرفاية و20 بإقليم بوجدور. كما بلغ عدد التلاميذ لكل قسم دراسي بالجهة 33 تلميذا. وسجل هذا المؤشر أكبر قيمة له بإقليم بوجدور بمعدل 41 لكل قسم مقابل 33 بإقليم العيون و30 باقليم طرفاية.

- **جهة وادي الذهب – الكويرة :** [202]

أ – التعليم الأولي :

خلال الموسم الدراسي 2007/2006 بلغ عدد المتدربين على الكتاتيب القرأنية 548 طفلا (منهم 47,44إناث)، أما بالنسبة للتعليم الأولي العصري فقد بلغ عدد مرتاديه 1541 طفلا 47,69 % إناث) موزعين على 88 قسما.

ب- التعليم الأساسي :

خلال الموسم الدراسي 2007/2006، بلغ عدد التلاميذ بالجهة الذين يتابعون دراستهم بالسلك الأول أساسي عمومي ما يناهز 10471 تلميذا مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 2,64% مقارنة مع الموسم السابق (98,73% منهم بالوسط الحضري). كما تتشكل نسبة الإناث 47,84% من مجموع التلاميذ بالجهة (98,72% منهن بالوسط الحضري).

وتتشكل هيئة التدريس الممارسة بالجهة خلال الموسم الدراسي 2007/2006 من 297 مدرسا، 18(منهم % 39.05 إناث).

أما على مستوى البنية التحتية التربوية بالجهة، فقد بلغ عدد المؤسسات العمومية بالسلك الأول من التعليم الأساسي خلال الموسم الدراسي 2006-2007، 18 مؤسسة منها 5 مؤسسات بالوسط القروي، وتضم هذه المؤسسات 186 حجرة دراسية منها 60،8 % بالوسط القروي. كما بلغ عدد الفصول خلال نفس السنة 277 فصلا، منها 33،4 % بالوسط الحضري.

[202]- مونوغرافية جهة وادي الذهب ، الكويرة لسنة 2008....، مرجع سابق ، ص: من 44 إلى 51

إن متوسط عدد التلاميذ لكل قسم دراسي يتم حسابه بقسمة عدد التلاميذ على عدد الأقسام بالنسبة لمستوى ونوع دراسي معين، وهو يعطي فكرة عن نوعية التلقين الذي يتحسن كلما كان عدد التلاميذ قليلا. وقد بلغ هذا المؤشر خلال السنة الدراسية 2007/2006 بالنسبة لمجموع الجهة 38 تلميذا لكل قسم دراسي مقابل 28 تلميذ لكل قسم على المستوى الوطني.

حسب الوسط، يبلغ هذا المعدل 36 تلميذا لكل قسم دراسي بالوسط الحضري مقابل 34 تلميذا لكل قسم بالوسط القروي وهو أقل من نظيره المسجل على المستوى الوطني الذي يبلغ عدده 25 تلميذا لكل قسم.

إن معدل التأطير بالجهة بلغ 35 تلميذا للمعلم الواحد مقابل 28 تلميذا لكل معلم على المستوى الوطني.

ج – التعليم الثانوي الإعدادي :

خلال الموسم الدراسي 2007/2006، بلغ عدد التلاميذ بالتعليم الثانوي الإعدادي في الجهة 3364 تلميذا، منهم 54،48 % من الإناث، ويتم تأطير هذا العدد من التلاميذ من طرف 159 أستاذا منهم 3،11 % من الإناث، وقد بلغ عدد المؤسسات بالجهة 03 مؤسسات إعدادية تضم 72 حجرة دراسية و80 فصلا، في حين بلغ عدد هذه المؤسسات بالجهة خلال الموسم الدراسي (2009/2008) 04 مؤسسات إعدادية تحتوي على 94 حجرة دراسية و101 فصل.

الجدول رقم 39 : المؤسسات والفصول والحجرات حسب الإقليم (2009/2008) [203]

الإقليم	المؤسسات	الفصول	الحجرات المستعملة
وادي الذهب	3	101	94
أوسرد	1	0	0
الجهة	4	101	94

المصدر : الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالداخلة

د- التعليم الثانوي التأهيلي :

بلغ عدد التلاميذ بالتعليم الثانوي التأهيلي بجهة وادي الذهب – الكويرة خلال الموسم الدراسي 2007/2006، 1688 تلميذا، منهم 95،42 % من الإناث.

وتتشكل هيئة التديس الممارسة بالجهة من 125 أستاذا منهم 88% من الإناث، وقد بلغ عدد التلاميذ لكل قسم دراسي 34 تلميذا. ومن جهة أخرى، بلغ عدد المرشحين لامتحانات الباكالوريا في مختلف الشعب 631 مرشحا، 42،43 % منهم إناث، وقد بلغت نسبة النجاح 2،70%، (45،74% من الإناث).

[203]- النشرة الإحصائية لجهة وادي الذهب ، الكويرة لسنة 2010...، مرجع سابق ، ص: 106

تطور عدد التلاميذ بالجهة حسب مستوى التعليم

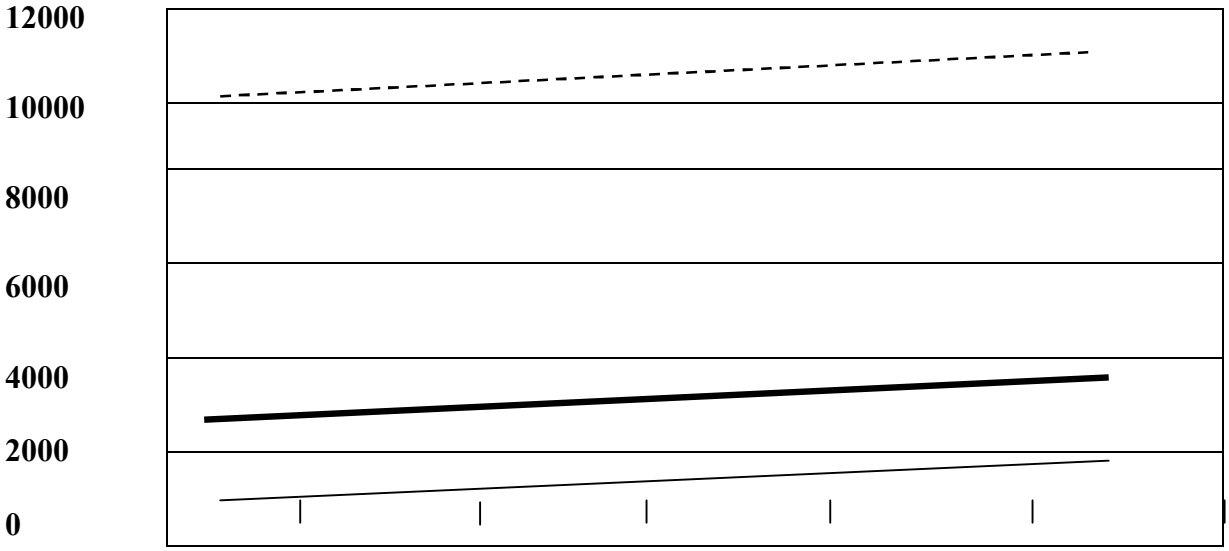

– : التعليم الثانوي التأهيلي، — :التعليم الثانوي الإعدادي، .... : التعليم الإبتدائي العمومي

من خلال هذا الرسم المبياني الذي يبين تطور عدد التلاميذ بالجهة حسب نوع مستوى التعليم، يتضح أن عددالتلاميذ بالتعليم الإبتدائي العمومي انتقل من 8327 تلميذا سنة 2001/ 2001 إلى 10474 تلميذا سنة 2007/2006، مسجلا بذلك معدل نمو بلغ حوالي 29 %، أما عدد التلاميذ بالتعليم الثانوي الإعدادي فقد انتقل من 2060 تلميذا سنة 2002/2001 إلى 3363 تلميذا سنة 2007/2006، بمعدل نمو بلغ حوالي 63%، في حين انتقل عدد التلاميذ بالتعليم الثانوي التأهيلي من 1145 تلميذ سنة 2002/2001 إلى 1777 تلميذا سنة 2007/2006، مسجلا بذلك معدل نمو بلغ 55%.

ثانيا : التكوين المهني

يعتبر التكوين المهني من بين القطاعات الأساسية والمهمة التي توليها الحكومة اهتماما بالغا، حيث انصبت الجهود على تنمية الطاقة الاستيعابية لنظام التكوين المهني بتوسيع المؤسسات المتواجدة وإحداث مؤسسات جديدة، وكذا تطوير الأنماط الجديدة للتكوين وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية والعلمية التي يعرفها العالم المعاصر.

وقد عرفت الجهات الصحراوية الثلاث، تطورا ملحوظا ومهما لبنيات التكوين المهني.

- **جهة كلميم – السمارة**: [204]

تتوفر الجهة على شبكة مراكز التكوين العمومية والخصوصية بما يناهز 30 مؤسسة (منها 60% تنتمي للقطاع الخاص) وتتركز 77% منها بإقليمي كلميم وطانطان. وتأتي شعبة تقني في صدارة الشعب المستقطبة للمتدربين بنسبة 42% من العدد الاجمالي.

و تسعى الخريطة السنوية للتكوين المهني الى الموائمة ما بين أنواع التكوين والحاجيات المحلية، حيث لايزال الخصاص قائما في هذا المجال خصوصا بالنسبة لبعض الشعب المرتبطة بالفلاحة والصيد البحري والسياحة.

وقد عرفت الجهة كقبلة لمجموعة من الاستثمارات الخاصة والتي استهدفت خلق مؤسسات للتكوين المهني توفر للمتدربين تكوينا تكميليا في بعض الشعب التي لا تدرس بالقطاع العمومي.

وقد شكل تمركز المتدربين بالوسط الحضري فرصة استفاد منها المستثمرون، كما شكلت شعبة الخياطة والحلاقة أهم الشعب المفضلة في وقت أصبحت فيه أخرى كالإعلاميات والمكتبية شعبا تقليدية.

- **جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء :** [205]

عرفت هذه الجهة، تطورا ملحوظا ومهما لبنيات التكوين المهني. حيث عملت السلطات العمومية في هذا المجال على خلق عدد مهم من مؤسسات التكوين المهني وتطوير الأنماط الجديدة للتكوين، خاصة منها التكوين بالتدرج المهني والتمرس المهني وكذا إرساء مجموعة من الشعب الجديدة، الشيء الذي ساهم في خلق توازن الطاقة الإستيعابية لهذا القطاع مع العدد الهائل للراغبين في ولوجه.

ويتألف نظام التكوين المهني من أربعة أسلاك وهي التقني المتخصص، التقني، التأهيل والتخصص.

وتتوفر الجهة على 26 مؤسسة للتكوين المهني (38،65 % تابعة للقطاع الخاص) تبلغ طاقتها الإستيعابية 3304 مقعدا بيداغوجيا، 72،89 % منها يستقطبها القطاع العمومي.

الجدول رقم 40 : عدد مؤسسات التكوين المهني والمقاعد حسب القطاع و الإقليم سنة 2012/2011 [206]

الإقليم	القطاع العمومي		القطاع الخاص		المجموع	
	عدد المؤسسات	عدد المقاعد	عدد المؤسسات	عدد المقاعد	عدد المؤسسات	عدد المقاعد
العيون	8	2940	15	845	23	3785
طرفاية	-	-	-	-	-	-
بوجدور	1	410	2	95	3	505

[204]- projet de plan de developpement de la region guelmim smara …,op. cit p:11

[205]- مونوغرافية جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء 2011 ...، مرجع سابق ص 57،58،59

[206]- النشرة الإحصائية لجهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء لسنة 2012...، مرجع سابق ، ص: 40

المجموع	9	3350	17	940	26	4290

المصدر : المندوبية الجهوية للتكوين المهني بالعيون. 2012

أ: عدد المتدربين :

استقطبت مؤسسات التكوين المهني بالجهة 8853 متدربا، يتوزعون على مستويات التكوين كما يلي : 10،14 % مستوى التخصص، 43،18 % مستوى التأهيل، 43،37 % مستوى تقني، 04، 30% مستوى التقني المتخصص.

وحسب القطاع، فقد استقبلت مؤسسات القطاع العام 16، 87% من العدد الإجمالي للمتدربين، فعدد المتكونين بها يفوق نظيره بالقطاع الخاص في جميع مستويات التكوين. وهكذا، وبالمقارنة مع الطاقة الإستيعابية التي يوفرها كل قطاع، فإن مؤسسات القطاع العام تعرف اكتظاظا ملحوظا، عكس القطاع الخاص.

وبلغ عدد المتدربات بمؤسسات التكوين المهني بالجهة 1953 متدربة، تمثل 27،50% من مجموع المتدربين، أما على صعيد عمالات الجهة، فإن عمالة العيون تستقطب ما يقرب 70،90% من عدد المتدربين بالقطاع الخاص.

ب: عدد الخريجين

بلغ عدد الخريجين من مؤسسات التكوين المهني برسم فوج 2011 حوالي 1542، تمثل الإناث منهم ما يناهز 33،52 %. واستحوذ القطاع العمومي على النسبة التالية 02،92%.

- **جهة وادي الذهب – الكويرة :** [207]

إن الهدف من نظام التكوين المهني هو توفير الطاقات المهنية لمتطلبات سوق الشغل. فبالنسبة لجهة وادي الذهب – لكويرة فهي تتوفر على 7 مؤسسات للتكوين المهني،(منها 4 مؤسسات خصوصية) بطاقة استيعابية تصل الى 576 مقعدا، (190 منها بالقطاع الخاص).

خلال الموسم الدراسي 2007/2006، استقبلت مؤسسات التكوين المهني بالجهة 505 متدربا، 98،81% منهم بالقطاع العام، ويلاحظ من خلال الجدول التالي أن عدد المتدربين بهذا القطاع يفوق نظيره بالقطاع الخاص في جميع المستويات باستثناء مستوى التقني المتخصص.

الجدول رقم 41 : عدد المتدربين حسب مستوى التكوين والقطاع (2009/2008) [208]

مستوى التكوين	القطاع العمومي	القطاع الخاص	المجموع
التخصص	79	0	79
التأهيل	166	13	179
التقني	179	74	253

[207]- مونوغرافية جهة وادي الذهب – الكويرة لسنة 2008 ....، مرجع سابق ص : 53،54،55،56.

[208]-annuaire stastistique de la region d'oued eddaheb …,op cit p: 40

التقني المتخصص	60	89	149
المجموع	484	766	660

المصدر : المديرية الجهوية للتجهيز بالداخلة 2010

أما فيما يخص عدد خريجي مؤسسات التكوين المهني بالجهة برسم موسم 2007/2006 فقد بلغ ما يعادل 165 خريجا، منهم 45،25 % بالقطاع الخاص، و74,54 % بالقطاع العمومي.

ويتوزع خريجو مؤسسات القطاع الخاص حسب مستويات التكوين كالآتي 40,47 % بمستوى التقني، 40,47% بمستوى التأهيل و19,40 % مستوى التقني المتخصص. ويتوزع الخريجين مناصفة بين الجنسين.

الفقرة الثانية : الصحة

تهتم مختلف الدول بالصحة وتوليها عناية فائقة واهتمامات كبيرة، مستهدفة من خلال هذا الاهتمام الحد من الأمراض المعدية والفتاكة ومحاربة الأوبئة، وذلك بهدف التقليص من معدلات وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأم، وتوسيع التغطية الصحية لتشمل العالم القروي.

إن قطاع الصحة يعتبر من بين القطاعات ذات الأولوية في استراتيجية التنمية الاجتماعية التي رسمتها الدولة منذ بداية التسعينيات.

وقد استفادت الجهات الصحراوية الثلاث من المجهودات الكبيرة المبذولة في المجال الصحي وذلك عبر توفير البنية التحتية الصحية بهذه الجهات وتزويدها بالأطر.

هذه البنيات سنتطرق إلى الحديث عنها في كل جهة على حدة.

- **جهة كلميم –السمارة** : [209]

رغم جهد الدولة في مجال الصحة، تشكو جهة كلميم –السمارة عموما من تغطية صحية دون المستوى المنشود خصوصا بالوسط القروي. فالتوزيع الجغرافي للسكان داخل مجال صحراوي شاسع ومحدودية احترام معايير التجهيز المعتمدة على المستوى الوطني، كانا من بين الأسباب التي حالت دون استفادة الساكنة من خدمات صحية في ظروف ملائمة.

تعرف الجهة كذلك، قلة في الطاقم الطبي العامل بمؤسساتها خصوصا الإختصاصيين بالقطاعين الخاص والعام على السواء. ورغم تسجيل مؤشرات متوسطة قد تقارع أو تفوت المعادلات الوطنية، فإن تمركز هذا الطاقم في جله بالحواضر، يلقى بظلال كثيفة على ما يستفيد منه السكان القرويون.

يعتبر الوسط الحضري بوجه عام، أوفر نصيبا من المؤسسات الصحية بالمقارنة مع العالم القروي، وإذا كان مجال الخدمات الصحية الأساسية، قد استفاد من عدة وحدات في إطار البرامج المنجزة، فإن المستشفيات لازالت لم تتعدى معدل وحدة وحيدة لكل إقليم.

[209]- projet de developpement de la region guelmim-smara …op.cit. p 11.12

أما بالوسط القروي فالوحدات التي توفر الخدمات الصحية الأساسية، تشكو من حيث تغطيتها، من سوء توزيع نسب استفادة السكان منها، تتباين من إقليم الى أخر ومن جماعة إلى آخرى.

الجدول رقم 42: التجهيزات الصحية المتوفرة حسب كل إقليم (سنة 2012) [210]

الأقاليم	قاعات العلاج	مركز الهلال الاحمر المغربي	المراكز الصحية		المستوصفات		المستشفيات	
			قروية	حضري	قروية أساسية	قروية	إقليمية	جهوية
كليميم	00	06	18	08	00	12	00	01
طانطان	01	04	00	05	00	05	01	00
آسا – الزاك	00	00	02	04	01	04	01	00
طاطا	07	00	16	06	00	13	01	00
السمارة	08	00	03	04	00	02	01	00
المجموع	08	10	39	27	01	36	04	01

المصدر: المندوبيات الإقليمية للصحة 2012

وقد عرفت الطاقة الإستيعابية لمختلف المستشفيات الموجودة ركودا من حيث عدد الأسرة وذلك في غياب عمليات توسيع أو بناء نظرا لاعتبارات ديموغرافية لا تتناسب والمعايير التي تتأسس لهذه العمليات.

- الطاقة الإستيعابية من الأسرة بالمستشفيات: 315 سرير سنة 2011.
- عدد الأطباء (القطاع العام والخاص) : 188 منهم 88% من الطب العام.
- 04 مراكز لتصفية الدم.
- 74 مركز صحي و26 مستوصف.

- **جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء** : [211]

عملت جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء على غرار جهات المملكة على تطوير البنية التحتية الصحية وتزويدها بالأطر وكذا تعميم البرامج الصحية.

1- **التجهيزات الصحية** :

تتوفر الجهة على مستشفيين عامين إقليميين ومستشفى مختص، بطاقة استيعابية إجمالية تصل إلى 425 سريرا، بمعدل 743 نسمة لكل سرير. ويخفي هذا المؤشر تباينا كبيرا بين إقليم العيون وإقليم بوجدور، حيث يصل إلى حوالي 604 نسمة لكل سرير بإقليم العيون و1944 بإقليم بوجدور أما إقليم طرفاية فهو لا يتوفر على أي مؤسسة صحية تضم أسرة.

[210]- annuaire statistique de la région guelmim – Smara ...Op, cit p : 39

[211]- مونوغرافية جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء لسنة 2011 ....، مرجع سابق ص : 65،64،63،62

كما تتوفر الجهة على 26 مؤسسة صحية للعلاجات الأساسية وبهذا فهي توفر مؤسسة ل 12154 نسمة، ويحجب ذلك هذا المؤشر تفاوتا بين أقاليم الجهة (18077 نسمة بإقليم العيون و8750 ببوجدور و2200 بطرفاية).

الجدول رقم 43: التجهيزات الصحية العمومية حسب الإقليم سنة 2011 [212]

الإقليم	المستشفيات المختصة الإقليمية	المستشفيات العامة الإقليمية	مستوصفات قروية	مراكز صحية حضرية
العيون	1	1	3	8
طرفاية	-	-	5	1
بوجدور	-	1	4	3
المجموع	1	2	12	12

المصدر : مندوبيات الصحة بالعيون، بوجدور وطرفاية.2011

وحسب الوسط، فقد سجلت سنة 2005 ما يعادل مركز صحي لكل 24750 نسمة تقطن بالوسط الحضري، ومستوصف قروي لكل 7271 نسمة قاطنة بالوسط القروي.

2- الهيئة الطبية والشبه طبية :

بلغ عدد الأطباء الذين يزاولون عملهم بالجهة 136 طبيبا سنة 2010 (79% يعملون بالقطاع العمومي)، ويمثل الأطباء الإختصاصيون 21% من مجموع الأطباء بالجهة : بالإضافة إلى 17 طبيبا للأسنان، كما أن 79%من مجموع الأطباء يمارسون مهامهم بإقليم العيون. ويسجل شبه غياب أطباء القطاع الخاص والإختصاصين بإقليم بوجدور وطرفاية.

أما الجهاز الشبه الطبي العمومي، فهو يتكون من 542 ممرضا موزعين على ثلاث فئات: 56، 76% منهم يمثلون الممرضون المجازون من الدولة، 1،23 % هم من مساعدي الصحة حاملي الإعدادية والنسبة المتبقية تمثل مساعدي الصحة المجازين من الدولة المختصين. وبخصوص متوسط عدد السكان لكل طبيب فقد وصل إلى 2324 نسمة على المستوى الجهوي. أما حسب الإقليم فوصل المعدل إلى 2176 نسمة بإقليم العيون و2800 نسمة بإقليم بوجدور و3667 نسمة بإقليم طرفاية.

و بالرغم من التحسن الذي عرفه قطاع الصحة في الجهة خلال السنوات الأخيرة بفعل الجهود المبذولة، إلا أنه لازال يعاني من نقص في الموارد البشرية على مستوى القطاع الخاص، الشيء الذي يتطلب تشجيع هذا الأخير والنهوض بالنظام الصحي للجهة وتوفير الخدمات الطبية اللازمة والضرورية.

3- حركية المرضى داخل الوحدات الصحية العمومية :

بلغ عدد المرضى الذين استفادوا من خدمات المؤسسات الصحية العمومية بالجهة ما يزيد عن 75910 مريضا. وقد قضوا داخل هذه المؤسسات 87260 يوما، ووصل معدل الإقامة 7،5 أيام.

[212]- annuaire statistique de la région laayoune-boujdour …, op, cit .p: 47

وبخصوص معدل التناوب على الأسرة بالمؤسسات الإستشفائية فقد بلغ 9،27 مريضا لكل سرير مستعمل.

4- الأنشطة الأخرى للمؤسات الصحية :

إضافة الى الخدمات التي تقوم بها مستشفيات جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء، فإن الوحدات الآخرى تقوم بإعداد برامج محددة ومنظمة لفائدة الساكنة سواء على المستوى الحضري أو القروي.

وتتمحور هذه البرامج على الشكل التالي :

- نشاط البرنامج الوطني لمراقبة الحمل والولادة.
- نشاط البرنامج الوطني للتلقيح.
- نشاط البرنامج الوطني لمحاربة سوء التغذية.
- نشاط البرنامج الوطني لمحاربة أمراض الإسهال.
- نشاط البرنامج الوطني للتخطيط العائلي.

- **جهة وادي الذهب – الكويرة :** [213]

لقد استفادت جهة وادي الذهب – الكويرة من المجهودات الجبارة المبذولة في المجال الصحي وذلك عبر توفير البنية التحتية الصحية بالجهة وتزويدها بالأطر.

لكن بالرغم من كل ما تحقق، تبقى هذه البنية دون متطلبات السكان من حيث عددها وتنوع الإختصاصات المطلوبة، وذلك بسبب التزايد الديموغرافي من جهة وشساعة الجهة وبعدها عن المراكز الطبية والعلاجية الأخرى من جهة أخرى، الشيء الذي أثر بشكل كبير على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

1- التجهيزات الصحية :

تتوفر الجهة على مستشفى عام إقليمي واحد، تبلغ طاقته الإستيعابية 53 سريرا.

وعلى مستوى مراكز العلاجات الصحية الأساسية، فالجهة تتوفر على 04 مراكز صحية و(04) مستوصفات قروية. والملاحظ أن أغلب هذه التجهيزات الصحية تتمركز بمدينة الداخلة.

الجدول رقم 44: التجهيزات الصحية العمومية حسب الأقاليم خلال سنة 2009 [214]

الأقاليم	المستشفيات المختصة الإقليمية	المستشفيات العامة الإقليمية	مستوصفات قروية	المراكز الصحية	
				حضري	قروي
وادي الذهب	00	01	03	04	02

[213]- مونوغرافية جهة وادي الذهب– الكويرة لسنة 2008 ...، مرجع سابق ص : 59،58،57،56

[214]- annuaire statistique de la region d'oued eddahab – lagouira…,op.cit , p: 119

أوسرد	00	00	01	00	03

الصدر : المديرية الجهوية للصحة بالداخلة 2009

2-الهيئة الطبية والشبه الطبية :

بلغ عدد الأطباء الممارسين بالجهة خلال سنة 2007 ما مجموعه 69 طبيبا، منهم 58،02% يعملون بالقطاع العام.

ومن جهة أخرى، فقد بلغ عدد الصيادلة الخواص 10 صيادلة. بالنسبة للجهاز الشبه الطبي العمومي العامل بالجهة، فهو يتكون من 89 ممرضا، ويتوزعون على فئتين :

-78، 29% منهم ممرضين مجازين من الدولة (IDE).

-29،21% منهم مساعدي الصحة حاملوا الإعدادية (IA+ASB+ASDE).

3- حركية المرضى داخل الوحدات الصحية العمومية.

خلال سنة 2007، استقبل المستشفى الإقليمي الوحيد والمتواجد بمدينة الداخلة 3266 مريضا. وقد قضى هؤلاء المرضى 10172 يوما للاستشفاء، في حين بلغ معدل الإقامة 3 أيام، أما على مستوى نسبة معدل الإيواء بالمؤسسات الصحية العمومية بالجهة فقد بلغت 53 %. في حين سجل معدل التناوب على الأسرة 62 مريضا لكل سرير مستعمل.

4-الأنشطة العادية الأخرى للمؤسسات الصحية :

بالإضافة إلى الأنشطة العادية التي يقوم بها المستشفى الوحيد بالجهة، فإن الوحدات الصحية الأخرى تنجز برامج محددة ومنظمة لفائدة الساكنة الحضرية والقروية على حد سواء. وتتمثل هذه الأنشطة في ما يلي:

- نشاط البرنامج الوطني لمراقبة الحمل والولادة.
- نشاط البرنامج الوطني للتلقيح.
- نشاط البرنامج الوطني لمحاربة سوء التغذية.
- نشاط البرنامج الوطني لمحاربة أمراض الإسهال.
- نشاط البرنامج الوطني للتخطيط العائلي.

عموما، رغم كل ما تحقق، تبقى البنية التحتية الصحية بالجهات الصحراوية دون متطلبات السكان من حيث عددها وتنوع الإختصاصات المطلوبة، وذلك بسبب التزايد الديموغرافي من جهة وشساعة هذه الجهات وبعدها عن المراكز العلاجية الأخرى من جهة أخرى. مما أثر بشكل كبير على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

و بالرغم كذلك من التحسن الذي عرفه قطاع الصحة في هذه المناطق خلال السنوات الأخيرة بفعل الجهود المبذولة، إلا أنه لازال يعاني من نقص في الموارد البشرية على مستوى القطاع الخاص، الشيء الذي يتطلب تشجيع هذا الأخير والنهوض بالنظام الصحي لهذه الجهات لتوفير الخدمات الطبية اللازمة والضرورية.

هكذا تتوفر الجهات الصحراوية الثلاث على مؤهلات متميزة تخول لها تطورا اقتصاديا واجتماعيا هاما. فرغم أن الميدان الفلاحي يظل رهينا بالتغيرات المناخية، فإن تربية الإبل تشكل نشاطا وموروثا ذو مردودية. أما بالنسبة لاستغلال الموارد المنجمية فينحصر في استخراج الفوسفاط والملح والرمل، بينما يمثل قطاع الصيد قاطرة للتنمية الاقتصادية بالمنطقة بفضل موارد سمكية وافرة ومتنوعة على امتداد 1700 كلم من السواحل. هذا إضافة إلى خصوصيات المنطقة وتنوع مناظرها الطبيعية التي تجمع بين الكثبان الرملية والشواطئ اللامتناهية تكون رصيدا من شأنه خلق تنمية سياحية من نوع خاص وهي السياحة الصحراوية.

لفد قطعت التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأقاليم الجنوبية أشواطا هامة على مدى الثلاثين سنة الأخيرة، إذ بذلت الدولة مجهودات كبيرة أظهرتها الدراسة التشخيصية، وتمثلت أساسا في توفير البنية التحتية (الطرق والموانئ والمطارات والسكن والمؤسسات التعليمية...)، في الإعفاء الضريبي ودعم أثمنة المواد الأساسية، في التأطير الإداري وفي مواكبة المشاريع الكبرى. هذا إضافة الى الحضور الهام للدولة، ليس فقط عبر المصالح الخارجية للوزارات، وإنما عبر جعل التنمية تحت إشراف وكالات خاصة كوكالة تنمية الأقاليم الجنوبية ووكالة التنمية الإجتماعية وغيرهما [215]

[215]- أحمد بلقاضي ، مرجع سابق ص:279 .

خاتمة الباب :

من خلال التحليلات القطاعية والأبعاد السياسية الواردة في شأن دواعي الإحداث المؤسساتي لتأهيل الأقاليم الشمالية والجنوبية، يتضح أن التجارب التاريخية التنموية لبعض المشاريع القطاعية أبانت عن ظرفيتها. كما تبين عن سوء التدبير المجالي لهذه الأقاليم، وذلك من خلال استغلال غير عقلاني للمقومات مع إهمال أخر، وهو ما يجعل الفعل التنموي التدبيري يتميز بثنائية الإفراط والإهمال.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الإعتداد بالمعوقات الطبيعية بهذه الأقاليم كسبب في ضعف البنية التحتية التجهيزية، إنما هو ضرب على وتر التقاعس من طرف المهنيين، فالأمر يستدعي شجاعة سياسية كبيرة بعيدة عن الإرتجالية، وتحقيق إنجازات فعلية بعيدة عن الحسابات الضيقة سياسية كانت أو حزبية أو مصلحة شخصية، وهو ما سيمكن من إعداد تراب جهوي بإنجاز مشاريع مرتبطة بمؤهلات هذه الأقاليم وتفعيل المتوفر منها والمستغل وتأهيل مختلف مكونات القطاعات الإنتاجية. كما يتوجب الأمر الضرب على يد من تسول لهم التلاعب بمصالح الإقتصاد الوطني وذلك بمحاربة التهريب في الشمال على سبيل المثال، وخلق شروط أفضل لاندماج الفرد في هذا المسار التنموي والمساهمة فيه.

لقد كان بالود الإشارة إلى مجموعة من العوامل التي تساهم في تكريس هذا الواقع لو كان إطار الموضوع أكثر شمولا. كأن يتم الحديث عن ذكر العوائق الإدارية التي تحول دون تحقيق التنمية والتي تشترك فيها مع مجموع التراب الوطني، ونخص بالذكر غموض الإختصاصات وتعدد الشكليات والإجراءات الإدارية، والتي تعيق مسلسل مساهمة الاستثمارات الخاصة في تحقيق التنمية، وتجعل الآلة الإدارية بالإمكانيات التي يمكن أن تمنحها في هذا المجال تتسم بالإنتقائية في شخص المتعاملين معها، كما أن الدرس والتحليل في ما يتعلق بالجماعات المحلية والمسلسل الإصلاحي الذي كانت موضوعه سواء تعلق الأمر بالميثاق الجماعي لسنة 1976 أو قانون الجهة سنة 1997 تحت رقم 96-47 كان من شأنه أن يعطي مقاربة تتداخل فيها عدة عوامل تساهم من جهة في فتور العمل التنموي لهذه الوحدات الإدارية، ومن جهة يمكن تدعيمها في سياق الإصلاحات المؤسساتية وتدعيم اللامركزية أي تشكل أداة لتدبير التنمية وتجاوز الوظيفة التسييرية. [216]

إن الإهتمام بتنمية أقاليم الشمال له أكثر من دلالة، فإذا كان يتماشى مع التوجهات العامة للدولة، ويدخل فعلا في صلب الوفاء بما تعهدت به الحكومة اتجاه المجتمع الشمالي، فهو كذلك تعبير عن المكانة الحقيقية التي تحظى بها هذه الأقاليم على المستوى الوطني، وعلى الدور التنموي الذي ترسمه الحكومة للمنطقة، بصفتها قطبا محوريا للتواصل البشري والمبادلات بين شمال المغرب وجنوبه من جهة، وبين المغرب ودول حوض البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى رد الاعتبار لهذا الجزء من المغرب الذي طالما عانى من التهميش والتخلف سواء في عهد الإستعمار أو خلال عقود الإستقلال.

---

[216]- انظر في ذلك عزيز مفتاح « اللامركزية من التسيير الاداري الى تدبير التنمية » أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام بجامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية . الرباط 2001/2000.

وفي إطار تعدد المسؤوليات تأتي الإهتمامات والمبادرات التي توليها جميع مؤسسات الدولة للأقاليم الشمالية وعلى رأسها المؤسسة الملكية، بالزيارات المتكررة التي يقوم بها الملك محمد السادس لهذه الأقاليم، والتي تعد زيارة على بعدها الرمزي، زيارات عمل للوقوف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها ساكنة أقاليم الشمال. وتلبية لحاجياتهم في نطاق الإمكانيات المتاحة، موظفا في ذلك مساهمات مؤسسات عمومية تعمل في المجال الاجتماعي والاقتصادي، « كمؤسسة محمد الخامس » و« وكالة التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني » و«صندوق الحسن الثاني »....

وقد أسفرت تلك الزيارات عن إعطاء الإنطلاقة لعدد من المشاريع الاجتماعية والاقتصادية من شأنها أن تعيد تأهيل وإنعاش المنطقة، تلك المشاريع التي تترجم الإرادة الملكية، وإدارة الحكومة في فك العزلة عن المنطقة، وتمكينها من آليات وموارد تحقيق التنمية المستديمة المنشودة والإندماج في النسيج السوسيو اقتصادي الوطني.

ولما كان السبيل الوحيد ضد التخلف هو التنمية بمفهومها الشامل، كان لابد من أن تكون التنمية مخططة، لأن التخطيط وسيلة لبلوغ الأهداف، وهذا التخطيط لا يأتي إلا برسم سياسة تنموية متكاملة شاملة ودائمة من خلال القيام على الشأن السياسي، وبذل الجهد في تنفيذ برامجها وتحويلها إلى واقع ملموس.

وفي هذا الإطار خصت الحكومة أقاليم الشمال بسياسة عامة - سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية – تسهر على تدبيرها وتنفيذها مؤسسة عامة، أطلق عليها إسم وكالة إنعاش وتنمية عمالات وأقاليم الشمال.

إن الإختلالات الجهوية التي عرفتها أقاليم الشمال، لم تسلم منها الأقاليم الجنوبية هي الأخرى، حيث تمخض عن تفاقم هذه الإختلالات ضرورة ملحة لتدخل الدولة بشكل مكثف ومتجانس للتخفيف من مظاهر تخلف الأقاليم الصحراوية، وذلك بفعل عدة عوامل طبيعية وأخرى اقتصادية تراكمت نتيجة فشل السياسات التنموية بهذه المناطق على الخصوص. لذا فإن اشكالية آنية ينبغي أن تؤخذ بعين الإعتبار ضرورة تغيير الإتجاه وإعادة النظر في سلوكات سياسة الدولة وسلوك الخواص أدت حتى الأن إلى تركيز الجهود وتوظيف معظم الإعتمادات في الأقاليم والمجالات التي تتوفر على التجهيزات الأساسية الضرورية، وأغفلت المناطق المهمشة التي تفتقر للإمكانات الأساسية.

و نظرا لأهمية الموقع الإستراتيجي للمنطقة الجنوبية والدور المفروض قيامه به على الصعيد الوطني اقتصاديا واجتماعيا. جاء الخطاب الملكي في 6 مارس 2002 ليعطي إنطلاقة تنمية شاملة للمناطق الجنوبية إسوة بالمناطق الشمالية خلال فترة تمتد على خمس سنوات وجعلها نموذج للتنمية الجهوية وقطب الإستثمار، حيث أمر الملك محمد السادس بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب، وذلك في إطار زيارته لإقليم العيون يوم 24 مارس 2002.

إنه لا يمكن ضمان نهضة تنموية مستدامة للأقاليم الشمالية والجنوبية دون استغلال عقلاني لمؤهلاتها والحفاظ على ثرواتها الطبيعية. ولأجل هذا تسهر وكالتا الشمال والجنوب على تطبيق هذه المبادئ في بلورة برامجها التنموية القائمة على مقاربة تفاعلية قوامها الإنصات والقرب والتشاور مع القطاعات الوزارية على الصعيد المركزي ومع السلطات والمنتخبين والمصالح الخارجية والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني على المستوى المحلي.

فما هي إذن الظروف الداعية إلى إحداث الوكالتين ؟ وما هو الإطار القانوني والإداري والمالي المنظم لها ؟ وما هي المرجعيات التشاركية التي تعتمدها مع شركاءها في تنمية الأقاليم المعنية بها – مجال تدخلها – سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

الباب الثاني : وكالتا الشمال والجنوب وآليات التدخل

أصبحت الدولة تتدخل في المجالات المرتبطة بالتنمية لا سيما في الأنشطة التي كانت تمارس إلى وقت قريب من لدن الخواص فهي تتدخل بمحض إرادتها في النشاطين الاقتصادي والاجتماعي من أجل مراقبتهما وتوجيههما، ولم تعد تلك الوظيفة أو ذاك التدخل مرتبطين بالجانب التقليدي المتعلق بالنظام العام. [217]

وهو مؤشر على تغيير وظيفة الدولة في اتجاه التركيز على أدوار جديدة وعلى هذا الأساس أنشأت الدولة مجموعة من المؤسسات العمومية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية حيث تسيرها بواسطة مرافق عمومية مادامت الدولة تنشئها بهدف التفرغ لمتابعة قطاع معين. [218]و هذه الطريقة تحتل مركزا مهما من طرف إدارة المرافق العمومية، حيث نجدها تدار بأسلوب الإستقلال المباشر والتي تحولت إلى المؤسسة العمومية.

و تعتبر المؤسسة العمومية استراتيجية إدارية تعطي الدولة مزيدا من فاعلية إدارة الأنشطة الاقتصادية ومزيدا من توجيه ورقابة هذا النشاط [219]. كما يجدر بنا التذكير بأن اتساع نظام هذه المؤسسات أدى الى تنوعها وتعددها سواء تعلق الأمر بطبيعة نشاطها، أو من حيث نطاق التراب حيث تنقسم الى وطنية وإقليمية أو جهوية. فبالنسبة للمؤسسات الجهوية فهي التي تنشؤها الدولة لتمارس نشاطها في إحدى مناطق الدولة للتنمية الاقتصادية [220]، كوكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض جهات المملكة، والتي تعد من الأدوات القانونية والإدارية من أجل خدمة سياسة الدولة في الميدان التنموي.

إن الوكالات الثلاث لتنمية العمالات والأقاليم أتت من حيث ظروف النشأة كرد فعل إداري تجاه أحداث مرتبطة بظرفية ما، بدءا من وكالات تنمية عمالات وأقاليم الشمال، مرورا بوكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، وانتهاءا بوكالة تنمية الجهة الشرقية. كما أن صلاحياتها ومواردها المالية وقرب اختصاصاتها من الحياة المباشرة للسكان، تجعل منها رهانا سياسيا في العملية الإنتخابية.

رغم المجهودات المبذولة في إطار نظام الجهوية الاقتصادية لتنمية الجهات الشمالية - مدار تدخل وكالة الشمال-، فإن التجربة أبانت عن عدم فعالية هاته المؤسسات في إعداد المنطقة، خاصة في غياب سياسة عمومية استشرافية تقدر مؤهلاتها، وتعمل على بلورتها، لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن للمنطقة الإستقرار البشري وبالتالي الإندماج الإيجابي في المنظومة الوطنية. [221]

---

[217]- عبد الله حداد : الوجيز في قانون المرافق العمومية الكبرى ، الرباط . اكتوبر 2001 ، ص: 3

[218]- الهادي مقداد : السياسة العقارية في ميدان التعمير والسكنى « الطبعة الأولى » ص :18

[219]- قاسم جميل قاسم : المؤسسة العامة كاستراتيجية إدارية للتنمية .المنظمة العربية للعلوم الإدارية، إدارة البحوث والدراسات ، شركة الشرق الأوسط للطباعة ، 1985 ، ص:5.

[220]- مليكة الصروخ : نظرية المرافق العامة الكبرى : دراسة مقارنة . الطبعة الثانية .1992 ص:60

[221]- حسناء تايدي : تدبير وتنمية المجال في الأقاليم الشمالية ، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة ، وحدة علم الإدارة والقانون الإداري . جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، أكدال ، الرباط ، يونيو 2000 .ص: 78

و من جانب أخر، وفي إطار التفاعل مع ضغوطات أوروبية إستندت إلى تقارير اعتبرت أن المغرب أول بلد منتج ومصدر لمخدر الشيرا نحو أوروبا. ودعته إلى البحث عن أنشطة إقتصادية بديلة لزراعة القنب الهندي، وإرساء دعائم للتنمية الجهوية، بادرت السلطات العمومية سنة 1995 إلى إحداث وكالة إنعاش وتنمية عمالات وأقاليم الشمال. وذلك في أعقاب نشر تقارير استراتيجية عن تجارة وزراعة المخدرات بالشمال المغربي. [222]

إن الصلاحيات والموارد والهيكلة التي ستتمتع بها هذه الوكالة نجدها أيضا لدى وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب التي أحدثت سنة 2002 في أعقاب أحداث الشغب التي شهدتها بعض الأقاليم الجنوبية في السنوات الأولى من حكم الملك محمد السادس، حيث بدأ حينها أن مشاريع التنمية التي كانت موجهة للأقاليم الجنوبية في وقت سابق استفاد منها الأعيان أكثر مما اتجهت نحو الفئات الفقيرة. [223] وعلاوة على تأسيس الوكالتين المذكورتين سلفا، أحدثت أيضا سنة 2006 وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والإجتماعية في عمالات وأقاليم الجهة الشرقية، في أعقاب توتر العلاقات مع الجزائر واتخاذ قرار إغلاق الحدود، حيث عاشت المنطقة الشرقية على إيقاع ركود اقتصادي بدأ يهدد بخلق أجواء اضطراب اجتماعي. هذه المؤسسة العمومية أنيط بها إنعاش وتنشيط التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وتحريك عوامل المنافسة بين وحداتها الإدارية.

بيد أننا سنقتصر في هذا البحث على الحديث فقط عن وكالتي الشمال والجنوب، فبالنسبة لوكالة الشمال كونها التجربة الأولى في المغرب، أما وكالة الجنوب باعتبارها ثاني تجربة من جهة، ومن جهة ثانية أداة لتنمية مجال ترابي يشهد معظمه نزاعا سياسيا، ويتبوأ مكانة الصدارة بين باقي جهات المملكة في أفق تفعيل مشروع الجهوية المتقدمة.

لكن قبل الخوض في الحديث عن إسهامات هاتين الوكالتين في التنمية الجهوية من خلال برامجهما التنموية وحصيلة أهم المشاريع والإنجازات. سنحاول الوقوف على الإطار القانوني والإداري والمالي المنظم للمؤسستين، وكذا التصور أو التصورات التي انتهجتها لتحقيق الأهداف المسطرة، وأيضا الآليات الإستراتيجية التي إعتمدتها في عملها، ثم العلاقة التي تجمع الوكالتين بباقي الهيئات المتدخلة في مجال تدخلها .

[222]- ي دا فقير : وكالات التنمية « حكومات مصغرة » في جهات ترابية سياسية . جريدة الأحداث المغربية 2008/01/30
[223]- نفس المرجع

الفصل الأول : وكالة الشمال آلية لمواجهة تحديات التنمية

وعيا منها بمحدودية بل وبفشل الأسس التنموية في احتواء مشاكل المنطقة الشمالية، إعتمدت الدولة استراتيجية جديدة لخلق إقلاع تنموي محلي يربط بشكل جدلي بين الإمكانيات الاقتصادية وواقع البنيات التحتية من خلال معالجة عقلانية واستعجالية يتحكم فيها البعد التنموي الشامل والمتوازن، وهي تنطلق من تطويق مظاهر الأزمة بما يخدم التطور الإيجابي للمنطقة ولجميع جهات المملكة ويسمح بالخلق والإبتكار لجميع المواطنين. هذه الاستراتيجية تتمثل في خلق هيئة مختصة تعكس الإهتمام المركزي بضرورة النهوض بالمنطقة الشمالية، وتهيئها لموجهة تحديات العولمة والإنفتاح على الأسواق الخارجية والإستجابة للمستلزمات الدولية والأوروبية التي أصبحت تفرض نفسها بالحاح.

و في هذا الإطار أحدثت بهذه الأقاليم مؤسسة عامة، أطلق عليها إسم « وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال ». هدفها السهر على تدبير وتنفيذ سياسة التنمية الإقتصادية والاجتماعية بهذه المناطق.

إن إحداث مؤسسة مختصة – وكالة الشمال - لتفعيل سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس جهوية، هي التجربة الأولى من نوعها في المغرب، وبالتالي لابد من الوقوف على الإطار القانوني والإداري المنظم لها، وكذا تتبع خطوات عملها وطرق وأساليب تنفيذ أهدافها، ثم حصيلة الشراكات الداخلية والتعاون الدولي في المساهمة في تنمية الأقاليم الشمالية، التي استطاعت الدولة تعبئتها منذ إحداث هذه المؤسسة.

المبحث الأول : وكالة الشمال مرجعية ذاتية للتنمية

يعتبر النهوض بالأقاليم الشمالية خيارا استراتيجيا باعتبار أن هذه الأقاليم المتباينة والمختلفة اقتصاديا واجتماعيا وجغرافيا تعد واجهة المغرب في محيطه المغاربي والأورومتوسطي. وتنمية الشمال التي هي كل لا يتجزأ، لازالت تحتاج إلى مضاعفة الجهود من قبل مختلف الفرقاء المتعددين المحليين والدوليين.« فإذا كنا نريد مساعدة أنفسنا والكسب من الآخر أقصى مساعدة وأكبر موارد، يجب أن نتنحى عن المساطر الروتينة القديمة، ووضع الإنعاش والتطور في أقاليمنا الشمالية في المخططات النوعية والكيفية، في إطار جديد لوكالة مستقلة إداريا وبشفافية تامة » [224]. بشكل يترجم الإرادة العامة لجميع القوى السياسية وهيئات المجتمع المدني التي لطالما نادت بضرورة النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة، التي أصبحت تشكل حتمية ورهانا وطنيا من شأنه ان يؤهل المغرب للإندماج في مسار العولمة والسوق العالمية الحرة بصفة عامة، وتأهيل شمال المغرب للعب دوره الإقليمي في إطار السياسة الأورومتوسطية الجديدة.

---

[224]- الهدف الذي سطره الملك الحسن الثاني لأعضاء المجلس الإداري للوكالة (إجتماع الصخيرات) حين تعيينه لحسن العمراني مديرا لها
Voir Mokhtar Ghailani. Contre la contrebande et pour le developpement du nord : L'europe n'a rien fait et bassri ne croit pas à la répression , libération , 31/10/1996. p:4

المطلب الأول : وكالة الشمال تصور مركزي لتحقيق التنمية الجهوية

تتوفر عمالات وأقاليم الشمال على مؤهلات جد هامة وموقع إستراتيجي يمكن المغرب من الإندماج الفعال في حركية العولمة. ووعيا من الحكومة بالأهمية القصوى لتنمية هذا القطب الجغرافي وانعكاس ذلك على مستوى حياة الساكنة، بشكل يجعل منها قاطرة تنموية لباقي تراب المملكة، أعطيت الإنطلاقة بتوجيهات وانخراط ملكي، لمبادرة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة، تعد مرجعا تنمويا يحتدى به. [225]

تتميز هذه المبادرة بسياسة إرادوية حقيقية لتحقيق تنمية بشرية اقتصادية واجتماعية بعمالات وأقاليم الشمال، سواءا من خلال إعطاء الإنطلاقة لمشاريع كبرى مهيكلة أو العمل على تأهيل وفك العزلة بالإضافة إلى الأعمال الهادفة لتحقيق التنمية البشرية الاقتصادية والاجتماعية.

هذه السياسة الإرادوية تجلت منذ سنة 1996 من خلال إحداث أداة مؤسساتية ألا وهي وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة. هذا الإطار المؤسساتي الذي يعد بمثابة المنسق الإستراتيجي والمسرع للمسار التنموي والتأهيلي للأقاليم الشمالية، وذلك من خلال دوره التنسيقي والتنشيطي للمجهودات التنموية للفاعلين العموميين، الخواص والمحليين. كما يمكنها أسلوبها التشاركي من إنعاش البرامج المهيكلة وتفعيل المبادرات المحلية. [226]

الفرع الأول : وكالة الشمال استثناء على اللامركزية الجهوية

استنادا على نماذج لتجارب خارج المغرب كالجنوب الإسباني الذي كان يعيش – إلى حد ما – نفس المشاكل التي يعيشها الشمال المغربي، أحدثت وكالة تنمية الأقاليم الشمالية، لكن الملاحظ ان اسبانيا عندما دخلت تجارب التنمية الجهوية (إحداث وكالات التنمية الجهوية) كانت محاطة آنذاك بظرفية دخلت على أثرها إلى السوق الأوروبية المشتركة وإلى الحلف الأطلسي، بمعنى أنها كانت تتوفر على مساندة قوية من قوى كبرى في أوروبا وأمريكا، وفي المقابل جاء تأسيس وكالة تنمية الأقاليم الشمالية المغربية في ظرفية دولية غير مناسبة تجلت في صدور مجموعة من التقارير حول المغرب وبالخصوص حول شماله (كتقرير المرصد الجيو - استراتيجي للمخدرات بباريس)، وتوتر العلاقات بين المغرب واسبانيا خصوصا بالنسبة لملف الصيد البحري.... من جهة، ومن حهة آخرى جاء إنشاء وكالة الشمال في إطار النهوض بالعلاقات المغربية الأوروبية والأورومتوسطية. [227] فهل يعتبر هذا التأسيس رد فعل على مجموعة من الإدعاءات الخارجية ؟ أي أنه فرض من قبل دول الإتحاد الأوروبي الذي كان يأخذ على المغرب عدم وجود مؤسسات واستراتيجية واضحة لتنمية شمال المغرب ؟ أم أنه ناتج عن اختيار استراتيجي داخلي في إطار الإصلاحات الدستورية والاقتصادية والمالية والإدارية التي يخوضها المغرب ؟

---

[225]- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمنطقة، البرنامج التنموي لوكالة تنمية عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة ، تقرير الأنشطة 2007 . 2010 / آفاق التنمية 2011-2013 أبريل 2011 ص: 8

[226]- نفس المرجع ، ص: 8

[227]- حياة متور ، تنمية الأقاليم الشمالية ...، مرجع سابق ، ص: 171

في إطار إنشاء مؤسسات ذات صفة عمومية وأحيانا دستورية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة المغربية الحديثة (كالمجلس الوطني للشباب والمستقبل، والمجلس الأعلى للإعلام) أحدثت وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الشمالية المغربية، وبما أنها ليست وطنية فإنها جهوية أو « مناطقية » نسبة الى المنطقة، أي أنها أشمل من الجهة. فقد جاءت استجابة للإرادة الملكية وتتويجا للإهتمام المركزي بضرورة تحقيق التنمية الجهوية، وتعبيرا عن الإرادة السياسية للحكومة لخوض رهانات التنمية في المنطقة الشمالية. [228]

و وكالة الشمال تشكل أول تجربة تقوم بها المملكة فيما يخص وضع برنامج للتنمية الجهوية، ذلك أنه أول مرة يتم فيها إنشاء مؤسسة ذات صلاحيات تبتدأ من تصور ودراسة المشاريع والبرامج إلى غاية إنجازها على أرض الواقع، مرورا بالبحث والمساهمة والمباشرة في التمويل. وبهذا يتوفر المغرب ولأول مرة على مؤسسة تتدخل في جميع مراحل إنجاز برامج اقتصادية واجتماعية مبنية على تصور جديد (....) فهي مؤسسة تعمل على الإطلاع، وهي فاعلة على مستوى تمويل المبادرات والمشاريع المتفق عليها في إطار الشراكات ووفقا لمبدأ المشاركة، لذا يجب تفعيل كل الإمكانيات التي تتيحها مختلف المواقع المستهدفة، فالأساسي يكمن في إبراز وتسليط الضوء على هذا الطموح الوطني بخصوص هذه الأقاليم [229].

و على العموم فإن الوكالة تعمل كمؤسسة أو مقاولة تبحث عن جلب الموارد وتوجيهها للأعمال التي تهدف خدمة مهمتها. فهي ليست بمؤسسة استشارية، بل لها صلاحيات وسلطة قويتين. وهي تعد في الأصل فرعا من الجهاز الإداري نظرا لطبيعة تمثيليتها والأجهزة المكونة لها. وحسب النص المنشئ للوكالة، فإن الأمر يتعلق بمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، معفية، فيما يخص جميع تصرفاتها وأعمالها وعملياتها والدخول التي يحتمل أن ترتبط بها، من كل ضريبة أو رسم أو أي اقتطاع ضريبي آخر يكون له طابع وطني أو محلي ويفرض حالا أو استقبالا، وتعفى بوجه خاص من الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على الخدمات التي تقدمها في نطاق المهام المسندة إليها بموجب القانون المنظم لها. [230]

ولقد أنشئت الوكالة بهدف تنمية وإنعاش المنطقة الشمالية اقتصاديا واجتماعيا، وذلك عبر وضع استراتيجية ترتكز على تحليل قطاعي يبرز نوعية البرامج الواجب وضعها مع تحديد الأطراف المعنية بتوفير الإمكانيات والموارد الخاصة بإنجاز تلك البرامج، وذلك من أجل تسريع العمل التنموي، والبحث عن التكامل بين المتدخلين من وزارات وجماعات محلية ومؤسسات عمومية وقطاع خاص عن طريق تفعيل الرؤيا المندمجة وتمويل المشاريع.

---

[228]- أحمد الخمسي ، ادريس العمراني وادريس بن يحيى ، وكالة تنمية الأقاليم الشمالية ، جريدة الأحرار 1997/03/14 ص: 5

[229]- ثلاث سنوات ونصف بعد إنشاء الوكالة يدلي العمراني لمجلة اقتصاد ومقاولات برأيه حول أهمية وكالة الشمال .

[230]- ظهير 1.95.155 الصادر في 6 غشت 1995 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 95.06 الخاص بإحداث الوكالة ، الفصل الثالث ، المادة 13، التنظيم المالي ، ص: 8.

إن تصور الوكالة يندرج في إطار منهجية للعمل هادفة إلى ضمان تنمية مستديمة تنبني على إشراك السكان في التنمية، في إطار العلاقات بين المؤسسات والسكان، بتبنيهما مقتربا ذا بعد تقنوقراطي من الفوق وتشاركي من الأسفل [231]. وجوهر هذا المقترب يأخذ سنده من التصور الملكي للتنمية المرتكزة على تسريع مسلسل الاستثمارات، لذا تعمل الوكالة على الإبتعاد عن التورط في إدارة وتسيير المشاكل اليومية، لأنها انحراف خطير، كما أنها تسعى لتحقيق قيمة مضافة للعملية التنموية للمنطقة الشمالية.

وعموما فإن قوة الوكالة تتمثل في الدراسة والبحث المستمر لتحقيق اندماج أفضل، اي أنها تسعى إلى خلق آثار إيجابية في الحياة اليومية للمواطنين، وهي تنتج هذه البنية لتمنح لمختلف المتدخلين إمكانية التدخل جماعيا بهدف تسيير المجال وجعله قطبا للتنمية، وفي هذا الإطار فإن الجماعة والقرية والعمالة والجهة تمثل هذا المجال القابل للاستثمار. [232] فما هو التصور أو التصورات التي انتهجتها وكالة الشمال لتحقيق الأهداف المسطرة ؟ وما هي الآليات الإستراتيجية التي اعتمدتها في عملها ؟ ثم ماهي العلاقة التي تجمع الوكالة بباقي الهيئات المتدخلة في المجال؟ وهل يمكنها أن تحل محلهم في إنجاز بعض المشاريع في المنطقة ؟

الفرع الثاني : البعد التشاركي لعمل الوكالة

لا تقوم الوكالة مقام الوزارات أو الجماعات المحلية، بل تسعى للعمل على التكامل والإندماج حتى يكون للمشاريع المنجزة الأثر الأفضل على الحياة اليومية للمواطنين، غير أن المتغيرات الدولية وطبيعة العلاقات الاقتصادية أصبحت تفرض نوعا من التسريع في العمل التنموي الاقتصادي، حتى تتمكن المؤسسات والمقاولات من مواجهة المتغيرات الاقتصادية، لهذا الغرض تم التفكير في خلق ميكانيزمات جديدة للإسراع بعملية البناء الاقتصادي والاجتماعي، الشيء الذي يفسر سعي الوكالة الجاد لجلب الإستثمارات إلى الأقاليم الشمالية وتوفير الحاجيات الضرورية منها والتكميلية، بمشاركة الوزارات ومن خلال مندوبياتها بالأقاليم المعنية، على أساس التنسيق والتعاون في إطار اتفاقيات شراكة ثنائية أو جماعية، فالوزارات لها مشاريع بالأقاليم، والوكالة تقوم بالتنسيق مع السلطات المحلية والمنتخبين على تحديد الأسبقيات، وبرمجة شروط تنفيذ المشاريع، ووضع سبل لتمويلها.

و هذا ما سنتطرق له لاحقا في نطاق تفعيل العمل التشاركي للوكالة من خلال البرامج المطبقة والمشاريع المنجزة وتلك التي في طور الانجاز.

و الملاحظ أن إحداث الوكالة جاء في إطار القضاء على الفوارق الجهوية والإهتمام بالمناطق الشمالية، أي أنها كانت تختص بتنمية الأقاليم التابعة لثلاث جهات مختلفة (الجهة الشرقية، الجهة الوسطى الشمالية، والجهة الشمالية الغربية) أما بعد إحداث وكالة الشرق أصبحت وكالة الشمال مختصة بتنمية

---

[231]- جريدة المستقبل ، 1996/12/23

[232]- Dris ALAISSAOUI , A . BNOUHACHEM et N.BATIGE i Dossier developpement du nord . P 5 .
وارد في : حياة متور ، مرجع سابق ، ص 173

جهتين (جهة طنجة – تطوان وجهة تازة – الحسيمة – تاونات) وسارت الجهة الشرقية مجال عمل وكالة الشرق – وهي بهذا تتناقض مبدئيا- والسياسة الجهوية بخصوص إشراك الوحدات الترابية في مسلسل القرار التنموي، كما أنها تتنافى ومبدأ تحقيق تنمية تشاركية تنبثق من المجال الجهوي. فالنظر إلى تشكيلة الوكالة وتمركزها بالعاصمة الإدارية تحت رئاسة الوزير الأول، الذي يمارس الوصاية عليها طبقا للمادة الأولى من الفصل الأول من قانون 06/95 والتي تنص على أن الوكالة « تخضع لوصاية الوزير الأول ويكون الغرض من هذه الوصاية ضمان تقيد أجهزتها المختصة بأحكام هذا القانون وخاصة ما يتعلق منها بالمهام المسندة إليها والسهر بوجه عام على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العامة »، نتساءل عن مصير الإختصاصات الجهوية الممنوحة للجماعات الجهوية أمام التدخل المركزي المباشر في هذا المجال الجهوي، كما نتساءل في هذا الإطار إذا ما عمل المشرع على توفير آليات التنسيق والتعاون بين هيئات الجهات الشمالية المنتخبة وبين الوكالة ؟ [233]

يثير النظام القانوني للوكالة إشكالا قانونيا وتنظيميا أساسيا بالنظر إلى اعتماد الخطاب السياسي والاقتصادي من الجهة (جماعة محلية منذ 1992) كوحدة أساسية منسجمة للقيام بمجهودات التنمية الجهوية، وبالنظر كذلك للتنظيم الجهوي الجديد، الشيء الذي يدفعنا للتساؤل عن خلفية هذه الإزدواجية الوظيفية لتحقيق التنمية بهذه المناطق، خصوصا وأن الإختصاصات التي تقوم بها الوكالة تتشابه وتلك المسندة إلى المجالس الجهوية، وهذا ما سنحاول مقارنته من خلال الجانب القانوني : [234]

- جاء في الفصل 100 من دستور 1996 تعريف الجماعات المحلية بأنها « الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية »، وفي المادة الأولى من القانون المنظم للجهات أن « الجهات المحدثة بمقتضى الفصل 100 من الدستور، جماعات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ». وسيتم استبدال تسمية الجماعات المحلية هذه في دستور 2011 بتسمية جديدة وهي الجماعات الترابية، حيث نص في فصله 135 على أن الجماعات الترابية للمملكة هي الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، ذات الشخصية الاعتبارية والخاصعة للقانون العام. فإذا كانت الجهة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي , فإن الوكالة تتمتع بنفس الإمتيازات الدستورية والقانونية، وهي المشار إليها في الفصل الأول من قانون 06/95 بما نصه : «تحدث مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتسمى وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة ». هذا من ناحية التسمية والإمتياز، فماهي الأهداف العامة من إحداث الجهة، قانونا ؟ وهل هناك تعارض أم تجانس مع إحداث الوكالة ؟

- المادة الأولى : تهدف الجهة إلى « المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة الجهوية بتعاون – إن اقتضى الحال – مع الدولة والجماعات المحلية المذكورة ». كما تنص الفقرة الثانية

---

[233]- عبد الواحد مبعوث ، التنمية الجهوية بين عدم التركيز الإداري واللامركزية ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ، جامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، أكدال - الرباط، 2000/1999 ص : 357

[234]- نفس المرجع ، ص : 79

من المادة الرابعة أنه « تهدف الجهة إلى تكوين مجموعة متجانسة ومندمجة، ويجب أن يستجيب هذا التحديد للرغبة في تحقيق الإنسجام بين المكونات الترابية للجهة باعتبار طاقات هذه المكونات وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وباعتبار تكاملها وتجانسها الجغرافي ».

و بما أن الجهة لن تستطيع القيام لوحدها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكوين مجموعة متجانسة ومندمجة، فقد استدرك المشرع ذلك في الفقرة الثالثة من المادة الثامنة أنه « يمكن علاوة على ما ذكر أن تقوم الجهات بكل عمل ضروري للتنمية الجهوية بتعاون مع الدولة أو مع أي شخص آخر من الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام، وذلك وفق شروط تحدد باتفاقيات ». وتأتي المادة التاسعة لتبين بدقة أكثر عبارة « كل ضروري للتنمية الجهوية »، يمكن للمجلس الجهوي تقديم اقتراحات وإبداء آراء، ولهذه الغاية

1-يقترح على الإدارة وعلى الأشخاص المعنوية الأخرى الخاضعة للقانون العام، الأعمال الواجب القيام بها لإنعاش وتنمية الجهة إذا كانت هذه الأعمال تتجاوز نطاق اختصاصات الجهة المذكورة، أو تفوق الوسائل المتوفرة لديها أو الموضوعة رهن تصرفها.

2-يقترح إحداث المرافق العامة الجهوية وطرق تنظيمها وتدبير شؤونها وخاصة عن الوكالة المباشرة أو الوكالة المستقلة أو عن طريق شركة الامتياز.

3-يقترح كل تدبير يتعلق باختيار الاستثمارات المراد إنجازها في الجهة من لدن الدولة، أو من لدن شخص آخر من الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام.

فالإشارات الواضحة والمتكررة التي جاءت في هذه الفقرة تعني بما يشبه المباشرة، وكالة إنعاش وتنمية الأقاليم الشمالية، وهي المقصودة «بالوكالة المباشرة أو المستقلة والأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام»، فالوكالة هي المكلفة على الصعيد الوطني بالتنمية في جهة معينة، بالإضافة إلى وكالة التنمية الخاصة بالأقاليم الجنوبية ووكالة الشرق.

وإذا رجعنا إلى قانون إحداث وكالة الشمال (المادة الثالثة / الفقرة الأولى) نجدها متجانسة ومتناسقة مع مقتضيات قانون 96-47 المتعلق بتنظيم الجهات الذي تحدد مهامها كالتالي.

- أنها تدرس وتقترح المشاريع النوعية الكفيلة بإنعاش وتنمية الإقتصاد والقطاعات الاجتماعية في الأقاليم والعمالات المعنية أو تقترح على الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام، مغربية كانت أو أجنبية، وعلى الشركات وغيرها من الأشخاص الخاضعة للقانون الخاص.

- أنها تبحث عن وسائل التمويل اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع المشار إليها أعلاه وأنها تساهم في هذا التمويل.

- أنها تقوم لحساب الدولة بتتبع تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة والأعمال المتعلقة بتحقيق السياسات القطاعية للإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة المعنية.

- أنها تعمل على تنمية مجال الشغل بالمنطقة.

هذا ويجوز للوكالة أن تساهم ضمن حدود الوسائل المالية المتوفرة لديها، في تهيئة وتجهيز المنطقة المعنية، بطلب من الحكومة أو الجماعات المحلية وهيئاتها الداخلة في النطاق الترابي المعني أو لحسابها سواءا وحدها أو في إطار الشراكة.

يتضح إذا أن هذا التجانس لا يقف على مستوى البرامج الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بصفة عامة، بل يصل إلى حدود الإدارة والتسيير، حيث ينص القانون في المادة الرابعة من الفصل الثاني، الفقرة الثانية : «... ويدعى للمشاركة في أعمال المجلس الاداري بصفة استشارية، رؤساء المجالس والعمالات والأقاليم الواردة في المادة الثانية من هذا القانون. [235]

فرغم عدم إشارة هذه المادة إلى رؤساء مجالس الجهات، لأن قانون إحداث الوكالة سابق عن القانون المتعلق بتنظيم الجهات، وانطلاقا من مفهوم التنمية التشاركية، يتطلب حاليا إعادة النظر في تشكيلة المجلس الاداري للوكالة بضمه لرؤساء الجهات الداخلة في نطاق تدخل الوكالة، مادامت الإكراهات السياسية والجيو- استراتيجية تفرض وجود هذه الهيئة، وذلك في سياق تواصل حقيقي بين الوكالة ومجالس الجهات ورؤسائها، وكذا ولاة الجهات، وأن يتم تحقيق تنمية مندمجة على أساس تمويل جهوي تساهم فيه الوكالة بوعائها المالي بحكم ارتباطها بالتمويل الخارجي من جهة، ومساهمة الفعاليات الجهوية المنتجة وغيرها في توفير مشاريع وأفكار قابلة للإنجاز بحكم أنها تعايش الواقع الجهوي لهذه المنطقة. [236]

وهنا نتساءل إذا كان الجانب المؤسساتي وحده كاف لمعالجة ظاهرة التنمية بشكل عام ؟ أم كان بالأحرى أن توضع الوكالة في خدمة المجالس المنتخبة، وإعطاء المجالس الجهوية صلاحيات تؤطر للبعد التنموي على اعتبار أن تصبح الوكالة هيئة غير ممركزة ينبني عملها على قاعدة جهوية محسوسة ؟ هذا ما سنحاول ملامسته في إطار تقييم عمل الوكالة، لكن قبل ذلك لابد الوقوف على هيكلة وأسس عمل الوكالة باعتبارها الآليات الأساسية لتحقيق هدفها التنموي.

المطلب الثاني : هيكلة وأسس وكالة الشمال

عمد المشرع إلى تنويع تشكيلة الوكالة بالشكل الذي يتوافق وطبيعتها التنظيمية من جهة، ومن جهة أخرى ليتمكن الفاعلون المشكلون لهياكلها من تحقيق الأهداف والمرامي التي أنشئت من أجلها، كل حسب تكوينه وموقعه الوظيفي أو السياسي، وهكذا نجد أن الوكالة تتكون من مدير وموظفين ومستخدمين بالوكالة، بالإضافة إلى مجلس إداري يطبعه التمثيل الوزاري والمنتخبين المحليين، ومجلس توجيهي يشارك فيه سفراء دول الإتحاد الأوروبي والسفير رئيس مفوضية اللجنة الأوروبية المعتمدة بالرباط.

[235]- محمد الحراق ، وكالة إنعاش وتنمية الشمال في ظل قانون تنظيم الجهات ، جريدة الإتحاد الاشتراكي ، 29-06-1997 ص: 2 .
[236]- عبد الواحد مبعوث ، ص: 358

الفرع الأول : التنظيم الداخلي للوكالة

تتكون « وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة» حسب القانون المنظم لها من المدير والموظفين المشتغلين تحت إمرته، ومن مجلس إداري، فالمادة السادسة من قانون 06/95 تنص على أن إدارة الوكالة تعود لمدير يعين وفق التشريع الجاري به العمل، وهو يتمتع بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لتدبير شؤون الوكالة وينفذ قرارات مجلس الإدارة ويسوي القضايا التي يوكلها إليه هذا الأخير. ويمكن له أن يعين أمرا مساعدا لصرف النفقات المقتطعة من الاعتمادات المفوضة إلى الوكالة من قبل الدولة او الأشخاص العامة اللامركزية لإنجاز بعض المشاريع. وله أن يفوض تحت مسؤوليته جزءا من سلطه وصلاحياته إلى المستخدمين العاملين تحت إمرته. [237]

هذا ويخول القانون المنشأ للوكالة في أحكامه العامة، إمكانية إلحاق أعوان من الإدارات العامة طبقا لأحكام النصوص التشريعية الجاري بها العمل، كما يمكن لها أن تستعين في إجراء بعض الأبحاث ذات الصبغة التقنية ولأجال محددة بخبراء من الإدارة العمومية أو القطاع الخاص[238]. كما يمكن لها أن تستعير خبراء وأطر دوليون في إطار علاقات الشراكة التي تبرمها مع بعض الدول أو الهيئات، وإن لم توضح المادة الخامسة عشر ذلك بشكل جلي.

وتنص المادة الرابعة من الفصل الثاني من قانون 95-06 على أن إدارة الوكالة يقوم بها «مجلس إداري يتألف من ممثلي الدولة يحدد عددهم وصفاتهم بمرسوم »، وهم الوزير الأول ووزير الداخلية ووزير المالية والاستثمارات الخارجية ووزير الفلاحة والإستثمار الفلاحي ووزير الأشغال العمومية ووزير التجارة والصناعة التقليدية ووزير الطاقة والمعادن ووزير الصحة العمومية ووزير البريد والمواصلات، بالإضافة إلى رؤساء المجالس الإقليمية بالجهة (طنجة، تطوان، شفشاون، العرائش، الحسيمة، تاونات، تازة، الناظور، وجدة) [239]. ويمكن للمجلس أن يستدعي لحضور اجتماعاته كل شخص ذاتي أو معنوي من القطاع العام أو الخاص، يرى فائدة من مشاركته، ويجتمع مرتين في السنة، ويمكن أن يجتمع في دورة غير عادية كلما إقتضت الضرورة ذلك بدعوة من الوزير الأول،(المادة الرابعة)

و يتمتع مجلس الإدارة بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لإدارة الوكالة. ويتولى لهذه الغاية بوجه خاص القيام بما يلي :

- يقترح كل سنة على السلطات المختصة المعنية – إعتمادا على استراتيجية عامة وإسنادا إلى دراسات يجريها أو تبلغ إليه – برامج العمل الكفيلة بإنعاش وتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة المعنية.

---

[237]- ظهير شريف رقم 1.95-155 صادر في 18 من ربيع الأول 1416 ، الموافق ل 16 غشت 1995 . المتعلق بتنفيذ القانون رقم 95-06 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة ، ص: 5.

[238]- نفس المرجع . ص: 9.

[239]- إجتماع المجلس الإداري لوكالة تنمية الأقاليم الشمالية : جريدة الميثاق 1/2/12-1996، ص: 1

- يحصر ميزانية الوكالة ويبث في تخصصاتها، ولهذه الغاية يقبل الهبات ويبرم اتفاقيات القروض ويحد المساهمات المالية التي يمكن أن تمنحها الوكالة في شكل هبات أو سلفات أو إعانات أو قروض لأجل تمويل المشاريع التي اقترحت القيام بدراستها او إنجازها.

- يحدد البرنامج السنوي للأعمال التي يمكن أن تقوم بها الوكالة بطلب من الدولة أو الأشخاص العامة الداخلة في النطاق الترابي المعني.

- يحدث – إذا رأى في ذلك فائدة – لجانا يحدد تأليفها واختصاصها.

- يحدد شروط إبرام الصفقات.

- يناقش التقارير التي تحررها اللجنة المكلفة بالمراقبة المالية للوكالة.

- يقوم بنشر التقرير السنوي للوكالة في إطار المهام المسندة إليها بموجب القانون. (المادة الخامسة)

والملاحظ أنه إذا كان المجلس الإداري للوكالة المؤلف من عدة وزراء يتمتع بحرية واسعة للعمل، فإن مدير الوكالة يتوفر من جهته على كل السلطات والصلاحيات الضرورية لإدارة الوكالة ومعالجة كل المسائل المطروحة على المجلس الإداري الذي يعمل على تنفيذ قراراته.

إن هيكلة المجلس الإداري للوكالة من شأنها أن تشكل بنكا للمعلومات والمشاريع ذات طابع تشجيعي اقتصادي واجتماعي بالمنطقة الشمالية، فهي تمثل الوسيط التمويلي بجمعها للمساعدات والقروض من المنظمات والهيئات والدول الأجنبية التي تريد أن تساهم في تمويل مشاريع تنموية بالمنطقة، وتعمل على جمع مساهمات الدولة والأشخاص العمومية في إطار اللامركزية، وتضمن متابعة وإنجاز الأعمال التنموية وأشغال التجهيز لصالح الدولة والجماعات المحلية. [240]

لكن تكوين المجلس من مسؤولين من عشر وزارات، ورؤساء المجالس البلدية والإقليمية لا يشاركون إلا بصفة استشارية، يجعلنا نتساءل عن مدى استجابة بنية فاعلة حقيقية مكلفة بتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجهوية، للمتطلبات الملحة لكل جهة بالمنطقة بالنظر إلى حقل تدخلها الشاسع؟

الفرع الثاني : التمثيلية الأوروبية في تشكيلة الوكالة

يعد المجلس التوجيهي هيئة استشارية أسسها الملك الحسن الثاني في يونيو 1995 بعد موافقة السيد فرنسوا ميتران الذي كان آنذاك رئيسا للإتحاد الأوروبي. ويتكون المجلس التوجيهي للوكالة الذي يرأسه الوزير الأول من سفراء البلدان أعضاء الإتحاد الأوروبي والسفير رئيس مفوضية اللجنة الأوروبية بالرباط. ويتمثل الهدف الرئيسي للمجلس الذي يعتبر فضاء للحوار، في جعل الشركاء الأوروبيين ينخرطون أكثر فأكثر في عملية تقييم ومتابعة المشاريع والتنمية المبرمجة لفائدة أقاليم شمال المملكة. [241]

[240]- El Mahjoub Rouane , agence de promotion de développement du nord : pour une meilleur intrgration de la région dans le tissu économique et social national , Al Maghreb .23/24-06-1996, p:1

[241]- المجلس التوجيهي لوكالة إنعاش أقاليم الشمال :إجراءات لتحفيز المستثمرين الخواص ، جريدة الأنباء 21-10-1998 ص: 1

و يتلخص دور المجلس التوجيهي في توضيح استراتيجية الحكومة والشركاء الأوروبيين، وتقييم وتتبع المشاريع التنموية قصد إدماج الشمال في النسيج الاقتصادي الوطني وإعطاءه دورا حقيقيا في المجال الأورومتوسطي. وفي هذا الإطار تندرج تدخلات الإتحاد الأوروبي بصفة ثنائية أو عن طريق اللجنة الأوروبية لفائدة أقاليم الشمال، المتمثلة في الإلتزامات المالية عبر الهبات أو القروض. [242]

و قد أكد الوزير الأول السابق السيد عبد الرحمن اليوسفي أن وضع هذا الإطار المؤسساتي الجديد يعكس إرادة سياسية جماعية عبر عنها المغرب والإتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء فيه، في مضاعفة جهودهم بهدف تقديم دعم مستديم لأعمال الشراكة الملتزم بشأنها لفائدة تنمية هذه الأقاليم [243]

ويمكن اختزال وظائف المجلس التوجيهي في تبادل الخبرات في مجال التنمية المحلية ووضع استراتيجيات التنمية بالشمال، إستقبال ونشر المعلومات المتعلقة ببرامج الأشغال الخاصة بالمساهمات النوعية، والإطلاع والمعرفة الدقيقة للبرامج لتسهيل التقارب وخلق علاقات بين الفاعلين الخواص والعموميين المغاربة والأوروبيين، ثم توجيه البرامج التنموية المدعمة من طرف الإتحاد الأوروبي لصالح المناطق الشمالية، ومراقبة التطورات المسجلة في محاربة إنتاج القنب الهندي. [244]

اعتمادا على ما سبق فإنه إذا كانت هيكلة وتنظيم الوكالة تتوافق وتحقيق المهام المنوطة بها، فإن ما يساعدها على تمويل مشاريعها الضخمة والمتنوعة هو طبيعة ميزانيتها المحددة في المادة السابعة من القانون المنظم لها، والمتكونة من المداخيل المتحصلة من أعمالها، والسلفات القابلة للإرجاع التي تحصل عليها من الخزينة والجماعات المحلية، ومن حصيلة الاقتراضات الداخلية والخارجية، والإعانات المالية التي تعتمها الدولة والجماعات المحلية أو أي هيئة وطنية أو دولية عامة أو خاصة، ومن الهبات والوصايا والحاصلات المختلفة، إضافة إلى الموارد الأخرى التي يمكن أن تخصص لها مستقبلا حسب التطورات التي قد تستلزم ذلك. [245]

و نظرا لخصوصية عمل الوكالة وتميزها عن باقي المؤسسات العمومية الأخرى، فإن المشرع واستثناءا من مقتضيات ظهير 14 أبريل 1960 المتعلق بالمراقبة [246] أخضعها لمراقبة مالية تجريها الدولة عبر لجنة متألفة من خبراء وعون محاسب يعينهم وزير المالية. ويراد بهذه المراقبة النظر في مطابقة تسيير هذه المؤسسة للمهام والأهداف المرسومة لها وفي طاقتها التقنية. [247]

و الملاحظ أن اعتماد الوكالة آلية الشراكة مع جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين مكنها من تعبئة إمكانيات مالية مهمة سمحت بإنجازات ملموسة على أرض الواقع وفي مختلف القطاعات، لكن واعتبارا للكلفة المرتفعة للبرامج والمشاريع المسطرة وكذا المتغيرات المرتبطة باتفاقية الشراكة

---

[242]- Hassan Ben Kabli ,reunion du conseil d'orientction de l'agence du nord . Al Bayane ,30-10-1998 p :1

[243]- جريدة الأنباء 31-10-1998 ، ص:1

[244]- AP, le conseil d'orientation de l'ADPN ,le matin du sahara ,31-10-1998 p:4

[245]- الظهير الشريف رقم 1.95.155بتاريخ 17 شوال 1379 الموافق ل 14 أبريل 1960 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المكاتب والمؤسسات العمومية والشركات ذات الإمتياز وكذا على الشركات والمنظمات التي تستفيد من المساهمات المالية للدولة أو الجماعات العمومية .، ص: 6

[246]- نفس المرجع .

[247]- حياة متور ، مرجع سابق ، ص:180

الأورومتوسطية، إرتسمت معالم إمكانية الإلتجاء إلى الشراكة والتعاون الدوليين لإنجاز هذه البرامج وإنجاح سيرورة المسار التنموي لهذه الأقاليم، وقد تجسدت رغبة الإتحاد الأوروبي على الخصوص في المشاركة في النهوض بالمنطقة الشمالية المغربية علاوة على أهمية العلاقات الثنائية التجارية والاقتصادية مع مجموعة من الدول الأوروبية وغير الأوروبية، علما بأن منطلقات وتصورات الجانبين لتنمية الشمال المغربي تبقى متباينة، ففي الوقت الذي يهدف فيه المغرب النهوض بالمنطقة كجزء من التراب الوطني في إطار المسلسل الإصلاحي العام الذي تخوضه البلاد، فإن إهتمام الإتحاد الأوروبي يبقا مرتبطا بمصالحه الأمنية المبنية على جعل المناطق الشمالية ومن ثم المغرب جدارا واقيا لأوروبا من المخاطر المستقدمة من دول الجنوب التي تهدد أمنه (الهجرة السرية، ترويج المخدرات، الإرهاب...).

المبحث الثاني : وكالة الشمال وتعدد الشركاء

تقوم وكالة الشمال بتوقيع اتفاقيات إطار للشراكة والتعاون مع أغلب المؤسسات الوزارية، ويتم هذا التعاقد التشاركي في إطار الإمتيازات الإعفائية التي منحها المشرع للوكالة، مما حملها صفة المسؤولية عن المشاريع موضوع الشراكة والإستفادة من الإعفاءات وفق الترتيبات المنسجمة والإختصاصات المخولة لها.

في هذا الإطار، ومن أجل تنشيط انطلاق تنفيذ برنامجها الاقتصادي والاجتماعي الأولي، شرعت الوكالة في عقد اتفاقيات شراكة والتعاون مع عدد من الأقسام الوزارية من بينها تلك التابعة لوزارة الداخلية والمالية والتجارة والصناعة والصناعة التقليدية والفلاحة والتجهيز والبيئة والشؤون الإدارية والعلاقات مع البرلمان.

و وفق مختلف اتفاقيات الشراكة هذه، فإن الوكالة والأقسام الوزارية المعنية إتفقت على إشراك جهودها بغية العمل بكيفية مشتركة من أجل تشجيع وتنمية المناطق الشمالية اقتصاديا واجتماعيا حسب الأولويات المعتمدة ضمن استراتيجية الوكالة والتي تم إعدادها بالتعاون مع المنتخبين والسلطات المحلية علما بأن هذه الشراكة تكون بالأموال أو في شكل مساهمات عينية تضاف الى أموال الشريك كالقيام بعملية التأطير والتتبع، كما هو الحال بالنسبة لبعض البرامج المنجزة مع وزارة الفلاحة والتجهيز مثلا، وقد تكون الشراكة بأعمال كمساهمة الفلاحين بالأعمال اليدوية في أراضيهم في إطار البرامج التي تقوم بإنجازها الوكالة في القطاع الفلاحي.

و جدير بالذكر أن إنجاز الدراسات التشخيصية التي تحددت على ضوءها التوجهات العملية وطبيعة المحاور، التي ستكون موضوع إنجازات قطاعية تترجم في شكل برامج على أرض الواقع، والكلفة المرتفعة للبرنامج وكذا المتغيرات التي حاولت تدشينها اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بين المغرب والإتحاد الأوروبي، والقاضية بتحقيق الرفاه والنماء في بحيرة الأبيض المتوسط، فإن الإلتجاء إلى الشراكة والتعاون الدولي تعتبر مسألة ضرورية لتحقيق هذه البرامج ولإنجاح سيرورة المسار التنموي

لهذه الأقاليم، وقد تجسدت رغبة الإتحاد الأوروبي على الخصوص في هذا الإسهام في بلورة برنامج تنموي متكامل وإعداد بشكل موازي استراتيجية متعددة القطاعات لمحاربة المخدرات. [248]

إن المفاوضات الطويلة التي انطلقت سنة 1997 بين المغرب والدول الأوروبية الخمسة عشر في بروكسيل، والتي توصل الطرفين على إثرها إلى التوقيع على اتفاق الشراكة الأورو- متوسطي [249]، كان يسعى من خلالها المغرب إلى إبرام اتفاق شامل يتضمن ثلاثة جوانب تتمثل في نظام تجاري موسع وتعاون مالي ومساعدة تقنية تنطوي على مقتضيات مرتبطة بالعمال المغاربة في السوق الأوروبية المشتركة. وبتوقيعه على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، دخلت مسألة تنمية منطقة الشمال طورا آخر من مسارها، بحيث تم إدراج مسألتي الهجرة الجنوبية نحو أوروبا والتهريب بجميع أنواعه ضمن المواضيع التي نوقشت في المؤتمر الأوروبي المتوسطي المنعقد ببرشلونة في نهاية شهر نونبر سنة 1995. ورغم أن طرح المسألتين غلب عليه الطابع الأمني السياسي فقد التزم الإتحاد الاوروبي سوسيو اقتصاديا في المنطقة الشمالية المغربية، خاصة وأن تنمية هذه الأخيرة تلعب دورا أساسيا في المبادلات الأورومتوسطية، بحيث يرى السيد العمراني المدير السابق لوكالة الشمال « أن المسلسل الذي رسمه المغرب في هذا الشأن قد انطلق بشكل ناجح، وأن تعبئة الموارد المتوفرة محليا مكنت من الشروع في عملية الإندماج المتوخاة » وأشار إلى أن «المقاربة الشمولية المتشاور في شأنها والواعدة التي يعتمدها المغرب من أجل تنمية أقاليم الشمال المحاذية مباشرة لأوربا، ترمي إلى خلق فضاء أفضل لاندماج الجهات في النسيج الاقتصادي الوطني وضمن سياق الإقتصاد الأورومتوسطي والأورومغاربي (الربط الطرقي والسككي، الخط الدائري المتوسطي الرابط بين طنجة والحدود الجزائرية، طرق السيار...) ومن خلال دعم الإتحاد الأوروبي. [250]

كما تجدر الإشارة إلى أهمية العلاقات الثنائية التجارية والاقتصادية مع مجموعة من الدول الأوروبية وغير الأوروبية، وأيضا منظمات وهيئات دولية في دعم إنجاز المشاريع والبرامج التنموية المعتمدة.

فماهي إذا حصيلة الشراكات والتعاون الدولي في المساهمة في تنمية الأقاليم الشمالية والتي استطاعت الوكالة تعبئتها منذ إحداثها إلى حدود الإنجازات الوارد ذكرها في تقرير المجلس الإداري في يونيو 2003 ؟

المطلب الأول : الإرادة الأوروبية – المغربية المشتركة لتنمية أقاليم الشمال

إن العمل التنموي الذي يخوضه المغرب في أقاليمه الشمالية – والذي دعى الإتحاد الأوروبي وبلدانه الأعضاء إلى دعمه – يمنح الفرصة لتقديم مضمون جديد لعلاقات المغرب مع أوروبا، في إطار

[248]- حياة متور ، مرجع سابق ، ص: 252
[249]- اجتماع المجلس الإداري لوكالة تنمية الشمال : هل تنجح الوكالة حيث فشلت الحكومة ، جريدة بيان اليوم ، 04-01-1996 ، ص: 1
[250]- تنمية الأقاليم الشمالية : إقامة مناطق للأنشطة الاقتصادية والصناعية خلال السنوات المقبلة ، جريدة الميثاق ، 08-10- 1997، ص: 1

اتفاقية الشراكة التي يجب أن تنبني على أساس مبادئ المبادلة بالمثل والتضامن والشراكة والتنمية المتبادلة.

وجدير بالذكر أن التكاليف الخاصة بالبحث عن التمويلات الخارجية تبرر بالإسراع بتحقيق وإنجاز البرامج المسطرة باعتبار الغلاف المالي الذي تستلزمه تقديرات إنجاز البرامج على الأمدين البعيد والمتوسط، وحتمية إنجاز المشاريع التنموية المعتمدة، وفي هذا المجال كان قد أكد الملك الحسن الثاني على أهمية التعاون الأوروبي من خلال هذه المؤسسات لدعم فعالية عمل الوكالة، حيث أكد أنه «.... بالنسبة لهذه الهيئات الدولية الأجنبية أريد أن تأتي في أقرب وقت لتقول لي بأن الوكالة تعمل وأن التبرعات بدأت ترد...». [251]

و الملاحظ أنه لكي تتمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة المعروضة للتعاون مع بلدان الإتحاد الأوروبي من الحصول على حظوظ قبول تمويلها، فإنها تعمل على احترام شروط إدماج المسعى التشاركي وخلق أثر اجتماعي بالنسبة للنساء والشباب وكذا بالنسبة للمشاريع البيئية، من خلال الارتكاز على الخصوصيات والمعطيات المحلية والجهوية وإبعاد نموذج التنمية الموحدة غير المرتبطة بالخصوصيات المجالية للمنطقة.

و الملاحظ أيضا أن تضافر المباحثات بين الإتحاد الأوروبي والمغرب لإيجاد مجموعة سبل ووسائل لمساعدة سكان المنطقة، أفرزت اتفاق موقع لتخصيص ميزانية للمنطقة تمكنها من تغيير نوعية الزراعة القائمة والإتجاه نحو أنشطة اقتصادية أخرى.

الفرع الأول : دعم الإتحاد الأوروبي للعملية التنموية بالمنطقة

إن مشروع تنمية المناطق الشمالية ليس وليد اليوم، ففي دجنبر 1992 ولتحسيس الشركاء الأوروبيين بأهمية هذا الملف، كان الملك الحسن الثاني قد بعث برسالة إلى رئيس المجموعات الاقتصادية الأوروبية ليعرض بصفة رسمية دواعي وأسباب إعادة تأهيل الريف، حيث جاء في خطابه « أننا نعتبر أنه لا يمكن أن نترك الفلاح الريفي الذي يعيش في مزرعة توفر الحد الأدنى للعيش يواجه مصيره. وعلينا جميعا بالتعاون مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن نضع سياسة حقيقية لتحويل الأنشطة في المناطق التي تمسها هذه الآفة. وهو برنامج ينبغي أن يؤدي إلى فك العزلة تدريجيا وبأسرع ما يمكن عن المنطقة، وذلك من شأنه أن يمكن من خلق نسيج من المقاولات الصغرى والمتوسطة ».

ففي هذا الإطار أدرج مشروع الديرو للتنمية الاقتصادية القروية للريف المغربي بالتعاون – على الخصوص – مع منظمة الفاو، الذي وضع حيز التطبيق نقط قوة عديدة نلخصها في استراتيجية شاملة وفعالة للوقاية، ووضع بنيات تحتية أساسية للإسراع بانفتاح المنطقة، وتشجيع الاستثمارات المنتجة من أجل استبدال تدريجي لزراعة القنب الهندي، وإنعاش القطاعات الاجتماعية من أجل إعادة تكييف منسجم

[251]- خطاب الملك الحسن الثاني أثناء تعيينه المدير العام لوكالة الشمال

للسكان المحليين. وقد تطلب تطبيق مثل هذا البرنامج الطموح كذلك، تعاون المجموعة الدولية وخاصة أوروبا التي سبق لها أن عبرت عن موافقتها الكاملة على الإجراءات التي اتخذها المغرب في هذا الشأن.

وتنفيذا للتعليمات الملكية دعا الوزير الأول السابق عبد اللطيف الفيلالي الجانب الأوروبي إلى دراسة إمكانيات وسبل بلوغ الأهداف المتوخاة وتجسيد رغبتنا السياسية في التعاون والشراكة المباشرة للوزير الأول توفر بمقتضى القانون إطار المرونة والشفافية والوضوح الملائم من أجل إنجاز المشاريع التي يكتسي تمويلها الوطني أو الدولي طابعا متعددا. [252]

وفي إطار دعوته لإعطاء مضمون جديد للعلاقات المغربية بالإتحاد الأوروبي التي يتعين أن ترتكز على مبادئ التضامن والشراكة والتنمية المشتركة، أكد الوزير الأول بأنه في هذا الإطار « كانت الوسائل المتبادلة بين الملك الحسن الثاني وزعماء الدول التي توالت على رئاسة الإتحاد الأوروبي، قد ركزت قبل توقيع اتفاقية الشراكة على أهمية إشراك الإتحاد في مسلسل تنمية أقاليم الشمال »، وشدد على ضرورة « أن تتمخض أشكال مساهمة الإتحاد في أنشطة الوكالة على المستوى المؤسساتي في النهاية عن جهاز استشاري يمكن مختلف الأطراف من تحديد وتنسيق أعمالها في إطار تنفيذ استراتيجية مدعوة لتنمية أقاليم الشمال »[253]. كما دعا دول الإتحاد الأوروبي إلى العمل على إعطاء مضمون جديد للعلاقات المغربية الاوروبية، يرتكز على الشراكة والتضامن والتنمية المشتركة. وقد جاء ذلك خلال اجتماع ترأسه بالرباط مع سفراء بلدان الإتحاد الأوروبي بالمغرب، والذي قدم خلاله للدبلوماسيين الأوروبيين – من خلال السياسة التشاركية – استراتيجية تنمية الشمال المغربي التي اعتمدها المجلس الإداري للوكالة، وتم خلاله بحث طرق مساهمة بلدانهم في تنفيذ هذه الإستراتيجية، « إن العمل التنموي الذي قررت المملكة المغربية إنجازه في أقاليمها الشمالية والذي يعتبر الإتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مدعوة لمواكبته ودعمه يشكل مناسبة لإعطاء مضمون جديد لعلاقتنا التي يتعين أن ترتكز على مبادئ التضامن والشراكة والتنمية المشتركة ».

و أوضح أن المشاريع التي توقع إنجازها على المدى المتوسط بأقاليم الشمال التي أعدتها الوكالة، تتطلب استثمارات بمبلغ 15 مليار درهم برسم الفترة الممتدة ما بين 1997 و2001. هذه الاستثمارات ستعتمد من جهة على موارد الدولة، ومن جهة أخرى على تلك التي ستتم تعبئتها في إطار التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف فالبرنامج الفرعي المتكون من 70 مشروعا يعطي الأولوية لدعم الإنتاج والتشغيل وإنعاش الأنشطة البديلة لزراعة القنب الهندي يتطلب استثمارا بمبلغ 8،5 مليار درهم، ستساهم الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية ب 3،2 مليار درهم، وأكد متوجها إلى السفراء الأوروبيين أنه « يتعين أن نبحث معا إمكانية تعبئة 5،3 مليار درهم المتبقية من أجل إنجاز المشاريع المتوقعة خلال الثمانية عشر شهرا المقبلة ». [254]

---

[252]- المغرب يدعو الإتحاد الأوروبي إلى دعم تنمية أقاليم الشمال وإعطاء مضمون جديد للعلاقات ، جريدة العلم ، 09-07-1997 ص: 1-4

[253]- أنظر جريدة السياسة الجديدة ، ليوم 09-07-1996

[254]- استمرار البحث عن الدعم الأوروبي لتنمية الشمال ، جريدة السياسة الجديدة ، 09-07-1997 ص:1

وهكذا تضافرت المباحثات بين الإتحاد الاوروبي والمغرب لإيجاد مجموعة سبل ووسائل لمساعدة سكان المنطقة، وقد أفرزت هذه المباحثات اتفاق موقع لتخصيص ميزانية للمنطقة تمكنها من تغيير نوعية الزراعة القائمة والإتجاه نحو أنشطة اقتصادية أخرى. وإذا كان الجانبيين قد بذلوا جهودا من أجل محاربة المخدرات، فإنها قد تؤدي إلى بروز ظواهر جانبية أخرى كالبطالة مثلا التي تؤثر سلبا على ضفتي المتوسط.

إن تخوف أوروبا من زراعة الكيف المنتشرة بالمنطقة وآثار الهجرة السرية نحوها يقود إلى ضرورة وأولوية ملحة لتحقيق التنمية بالمنطقة، تستلزم تعاون المغرب والإتحاد الأوروبي في إطار العلاقات التي تجمع بينهما، على أساس إنجاز استثمارات ضخمة لتغيير ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. لكن وباعتبار أن التجارب المتعلقة بمستوى تمويل الاستثمارات بالمنطقة التي أظهرت أن الإتحاد الأوروبي يلتزم بمبالغ محدودة، فإنه ينبغي على الإتحاد الأوروبي والمغرب أيضا ألا ينتظرا من تنمية المنطقة محاربة زراعة الكيف وتصديرها لأوروبا فقط، أو الحد من الهجرة السرية المنطلقة من الشمال المغربي، ولكن اعتبار تنمية الشمال مشروعا اقتصاديا واجتماعيا وبشريا واستراتيجيا شاملا، يهدف تقوية الاقتصاد المغربي ككل [255].

على هذا الأساس صرح السيد العمراني أن إحداث مجلس استشاري بهيكلته الموسعة التي تضم سفراء الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والسفير المعتمد بالمغرب ممثل اللجنة الأوروبية بالمغرب إلى جانب المجلس الإداري للوكالة، يهدف إلى تدقيق أبواب أنشطة الوكالة وتفعيل ديناميتها، من خلال تحديد الموارد وتعبئة الوسائل الضرورية لتنفيذ البرنامج التنموي المزمع إقامته في الأقاليم الشمالية وفق استراتيجية تمتد على المدى القريب والمتوسط، وكذا استقطاب الشركاء الفاعلين حرصا من الوكالة على إشراك دول أوروبا في مهامها وتنسيق الجهود معها من خلال مد وجسور إتصال وطيدة لهذا الغرض.

ومن جانبه حدد مجلس وزراء الإتحاد الاوروبي المنعقد ببروكسيل في 20-21 ديسمبر 1993، الإطار العام لتدخل الإتحاد الأوروبي في الأقاليم الشمالية، بحيث أن المجلس « إبتهج من الإرادة المعبر عنها من قبل السلطات المغربية ذات المستوى العالي، هذه الإرادة تتصدى لمشكل زراعة القنب الهندي ولترويج المخدرات بالمغرب »، لذا رخص بوضع « برنامج عمل أولي » يتعلق بسنتي 1993 و1994، ويهم جل مظاهر تخلف المنطقة : الدراسات، وضع السياسات والمؤسسات والبدء في تنفيذ العمليات الواقية. هذا ويرى المجلس بأن البرنامج النموذجي يمكنه أن ينفتح على برنامج خاص بسنوات متعددة ويرتكز على تمويل مشترك يجمع بين موارد ميزانية الإتحاد الاوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار وكذلك العمليات والاتفاقيات الثنائية مع الدول الأعضاء. [256]

[255]- .Nassiri .developpement des provinces du nord : une entreprise srtategique et ecnomique ,L'opinon 23-12-1996 p: 1

[256]- L.I.C.C.E.R.M.N°114-12 annee / Fevrier 1994 CE

ولأن الهدف كان هو الحصول على تمويل المشاريع التي أعدتها الوكالة فقد خصص السيد العمراني جلسات عمل بمقر البنك الأوروبي للإستثمار خصصت لدراسة إمكانية تمويل مشاريع القطاع الخاص بالمنطقة، وعقد لقاءات مماثلة مع أفراد الجالية المغربية، ليعرض عليهم برنامج الوكالة مبرزا المساعدات التي تقدمها للمستثمرين الخواص الراغبين في الإستثمار بالمنطقة، وهي مساعدات تهم تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بإنجاز المشاريع وتقديم المساعدة من أجل اقتناء الأراضي، وذلك دعما لمساهمة الجالية المغربية في مجال الاستثمارات الخاصة بالمنطقة.

وهكذا وفي إطار علاقة المغرب مع الإتحاد الأوروبي، تعهدت دول الإتحاد بدعم المغرب في تنمية أقاليمه الشمالية، لكن هذا الدعم تأخر كثيرا، باعتبار أن أوروبا ترى أن المساعدات المقدمة تدخل في إطار الغلاف المالي التقليدي الذي يقدم للمغرب، في حين أن المغرب يريد أن تخصص أوروبا غلافا خاصا لتنمية الشمال. وبين هذا التفاوت في وجهات النظر، هناك نقطة اتفاق حاسمة، وهي ضرورة تنمية أقاليم الشمال. باعتبار أن المشاكل التي تعاني منها المناطق الشمالية تتعدى انعكاساتها السلبية لتصل آثارها إلى البلدان الأوروبية، مما دفع بهذه الأخيرة إلى الإلتزام بتقديم دعم مادي وتقني للحكومة المغربية من أجل النهوض بالأوضاع العامة لهذه المناطق وتيسير ظروف العيش بها في أفق استئصال الأسباب والمسببات المولدة للمشاكل وانعكاساتها. [257]

وعموما إذا كانت منطقة الشمال مدعوة للعب أكثر فأكثر دور المنطقة المستقبلة للإستثمار والتجارة والسياحة على المستوى الأورومتوسطي، فالملاحظ أن البرامج المعتمدة من طرف الإتحاد الأوروبي لصالح هذه المنطقة تبقى بعيدة عن الطموحات والأهداف المرتقبة ويتعلق الأمر هنا – حسب السيد الحجوجي رئيس CGEM – بإعطاء إهتمام أكثر عبر منح مضمون أكثر وضوحا للتعاون الأوروبي. [258]

الفرع الثاني : البرامج المتوسطية، آلية تنموية فعالة

يتطلب مسلسل العولمة المشاركة الفعالة لمختلف الفاعلين من مجتمع مدني وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين لتحقيق هدف أورومتوسطي موحد. فإذا كان دعم الإنتقال الاقتصادي بهدف إنشاء منطقة أورومتوسطية للتبادل الحر في أفق سنة 2001، فإنها تحتاج أيضا إلى وضع البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط القطاع الخاص، وتحقيق أهدافه المرتبطة بشكل كبير بمختلف الإجراءات الموازية، وتقييم المؤهلات الإنسانية والبنيات التحتية الثقافية للشركاء المؤهلين للإندماج الجهوي. [259]

في هذا الإطار أدرج برنامج ميدا الذي يهم منطقة البحر الأبيض المتوسط، والذي يندرج بالنسبة للمغرب قي إطار الدعم الأوروبي لتحقيق أحد أهداف مؤتمر برشلونة، وهي تقليص الهوة الاقتصادية التي

[257]- Voir strategie pour le devleppement des provinces du nord .in partenariat euro , med ,maroc , document de strategie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004 ,6 decembre 2001 , p : 47-52

[258]- CEDIES informations 2113 . 13 decembre 1997/465

[259]- حياة متور ، مرجع سابق ، ص: 259

تفصل دول الإتحاد الأوروبي عن باقي الدول المتوسطية الجنوبية. فهذا البرنامج جاء لتدعيم بروتوكولات التعاون السابقة مع المغرب، وقد حددت 1998 سنة للإنطلاق الفعلي لمشاريع برنامج ميدا، بحيث فتح المجال لانطلاق العديد من الأوراش. فسعيا وراء إقامة منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية، تم تبني برنامج تمويل التنمية المتوسطية من طرف المجلس الأوروبي في يوليوز 1997، والتي ستكون بمثابة الأداة المالية الرئيسية للتجسيد الحقيقي لمنطقة التبادل الحر. وترتكز الأهداف الأساسية لهذا البرنامج بالنسبة للمغرب طبقا للمادة الثانية من قرار المجلس الأوروبي الصادر في 23 يوليوز على محورين أساسيين :

1- تقوية اندماج المغرب في الفضاء الاقتصادي الأورو متوسطي.

2- المساهمة في التنمية المتجانسة للبلد، من خلال إقامة توازن سوسيو اقتصادي.[260]

لقد شكل برنامج تمويل التنمية المتوسطية ميدا استجابة واضحة لمقتضيات التعاون المالي الذي أشار إليه الجزء السابع من اتفاقية الشراكة لسنة 1996، والذي يستهدف تسهيل الإصلاحات الاقتصادية الرامية الى تحديث الاقتصاد، ووضع خطط تهدف النهوض بالبنيات التحتية الاقتصادية، وتطوير حركة الاستثمار الخاص والأنشطة المحدثة لفرص الشغل، والأخذ بين الاعتبار التأثيرات المحتملة على اقتصاد المغرب من جراء إحداث منطقة التبادل الحر، وملاحقة هذه الإصلاحات المالية مع السياسات المتبعة على المستوى الاجتماعي.[261]

عملت أوروبا منذ سنة 1995 على تغيير أسس تعاملها مع شركائها المتوسطيين، بحيث قامت المفوضية الأوروبية بتغيير نظام أنشطتها في مجال التعاون الإنمائي بشكل يخدم الأهداف المسطرة في اتفاق برشلونة الأورومتوسطي، والتي أدرجت في الإتفاقيات الثنائية المبرمة بين الإتحاد والدول الشريكة لها، وذلك في أفق تفعيل مختلف اتفاقيات التعاون التي تقرر تمويل برامجها القطاعية بدلا من تمويل المشاريع الفردية المنصوص عليها في البروتوكولات.[262]

و تبلغ المبالغ المخصصة لتمويل برنامج تطوير القطاع الخاص حوالي 240 مليون إيكو، وهي تخص المساعدة التقنية لإصلاح القطاع التمويلي في مصر وسوريا وتونس، وعمليات الخوصصة في المغرب وتونس ومصر، كما تخص إحداث مراكز الخدمات لصالح المقاولات (المغرب، تونس، مصر، سوريا، فلسطين). وإحداث ميكانزمات للمقاولة المشتركة (مصر وتونس)، وتمويل الإعتمادات المخصصة لعمليات دعم التقويم الهيكلي خلال فترة 1995-1996 إلى 220 مليون إيكو وتهم المغرب وتونس والأردن، وأخيرا قدرت الإعتمادات الموجهة لعملية التكوين المهني وتدبير المقاولات إلى 70 مليون إيكو، وتخص مصر وسوريا وفلسطين.[263]

---

[260]- Le Maroc et l'union europienne , delegetion de la commission europienne au royaume du Maroc, 1997.p:13

[261]- المادة 75 من اتفاقية الشراكة لسنة 1996.

[262]- voir protocoles financiers , in partenariat euro-med , op.cit , p 16-28

[263]- فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال، الدار البيضاء .1997، ص :193،194

لكن الملاحظ هو أن الدعم الأوروبي للقطاع الخاص المغربي في إطار برنامج ميدا والذي يقدر غلافه المالي بملياري درهم، يمثل أقل من 5% من الحاجيات التمويلية لإعادة الهيكلة، كما تقدرها وزارة التجارة والصناعة، كما أن حصة الفرد المغربي (4 إيكو) من الغلاف المالي لبرنامج ميدا، وهي تقل ثلاث مرات عن تلك التي يحصل عليها الفرد في أوروبا الوسطى والشرقية (12 إيكو)، وعليه فإن مقارنة الدعم المالي المقدم لإسبانيا والبرتغال واليونان في نهاية الثمانينيات، والدعم المقدم لدول أوروبا الوسطى والشرقية في التسعينيات، مع الذي يوجه للمغرب، يحيلنا إلى كونه لازال يندرج في منطق المساعدة وليس في منطق الشراكة أو الإندماج. [264]

وإذا كان إنجاز برنامج ميدا متقدم في المغرب مقارنة بباقي بلدان الفضاء المتوسطي [265]. حيث أن 70% من الغلاف الإجمالي صرفت [266]، فإن بعض التعديلات قد أدخلتها اللجنة الأوروبية على هذا البرنامج لموجب القرار الذي تم اتخاذه، عقب الإجتماع الذي ضم هذه اللجنة وممثلي وزارة المالية (الجهاز المنسق في ما يخص برنامج ميدا) يوم 18 يونيو 1998، دعم الطرح القائل بمحدودية المساعدات المالية الأوروبية للمغرب فقد تم الغاء تمويل البنيات التحتية للأحواض الصناعية (industriels parcs) والبالغ غلافه المالي حوالي 15 مليون إيكو، وكذا دعم الجمعيات المهنية (5 مليون إيكو)، أما الغلاف المالي الموجه إلى القروض الصغرى (micro credits) فقد تراجع من 10 مليون إيكو الى مليون إيكو واحد. [267]

وفي إطار مخطط العمل المتعلق بتنمية الأقاليم الشمالية، فإن تشكيل برنامج ميدا الذي حل محل البروتوكولات السابقة، جاء قبل إنشاء وكالة تنمية الأقاليم الشمالية الشيء الذي لم يأخذ بعين الاعتبار المساعدة المباشرة للإتحاد الأوروبي للوكالة. وهكذا فإن المشاريع المعتمدة لصالح مختلف المصالح الوزارية في هذا البرنامج، تتضمن في جزء كبير منها « الأقاليم الشمالية » وذلك بقيمة 4،123 مليون إيكو. وبرسم سنة 1999 خصص برنامج ميدا 127 مليون إيكو، منها 116 مليون (90%) خاصة بمشاريع تنمية الأقاليم الشمالية، هذه الأخيرة التي تستفيد من مبلغ 4،239 مليون إيكو (2،41%) من أصل غلاف إجمالي يبلغ 580 مليون إيكو لفترة 1996-1999. لكن الوكالة عملت – من خلال المفاوضات – على الرفع من القيمة المخصصة للأقاليم الشمالية التي حظيت بما قيمته 285 مليون أورو(1996-1999)، أي أن 45% من الإعانات التي حصل عليها المغرب، وتترجم أهمية حصة الشمال

---

[264]- بشارة خضر ، الشراكة الاورومتوسطية ، دراسات اولية ، عدد 57، أبريل 1995 ص :50

[265]- يؤكد وزير المالية والخوصصة السيد فتح الله ولعلو آنذاك أن المغرب يعد أول بلد في المنطقة المتوسطية يستفيد من الاعتمادات المالية المبرمجة في إطار برنامج ميدا ، بحيث استفاد المغرب من اعتمادات مالية بلغت 221 مليون أورو سنة 2002 ، فيما بلغت سنة 2003 زهاء 285 مليون أورو ، مبرزا أن هذا المبلغ سيعرف ارتفاعا سنة 2004 . وقد عزا السيد الوزير هذا الإرتفاع إلى عاملين أساسين يتعلقان بتطور الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها المغرب بشكل مكنه من التوصل إلى إقرار آلية « المسار الأخضر» مع الإتحاد الاوروبي ، والتي تتسم بكثير من المرونة ، وتعكس الثقة في الإدارة المغربية ، وأضاف أنه لا يمكن مقارنة إلغاء بعض الإعتمادات المالية مع ما حصل عليه المغرب في إطار برنامج ميدا ، معتبرا أن هذا الإلغاء مقترن بمعايير تقنية بالنسبة للإتحاد الأوروبي .
جواب وزير المالية والخوصصة السيد فتح الله ولعلو على سؤال شفوي متعلق بالمساعدات المالية الأوروبية في أبريل 2004

[266]- Med Moujahid , le programme MEDA tres largement revive à la baisse . la vie économique , 26 juin 1998, p :28

[267]- L'économiste , le jeudi 25 juin 1998 ,p: 3

من هذه البرمجة الرغبة الأكيدة للمغرب في التعاون مع الإتحاد الأوروبي لتغطية العجز الذي تعرفه هذه الأقاليم فيما يرجع للتجهيزات الأساسية. [268]

وهكذا فإن مكانة الأقاليم الشمالية في إطار مسلسل الإندماج الأورومتوسطي، تستلزم استفادة المغرب من موارد مالية إضافية من طرف الإتحاد الأوروبي، التي من شأنها إعطاء الطابع الأولي والملح لتنمية هذه المنطقة. من هذا المنطلق تطرح ضرورة كسب رهانات الإرادة السياسية المرتبطة بتنمية الأقاليم الشمالية في مجال التعاون المغربي الأوروبي وتكثيف الجهود المشتركة، الإسراع بسياسة فك العزلة عن المنطقة وتجاوز العجز المسجل على مستوى بنياتها التحتية [269]. وعلاوة على ما سبق، نجد أن المغرب يستفيد من الشراكات التي يعقدها البنك الأوروبي للإستثمار، بحيث اتخذت العلاقة في هذا الإطار شكلا رسميا، بفضل اتفاقية جزئية نابعة من إتفاق التعاون الأوروبي المتوسطي الجديد بالتكامل مع سياسات التعاون الثنائية لكل من الدول الأعضاء. ففي هذا السياق ربط المغرب من خلال وكالة تنمية الشمال علاقة مع سلطات بروكسيل والهيئات المسيرة بإنجاز الطريق العرضي المتوسطي والمشاريع الرامية إلى تنمية أحواض التشغيل والأحواض المساهمة في تشجيع وتنمية القطاعات الاجتماعية التربوية. علما بأن تمويل مختلف الأعمال لن يأتي إلا داخل برنامج ميدا، مع إمكانية إستفادة بعض البرامج من التمويلات التي تديرها مديرية علاقات الشمال – جنوب أو التمويلات المنصوص عليها في صندوق « أنتريك ». وتقدم التمويلات المتوفرة من خلال البنك الأوروبي للاستثمار على شكل قروض وصفقات تسهيلات لرساميل المجازفة. [270]

أما فيما يخص الإستفادة من برامج « أنتريك » فمن المعروف أن هذا البرنامج وجه في الأصل إلى المناطق والجهات النائية داخل حدود الإتحاد الأوروبي لتجاوز المعيقات الناتجة عن الإنعزال الذي تعانيه هذه المناطق وحماية البيئة، كما يمكن أن يهدف البرنامج إلى استغلال فرص التعاون الجديدة مع مناطق الحدود الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي. وتعمل الوكالة على جعل الأقاليم الشمالية تستفيد من هذا البرنامج وذلك عن طريق التعاون بين الجماعات المحلية التابعة لهذه الأقاليم ونظيرتها داخل اسبانيا والبرتغال وايطاليا وفرنسا، وكذلك بين الغرف المهنية والمؤسسات الجامعية لهذه الأطراف. [271]

على هذا الأساس منح البنك الدولي الأوروبي للاستثمار منذ سنة 1996 قروضا من موارده الخاصة في حدود 867 مليون أورو، وتندرج هذه القروض في إطار الشراكة الأورومتوسطية المواكبة لمسار تأهيل وتقوية الاقتصاد المغربي، وقد إستفادت الأقاليم الشمالية بصفة مباشرة وغير مباشرة من تمويل بعض المشاريع كالتزويد بالماء الصالح للشرب بالمراكز الحضرية (50 مليون أورو).

---

[268]- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة ، تقرير حول أنشطة الوكالة لغاية دجنبر 2000 ، المجلس الإداري ، يونيو 2001 ص : 8

[269]- Hadou Hrouch ,AND un instrument au service du partenariat euro-méditerranéen , l'annuaire de la méditeranné 1999, GERM ,p259-264

[270]- وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة ، تقرير عن أنشطة الوكالة برسم سنة 1997، يونيو 1998 ، ص: 57

[271]- تصريحات السيد حسن العمراني المدير السابق لوكالة الشمال لجريدة العلم ليوم 28-01-1999 ، ص: 3

واستثمارات خاصة بالنقل السككي (85 مليون أورو)، وتهيئة المسالك القروية (53 مليون أورو)، والموانئ (5،7 مليون أورو لميناء الناظور)، وتجهيز الموانئ (30 مليون أورو)، والطاقة (75 مليون أورو)، ودعم الجماعات المحلية (32 مليون أورو)، ودعم القطاع الخاص(45 مليون أورو) [272].

ولقد عملت وكالة الشمال على بذل مجهوداتها اتجاه هذه المؤسسة للحصول على قروض لدعم إنجاز البرامج المسطرة خاصة ذات الصبغة الهيكلية، وتمكنت من الحصول على قرض بمبلغ 530 مليون درهم وذلك لإنجاز برنامج واسع للطرق والمسالك القروية على طول 1900 كلم، وسيتم استرداد القرض عن طريق الصندوق الخاص بالطرق. [273]

وفي إطار البروتوكول المالي الرابع 1992-1996 منح المغرب 220 إيكو من قروض البنك الأوروبي للاستثمار، و25 مليون من القروض على مصادر رأسمال المجازفة، وتتوفر أيضا على إعانات اللجنة الأوروبية. وقد تم إنشاء التسهيل الأفقي «Facilité Horizontale » 1992-1996، الذي منح المغرب من خلاله حوالي 355 مليون إيكو من أجل تشجيع استثمارات إضافية لتلك التي منحت إلى المنطقة الشمالية في قطاعات النقل ووسائل الإتصال والطاقة وحماية البيئة وقد وظفت هذه التسهيلات ضمن إطار أربعين مشروعا كبيرا. [274]

كما منح البنك الأوروبي للاستثمار قرضا تجاريا لشركة الطرق السيارة بقيمة 70 مليون وحدة حسابية أوروبية، 770مليون درهم لتمويل الشطر الشمالي للطريق االسيار الرابط بين القنيطرة وطنجة، إذ تتعلق الأشغال الممولة ب 138 كلم من محاور طريق السيار بين مدينة القنيطرة وشمال الرباط. وضم الطرق الرئيسية 2 و37 في اتجاه طنجة – تطوان، ويتعلق الأمر بإحدى الاستثمارات الأولية المنضوية في تصميم الطرق السيارة للمغرب لمواجهة التطور المستمر للتنقل الطرقي بالمغرب. [275]

المطلب الثاني : التعاون المتعدد الأطراف

إذا كانت عولمة الاقتصاد وانعكاسات التدويل والحركات المتعددة القوميات تفسح المجال لتطوير الجهوية الهادفة إلى تكوين مجالات اقتصادية مختلفة تجمع العديد من الدول المتباينة، فإنها تفرز اندماجا اقتصاديا يخضع لمعايير دقيقة تحقق انسجاما داخليا، خاصة من خلال خلق علاقات ثنائية خاصة أو عامة من شأنها التحكم في مسار العلاقات الدولية المستقبلية.

في هذا السياق عمل المغرب على عقد مجموعة من الاتفاقيات مع العديد من الدول الأوروبية وغير الأوروبية، التي تربطها بالمغرب علاقات ذات طابع سياسي أو اقتصادي أو تاريخي أو سوسيوثقافي، رغبة منه في تعزيز شركائه لدعم البرامج التنموية المخصصة للأقاليم الشمالية. وهكذا فقد بحث المغرب

[272]- وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات أقاليم الشمال بالمملكة ، تقرير حول أأشطة الوكالة 2001-2002 المجلس الإداري يونيو 2003. ص 79

[273]- النشرة الإخبارية لوكالة الشمال ، عدد 1، يناير / فبراير 2001

[274]- EUROMAC/ 1997, Les relations Euro – Marocaines ,p:55

[275]- UE N° 135-14 éme année janvier 1996 P3 800 millions dirhams , autoroute Rabat tanger , p:3

من خلال وكالة تنمية الشمال، عن تنويع تعاونها الثنائي في اتجاه سفارات الدولة الصديقة، علما بأن البحث عن التمويل في إطار التعاون الدولي يعتبر من الأولويات المدرجة ضمن اهتمامات الوكالة، التي تعمل على تعبئة الموارد اللازمة للإسراع بوتيرة إنجاز البرامج التنموية الخاصة بالمنطقة. فموازاة مع الطريقة التقليدية للتعاون الحالي، مكنت المقاربة المتبناة من قبل الوكالة من اعتماد شكل جديد لشراكة جعلت من الوكالة مؤسسة للتنسيق قادرة على مواكبة كل المبادرة التنموية، إلى جانب كل مانحي التموين والمؤسسات المستفيدة. هذه المقاربة ساعدت على تقوية علاقات الشراكة بين الوكالة ومختلف الشركاء، مما يمكن من تنويع روابط التعاون الثنائي. [276]

الفرع الأول: التعاون الثنائي

يرتبط التعاون الثنائي في هذا المجال بالطرق التي تنهجها الدبلوماسية المغربية في هذا المجال، إذ نلاحظ أن بعض سفارات الدول العربية قد أظهرت إهتمامها بمساعي الوكالة وبرامجها، في حدود البرامج الموافق عليها في إطار اللجان المختلطة، رغم أن الوكالة تمكنت من تعبئة بعض الهبات المالية البسيطة من طرف سفارات بعض الدول ككندا أو اليابان اللذان يمتلكان صناديق مخصصة لتمويل عمليات متفرقة، كما تمكنت من المساهمة في اجتماعات عقدتها اللجان المختلطة بتدخل الشركاء الأوربيين. [277]

لكن يبقى أن نسجل موقف بعض شركاء المغرب الأوروبيين الذين يرون أن المغرب لا يوجد ضمن الدول التي تستحق الإستفادة من المساعدة العمومية، لاعتباره بلد ذو دخل متوسط الشيء الذي لا يتفق وموقف بعض السفارات التي أبدت رغبتها في إقناع دولها بمراجعة موقفها بهذا الخصوص، وهي سفارات إيطاليا، فنلندا والنرويج، أما التعاون مع الشركاء الأخرين مثل ألمانيا والبرتغال وفرنسا، فيتم بصفة رئيسية بواسطة اللجان المختلطة كما سلف الذكر ونظرا لكون التوجيهات الاستراتيجية للدول المهتمة بالتعاون الثنائي لتنمية أقاليم الشمال لها أولويات محددة فغالبا ما يسعى كل بلد من الإتحاد للتدخل في المشاريع المتماشية مع توجيهاته وأسبقياته. وحتى تتمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة المعروضة للتعاون مع بلدان الإتحاد الأوروبي من الحصول على حظوظ قبول تمويلها، عليها أن تخضع لشروط إدماج المسعى التشاركي، وأن تكون ذات أثر اجتماعي بالنسبة للنساء والشباب، وكذا بالنسبة للمشاريع البيئية وتدعيم البنيات التحتية، وهذا ما تؤكده مجموع الاتفاقيات المبرمة مع العديد من الدول الأوروبية وغيرها كألمانيا وهولاندا وإيطاليا والصين والهند وفلندا والسويد وبلجيكا والنمسا وكندا والولايات المتحدة والنرويج والكويت والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وغيرها، إلا أن أهم الشركاء في هذا الإطار تبقى هي فرنسا واسبانيا. بحكم خصوصية العلاقات التاريخية والتجارية التي تجمعها مع المغرب. ناهيك عن المصالح المشتركة بين الطرفين التي توجت بعقد مجموعة من الإتفاقيات

[276]- تقرير حول أشطة وكالة الشمال لغاية دجنبر 2000 ، مرجع سابق ، ص: 72

[277]- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة ، البرنامج الاقتصادي والاجتماعي المندمج لعمالات وأقاليم الشمال بالمملكة ، مخطط عمل المدى القصير ، يونيو 1998 ص: 92

خاصة مع الوكالة، بحيث عبرت كل من الدولتين عن رغبتهما في مواكبة الأقاليم الشمالية المغربية لمسارها التنموي، إيمانا منهما بأن البرامج التي تم وضعها لتنمية المنطقة من قبل الوكالة هي برامج هامة ودقيقة.

أولا : فرنسا

يشكل دعم فرنسا للمجهودات التنموية الجارية لفائدة الأقاليم الشمالية في تخصيصها لقروض تفضيلية، والسهر على الأعمال المدرجة في إطار التعاون المغربي – الفرنسي لصالح المنطقة من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية والصندوق الفرنسي للتنمية ومن الخزينة العامة الفرنسية.

و باعتبار أن تأهيل البنيات الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال يعد من الأولويات الوطنية في التنمية، التي تعبر عن رغبة المغرب في ضمان ربط اقتصاده بالفضاء الأورومتوسطي، فإن نفس التوجه تدعمه فرنسا من خلال مكونات الغلاف المالي الذي منحته للجهات الشمالية خاصة على شكل قروض امتياز خلال السنوات السابقة.

هذا الإهتمام جاء عقب لقاء الملك الحسن الثاني بالرئيس الفرنسي جاك شيراك في يوليوز 1995 حيث تم التباحث حول مسألة أولوية تنمية الأقاليم الشمالية المغربية، الذي على إثره إلتزمت فرنسا بتدعيم الجهود المغربية لصالح هذه المنطقة، التي ينتظر – جغرافيا واستراتيجيا- أن تلعب دورا أساسيا في العلاقات المغربية الأوروبية. هذا التوجه اعتمد من خلال الإعلان المشترك في 18 ديسمبر 1997، ذلك أنه بتطبيق هذه الإرادة السياسية، عملت فرنسا على تقوية تدخلها في الأقاليم الشمالية، بحيث بلغت المساعدة الإجمالية المقدمة منذ 1995 إلى سنة 1999 لهذه المنطقة حوالي 2 مليار فرنك فرنسي، إذ تهدف فرنسا بهذا التدخل إلى المساهمة في الحياة اليومية للساكنة عبر فك العزلة عن المنطقة بإنشاء البنيات التحتية والرفع من المستوى الاقتصادي، فهي تعمل من جهة على تقييم التنمية الاقتصادية لمجموع الأقاليم الشمالية، ومن جهة ثانية تعمل على خلق عملية تعاونية مهمة لدعم المغرب خصوصا في مجال تعليم وتكوين السكان. لهذا اعتبر السيد العمراني المدير السابق لوكالة الشمال أن « مبادرة فرنسا في المساهمة في تنمية الأقاليم الشمالية، تعتبر جد مهمة على واجهتين، فهي تشجع الشراكة بين الدولتين، وهي تنضوي في إطار تمديد إعانات المسؤولين الفرنسيين بخصوص الأولوية التي يجب أن تعطى لتنمية الشمال المغربي ». [278]

وجدير بالذكر أن مواضيع « الشراكة » و« الاستثمار» و« تنمية المناطق الشمالية » تعتبر من أهم محاور العلاقات المغربية الفرنسية، وكذا درجة ديناميتها وآفاق تطورها، بحيث يراهن المغرب – من خلال علاقة الشراكة التي تربطه بالإتحاد الأوروبي وخاصة مع فرنسا- على كسب تحديات تحقيق تنمية مستديمة. [279]

[278]- Driss ELAISSAOUI , A..BNOUHACHEM et N.BATIGE, .cp .cit p : 5

[279]- حياة متور ، مرجع سابق . ص : 268

على هذا الأساس – وحسب وثيقة للسفارة الفرنسية بالرباط- قررت فرنسا مواكبة منها لعملية التنمية بالأقاليم الشمالية المغربية، تقديم منذ 1995 مساعدة إجمالية بلغت حوالي 2 مليار فرنك فرنسي لفائدة هذه المنطقة.

و حسب الوثيقة ذاتها، فإن المنطقة الحرة بمطار إبن بطوطة في طنجة تستفيد من تدخل مزدوج للصندوق الفرنسي للتنمية، وذلك بصفة مباشرة من خلال تمويل التجهيزات الأساسية (الماء الصالح للشرب والتطهير والطرق)، وبصفة غير مباشرة من خلال المساهمة في رأسمال الشركة المكلفة بتدبير هذه المنطقة. ومن جهة أخرى يمول الصندوق القروض التي يمنحها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي في إقليمي شفشاون والحسيمة، وتم في المجموع منح ما يقرب من 75 مليون فرنك فرنسي من أجل تمويل المشاريع في المنطقة الشمالية، وأشارت وثيقة السفارة الفرنسية من جهة أخرى إلى أن الخزينة الفرنسية تقدم بدورها دعما للمنطقة حيث أن اتفاقية 1996 المتعلقة بإعادة جدولة الديون بين الدولتين المغربية والفرنسية نصت على إلغاء مبلغ 400 مليون فرنك فرنسي من الديون لدعم ميزانية الدولة المغربية المخصصة للإستثمارات العمومية في الأقاليم الشمالية، وتحويل جزء من الديون المستحقة على المغرب في إطار غلاف مالي يبلغ 600 مليون فرنك فرنسي لتمويل الاستثمارات بهذه الأقاليم، كما عمل على تحويل شطر جديد من الديون والتي تقدر بمبلغ 4،1 مليار فرنك مخصص لإنجاز المشاريع التنموية بالمنطقة الشمالية المغربية. [280]

كما منحت الخزينة الفرنسية 100 مليون فرنك فرنسي لسنة 1998 بهدف تسهيل الإستفادة من القروض الصغرى والمتوسطة لفائدة المقاولين ولصالح الأقاليم الشمالية بصفة عامة. وفي مجال الطاقة والكهرباء عقد EDF معاهدة مع المكتب الوطني للكهرباء بهدف إنشاء مركز تادارت لتزويده بالغاز الطبيعي المنتظر إنتاجه من طرف كزوديك المغربي – الأوروبي. المقاولة ستساهم في هذا الإطار ب 180 مليون فرنك فرنسي. وبمساعدة Proparco-Paribas وEDF (الكهرباء والطاقة الفرنسية) ساهمت فرنسا في بناء أكبر مركز هوائي بإفريقيا بالكدية البيضاء قرب تطوان، إذ وقع المكتب الوطني للكهرباء ومجموعة إيدي إيف – باري با – جيرما الفرنسية في شهر نونبر 1997 بالرباط على اتفاقية لتمويل وإحداث محطة لتوليد الطاقة الكهربائية من الرياح، يتم استغلالها عن طريق الامتياز لفترة 19 سنة بمنطقة الكدية البيضاء بإقليم تطوان. [281]

و من جهة أخرى وعقب الزيارة الملكية إلى فرنسا (مارس 2000) تم منح المغرب هبة مالية قدرت ب 100 مليون فرنك فرنسي وقع بروتوكولها وزيري مالية البلدين وخصص نصف هذا الغلاف للأقاليم الشمالية. هذا البروتوكول يحدد الدعم الفرنسي لبرنامج أعمال الوكالة فيما قيمته 50 مليون فرنك فرنسي لتعزيز أعمال تقييم البنيات التحتية الأساسية للجهات الشمالية خاصة منها إنجاز المحلات المهنية

[280]- امبارك الطقسي ، البحث عن مؤهلات جديدة لأقاليم الشمال ، جريدة الصحراء ، 11-03-1998 ص:1

[281]- promotion et développement du nord , Paris déterminer à soutenir la plitique de S.M le roi , le matin au sahara , 10-03-1998 , p: 1

لإنعاش الشغل وبناء الطرق لفك العزلة عن المناطق القروية ودعم برنامج القروض الصغرى، علما بأن الإتفاقية التنفيذية لهذه الهبة وقعت بتاريخ 9 مارس 2001 مابين الوكالة المغربية لتنمية الشمال والوكالة الفرنسية للتنمية. وتمحورت بنودها حول طرق الإستعمال وشروط دفع المساهمة المالية المقسمة الى شطرين يعادل كل واحد منها 3.811.225.43 أورو على أن يحدد البرنامج المفصل الذي سيهم هذه المشاريع من طرف لجنة إدارية (لتدبير القرض) مكونة من ممثلي وزارة المالية والبعثة الاقتصادية والمالية وكذا الوكالة. [282]

هكذا تطمح وكالة الشمال باعتبارها مكلفة بتحفيز وتحريك وتنسيق أنشطة التعاون لفائدة الشمال، أن تستفيد من تجربة فرنسا في مجال التنمية الجهوية والإعداد الترابي بقصد تحقيق حذف موحد للتنمية والمتعلق بخلق شروط تحسين المداخل وتوسيع الولوج إلى خدمات البنيات التحتية الاجتماعية والاقتصادية المولدة لفرص الشغل.

ثانيا : إسبانيا

يندرج الدعم الإسباني للمجهودات التي يقوم بها المغرب لتنمية أقاليمه الشمالية في إطار الرغبة المشتركة للنهوض بالمنطقة. وتقوم الأهداف الخاصة بالعمليات على إنعاش القطاعات التي لها تأثيرا ملحوظا على المستوى المعيشي للسكان وعلى تقوية القدرة الإنتاجية لها، وقد أبدت الوكالة رغبتها في الإستفادة من الدعم الاسباني لتمويل بعض الدراسات في إطار صندوق دراسات قابلية الإنجاز FEV وصندوق الإعانة للتنمية FAD. وقد تم في هذا الإطار قبول الحكومة الاسبانية لتمويل دراسة خليج السعيدية بما قدره 50 مليون بسيطة، علما أن اسبانيا كانت قد أعربت غداة إحداث وكالة تنمية الاقاليم الشمالية سنة 1996 عن رغبتها قي التعاون مع الوكالة لتتويج تأثيرات العمليات التي كانت ترمي الى دعمها في إطار التعاون الثنائي واللامركزي. وقد بلغ الغلاف المالي الإجمالي لتغطية تكاليف مشاريع التعاون الاسباني ما قيمته 26 مليون وحدة نقدية أوروبية (أورو) منها 5،8 مليون أورو خاصة بالأقاليم الشمالية. [283]

وهكذا فقد استفادت عدة مشاريع ذات الأولوية من الدعم في إطار هذا الغلاف، حيث سهرت وكالة الشمال على هامش هذه العمليات على عقد روابط تعاون هامة بين جهات الأقاليم الشمالية والجهات ذات الحكم الذاتي الإسبانية، وخاصة منها جهة الأندلس بعقد اتفاقية في فبراير 1998 وجهة كاطالونيا باتفاقية أبرمت في مارس 2000، بحيث تم رصد 50 مليون بسيطة في مرحلة أولى خلال سنة 1998 خصصت لبناء وتجهيز مركز صحي حضري ببلدية الأزهر بتطوان. ويضم هذا البرنامج كذلك تداريب تكوينية لصالح 12 إطارا تابعا لوزارة الصحة. وفي مجال المقاولات الصغرى والمتوسطة، يرتقب إحداث مدرستين للمقاولات بالمناطق المخصصة للمحلات المهنية بكل من طنجة (جماعة الفحص بني مكادة)

---

[282]- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة ، تقرير حول أنشطة الوكالة 2001-2002، المجلس الإداري، يونيو 2003، ص 88

[283]- تقرير حول أنشطة وكالة الشمال لغاية دجنبر 2000 ، مرجع سابق ، ص : 75-79

وتطوان (جماعة سيدي المنظري)، وتبلغ الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج 178 مليون بسيطة. هذا بالإضافة إلى البرنامج الثقافي الذي تبلغ قيمة اعتماداته 60 مليون بسيطة.

و الملاحظ أن التعاون المغربي الاسباني في هذا المجال قد عرف مرحلة جديدة مع انعقاد اجتماع اللجنة الثنائية للتعاون العلمي والتقني في نونبر 1996، من خلال إعداد لجنة التعاون برنامجا مدته ثلاث سنوات، والذي يعتمد معيارين أساسين : الأول يتعلق بأثر المشاريع على الرفاه الاجتماعي والرفع من القدرات الإنتاجية، والثاني يهتم بمسألة تجهيز التراب الوطني التي ستستعرض من خلاله اللجنة المشاريع المستهدفة بالمنطقة. وبناءا على الدراسات التقييمية التي سبق وأن اجريت في إطار برنامج التنمية والتجهيز للمنطقة المغربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، فإن القطاعات التي

يشملها التعاون هي تجهيز المنطقة والأشغال العمومية والبنيات التحتية للنقل والفلاحة والصيد البحري والصحة العمومية، بالإضافة إلى مشاريع تعاون أخرى تدخل في إطار التنمية المتكاملة لمنطقة الشمال [(284)]، ذلك أنه في فبراير 1998 وقعت وكالة الشمال والحكومة الإسبانية باشبيلية اتفاقية تعاون تهدف تشجيع استثمارات المقاولات الإسبانية بالشمال المغربي، ويتعلق الأمر باتفاقية تمنح فرصا جديدة لانعاش الاستثمارات في إطار العلاقات الثنائية، وتخلق فرصا جديدة وامتيازات كثيرة متوفرة أمام المستثمرين ورجال الأعمال بالأندلس الذين يرغبون في تطوير نشاطهم بالمغرب [(285)]. ومن جهة أخرى فقد بحثت اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بدراسة الإستراتيجية التنموية بالأقاليم الشمالية في يناير 1999 بالرباط، نتائج الدراسات التي شملها برنامج الأنشطة المندمجة لتنمية هذه الجهة من المملكة. وتجدر الإشارة إلى أن الأعمال المندمجة لتنمية وتهيئة المنطقة المتوسطية للمغرب تنجز في إطار التعاون مع اسبانيا، وتهم هذه الدراسات التي تتوخى وضع استراتيجية تنموية شاملة للنهوض بالأقاليم الشمالية جانب التحليل والتشخيص وتصور للآفاق المستقبلية والبرمجة. [(286)]

و هكذا فقد وافت الوكالة وزارة الاقتصاد والمالية والسياحة والخوصصة بعدة مشاريع مهيكلة قصد دراسة إمكانية إدراجها للإستفادة من التمويل الاسباني البالغ 50 مليون دولار في إطار صندوق FAD. كما عملت وكالة الشمال على تقديم طلبات للتمويل لدى الجهة الاندلسية تهم أساسا التنمية المندمجة للأنشطة السياحية حول عين الزرقاء (جماعة الزيتون) باقليم تطوان، والتزويد بالماء الصالح للشرب، وبناء وتجهيز مدرستين للمقاولات بالحسيمة والناظور، ودراسة التصميم المديري للنقل الحضري لمدينة تطوان وكذا إنجاز مشروع المحطة الطرقية لولاية تطوان. [(287)]

إنطلاقا مما سبق ومن خلال التطور الملحوظ الذي عرفته البنيات الاقتصادية الاسبانية، يمكن التساؤل عن إمكانية خلق تعاون جديد بين الشمال المغربي والجنوب الإسباني، لأنه رغم قرب المنطقة الشمالية من جنوب اسبانيا فإن هذه الأخيرة تفضل توظيف استثماراتها بالمنطقة الوسطى المغربية على

---

[284]- تنمية الأقاليم الشمالية : اجتماع اللجنة المغربية الاسبانية للتعاون العلمي والتقني ، جريدة رسالة الأمة ، 27-11-1996 ، ص: 1

[285]- اتفاقية تعاون بين الحكومة المستقلة بالأندلس ووكالة تنمية أقاليم الشمال بالمغرب : جريدة الصحراء 09-02-1998 ص:2

[286]- لجنة وزارية تبحث نتائج برامج تنمية أقاليم الشمال والمرحلة الثانية لتنمية وتهيئة المنطقة المتوسطية ، جريدة الأنباء 14-01-1999، ص :1

[287]- تقرير حول أنشطة وكالة الشمال لغاية دجنبر 2000، مرجع سابق ، ص: 79

الشمال، وهكذا فإننا نلاحظ أنه من أصل 130 مقاولة اسبانية مستثمرة بالمغرب نجد 85% متمركزة بمنطقة الدار البيضاء، وتبقى المقاولات المتواجدة بالشمال صغيرة وذات استثمار مقلص. كما تجدر الإشارة أن هذه المقاولات الاسبانية تركز أنشطتها في قطاعات الصيد البحري وصناعة الورق والصناعات الكيميائية والتحويلية والمناجم والسياحة والقطاع البنكي، إضافة إلى التعاون في مجال الأشغال العمومية المتعلقة بتوسيع ميناء أكادير سنة 1990، تكلفت به مقاولات إسبانية، في حين أن توسيع بعض المراسي الشمالية الصغيرة تكلفت به بعض الدول الأوروبية الأخرى. [288]

من هنا يمكن القول أن تنمية أقاليم الشمال تستدعي تبني مقاربة جديدة للشراكة المغربية الإسبانية، ترتكز على تدبير المصالح الجيواستراتيجية المتبادلة، ومواقف تضامنية تجاه إشكالية تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية، كما تستدعي نهج رؤية استراتيجية موضوعية للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين ترتكز على أبعاد مستقبلية في إطار المنطقة الأوروإفريقية تأخذ بعين الإعتبار الموقع الجيواستراتيجي للمنطقة الشمالية المغربية، التي من شأنها أن تهيئ قاعدة لتشكيل مجموعات اقتصادية ومالية من الجانبين لإقامة مشاريع ذات بعد إقليمي من جهة، والإرتكاز على إنعاش وتطوير شراكة لامركزية يساهم في تفعيلها الحكومات المستقلة باسبانيا في إطار شراكة حقيقية بعيدة عن منطق المساعدات الظرفية، كما عبر عن ذلك السيد مصطفى الساهل وزير الصيد البحري سابقا بقوله « يجب على جيراننا الإسبان أن يبتعدوا عن منطق المساعدة لينطلقوا إلى منطق الشراكة، وذلك بتحفيز الرأسمال الإسباني بالاستثمار في العديد من المجالات الصناعية لدعم اقتصادنا، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للمصدرين المغاربة للإنفتاح على الأسواق الإسبانية دون إزعاج أو ضرر ». [289]

الفرع الثاني : المنظمات والهيئات الدولية

إن استراتيجية إنفتاح المغرب على الفاعلين الدوليين في تنمية أقاليمه الشمالية من خلال الإعتماد على المقترب التشاركي الجديد، فسح المجال للإستفادة من دعم الهيئات الدولية – كل حسب طبيعة اهتمامتها – للمساهمة في تعبئة إمكانيات مالية مهمة وتحسين المستوى التقني والتكنولوجي والدعم اللوجيستيكي للمشاريع التنموية التي تتماشي والبرامج العامة الخاصة بالمنطقة، والتي تهدف أساسا إلى تحقيق التنمية البشرية المستديمة وإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المعنية خاصة من خلال الزراعات البديلة. وهذا ما نلاحظه من خلال المساعدات المقدمة – على سبيل المثال لا الحصر – من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

[288]- F . OUALAOU , Le Maroc et L'Espagne face à la mediteranée , revue signes du présent , N° 2 , 1988 , 105 p: 99

[289]- تصريح وزير الصيد البحري لجريدة البيان ليوم 11 مارس 1997.

أولا : برنامج الأمم المتحدة للتنمية :

تبعا للخلفيات المتمثلة في تعبئة الإمكانيات المالية للوفاء بالإلتزامات الخاصة بالبرامج المسطرة، عقدت وكالة الشمال وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية اتفاقية شراكة في إطار برنامج MOR 003/97 الذي يهدف تحقيق عمليات متكاملة داخل وحدة مجالية معينة كالجماعة والأنشطة الفلاحية، ودعم المقاولين الشباب والصناع التقليديين، وأعمال التزود بالماء الصالح للشرب، بأربعة أقاليم نموذجية (تطوان وشفشاون والحسيمة والناظور)، وهي تهم إنعاش الأنشطة المولدة للمداخيل مع مساهمات مالية تشجيعية، وإشراك المجتمع المدني وتعبئة المستفيدين، وإدماج الفئات المحلية الخاصة بهم، وتقوية طاقة تدخل الوكالة سواء على المستوى الميداني، والملاحظ أن الإهتمام منذ سنة 1998. وهكذا استهدفت المشاريع الملتزم بها برسم سنة 2002 في الأقاليم الأربعة النموذجية، إلى تفعيل الأنشطة السوسيو اقتصادية على المستوى المحلي، وتنويع الأنشطة الإنتاجية وتحسين الظروف المعيشية للسكان المستفيدين، كالمساعدة على تقوية كفاءات التدخل للوكالة، عبر إنشاء وحدة تقنية للدعم تشكل مرجعا لتحديد أشكال التنسيق وإدماج مختلف المشاريع مع تفادي ازدواج الجهود، ومع الإرتكاز على التعبير على دينامية تنمية تشاركية، وعلى تحديد الأعمال الأولية، والتحكم في مختلف عناصر عملية التنمية [290]. كما يتضح من خلال المحاور التالية :

- دعم أنشطة الصناعة التقليدية.
- دعم إنعاش التشغيل للشباب المكون في قطاع الصيد التقليدي.
- دعم الأنشطة المولدة للمداخيل بتمويل تكميلي لفائدة الفئات الاجتماعية المعوزة.
- المساهمة في البرنامج الاجتماعي لهلال الاحمر.
- جمع مياه العيون.

ثانيا : برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

في إطار سياستها التي تشجع الأنشطة البديلة لزراعة القنب الهندي، شاركت الوكالة في اجتماع لجنة المخدرات المنعقدة بفيينا سنة 1998 تهيئا للجلسة الإستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول المراقبة الدولية للمخدرات، بهدف جعل الجماعات المحلية لشفشاون والحسيمة وتاونات تستفيد من خبرة المؤسسة في مجال الأنشطة البديلة. [291]

كما شاركت الوكالة في الدورة الرابعة والأربعون للجنة المخدرات المنعقد بفيينا في مارس 2001، حيث ذكرت بالمجهودات التي ما فتئ المغرب يقوم بها لمحاربة زراعة القنب الهندي خلال السنوات الأخيرة ومنها العمليات التنموية التي تقوم بها الوكالة الهادفة إلى منع ومكافحة زراعة وتجارة القنب الهندي ومكافحة المخدرات، وإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المعنية خاصة من خلال الزراعات البديلة، وهكذا فقد عمدت الوكالة على توضيح إشكالية الأقاليم الشمالية بتأكيد أهمية القضاء

[290]- تقرير حول أنشطة وكالة الشمال لغاية 2002 ، مرجع سابق ، ص : 83-85

[291]- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة ، تقرير حول أنشطة الوكالة لغاية يونيو 1999 ، المجلس الإداري 1999 ، ص 124

على زراعة القنب الهندي، التي تظل مرتبطة بتنمية مجموع المنطقة، وتقديم الأنشطة – التي تم الشروع فيها منذ 1997 – في علاقة مع الجماعات المحلية والمنظمات المهتمة بمجال تحسين مستوى استفادة السكان من البنيات التحتية الأساسية وتنمية الإنتاج والشغل، كما عمدت الوكالة على تأكيد ضعف تعبئة التعاون الدولي، على الرغم من تصريحات الأطراف المانحة ووعودها بمساندة الجهود التي يبذلها المغرب، ثم دعت مسؤولي برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إلى الإعتراف بجهود المغرب التي يبذلها في مجال الأمن ومكافحة زراعة وتجارة المخدرات في نشراتهم، ومعرفة مقدار وحجم هذا المشكل الذي يظل ظاهرة فقر وليس ثراء، كما دعت الوكالة اللجنة إلى التعرف على مبادرة بعض الفلاحين في كتامة وإساكن (الحسيمة) الذين عبروا عن رغبتهم في إنشاء جمعية لإنعاش وتنمية الأنشطة البديلة لزراعة القنب الهندي، بأن وضعوا تحت تصرف المشروع قطعهم الأرضية التي تصل مساحتها الإجمالية إلى أكثر من 3000 هكتار، وألحت على الطلب المقدم إلى برنامج الأمم المتحدة في فبراير 1998 الذي لم يحظى بأي جواب، لوضع برنامج مندمج لتنمية الزراعات البديلة في أقاليم شفشاون والحسيمة وتاونات. [292]

على هذا الأساس أكدت الوكالة بأن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات سيقوم بتمويل مساعدة تقنية لفائدة المغرب، تسخر لتحضير مخطط خماسي يرمي إلى القضاء على زراعة القنب الهندي وذلك بتنسيق معها. ويتمحور البرنامج الذي كان مرتقبا حول ثلاث محاور تهم أساسا:

- تهيئ برنامج شمولي لمراقبة أهمية المساحات المزروعة.
- تقوية المنظومة القانونية التي ستمكن من التطبيق التدريجي للإتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب.
- دعم الأنشطة التنموية للوكالة بالمناطق المعنية بزراعة القنب الهندي.

فيما يقدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI مساعدة تقنية تهدف تنمية أنشطة الصناعات الفلاحية كبديل لزراعة القنب الهندي، وإنجاز محطة بحث لتشجيع وتنمية الزراعات البديلة بأساكن، بالإضافة إلى المشروع الذي يعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشراكة مع وزارة التجارة والصناعة بهدف تشجيع المقاولة النسوية في قطاع الصناعة الغذائية. ويقدر هذا البرنامج بمليار درهم يهدف إلى تدعيم طاقة مؤسسات الدعم العمومية والخاصة، كي تقدم للنساء المقاولات كافة الخدمات الملائمة والنوعية الكفيلة بمساعدتهن على ممارسة تدبير عصري لمقاولاتهن. [293]

إنطلاقا مما سبق يتضح أنه رغم أهمية المساعدات الدولية تبقى المساعدات الأوروبية ضرورية لإنجاح البرنامج التنموي الوطني الشمولي المحدد للمنطقة الشمالية المغربية، علما بأن التعاون المغربي الأوروبي لم يرق في هذا الإطار إلى مستوى الإرادة السياسية المتوفرة لدى الطرفين، والتي تحتاج إلى

[292]- نفس المرجع ، ص : 125
[293]- نفس المرجع ، ص : 125

تفعيل إيجابي وإلى دفع قوي يجسدها على مستوى المشاريع الخاصة بالبنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الضرورية.

و فيما يخص تأزم العلاقات بشأن مساعدات الإتحاد الأوروبي بين المغرب وممثلي الإتحاد والذي طبعته مشادات على مستوى الخطاب بين الجانبين منذ متصف التسعينات، أكدت وكالة فرانس بريس في تقرير لمكتبها في الرباط، أن سنة 1996 كانت بالنسبة للمغرب سنة إستياء إزاء عدم كفاية المساعدة المالية الأوروبية، في الوقت الذي إنخرط المغرب في إصلاحات واسعة تهدف الى تأهيل اقتصاده والقضاء تدريجيا على زراعة الكيف بالمناطق الشمالية. وهذا ما وضحه وزير الدولة في الداخلية السابق السيد ادريس البصري بتأكيده على كون المساعدة والمراقبة الأوروبيين لا يكفيان لمحاربة الأنشطة الهامشية بالمنطقة ناهيك عن التأخير في حصول المغرب على الموارد التي تعهد بها الإتحاد في مؤتمر برشلونة [294]. كما إنتقد وزير المالية والاستثمارات الخارجية السابق السيد محمد القباج في نفس السياق الفرق بين 41 مليار وحدة حساب نقدية أوروبية التي سحبها الإتحاد الأوروبي من أجل إندماج اقتصاديات الدول الأعضاء، والمليار الوحيد الممنوح لجميع بلدان جنوب حوض المتوسط [295]. ووصف قرار البنك الأوروبي للإستثمار بتخصيص 700 مليون وحدة حساب نقدية أوروبية فقط لكل جنوب المتوسط، بأنه قرار محافظ.

و تجدر الإشارة إلى أن الإتحاد الأوروبي استجاب لنداء وزير الداخلية المغربي السابق السيد ادريس البصري لطلب المزيد من الاستثمارات الاقتصادية في الأقاليم الشمالية، من خلال تصريحات السيدة أنيطا غردان المفوضة الأوروبية، التي أكدت أنه منذ 1993 عملت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار واللجنة الأوروبية على تمويل مشاريع عديدة في الأقاليم الشمالية تصل قيمتها 9 مليار درهم. [296]

و ردا على هذا الطرح صرحت السيدة أنيطا غرادان، بأن الإتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار واللجنة الأوروبية ساهموا منذ بداية التسعينات في تمويل عدة مشاريع بالأقاليم الشمالية بغلاف مالي يصل 9 مليار درهم، ساهم البنك الأوروبي واللجنة الأوروبية باستثمارات بقيمة 4 مليار درهم والباقي مول من طرف الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ستخصص لمكافحة زراعة الكيف ومحاربة الهجرة السرية وهو موضوع برنامج ميدا حسب أنيطا غردان [297]. لكن الملاحظ هو أن هناك نوع من الخلط بين المساعدات والقروض.

ونجد للسيد العمراني المدير السابق لوكالة الشمال خطابا يتلخص في كون المساعدة الأوروبية في إطار برنامج ميدا 1996 تصل إلى 450 مليون، أي 4 مليار و950 مليون درهم بالنسبة للكل، توصل

[294]- MOKHTAR GHAILANI , BASRI lui avait reproché ses hésitations , l'europe sort ses 9 Milliards pour la nord, Libération , 07 Novembre 1996

[295]- جريدة العلم، 02 يناير 1997

[296]- UE/MEDITERRANEE, Financements Accordés par l'union Européenne et ses Etats membres dans les provinces du Nord du Maroc , N°143, Novembre 1996, P1

[297]- تنمية الأقاليم الشمالية: إقامة مناطق الأنشطة الاقتصادية والصناعية خلال السنوات المقبلة، جريدة الميثاق 08 – 10 – 1997، ص 1

المغرب ب 2 مليار و200 مليون درهم، 1 مليار و320 مليون خصصت لإعادة توازن الميزان التجاري و880 مليون المتبقية استعملت لمشروع تقريب الماء الصالح للشرب، المسيرمن طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب. (298)

و جدير بالذكر أن هذا التضارب، وإن كان يبرز في جانب كبير منه، تباين منطلقات الجانبين، إلا أننا نلاحظ أنه أصبح أقل حدة في الأونة الأخيرة وخاصة بعد إرساء أسس استراتيجية التعاون السياسية الأورومتوسطية الجديدة الهادفة إلى جعل شمال إفريقيا عموما والمغرب خصوصا بمثابة السياج الأمني الواقي من تدفق الهجرة وترويج المخدرات وخطر الحركات المتطرفة على الضفة الشمالية ومن جهة أخرى إنشاء وكالة تنمية الشمال كإطار للتخطيط وكمحاور وحيد للإتحاد بهذا الخصوص، الذي يعتبرها بمثابة تجسيد للتجاوب مع النداءات المتكررة من أجل تدفق الأموال والاستثمارات بالمنطقة (299)، وبالتالي ستساعد على تجاوز البطء الذي يطبع تنفيذ بعض التزامات الإتحاد الأوروبي تجاه المنطقة. (300)

وفي نفس السياق أكد السيد العمراني أنه على الرغم من الوعود، فإن الدعم المالي المقدم من طرف أوروبا يبقى غير كاف، كما أن موافقة المسؤولين في الإتحاد على رصد المبالغ المالية للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية يستغرق وقتا طويلا، إضافة إلى أن الإتفاقية المبرمة بين المغرب والإتحاد الأوروبي، قد أكدت على التزام الطرف الأوروبي لدعم سياسة التحول الإقتصادي، لكن المنطقة لم تستفد إلا من مبالغ محدودة، وأن الاستثمارات الأوروبية فيها لم تعرف طريقها إلى التنفيذ باستثناء بعض المشاريع الصغيرة المساهمة في تمويل أجزاء معينة من مشاريع البنية التحتية، خاصة وأن الأقاليم الشمالية المغربية تمثل الفضاء الخلفي لأوروبا للتعاون والأمن المشتركين في المستقبل، ومن ثم فإن الدعم الذي يطلبه المغرب سيفيد الطرفين. (301)

عموما وعلى الرغم من هذه الإنتقادات والتحفظات لا زال يأمل الكثير من المساعدات في إطار التعاون الأوروبي – المغربي، إلى جانب توجهه إلى مجموعة من الدول الأجنبية لتنمية شماله من خلال الإتفاقيات الثنائية، رغم أن التساؤل الذي يطرح نفسه بإلحاح هو هل يجب على المغرب أن يظل رهين الإتحاد الأوروبي وبالتالي تظل تنمية أقاليم الشمال رهينة الإدارة المركزية في بروكسيل رغم أهميتها في تمويل المشاريع البنيوية الكبرى المسطرة ؟

هكذا تظل إرهاصات نجاح المسار التنموي الذي بادر المغرب باعطاء انطلاقته مؤسساتيا مع إحداث وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال، رهين للأخذ بعين الإعتبار أسباب فشل ومحدودية التجارب التنموية القطاعية السابقة، بالإضافة إلى نجاح أو فشل أي

---

[298]- Propvince Du Nord : Alhouseima dans la ligne , Le Matin du Sahara , 26-11-1996 K p6

[299]- تصريح بعثة الإتحاد الأوربي بالرباط ، جريدة الأنباء 17 – 07 – 1997 ، ص 1

[300]- المجلس التوجيهي لوكالة تنمية الشمال يحث على إتخاذ إجراءات تحفيز الاستثمار ، جريدة بيان اليوم ، 03 – 11 1998 ، ص 3

[301]- Voir projets financés par l'UE dans les provinces du nord du Maroc , union Européene , delegation de la commision Européenne au royaume du Maroc , ref : 01 / JDC, mars 2001

مشروع أو برنامج يرجع بالأساس إلى حضور أو غياب العنصر البشري ومدى إشراكه وإدماجه، باعتبار أنه المنطلق والغاية من كل برنامج تنموي.

من خلال هذا المنطلق عملت وكالة الشمال على تجاوز الأساليب المعتمدة في المشاريع القطاعية السابقة والتي عبرت عن ظرفيتها ومحدوديتها وسوء تدبيرها المجالي في تحقيق تنمية مستديمة بالمنطقة، بحيث عملت الوكالة منذ نشأتها على إنجاز مخططها التوجيهي «المحاور الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال في المملكة »، معتمدة في ذلك إشراك المعنيين المباشرين بهذا المسار التنموي من خلال المشاركة الفعلية للسكان المحليين والمنتخبين والسلطات المحلية. وهذه المقاربة التشاركية ذات البعد الإندماجي تتجاوز مفهوم النمو الاقتصادي لتهم الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والمجالية، المبنية على المنحى الأفقي لكل القطاعات والمدعمة بخيارات عمودية التي تمكن من تحقيق التكامل الوظيفي بين مكونات العملية التنموية، بهدف تقاطع بين القطاعات بشكل يمكن من استغلال كل الإمكانيات والمؤهلات التي تنعم بها المنطقة، مما يمكن من إنجاح مشاريع متعددة في مجالات مختلفة نابعة من خصوصيات المنطقة.

و على هذا الأساس صاغت الوكالة البرنامج التنموي المندمج الشمولي على المدى الطويل والمتوسط والقصير، والذي يشكل بدوره جزء من البرامج القطاعية القابلة للتطبيق على المستوى الواقعي لذا جاءت المشاريع لتعزيز النسيج الإنتاجي في مختلف تمظهراته وإنعاش الشغل من خلاله، سواء تعلق الأمر بالقطاع الفلاحي أو الصناعي أو الصناعة التقليدية أو الصيد البحري أو السياحة، والعمل على تعزيز المقاولات الصغرى والمتوسطة تماشيا مع التوجهات الراهنة القاضية بإنعاش المبادرات الخاصة وتدعيم سياسة التشغيل الذاتي، وأيضا العمل على فك العزلة عن المنطقة وإدماجها في المجال الوطني خاصة، وجعلها أداة للإندماج في الفضاء الأورومتوسطي ومواكبة إكراهات العولمة.

و بفضل توجهها الإستراتيجي، استطاعت الوكالة إبرام اتفاقيات عامة وأخرى محددة، بغية توفير التمويلات المطلوبة لإنطلاق تنفيذ المشاريع التي تهم مجموع المجالات، مكونة بذلك طاقة مدعمة للتنمية والبنيات التحتية التي تقدم قيمة مضافة مضمونة، وتهدف الرفعة من المستوى الشمولي لأقاليم وعمالات الشمال، كما تهدف أساسا إلى إعادة تهيئة المنطقة وجعلها أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية والمباشرة الوطنية والدولية قصد إنعاش الإنتاج وإحداث ثروة على المستوى الوطني. [302]

هذا كل ما يتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي لوكالة الشمال وحصيلة الشراكات والتعاون. فماذا عن الهيكلة والأهداف والآليات الإستراتيجية والتصورات التي انتهجتها وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية ؟ هل هناك تشابه بين الوكالتين أم أن هناك اختلافا بينهما ؟

[302]- تقرير حول أنشطة وكالة الشمال لغاية يونيو 1999 ، مرجع سابق ، ص: 108

الفصل الثاني: وكالة الجنوب ورهان التنمية بالأقاليم الجنوبية

تمخض عن تفاقم الإختلالات الجهوية، ضرورة ملحة لتدخل الدولة بشكل مكثف ومتجانس للتخفيف من مظاهر التخلف التي باتت الأقاليم الصحراوية تتخبط فيها. بفعل عدة عوامل طبيعية وأخرى اقتصادية، تراكمت نتيجة فشل ومحدودية السياسات التنموية بهذه المناطق على الخصوص رغم أن التنمية ظلت حاضرة كهاجس بمختلف الصيغ والأبعاد المركزية واللامركزية إلا أن تلك المقاربات كانت نتائجها محدودة بفعل قصور الجهاز المؤسساتي المسخر لها (اللاتمركز- اللامركزية- ضعف المبادرة الخاصة).

وإلى جانب الثغرات التي ميزت التدبير التنموي للأقاليم الجنوبية نشير إلى أن المجهود التنموي بتلك المنطقة إتسم بطغيان الآلية القطاعية بحيث كانت كل وزارة في إطار الأولوية المعطاة للأقاليم الصحراوية تعمد إلى طرح وتنفيذ برامجها الاستثمارية بمعزل عن الأجهزة الإدارية الأخرى في غياب النظرة التنموية المندمجة، وبالتالي عدم وجود آلية تنسيق الجهود التنموية.

و يندرج إحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية – التي تمثل مقاربة مندمجة لتنمية الجهات الصحراوية - في إطار تدعيم الإدارة التنموية على مستوى الجهات الجنوبية وذلك لتصحيح الثغرات التي لازمت تدعيم الإدارة التنموية التي عرفتها تلك الجهات، والحيلولة دون تشتيتها وهدر الطاقات الموظفة في سبيل تحقيقها، لتمثل هذه الوكالة جهاز تنسيق بين مختلف الفاعلين التنمويين والمتدخلين في إدارة الشأن العام على مستوى الأقاليم الجنوبية وذلك للسعي لوضع مشروع مندمج لتنميتها.

فمع مطلع الألفية الثالثة أعلن الخطاب الملكي سنة 2002 ميلاد وكالة الجنوب كإطار تنموي عملي ومحدد لاستراتيجية تأهيل واندماج الأقاليم الجنوبية. إلا أن ذلك يتوقف على تأطيره القانوني والمؤسساتي، وهذا ما سنحاول التطرق اليه من خلال الوقوف على الإطار القانوني للوكالة وكذا محاور المشاريع والبرامج التنموية المعتمدة.

المبحث الأول : الإطار القانوني لوكالة الجنوب

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ووعيا من السلطات العمومية بأهمية التنمية في مختلف جوانبها بالأقاليم الجنوبية، وعلى شتى الواجهات باعتبارها مسترجعة حديثا، ومع ما يستلزم ذلك من عناية لهذه المناطق، تم إنشاء وكالة تعنى بالجانب التنموي لهذه الأقاليم، أطلقت عليها وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعة في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة. وقبل الحديث عن الإطار التنظيمي والمالي لهذه الوكالة في هذا المبحث، لابد من الوقوف على أسباب وظروف إحداثها، وكذا الأهداف الرامية إلى تحقيقها.

المطلب الأول : وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية : التأسيس والأهداف

عرف المغرب تجربة الوكالات التنموية منذ منتصف التسعينات بظهور وكالة تنمية الأقاليم الشمالية التي يشمل مجال اختصاصها أقاليم الواجهة المتوسطية والتي يعرف قطاعها القانوني بعض الإضافات بتأسيس وكالة الأقاليم الجنوبية[303]. فماذا عن الظروف الداعية لإحداث هذه الأخيرة، والغايات التي تأسست لأجلها.

الفرع الأول : تأسيس وكالة الجنوب

يأتي إحداث وكالة الجنوب في سياق يتنامى فيه هاجس التنمية، وباعتماد مفهوم التنمية الجهوية، واعتبار اللامركزية كأحد أهم وسائلها، تزايد الإلحاح على إنشاء وكالة خاصة هدفها الأساسي تحقيق التنمية بالأقاليم الجنوبية.

أعلن الملك محمد السادس في خطابه بمدينة العيون يوم 6 مارس 2002، عن تأسيس وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية بقوله «.... وفي سياق تمكين كل جهات مملكتنا من وسائل التدبير الديموقراطي اللامتمركز واللامركزي لتنميتها الجهوية، فإننا نعلن في هذا اليوم المشهود عن قرارنا بإحداث وكالة خاصة بتنمية الأقاليم الجنوبية تجسيدا للعناية الخاصة التي نوليها إليها ». [304]

و تماشيا مع مقتضيات الخطاب الملكي صدر النظام القانوني المؤطر لوكالة الجنوب، كالمرسوم بقانون المنشئ لها[305]. والمصادق عليه بالقانون رقم 61.02[306]، والمرسوم التطبيقي للمرسوم بقانون 02.02.645 [307]، وحسب القانون المحدث لها فوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب تخضع لنظام المؤسسة العامة بحيث تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوجد تحت وصاية الوزير الأول، ويشمل مجال تدخلها كافة الجماعات المحلية التابعة للجهات الصحراوية الثلاثة : جهة كلميم – السمارة، جهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء وجهة وادي الذهب – االكويرة. هذه الجهات تضم تسعة أقاليم. تتكون من 87 جماعة منها

17 جماعة حضرية[308]. أما الوظائف المناطة بوكالة تنمية الأقاليم الجنوبية فقد حددتها المادة الثالثة من القانون 02.02.645 والتي تتطابق إلى حد ما مع مضمون المادة الثالثة من القانون رقم 06.95[309]المتعلق بإحداث وكالة تنمية الشمال باستثناء التغييرات الواردة في الفقرة الثانية والتي حددت

---

[303]- علي أمجد : الجهة والممارسة الجهوية بالمغرب ، مرجع سابق ، ص: 532

[304]- خطاب جلالة الملك محمد السادس ، يوم الأربعاء في ساحة المشور بمدينة العيون ، 6 مارس 2002

[305]- مرسوم بقانون رقم 02.02.645 الصادر بتاريخ 10 شتنبر 2002 ، يتعلق بإحداث وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة. الجريدة الرسمية عدد 5098 بتاريخ 12 شتنبر 2002

[306]- قانون رقم 6102 ، القاضي بالمصادقة على المرسوم لقانون رقم 02.02.0645 صادر بتاريخ ستنبر 2002 ، والصادر بتنفيذ الظهير الشريف 10 رقم 103.26 بتاريخ 24 مارس 2003 ، الجريدة الرسمية ، عدد رقم 50.96 بتاريخ 2003 ، ص : 1087

[307]- المرسوم رقم 2.03.48 صادر بتاريخ 31 مارس 2003 بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.03.645 بتاريخ 10 شتنبر 2002 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة ، ج.ر عدد 5096

[308]- موقع على الأنترنت www. Almaghribia.canalblog.com

[309]- المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 14-15 يناير – يونيو 1996 ص: 256

معالم الاستراتيجية الاقتصادية الضرورية لنماء الجهات الصحراوية (السياحة والصيد البحري والفلاحة). [310]

هكذا يندرج إحداث وكالة الجنوب في سياق وطني يعطي الأولوية للتنمية الجهوية ويسخر الوكالة آلية لها، إذ تعتبر هذه الوكالة هي الثانية من نوعها بعد إحداث وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بأقاليم شمال المغرب سنة 1995، حيث أن هذا التوجه مبني على تصور جديد حدد معالمه الملك الراحل الحسن الثاني في قوله :« علينا أن نخرج من المسطرات القديمة ومن الروتينية القديمة، وحتى التسيير القديم لنضع هذه المسؤولية.... مسؤولية الإنعاش والقفزة الكيفية والكمية لأقاليم الشمال في إطار جديد ». [311]

و يشار هنا أن القيمة الإضافية التي قدمتها وكالة تنمية الأقاليم الشمالية في إنعاش التنمية كانت عاملا محفزا لنقل التجربة وتعميمها.

إلى جانب الدافع الوطني لإحداث وكالة الجنوب يوجد العامل الدولي الذي كان له الأثر الكبير في انتهاج أسلوب وكالات التنمية حيث أوصت عدة تقارير دولية بمأسسة التنمية حتى يكون هناك جهاز أخر يعتكف على إنعاش المنطقة المراد تنميتها.

ومن الطبيعي أن يكون النزاع السياسي القائم حول المنطقة أحد عوامل إنشاء وكالة الجنوب. فمن غير المنطقي أن تتوفر المناطق الشمالية على وكالة للتنمية، دون أن تكون بالمناطق الجنوبية، إضافة إلى أن مسألة التنمية بالصحراء تعتبر نقطة إيجابية في صالح المغرب يتميز بها في المحافل الدولية أمام جبهة البوليساريو. [312]

الفرع الثاني : أهداف وكالة الجنوب

لقد أنشأت وكالة الجنوب إلى جانب وكالة الشمال بهدف تنمية وإنعاش الأقاليم الجنوبية اقتصاديا واجتماعيا، وذلك عبر وضع استراتيجية ترتكز على تحليل قطاعي يبرز نوعية البرامج الواجب وضعها مع تحديد الأطراف المعنية بتوفير الإمكانيات والموارد الخاصة بانجاز تلك البرامج وذلك من أجل تسريع العمل التنموي، والبحث عن التكامل بين المتدخلين من وزارات وجماعات محلية ومؤسسات عمومية وقطاع خاص عن طريق تفعيل الرؤيا المندمجة وتمويل المشاريع.

و تتولى وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية المهام التالية : [313]

- دراسة واقتراح برامج اقتصادية واجتماعية مندمجة مبنية على استراتيجية عامة تهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة المعنية مع الأخذ بعين الإعتبار ظروف الجفاف في المنطقة.

---

[310]- مصطفى كيوب، مرجع سابق ص : 153

[311]- خطاب الملك الحسن الثاني ، 20 يونيو 1996 ، انبعاث أمة ، المطبعة الملكية . الرباط 1996

[312]- [312]- يحظيه ابيهي ، دور وكالة الجنوب في تحقيق التنمية الجهوية ، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة ، تخصص تدبير الشأن العام ، جامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي ، الرباط 2008 – 2009 ص: 61

[313]- المادة الثالثة من مرسوم قانون رقم 2.02.645 المتعلق بإحداث الوكالة

- أن تدرس وتقترح على الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام مغربية كانت أو أجنبية وعلى الشركات وغيرها من الأشخاص الخاضعين للقانون الخاص، المشاريع النوعية الكفيلة بإنعاش وتنمية الاقتصاد والقطاعات الاجتماعية بالمنطقة المعنية وخصوصا القطاعات التالية :

+البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية ولاسيما في مجالي الطرق والموانئ.

+ الصناعة ولاسيما صناعة المعادن والصيد البحري والصناعة التقليدية والسياحة والتجارة.

+ السكن وخاصة السكن غير الائق.

+ الفلاحة وتربية المواشي وخصوصا تربية الإبل.

- أن تبحث عن وسائل التمويل اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع المشار إليها أعلاه وأن تساهم في هذا التمويل.

- أن تقوم لحساب الدولة والجماعات المحلية بتتبع تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية المندمجة والأعمال المتعلقة بتحقيق السياسات القطاعية للإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة المعنية.

- أن تعمل على إنعاش الشغل وتشجيع المبادرة الحرة.

و يجوز للوكالة أن تساهم سواء لوحدها أو في إطار شراكة، وضمن حدود الوسائل المالية المتوفرة لديها، في تهيئة وتجهيز المنطقة المعنية بطلب من الحكومة أو من الجماعات المحلية وهيئاتها الداخلة في النطاق الترابي المعني ولحسابها.

إن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أعدتها وكالة الجنوب تنبني على أساس تثمين الموارد البشرية باعتبارها نقطة انطلاق وغاية لعملية التنمية المنشودة وتتركز كذلك عل استثمار كل الموارد المحلية وبلورتها حتى تحقق التنمية المجالية المتوخاة.

و تدور إستراتيجية وكالة الجنوب حول تعزيز النسيج الإنتاجي وإنعاش الشغل والسعي وراء تحقيق التوازن المجالي بين مختلف أقاليم وعمالات المملكة.

و عموما يمكن التمييز بين هدفين أساسين ترجو الوكالة تحقيقهما.

الفقرة الأولى: تعزيز النسيج الإنتاجي وإنتاج الشغل

إذا كانت خطة تنمية الأقاليم الجنوبية تتوخى تحقيق مجموعة من الأهداف فإنها تتبنى أيضا أساليب وبرامج للتدخل تتطابق مع مختلف القطاعات المأخوذة بعين الإعتبار. لذلك عليها أن تولي الإعتبار لمسألتين أساسيتين وهما تعزيز النسيج الإنتاجي، ثم خلق أكبر قدر من فرص الشغل. **(314)**

إن هذين المطلبين اللازمين يجب أن يتم السعي إلى تحقيقهما من خلال تنشيط الاستثمار وتثمين الموارد البشرية، ويظل الهدف الأساسي الذي يتعين بلوغه هو التخفيف من مستويات البطالة المرتفعة بشكل مفرط وضعف التشغيل في الوسطين الحضري والقروي على السواء.

314- المحاور الإسترتيجية للتنمية الاقتصادية والإجتماعية لعمالات وأقاليم الجنوب ، وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب ، 2004 - 2008 ، ص 3

على هذا الأساس لابد من العمل على تحديد الإمكانيات الإستثمارية لهذه الأقاليم والعمل على الكشف عن الموارد الكامنة وتدبيرها أحسن تدبير بهدف تلبية الحاجيات الإستهلاكية المحلية، وإنتاج الموارد الفلاحية الكفيلة بخلق سوق محلية كبرى والإندماج في السوق الوطنية.

في هذا الإطار يأتي تطوير الأنشطة الموسمية صوب السوق المحلية ونحو التصدير في بنيته الوطنية والدولية.

إن الأقاليم الجنوبية تختزن إمكانيات مالية مهمة، كما أنها لا تفتقد لروح المبادرة الخاصة، وإنما تفتقر إلى الإمكانات التجارية والتقنيات الحديثة والقدرات على مستوى التسويق وولوج المعلومات الخاصة بالأسواق وإلى المؤسسات القادرة على تتبع وتأطير المبادرة الخاصة.

و تعمل الوكالة في هذا الصدد على ممارسة دور المنسق على مستوى المقاولين أنفسهم أو لدى الوسطاء الماليين من خلال تأطير القدرات المحلية وتعزيز لدورها التنسيقي.

إن الوكالة تخصص حيزا شاسعا لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة بإعتبارها تتجه بشكل أساسي نحو تنمية وتطوير القدرات والمسؤوليات المحلية، وبالتالي فهي تساهم بشكل كبير في خلق فرص الشغل كما توفر السلع والخدمات الضرورية للحياة اليومية للسكان، وللدفع بهذه المجهودات التنموية نحو النجاح. (315)

إن أهمية اعتماد مبدأ الشراكة يعد الوسيلة المثلى لإدماج كل الفاعلين المحليين والسكان بالخصوص في تشجيع هذه المقاولات من خلال الجمعيات المدنية المهتمة بتنمية الأقاليم الجنوبية ومعالجة معوقاتها على المستوى الإجتماعي والاقتصادي.

الفقرة الثانية : السعي إلى تحقيق التوازن المجالي داخل المنطقة وفيما بينها

لقد كان محيط عمالات وأقاليم الجنوب مسردا لتدخلات تنموية هامة من جانب مختلف الفاعلين والمنعشين سواء منهم المنتمين للقطاع العام والقطاع الخاص، وقد شكلت هذه الأقاليم قاعدة إنشاء تجمعات سكانية ومراكز تنموية كما كانت في ذات الوقت سببا في خلق نوع من انعدام التوازن في المنطقة، ويتجلى من خلال التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والتي يعكسها نوع توزيع مستويات التباين الأساسية وتنامي التدفق السكاني على الوسط الحضري وإخلاء القرى والمدن الصغرى. (316)

و على هذا الأساس فإن خطة الوكالة في الإعداد الإنمائي للأقاليم الجنوبية تتضمن محور أساسيا خاصا بالإعداد والتهيئة الترابية يستهدف التخفيف من حدة التفاوتات التنموية عبر المنطقة واستدراك مواقع الخلل قبل ضياع واستنزاف الموارد الطبيعية المحلية، ولهذه العناية توجه الوكالة تدخلها في ثلاث اتجاهات رئيسية. (317)

315- الهيبة البشرة ، مرجع سابق ، ص: 32

316- voir « le Maroc des regions 2001 » , Royaume du Maroc , ministere de la prévision economique et du plan p: 12

317- يحظيه لبيهي ، مرجع سابق ، ص: 65

- إعداد الإطار التوجيهي وتحقيق الأعمال القطاعية المزمع إنجازها في الأجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، ومن أجل إنجاز التصاميم التوجيهية للتهيئة الحضرية في مراكز أقاليم المنطقة.

- ضمان تنمية قروية حقيقية.

- المحافظة على البيئة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية في ظل غياب التدابير الكافية في هذا الشأن، وعموما إن أقاليم وعمالات الجنوب معنية بدرجات متفاوتة بالمشاكل العامة المتمثلة في :

1- اختلال البيئة الإقليمية مع انعدام التناسب فيما بين السكان والموارد.

2-معاناة مجموع سكان المنطقة من العزلة خاصة في الوسط القروي.

3-عدم وجود نظام حضري مهيكل.

4-ضعف اندماج العالم القروي في الحركية التنموية.

5-الإنحراف الاجتماعي والاقتصادي الذي يتجلى في السعي إلى الهجرة الكثيفة وشيوع التهريب.

إن تخفيف حدة هذه الإختلالات[318]، بين الأقاليم الجنوبية يفترض إعداد خطة مندمجة بين الجهات الجنوبية الثلاث (كليميم – السمارة، العيون – بوجدور – الساقية الحمراء، وادي الذهب – لكويرة) في إطار مؤسساتي ينبني على قيم التضامن والتكافل والتآزر بين مختلف مكونات هذه الأقاليم، باعتبار أن لها من الروابط التاريخية والثقافية ما يؤهل اندماجها وانفتاحها على بعضها. ويعطي الإطار المؤسساتي الجهوي الجديد إمكانيات مهمة للتعاون بين هذه المجالات الأكثر ضخامة، كمشاريع الطرق والسكك الحديدية والمركبات الصناعية والمشاريع الصناعية والفلاحية، باعتبارها تستلزم تجنيد طاقات مهمة على المستوى المالي والإداري والتقني والبشري. ويمكن للوكالة أن تعمل كمنسق مركزي بين مختلف المتدخلين لإنجاح هذه المجهودات، ولحد الأن الوكالة تقوم بدور تنشيطي من خلال تحركاتها وتواجدها المستمر لدعم المبادرات المحلية داخل المنطقة.

إن المشرع يحاول من خلال المادة الثالثة من المرسوم المتعلق بإحداث الوكالة رسم ملامح المشروع المندمج لتنمية الجهات الجنوبية والذي يمثل الوظيفة الاستراتيجية التي خلقت لأجلها وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية. إلا أن تحقيق أهدافها يتوقف بشكل أساسي على التأطير الإداري والمالي الخاضعة له.

المطلب الثاني : التنظيم الإداري والمالي لوكالة الجنوب

يستنتج من القانون المحدث للوكالة أن هذه الإدارة التنموية يسري عليها النظام القانوني المعمول به بخصوص المؤسسات العامة بالمغرب، وحسب المقتضيات القانونية لوكالة الجنوب فهذه المؤسسة لها نظامها المالي والإداري، إلا أن تفحص التأطير الذي خضعت له الوكالة يثير بعض الملاحظات.

[318]- voir : débat national sur l'aménagement de territoire . région Laayoune - Boujdour- Sakia el hamra , février 2000 p: 37

الفرع الأول : الهيكلة الإدارية

يقوم بمهام التسيير الإداري لهذه المؤسسة العمومية جهاز مؤسساتي يتكون أساسا من المجلس الإداري للوكالة، والمدير الذي هو بمثابة جهازها التنفيذي.

أولا، مجلس الإدارة :

يعتبر مجلس الإدارة أعلى سلطة تدبيرية للوكالة، ومن حيث تركيبة هذا المجلس أشارت المادة 4 من القانون رقم 2.02.645 أن ذلك سيكون موضوع مرسوم يتولى التحديد الكمي والكيفي لأعضاء مجلس الإدارة، وهو ما تمثل في المادة الثانية من المرسوم التطبيقي رقم 2.03.48 للمرسوم بالقانون المنشئ للوكالة، بحيث أشارت إلى أن مجلس إدارة وكالة الجنوب يتكون من وزراء القطاعات الاجتماعية (الصحة – التعليم – التشغيل – الشباب) ورؤساء المجالس الجهوية للجهات الجنوبية (جهة كلميم – السمارة، جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء وجهة وادي الذهب – لكويرة) لكن مشاركتهم لا تعدو أن تكون استشارية. [319]

و إلى جانب القطاعات الوزارية الواردة في المرسوم التطبيقي ورؤساء الجهات، يحضر رؤساء مجالس الأقاليم المكونة للجهات الصحراوية الثلاث اجتماعات المجلس الإداري لكن مشاركتهم مقرونة بجدول أعمال الإجتماع إذا كان يتضمن موضوعا أو مادة تقتضي وتفيد مشاركتهم، إلا أن تركيبة المجلس الإداري للوكالة لا تتماشى مع توجيهات اللامركزية الجهوية ومتطلبات تطويرها خاصة أن مشاركة المنتخبين محدودة وهو ما يفرض توسيع مشاركتهم، فبالاضافة الى رؤساء الجماعات الحضرية والقروية، ورؤساء الغرف المهنية التي تندرج ضمن النفوذ الترابي للجهات الجنوبية وأن لا يكون حضورهم استشاريا وإنما المشاركة والتقرير في أشغال المجلس لكونهم يمثلون الهيئة الناخبة ويعبرون عن تطلعات السكان الحقيقية وانتظاراتهم، ولا يجب استثناء المراكز الجهوية للإستثمار من تركيبة المجلس الإداري للوكالة إلى جانب جزء من الفاعلين في المجتمع المدني على المستوى الجهوي تماشيا مع أهمية وضرورة تفعيل مشاركة هذه الفئة من المتدخلين في تدبير الشأن العام، وهذا ما عبرت عنه قوانين اللامركزية وخاصة قانون رقم 78.00 والقانون رقم 79.00 وبالتأكيد على دينامية المجتمع المدني ومساهماته في تحقيق الرهانات التنموية المختلفة. [320]

يجب السعي من خلال تركيبة المجلس الإداري للوكالة إلى ضمان وجود فعلي وحقيقي يعكس الطاقات والفعاليات المتداخلة في الاستراتيجية التنموية للأقاليم الجنوبية، وذلك للتجاوب مع الوظائف والاختصاصات التي سطرتها المادة الثالثة والمادة الخامسة من القانون 2.02.645، وحسب المادة 4 من المرسوم بقانون والمادة الثالثة من المرسوم التطبيقي، فإن مجلس الإدارة يعقد دورتين في السنة، كما يمكنه من عقد دورات غير عادية بدعوة من الوزير الأول ويؤازر المجلس الإداري للوكالة مدير يعتبر الجهاز التنفيذي لها.

[319]- مصطفى كيوب ، مرجع سابق ، ص :154
[320]- علي أمجد، مرجع سابق ، ص: 536

ثانيا : الجهاز التنفيذي : مدير الوكالة

إلى جانب المجلس الإداري للوكالة، يعتبر المدير من الأجهزة المسيرة لهذه المؤسسة العمومية حسب الماة 6 من المرسوم بقانون 2.02.645 المنشئ لها، فهو الجهاز التنفيذي للمجلس الإداري، إذ يتولى التنفيذ المادي والقانوني لمختلف القرارات المتخذة من قبل المجلس واتخاذ التدابير اللازمة لذلك، كما أن المدير هو الآمر بالصرف على مستوى الوكالة ويحظى بمجموعة من السلطات والصلاحيات المخولة له لتحقيق شروط التدبير الإداري والمالي للوكالة وحل مختلف القضايا المتعلقة بالعملية الإدارية.

من الناحية القضائية، يمثل مدير الوكالة المؤسسة لدى الأجهزة القضائية في مختلف الدعاوي والمنازعات ضد الوكالة، كما يتولى رفع مختلف الدعاوى لحماية حقوق الوكالة ضد الأغيار، ويعتبر الرئيس التسلسلي لطاقم المستخدمين والعاملين ضمن الوسائل البشرية التي خولها القانون للوكالة، والتي حددتها المادة 15 من المرسوم بقانون 2.02.645 ضمن الأحكام العامة في مجموع الموظفين بموجب النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة، إلى جانب الأعوان الذين تم إلحاقهم من خلال آلية حركية للموظفين المنصوص عليها في المادة 38 من قانون الوظيفة العمومية، أو مسطرة الإلحاق الواردة ضمن مقتضيات المادتين 47 و48 من نفس النظام الأساسي للوظيفة العمومية. [321]

و إلى جانب الموظفينن الأصليين للوكالة أو ملحقين بها، هناك فئة من المتقاعدين المنتمين لأسلاك الإدارة العامة أو القطاع الخاص تستعين بهم الوكالة لإجراء البحوث والدراسات التقنية اللازمة لنطاق تدخلاتها ومجال اختصاصاتها، من جهة أخرى يعتبر المرسوم التطبيقي رقم 2.03.48 للقانون المحدث لوكالة تنمية الأقاليم الجنوبية أن مدير هذه المؤسسة العمومية يعتبر بمثابة المقرر لاجتماعات وأشغال المجلس الإداري للوكالة.

الفرع الثاني : النظام المالي

يحتاج التدبير الإداري للوكالة وممارسة الاختصاصات القانونية الموكولة لها إلى موارد مالية قارة وتسيير مالي معقلن وهو ما حاول القانون 2.02.645 المنشئ للوكالة التعبير عنه من خلال الباب الثالث وتحديد المواد من 7 إلى المادة 14، وهو ما يمثل نصف مجموع المواد التي يتكون منها القانون المذكور وهو ما يبرز الأهمية التي يراهن عليها المشرع من النظام المالي للوكالة بتخصيصه لهذا الكم من المواد القانونية. [322]

فالمادة 7 تحدد ميزانية الوكالة التي تشمل : [323]

1- ميزانية الموارد :

- المداخيل المتحصل عليها من أعمال الوكالة.

[321]- مصطفى كيوب ، مرجع سابق ص: 156

[322]- أحمد الهيبة البشرة ، مرجع سابق ص : 37

[323]- المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم 2.02.645 المتعلق بإحداث وكالة الجنوب

- السلفات القابلة للإرجاع التي تحصل عليها من الخزينة والجماعات المحلية وأي هيئة وطنية أو دولية عامة او خاصة.
- حصيلة الاقتراضات الداخلية والخارجية.
- الإعانات المالية التي تقدمها الدولة والجماعات المحلية وأي هيئة وطنية أو دولية عامة أو خاصة.
- الهبات والوصايا والحاصلات المختلفة.
- جميع الموارد الإضافية التي يمكن أن تخصص لها فيما بعد.

2- ميزانية النفقات :

- نفقات الاستثمار.
- نفقات التسيير.
- المبالغ المرجعة من السلفات والإقتراضات.
- الإعانات والمساهمات التي تقدمها الوكالة.

أما المواد 11.10.9.8 والمادة 12، فتتعلق بالمراقبة المالية للدولة التي تجريها على مالية الوكالة بواسطة لجنة خبراء[324]، حسب تعبير المرسوم 02.02.645 وذلك قصد مراقبة التدبير المالي والإداري للوكالة، وإلى جانب هذه اللجنة نجد عون محاسب يتم تعيينه من طرف وزير المالية يسهر على صحة التزامات الوكالة وفق مقتضيات المادة 12 من المرسوم بقانون المحدث للوكالة.

و إلى جانب المراقبة تولت المواد 13 و14 تناول الإعفاءات الضريبية التي تحظى بها الوكالة، ومجموع الإجراءات اللازمة لاستخلاص الوجيبات الضرورية اتجاهها [325].

إلا أنه بالنظر الى الاختصاصات الموكولة للوكالة ونطاق تدخلاتها الذي يشمل ثلاث جهات جنوبية، ومن الضروري إقرار مجموعة من الموارد المالية القارة والثابتة للوكالة والتي من شأنها تدعيم استقلالها المالي، وعدم التأثر بالتقلبات التي تعرفها ميزانية الدولة وتعكسها قوانين المالية باعتبار الوكالة مشروع استراتيجي لتحقيق مشروع مندمج لتنمية هذه الجهات الصحراوية.

المبحث الثاني : محاور ومشاريع وكالة الجنوب

تطبيقا للتعليمات الملكية أعدت وكالة الجنوب برنامجا للتنمية يقوم على مقاربة تفاعلية قوامها الإنصات والقرب واالتشاور مع القطاعات الوزارية على الصعيد المركزي ومع السلطات والمنتخبين والمصالح الخارجية والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني على المستوى المحلي.

---

[324]- إجراء مراقبة مالية على وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية من قبل لجنة الجزاء يستثني هذه المؤسسة من أحكام الظهير الشريف رقم 1.59.241 بتاريخ 14 أبريل 1960 والمتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المكاتب والمؤسسات العمومية والشركات ذات الإمتياز وكذا الشركات والمنظمات التي تستفيد من المساهمات المالية للدولة أو الجماعات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه .

[325]- يحظيه ابيهي ، مرجع سابق ، ص : 70

و بناءا على ذلك سنتناول في هذا المبحث توزيع الاستثمار حسب القطاعات وحسب كل جهة على حدة والتركيبة المؤسساتية والمالية العامة للبرنامج التنموي ثم التدبير التشاركي للوكالة (المطلب الأول) فيما سنتطرق إلى البرنامج الأولوي المعتمد من قبل الوكالة في المطلب الثاني.

المطلب الأول : الوكالة بين توزيع الاستثمار والتدبير التشاركي

تمتد محاور استراتيجية التنمية كما تم تحديدها من طرف الوكالة، بتوضيح الأولويات المحورية والقطاعية .هذه الأولويات تستجيب للأهداف المشتقة من ضرورة تحسين شروط حياة السكان والزيادة في المداخل المتولدة عن الأنشطة الإنتاجية والعمل على إدماج البرامج التنموية.

ولدعم منهجية الوكالة ارتكزت المعايير المعتمدة لتحديد أهمية كل برنامج على ضرورة تدعيم المشاريع الكبرى المهيكلة ، وتأمين توازن أفضل بين السكان والموارد عن طريق تنمية الوسط القروي ، لإدماج المناطق الأكثر تضررا ، وتحقيق تحسن ملموس في مستوى حياة السكان وهاجس إعطاء الأولوية للمشاريع المولدة للشغل سواء في مرحلة انجازها أو عند الاستعمال وبناء برنامج عمل على أساس مقاربة تعطي امتيازا للتنمية المندمجة.

إلا أن توفير مستوى عيش مادي و معنوي لائق لفئات المجتمع لابد أن يكون مشفوعا بشكل أساسي بمجهود الجماعات المحلية ، باعتبارها إطارا تمثيليا للسكان المحليين ، و يبقى كذلك تفعيل المسلسل التنموي و تحقيق التنمية الشاملة رهين بمشاركة القطاع الخاص و الهيئات المجتمعية و السكان، وأيضا المؤسسات القطاعية والتعاون الدولي. وفي هذا الصدد سيتم تناول كيفية التوزيع والتركيبة المالية للاستثمار المعتمد من طرف الوكالة (الفرع الأول) ثم التدبير التشاركي كآلية من آليات استراتيجية الوكالة (الفرع الثاني).

الفرع الأول : توزيع الإستثمار وتركيبته المالية

تلبية لمتطلبات سكان الأقاليم الجنوبية رصد مخطط التنمية الخماسي (2004-2008) مبلغا استثماريا قدره 2،7 مليار درهم ويتضمن 226 مشروعا على 7 محاور كبرى للتنمية [326]:

- السكن والتنمية الحضرية.
- قرى الصيد.
- الماء والبيئة.
- الطرق والبنيات التحتية.
- الفلاحة وتربية الماشية.
- الدراسات ومشاريع القرب.

و يغطي هذا المبلغ الجهات الثلاث التابعة لمجال تدخل الدولة، ويتمفصل هذا التوزيع الجهوي للاستثمار على الشكل التالي : [327]

---

[326]- موقع وكالة الجنوب على الأنترنت du sud.gov .mawww.agence

[327]- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة ، برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية 2004-2008 ، شتنبر 2004 ، ص: 6

- جهة كلميم – السمارة : 2281.84 مليون درهم.
- جهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء : 2765.51 مليون درهم.
- جهة وادي الذهب – الكويرة : 1641.27 مليون درهم.
- بين الجهات : 511.08 مليون درهم.

و تتوزع الاستثمارات حسب الشكل التالي: [328]

جدول رقم 45: توزيع الإستثمار حسب القطاع

القطاع	القيمة المالية للاستثمار
السكن والتنمية الحضرية	1657 مليون درهم
قرى الصيد	1063 مليون درهم
الماء والبيئة	2312 مليون درهم
الطرق والموانئ والكهرباء	1558 مليون درهم
السياحة والصناعة التقليدية	61,64 مليون درهم
الفلاحة وتربية الماشية	77,24 مليون درهم
الدراسات ومشاريع القرب	22,838 مليون درهم

المصدر : وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة، برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية 2004-2008 الخوصصية العامة، ص: 3

ويعتبر برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية ثمرة تجنيد وتعبئة لمختلف الشركاء المعنيين سواء على الصعيد المحلي أو الجهوي أو الوطني، وتظهر فعاليته من خلال التركيبة المؤسساتية والمالية العامة التي توفر للوكالة حوالي أربعين شريكا بشكل يضمن السرعة والفعالية في تطبيقه.

و تتجلى التركيبة المالية لبرنامج التنمية فيما يلي :

جدول رقم 46 : التركيبة المؤسساتية والمالية العامة للبرنامج التنموي

المؤسسات	المساهمة
وكالة الجنوب	1225 مليون درهم
القطاعات الوزارية	1854 مليون درهم
المؤسسات العمومية	2254 مليون درهم
الجماعات المحلية	393 مليون درهم
شركاء مشاريع القرب والدراسات	334 مليون درهم
المستفيدون	134 مليون درهم

المصدر : وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة، برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية 2004-2008 الخوصصية العامة، ص: 3

[328]- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة ، برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية 2004-2008 الخوصصية العامة ، ص: 3

أما التوزيع الجهوي لبرنامج التنمية فسنعرضه على الشكل التالي :

تصل تكلفة البرنامج المتعلق بالمشاريع المتكاملة لجهة كلميم – السمارة إلى 28,2 مليار درهم ويشتمل على 125 مشروعا.

و سيوضح الجدول التالي توزيع الإستثمار في هذه الجهة.

جدول رقم 47 : توزيع الإستثمار حسب القطاع في جهة كلميم – السمارة

القطاع	الإستثمار
قرى الصيد	63,78 مليون درهم
الماء والبيئة	72,1392 مليون درهم
الطرق والموانئ والكهرباء	48,390 مليون درهم
السياحة والصناعة التقليدية	11,38 مليون درهم
الفلاحة وتربية الماشية	69,23 مليون درهم
الدراسات ومشاريع القرب	68,38 مليون درهم

المصدر : وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة، برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية 2004-2008 الخوصصية العامة.

و يمثل الاستثمار المتعلق بمحور الماء والبيئة 61% من مجموع الاستثمار في هذه الجهة، وترجع الحصة إلى برمجة مشاريع مهمة تتعلق بتعبئة الموارد المائية. [329]

و من بين العمليات المبرمجة :

- إقامة سد لمنطقة واد نون.
- تهيئة وبناء الطريق الرابط بين السمارة وحوزة، جديرية، المحبس بتكلفة تصل 163 مليون درهم.
- التطهير السائل لمدن كليميم – طاطا، فم لحسن، بتكلفة تصل إلى 160 مليون درهم، أما على صعيد جهة العيون – بوجدور الساقية الحمراء، تم إعداد 58 مشروعا بغلاف مالي قدره 76،2 مليار درهم، تتوزع على مجموعة من القطاعات والتي يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم 48 : توزيع الإستثمارات حسب القطاع في جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء

القطاع	الاستثمار
السكن والتنمية الحضرية	62,800 مليون درهم
قرى الصيد	56,425 مليون درهم
الماء والبيئة	82,726 مليون درهم
الطرق والموانئ والكهرلباء	7434,7 مليون درهم

[329]- مجلة الساقية الحمراء ، العدد 2 ، السلسلة الجديدة ، يناير 2005 ، ص: 23

السياحة والصناعة التقليدية	00,4 مليون درهم
الفلاحة وتربية الماشية	75,0 مليون درهم
الدراسات ومشاريع القرب	40,33 مليون درهم

المصدر : وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة، برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية 2004-2008 الخوصصية العامة.

هذا الاستثمار يتوزع على سبعة محاور مع إعطاء أهمية قصوى لقطاعات التالية : السكن، الماء والبيئة والبنيات التحتية.

و بالنسبة لجهة وادي الذهب – الكويرة، فقد تمت برمجة 31 مشروعا بغلاف مالي حدد في 1,64 مليار درهم. [330]

و يمثل إنجاز قرى الصيد والسكن والبنيات التحتية النسبة الهامة من الاستثمارات المبرمجة.

الفرع الثاني : وكالة الجنوب والتدبير التشاركي

إن هدف سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هو سد الحاجيات بجميع طبقات المجتمع وتحقيق الرفاه والنماء، إلا أن توفير مستوى عيش مادي ومعنوي لائق لفئات المجتمع مشفوع بشكل أساسي بمجهود الجماعات المحلية، باعتبارها إطارا تمثيليا للسكان المحليين، ويبقى كذلك تفعيل المسلسل التنموي وتحقيق التنمية الشاملة رهين بمشاركة القطاع الخاص والهيئات المجتمعية والسكان، لأن السبب الجوهري هو نجاح أو فشل أي مشروع يتمثل في حضور أو غياب العنصر البشري وإشراكه باعتباره هو الهدف والغاية من كل برنامج.

الفقرة الأولى : الجماعات المحلية والساكنة المحلية

- **الجماعات المحلية** :

إن تعاظم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية جعل الحكومات المركزية عاجزة عن مواجهتها الأمر الذي دفع إلى البحث عن أسس جديدة، من قبيل الدمقرطة الترابية، التي تتوافق ومتطلبات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية لكل مكونات الأمة، وفئات الشعب، هذه الدمقرطة التي تأخذ تجسيدا أكثر حينما تنزل من الأفق المجتمعي العام إلى القاعدة الترابية للدولة، التي تتألف من مناطق وجهات، وهو مفهوم يضفي على مطالب التنمية المحلية بعد الواقعية من حيث إمكانية التنفيذ والتحقيق. [331]

فاهتمام الجماعات المحلية كإطار ملائم لبلورة استراتيجيات بديلة للنمو والتنمية، ينصب على تعبئة الطاقات المحلية والجهوية ومساهمة السكان، حيث أنها أصبحت اليوم مطالبة – أكثر من ذي وقت مضى

[330]- يحظيه ابيهي ، مرجع سابق ، ص : 75

[331]- محمد المرغري ، المشروع الجهوي وتنمية الأقاليم الشمالية ، مجلة فضاء الحوار ، عدد 19 ، فبراير 1999 ص : 26

– بالعمل على البحث وأنجع الحلول، للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المطروحة ولقد أكد المشرع المغربي دور الجماعات المحلية حين منحها اختصاصات بالغة الأهمية في مجال التخطيط لتنمية نفوذها الترابي اقتصاديا واجتماعيا، باعتبارها خلية رئيسية في التنمية ككل، وأن تنمية هذا الأخير تبدأ من تنمية الجماعة. [332]

فالعمل على تنظيم المجتمع الوطني في إطارات ترابية (حضرية، قوية، جهوية) مترابطة متضامنة فيما بينها، ومتكاملة الاختصاصات والمهام لإنجاز الترقية المعيشية، الاقتصادية والثقافية للسكان. إنه العمل على رفع التهميش والإقصاء والعزلة في اتجاه تحقيق التلاحم والإندماج بين مختلف المجالات الترابية، إنه أسلوب يقضي بتصريف السكان لشؤونهم بأنفسهم.

إن مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق الأوراش التنموية بمختلف مستوياتها، رهين بتوافر جميع الوسائل الضرورية والتي نلخصها إجمالا في :

- ضرورة ممارسة المجالس الجماعية بصفة فعلية لكافة الاختصاصات المنصوص عليها.
- خلق تعاون وتنسيق حقيقي بين المجالس والمصالح الإدارية.
- التوفر على حد أدنى من الأطر الإدارية خصوصا الاقتصاديين والإحصائيين القادرين على المساهمة وتتبع البرامج الاقتصادية والاجتماعية.
- دعم الجماعات بوسائل مالية وموارد جديدة.
- ضرورة مشاركة الجماعات المحلية في تفعيل برامج التغطية الصحية ومحو الأمية...، التي تقوم الوكالة بتهيئتها بالمنطقة. [333]

- **الساكنة المحلية :**

إذا كانت برامج التنمية المحلية الموجهة لمنطقة معينة تتأثر أساسا بالعوامل البيئية والمؤهلات المادية التي تتوفر عليها المنطقة، فإن تأثرها بالمجتمع الذي تقام فيه أكثر. [334]

و لما تكون السياسة العامة في طريقها نحو التنفيذ. ينبغي أن يشترك أفراد المجتمع في تحديد وتنفيذ الأهداف التي يتوخون منها حل مشاكلهم، والتي هم أقدر الناس على معرفتها والإحساس بوطأتها.

و تتجلى مساهمة السكان المحليين في اتخاذ الهدف التنموي من خلال حشد وتعبئة الموارد المحلية قصد خلق قوة دافعة نابعة من المجهودات الذاتية للأفراد [335]، وتوفير القوة البشرية اللازمة لإنجاز الخطة التنموية، لأن نجاح هذه الأخيرة إنما يتوقف في المقام الأول على مدى استجابة أفراد المجتمع المستهدفين منها، وإيمانهم بما يحققونه من تقدم بشري ومادي واستعدادهم للاحتمال والتضحية في سبيل تحقيق أهداف التنمية.

---

[332]- الجماعات المحلية والتعاونيات كأسلوب للتنمية ، شؤون جماعية ، عدد خاص بالمناظرة الوطنية الرابعة للجماعات المحلية ، الدار البيضاء ، 27-29 يونيو 1989 ، ص: 81

[333]- في مقابلة مع حمدي ولد الرشيد رئيس جهة العيون - بوجدور – الساقية الحمراء ، وارد في : محمد الهيبة البشرة ، مرجع سابق ، ص 51

[334]- محمود الكردي : التخطيط للتنمية الإجتماعية ، دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أسوان ، دار المعارف ، القاهرة 1977، ص : 193

[335]- محمود الكردي ، نفس المرجع ، ص : 199

و في تقديرنا، أن التنمية في أقاليم الجنوب، لا تتوقف فقط على المستوى المؤسساتي، أي العمل الذي تقوم به كل من وكالة الجنوب والجماعات المحلية، بل تقف بشكل كبير على مجهود السكان المحليين. [336]

و بالفعل ليست هناك تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية مستدامة دون إشراك مباشر وفعلي للسكان، ولا يمكن أن تكون دون توزيع لمجالات الحرية والمبادرة ودون مواطنة وحس رفيع بالمسؤولية. [337]

ففي مدار الوكالة، أنشئت خلال السنوات الأخيرة العديد من الجمعيات في الأقاليم الجنوبية، تهتم بمحاور متنوعة ومتعددة، في مجالات التنمية، وتمارس بكل حرية المهام التي حددتها لنفسها، وهذا ما يؤشر على التحول الإيجابي الملموس للمجتمع الصحراوي، وعلى رصد شرائح مهمة من السكان الذين يمكنون أنفسهم من الهياكل والوسائل التي تسمح لها بالمشاركة في تحمل مشاكلهم الأساسية، وهذا ما يدل على أن عمل السلطات العمومية لا يلغي عمل المنظمات أو الجماعات المحلية، أو القطاع الخاص، بل يكمل كل منها الأخر ويحقق تكاملا وظيفيا في مجال التنمية الشاملة.

الفقرة الثانية : التعاون الدولي

لقد عملت وكالة الجنوب على الإرتكاز على مقاربة تشاركية دولية للتنمية المحلية [338]، حيث اضطلعت بتنفيذ برامج بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرامج منظمات أوروبية، وبلديات المدن الخمس، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. [339]

ذلك أنه رغم الجهود المبذولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد قامت الوكالة بتجربة مقاربة جديدة ترتكز على اعتماد التجارب الدولية وتعبئة الفاعلين التنمويين الدوليين وعيا منها بكون الأقاليم الجنوبية تشكل رافدا أساسيا للتنمية خصوصا وأن المغرب لا يمكنه ضمان اندماج ناجح وكامل داخل المنظومة الأوروبية والدولية عموما، إلا إذا عمل على تنمية وتأهيل الأقاليم الجنوبية.

من هذا المنطلق نجد أن تنمية الأقاليم الجنوبية ليست أولوية وطنية فقط، بل تعد اهتماما مشتركا للعديد من الشركاء الدوليين، لذلك فالوكالة تحظى بمساعدات مالية وتقنية تساهم في تحفيز جميع الفاعلين في الإنخراط في تنمية وإنعاش المنطقة حيث تم إبرام العديد من الشراكات الدولية والثنائية كمبادرة دار المبادرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرنامج العالمي للمدن المستدامة، ومبادرة التشغيل، وبرنامج التمويل الجزئي لصندوق البيئة العالمية PMF/FEM واليونسكو وصندوق إنجاز الأهداف الألفية للتنمية.....

---

[336]- مقابلة مع السيد ابراهيم الحيحي رئيس قسم الاقتصاد الاجتماعي بوكالة الجنوب بجهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء ، مأخوذ من : محمد الهيبة البشرة ، مرجع سابق ، ص 51

[337]- كلمة الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي ، في اختتام أشغال المنتدى المتوسطي للتنمية بمراكش شتنبر 1998 ، خطب الوزير الجزء الأول ، ص: 184

[338]- في مقابلة مع السيد ابراهيم الحيحي ، مسؤول بوكالة الجنوب ، مرجع سابق

[339]- مذكرة 21 المحلية في أقاليم الجنوب ، إصدار لوكالة الجنوب 2007 ، ص: 2

ولقد مكنت هذه الشراكات، مع الرفع من مستوى التدخل الميداني لوكالة الجنوب، عبر مأسسة منهجية التنفيذ، وتعزيز قدرات الفاعلين المحليين، وذلك بفعل تبادل المعلومات والخبرات، وعقد لقاءات منتظمة على مستوى عال، للتشاور بشأن استراتيجية العمل، عبر تقديم الدعم، من أجل اتخاذ القرارات بشكل تشاركي ومنفتح في إطار اللامركزية، وذلك بناءا على خطط تشخيصية حديثة، تستفيد من التطورات الدولية، ومنبثقة أساسا من الخصوصيات المحلية للمنطقة.[340]

المطلب الثاني : البرنامج الأولوي لوكالة الجنوب

يعطي البرنامج الأولوية لإقامة مشاريع مندمجة ملائمة لواقع المنطقة من شأنها أن تقدم أجوبة متنوعة حول الإشكاليات المطروحة خصوصا في مجالي السكن وإنشاء قرى الصيد، أما في مجال القضاء على السكن غير اللائق فإن الحلول المزمع تنفيذها تتراوح ما بين إعداد البقع وبناء المساكن مع تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز ودعم البناء الذاتي.

ويندرج إنشاء وتنمية قرى الصيد ضمن أولويات تنمية أقاليم الجنوب لأنها ستشكل محورا استراتيجيا للتنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

ففضلا عن إنشاء 7 أقطاب مصغرة للتنمية (قرى الصيد) يتضمن البرنامج إبرام إتفاقية إطار تهدف إلى تأهيل قطاع الصيد التقليدي وإنجاز 10 مشاريع بخصوص بناء أسواق كبرى للسمك.

الفرع الأول: المشاريع الإقتصادية

أولا : قرى الصيد والصيد التقليدي والساحلي

تشكل قرى الصيد محورا استراتيجيا للتنمية حيث ستمكن من خلق اقتصاد إيجابي يترتب عنه انعكاسات هامة على تنمية الأقاليم الجنوبية.

و قد ركز الخطاب الملكي بالعيون يوم 6 مارس 2002 على ضرورة خلق قرى الصيد حيث جعل الملك محمد السادس هذا القطاع من بين أولويات برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية.

جاء ذلك في نص خطابه [341]« كما أدعو الحكومة الى أن تجعل داخل مدة عامين بإنجاز ست قرى للصيد مجهزة بمرافقها البحرية والسكنية والترفيهية ومعززة بموانئ موسعة...» وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية تم إعداد برنامج مندمج يتكون من 18 مشروعا بتكلفة 1063 مليون درهم.

---

[340]- محمد الهيبة البشرة ، مرجع سابق ص: 53

[341]- مقتطف من خطاب الملك محمد السادس بمناسبة زيارته لإقليم العيون بتاريخ 6 مارس 2002 ، الذي تضمن الإعلان عن إحداث وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية .

يتمحور هذا البرنامج حول ثلاث مكونات أساسية : [342]

أ- خلق 7 أقطاب صغرى للتنمية بغلاف مالي يناهز 915 مليون درهم تهدف إلى تجميع وتثبيت السكان المعنيين وكذلك القضاء على السكن غير الائق، بالإضافة إلى إنجاز بنيات تحتية من تجهيزات مينائية وتجهيزات داخل وخارج الموقع، وأيضا تجهيزات سوسيوجماعية بتشييد مؤسسات تعليمية وصحية...إلخ، وإنشاء الأنوية التجارية المتعلقة بقطاع الصيد.

ب- عقد اتفاقية إطار تخص تأهيل وتحديث قطاع االصيد التقليدي بتوجيه البحارة والصيادين نحو استغلال أنواع جديدة من الأسماك على سبيل المثال : السمك الأبيض، الكركند.

و يرتكز هذا البرنامج على تنظيم دورات تدريبية تخص مهن الصيد المختلفة عن خلق مقاولات صغرى للصيد التقليدي.

ج- إنجاز 10 مشاريع لبناء وتأهيل أسواق السمك خارج قرى الصيد.

جدول رقم 47 : توزيع الإستثمار حسب القرى وحسب طبيعة التجهيزات التي ستنجز

	امكريو	تارومة	سيد الغازي	أنترفت	لبويردة	عين بيضة	لمهيريز بير كندوز	المجموع بملايين الدراهم
تجهيزات مينائية	42,80	52,80	47,80	67,80	67,80	32,80	92,80	399,60
تجهيزات خارج الموقع	29,50	22,90	13,50	7,50	8,90	24,90	18,50	125,70
تجهيزات داخل الموقع	33,00	20,23	45,80	45,80	40,74	32,50	36,12	263,13
تجهيزات سوسيو – جماعية	12,43	13,45	13,05	13,05	9,75	12,50	12,30	81,31
أنوية تجارية	5,55	8,92	5,55	5,55	4,95	8,91	6,10	45,53
المجموع بملايين الدراهم	123,28	128,30	125,70	125,70	132,14	111,61	165,82	915,27

المصدر : وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة، برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية 2004-2008، شتنبر 2004.

[342]- برنامج قنمية الأقاليم الجنوبية ... ، مرجع سابق ، ص : 9

ثانيا : السياحة والصناعة التقليدية

تعتبر السياحة إلى جانب الصناعة محوران ذا أهمية خاصة في التنمية وذلك بسبب تنوع المنتوجات السياحية.

و يبلغ الإستثمار المخصص لهذين القطاعين في إطار البرنامج العام لتنمية الأقاليم الجنوبية حوالي 61,46 مليون درهم ويهم 16 مشروعا.

و تعتمد التركيبة المالية للبرنامج على الشكل التالي :

- وكالة الجنوب.
- الجماعات المحلية.
- القطاعات الوزارية المختصة.
- المستفيدون.

ولقد برمجت لقطاع السياحة 8 مشاريع بغلاف مالي يقدر ب 30 مليون درهم، مشاريع ممولة بالتساوي بين وكالة الجنوب والمستفيدين.

أما في ما يتعلق بالصناعة التقليدية فقد تمت برمجة 8 مشاريع تتعلق ببناء وتوسيع المركبات والتجمعات الصناعية التقليدية بتكلفة إجمالية تقدر ب 17 مليون درهم. [343]

ثالثا : الفلاحة وتربية الماشية

فيما يتعلق بمحور الفلاحة وتربية المواشي سيقوم برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية بإنجاز 23 مشروعا بتكلفة تقدر ب 24,77 مليون درهم. [344]

هذه المشاريع تتعلق بالأساس بجهة كلميم – السمارة وتهدف إلى :

- إنجاز وحدات مالية صغرى ومتوسطة في جهة كلميم – السمارة، بتكلفة إجمالية قدرها 12 مليون درهم.
- تنمية وتربية الجمال وكذلك تحسين وتثمين المراعي بتكلفة إجمالية تقدر ب 13 مليون درهم.
- و سيتم تمويل هذه المشاريع في مجموعات من طرف قطاع الفلاحة.

الفرع الثاني: البنى التحتية والإجتماعية

أولا : البنيات التحتية :

1 - الطرق، الموانئ والكهربة :

يضم هذا المحور 22 مشروعا بغلاف مالي يقدر ب 1558 مليون درهم.

---

[343]- يحظيه ابيهي ، مرجع سابق ، ص: 79

[344]- عن وكالة الانعاش والتنمية ... المحاور الإستراتيجية ، مرجع سابق ، ص: 17

و يندرج هذا البرنامج في إطار استمرارية الجهود المبذولة من طرف الدولة لتجهيز الأقاليم الجنوبية، ويخص ثلاثة جوانب أساسية : [345]

- بناء مجموعة طرقية.
- تشييد ميناء بوجدور.
- الكهربة القروية وكذا تشييد محطة كهربائية بالعيون مع ربط مدينة الداخلة بالشبكة الوطنية للكهرباء.

2-الماء والبيئة :

فيما يتعلق بمحور الماء والبيئة فإن مخطط وكالة الجنوب لسنوات 2004-2008 يتمحور حول 70 مشروعا بتكلفة إجمالية تقارب 2312 مليون درهم.

و يتمثل الجزء الأكثر تكلفة (بمعدل 31%) من مجموع برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية لنقل الميزانيات المرصودة لإنجاز المشاريع المتعلقة بتعبئة الموارد المائية وبالتطهير السائل ويهم أربعة قطاعات : [346]

- الماء الشروب.
- التطهير.
- السدود.
- البيئة.

ثانيا : المشاريع الإجتماعية :

1-السكن، التأهيل والتنمية الحضرية :

تنفيذا للتعليمات الملكية يولي البرنامج عناية كبرى للقضاء على السكن غير اللائق. هذا البرنامج الذي تشرف عليه وكالة الجنوب يخص 53 مشروع بتكلفة إجمالية تناهز 1657 مليون درهم، وتتمحور هذه المشاريع حول أربعة قطاعات أساسية : [347]

- تهيئة التجزئات.
- التأهيل الحضري.
- بناء الوحدات السكنية.
- تهيئة الأحياء الصناعية والحيوية.

فنظرا لحجم وتنوع الطلب وكذا لتعجيل تحريك آليات العمل وتفعيلها حظيت المشاريع الملائمة للخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية للمنطقة بالأسبقية.

---

[345]- وكالة الجنوب ، برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية للمملكة 2004-2008 ، عرض ملخص ، مرجع سابق، ص : 10

[346]- نفس المرجع السابق.

[347]- نفس المرجع ، ص : 8

حيث سينجز في مجموع الجهات الثلاث حوالي 430,7 وحدة سكنية و18712 قطعة أرضية و754 بقعة للصناعة والأنشطة، كما أن 40.000 أسرة ستستفيد من مشاريع التأهيل الحضري.

و نظرا للطابع الإستراتيجي لهذا البرنامج سيعتمد تنفيذ هذه المشاريع على الأسس التالية :

- الشراكة مع القطاع الخاص لإنجاز أشغال التهيئة وبناء المساكن.
- انتداب الإشراف على المشاريع غير الموكولة إلى القطاع الخاص.

2 - الدراسات ومشاريع القرب :

يتضمن برنامج التنمية المتعلق بمحور الدراسات ومشاريع القرب 24 مشروعا باستثمار إجمالي يوازي 22,538 مليون درهم.

ومن الأهمية بمكان توضيح أن مشروع القرب والدراسات يتناول الأعمال الأتية : [348]

- دراسات استراتيجية للتنمية.
- مشاريع مضبوطة للقرب.
- أغلفة مالية لتمويل دراسات ومشاريع للقرب.

على سبيل المثال لا الحصر، شرعت الوكالة في إنجاز حلبة لسباق الهجن استجابة لطلبة مجموعة من الهواة. وبناء ثانوية تقنية لتمكين شباب العيون من توجه مدرسي ملائم لسوق الشغل.

عموما، فإن المحاور الثلاث، السياحة والصناعة التقليدية، الفلاحة وتربية الماشية ثم مشاريع القرب والدراسات، تجمع 63 مشروعا بقيمة مالية توازي 610 مليون درهم.

و تتجلى النتائج المتوخاة من تنفيذ برنامج التنمية في [349] :

1-تدعيم النسيج الاقتصادي :

- تأهيل المقاولات المحلية.
- تجهيز وتكوين اليد العاملة بالمقاولات المحلية.
- ظهور مهن جديدة.

2-إحداث مناصب الشغل :

- خلق 19000 منصب شغل قار في الميادين المتعلقة بالبناء في مناطق الصناعة والأنشطة وكذا الصيد.
- خلق مناصب شغل مؤقتة في الميادين المتعلقة بأوراش التهيئة والبناء، بحجم يقدر ب 160 مليون ساعة عمل.

3- هيكلة حضرية متوازنة :

- دعم وتجهيز المدن وتثبيت السكان.
- تخفيف الظاهرة الجزيرية للمدن.

[348]- برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية ...، مرجع سابق ، ص: 10

[349]- نفس المرجع ، ص: 10.

و لإعادة وتنفيذ برنامجها، ترتكز مقاربة الوكالة على سندان اثنان [350]:

أ- الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية. وتتجلى في الموارد الطبيعية والذاتية، والموارد البشرية، الأسواق والعلاقات الخارجية، المهارات والكفاءات، الأنشطة والمقاولات والتاريخ، الثقافة وهوية المنطقة وأخيرا تصور المنطقة من طرف العموم

ب- تطبيق مبادئ الحاكمية : المفهوم الجديد للسلطة الذي يمكن من الإنصات التفاعلي بين المواطن والفاعلين المعنيين وكذا ضبط أدق للحاجيات على المستوى المحلي.

و هذه المبادئ هي المشاورات والمشاركة، الشراكة وتحميل المسؤولية ثم التقييم.

- المشاورات : التشاور مع السلطات المحلية، القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية.

- المشاركة : تعبئة القوى الحية والفاعلين المعنيين لتحديد الحاجيات وكذا برامج التنمية.

- الشراكة : الإعتماد على شراكات ملائمة وعلى تفويض المهام للهيئات المختصة للقطاعين العام والخاص.

- تحميل المسؤولية : التزام وتعبئة الشركاء المعنيين (من سلطات وقطاعات وزارية ومنتخبين ومجتمع مدني وقطاع خاص....إلخ) بتحديد مهامهم في إطار اتفاقيات.

- التقييم : التقييم البعدي المنتظم للمشاريع والأعمال.

و لدعم الأنشطة المنتجة لفرص الشغل والمدرة للدخل ومساندة المجتمع المدني أتى برنامج مبادرة[351] لإنعاش التشغيل والتنمية في أقاليم الجنوب بالمملكة ضمن العمل الوطني في إطار برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الذي أطلقه الملك محمد السادس للمساهمة في إنعاش التشغيل، وقامت وكالة الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بالشراكة مع إدارات ومؤسسات عمومية وشبه عمومية (وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن) ومجالس منتخبة (المجلس الجهوي لكلميم – السمارة والمجلس الإقليمي للعيون) وفاعلين تنمويين وطنيين ودوليين بتجربة مقاربة جديدة بعيدة عن الأعمال الخيرية أو المساعدة الأنية وترتكز على :

- الإعتماد عل التجارب الوطنية والدولية في مجال محاربة الفقر وتحسين الدخل.
- تعبئة الفاعلين التنمويين.
- المعطيات الترابية والحضرية والقروية.

و تهدف هذه المبادرة إلى المساهمة في الإدماج المهني للساكنة في المناطق البعيدة عن فرص الشغل : النساء والشباب العاطلين لمدة طويلة والأشخاص المعاقين والإسهام في تأهيل اليد العاملة المحلية، ودعم تكريس المبادرة الحرة خاصة عندما تصدر عن الساكنة الشابة – الأنشطة المدرة للدخل

[350]- نفس المرجع ، ص: 5 .

[351]- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم وعمالات الجنوب بالمملكة ، أوراش الأقاليم الجنوبية ، دجنبر2006 ، ص : 4 .

والمنتجة لفرص الشغل – ثم خلق حركية مهمة في إنشاء وتطوير المقاولات الخاصة المتوسطة والصغرى، بالإضافة إلى تطوير ثقافة التضامن والمساهمة وتشارك الوسائل... [352]

إن برنامج مبادرة هو برنامج محلي لمواكبة ودعم البرامج الوطنية التي تهم التشغيل والتنمية وكذلك برنامج يعتمد على مبدأ الشباك الوحيد. [353]

إلى جانب برنامج مبادرة تنجز وكالة الجنوب مشاريع مندمجة بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار البرامج المندمجة للواحات والمذكرة 21.

فبالنسبة لبرنامج محاربة التصحر والقضاء على الفقر من خلال الحفاظ وتثمين واحات كلميم – آسا – طاطا، يتضمن أنشطة مندمجة تهدف إلى [354]:

- وضع نظام استغلال الواحات يحافظ على البيئة من خلال إحياء النظام الفلاحي داخل الواحة.
- تفعيل مبادرة لتثمين مجال الواحات (السياحة الإيكولوجية، التراث...إلخ)

أما فيما يخص برنامج تنفيذ المذكرة 21 المحلية ومواكبتها في الأقاليم الجنوبية للمملكة (2006-2009) فهو يسعى إلى تعزيز قدرات الجماعات المحلية في مجالات التنمية المستدامة والمندمجة والتدبير البيئي، ويمر هذا التعزيز لزاما عبر تطوير قدرات التشخيص والتخطيط التشاركي لدى كل المتدخلين المحليين من جماعات محلية ومصالح حكومية ومجتمع مدني وقطاع خاص، وكذلك عبر إنجاز مبادرات ملموسة لتحسين الظروف السوسيو اقتصادية والبيئية، لاسيما لفائدة الفئات المحرومة من السكان.

و يرتكز البرنامج على مقاربة تشاورية وتشاركية للتنمية المحلية ويهم كلا من مدن كلميم وطانطان وآسا وطاطا (جهة كلميم – السمارة) وطرفاية (جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء)، وتضطلع وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة بتنفيذ البرنامج بشراكة مع وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن وبلديات المدن الخمس وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

و يتماشى هذا البرنامج مع مشروع طوعي لوكالة الجنوب يتوخى اعتماد أنماط تنموية مندمجة وتدبير حضري ويراعي الأولويات المعبر عنها من طرف الفاعلين المحليين، لاسيما منهم المنتخبين والمجتمع المدني.

و تندرج المذكرة 21 المحلية أيضا في سياق مؤسساتي منفتح على الممارسة الديموقراطية المحلية والحوار بين الفاعلين المحليين على شاكلة 6500 مدينة عبر العالم اعتمدت هذه المقاربة الخلاقة للحكامة الحضرية. [355]

لقد ظلت الأقاليم الجنوبية، تعاني من فشل السياسات التنموية السابقة، بفعل الإمكانيات المحتشمة المتوفر عليها والبنية التحتية الضعيفة، وذلك في ظل الإكراهات التي تم التطرق اليها، لهذا تم الترحيب

[352]- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة ، برنامج مبادرة « إنعاش التشغيل والتنمية » ، ص: 1
[353]- وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية ، كلميم على خطى التنمية ، ص : 4
[354]- أوراش الأقاليم الجنوبية ، مرجع سابق ، ص : 3
[355]- وكالة الجنوب ، مذكرة 21 المحلية في أقاليم الجنوب : آسا ، كلميم ، طانطان ، طرفاية ، طاطا ، ص:1.

من طرف المكونات والفاعلين بتأسيس وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، والتي ألقي على عاتقها القيام بثورة تنموية بالمنطقة وتأهيلها، الشيء الذي حتم رصد ميزانية كبرى لتنفيذ الأوراش المسطرة، خصوصا في ظل التغييرات التي أصبحت تعرفها المنطقة والمغرب والمحيط الدولي على حد السواء.

و بالعودة الى ظروف نشأة الوكالتين الشمالية والجنوبية والسياق العام لوجودهما نلمس أن وكالة تنمية الأقاليم الشمالية خلقت ما قبل تطوير النظام القانوني للجهة كجماعة محلية من خلال انبثاق القانون المنظم لها 96-47، أما وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية فلم يعلن عنها إلا بعد مرور خمس سنوات من الممارسة الجهوية الحالية أي بعد صدور القانون الجهوي 96-47 الذي اقترن بتطور اللامركزية الجهوية لكن ورود عبارة الأقاليم عوض الجهات خاصة بالنسبة لوكالة الجنوب يثير بعض التساؤلات التي تسير في اتجاه قابل للتطوير، وتوحي بأن التقسيم الجهوي الحالي غير نهائي وإنما قد يكون محل تعديلات مستقبلا.

فأساس وجود وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية والهدف المرسوم لأجلها هو تحقيق تنمية متوازنة على مستوى الجهات الصحراوية من خلال المشروع المندمج لتنميتها، وهذا ما يجعلها أكثر قربا من اللامركزية وأبعد من المركزية وهذه الفكرة تجد مرجعيتها في الخطب الملكية وخاصة خطاب العيون 6 مارس 2002.

إن متطلبات الإستراتيجية التنموية الشاملة والكفيلة بتأهيل الجهات الجنوبية، وتفعيل الطاقات والإمكانيات التي تختزنها لتنسيق الجهود والتدخلات التنموية بالحيلولة دون هدر الوسائل والإمكانيات الموظفة في سبيل تحقيق الأبعاد الإنمائية للمجال الصحراوي، يتوقف على وجود مخطط تنموي مندمج للأقاليم الصحراوية والذي يجد ركيزته الأساسية ودعامته القوية في خطاب الملك في 6 نونبر 2001، والذي جاء فيه «... وهكذا قررنا أن يرتكز المخطط التنموي لأقاليمنا الصحراوية العزيزة، الغنية برجالاتها ونساءها الأوفياء على تنمية قطاعات الصيد البحري، والاستثمار العقلاني للثروات المعدنية والصناعة التقليدية والسياحة وتربية المواشي، مع إيلاء كامل العناية للتربية والتكوين وللثقافة في ارتباط بالتنمية الاقتصادية وتشغيل الشباب ». [356]

و يشير الخطاب الرسمي إلى ضرورة تبني آلية التخطيط في رسم الإستراتيجية التنموية للأقاليم الجنوبية اعتمادا على إمكانياتها الذاتية وخصوصياتها المجالية والثقافية. وتقدم الجهات الجنوبية إمكانيات تنموية هامة تتطلب مجهودات استثمارية كفيلة بتوظيف تلك المؤهلات والثروات الطبيعية وتدبيرها بشكل عقلاني يتماشى مع التوجهات العامة للبلاد، وتثمين الموارد التي تزخر بها الجهات الجنوبية يتطلب اعتمادات مالية كبيرة، وتجهيزات أساسية قادرة على التجاوب مع حاجيات الاستثمار والزيادة من تنافسية المجال الصحراوي.

[356]- خطب وندوات الملك محمد السادس 2001 ، يوليوز 2002 م ، س، ص:122

خاتمة الباب :

هكذا أحدثت وكالتا الشمال والجنوب بإرادة ملكية، ونتيجة ردود أفعال إدارية تجاه أحداث مرتبطة بظرفية ما، ويعتبر كل منهما حسب القانون المؤسس لهما مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.

فمن خلال قراءة النص القانوني المنظم لهذين الوكالتين، يتضح تحديد طبيعة هذه المؤسسات واختصاصاتها، ومدى ملاءمتها مع متطلبات الواقع التي من أجلها أحدثت، ويجسد تنظيم مصالحها أداة تواصلية على المستوى الداخلي والخارجي لتمكين ملفاتها بشكل عام وبطريقة خاصة. كما أن حجم صلاحياتها ومواردها المالية وقرب اختصاصاتها من الحياة المباشرة للسكان تجعل منها رهانا أساسيا في العملية التنموية.

وتقوم الوكالتان بدراسة واقتراح البرامج الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة الهادفة إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الأقاليم الشمالية والجنوبية، وذلك على أساس إندماجي حتى يكون لهذه البرامج الأثر الأفضل على حياة المواطنين، كما تتولى هذان المؤسستان البحث عن وسائل التمويل، وتقومان لحساب الدولة بتتبع تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة والعمل على تحقيق التنمية المنشودة. ويجوز لهما أن تساهمان ضمن حدود الوسائل المالية المتوفرة لديهما في تهيئة وتجهيز المنطقة المعنية بطلب من الحكومة أو الجماعات المحلية وهيئاتها الداخلة في النطاق الترابي المعني أو لحسابها سواءا لوحدهما أو في إطار شراكة.

ولعل أهم ما ميز قانون الوكالتين هو إعفاء جميع تصرفاتهما وعملياتهما التي يحتمل أن ترتبطان بها من كل ضريبة أو رسم أو أي اقتطاع أخر يكون له طابع وطني أو محلي، خاصة الضريبة على القيمة المضافة التي تقدمن في نطاق المهام المسندة إليهما. ومن شأن هذا الإعفاء أن يدعم قدرة الوكالتين ويرفع من كفائتهما لكي تكونان رافدا ماليا، وذلك بهدف الإسراع بإنجاز البرامج التتنموية في إطار الشراكة مع مختلف الشركاء الوطنيين والمحليين والخواص ومنظمات المجتمع المدني والهيآت الدولية.

ولتحقيق الأثر المتوخى من البرامج المقرر إنجازها من طرف وكالتي الشمال والجنوب، يستلزم من كليهما اعتماد رؤية جديدة بعيدة عن التسطير القطاعي الضيق وغياب التنسيق بين مختلف الفاعلين القطاعيين، سواء تعلق الأمر في التصور أو التعاون التقني والشراكة المالية. ولابد أيضا استحضارهما للمقاربة المنهجية، وذلك لتأكيد الأهداف المرجوة من هذه البرامج التي كانت متقاطعة وتسعى إلى النهوض بالأقاليم الشمالية والجنوبية وتنميتها على الوجه الأكمل.

خاتمة القسم الأول :

تعيش الأقاليم الشمالية والجنوبية حالة من العزلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، في علاقاتها مع المناطق الأخرى من المغرب، الأمر الذي يستدعي من جميع الفاعلين الاقتصاديين والدولة ضرورة التدخل الفوري من أجل رفع التحديات وإخراج كل من المنطقة الشمالية والجنوبية من حالة التردي والعزلة، وخلق بديل اقتصادي لساكنة الشمال يمكنها من تجاوز مرحلة اقتصاد التهريب بشقيه والمخدرات، وتمكين أبناء الأقاليم الجنوبية من الاستفادة من ثروات منطقتهم. علما بأن الوضعية الحالية للمنطقتين تتطلب معالجة عقلانية واستعجالية يتحكم فيها البعد الإستراتيجي للتنمية الشاملة والمتوازنة، تنطلق من تطويق مظاهر التأزم وتجاوز المعوقات المختلفة، وتنتهي بتمكين الشمال والجنوب من الإندماج الفعلي في النسيج الإجتماعي والإقتصادي للبلاد، بما يخدم التطور الإيجابي لجميع جهات المغرب .

و قد أبرزت الدراسة المنجزة حول هذين المنطقتين، أن هذين الأخيرتين تواجهان فعلا تحديا خطيرا على المستويين الإجتماعي والإقتصادي يستدعي بلورة استراتيجية وطنية ترمي إلى النهوض بالمنطقتين في جميع المجالات.

إن نجاح الإستراتيجية الخاصة بأقاليم الشمال والجنوب يجب أن يقوم على التنمية المندمجة التي تحدد الإمكانيات وتستجيب للحاجيات، وإعطاء القيمة الحقيقية للعناصر المكونة للجهة ثقافيا وبشريا وطبيعيا، بالإضافة إلى إبداع مصادر إقتصادية جديدة تعطي الإمتياز للقطاعات ذات الطبيعة الإنتاجية، واعتماد سياسة الإنتاج المحلي بين جهات المناطق الشمالية والجنوبية كمرحلة أولى نحو الإندماج الوطني، ثم العمل على تعزيز علاقة التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، ناهيك عن المحافظة على الموارد الطبيعية وتوسيع استغلالها العقلاني في إطار مشروع تنموي مستديم. وتنفيذ البرامج الإقتصادية والإجتماعية لكل من وكالتي الشمال والجنوب.

إن ما تعرفه المناطق الشمالية والجنوبية من تنوع في الإختيارات والتوجهات وفي الوظائف والأنشطة بين الحركية القوية والبطء في الإنجازات والتباين بين العفوية والتخطيط والعشوائية ليس إنعكاسا لتناقضات التنمية الجماعية التي عرفتها المنطقتين، وتضارب الاختيارات الإقتصادية والاجتماعية داخلها فقط، بل إنه ناتج عن غياب تنمية شمولية تنطلق من رؤية موحدة وشاملة لكل مكونات المجال وتشرك كل السكان، بالإضافة إلى إعطاء بديل تنموي لهذه المناطق. هذا الوضع نلمسه بشكل جلي من خلال البرامج والمشاريع التنموية المتفرقة التي اعتمدت بأقاليم الشمال والجنوب سواء في إطار التقسيمات الجهوية أو في إطار المخططات ومشاريع إعداد التراب الوطني، أو في إطار بعض المشاريع الكبرى.

لقد جاءت إستراتيجية وكالتا الشمال والجنوب لتنمية الأقاليم الشمالية والجنوبية، على أعقاب مكتسبات التجارب التنموية السابقة رغم محدوديتها، حيث استفادتا وتستفيدان من الآليات التنموية التي يعمل بها المغرب على مستوى جميع مكوناته الترابية، من السياسة الجهوية وإعداد المخططات وسياسات إعداد التراب، ناهيك عن المشاريع القطاعية الكبرى التي استفادت منها المنطقتان.

لذا أنشأت وكالتا الشمال والجنوب بهدف تنمية المنطقتين الشمالية والجنوبية إقتصاديا وإجتماعيا، وذلك عبر وضع إستراتيجية ترتكز على تحليل قطاعي يبرز نوعية البرامج الواجب وضعها مع تحديد الأطراف المنهجية بتوفير الإمكانيات والموارد الخاصة بإنجاز تلك البرامج، وذلك من أجل تسريع العمل التنموي، والبحث عن التكامل بين المتدخلين من وزارات وجماعات محلية ومؤسسات عمومية وقطاع خاص عن طريق تفعيل الرؤية المندمجة وتمويل المشاريع.

وهكذا وبعد ما تم عرض الإطار العام لوكالتي الشمال والجنوب في هذا القسم من خلال القيام بدراسة تشخيصية حول الوضعية العامة لكل من أقاليم الشمال والجنوب، مجالات التدخل، مع إبراز الإطار القانوني والإداري والمالي المنظم للوكالتين، وكذا منهجية وآليات التدخل، ثم المحاور والمشاريع والمبرمج التي اعتمدتها، لابد من الوقوف على واقع هذه المؤسسات في الأقاليم الشمالية والجنوبية، ودورها وإسهامها في التنمية الجهوية، بدءا من الحصيلة لأهم المنجزات والأنشطة، ومحاولة تقييم النتائج، مرورا بإكراهات ومعيقات عملها بشكل خاص والتنمية بشكل عام، وانتهاءا بآفاقها والتطلعات المستقبلية لتنمية مجالها الترابي.

القسم الثاني
تدخل وكالتي الشمال والجنوب في التنمية الجهوية
بين تحديات الواقع وضرورات المستقبل

القسم الثاني: تدخل وكالتي الشمال والجنوب في التنمية الجهوية بين تحديات الواقع وضرورات المستقبل

يشهد المغرب في الأونة الأخيرة دينامية متسارعة تهدف إلى خلق فضاء تنموي يتسع مجاله، ليشمل كل الإختلالات التي همت الميادين الإقتصادية والإجتماعية، وحتى السياسية، فرغم تغيير الحكومات المغربية إلا أن الأجندة السياسية والأولويات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأخيرة تبقى ثابتة، وطامحة لإشاعة تنمية تخترق كل المجالات السالفة الذكر، لأن الحق في التنمية يعد حقا من الحقوق، ويجب إعماله لتحقيق التنمية المندمجة، وبناءا عليه، فإن المغرب بدأ ينحو مؤخرا نحو توجه يستهدف إشاعة التنمية التي تستهدف النهوض بأوضاع المواطنين، وذلك بناءا على مقاربة تروم تعبئة وتقييم الموارد خاصة المحلية منها لإقامة تنمية متوازنة تستهدف كل المجالات الترابية.

و يأتي في هذا السياق توجه الدولة المغربية في مرحلة سابقة إلى إقرار نظام الجهات بغية تحقيق نمو اقتصادي يساهم في الحل من الفوارق بين الجهات. ويخلق نوعا ما تنمية جهوية مندمجة.

إلا أن هذه التجربة لم تحقق المبتغى منها في بعض الجهات، حيث كانت تعاني من تأخر في ميدان التنمية والنقص الكبير في مواردها المحلية، بالإضافة إلى السياسات التنموية التي كانت منتهجة ولم تحقق التنمية المنشودة، وفي هذا الإطار جاءت مبادرة خلق وكالات للتنمية الجهوية خاصة بأقاليم الشمال والجنوب والشرق، والتي تم إحداثها كما سبقت الإشارة إليه بهدف تجاوز الاختلالات التدبيرية السابقة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ففيما يخص إنجازات وكالة الشمال التي تسعى إلى تحقيقها في الأقاليم الشمالية، يبدو أن هذه المؤسسة تعمل من خلال المشاريع المبرمجة على تعزيز النسيج الإنتاجي في مختلف تمظهراته وإنعاش الشغل من خلاله، سواء تعلق الأمر بالقطاع الفلاحي أو الصناعي أو الصناعة التقليدية أو الصيد البحري أو السياحة، والعمل على تعزيز مساعدة المقاولات المجهرية والمتوسطة، وذلك تماشيا مع التوجهات الراهنة والقاضية بإنعاش المبادرات الخاصة وتحقيق قفزة نوعية لسياسة التشغيل الذاتي، كما تسعى في جانب آخر للعمل على فك العزلة عن المنطقة وإدماجها في المجال الوطني خاصة، وجعلها أداة ولوج المغرب للفضاء الأورومتوسطي، وتوضح المشاريع التي تنوي الوكالة إنجازها بشراكة مع مختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين، مدى تلاءم المشاريع مع طبيعة الفضاءات الفرعية للمنطقة، كمؤشر على إمكانية تحقيق وإنجاز برامج ذات صبغة اندماجية، من شأن نتائجها أن ترسي الدعائم الأساسية للتنمية المستدامة.

و على الرغم من الإنجازات التي تسعى وكالة الشمال إلى تحقيقها، تدرك إدارتها وطاقمها جيدا أن هناك بعض المشاكل التي قد تحد من فعالية المجهودات التي تقوم بها إلى جانب باقي الفاعلين، فبالإضافة إلى صعوباتها الذاتية، يحتمل أن هناك إكراهات وعوائق مادية موضوعية تواجه حركة التنمية، والتي

تتربع المعوقات الطبيعية والمالية على قمتها. ناهيك عن العزلة ونقصان البنيات التحتية الاقتصادية والإجتماعية التي تبقى من أهم العوائق أمام تطور تنمية عمالات وأقاليم الشمال، إذ تظل هذه المناطق معزولة بالنسبة لباقي جهات المغرب وداخل هذه الأقاليم نفسها.

و في أفق تقوية بنيات الأقاليم الشمالية، وباعتبار الموقع الإستراتيجي والحيوي لهذه الأقاليم، يعتبر وضع استراتيجية للتنمية الإجتماعية والإقتصادية الإطار الأساسي لتدبير الموارد الجهوية والمحلية وتأهيل الشمال لكسب رهانات الإندماج في المنظومة الدولية ومواجهة التنافسية الحادة التي يعرفها المغرب في ظل العولمة، ومعالجة إشكالية تنمية المنطقة من خلال منهجية تدبيرية استراتيجية تنبني على تقويم المجال الترابي والعمل على تأهيله بهدف تحقيق اندماجه الكامل في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

إن تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة بالأقاليم الشمالية يستدعي تفعيل التصورات التنموية والاستراتيجيات الوطنية والدولية المبلورة في هذا السياق، وذلك بعيدا عن التذمر والمغالاة واستغلال ملف تنمية الشمال كورقة سياسية تتجاذبها المصالح الأوروبية والمغربية، وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشمولية لهذه الأقاليم وسائل مالية جد هامة لا يمكن لوكالة الشمال وحدها أن تواجهها رغم الدعم المتزايد للدولة، لذا فإن اللجوء إلى إستراتيجية الشراكة فرض نفسه كوسيلة أساسية للتعبئة الضرورية للأموال خصوصا في إطار التعاون الدولي والذي يعتبر من الأولويات المدرجة ضمن اهتمامات الوكالة.

أما بالنسبة لوكالة الجنوب فتتجلى المهام الموكولة إليها في إنجاز برامج اقتصادية واجتماعية مندمجة تستند إلى إستراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق إنعاش اقتصادي واجتماعي بالجهات الجنوبية الثلاث (العيون- بوجدور-الساقية الحمراء، كلميم-السمارة ووادي الذهب-الكويرة). وتعتمد هذه الإستراتيجية المنبثقة من الإنصات والقرب من الساكنة المستهدفة والسلطات والمنتخبين المحليين، على إقامة شراكات لتعبئة وسائل التمويل الضرورية لإنجاح البرامج الاستثمارية. ليتم تنفيذ هذه البرامج بتشاور مع جميع الهيئات الحكومية إلى جانب أخذ مقترحات المجلس الملكي الإستشاري للشؤون الصحراوية بعين الاعتبار. حيث انخرطت الوكالة مع شركائها المؤسساتيين في تعزيز مشاريع القرب ذات الغاية الاجتماعية والوقع الكبير على المعيش اليومي للساكنة. حفاظا على تدفق الإستثمارات الإستراتيجية على وتيرة إنجاز البنيات التحتية الكبرى.

و على الرغم من المجهودات التي تقوم بها وكالة الجنوب من أجل النهوض بالأقاليم الجنوبية، لابد أن تكون هناك إكراهات قد تحد من عملها، فبالنظر إلى الخصوصيات الطبيعية للمنطقة، قد يشكل الوسط الطبيعي عائقا أمام مبادراتها التنموية. كما يمكن أن تطرح مسألة التمويل لمشاريع الوكالة مشكلا فيما يخص النقص الحاصل في الموارد والإعتمادات المالية مقارنة مع كلفة هذه المشاريع. كإكراه مادي وتقني على السواء الذي بإمكانه إعاقة المسار التنموي لهذه الأقاليم. ناهيك عن صعوباتها الذاتية التي قد تتمثل في معيقات قانونية وتنظيمية، هذا إلى جانب الإكراهات الاجتماعية التي يحتمل أن تعيق أي عمل التنموي.

وعلى العموم يمكن استخلاص فعالية ومدى المساهمة والدور الذي لعبته كل من وكالتا الشمال والجنوب في إنعاش وتنمية مجال تدخلها، بناءا على الحصيلة لأهم أنشطتها والعمل الذي حققته في مدارها الترابي.

لذا سيتم في هذا القسم تناول إسهامات وكالتي الشمال والجنوب في التنمية الجهوية من خلال محاولة جرد لأهم منجزاتها في العديد من المجالات التنموية. ومن ثم الانتقال إلى الحديث عن واقع عملها أي البعد التنموي للوكالتين وحدود هذا العمل، ثم الآفاق التنموية التي تتطلع إليها هذه المؤسسات والرهانات المستقبلية لتنمية الأقاليم الشمالية والجنوبية. وكل ذلك سيعالج من خلال بابين على النحو التالي:

الباب الأول: إسهامات وكالتي الشمال والجنوب في التنمية الجهوية

الباب الثاني: تجربة وكالتي الشمال والجنوب بين إكراهات العمل وآفاق التنمية

الباب الأول : إسهامات وكالتي الشمال والجنوب في التنمية الجهوية

يسعى المغرب من خلال تدخلات كل من وكالتا الشمال والجنوب إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمنطقتي الشمال والجنوب، باعتبار كل منهما صاحبة أو منتدبة عن المشروع، فبتحمليهما للمسؤولية القانونية والمالية للمشاريع الجاري إنجازها، تسهران على تحقيق قيمة مضافة مشجعة للاستثمارات وهما بعملهما هذا تحققان قفزة نوعية في السياسات التنموية المعتمدة بالمنطقة منذ الاستقلال بحيث أنهما من خلال هذه الإنجازات تكونان قد تجاوزتا مستوى الخطابات والشعارات، إلى المستوى العملي والفعلي لمحاولة تجاوز الإكراهات التي تعوق تحقيق تنمية مندمجة بالمناطق المعنية بها. علما بأن الوكالتين تتدخلان كمؤسسة للتنسيق والوساطة في إطار شراكات متعددة الأطراف ومختلف المساهمات وتعملان على التكوين والتأطير والرفع من مستوى المنجزات، حيث أن الموارد التي تتم تعبئتها، سواء من الخزينة العامة أو الهيئات الوطنية أو الدولية على شكل هبات وقروض ومساهمات، تعتبر بمثابة ركيزة أساسية لدعم الشراكات الهادفة إلى إنجاز برامج ذات بعد تنموي متميز.

في هذا الإطار تباشر وكالتا الشمال والجنوب وظيفة الفاعل الاقتصادي بحيث ينبني أساس تدخلهما على المبادرة لبلورة وتنظيم ومتابعة العمليات المبرمجة بهدف ترسيخ أسس التنمية المستدامة والرفع من وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي، كما أنهما – وبصفتيهما صاحبتا المشروع – تتكلفان بالسهر على تقدم إنجاز العمليات المسطرة وتتبع مدى جودة تنفيذها على الصعيد الإداري والمحاسباتي والمالي من خلال عقد اتفاقيات تحدد من خلالها الأهداف ومجموع العمليات التي تعتمدها وفقا لمنهجية وجدول ملائمين، من خلال تتبع منتظم لهذه العمليات في الميدان للتأكد من صلاحية الأشغال وتحقيق الغاية المنشودة من المشاريع المنجزة.

فما هي إذن مجالات اشتغال وكالة تنمية الأقاليم الشمالية (الفصل الأول) ؟ وماهي برامج تدخل وكالة الجنوب في تنمية الأقاليم الجنوبية (الفصل الثاني) ؟

الفصل الأول : مجالات اشتغال وكالة تنمية الأقاليم الشمالية

في إطار إستراتيجيتها التنموية بأقاليم الشمال أولت وكالة الشمال أهمية بالغة لإشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل أبعادها المادية، والمعنوية، والتشاركية... معتمدة في ذلك برنامج عمل طموح يخضع في تركيبته لأسبقيات قريبة المدى وأخرى متوسطة وبعيدة المدى. إن انتقاء المشاريع ذات الأولوية يقوم أساسا على مدى تأثيرها الاجتماعي، وذلك بحكم اقتناع الوكالة بالترابط والانعكاس المباشر لكل تقدم في ميادين وقطاعات التنمية الاجتماعية على مقدرات المنطقة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وإدماجها أكثر في محيطها الأورومتوسطي [357].

وإذا كان إحداث وكالة الشمال قد وضع لبنة مؤسساتية لتنمية أقاليم الشمال فإن استكمال عملها مازال مطروحا للتجاوب مع التوجهات الأكثر شمولية والبعيدة المدى لتنطلق من منطق تنمية مندمجة تشرك جميع القطاعات والشركاء وتعتمد أكثر على الإمكانيات الذاتية والمؤهلات المتوفرة ماديا وبشريا، وتدعمها بموارد أخرى دون المراهنة كليا على الدعم الخارجي الذي لم تفلح الإختيارات السابقة في تعبئته أو جلبه ليساهم في المجهود المبرمج.

فانطلاقا من انشغالاتها، عملت الوكالة على تحديد المقترب المنهجي لعملها بتعاون مع الوزارات والجماعات المحلية والهيئات المنتخبة، بحيث عملت على الحصر الشامل لجميع الحاجيات المعبر عنها على المدى الطويل، مما سيمكنها من تحديد مجموعة من الأسبقيات والأهداف التي ترتكز عليها الإستراتيجية المعتمدة، وتتجلى هذه العمليات في مكافحة الانجراف وحماية البيئة، والاهتمام بالقطاع الفلاحي والتنمية القروية والصيد البحري على أساس أسلوب الاندماج بين مختلف البرامج، والصناعي والصناعة التقليدية والسياحة والخدمات، والعمل على تحقيق الاندماج بين مختلف البرامج والتمفصل الترابي وإقامة تجهيزات الدعم الأساسية علاوة على التجهيزات الحضرية والسكن، وصولا إلى الإهتمام بالصحة والتعليم والتكوين المهني والأنشطة السوسيو – تربوية.

وهذا ما أوضحه الوزير الأول السابق السيد اليوسفي بأن " خلق الوكالة كبنية للدعم والدفع بالجهود التنموية المبذولة بالأقاليم الشمالية للمملكة يستجيب أيضا للإنشغال الخاص بترسيخ دينامية جديدة تساير وتيرة البرامج القطاعية المنجزة وتنسيق العمل والجهود المحددة في إطار من الشفافية التامة " [358]

على هذا الأساس انتهجت الوكالة المقترب الشمولي الذي يستلزم اعتماد مشاريع بنيوية كبيرة تسمح بالتمفصل الترابي للمنطقة، بحيث قامت منذ تأسيسها بإعداد إستراتيجية تنمية الأقاليم الشمالية اعتمادا على التشخيص الذي قامت به للعوائق والإمكانيات التنموية للأقاليم الشمالية وذلك بإشراك السلطات المحلية والهيئات المنتخبة والسكان. ويستند هذا التشخيص إلى تحليل عميق للمؤشرات الإحصائية السوسيو – اقتصادية لهذه الاقاليم، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف المقررة والحاجيات التي يجب تلبيتها، وقد

[357]- أحمد الوحيدي ، مرجع سابق ، ص 115
[358]- جريدة الأنباء 31-10-1998 ،ص 1

حددت مجموعة من التوجهات من أجل تركيز التنمية القطاعية بفعالية مع السهر على تكامل وتجانس العمليات التنموية وضمان اندماج يعمل على توسيع تأثير البرامج الاقتصادية والاجتماعية ليشمل جميع السكان.

لهذا ولتحقيق الأهداف المنوطة بها، وضعت وكالة الشمال منهجية للتدخل تتمحور حول المبادئ التالية :

- رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل التفاعلات والعوامل الموجودة والممكنة سواء بين الوحدات المجالية أو لقطاعات الأنشطة.
- مقاربة تشاركية تقوم على أساس تحليل حاجيات السكان وضرورة اقتحامها في كل مراحل مسار التنمية.
- رؤية مندمجة في اختيار العمليات التي يجب القيام بها، بالاستفادة من الإمكانيات القطاعية لخلق تنمية مستديمة تأخذ بعين الاعتبار أولويات السكان والجوانب التقنية وكذا جوانب التمويل. [359]

إذا كانت هذه هي الأهداف العامة التي سطرتها الوكالة، فما محتوى الإستراتيجية التي وضعتها ؟ وماهي توجهاتها الكبرى ؟ وماهي حصيلة أهم البرامج والمشاريع التي أنجزتها ؟

المبحث الأول : الأبعاد الإستراتيجية الشمولية والقطاعية لوكالة الشمال

تمتد محاور استراتيجية التنمية المستديمة كما تم تحديدها من طرف الوكالة أمام مجلسها الإداري في شهر نونبر1996، بتوضيح الأولويات المحورية والقطاعية.هذه الأولويات تستجيب للأهداف المشتقة من ضرورة تحسين شروط حياة السكان والزيادة في المداخل المتولدة عن الأنشطة الإنتاجية والعمل على إدماج البرامج التنموية. وتستند المنهجية المتبناة بصورة جوهرية على:

1- الفرز الكامل للمونوغرافيات والدراسات والبحوث المتعلقة بعمالات وأقاليم الشمال.
2- استغلال ومعالجة اقتراحات مختلف الوزارات والجماعات المحلية في إطار بنك للمشاريع الموضوعة من طرف الوكالة، بحيث تم تجميع هذه الاقتراحات فيما يقارب 2000 بطاقة موحدة مستخلصة من الأعمال الاستثمارية، المنجزة بمعية المصالح الوزارية والفاعلين المحليين.
3- حصيلة اللقاءات التي تمت مع المستثمرين الأجانب والمنعشين المغاربة بما فيهم القاطنين بالخارج.

ولدعم هذه المنهجية ارتكزت المعايير المعتمدة لتحديد أهمية كل برنامج على ضرورة تدعيم المشاريع الكبرى المهيكلة، وضرورة الرفع من قيمة الساحل المتوسطي الذي يعتبر ذا أهمية قصوى فيما يخص فك العزلة عن المنطقة بواسطة بناء الطريق الساحلي الرابط بين طنجة والسعيدية، ثم هاجس تأمين توازن أفضل بين السكان والموارد عن طريق تنمية الوسط القروي، لإدماج المناطق الأكثر تضررا،

[359]- 381 – وكالة الشمال ، المحاور الإستراتيجية للتنمية ... مرجع سابق ص 22

وتحقيق تحسن ملموس في مستوى حياة السكان وهاجس إعطاء الأولوية للمشاريع المولدة للشغل سواء في مرحلة انجازها أو عند الاستعمال وبناء برنامج عمل على أساس مقاربة تعطي امتيازا للتنمية المندمجة.

وجدير بالذكر أن تحضير هذه الوثائق قد تطلب غلافا ماليا قدرت تكلفته ب 14.7 مليون درهم تساهم فيه الوكالة بنسبة 14% أي ما يعادل 2 مليون درهم. وحتى يتسنى في هذا الإطار تشجيع القطاع الخاص بالمناطق الشمالية تمت برمجة عمليات المساعدة التقنية للمستثمرين ستكلف ما يقرب من 1.2 مليون درهم. [360]

وعموما يمكن إجمال مجموع مشاريع البرامج المتضمنة في مجال تدخل الوكالة في المنطقة من خلال الجدول التالي الذي يوضح أهمية الدراسات التي تلتزم بها الوكالة كمنطلق أساسي للدخول عمليا في أوراش هذه العملية التنموية الشاملة، كما يوضح التكلفة الإجمالية لإنجاز هذه المشاريع التي تساهم الوكالة في جزء كبير من تمويلها.إلا أن حجم هذا التمويل سيدفع إلى البحث عن تمويلات خارجية تدخل في إطار البعد التشاركي المنتهج من قبل هذه المؤسسة

جدول رقم 48 : مشاريع الدراسات المبرمجة على مدى مجال تدخل الوكالة.

الدراسات	مساهمة الوكالة	الكلفة الإجمالية
تنظيم سبل إنجاز برنامج عمليات الوكالة	100	800
دراسات مونوغرافية وفرص الاستثمار إقليمية وجماعية	400	4.000
المساعدة التقنية للمستثمرين بالشمال	600	600
إعداد دليل الاستثمار	55	550
دراسة إستراتيجية تنمية قطاعي الصناعة والنقل الحضري وعلى امتداد أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي	200	2.000
دراسة مشاريع مولدة للدخل لفائدة المرأة القروية	75	750
دراسة قابلة الإنجاز للمركب الفلاحي والصناعي ببركان	319	3.190
دراسة استقبالية حول إمكانيات إنتاج الخضروات بالمناطق الشمالية	200	750
تنمية فروع الإنتاج الغابوي	75	
مجموع محور الدراسات	2.024	14.640

المصدر البرنامج الاقتصادي والاجتماعي لعمالات وأقاليم الشمال بالمملكة : مخطط عمل المدى القصير، يوليو 1998

يلاحظ أنه اعتمادا على هذه الدراسات وتبعا للتوجهات الوطنية وبالنظر إلى اختيار الأنشطة التي يجب القيام بها، إلى وضع إستراتجية تنمية اقتصادية واجتماعية تحدد في بلورة وتنفيذ مشاريع مهيكلة تسمح برفع مستوى المجال الجهوي في ميدان التجهيزات الأساسية المهيكلة، وتدعيم تنافسية الاقتصاد الجهوي وإنعاش قطاع خاص ديناميكي ومتطور وتبني سياسة اجتماعية تهدف إلى خلق فرص حقيقية

[360]- مخطط عمل المدى القصير ، يونيو 1998 ، مرجع سابق ص 83

للشغل على المدى المتوسط واشتراك متزايد للسكان في مسار التنمية، إضافة إلى دعم التنمية القروية المندمجة التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة وتحافظ على الموارد الطبيعية في إطار تهيئة متوازنة منظمة وملائمة للمجال الترابي. وقد تمت ترجمة هذه الأهداف الأساسية إلى مجموعة من الأهداف الإجرائية لتوجيه اختيار نوعية الأنشطة وسبل تنفيذها [361]، وهذا ما سنوضحه من خلال الأهداف الإستراتيجية المبنية على تقاطع البرامج الشمولية والقطاعية التي أفرزت مستويات تنموية بالمنطقة الشمالية.

المطلب الأول : الأهداف الإستراتيجية

سطرت وكالة الشمال ثلاثة أهداف أساسية لإستراتيجية عملها تتلخص في الرفع من مستوى الإنتاج والشغل، ضمان تنمية مستديمة من خلال محاربة الفقر، وانتهاج سياسة إعداد التراب الوطني والتنمية الجهوية خصوصا بالوسط القروي.

فما هو محتوى هذه الأهداف ؟ وكيف عملت الوكالة على تسطيرها ؟ ثم ماهي المرجعية والأسس التقنية المتبعة في ذلك ؟

الفرع الأول : تقاطع الأهداف الشمولية والقطاعية

يمكن تلخيص الأهداف التي عملت وكالة الشمال على تسطيرها ارتكازا على الدراسات والمسح الشامل للحاجيات التنموية التي تحتاجها الأقاليم الشمالية في ثلاثة نسوقها كالتالي :

1- الهدف الأول : يرمي إلى الحد من الأنشطة السرية والاقتصاد الموازي من خلال اتخاذ عدة إجراءات قطاعية مهمة تتمثل في تشجيع الإستثمار الخاص الوطني والأجنبى في إطار ميكانيزمات التسيير المفوض la délégation de gestion، وضمان دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الحدود التي تبقى فيها هذه الأخيرة مرتبطة بخلق مناصب جديدة وتحقيق آثار تنموية على المستوى الجهوي وخصوصا القروي. والعمل على إنعاش السوق العقارية التي تشكل إحدى محاور هذه الإستراتيجية، وتهدف أيضا إلى وضع بنية تحتية قادرة على ضمان تنمية صناعية وتقييم الإمكانيات البشرية والطبيعية والتقييم المالي المحلي.

وهذا الهدف يمر أيضا عبر تنمية الشراكة والتعاون المركزي كأساس لتوسيع آفاق المبادرة الحرة، كما يمر عبر تقوية وتقييم الإمكانيات المحلية من خلال إنجاز برامج مندمجة تمكن من فك العزلة والاستعمال العقلاني للإمكانيات الطبيعية.

2- الهدف الثاني : يتضمن وضع أسس التنمية المستديمة التي تخول تطوير شروط عيش السكان بالمنطقة من خلال وضع برنامج للمساعدة الحماية الاجتماعية، بشكل يخول للسكان الاستفادة من خدمات

[361]- تقرير حول أنشطة وكالة الشمال لغاية يونيو 1999، مرجع سابق ص 8

البنيات التحتية وتوزيع عادل لثمار التنمية الاقتصادية.هذه الوضعية ستعمل على خلق مناخ ملائم للاستثمار يمكن السكان من التحكم في أدوات الإنتاج والمشاركة بقوة في اتخاذ القرار.

3- الهدف الثالث: الذي ترمي إليه هذه الإستراتيجية هو إعطاء امتياز لتحقيق توازن متلاحم في إطار تهيئة التراب الوطني وتقوية مبادئ الجهوية والتنمية القروية. فتحقيق هذا التوازن مدعو لتقليص التباين على المستوى التنموي بين أقاليم الشمال، وذلك بعقلنة استغلال الموارد الطبيعية واعتماد سياسة للتعمير تخول توزيعا متوازنا للمركبات السكنية.

لكن الملاحظ هو أن تحقيق هذه الأهداف الثلاثة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي وإعطاء الأولوية لتحسين شروط عيش السكان خاصة ذوي الحاجة منهم [362].

وجدير بالذكر أنه للمزيد من الفعالية ارتكزت الوكالة بالموازاة مع الإستراتيجية العامة، على إستراتيجية قطاعية مستوحاة من طبيعة ومحتوى البرامج الموضوعية، هذا المقترب يعتمد على الأنشطة الأولية الشمولية لمختلف مجالات ومظاهر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ويتجه نحو تحقيق تدريجي لإدماج الأقاليم الشمالية في باقي أقاليم المغرب في أفق اندماج وطني وفي الاقتصاد الأوروبي ثم الدولي، وذلك من خلال خلق منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية في ظل الميكانيزمات الجديدة للمنطقة العالمية للتجارة وعولمة النشاط الاقتصادي الدولي.

على هذا الأساس ارتكز المقترب القطاعي على عدد من المحاور الكبرى التي تستلزم تدخلات وأعمال على المدى القريب والمتوسط والبعيد والتي تهم أساسا :

- محاربة التعرية وحماية البيئة : فحسب مسؤولي الوكالة يتعلق الأمر أساسا بحماية توازن المجال والنمو الديمغرافي من خلال مجموعة أعمال تهدف إلى انخفاض الضغط الديمغرافي من جهة، وحماية وتقوية الموارد الطبيعية من جهة أخرى. ومن المرتقب أن توازي هذه الأعمال الإجراءات على المدى المتوسط كإعادة تشجير أحواض السدود وحماية الغابة وفك عزلة السكان عبر توسيع وتقوية البنيات التحتية والخدمات. [363]

- على المستوى القطاع الفلاحي : العمل في اتجاه إدماج النشاط الفلاحي في النسيج الاقتصادي الوطني وكذلك العمل على تحسين مؤهلات الإنتاج وجودة المنتجات لتلبية أحسن للأسواق الخارجية وتحسين دخل السكان.

- على مستوى الصناعة العصرية : خلق شروط إدماج المغرب في المجال الأورومتوسطي عبر تقوية النسيج الصناعي من خلال تحسين شروط استقرار وحدات صناعية بالمنطقة.

[362]- MAP, Réunion du C.A de l'agence de promotion des régions du Nord : stratégie de développement, AIBAYANE, 01.12.1996 p1

[363]- Ahmed ELFADILI,' l'agence de développement du Nord : D'une banque de données à une banque de projets, le Matin du Sahara 20.06.1997 p 5

●باعتبار المنطقة محاطة بمجالات ساحلية مهمة، وجب تشجيع السياحة الساحلية، بحيث تعمل الوكالة في هذا إطار على تشجيع المنتجات السياحية التي تهم السياحة الجبلية، وتحاول إدماج هذا النشاط في الحياة اليومية للسكان.

●المنطقة الشمالية مدعوة للاعتماد على استغلال الموارد البحرية وتشجيع الأنشطة المرتبطة بالبحر بالشكل الذي يحترم المحيط البيئي.

●ويحتاج قطاع الصيد إلى مجهود لعصرنة وحداته وذلك بتشجيع وتنظيم تعاونيات قادرة على ولوج مجال التصنيع والتصدير والبحث على توسيع التصدير. ولبلوغ هذه الأهداف القطاعية تتطلب هذه الإستراتيجية وضع بنيات تحتية بحرية واجتماعية عصرية تسمح بالدفع بمسلسل التنمية بالمنطقة.

وبخصوص البنيات التحتية الاجتماعية تؤكد الإستراتيجية العامة على ضرورة عقلنة وديناميةالتعمير ومحاربة السكن غير اللائق وتشجيع السكن الاجتماعي، ومن جهة أخرى توسيع عملية التغطية الطبية وخاصة بالمناطق القروية والمناطق المعزولة، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالقطاع التعليمي والتكوين المهني. [364]

الملاحظ أن ترجمة هذه الأهداف القطاعية إلى الواقع، أفرزت مستويات للتنمية تتمثل في أقطاب إستراتيجية تتميز كل منها بخاصيات تتلائم والمؤهلات التي تحظى بها، سواء بالنسبة للقطاع الصناعي أو الفلاحي أو الصناعة الفلاحية أو القطاع السياحي كما سنرى في الفرع التالي.

الفرع الثاني : مستويات التنمية بالمنطقة الشمالية

حددت إستراتيجية الوكالة التنموية خمس مستويات تنموية حسب التخصص الوظيفي وتوجهات المجالات الجغرافية وإمكانيات تمركز السكان والأنشطة الاقتصادية المهيمنة. وتأخذ هذه المستويات بعين الاعتبار التوجهات الإستراتيجية ومتطلبات النهوض الشامل بهذه المناطق حتى تتمكن من أن تصبح صلة وصل بين المغرب وأوروبا في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الإتحاد الأوروبي ومقتضيات العولمة. وبهذا يشكل عمل الوكالة استثناء على التنمية المرتكزة على البعد الجهوي والمعتمدة على مؤهلات المجالات الفرعية المكونة للمنطقة الشمالية. وتتمثل هذه المستويات في خمسة :

1-قطب تنموي يقوم على الصناعة والخدمات، ويتكون من :

-قطب استراتيجي أولي (طنجة، تطوان) : يشكل هذا القطب المزدوج، المجال الرئيسي لتنمية الجهة نظرا للمؤهلات التي يحظى بها، لذا فان تطوير البنية الاقتصادية يجب أن ينصب أساسا على القطاع الثالث مع استعادة القطاع السياحي لدوره وتعزيز خدمات النقل والطرق (المطارات، الموانئ) والتقنيات الجديدة وكذا القطاع الصناعي.

[364]- NAIMA ENNAZI .Développement des provinces du Nord : la stratégie de l'agence .l'opinion 11.12.1996 p 4

- مجال استراتيجي ذو مؤهلات مرتفعة (إقليم الناظور) : تتشكل مدينة الناظور مجالا حضريا مندمجا سبب تواجد العديد من المراكز الدينامية في محيطها، وهو ما يجعل منها مجالا للتنمية ذي إمكانيات ضخمة بموقعه في أقصى محور الناظور – وجدة.

- مجال استراتيجي موطد (وجدة، أنجاد) : يتم تدعيم عمالة وجدة أنجاد كقطب تنموي على الصعيد الوطني. وقد اعتبرت هذا الأقاليم سنة 1994 كمجال متوازن فيما يتعلق بالبنية الاقتصادية، ومن المحتمل أن يمتد مجال تأثيره لكونه يعتبر منطلق العلاقات المغاربية في المستقبل. [365]

2-أقطاب تنموية تقوم على الفلاحة والصناعة الفلاحية.

- منطقة ملوية السفلى : وتشتمل المناطق المسقية لملوية التي تمتد في جزء كبير منها في إقليم بركان وفي الجزء الباقي من إقليم الناظور، ويقوم نشاطها الاقتصادي أساسا على الفلاحة المسقية. وتجدر الإشارة إلى أن الموقع الاستراتيجي لهذا المجال بين المجالين الأولين الناظور ووجدة، يستدعي بناء طريق سيار يربط هذه المجالات، مما سيشكل وسيلة فعالة لاستثمار التكامل الموجود بين هذه الأقطاب.

- اللوكوس السفلي : يتشكل هذا المجال أساسا من الأراضي التي يتم استغلالها بواسطة السقي. وهو قابل ليمتد أكثر كي يشمل مجموعة مجموع أقاليم العرائش باستثناء المنطقة الجبلية منه. وتتحدد معالم هذا المجال بقطب تنموي ذي مؤهلات متكاملة يتكون من مدينتي العرائش والقصر الكبير. ويتميز هذا المجال بتزايد كبير لعدد السكان، وهذا ما يفرض ضرورة إقامة توازن بين الموارد وسكان المنطقة. وهذه الوضعية تجعل من هذا المجال قطبا قابلا لاستقبال الهجرة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في برمجة البنيات الأساسية والتجهيزات الاجتماعية العمومية. [366]

3-مناطق الفرص التنموية الجديدة (الساحل والريف الجنوبي) : تتميز هذه المناطق بإمكانيات هامة نسبيا لتنمية أنشطة جديدة وبموارد ذاتية كاملة وغير مستغلة، وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من مشاكل انجراف التربة ووعورة المنطقة وضرورة فك العزلة، فإن استغلال الموارد بشكل جيد، في إطار إستراتيجية ملائمة، من شأنه أن يساهم في الإقلاع الاقتصادي لهذه الفضاءات. ففي هذه المنطقة، وعلى امتداد الساحل المتوسطي، توجد إمكانيات هامة لتطوير السياحة لتثمين العوامل التكاملية الموجودة بين الجبل والشاطئ والأنشطة الثقافية والرياضية والبيئية، كما أن هناك إمكانيات تنمية أحواض الري الصغير والمتوسط.

وفي الريف الجنوبي تشكل الأراضي الفلاحية البورية عاملا من العوامل الكفيلة لتحقيق تزايد عيني للمداخيل وتدشين وتطوير وحدات الصناعة الفلاحية لتحويل الحبوب والزيتون. كما توجد كذلك إمكانيات إصلاح وتحسين المراعي مع وضع الإجراءات النوعية الضرورية لتحسين إنتاج الماشية، إضافة إلى إمكانية مواكبة العمليات الهادفة إلى تنظيم الموارد المائية بتهيئة واستغلال عقلاني للموارد الغابوية. كما

[365]- المجلس الإداري لوكالة الشمال يونيو 1999 ، مرجع سابق ، ص 13-15
[366]- نفس المرجع سابق ، ص 16-17

يمكن تطوير الموارد المرتبطة بالصيد البحري وتربية الأسماك سواء للاستجابة لحاجيات السوق المحلية أو الوطنية.

إن تنويع الأنشطة وإنعاش بعض المراكز التي تسمح للسكان بالإستفادة من الخدمات والتجهيزات الأساسية يقود إلى تحسين مستويات الدخل مع ما يتبع ذلك من تحسين نوعية عيش المواطنين. كما أن إعادة هيكلة القطاع الأولي واستغلال الموارد يسمح بتنشيط اقتصادي لهذه المناطق والتطلع إلى ضمان الازدهار الاجتماعي وإعادة التوازن السكاني. [367]

4-قطب التوازن (صاكا – تاوريرت) : يتكون هذا القطب من الطرف الشرقي لإقليم تازة ومن إقليم تاوريرت وكذا إقليم جنوب الناظور، وتعد مواردها محدودة بسبب الظروف الفلاحية – المناخية غير المناسبة، ويغلب عليها الطابع الرعوي، إضافة إلى أنه في القطب يعرف وتيرة نمو ديمغرافي متراجعة نسبيا، بهذا الدينامية بهذا المجال منحصرة في بعض الجماعات التي تعرف حركية مرتبطة باستعمال الموارد الفلاحية وبتمديد المدارات السقوية. وتمثل تاوريرت مركز التوزيع المميز لهذا المجال، إذ ينبغي أن تهيأ حولها استراتيجيات التنمية لتفادي قطيعة في النسيج المنتظم والديناميكي لهذه المناطق. [368]

5-القطب الهدف (المجال الجبلي للريف) : يشتمل هذا القطب المستهدف الجماعات الجبلية للمنطقة في أقاليم شفشاون والحسيمة وتاونات وتازة، وهي مناطق تعاني من صعوبات كثيرة في مجال المواصلات وتعرف مستويات متردية للموارد الطبيعية سببها تقهقر الغابة بشكل جلي من جراء تدخل الإنسان. ورغم أن مستلزمات تنمية هذا القطب جد محدودة بسبب الخلل في التوازن ما بين السكان والموارد، فإن تنميته والمحافظة عليه تعد مسألة حيوية، من أجل ضمان إنتاجية الماء وضبط مسار الانجراف الذي يحدث في السفح المتوسطي وخاصة في السفح الجنوبي لأحواض وادي ورغة ومسون. [369]

الملاحظ أن مستويات التنمية التي حددتها الوكالة من خلال الدراسات المنجزة، بالشكل المذكور أعلاه ستساعد على وضع إستراتيجية تنموية محكمة ومضبوطة تخدم الأهداف العامة من خلال اقتراح حلول شمولية تستجيب لمتطلبات المنطقة الشمالية بشكل عام، وأيضا ستساعد على مشاريع تنموية تتوافق والمتطلبات التي تتطلبها المجالات الفرعية المكونة للمنطقة من خلال المحاور الإستراتيجية.

المطلب الثاني: المحاور الإستراتيجية

تتجلى أهداف الإستراتيجية التنموية المعتمدة من طرف وكالة الشمال إلى تقوية النسيج الإنتاجي وإنعاش الشغل، وتحقيق مؤهلات الاستثمار سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وتشجيع التدخل في القطاع، وتقوية مساعدة المقاولات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الصناعية الصغرى والمتوسطة،

[367]- نفس المرجع السابق ، ص 17-19
[368]- نفس المرجع، ص 19 – 20
[369]- نفس المرجع، ص 20 – 21

وتكييف التكوين المهني والبحث على توازن جهوي أفضل بين الجماعات المحلية، والتنمية المستديمة للموارد البشرية وفك العزلة وإدماج المنطقة في المجال الأورومتوسطي عبر إجراءات مخصصة لهذا الغرض.

و يمكن تلخيص هذه الأهداف الإستراتيجية والمنهجية المعتمدة في برامج وأنشطة تهتم أساسا بتقوية النسيج الإنتاجي بغية تحسين المداخيل والرفع من فرص الشغل، ووضع الإمكانيات والوسائل الضرورية الكفيلة بإدماج المنطقة داخل النسيج الاقتصادي الوطني، وكذا البحث عن توازن أفضل داخل هذه المناطق وفيما بينها.

الفرع الأول: أسس المحاور الإستراتيجية

تمثل أسس المحاور الإستراتيجية لبرنامج تنمية المنطقة الشمالية الأهداف الكبرى التي تعهدت الوكالة بلوغها لإخراج المنطقة من الأزمة الاقتصادية والإجتماعية التي تتخبط فيها، وذلك بفك عزلة المنطقة وإدماجها في النسيج الاقتصادي الوطني، والبحث عن توازن أفضل داخل المنطقة وفيما بينها، ودعم النسيج الإنتاجي وتشجيع خلق فرص الشغل.

1-إخراج المنطقة الشمالية من عزلتها : تعتبر عزلة المنطقة من بين العراقيل الأولى التي يجب التغلب عليها لتمكين العمالات والأقاليم الشمالية من تحقيق إقلاع اقتصادي واجتماعي، ذلك أن تحسين البنيات التحتية الأساسية يعتبر شرطا ضروريا لوضع إستراتيجية التنمية المدمجة لهذه المناطق والقضاء على العوائق التي تقف حاجزا أمام استغلال طاقات المنطقة في مختلف القطاعات، وبموازاة مع ذلك الاعتناء بتوسيع وتطوير بنيات الاستقبال التحتية من خلال بلورة إستراتيجية خاصة بتحسين سوق العقار وعرض الأراضي المجهزة على المنعشين الاقتصاديين قصد استغلالها. كما أن تطوير البنيات التحتية في الوسط القروي سيلعب دورا مهما في العلاقات بين المدن والقرى، وخاصة وأن الوسط القروي سيلعب دورا مهما في العلاقات بين المدن والقرى، وخاصة الوسط القروي يمثل كثافة سكانية مرتفعة، وأنه من الضروري التوازن مابين الضغط الديموغرافي والمحافظة على الموارد الطبيعية.

لهذا فإن الالتزامات المالية التي حصل عليها المغرب في إطار اتفاقيات التعاون الأورومتوسطي والتي تستوجب تنسيق كافة البرامج القطاعية، التي تهم المنطقة من أجل إدماج ناجح للاقتصاد الوطني داخل منطقة التبادل الحر في أفق عام 2010، بحيث يتعين على القطاعات المنتجة أن تعتمد على بنيات تحتية قوية لتطوير أساليب التدبير وتقليص الكلفات الزائدة وتحسين المردودية والإنخراط في آفاق التنافسية الدولية. [370]

2-البحث عن توازن أفضل داخل المنطقة وفيما بينها : عرفت العمالات والأقاليم الشمالية تدخلات تنموية مهمة قام بها مختلف الفاعلين والمنعشين الاقتصاديين سواء المنتمين للقطاع العام أو الخاص، كما شكلت

[370]- تقرير عن أنشطة وكالة الشمال برسم سنة 1997 ، يونيو 1998 ، مرجع سابق ص 5- 8

هذه الاعمال الأرضية الأساسية لخلق التجمعات السكانية ومراكز النتمية.إلا أنها ولدت كذلك اختلالا على مستوى المناطق، حيث طغت النظرة القطاعية التي تنعكس على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الملموسة سواء على مستوى توزيع السكان أو على مستوى الربط الشبكي والتجهيز بالبنيات التحتية.

من هنا أولت استراتيجية التنمية اهتماما بالغا للمحور الخاص بالتهيئة الجهوية التي تهدف إلى تقليص الفوارق التنموية، وتفادي العوائق الوخيمة التي يحدثها تبذير الموارد الطبيعية وعدم ترشيد استعمالها لذلك ارتأت الوكالة أن تركز تدخلها على محورين رئيسين :

- تنمية قروية فعلية تضمن نجاح سياسات إعادة التوازن الإقليمي وتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بواسطة الزيادة في الإنتاج والرفع من فرص الشغل.
- المحافظة على البيئة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية، فالتعرية وقطع الأشجار والرعي المفرط والانفجار الديمغرافي كلها عوامل تساهم بشكل كبير في تدمير النظام البيئي للمنطقة. كما تساهم التعرية في تقليص طاقات الموارد التي يمكن تعبئتها سواء كانت طبيعية أو تجهيزية، إذ أن فقدان الأراضي الزراعية بفعل التعرية واندثار منشآت الري تقف عائقا أمام جهود التنمية. لهذا تعطي الأولوية لمعالجة مشكل تدهور التربة نظرا للخسائر التي يتسبب فيها كتوحل السدود وانجراف الأراضي الصالحة للزراعة مما يؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي. [371]

3-دعم النسيج الإنتاجي وتشجيع فرص الشغل [372] : أن بلوغ هذا الهدف سيتم من خلال تنشيط الاستثمار واستغلال الموارد البشرية، بحيث يتوخى من برنامج الوكالة على هذا المستوى تقليص مستويات البطالة المرتفعة والزيادة في عدد العاملين سواء في المدن الكبرى أو في الوسط القروي، وتحسين مدخول السكان، وذلك من خلال تحقيق المطامح التالية :

- تحديد الإمكانيات الكامنة للاستثمار : اهتمت المرحلة الأولى في استراتيجية التنمية بتحليل إمكانيات الاستثمار في المنطقة، وقد أسفر التشخيص على ضرورة البحث في إمكانيات تلبية حاجيات الاستهلاك المحلي وتصدير الثروات المحلية على شكل منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة، وتشجيع الاستثمارات الإنتاجية، بحيث يجب أن يشكل السوق الجهوي المنقذ الأول للأنشطة الاقتصادية القائمة أو التي ستقام من خلال سياسة تواصلية للوكالة.
- تشجيع مساهمة القطاع الخاص : يستدعي توسيع النسيج الانتاجي الجهوي وتكثيفه تطوير الاستثمارات الخاصة التي تتوقف بدورها على بنيات تحتية جيدة، بفتح بعض القطاعات المتعلقة بالبنية التحتية امام الخواص في اطار التدبير المفوض والتاجير والامتياز المعتمد من طرف الدولة.

[371]- نفس المرجع ، ص 7 - 8
[372]- نفس المرجع ، ص 10 - 12

- دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغرى: يعتبر منع المساعدات الضرورية لخلق المقاولات من بين الوسائل الأساسية التي ستمكن من تقوية النسيج الاقتصادي وتشجيع التكامل بين مختلف القطاعات وخلق فرص الشغل وتحسين المداخيل وتطوير المؤهلات، لذا تحظى المقاولات الصغرى والمقاولات الصغيرة والمتوسطة بحيز مهم في برنامج عمل الوكالة، كون هذا النوع من المقاولات يسود بكثرة في القطاع الخاص، وكون هذه المقاولات التي ترتكز على النمو وتطوير الطاقات المحلية، تساهم بشكل هام في خلق فرص الشغل، علما أنها لا تستوجب إلا استثمارا متواضعا نسبيا وأنها تساهم بشكل مهم في الاقتصاد الجهوي، حيث تنتج السلع والخدمات الضرورية التي يحتاجها السكان المحليون في حياتهم اليومية.

الاستجابة لمتطلبات الشراكة : يعتبر خيار الشراكة من التوجهات التي ستفتح آفاقا واسعة أمام المبادرة الحرة من أجل تنشيطها وتمتينها في المناطق الشمالية، وتدعيم ثقة المستثمرين وتوسيع دائرة التفكير للنهوض بالمنطقة وذلك باعتماد أساليب حديثة في مجال تمويل المشاريع وتدبيرها مع تخصيص حيز كبير لمساهمة السكان المحليين، وتشجيع مشاريع التنمية المندمجة بإقامة نظام تعاقدي بين الوكالة ومختلف الشركاء.

-تكييف التكوين المهني : يستدعي سوق العمل الجهوي تكييف التعليم المهني والتقني مع حاجيات النشاط الاقتصادي معطيات العرض والطلب، على أساس إقامة علاقات بين مؤسسات التعليم المهني والمقاولات المحلية وتنظيم آليات التشغيل، وفي هذا السياق شرعت الوكالة في تنسيق الجهود المبذولة من قبل مختلف الجهات واقترحت حلولا تهم تكوين المستخدمين المؤهلين طبقا للتوقعات المرتقبة في المشاريع التي قامت بتحديدها مختلف أقسام الادارة.

الفرع الثاني : التحديد والتوزيع القطاعي للحاجيات

تنبثق استراتجية تنمية الشمال وتتحدد وفقا للأهداف المتبعة والحاجيات المزمع تلبيتها، إذ لا تقتصر مهمة هذه الاستراتيجية على تحديد الأهداف العامة لسياسة تنمية هذه المنطقة فحسب، بل إنها تستخدم على نحو متواصل وسائل التدخل التي يتسنى من خلالها تحقيق هذه الأهداف. لذا فإن التوجهات المحددة لن تمهد الطريق لتنمية الثروة بكيفية فعالة ومجدية ما لم تتخذ التدبير اللازمة المواكبة لها.على هذا الأساس وبالنظر لتجانس وتشابه المعطيات العامة الجغرافية والطبيعية والتاريخية للمنطقة، فإن البرامج والمشاريع التنموية يجب أن تهتم أيضا بالخصوصيات والاختلافات الفرعية للمنطقة، سواء على المستوى الاختبارات والأشغال أو عن طريق التعامل، فالاستراتيجية التنموية ستعمل على إيجاد النماذج المناسبة للمعطيات المحلية الفرعية، بحيث تشكل الجماعة كوحدة فرعية مجالا لبلورة الاختبارات، وتحديد مشاريع العمل من خلال التحديد والتوزيع القطاعي للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية وقطاع الخدمات.

انطلاقا من هذا الاختلاف صاغت الوكالة مشاريع تنموية مختلفة تأخذ بعين الاعتبار اختلاف معطيات المجالات الفرعية للمنطقة الشمالية :

- ففي القطاع الفلاحي، عملت الوكالة على وضع مشاريع لتقوية الفلاحات المسقية في الأحواض الكبرى، وتبقى المناطق البورية، وتشجيع الفلاحات البديلة لزراعة الكيف في المناطق الجبلية كالأشجار المثمرة. كما ستعمل بالنسبة للمناطق الجبلية على وضع مشاريع للزراعات التناوبية والتصدي للتعرية والاهتمام بتربية الماشية.
- وفي القطاع السياحي اعتمدت الوكالة على تجهيز مناطق صناعية جديدة بتشجيع المبادرات الخاصة وإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة وخلق قرى سياحية.
- وفي القطاع السياحي اعتمدت الوكالة سياسة تشجيعية للسياحة الجبلية تتطلب تقوية وتدعيم البنى التحتية المتواجدة.
- أما بالنسبة للبنيات التحتية، فهو القطاع الذي يتطلب استثمارات هائلة مرتبطة بفك العزلة عن المنطقة من خلال إنشاء محاور طرقية جديدة وخطوط سكك حديدية جديدة، والحاجة لموانئ ومطارات وسدود ومراكز حرارية وتجهيزات جديدة للإتصال.

على هذا الأساس تؤكد الوكالة أنها تبنت منهجا للتخطيط يقسم بالمرونة حتى تستطيع أن تلائم برنامجها مع مستجدات وظروف التطبيق، وتسمح هذه البرمجة المرنة للوكالة بالقيام بضبط التعديلات التي تصبح ضرورية تحت تأثير معطيات جديدة، لتناسب طريق التمويل وتعبئة الشركاء والتغيير الحاصل في الفرص المتاحة، فبعض المشاريع تتطلب إعادة الصياغة أو تؤجل عند الاقتضاء، وبالموازاة مع ذلك فإن مشاريع جديدة قد تفرض نفسها لتدرج في برنامج الموسم اللاحق. [373]

و هكذا تمت مراجعة وضبط البرنامج الأولي في إطار احترام الأهداف الاستراتيجية المقررة سلفا. ويتمحور البرنامج الجديد بالأساس حول برنامج أعيدت صياغته ببناء المسالك القروية واستصلاح الأراضي البورية في إطار التهيئة الهيدرو – فلاحية لحوض سد الحاشف، وإحداث مركب صناعي وفلاحي لتحسين تحويل وتسويق منتجات حوض ملوية، وبرنامج تزويد الوسط القروي بالماء الصالح للشرب.

أما المشاريع الجديدة المدرجة في البرنامج الأولي على المدى القصير، فتهدف إلى دعم التوجهات القطاعية والترابية المخصصة في استرتيجية تنمية الأقاليم الشمالية، وتتعلق هذه المشاريع بتطوير السقي عن طريق أحواض الري الصغير والمتوسط في إطار برامج مشتركة بين الأقاليم، أو تطبيق برامج أخرى خاصة في بركان والحسيمة لاستصلاح بعض شبكات السقي.

كما تتضمن المشاريع الجديدة استصلاح الأراضي البورية، ويندرج ضمنها أيضا تنمية زراعة أشجار اللوز وإقامة مشاتل الأشجار المثمرة، وإحداث منطقة صناعية في الحسيمة وتهيئة الموانئ في

[373]- حياة متور ، ص 228

المضيق والعرائش والتزويد بالماء الصالح للشرب وقنوات التطهير، وتوسيع شبكة العلاجات الصحية الأساسية، بالإضافة إلى نشر التمدرس في الوسط القروي وإمداده بالتجهيزات السوسيو – ثقافية والرياضية في إقليم تازة وتاونات والحسيمة. [374]

و عموما تجدر الملاحظة أنه نظرا لكون المنطقة غير متجانسة من ناحية المعطيات الطبيعية والاقتصادية، كما سلف الذكر، فإن البرنامج والأنشطة التنموية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عوائق وقدرات مختلف المجموعات الفرعية. ومهما كانت فوائدها، فإن المقاربة القطاعية لمشاريع التنمية قد تظل غير مسبوقة لمتطلبات تطويق الانعكاسات الاقتصادية، والتأثير على مستوى حياة السكان المحليين إذا لم يصاحب اختيار المشاريع تعاون وتآزر في تعيين الموارد المعبأة، فلا يكفي اقتراح مشاريع وتوصيات لتنمية الشمال، ولكن أيضا البحث عن طريق التمويل الأساسية، كما أن إخراج الأقاليم الشمالية من دائرة التهميش لا يتطلب فقط برامج تأخذ في اعتبارها خصوصية هذه المناطق وإنما أيضا توفر الإرادة السياسية الحقيقية التي من شأنها تعبئة الموارد الضرورية والكافية لانعاش المنطقة وادماجها في النسيج الاقتصادي الوطني، وذلك بالعمل على إيقاعين إيقاع العمل على المستوى الاستراتيجي الشمولي، وإيقاع العمل على مستوى استرانيجي جهوي.

المبحث الثاني : المحطات الأساسية لمنجزات وكالة الشمال

عملت الوكالة من خلال إنجازاتها على تعزيز النسيج الإنتاجي في مختلف تمظهراته وإنعاش الشغل من خلاله، سواء تعلق الأمر بالقطاع الفلاحي والصناعي والصناعة التقليدية والصيد البحري والسياحة، والعمل على تعزيز مساعدة المقاولات المجهرية والمتوسطية، وذلك تماشيا مع التوجهات الراهنة والقاضية بانعاش المبادرات الخاصة وتحقيق قفزة نوعية لسياسة التشغيل الذاتي ـ كما تسعى في جانب آخر العمل على فك العزلة عن المنطقة وإدماجها في المجال الوطني خاصة، وجعلها أداة ولوج المغرب للفضاء الأورومتوسطي، وكذا العمل على تحقيق تنمية مستدامة، والأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري باعتباره العامل القادر على ضمان مساهمة فعلية ومواطنية تمكن تحقيق النجاح المرتقب لهذا المسلسل التنموي بكل مكوناته.

وتوضح المشاريع التي تم انجازها من طرف وكالة الشمال مع مختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين، مدى تلائم المشاريع مع طبيعة الفضاءات الفرعية للمنطقة، كمؤشر على إمكانية تحقيق وإنجاز برامج ذات صبغة اندماجية، من شأن نتائجها أن ترسى الدعائم الأساسية للتنمية المستدامة.

وسنحاول في هذا المبحث عرض حصيلة أهم هذه المشاريع والمنجزات المصنفة ضمن مجالات بنيات الدعم الأساسية، والأنشطة الإنتاجية والإجتماعية.

[374]- نفس المرجع، ص 228

المطلب الأول : بنيات الدعم الاساسية

تعتبر العزلة أو نقصان البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية من أهم العوائق أمام تطوير تنمية عمالات وأقاليم الشمال، إذ تظل هذه المناطق معزولة بالنسبة لباقي جهات المغرب وداخل هذه الأقاليم نفسها. من هنا تأتي أهمية التجهيزات الأساسية للاندماج والتمفصل الترابي، التي تشكل العنصر الأكثر أهمية في برنامج عمل الوكالة، خصوصا بالنسبة للآثار الإيجابية التي من شأنها أن تفرزها لدعم البنيات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ويتعلق الأمر هنا بكل من قطاع الطرق والموانئ والتزود بالماء والكهرباء وكل مايرتبط بالتعمير وتدبير النفايات.

الفرع الأول : محور البنيات الطرقية والموانئ

تتعلق الأنشطة المعدة في هذا الاطار بالمشاريع الكبرى المهيكلة التي تسع آثرها ليشمل عدة جهات في إطار المشاريع مابين الجهوية. ونظرا لأهمية الاستثمارات التي يتطلبها إنجاز هذا النوع من التجهيزات الأساسية فقد أعد برنامجا أوليا لأنشطة التي يجب تنفيذها على المدى المتوسط. ويتعلق الأمر بإنهاء المحاور المهيكلة وبناء التجهيزات الأساسية ذات السعة الكبيرة في المجال الطرقي، ومن جهة أخرى تهدف الأنشطة المبرمجة في إطار دعم التجهيزات الأساسية للموانئ. التي تم إعدادها على مدى المتوسط، إلى انطلاق القطاع السياحي وقطاع الصيد في أفق إحداث مناصب الشغل واستقرار السكان، ويتعلق الأمر بالأنشطة المبرمجة بتهيئة وتوسيع التجهيزات الحالية من جهة وإحداث مرافئ الصيد من جهة أخرى.

فما هي أهم المحاور المنجزة في إطار هذين المحورين الأساسيين ؟ وماهو حجم الموارد المالية المستثمرة في هذا الإطار ؟ ثم ماهي الهئيات المساهمة في المشاريع المرتبطة بهذا القطاع ؟

الفقرة الأولى : فك العزلة من خلال المحاور الطرقية المهيكلة

تعتبر الطرق مكونا ذو أهمية كبيرة في تأهيل القطاعات الإنتاجية ودعم الاستثمارات بالأقاليم الشمالية وذلك أنها تشكل أداة لتحقيق تمفصل ترابي فعال، من نتائجه التواصل بين جميع الأقاليم، وداخل فضاءات كل إقليم على حدة، وذلك أن الطرق تساهم في فك العزلة وجعل المدارات الترابية جالبة ومستقطبة للاستثمارات، وتكون مصدر للحد من الإختلالات في التوزيع الديموغرافي، ودعم المصالح الاجتماعية التعليمية والصحية. بالاضافة الى تأثيرها على عمليات إنعاش الاستثمارات، فحيثما توفرت الطرق توفرت مختلف المظاهر الإنتاجية. [375]

وجدير بالذكر أن عزلة المنطقة الشمالية ترجع بالأساس إلى ضعف البنية التحتية الطرقية وانعدامها في بعض المجالات الفرعية، حيث أن " الريف معزول من ناحية الطرق، هناك الطريق الأفقية الشمالية التي تؤدي من طنجة إلى الناظور، والطريق المحادية للبحر وهي الطريق السيار التي ستربط بين الرباط

[375]- حياة متور ، مرجع سابق ، ص 285

وطنجة، والطريق الممتدة من الناظور لوجدة، وهناك طريق الوحدة فقط، ومالم يتم شق طرق متعددة بالريف سيبقى دمه محصورا ولا يدور لأن الطرق تعد بمثابة العروق والشرايين. فالطريق تعطي فرصة لنشاط مكثف ومربح..." [376]

من هذا المنطلق الذي لخصه الخطاب الملكي، تولي الوكالة أهمية خاصة لفتح المسالك القروية والمشاركة في بناء بعض الطرق المصنفة والطرق الثلاثية، التي تقوم بوظيفة حيوية من أجل التنمية السوسيو اقتصادية لمدار تدخلها من خلال برنامج الطرق والمسالك القروية ؟ الذي يحتوي على قسم هام يرمي إلى فك عزلة مدار تدخل الوكالة الذي يتجلى في فتح 2400 كلم من الطرق والمسالك القروية منها 1400 كلم ممولة سلف من البنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية، بينما يمول الباقي من الموارد الذاتية لوزارة التجهيز والوكالة والجماعات المحلية. وتبلغ قيمة القرض على التوالي 235 مليون درهم بالنسبة للوكالة الفرنسية للتنمية و530 مليون درهم بالنسبة للبنك الأوروبي للاستثمار، ويتم تدبير هذه القروض في إطار الصندوق الخاص بالطرق وفقا لمقتضيات القانون المالي لسنة 2000 الذي سمح للوكالة ووزراة التجهيزات الأساسية للأقاليم الشمالية. [377]

وتجدر الاشارة في هذا الإطار إلى أن متابعة برنامج الطرق والمسالك الطرقية الذي أعدته الوكالة بشراكة مع وزارة التجهيز باستغلال الصندوق الطرقي الخاص، يهم برنامج بناء وتهيئة 1400 كلم من الطرق القروية المصنفة، وتدخل مساهمة وزارة التجهيز في غالبية المشاريع في التأطير التقني ووتتبع إنجاز الأشغال، باستثناء مشروع واحد كانت فيه مساهمة الوزارة مالية وتقنية على السواء ويتعلق الأمر بمشروع بناء قنطرة على واد شهبية، أما عن مساهمة الجماعات المحلية فإنها لم تتعد جزءا من مشروع تهيئة الطريق الرئيسية لتازة والذي أنجز بشراكة مع المجموعة الحضرية لتازة. ويبين الجدول التالي توزيع البرنامج على مختلف العمالات والأقاليم الشمالية

جدول رقم 49 :

برنامج المسالك القروية	
الأقاليم / العمالة	الطول بالكلم
طنجة	46.5
تطوان	64.5
شفشاون	232.5
العرائش	32
مجموع الجهة الشمالية الغربية	395.5
الحسيمة	102.4

[376]- خطاب الملك الحسن الثاني بالقصر الملكي بفاس حول تنمية الأقاليم الشمالية . بتاريخ 19 فبراير 1993 إثر الاجتماع الذي خصصه لنواب هذه الأقاليم ، بهدف دعم العمل التنموي بالمنطقة .

[377]- تقرير حول أنشطة وكالة الشمال لغاية دجنبر 2002 ، المجلس الإداري يونيو 2003 ، مرجع سابق ، ص 28

تازة	354
تاونات	372
مجموع الجهة الشمالية الوسطى	828.4
الناظور	31
بركان	28
وجدة – انكاد	29.5
تاوريرت	81
مجموع الجهة الشرقية	169.5
المجموع	1393.4

المصدر : البرنامج الاقتصادي والاجتماعي المندمج لوكالة الشمال 2001، ص 11

والملاحظ أنه مع إطار عمليات تجهيز الجماعات المحلية بآليات لصيانة المسالك والطرق فإن مساهمة الجماعات المحلية كانت متميزة سواء بالإلتجاء إلى طلب قروض من صندوق التجهيز الجماعي أو عن طريق ميزانياتها، بحيث بلغت مساهمتها الإجمالية 1.570.000 درهم من أصل كلفة إجمالية قدرت ب 25.000.000 درهم.

بخصوص المشروع الهام للطريق الساحلي المتوسطي فيتعلق الأمر ببناء وتهيئة طريق تمتد من غرب المدار إلى شرقه على مساحة تقدر بحوالي 560 كلم [378] تربط بين طنجة والسعيدية عبر تطوان وشفشاون والحسيمة والناظور وبركان وتاوريرت، حيث تأوي الأقاليم التي سيعبرها الطريق أزيد من ثلاثة ملايين نسمة.

ويتكون إنجاز هذا الطريق من إعداد وتقوية 300 كلم من الطرق الموجودة وبناء 260 كلم من الطريق الجديدة، تتطلب تغطية مالية تبلغ 5,2 مليار درهم، تجمع بين الموارد الذاتية وإمدادات دولية على شكل هبات أو قروض تفضيلية، تساهم فيها كل من وزارة التجهيز والتعاون الأوربي (ميدا)، والتعاون الثنائي (إيطاليا، فرنسا، اليابان، أبوظبي)، والوكالة التي تساهم ب 150 مليون درهم لإنجاز الشطرين الرابطين ما بين السعيدية ورأس كبدانة وما بين القصر الصغير والفنيدق وكذا الطريق العرضي لمدينة الفنيدق. [379]

وجدير بالذكر أن برمجة هذا المشروع الأولي في الأجال المحددة في شكله الشمولي، قد تم إدراجه ضمن أولويات المخطط الخماسي 1999-2003 لوزارة التجهيز وتدعيمه بمنحه مالية سنوية من أجل تشجيع تعبئة التمويل الخارجي.

[378]- ملاحظة : تختلف مساحة الطريق الساحلي حسب تقارير الوكالة من 530 حسب تقرير 1998 ، و550 كلم حسب تقرير المجلس الإداري لسنة 2003 ، و560 كلم حسب تقرير المجلس لسنة 1999

[379]- تقرير حول أنشطة الوكالة إلى غاية دجنبر 2002 ، مرجع سابق، ص 28

ويوضح الجدول التالي وضعية (دجنبر 2003) التركيبة المالية وحالة الإنجاز للطريق الساحلي المتوسطي.

الجدول رقم 50 : تمويل الطريق الساحلي المتوسطي

الشطر	المسافة (كلم)	مصدر التمويل	الكلفة بمليون درهم	حالة الإنجاز
طنجة –القصر الصغير	30			انتهاء الاشغال
القصر الصغير – لفنيدق الطريق الدائري للفنيدق	32	شركة الطرق		انتهاء الاشغال
تطوان –الجبهة	120	اليابان JBIC	1700	-الدراسات منتهية - الإنتقاء الأولي للشركات تم الإعلان عنه بعد المصادقة على التقارير من طرف البنك الياباني للتعاون الدولي. - الصفة المتعلقة بالمساعدة التقنية أسندت إلى -Nippon CID-Koei
الجبهة – الحسيمة	103	تمويل أوروبي MEDA رهبة	1900	-المساعدة التقنية : أسندت الصفقة الى BCEOM-CID -تاريخ فتح الأظرفة المتعلقة بطلب عروض إنجاز الأشغال هو 09 يوليوز 2003
الحسيمة – رأس أفرو	84	إيطاليا	840	نسبة انجاز الاشغال تقدر ب 10%
رأس افرو – رأس كبدانة	92	صندوق أبوظبي	555	في طور المصادقة على الصفقة
رأس كبدانة – السعيدية	20	وزارة التجهيز والوكالة	60	الأشغال منتهية
المجموع	511		5265	

المصدر: المجلس الإداري للوكالة، يونيو 2003، ص 27

يتضح من خلال استقراء الجدول أعلاه المراحل التي يعرفها إنجاز الطريق الدائري المتوسطي والجهات المساهمة في تمويل وإنجاز هذا المشروع. بالإضافة إلى الأجزاء التي تم إنجازها، بحيث ستمكن الطرق الساحلية من الربط بين 200 كلم من الشواطئ والخلجان والموقع السياحية، مما يدل على الإهتمام البالغ بهذا المحور الذي يهدف أساسا إلى فك العزلة عن المنطقة، من جراء الآثار الإيجابية التي من شأن المشروع أن يصبغها على المنطقة سواء على المستوى الترابي أو الاقتصادي والاجتماعي أو البيئ، بحيث أنه سيسمح بهيكلة أفضل وتمفصل ملائم للمجال الترابي كما سيساعد على توزيع ترابي أفضل للساكنة واستغلال أمثل للثروات الساحلية والإستفادة من البنيات التحتية الأساسية للتجهيزات الاجتماعية.

ومن جهة أخرى فإن الأثر الاقتصادي والاجتماعي المتوقع سيهم الرفع من قيمة القدرات السياحية للساحل المتوسطي، وكذلك الاستغلال الأمثل لموارد الصيد من خلال توفر قنوات طبيعية لتسويق وترويج المنتجات، وأيضا إمكانية استفادة السكان القرويين من البنيات التحتية الأساسية (ماء صالح للشرب، كهرباء...) ومن التجهيزات الاجتماعية (التمدرس، الصحة...)، وانفتاح أفضل على المناطق الأخرى للبلاد. كما أن الدينامية الإقتصادية الجديدة التي سيتم إحداثها من شأنها المساهمة في الرفع من مداخيل السكان، وتحسين مستوى معيشتهم بصفة عامة، خاصة وأن المدار الطرقي الساحلي سيسمح بتوسيع مجال الصناعات المحلية ونمو التبادل المحلي والتقليص من نسبة البطالة.

و من جهة ثالثة، فإن الأخذ بعين الإعتبار هشاشة المجال الترابي، سيسمح بالحفاظ على التوازن الإيكولوجي داخل المنطقة.

أما فيما يخص حالة إنجازات القطاع الطرقي بشكل عام بالمنطقة، وحسب كل العمالات والأقاليم فنسوقها من خلال الجدول التالي، الذي يوضح بشكل جلي البعد العملي والفعلي للبرامج التنموية المعتمدة من قبل الوكالة في أفق فك العزلة عن المنطقة. كما أنها تعبر عن استمرارية إنجاز البرامج المسطرة سنة بعد أخرى مما ينبئ بنجاح وفعالية عمل الوكالة في هذا الإطار.

جدول رقم 51 : مشاريع منجزة أو في طور الإنجاز الطرق، المسالك القروية والقرى الممكننة، الكلفة ب 1000 درهم

العمالة/ الاقليم	المشروع	المجموع	حصة الوكالة	حالة الإنجاز
الطرق والمسالك القروية				
شفشاون	بناء طريق تلمبوط – أقشور على طول 3 كلم	2.777	2.777	أنجزت
	بناء طريق باب تازة – ماكو على طول 8.5 كلم	9.409	9.409	أنجزت 60%
	بناء طريق بني دركول - بني صلاح على طول 24	40.000		في طور المصادقة على الصفقة
	قنطرة على واد شهبية	550	150	أنجزت
طنجة – أصيلا	تهيئة مدخل طنجة عن طريق المطار ط ث 702	32.000	32.000	في طور الإنجاز
تطوان	طريق ولوج عين الزرقة وبني صالح	11.000	10.000	انتهاء دراسة تحديد المشروع دراسة التنفيذ في طور الإنجاز

تازة	تهيئة الطريق الرئيسية تازة	80.000	20.000	في طور إنجاز التركيبة المالية
	تهيئة الطريق الجهوية (ط. ج 508)	7.100	700	صودق على الصفقة
الحسيمة	تهيئة طريق سبادية - المود	5.000	2.000	دفتر التحملات تم إعداده في طور الإعلان عن طلب العرض
	تهيئة الروابط الطرقية ط ر 5204 بني بشير وط وبني احمد	15.000	7.000	في طور إنجاز دراسة التنفيذ
وجدة أنجاد	الإشارات الأفقية والعمودية للطرق والمسالك الرئيسية للمدينة	915	915	أنجزت الأشغال
الناظور	دراسة بناء الطريق غير المصنفة الرابطة بين امزانين وبني سيدل جبل	225	225	في طور الإنجاز
	تهيئة وتقوية الطرق بفرخانة	3.500	2.132	الأشغال انتهت
المجموع 1		207.476	87.308	
فرقة ميكانيكية				
تاونات	اقتناء 5 شاحنات و15 شاحنة صهريج وجرار وجرارين تسوية وحمالتين وآلتين لرص الاتربة	10.500	1.500	سلمت
تاونات	قرية بامحمد : شاحنتين، الة لرص الأترية، 1 حمالة	3.500	800	الصفقة في طور الاعداد
الحسيمة (هبة صينية)	اقتناء حاملتين والة راصة لاربة حصة لقطع الغيار وحصة للسليم	6.000		الفرقة سلمت تم الانتهاء من تكوين السائقين والميكانكيين
تازة	1 شاحنة كاسر الحجر 1 ورشة متحركة	5.000	1.000	الصفقة في طور الاعداد
المجموع 2		25.000	3.300	
المجموع		232.476	90.608	

مصدر : المجلس الإداري للوكالة، 26 يونيو 2001، ص 9-10

من خلال هذا الجدول يتضح أن فك العزلة عن المنطقة الشمالية يشكل هدفا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن تنمية المنطقة مرتبطة بشكل أساسي بوجود بنيات تحتية طرقية مهيكلة وملائمة لضمان الإندماج بين الأقاليم وداخلها، لهذا فإن إدراج الوكالة لمحور فك العزلة عن هذه المناطق ضمن أولويات برنامج عملها يعتبر المنطلق الأساسي لتحقيق تنمية مندمجة ومستدامة بالمنطقة.

كما عرفت فترة 2003-2006 إنهاء إنجاز مجموعة من المشاريع المذكورة في الجدول، على غرار طريق كاب سبارتيل (ط ث 701 سابقا) وطرقي المطار (ط ث 702 سابقا) وتثنية الطريق الوطنية رقم 1 بمدخل طنجة وكذا تهيئة طريق الزميج بطنجة. [380]

[380]- Agence pour la promotion et le développement economique et social .des prefectures et provinces du nord du royaume . rapport d'activites 2003 -2006 . note du synthese . p 4

فيما تميزت الفترة ما بين 2007 و2010 بإنجاز عدد من المشاريع أهمها تثبية الطريق الرابطة بين مارتيل وتطوان، وبناء الطريق الرابطة بين تاموروت والرطبة شفشاون والطريق الرابطة بين دردارة والقصر الكبير شفشاون، وتهيئة الممر الشاطيء "سبادية" بالحسيمة، وتهيئة الطرق القروية بالحسيمة. وشهدت نفس الفترة كذلك إنجاز مشروع هام بجهة تازة الحسيمة والذي ينطوي في إطار فك العزلة عن هذه الجهة والمتمثل في تثنية الطريق الرابطة بين تازة والحسيمة وربطها بالطريق السيار، وذلك بكلفة إجمالية قدرها 2.455 مليون درهم. [381]

هكذا تشكل بنيات الولوجية وفك العزلة إحدى المكونات الرئيسية لبرنامج عمل الوكالة بحكم الواقع والتأثيرات التي تتولد عنها وذلك على مجموع البنيات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وكذا باعتبارها قطاعات أساسية وذات أولوية لكل عمل تنموي، وهي عمليات تتسم بارتفاع كلفتها ويتعلق الأمر أساسا ببناء المحاور الطرقية الكبرى وفتح المسالك القروية.

الفقرة الثانية : تحسين وحدات التجهيزات الأساسية للموانئ

تهدف برامج الأنشطة التي تم إعدادها على المدى المتوسط إلى انطلاق القطاع السياحي وقطاع الصيد مع تشجيع إحداث مناصب الشغل واستقرار السكان، وتتعلق الأنشطة المبرمجة بتهيئة وتوسيع التجهيزات الحالية من جهة وإحداث مرافئ الصيد من جهة أخرى. وفيما يتعلق بالبرنامج الخاص بالموانئ الجديدة، فإن البرنامج المتوسط المدى يتوقع بناء ميناء جديد في مرتيل باقليم تطوان

والملاحظ أن إنجاز البرامج المتعلقة بالموانئ تدخل في إطار الإهتمامات القاضية بتحديث القطاع وتأهيل بنياته وجعله قادرا على أن يكون رافدا من روافد التنمية، ومساهما في تطوير حياة الساكنة بالمنطقة، كما أنه من شأن هذه المشاريع دعم قطاع السياحة والصيد والعمل على خلق مناصب شغل تساعد على استقرار السكان.

وجدير بالذكر أن الإنجازات في هذا القطاع همت مينائي العرائش وتطوان، حيث تحملت الوكالة تمويل تكلفتها في الوقت الذي تمثلت فيه مساهمة الوزارة المعنية بالتأطير والتتبع والإشراف التقني. [382]

ويبقى أهم مشروع تنموي في المجال هو ميناء طنجة الأطلسي الذي من شأنه أن يخفف من حدة الاكتظاظ الذي يعرفه ميناء طنجة، ليسمح له بالتوجه نحو أنشطة ذات قيمة مضافة مهمة كالأنشطة المتعلقة بالسياحة البحرية والترفيهية، علما بأن ميناء طنجة الأطلسي يعتبر مشروعا تنمويا مندرجا، يوجد في منطقة اقتصادية خاصة على مساحة 500 كلم 2، يتضمن الميناء منطقة حرة لوجيستيكية تمتد على 100 هكتار، وهو متصل بمناطق حرة صناعية تمتد على مساحة 600 هكتار بملوسة، ومنطقة حرة تجارية تمتد على مساحة 200 هكتار بالفنيدق، بالإضافة إلى البنيات التحتية الرابطة التي تخول في نفس الوقت فك العزلة عن العديد من المواقع بالمنطقة، مما يسمح بخلق مناصب شغل جديدة تقدر مابين 5000

---

[381]- المملكة المغربية ، الوزير الأول ، وكالة الانعاش والتنمية والاقتصادية والاجتماعية في عمالات واقاليم الشمال بالمملكة ، البرنامج التنموي لوكالة تنمية عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة ، تقرير الأأشطة 2007-2010/ آفاق التنمية 2011- 2013، أبريل 2011 ، ص 35

[382]- حياة متور ، مرجع سابق ، ص 290

الى 10000 منصب شغل بالنسبة للأنشطة المرتبطة بالميناء، وبالارتباط بالمناطق الحرة فإن هذا العدد من شأنه أن يرتفع ليصل إلى حوالي 125000 منصب شغل [383]، وبالاضافة إلى توجهه نحو إشباع احتياجات الاستيراد والتصدير، ينفتح الميناء المتوسطي على الداخل ليملئ الفراغ المسجل على مستوى البنيات التحتية المينائية مابين القنيطرة وطنجة. والملاحظ أن اختيار موقع الميناء المتواجد على بعد 35 كلم من مدينة طنجة يرجع إلى عاملين أساسيين من جهة كونه يشكل النقطة الأكثر قربا للخطوط البحرية شرق – غرب، شمال – جنوب مما يخول للحاويات إمكانية الرسو والتوقيف السريع، ومن جهة أخرى إنشاء الميناء في الموقع الأكثر قربا من أوروبا. [384]

كما يعتمد النشاط الأساسي (85%) للميناء المتوسطي الذي انطلق سنة 2003 على إعادة شحن الحاويات. فمنذ 2009 إتخذ المركب المينائي طنجة المتوسط بعداجديدا مع انطلاق الميناء الجديد، ميناء طنجة المتوسطي 2. هذا المشروع الجديد يثير اهتماما كبيرا من طرف الفاعلين الدوليين في هذا القطاع، كما يعزز التفصيل التنافسي للمركب المينائي ولموقعه الإستراتيجي ضمن خريطة التجارة العالمية.

وسيستفيد هذين المينائين من التفاعلات المرتقبة ومن اقتصاديات الحجم الكبير الناتجة عن بنيات الربط وبنيات الدعم التي تم إنجازها في المنطقة في الفترة الأخيرة (الطرق السيارة والسكك الحديدية...). كما يضم المينائيين مناطق حرة وأخرى لأنشطة الاقتصادية، تهدف كلها الى جعل منطقة المضيق قطبا صناعيا ولوجيستيكيا على مستوى المغرب ومجموع بلدان الساحل المتوسطي. [385]

الفرع الثاني : تحسين وتوسيع التزويد بالماء والكهرباء

يعتبر التزويد بالماء والكهرباء من ضمن الأولويات الأساسية التي تهتم بشكل كبير بايلاء العناية اللازمة للعالم القروي، والعمل على تحسين ظروف عيش الساكنة، وادخار الجهد لما ينفع في أعمال أكثر إنتاجية خاصة بالنسبة للعنصر النسوي والفتيات اللاتي غالبا مايؤثر وضعهن الاجتماعي والاقتصادي سلبا على انخراطهن في الدراسة واهتمام بأمور أخرى كمحو الأمية والأعمال المنتجة، ويؤكد هذا التصور الرغبة في تطوير العالم القروي وتهيئ الشروط لضمان استقرار السكان المحليين به.

الفقرة الأولى : الكهربة القروية

تحتل الكهربة القروية مكانة هامة في وضع البرامج الاقتصادية والاجتماعية للوكالة لما لها من آثار إيجابية على تحسين ظروف عيش السكان والعمل على الرفع من مستوى عيشه، كما أنها تسمح بفتح آفاق تعبئة الطاقة المحركة لخلق وحدات الإنتاج الصغرى والخدمات في الوسط القروي. وتتعلق الأنشطة الرئيسية المبرمجة في هذا الإطار بمتابعة برنامج الكهربة القروية الخاص بالشمال(PERG.SN))

[383]- Said HADI (PDG de L'ASTM) ,Tanger Med pour une grande proximité EST-OUEST et Nord – Sud , in A architecture du Maroc N°15, Février –Mars 2004 .p25-26

[384]- idid ,p25

[385]- تقرير الأنشطة 2007-2010 وآفاق التنمية 2011-2013 ، مرجع سابق ... ص 18-19

للتغطية الشاملة لحاجيات المناطق الشمالية فيما يتعلق بالتزود بالكهرباء وإنعاش مشاريع الطاقات المتجددة. [386]

على هذا الأساس تمثل أهداف برنامج الكهربة القروية الشمولي، الذي يتميز بتبنيه للحل الثنائي المتمثل في ربط الدواوير بالشبكة الوطنية واعتماد الكهربة اللامركزية. على الرفع من معدل الكهربة القروية إلى نسبة 92% سنة 2007، كما ترتكز كيفية التمويل المتبنى من طرف برنامج الكهربة القروية الشمولي على مبدأ الشراكة، بحيث يوفر المكتب الوطني للكهرباء ما يعادل 55% من كلفة البرنامج، ويساهم المستفيدون بحوالي 25%، في حين تعمل الجماعات المحلية على تغطية الباقي الذي يشكل 20% من الكلفة الاجمالية للبرنامج. في هذا الإطار قامت الوكالة سنة 1997 بشراكة مع المكتب الوطني للكهرباء والمديرية العامة للجماعات المحلية، بوضع برنامج خاص بعمالات وأقاليم الشمال، بغية الإسراع بوتيرة تعميم الكهربة القروية في هذه المناطق بالعمل على تقليص آجال التغطية المتوقعة مبدئيا من طرف برنامج الكهربة القروية الشمولي. وقد عمل إنجاز هذا البرنامج على الرفع من معدل الكهربة القروية في عمالات وأقاليم الشمال، الذي لم يكن يتعدى 12 % بسنة 1996، إلى مستويات هامة، تفوق نسبة 60% خاصة في عمالات وأقاليم طنجة وبركان والناظور والحسيمة وتطوان.

وتتجلى أهمية هذا البرنامج في قوته التشاركية، حيث يساهم فيه كل من الوكالة والمكتب الوطني للكهرباء والمديرية العامة للجماعات المحلية بالإضافة إلى المستفدين. وجاءت هذه التركيبة المالية كاستثناء لكيفية تمويل برنامج الكهربة القروية الشامل، ذلك حتى يتسنى إعفاء الجماعات القروية المحلية الاجمالية هذا البرنامج 816 مليون درهم موزعة بين مختلف الشركاء، وصلت حصة المكتب الوطني للكهرباء فيها الى 436 مليون درهم وحصة المديرية العامة للجماعات 90 مليون درهم، في حين ساهمت الوكالة بحصة 70 مليون درهم، كما شارك المستفيدون بحصة 2500 درهم عن كل "كانون " وقد وصل معدل إنجاز هذا البرنامج في 30 دجنبر 2002 إلى 99 % بالنسبة لمجموع مدار تدخل الوكالة. [387]

وفيما يلي جدول بياني للإنجازات على المستوى المالي وعلى مستوى البرنامج المتعلقة ببرنامج الكهربة الشمولي.

الجدول رقم 52 : مشاريع منجزة أو في طور الإنجاز : الكهربة القروية، الكلفة ب 1000 درهم

العمالة/ الإقليم	عدد المساكن	الكلفة الإجمالية	حصة الوكالة	الدواوير المبرمجة	حالة السير الإنجاز
البرنامج الشامل للكهربة القروية PERG1	68.474	816.000	70.000	553	معدل الإنجاز:90.6%

[386]- وكالة الإنعاش والتنمية والاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال ، البرنامج التنموي لوكالة تنمية عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة ، البرنامج الاقتصادي والاجتماعي المندمج ، المجلس الإداري DESIGN WORLD ، تازة 26 يونيو 2001 ، الرباط 2001 . ص 23

[387]- تقرير حول أنشطة الوكالة 2001-2002 المجلس الإداري يونيو .2003. مرجع سابق . ص 28 -29

برامج خاصة					
الحسيمة	8.118	110.000	1.100	81	في طور الإنجاز
وجدة (الدواوير المتاخمة للحدود)	3.000	56.000	8.560	62	في طور الإنجاز
العرائش	2.497	32.000	2.603	29	في طور الإنجاز
تطوان	1.634	20.092	1.705	34	اتفاقية في طور الإعداد
مجموع البرامج الخاصة	15.263	218.093	13.968	206	
المجموع العام	83.737	1.034.093	83.968	759	

المصدر : المجلس الإداري للوكالة 26 يونيو 2001 ص 12

نشير هنا الى أنه بالموازة مع برنامج الكهربة القروية الشامل هذا، تم إنجاز مجموعة من البرامج الإضافية أو التكميلية، همت على الخصوص عمالات وأقاليم وجدة والعرائش والحسيمة وتازة والناظور. **(388)**

●البرنامج الخاص بوجدة : أعطيت الإنطلاقة لهذا المشروع من طرف الملك محمد السادس خلال زيارته للجهة الشرقية في 19 دجنبر 1999، ويتعلق هذا المشروع بكهربة 62 قرية متكونة من أزيد من 3000 منزل وتابعة لجماعات أهل أنجاد وبني خالد. وتصل مساهمة الوكالة في هذا المشروع إلى 8,5 مليون درهم من مجموع الكلفة الإجمالية التي تصل إلى 56 مليون درهم. وقد تم الإنتهاء من أشغال الكهربة في مجموع القرى المعينة في شهر دجنبر 2002. **(389)**

●البرنامج الخاص بالعرائش : أعطيت الإنطلاقة لهذا البرنامج من طرف الملك محمد السادس في 21 فبراير 2002، ويهم كهربة 154 قرية متكونة من 18,300 منزل، تم الإنتهاء من الأشغال في 99 قرية منها.

●البرنامج الخاص بوردانة (إقليم الناظور) : أنجز هذا البرنامج بطلب من الوكالة في إطار التنمية المحلية المندمجة لجماعة وردانة التابعة لإقليم الناظور. ويتعلق المشروع بكهربة تسع قرى متكونة من 591 منزل بكلفة إجمالية تناهز 9,5 مليون درهم تمت تغطية جزء منها في إطار التعاون الإسباني.

●البرنامج الخاص بتازة : يغطي البرنامج جماعة سيدي علي بوركبة المؤلفة من خمس قرى وجماعة باب مرزوقة المتكونة من سبع قرى في إقليم تازة، وقد تمت أشغال الكهربة في مجموع هذه القرى.

388- نفس المرجع، ص30
389- حياة متور ، مرجع سابق، ص292

●البرنامج الخاص بالحسيمة : يتعلق هذا البرنامج بكهربة 15 قرية بإقليم الحسيمة بكلفة إجمالية توازي 15,2 مليون درهم، ساهمت الوكالة فيه ب 3,9 مليون درهم، وقد تم الإنتهاء من الأشغال فيه بمجموع هذه القرى.

و فيما يلي الجدول التلخيصي لحالة إنجاز برنامج الكهربة القروية الشامل الخاص بالشمال والبرامج الإضافية في 30 دجنبر 2002:

الجدول رقم 53 :

الإقليم	عدد الجماعات	عدد القرى المبرمجة	عدد الكوانين	الكلفة الإجمالية	حصة الوكالة	نسبة الإنجاز%
برنامج الكهربة القروية الشامل الخاص بالشمال (PERG.SN)						
مجموع مدار الوكالة	114	558	68,579	816,000	70,000	99
البرامج الإضافية						
وجدة – أنجاد	2	62	3,014	56,000	8,560	97
العرائش	15	154	18,398	230,000	19,179	64
الحسيمة	7	15	1,580	15,168	3,866	100
تازة	2	12	1,209	11,648	1,264	100
الناظور	1	9	591	9,464	4,351	50
مجموع البرامج الإضافية	27	252	24,792	322,280	37,220	72
المجموع العام	141	810	93,371	1,138,280	107,220	87

المصدر: أنشطة الوكالة إلى غاية دجنبر 2002، المجلس الإداري يونيو 2003، مرجع سابق، ص 31

خلال نهاية دجنبر 2006 بلغ عدد المشاريع التي أنجزت أو التي هي قيد الإنجاز 253 مشروعا، وتندرج ضمنها المشاريع التي أعطيت انطلاقتها بالجهة الشرقية وبقيت الوكالة مسؤولة عن تسيير ورشها إلى حدود إصدار قانون إحداث وكالة إنعاش الأقاليم الشرقية.أعمال ومشاريع مختلفة في طبيعتها وعدد مكوناتها وحجمها وإشعاعها الترابي وتأثيرها ومدة إنجازها ومبلغ استثمارها أهمها المساهة في تأهيل بنيات الدعم الأساسية للكهربة والماء الصالح للشرب.

الفقرة الثانية : الماء الصالح للشرب.

موازاة مع البرنامج العام للتزويد بالماء الصالح للشرب (PAGER)، والذي قامت به الوكالة بشراكة مع المديرية العامة للمياه (DGH) لتزويد 236 قرية تضم أكثر من 166.000 نسمة، فإن عمليات أخرى مرتبطة بالماء الصالح للشرب تم القيام بها أوهي في طور الإنجاز خاصة منها البرنامج

الخاص بتزويد العالم القروي (PEPR) الشطر الأول الذي وضع بشراكة مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والمديرية العامة للجماعات المحلية والجماعات المعنية. ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى تعميم تزويد المراكز والدواوير بالماء الصالح للشرب في مجموع مدار تدخل الوكالة، وضمان تزويد المشاريع المهيكلة على طول الطريق المتوسطي. ويصل مبلغ الغلاف المالي لإنجاز هذا البرنامج حوالي مليار درهم، منها 292 مليون درهم مخصصة للشطر الأول. وبالموازة مع هذه البرامج، هناك عدة عمليات أخرى تهم الماء الصالح للشرب تم تنفيذها أو هي في طور الإنجاز، ويتعلق الأمر خصوصا بإنجاز الجزء الأول الذي هم 20 دوارا من مشروع ويتعلق بتزويد 46 دوار باقليم الحسيمة بتكلفة قدرت ب 11 مليون درهم تتحملها الوكالة كاملة، وتزويد مدينة وجدة بالماء الصالح للشرب.هذا المشروع تم الإنتهاء منه وقد ساهمت الوكالة في إنجازه بمايقدره 14.7 مليون درهم، ويندرج هذا المشروع في برنامج أوسع للوكالة المستقلة للتوزيع بوحدة تبلغ كلفته 214 درهم. [390]

وعلاوة على ما سبق فقد أنجزت عمليات تصب في نفس الإهتمامات كحفر العيون بإقليم الحسيمة والذي أنجز بشراكة مع وزارة التجهيز، وكذا برنامج تزويد زومي باقليم شفشاون، كما عرفت بعض العمليات مشاركة المجتمع المدني كمشروع جماعة اجدير بتازة، بالإضافة إلى أشغال تم إنجازها مع الوكالتين المستقلتين لتوزيع الماء والكهرباء بكل من وجدة وتازة، وقد بلغت الكلفة الإجمالية لهذه الأشغال 586.194.000 درهم ساهمت فيها الوكالة ب 86.194.00 درهم ووكالتي توزيع الماء والكهرباء السالف الذكر هما ب 206.189.000 درهم ووزارة التجهيز ب 700.000 درهم أما مساهمة المكتب الوطني للماء فقد بلغت 291.313.000 درهم.

وفيما يلي جدول تبياني للعمليات المتعلقة بهذا المحور:

[390]- أنشطة وكالة الشمال لغاية دجنبر 2000 ، المجلس الإداري ، يونيو 2001 ، مرجع سابق ، ص 13

جدول رقم 54 : مشاريع منجزة

العمالة/ الإقليم	الجماعة	المجموع	الوكالة	حالة السير الإنجاز
البرنامج الشامل لتزويد القرى بالماء الشروب PAGER		53.185	18.300	في طور الإنهاء
	برنامج تزويد العالم القروي بالماء –الشمال – الشطر 1			
طنجة	ملوسة	7.500	750	انتهى
	القصر الصغير	14.000	1.400	انتهى
	أزنيات	3.500	350	انتهى
	اثنين سيدي اليمني	10.000	1.000	في طور الإنجاز
شفشاون	باب تازة	16.000	1.600	في طور الإنجاز
	سوق حد إلغدير	1.500	1.500	
الحسيمة	يمزورن	16.000	1.500	في طور الإنجاز
	بني كميل	9.000	900	
تاونات	بو عادل	11.000	1.100	في طور الإنجاز
	البيبان	3.420	342	
	وتزاي/ غفساي	20.000	2.000	
الناظور	ميدار – الدريوش طيزطوطين بن طيب - فريست	180.00	24.300	أعلن عن طلب العروض انطلاقة جزء من المشروع
	المجموع	291.920	35.492	
مشارع أخرى				
الحسيمة	46 موقع (حفر، عيون...)	11.000	11.00	20 موقعا 43% انجزتو 10 موقع في طور الانجاز
شفشاون	التزويد بالماء الشروب بزومي	2.500	1.800	في طور الانجاز
تازة	التزويد بالماء الشروب بعين حمزة (جماعة أجدير)	1.700	500	تم بناء خزان ووضع القنوات الادوات جاهزة
	شبكة الماء الشروب لمدينة تازة	11.889	5.000	70% من الأشغال أنجزت والباقي في طور الإنجاز
وجدة	تزويد مدينة وجدة	214.000	14.700	انتهاء الأشغال
المجموع		586.194	86.194	

المصدر : المجلس الإداري للوكالة 26 يونيو 2001، ص 14-15

علاوة على أهمية هذه المشاريع البنيوية المدرجة في الجدول أعلاه، يتضمن البرنامج التنموي المسطر في هذا السياق مشاريع ترمي إلى حل المشاكل الحالية أو المتوقعة لمكافحة التلوث وحماية البيئة، حيث أنه غالبا ما يفتقر مجال تدخل الوكالة إلى هذا النوع من البنيات التحتية، وعليه فالغاية من هذا المحور هو تزويد المراكز الحضرية بالبنيات التحتية للتطهير الصلب والسائل (شبكات التطهير، محطات التصفية، ضبط المزابل العمومية) بحيث يسعى عمل الوكالة إلى تمكين الأقاليم الشمالية من بنيات أساسية لتدبير النفايات بشكل يحافظ على البيئة وحماية السكان من التلوث، بالإضافة إلى إنجاز وثائق التعمير لضمان حضاري سكني منسجم مع التوجهات التنموية المرغوب تثمينها، ولقد أفضت الشراكة المالية في هذا الجانب إلى تحقيق إنجازات قدرت ب 18.765.000 درهم، ساهمت الوكالة فيها ب 2.883.000 درهم، كما ساهمت فيها فعاليات أخرى كالمجموعة الحضرية لتطوان بمساعدة التعاون الإسباني في مشروع إنشاء مزبلة عمومية لتفريغ النفايات ببني كريش باقليم تطوان.

كما ساهمت الوكالة الحضرية لجهة تازة –الحسيمة – تاونات في كل ماله علاقة بإنجاز وثائق التعمير، بالإضافة إلى مساهمة الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بالناظور فيما يخص مشروع تحسين المخطط التوجهي للتطهير السائل علاوة على إعطاء الوكالة الإنطلاقة لمجموعة من الدراسات في مجال التعمير بكل من إقليم تازة والحسيمة والناظور. [391]

هكذا كان التزود بالماء الصالح للشرب يعتبر ترفا في العالم القروي بحيث لم يكن معدل ولوجيته يتجاوز 50% في بعض الأقاليم. ولكن بفضل المجهودات الهامة التي بذلت في إطار البرنامج القروي العام للتزود بالماء، ارتفع اليوم هذا المعدل إلى أكثر من 87% في العالم القروي بالشمال (المعدل الإقليمي). وقد استعان البرنامج بتقنيات ابتكارية تحافظ على البيئة. [392]

وتمكن هذا البرنامج الطموح من بلوغ الأهداف المرسومة له بإشراك كل الفاعلين المعنيين وخاصة بنهج شراكة فعالة بين الجمعيات والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب وقطاع الماء والمصالح التقنية الخارجية بمساهمة من السلطات المحلية.

وتطمح وكالة تنمية الأقاليم الشمالية من خلال برامجها إلى تنشيط وتسريع وتيرة تجهيز الدواوير المتبقية عن طريق تعاون فعال مع مختلف الفاعلين بتعبئة موارد إضافية.

المطلب الثاني : الأنشطة الإنتاجية والاجتماعية

يتميز هذا المحور بتعدد قطاعاته الإنتاجية التي تندرج كلها في سياق تدعيم الأنشطة المنتجة بالأقاليم الشمالية بالشكل الذي يساهم في تحسين ظروف عيش الساكنة، واعتبارا من أن نسبة الساكنة القروية بهذه المنطقة تفوق 50% فإن الإهتمام بالأنشطة الفلاحية المرتبطة بمحيطها يبرر بكون الواقع

[391]- أشطة وكالة الشمال لغاية دجنبر 2000 ، المجلس الإداري يونيو 2001 ، مرجع سابق ، ص 15

[392]- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة ، تقرير الأنشطة 2006-2003 ،مذكرة تركيبية ص 13 و14

الفلاحي والبيئي المرتبط عضويا بالقطاع، يستوجب القيام بأعمال إصلاحية من جهة، ومن جهة أخرى يعمل على ضمان استقرار المواطنين من خلال تنمية فرص الشغل وتحسين دخل السكان، كما يأتي هذا الاهتمام بالقطاع في خضم التحولات ومواجهة تأثيرات العولمة، بحيث تتمثل التوجهات الاستراتيجية في مجموعة من الأهداف المتعلقة بتوسيع المدارات السقوية (السقي الصغير والمتوسط) وتحسين أسلوب الري يهدف من سياسة تدبيرية معقلنة للمياه، وتكثيف المجهودات في مجال تربية المواشي، وكذا إقامة صناعات فلاحية (الزيت، العسل على سبيل المثال). هذا وقد همت الإنجازات الإنجازات كل ماله علاقة بالقطاع من تهيئة عقارية لاستصلاح الأراضي وتوسيع المدارات المزروعة، وتنمية الزراعات البديلة بالإضافة إلى دعم القطاع التعاوني باعتباره دعامة لتقوية الإنتاج في الوسط القروي، بالإضافة إلى قطاع الصيد الذي يتوجب تأهيله وتجاوز معوقاته من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة له، كإنعاش قرى الصيد في إطار برامج مندرجة للفضاءات القروية، والعمل على تجهيز قوارب الصيد التقليدية والمرافئ المستغلة وخلق فضاءات تجارية للقطاع.

هذا ويشتمل المحور على إنجازات الوكالة في ما يتعلق بإحداث المناطق الصناعية وتأهيل بعضها للإستجابة إلى متطلبات المهنيين، وكذا إنجاز برنامج للمحلات المهنية "مشاتل المقاولات "، وذلك بغاية تشجيع إقامة الوحدات الصناعية مع توفير الأراضي اللازمة لتفادي المضاربات العقارية التي تهدد إنعاش الاستثمارات والعمل على تشجيع إقامة المقاولات الصغرى والمتوسطة كأداة فعالة لامتصاص البطالة خاصة المتعلمة منها.

ويتكون هذا المحور كذلك من فضاءات للصناعة التقليدية التي ينتظر من إنجازاتها تحقيق مردودية اقتصادية واجتماعية للصناع ودعمهم بدورات تكوينية، والعمل على جعل القطاع أداة في خدمة السياحة والعكس بالعكس، وذلك من خلال تسويق المنتوج السياحي للنهوض بالقطاع السياحي من خلال تنويع المنتوج سواء بمكوناته الطبيعية (ساحل، غابة، جبل) أو الثقافية أو الأنشطة الترفيهية باعتبار أن المنتوج الحالي يقتصر على السياحة الاستجمامية، والبحث عن مواقع جديدة تساعد على فك العزلة عن المواقع التي لها قابلية للاستغلال.

ومن جهة أخرى تهدف الأنشطة المبرمة في هذا المجال إلى تحسين الأداءات الاجتماعية وتقريبها للسكان القرويين الذين يعانون من نقص في هذا القطاع. وهكذا يتمثل تدخل الوكالة في هذا القطاع في متابعة أنشطة محو الأمية والإنعاش النسوي والاهتمام بالشباب على الخصوص. وقد سمحت المناطق الصناعية والسياحية ومناطق الأنشطة الاقتصادية وقرى الصناع التقليدين ومشاتل المقاولات التي انطلقت منذ 1998 بتزويد أقاليم الشمال بأحواض التشغيل حول التجمعات السكنية الكبرى والمتوسطة. وقد انطلق بناء مراكز صحية في أغلب التجمعات السكنية في الشمال موازاة مع أنشطة لفائدة الشباب والشرائح الاجتماعية المهمشة. بواسطة بناء تجهيزات رياضية ومراكز إعادة تربية الأطفال المتخلى عنهم والتعاونيات النسوية (الصناعة التقليدية وتربية الماشية)، وذلك بمساهمة فعالة للمجتمع المدني الحاضر

بقوة في مناطق الشمال وتقدر الاستثمارات اللازمة لإنجاز برنامج العمل الخاص بالتنمية الاجتماعية والثقافية على المدى المتوسط بما قيمته 805 مليون درهم تساهم الوكالة فيه بمبلغ 221 مليون درهم، وتتطلب الأنشطة ذات الأولوية مساهمة الوكالة بمبلغ 35 مليون درهم. [393]

وجدير بالذكر أن كل عمل تنموي لا يعطي ثماره إلا إذا أخذ بعين الاعتبار تنمية العنصر الاجتماعي باعتباره مكونا هاما للمسلسل التنموي في كليته.

كما أن الرهان على التنمية الشاملة والمستديمة هو قبل كل شيء رهان على الموارد البشرية والنهوض بها وتنميتها، ولهذا أولت الوكالة عنايتها لهذا الجانب وأنجزت في شأن العنصر الاجتماعي مجموعة من أعمال سوسيو – ثقافية وصحية تدعيما للبنيات المتواجدة.

وعموما يلاحظ من خلال إنجازات هذا المحور الرغبة في تأهيل جل القطاعات الإنتاجية والاجتماعية، وتحقيق ترابط وظيفي بين كل مكونات الإنتاج بشكل يؤدي إلى خلق تكاملية إنتاجية لها القدرة على رفع تحديات المنافسة، وتحقيق عدالة تنموية من خلال ذلك في مجموع جهات الأقاليم الشمالية، وهذا مايتضح جليا من خلال المشارع المعتمدة بالمنطقة والتي سنقف عند أهمها في العنصرين الموالين.

الفرع الأول : الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري

ارتكزت الوكالة في تعاملها مع هذا المحور على المقاربة الشمولية أخذا بعين الاعتبار تنوع الأنشطة الأساسية في التنمية الاقتصادية لاقاليم الشمال، بحيث اعتمدت معايير انتقاء العمليات المبرمجة على مقاييس اقتصادية واجتماعية وبيئية تراعي مردودية كل مشروع وأولويات التنمية المستديمة التي يستفيد منها أكبر عدد ممكن من السكان مع الحرص على حماية الوسط الطبيعي الذي من شأنه تحقيق تنمية مستديمة.

إن أهم الأنشطة المبرمجة في هذا المحور تتمثل أساسا في إعادة تأهيل مدارات السقي الصغيرة والمتوسطة وإصلاح الأراضي البورية وتنمية غرس الأشجار المثمرة، وإدخال زراعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، وتجريب وتعميم الزراعات البديلة للقنب الهندي وتنمية تربية الماشية والدواجن وتربية النحل، ثم تزويد مراكب الصيد بالمحركات.

ويبين الجدول التالي إجمالا الأنشطة المنجزة أو تلك التي في طور الإنجاز والمتعلقة بهذا المحور:

جدول رقم55 : الأنشطة المنجزة في محور الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري

البرنامج	الكلفة الإجمالية	**مساهمة الوكالة**
تنمية غرس الأشجار المثمرة	98.870	46.897
تنمية تربية النحل والماعز	29.344	15.111

[393]- المجلس الإداري لوكالة الشمال 26 يونيو 2001 ، مرجع سابق ،ص 45

التهيئة الهيدرو فلاحية والسقي الصغير والمتوسط	6.100	3.146
التهيئة العقارية	29.000	8.969
تنمية الزراعات البديلة	10.000	1.200
التنمية المندرجة للقطاعات الغابوية والمحلية بالغابات بشفشاون	380.000	24.000
مشروع إصلاح الاراضي البورية وحماية التربة	64.450	45.950
الصيد البحري	44.177	16.120
المجموع	661.177	161.120

المصدر: المجلس الإداري للوكالة، 26 يونيو 2001، ص 17

أما الجداول التالية فتقدم التفاصيل حول هذه البرامج بعرض لمختلف المشاريع المنجزة أو في طور الإنجاز حسب العمالات والأقاليم ونوع الأنشطة.

جدول رقم 56: المشاريع المنجزة أو في طور الإنجاز الفلاحة، التنمية القروية والصيد البحري، الكلفة ب 1000 درهم

تنمية زراعة الأشجار المثمرة				
العمالة/ الإقليم	**المشروع / البرنامج**	**المجموع**	**حصة الوكالة**	**حالة سير الإنجاز**
الجهة الشمالية الغربية				
فحص بني مكادة	**غرس الأشجار المثمرة بملوسة**	**400**	**400**	**في طور الإنجاز**
طنجة	**تنمية زراعة الكروم والأشجار المزهرة على مساحة 100 هكتار (اثنين سيدي اليمني)**	**2.000**	**1.850**	**انتهت أعمال المشروع**
الجهة الشمالية الوسطى				
الحسيمة	**تنمية زراعة الكروم والأشجار المزهرة على مساحة 100 هكتار (اثنين سيدي اليمني)**	**22.000**	**7.800**	**إصلاح 1000 هكتار وغرس 780 هكتار (برنامج 2000/2001) تم تسليم الأغراس وأعلن عن طلب العروض لتسليم الأسمدة**
الحسيمة	**تنمية غرس الاشجار المثمرة على مساحة 9.250 هكتار (الزيتون اللوز الاشجار المزهرة الكروم)**	**21.670**	**12.500**	**3982 هكتار أنجزت 2855.5 هكتار في طور تسليم الأغراس(برنامج 2000/2001)**
تاونات	**تنمية زراعة الزيتون على مساحة 8.500 هكتار**	**12.250**	**7.340**	**1200 هكتار أنجزت 1770 هكتار في طور تسليم الاغراس (برنامج**

				2000/2001 سلمت الاغراس
تازة	تنمية اللوز على مساحة 400 هكتار	750	360	1200 هكتارمبرمجة سنة 2000/2001 سلمت الاغراس
	تنمية زراعة الزيتون على مساحة 4400 هكتار	9.000	4.000	1913 هكتار أنجزت سلمت الاغراس
	غرس الكبار على مساحة 200 هكتار	6.500	4.000	90 هكتار مبرمجة سنة 2001 حسب الظروف المناخية
	تهيئة وتجهير مشتل وادي امليل	6.500	5.500	في طور الإنجاز
الجهة الشمالية الشرقية				
الناظور	تنمية زراعة الزيتون على مساحة 2200 هكتار	3.500	1.228	أنجزت
تاوريرت	تنمية زراعة الزيتون على مساحة 2000 هكتار	2.000	709	أنجزت
وجدة	تنمية زراعة اللوز على مساحة 2.300 هكتار	3.800	1.210	أنجزت
المجموع		98.870	46.897	

المصدر : المجلس الاداري للوكالة، 26 يونيو 2001، ص 19

الجدول رقم 57 : تنمية تربية النحل والماعز

تنمية زراعة الأشجار المثمرة				
العمالة/ الإقليم	المشروع / البرنامج	المجموع	حصة الوكالة	حالة سير الإنجاز
الجهة الشمالية الغربية				
العرائش	التزويد بأدوات تربية النحل	400	400	في طور التزويد
طنجة		1.420	1.420	
تطوان		1.000	1.000	
شفشاون		1.460	1.480	
شفشاون		1.044	324	
الجهة الشمالية الوسطى				
الحسيمة	تنمية تربية النحل	5.000	3.000	أربع تعاونيات جهزت برسم سنة 1999 -2000

				أربع تعاونيات سيتم تجهيزها برسم 2000-2001
تاونات	تنمية تربة النحل	6.000	2.000	أربع تعاونيات ستجهز برسم 2000-2001
تازة	تنمية تربية النحل	6.000	2.000	أربع تعاونيات جهزة برسم 1999-2000
				أربع تعاونيات سيتجهيزها برسم 2000-2001
الجهة الشمالية الشرقية				
وجدة	تنمية تربية النحل بعين الصفا	3.000	1.398	أنجزت
تاوريرت	التزويد بأدوات تربية النحل	4.000	2.089	أنجزت
المجموع		29.344	15.111	

المصدر : المجلس الإداري للوكالة 26 يونيو 2001، ص 19-20

جدول رقم 58 : الصيد البحري

العمالة /الإقليم	المشروع / البرنامج	المجموع	حصة الوكالة	حالة سير الإنجاز
الحسيمة	دعم الصيد التقليدي بكلا ايريس	24.400	8.534	في طور الإنجاز
الناظور	أعمال إنهاء سوق للسمك باركمان	677	290	في طور الإنجاز
	دعم الصيد التقليدي	18.500	7.000	
	بناء أربع ورشات لاصلاح قوارب الصيد وتكوين الميكانكيين	600	296	
المجموع		44.177	16.120	

المصدر : المجلس الإداري للوكالة 26 يونيو 2001، ص20

جدول رقم 59: تهيئة وإصلاح السقي الصغير والمتوسط

العمالة/ الإقليم	المشروع / البرنامج	المجموع	حصة الوكالة	حالة سير الإنجاز
الجهة الشمالية االغربية				
طنجة- اصيلا	إصلاح السقي الصغير والمتوسط بمدارات دار الشاوي وزينات	1.600	1.600	الأشغال منتهية
الجهة الشمالية الغربية				
وجدة – أنجاد	تهيئة المدار الفلاحي لبني يسبو	1.500	316	الصفقة المتعلقة بمدار بني يسبو في طور المصادقة (انطلقت الأشغال)
	حفر الآبار وتجهيزات بآلات الضخ من أجل السقي	3.000	1.230	الأشغال أنجزت بولاد عامر وفي طور الإنجاز بولاد بوزيان
المجموع		6.100	3.146	

المصدر : المجلس الإداري للوكالة 26 يونيو 2001، ص21

الجدول رقم 60 : مشاريع استصلاح الأراضي البورية وحماية التربة

العمالة/ الإقليم	المشروع / البرنامج	المجموع	حصة الوكالة	حالة سير الإنجاز
الجهة الشمالية الوسطى				
تازة	مشروع استصلاح الأراضي البورية بايت سغروشن : الأعمال الفلاحية على مدار 23700 هكتار الأعمال التكميلية (الصحة، التعليم،الكهربة، التزويد بالماء الشروب...)	63.500	45.00	دفتر التحملات المتعلق بالسقي الصغير والمتوسط في طور التهيئ، الصفقة المتعلقة بحماية واصلاح التربة في طور المصادقة
	حماية التربة من الانجراف	950	950	الأشغال جارية
المجموع		64.450	45.950	

المصدر : المجلس الإداري للوكالة 26 يونيو 2001، ص20

جدول رقم 61 : التهيئات العقارية

العمالة / الإقليم	المشروع /البرنامج	المجموع	**حصة** الوكالة	حالة سير الإنجاز
الجهة الشمالية الشرقية				
الناظور	أعمال قلع الحجارة : حفر والجمع على مساحة 600 هكتار	11.500	3.509	لأسباب مناخية سيتم انطلاقة أعمال قلع الحجارة في سنة 2002/2001 على مساحة 600 هكتار
وجدة – أنجاد	أعمال قلع الحجارة، الحفر والجمع على مساحة 1000 هكتار	17.500	5.460	لأسباب مناخية وأخرى تقنية أجلت عمليات قلع الأحجار على مساحة 500 هكتار بالجماعتين القرويتين أهل انكاد وايسلي، وكذا على مساحة 500 هكتار بجماعات المصارة وبني خالد وعين الصفا
المجموع		29.000	8.969	

المصدر : المجلس الإداري للوكالة 26 يونيو 2001، ص22

جدول رقم 62 : الزراعات البديلة والمشروع الغابوي

العمالة / الإقليم	المشروع / البرنامج	المجموع	حصة الوكالة	الإنجاز
منطقة الريف				
الحسيمة	تنمية الزراعات البديلة بالريف	10.000	1.200	في طور الإنجاز
شفشاون	التنمية المندمجة للقطاعات الغابوية والمحيطية بالغابات	380.000	24.000	في طور تهيئ بنيات تقديرية للبرنامج الاتفاقية في طور الإعداد
المجموع		390.000	25.200	

المصدر : المجلس الإداري للوكالة 26 يونيو 2001، ص22

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن تكلفة إنجاز أعمال هذا القطاع بلغت 661.941.00 درهم ساهمت فيها الوكالة ب 161.393.000 درهم، وقد شاركت الوزارة في إنجاز كل برامج تنمية الزراعات المثمرة إلى جانب الوكالة باستثناء مشروع واحد يتعلق بغرس الأشجار المثمرة بملوسة، أما دعم التعاونيات العاملة في قطاع تربية النحل، فإن مساهمة الوكالة كانت بمثابة دعم كلي للتعاونيات المتواجدة بجهة طنجة – تطوان باستثناء مساهمة تعاونية تربية الماعز بشفشاون في كلفة المشروع، في حين أن التعاونيات المتواجدة بجهة تازة – الحسيمة – تاونات والجهة الشرقية فقد قام المنخرطون فيها بالمشاركة في تمويل جزء من المشروع لتجسيد روح الشراكة.

أما مشاريع تهيئة وإصلاح السقي الصغير والمتوسط وكذا مشاريع استصلاح الأراضي البورية وحماية التربة والتهيئات العقارية ومشاريع الزراعات البديلة والمشروع الغابوي بشفشاون فقد ساهمت فيه إلى جانب الوكالة وزراعة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات.

كما قامت وكالة الشمال بدراسات خاصة بتهيئة وإصلاح مدارات السقي الصغير والمتوسط وتوسيع عملية غرس الأشجار المثمرة وتنمية تربية النحل والأرانب وتربية المعز لإنتاج الحليب والجبن وإحداث وتأهيل المناطق الصناعية وبناء وتهيئة المحلات المهنية ودعم التكوين في مجال إحداث التعاونيات والمساعدة على إتقان المهن. [394]

إن العمليات المنجزة من طرف الوكالة في مجال الفلاحة وتربية الماشية تشكل عاملا للتوازن بالمناطق القروية المحدودة الإنتاج وتندرج هذه العمليات عموما كامتداد للأنشطة التقليدية للساكنة المحلية مما يسهل اشتراك هذه الأخيرة في إنجاز هذه المشاريع. [395]

وبخصوص قطاع الصيد البحري فقد تمثلت الإنجازات في بناء سوق لبيع السمك وأربع ورشات لإصلاح القوارب بإقليم الناظور شراكة مع الجماعة القروية أركمان ووزارة الصيد البحري تقنيا، بالإضافة إلى أعمال دعم الصيد التقليدي بتجهيز المراكب بكل من الحسيمة (كلايرس) والناظور في إطار شراكة مع منظمتين غير حكوميتين ومساهمة الصيد البحري تقنيا.

يلاحظ من خلال ما سبق إذ أن هذه العمليات تشكل عامل توازن في المناطق القروية ذات الإنتاجية المحدودة التي تعتبر عادة كامتداد للأنشطة التقليدية الممارسة من طرف السكان، وهو ما يشجع على تدخل ومشاركة مكثفة للسكان في إنجاز هذه المشاريع، والتكفل بها بعد إنجازها بحيث تتجاوز نسبة مشاركة السكان المستفدين من التمويل في كثير من الحالات 50% من المبلغ الإجمالي للعملية، وهو ما يشكل ضمانه لنجاح المشاريع ولاستمراريتها. [396]

---

[394]- Agence du Nord .Rapport d'activités 2003… op.cit.p :4

[395]- وكالة الشمال تقرير الأنشطة 2007-2010 ، مرجع سابق ص 38

[396]- أنشطة وكالة الشمال لغاية دجنبر 2000 المجلس الإداري يونيو 2001 ، مرجع سابق ص 17

الفرع الثاني : الصناعة والصناعة التقليدية والسياحة

عمدت الوكالة من خلال استراتيجيتها النهوض بقطاعات الصناعة والصناعة التقليدية والسياحة بشكل تستجيب معه الاستثمارات المقررة في هذا المحور التنموي من أجل تحقيق تغطية شاملة للاقاليم الشمالية بهذه البنيات الضرورية، وقد شملت هذه الأعمال إنجاز المحلات المهنية وإحداث مناطق صناعية جديدة، والرفع من قيمة المناطق الصناعية الموجودة لتقوية طاقة الاستقبال الصناعية للمنطقة، وبناء وتجهيز مشاتل المقاولات، ووضع بنيات تحتية كفيلة بتسهيل جلب الاستثمارات الخاصة لتنمية أنشطة هذا القطاع، وبناء قرى الصناع التقليديين، وإعادة وتوسيع وتهيئة بعض موانئ الصيد. وذلك في إطار البحث عن حلول لأزمة البطالة من خلال سياسة التشغيل الذاتي الذي ينعكس ايجابا على المبادرات الخاصة وتشجيع دور القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية المستديمة بهذه الاقاليم.

ومن جهة أخرى واعتبار الإمكانيات التطور التي يمكن تثمينها بالمنطقة واعتبارا لطاقاتها الدينامية للنشاط الاجتماعي عموما، فإن السياحة يمكن أن تساهم بشكل كبير في التنمية الإجمالية لمدار تدخل الوكالة التي تعرف تنوعا كبيرا للفرص والامكانيات السياحية، من خلال الأنشطة المبرمجة التي تهدف خلق مجال ملائم ومحفز لتشجيع مبادرات إنعاش القطاع بالرفع من قيمة المواقع السياحية الموجودة، وتهيئتها للسياحة البحرية والجبلية.

جدول رقم 63 : البرامج المنجزة أو في طور الإنجاز : الصناعة والصناعة التقليدية والسياحية

البرنامج	الكلفة	حصة الوكالة
الصناعة	244.307	96.551
بناء مناطق صناعية ومناطق جديدة للأنشطة السياحية	79.924	28.850
تأهيل المناطق الصناعية المتواجدة	61.279	20.194
بناء وتجهيز المحلات الحرفية ومشاتل المقاولات	103.064	47.507
الصناعة التقليدية	30.340	15.736
بناء قرى (العرائش- تازة) ومجمع للصناعة التقليدية بوجدة ودعم الصناع بالناظور	30.340	15.736
السياحة	21.404	9.874
الأعمال المندمجة للتنمية السياحة : طنجة، الناظور،الحسيمة، تطوان، ووجدة	11.589	7.839
دراسة لتنمية المحطات الشاطئية (خميس الساحل والسعيدية)، ودراسة لإنجاز بنك للمعطيات معلوماتية على المناطق ذات الأهمية الساحلية	9.815	2.035
المجموع	296.051	122.161

المصدر : المجلس الاداري للوكالة، 26 يونيو 2001، ص 23

الملاحظ أن هذه البرامج تتفرع إلى مشاريع تهم كل عمالات وأقاليم الشمال بشكل تواكب فيه المبادرات المحلية التي تقوم بها الجماعات المحلية أو القطاع الخاص، وأيضا وزارة التجارة والصناعة

ووزارة الداخلية ووزارة التنمية الاجتماعية، التي تهدف كلها إلى الرفع من مستوى المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يهدف المساعدات التقنية للمقاولة تمت برمجة أنشطة التكوين بدعم من برنامج الأمم المتحدة والوكالة، وتتعلق بتوجيه أصحاب المشاريع وتقديم المساعدة التقنية لهم في مجال دراسات الجدوى، وإعداد ملفات الاستثمار، وتكوين أصحاب المقاولات الصغرى والمتوسطة في مجال تدبير المقاولات [397] في مايلي جداول توضيحية لذلك :

جدول رقم 64 : المشاريع المنجزة أو في طور الإنجاز الصناعة ب 1000 درهم

العمالة / الاقليم	المشروع /البرنامج	المجموع	حصة الوكالة	حالة سير الانجاز
بناء مناطق صناعية جديدة				
الحسيمة	المنطقة الصناعية آيت يوسف اوعلي	9.500	8.500	أشغال الطرق والتطهير والهاتف منتهية، وأشغال الماء الشروب والكهرباء في طور الانجاز
تازة	المناطقة الصناعية الشطر 2 على مساحة 10 هكتارات (224 قطعة أرضية)	30.000	5.000	المنطقة الصناعية مجهزة 50% من البقع مسلمة
تاونات	المنطقة الصناعية الساهل بوطاهر على مساحة 25 هكتار (108 قطعة أرضية)	40.000	15.000	أرجئ المشروع الى حين الحصول على نتائج دراسات آثار المنطقة على البيئة
الناظور	دراسة إمكانية إحداث فضاء صناعي بسلوان	150	150	انجزت
بركان	دراسة إمكانية إنجاز منطقة صناعية بجماعة بوغريبة على مساحة 78 هكتار	200	200	انجزت
تطوان	دراسة قابلية إنجاز المنطقة الصناعية لتطوان	114	-	في طور الاعداد
المجموع		97.964	28.850	

[397]- أنظر المجلس الإداري لوكالة الشمال ، 26 يونيو 2001

جدول رقم 65 : تأهيل المناطق الصناعية القائمة				
طنجة – أصيلا	تأهيل المنطقة الصناعية شطر1	9.630	3.780	انطلقت الأعمال
الفحص بني مكادة	كهربة المنطقة الصناعية المجد : الشطر ب	44.135	12.000	في طور الإنجاز
تازة	تأهيل المنطقة الصناعية شطر 1	4.600	1.500	في طور الإعلان عن طلب العروض
تاوريرت	كهربة المنطقة الصناعية على مساحة 70هكتار	2.914	2.914	أشغال الكهربة بالموقع أنجزت
المجموع		20.194	61.279	

المصدر : المجلس الإداري للوكالة، 26 يونيو 2001، ص 24-26

جدول رقم 66 : بناء وتجهيز المحلات الحرفية ومشاتل المقاولات

شفشاون	مشاتل المقاولات للمقاولين الشباب على مساحة 2087 متر مربع	4.200	1.700	إنتهت أشغال الطرق، التطهير الماء الشروب والبناء وأعمال الكهربة في طور الانجاز
الفحص بني مكادة	مشاتل ومدرسة المقاولات للمقاولين الشباب الفحص بني مكادة	15.000	6.400	أشغال البناء 75% الطرق والشبكات المختلفة – VRD البناء 35%
تطوان	مشاتل المقاولات للمقاولين الشباب (مع مدرسة للمقولات)بسيدي المنظري	12.300	3.500	أشغال البناء 80% اشغال الطرق والشبكات المختلفة في طور الانجاز
	مشاتل المقاولات للمقاولين الشباب (35 محلا) بالفنيدق	2.700	1.370	الطرق والشبكات المختلفة في طور الإنجاز وفي طو الإعلان عن طلب العروض للبناء
	دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة	22.964	8.037	في طور الإنجاز
تازة	المحلات المهنية بتازة العليا (1 هكتار)	10.000	4.500	في طور إعطاء الإنطلاقة للدراسات
الحسيمة	المحلات المهنية بتاونات	12.700	10.000	الدراسات الجيو تقنية أنجزت، أعلن عن طلب العروض لاختيار مكتب الدراسات
تاونات	المحلات المهنية بتاونات	12.700	9.00	الدراسات الجيو تقنية أنجزت، الدراسات التقنية في طور الإنجاز
الناظور	مشاتل ومدرسة المقاولات للمقاولين الشباب (الجماعة القروية سلوان /بناء 72 محلا)	7.200	3.000	في طور الانجاز
المجموع		103.064	47.507	
المجموع العام		244.307	96.551	

المصدر : المجلس الإداري للوكالة، 26 يونيو 2001، ص 24-26

استنادا إلى ما سبق يمكن ملاحظة البعد التشاركي لعمل الوكالة من خلال مساهمة عدد من المتدخلين في الإنجازات المرتبطة بالمناطق الصناعية سواء تعلق الأمر بالبناء أو بالتأهيل، حيث ساهمت الجماعات في بناء المناطق الصناعية بكل من الحسيمة وتاونات ب 26.000.000 درهم، والشركة الوطنية للبناء والتجهيز فيما يخص مشروع تازة ب 25.000.000 درهم، ووزارة التجارة والصناعة ب 114.000 درهم في مشروع المنطقة الصناعية بتطوان، بلغت مساهمة الوكالة 28.850.00 درهم من مجموع غلاف مالي قدر ب 97.964.000 درهم فيما يخص العمليات السالفة الذكر.

أما أعمال تأهيل المناطق الصناعية فإن شركاء الوكالة متعددين، منهم جمعية المنطقة الصناعية لطنجة والجماعة الحضرية لطنجة وقد ساهمت المؤسسة الجهوية للبناء والتجهيز فيما يخص مشروع الفحص بني مكادة، والتجارة والصناعة وصندوق الحسن الثاني للتنمية وجماعة تازة الجديدة بالنسبة لمشروع تازة، وبلدة تاوريرت بالنسبة لمشروع تاوريرت، وقد بلغت قيمة هذه الأعمال 61.279.000 درهم ساهمت فيها الوكالة ب 20.194.000 درهم. [398]

تسعى استراتيجية الوكالة إلى تنمية قطاع الصناعة العصرية وإخراجه من النفق الذي يتردى فيه حتى يتسنى له استغلال مؤهلاته وتعزيز قدراته، وتنبني هذه الاستراتيجية على : [399]

- تعزيز النسيج الصناعي من خلال تسيير نماء الأنشطة القائمة وتشجيع إقامة ووحدات صناعية جديدة توفر فضاءات لتأطير اليد العاملة.

- الإدماج الوظيفي للنسيج الصناعي في القطبين : طنجة – تطوان –العرائش ووجدة – الناظور من أجل تسهيل عملية توطيد تفاعله مع الفضاء الأوروبي والمغربي.

وتدعيما للمناطق الصناعية بذلت الوكالة مجهودا هاما لإنجاز مشاتل المقاولات همت مجموعة من عمالات وأقاليم الجهات الشمالية، وكانت التركيبة المالية التشاركية في إنجازها تتمحور حول توفير البقعة الأرضية اللازمة للمشروع من طرف الجماعات المعنية، ومصاريف البناء تتحملها وزارة التجارة والصناعة، في حين تتكلف الوكالة بتجهيز المحلات المهنية بالكهرباء والماء والطرق والهاتف وغيرها من التجهيزات، باستثناء المحلات المهنية بكل من الحسيمة وتاونات التي تكلفت الوكالة فيها بالبناء والتجهيز معا، وقد بلغ الغلاف المالي لهذه العمليات 103.064.000 درهم ساهمت فيها الوكالة ب 96.551.000 درهم

فيما تمحورت أنشطة الوكالة بقطاع الصناعة في الفترة الممتدة بين 2007 و2010 على استكمال عمليات التشييد والتهيئة وإصلاح وتأهيل بنيات الاستقبال الصناعية الخاصة بالمناطق الصناعية والمحلات المهنية.

كما قامت الوكالة بمباشرة دراسات الجدوى والدراسات التقنية اللازمة لتوجيه المشاريع الجديدة التي سيتم إنجازها. ويتعلق الأمر أساسا بالمناطق الصناعية لجرسيف والقصر الكبير وكذا فضاء الأنشطة

[398]- حياة متور ، مرجع سابق ، ص 305
[399]- حسناء تايدي ، مرجع سابق ص 101

الاقتصادية والصناعة الفلاحية بالعرائش حيث استمرت الوكالة علاوة على ذلك في مواكبة المبادارات المحلية الصادرة عن الجماعات المحلية والقطاع الخاص والتي تستهدف إنعاش القطاع الصناعي على مستوى مدار تدخلها. [400]

جدول رقم 67: المشاريع المنجزة او في طور الانجاز : الصناعة التقليدية ب 1000 درهم

العمالة/ الإقليم	المشروع/ البرنامج	المجموع	حصة الوكالة	حالة سير الإنجاز
العرائش	قرية للصناع التقليديين بالقصر الكبير	3.610	1.450	في طور الإنجاز
تازة	قرية للصناع التقليدين بتازة العليا	5.000	3.000	الأرض متوفرة والمهندس في طور التعيين
الحسيمة	قرية للصناع التقليديين بالحسيمة	5.160	3.500	الدراسات الجيو تقنية أنجزت والتقنية في طور الإنجاز
	قرية للصناع التقليديين بتاغزوت	5.070	3.500	
الناظور	دعم الصناع التقليديين	11.500	4.286	برنامج على مدى 3 سنوات تم إنجاز برنامج السنة الأولى

المصدر : المجلس الإداري للوكالة، 26 يونيو 2001، ص 27

بالنسبة للأعمال الهادفة إلى دعم القطاع الصناعي التقليدي والتي تسعى إلى تنمية متوازية للقطاع ذاته من جهة وقطاع السياحة مع تحسين دخل المهنيين العاملين بالقطاع من جهة أخرى، وخلق بدائل للأنشطة لفائدة السكان القرويين الذين ينحصر عملهم في الفلاحة كما سلف الذكر، فإن الوكالة استطاعت تعبئة الموارد لإنجاز برنامج لتاهيل القطاع والرفع من جودة منتوجه والحفاظ على أصالته التي تجسد عادات وتقاليد المواطنين بالجهات الشمالية، وتمثلت التركيبة المالية للمشاريع المرتبطة بما سبق ذكره في إنجاز الدراسات التقنية في شأن قرية الصناع التقليديين بالقصر الكبير، وتوفير الأرض المخصصة للمشروع من طرف البلدية، وقد تكلفت الوكالة بالبناء، بالإضافة إلى مساهمة المستفيدين من الصناع التقليديين، أما قريتي إقليم الحسيمة فقد تحملت الوكالة مصاريف البناء في حين وفرت الوزارة المكان، وفيما يخص دعم برنامج الصناع التقليديين بالناظور فقد ساهم فيه بالإضافة إلى الوكالة منظمة غير حكومية والجماعات المعنية وقد بلغ الغلاف المالي لهذه الأعمال 30.340.000 درهم وصلت فيها مساهمة الوكالة 15.736.000 درهم. [401]

وفيما يتعلق بالصناعة التقليدية أيضا عملت الوكالة على تنمية الأنشطة المرتبطة بهذا المجال وذلك من أجل تشكيل مداخيل إضافية للساكنة المحلية. حيث عملت خلال الفترة من بين 2007و 2010 على استكمال أنشطتها المتعلقة ببناء وتجهيز مجموعة من قرى الصناع التقليديين بالقصر الكبير وتازة

[400]- تقرير أنشطة وكالة الشمال 2007-2010 ... ، مرجع سابق ص: 38
[401]- حياة متور ، مرجع سابق ، ص 305

وتاغزوت ومجمع للصناعات التقليدية بشفشاون. كما أن الوكالة هي شريكة في برنامج تنمية الصناعة التقليدية بمجموع مدار تدخلها. [402]

جدول رقم 68: مشاريع منجزة أو في طور الانجاز : السياحة ب 1000 درهم

العمالة/الإقليم	البرنامج /المشروع	المجموع	حصة الوكالة	حالة سير الإنجاز
طنجة، الناظور، الحسيمة، تطوان	الأعمال المندمجة لإنعاش السياحة	8.000	6.000	أنجزت
بركان	دراسة جدوى إنجاز محطة شاطئية سياحة بالسعيدية	6.500		في طور الإنجاز
	لوحة لتقديم إقليم بركان	89	89	أنجزت
وجدة - أنجاد	تزيين مدينة وجدة	3.500	1.750	أنجزت
العرائش	دراسة تنمية المحطة الشاطئية السياحة بخميس الساحل	2.265	1.510	إنهاء الشطر الثاني والشطر الثالث في طور الإنجاز
مدار تدخل الوكالة	قاعدة المعطيات للمناطق ذات الأهمية السياحية ووحدات التهيئة السياحية	1.050	525	الدراسة في طور الإنتهاء
المجموع		21.404	9.874	

المصدر : المجلس الاداري للوكالة، 26 يونيو 2001 ص 28

إن منجزات القطاع السياحي تهدف إلى الاستثمار الأفضل لمؤهلات الأقاليم الشمالية، والعمل على توزيع المنتوج السياحي من خلال البحث عن مواقع قابلة للاستغلال، وتم تدعيم هذا العمل بأعمال موازية لإنعاش القطاع كتزيين بعض مدن الاقاليم واقتناء آليات لجمع النفايات وتقنية رمال الشواطئ، وهو ماسينعكس إيجابا على بيئة وجمالية الأقاليم وقد ساهمت الجماعات المحلية في الأعمال المندمجة لانعاش السياحة والتي همت كل من إقليم طنجة وتطوان والناظور والحسيمة، كما ساهم المجلس الإقليمي لبركان في إنجاز لوحة لتقديم الإقليم، والأعمال التي همت في نفس السياق مدينة وجدة، وفي حين تم إنجاز دراستين واحدة بالسعيدية وأخرى بالعرائش، بالإضافة إلى انجاز قاعدة للمعطيات السياحية بشراكة مع الوزارة المعنية، وقد كلفت هذه الأعمال 21.44.000 درهم ساهمت فيها الوكالة ب 9.874.000 درهم.

وعموما فان الجرد الكامل للإنجازات القطاعية السالفة الذكر استوجب غلافا ماليا يدخل في إطار التمويل التشاركي، حدد في مبلغ 3.271.552.000 درهم بلغت فيه مساهمة الوكالة ب 793.202.000

[402]- تقرير أنشطة وكالة الشمال 2007-2010 ... ، مرجع سابق ص: 38

درهم أي مايعادل 24%، في حين بلغت مساهمة الشركاء من مؤسسات وزارية وعمومية وجماعات محلية ومنظمات وهيئات غير حكومية 76%.

إن المحاور المرتبطة بتنمية القطاعات المنتجة والتي تنطوي على أنشطة مرتبطة بالتنمية القروية والفلاحة والصيد البحري ودعم الصناعة والسياحة والصناعة التقليدية، حظيت بما يقارب ربع الاستثمارات الإجمالية وثلث مساهمة الوكالة. [403]

ويأتي محور بنيات الدعم الأساسية والتعمير والسكنى في المرتبة الأولى من حيث الإعتمادات حيث استهلك 1.639.052.00 درهم، ثم تليه الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري ب 661.941.000 درهم وبعد ذلك الندماج والتمفصل الترابي ب 491.111.000 درهم، ثم الصناعة والصناعة التقليدية والسياحة ب296.051.000 درهم والصحة والتعليم والأنشطة السوسيو-تربوية ب 12.100.000 درهم، وأخيرا محور التنمية التشاركية المحلية والذي بلغت حجم استثماراته 4.8000.000 درهم. [404]

أما في إطار اهتمامات الوكالة بالتنمية الاجتماعية بالشمال، فلقد عملت على مباشرة عدة عمليات تنموية، لتقوية وتفعيل الأقطاب المعلنة للتنمية حتى تصبح مستقبلا محركا كفيلا بتوليد تأثيرات مضاعفة على البرنامج الاقتصادي والاجتماعي المندمج، وفضاءا لاستقطاب الهجرة في أحسن الظروف. كما استهدفت العمليات الرفع من وتيرة تنمية المناطق الأقل نموا، وتحسين المؤهلات المتاحة في كل الحالات، ودعم البرامج السوسيو– تربوية وتحسين المجال الصحي، وقد هم الأمر كذلك إحداث مراكز للاستقبال والتكوين والتجهيزات الرياضية لصالح الشباب الذي يعيش وضعية هشة.

ففي الفترة الممتدة مابين 2003 و2006 باشرت الوكالة مجموعة من العمليات ذات الصبغة الإجتماعية والثقافية، حيث عملت على متابعة برنامج البناءات المدرسية بمختلف عمالات وأقاليم مدار تدخل الوكالة، وتحملت هذه الأخيرة بخصوصه تكاليف بلغت 45 مليون درهم، فضلا عن عمليات الربط الاجتماعي بكل من تطوان والمضيق وبناء داخلية للفتيات بأكنول بإقليم تازة وتوسيع وتهيئة مأوى سعيد النصيري الخاص بالأطفال المصابين بالسكري بطنجة، وتهيئة المركز الصحي بين قريش بتطوان وبناء مركز للمعاقين بتطوان والمساهمة في تجهيز مراكز لمعالجة القصور الكلوي بتازة والعرائش، ودعم مجموعة من فعاليات ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة في الأعمال الاجتماعية والمشاركة في تنظيم ودعم مجموعة من التظاهرات والمهرجانات (طنجة، شفشاون...). [405]

أما البرنامج الإجمالي فقد خصص التزامات تقوق 803 مليون درهم لإقامة مشاريع اجتماعية منها بنيات تحتية للدعم والإسكان والصحة والتعليم والتكوين المهني وكذا الأنشطة السوسيو تربوية ساهمت الوكالة فيها بحوالي 261 مليون درهم، منها أكثر من 116 مليون درهم مخصصة للسنة المالية 2007. إذ يهم جزء من هذه العمليات تنمية الأنشطة النسوية وتلك الخاصة بالشباب بوضع مرافق استقبال ملائمة

[403]- تقرير أنشطة وكالة الشمال 2003- 2006 ... ، مرجع سابق ص: 15
[404]- حياة متور ، مرجع سابق ، ص 305
[405]- تقرير أنشطة وكالة الشمال 2003-2006 ، مرجع سابق ، ص :9

(مراكز الصحة ودور الشباب وملاعب رياضية...)، فضلا عن البنيات التحتية والخدماتية المتعلقة بتحسين ظروف التمدرس والصحة وكذا التكوين في جل أقاليم مدار تدخل الوكالة. [406]

وفي إطار البرنامج الطموح الخاص بتأهيل المؤشرات الاجتماعية، عملت كل القطاعات المعنية على تكثيف الجهود للرفع من مستوى المؤشرات الدراسية والصحية خاصة بالمناطق المعزولة. وفي هذا الإطار قامت الوكالة بإنجاز بعض المشاريع الهامة المتعلقة بتأهيل مؤشرات التمدرس والصحة وذلك بشراكة مع الدولة والجماعات المعنية والجمعيات المحلية، كما ساهمت أيضا في تجهيز بعض المدارس وبعض المراكز والمؤسسات الصحية بمختلف عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة. [407]

[406]- Agence du Nord Rapport d'activités 2003-2006 ,op. cit p :9

[407]- تقرير أنشطة وكالة الشمال 2007 -2010 ، مرجع سابق ص : 23

الفصل الثاني : برامج تدخل وكالة الجنوب في تنمية الأقاليم الجنوبية

إن التسعينات من القرن الماضي حملت سيلا من الإصلاحات، وتم تبني مراجعتين دستوريتين تهدفان إلى تعزيز البرلمان والحكومة، وتم إحداث عدد من المؤسسات من أجل دعم دولة الحق والقانون ، وفي ظل هذه الصيرورة المتنامية جاء احداث وكالة تنمية وانعاش الاقاليم الجنوبية، والتي انخرطت منذ البداية في تدشين أوراش تنموية كبرى تستهدف تقوية البنيات التحتية وتحقيق الطفرة الاقتصادية للحد من الهشاشة الاجتماعية وذلك تماشيا مع جهود الفاعلين الجهويين الذين يركزون على أن تكون التنمية أفقية تخترق كافة القطاعات، كما استفادت من الدعم المقدم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، والتي تتقاطع مع أهداف الوكالة التي تروم بالإضافة الى تأهيل المجال الترابي، وتقوية النسيج الاقتصادي – تنمية العنصر البشري.

وتتجلى المهام الأساسية الموكولة لوكالة الجنوب في إنجاز برامج اقتصادية واجتماعية مندرجة تستند إلى استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق انعاش اقتصادي واجتماعي بالجهات الثلاث لجنوب المملكة (العيون بوجدور –الساقية الحمراء، كلميم –السمارة ووادي الذهب –لكويرة).

وفي إطار استراتيجيتها التنموية بهذه الجهات أولت وكالة الجنوب أهمية بالغة في إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل أبعادها معتمدة في ذلك برنامج عمل طموح يخضع في تركيبته لأسبقيات قريبة المدى وأخرى متوسطة وبعيدة المدى.

كما اعتمدت هذه الاستراتيجية المنبثقة من الإنصات والقرب من الساكنة المستهدفة والسلطات والمنتخبين المحليين على إقامة شراكة لتعبئة وسائل التمويل الضرورية لإنجاز البرامج الاستثمارية وتم تنفيد هذه البرامج بتشاور مع جميع الهيئات الحكومية الى جانب اخذ مقترحات المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية بعين الاعتبار.

ان انتقاء المشاريع ذات الأولوية يقوم أساسا على مدى تأثيرها الاجتماعي، وذلك بحكم اقتناع الوكالة بالترابط والانعكاس المباشر لكل تقدم في ميادين وقطاعات التنمية الاجتماعية على مقدرات المنطقة الجنوبية في إنجاز تنمية اقتصادية ملموسة، وخلق الثروات وإدماج المنطقة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني.

وتلبية للمتطلبات الحقيقية لسكان المنطقة رصد مخطط التنمية الخماسي (2004-2008) مبلغا استثماريا قدره 7.2 مليار درهم، تضمن 226 مشروعا موزعا على 7 محاور كبرى للتنمية الحضرية، قرى الصيد، الماء والبيئة، الطرق والبنيات التحتية، السياحة والصناعة التقليدية، الفلاحة وتربية الماشية ثم الدراسات ومشاريع القرب. كما عملت الوكالة وشركائها المؤسساتيين بتظافر جهود الجميع من أجل استثمار أزيد من 4.2 مليار درهم بالأقاليم الجنوبية خلال 3 سنوات وذلك في أفق سنة 2009. مركزة أكثر في أعمالها على مشاريع القرب بهدف تحسين العيش اليومي لساكنة هذه الأقاليم، مسجلة بذلك تحولا استراتيجيا طبقا للتعليمات الملكية.

وبهذا تكون الوكالة قد ساهمت في إنجاز العديد من المشاريع التنموية التي شهدتها الأقاليم الجنوبية خلال العشر سنوات الأخيرة. ولاستخلاص مدى فعالية هذه المؤسسة ودورها في تنمية هذه الأقاليم لا بد من الوقوف على حصيلة برامجها وإسهاماتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تنفيذ المشاريع التنموية المندمجة.

و من خلال ما سبق سنتناول في هذا الفصل حصيلة أهم المنجزات الاقتصادية والبنى التحتية للوكالة في الأقاليم الجنوبية في المبحث الأول. فيما سنخصص المبحث الثاني لحصيلة عمل الوكالة في الميدان الإجتماعي.

المبحث الأول : البنى التحتية والإقتصادية

اعتمدت وكالة الجنوب في الأقاليم الجنوبية استراتيجية تستند إلى مقاربة تفاعلية قائمة على الإنصات والقرب وإشراك الفاعلين العموميين والمنتخبين المحليين وممثلي المجتمع المدني ومختلف الفاعلين الاقتصاديين. استراتيجية تهدف إلى دعم الأقطاب التنموية، وتنفيذ مشاريع اقتصادية ومواكبة إنجاز البنيات التحتية الأساسية. من أجل إيجاد حلول تستجيب لتطلعات الساكنة المحلية.

المطلب الأول : تأهيل البنيات التحتية

إن تجربة إحداث الوكالات في مجالات التنمية، يصب في اتجاه سياسة القرب المؤسساتي الذي يصبو إلى معالجة الاختلالات التنموية، والإسهام في تحقيق تكافؤ الفرص في ميدان التنمية. [408]

وقد عمدت وكالة الجنوب في هذا الخضم إلى تدشين مبادرات متنوعة همت التأهيل الحضري للمدن، وتجهيز الأحياء بشبكات البنية التحتية الأساسية التي تنقصها وربط المدن بهده الشبكات وكذا بناء الطرق والأرصفة والساحات العمومية. [409]

الفرع الأول : التجهيزات الحضرية الأساسية والجماعات المحلية

تندرج المشاريع التي يتضمنها هذا المحور ضمن مسار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فهي تساهم في تحسين الحياة اليومية للأسر خصوصا العائلات المعوزة القاطنة في الأحياء الناقصة التجهيز في أقاليم الجهات الجنوبية.

- **جهة كلميم السمارة**

احتل التأهيل الحضري مكانة هامة في عمل الوكالة بالجهة وذلك منذ تدخلاتها الأولى في الأقاليم الجنوبية، فقد أنجزت الوكالة سلسلة أولية من أشغال تعبيد الطرق، وتبليط الساحات وبناء الأرصفة، وكذا شق

[408]- Gilty (j-p)- parrat(J) :Développement local et coopération décentralisée – critique économique N°4-2004 P :42

[409]- Atlas des chantier des provinces du sud de Royaume Agence du Sud 2007,P :46

قنوات التطهير السائل وتجهيزات أساسية أخرى، بشراكة مع العديد من الفاعلين التنمويين من قطاعات وزارية، مكاتب ومؤسسات عمومية، سلطات محلية ومنتخبون. وتتركز جهود الوكالة على إتمام البرامج التي في طور الإنجاز، وكذا تمكين شرائح واسعة من سكان الجهة من الاستفاذة من هذه التجهيزات.

و ظلت دائما مواضيع البنيات التحتية الحضرية والتجهيزات الجماعية المهيكلة في مركز انشغالات الوكالة وكذلك الجماعات المحلية التي تعد الشريك المالي الأساسي للوكالة. إذ تم تجميعها في برامج للتنمية الحضرية بأهم مدن جهة كلميم – السمارة. وذلك باعتماد مقاربة جديدة تمكن في آن واحد من وضع العديد من البرامج مع الجماعات المحلية، بهدف ضمان تنمية متجانسة وتظافر جهود كل الفاعلين المعنيين. [410]

وتبين الجداول التالية إجمالا الأنشطة المنجزة في أقاليم جهة كلميم - السمارة أو تلك التي في طور الإنجاز والمتعلقة بهذا المحور :

الجدول رقم 69 : برنامج التأهيل الحضري بإقليم كلميم

المدن	المشاريع	كلفة البرنامج	الشركاء	مدة الانجاز
كلميم	1-التأهيل :طرق، كهربة عمومية، مساحات خضراء 2-تهيئة سوق امحيريش 3-بناء مكتبة وسائطية 4-بناء مركز للندوات 5-بناء مسبح 6-تأهيل المسبح البلدي وفضائه الإبداعي 7- تأهيل مركز الاستقبال 8-تهيئة خارجية للتجهيزات العمومية 9-بناء قاعة للرياضات	193.88 مليون درهم	-وكالة الجنوب - وزارة الداخلية /المديرية العامة للجماعات المحلية - وزارة الشبيبة والرياضة -ولاية كلميم – السمارة - المجلس الإقليمي لكلميم -بلدية كلميم	2007-2010
بويزكارن	1- تهيئة مداخل المدينة الثلاثة 2- بناء محطة طرقية 3- بناء دار الضيافة 4- تهيئة سوق أسبوعي	15.0 مليون درهم	- وكالة الجنوب - وزارة الداخلية /المديرية العامة للجماعات المحلية -بلدية بويزكارن	2007-2009

المصدر : وكالة الجنوب، اطلس 2008-2009 الأوراش الكبرى كلميم –السمارة ص 14

[410]- Agence du Sud atlas 2008-2009 , les grand chantier de la région du Guilmim –essmara, P :14

الجدول رقم70 : برنامج التأهيل الحضري بإقليم طاطا

المدن	المشروع	كلفة البرنامج	الشركاء	مدة الإنجاز
طـــاطـا	1 طرق، إنارة عمومية، مساحات خضراء واقتناء شاحنة. 2 بناء قاعة للرياضيات. 3 بناء وتجهيز معهد للتكنولوجيات التطبيقية. 4 بناء محطة طرقية	61,80 مليون درهم	- وكالة الجنوب - وزارة الداخلية/ م ع ج م - ولاية جهة كلميم- السمارة - مجلس جهة كلميم- السمارة - إقليم طاطا - المجلس الإقليمي لطاطا - بلدية آقـــا - الجماعة القروية لتيسنت - مكتب التكوين المهني وإنعش الشغل	ما بين 2007 و2009
آقـــا	1- بناء مركز سياحي (الشطر2). 2- بناء مركز رياضي 3- بناء دار للطالبات (دوار كبارة). 4- بناء روض للأطفال (أم لالغ). 5- تهيئة سوق أسبوعي 6- بناء مركز سوسيو ثقافي 7- تهيئة فضاء أخضر	8,75 مليون درهم		

المصدر: وكالة الجنوب، أطلس 2008-2009، الأوراش الكبرى لجهة كلميم- السمارة، ص:15

جدول رقم 71 : برنامج التنمية الحضرية بإقليمي طانطان والسمارة

اقليم طانطان (2008-2010)			
الجماعات	المشروع	كلفة البرنامج	الشركاء
طانطان	1-تهيئة مدخل المدينة 2- طريق التفافية 3- توسعة الكورنيش 4-تأهيل حضري : تشوير أفقي وعمودي،إعادة تزفيت الطرق تبليط عدة أزقة، انارة عمومية 5- بناء جدار ساند 6-مسبح عمومي 7-قاعة رياضة 8-قطب رياضي وملعب لكرة القدم 9-بناء سوق أسبوعي جديد 10-ترميم السوقين البلدين بئرانزران وعين الرحمة 11 – تهيئة محطة طرقية	72.70 مليون درهم	- وكالة الجنوب - وزارة الداخلية /المديرية العامة للجماعات المحلية ولاية جهة كلميم – السمارة. - المجلس الجهوي لكلميم - السمارة / اقليم طانطان / المبادرة الوطنية للتنمية البشرية - المجلس الإقليمي لطانطان - الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين

	12- خلق سوق للسمك 13- دراسة لتاهيل الملعب الرياضي القديم 14- تهيئة ساحة بئرانزران 15 – قطب سوسيو ثقافي 16- تهيئة محج الحسن الثاني 17 – تثنية الطريق نحو المطار		- بلدية طانطان والوطية، الجماعات القروية، تلمزون،بن خليل، أبطيح، لمسيد والشبيكة.
الوطية	1-تأهيل حضري : بناء وتهيئة الطرق 2- بناء سوق ومجزرة 3- إنهاء الاشغال بثانوية محمد السادس	22.50 مليون درهم	
تيلمزون	تأهيل المركز	15.25 مليون درهم	
بن خليل	تأهيل المركز		
أبطيح	تأهيل المركز تهيئة الممر الرئيسي		
لمسيد	تأهيل المركز تهيئة الممر الرئيسي		
الشبيكة	تأهيل المركز :طرق، إنارة عمومية ومساحات خضراء		

إقليم السمارة (2008-2010)

المدينة	المشاريع	كلفة البرنامج	الشركاء
السمارة	1-تهيئة مدخل المدينة (نافورة) 2-تاهيل حضري : طرق، انارة عمومية ومساحات خضراء 3-نادي الاطر (تم الالتزام به قبل برامج التنمية الحضرية) 4- مركز سوسيو تربوية (تم الالتزام به قبل برامج التنمية الحضرية) 5-تهيئة مركب رياضي (تم الالتزام به قبل برامج التنمية الحضرية) 6- بناء مجزرة بلدية 7-ترميم وتهيئة المسجد العتيق 8- بناء مدرسة للموسيقى	143.50 مليون درهم	-وكالة الجنوب -وزارة الداخلية /المديرية العامة للجماعات المحلية- مديرية المياه والتطهير -المكتب الوطني للماء الصالح للشرب -ولاية جهة كلميم –السمارة -اقليم السمارة / المبادرة الوطنية للتنمية البشرية -المجلس الاقليمي للسمارة -بلدية السمارة

	9-فضاءات جمعويان 10-توسعة السوق البلدي (تم الالتزام به قبل برامج التنمية الحضرية) 11-قاعة رياضية (تم الالتزام به قبل برامج التنمية الحضرية) 12-مكتبة وسائطية (تم الالتزام به قبل برامج التنمية الحضرية) 13-مسبح عمومي		

المصدر : وكالة الجنوب، أطلس 2008-2009 الأوراش الكبرى لجهة كلميم –السمارة ص 17

هكذا تندرج برامج التأهيل الحضري في إطار مجهود واسع للتنظيم يهدف الى تلبية حاجيات مجموع الساكنة الاقليمية والحضرية والقروية من خلال استفادة كل جماعات اقاليم جهة كلميم –السمارة من الاستثمارات التي تهم دعم التجهيزات الحضرية الاساسية، وبناء التجهيزات [411]. ويظهر لنا ذلك جليا من خلال البرامج الحضرية التي تطرقنا اليها ضمن الجداول المشار اليه اعلاه، مما يبين مدى طموح الوكالة وشركائها الى ملامسة واسعة لمشكل كل جماعة اعتمادا على معرفة معمقة بالواقع المجالي

- **جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء**

شرعت الوكالة فيما يخص دعم ولوج المرافق الحضرية الأساسية في إنجاز المخطط الجهوي لتهيئ المجال بالجهة، والمخطط المديري للسير والنقل الحضري لمدينة العيون وذلك بشراكة مع عدد من المتدخلين وتدعم هاتان الدراستان مجهودات الجماعات المحلية من أجل تنمية مستدامة وتهيئة المراكز الحضرية. [412]

وتعمل الوكالة على تهيئة وتشيد بنايات المرافق السوسيو اجتماعية وتزويدها بالتجهيزات اللازمة لضمان اشتغالها بشكل جيد، حيث مكن برنامج اعادة التأهيل الحضري بشطريه الأول والثاني المنجزان بين 2005 و2007 بتكلفة إجمالية ب 20 مليون درهم من تهيئة وتأهيل وتحسين جمالية الشوارع الرئيسية للمدينة، وتعتبر هذه الأشغال (الطرق تبليط، ترصيف) بمثابة عملية تأهيل استعجالي لمدينة العيون.

ويتميز هذا البرنامج بثلاث خصائص : [413]

- يشكل هذا البرنامج كل الجماعات الحضرية والقروية بإقليم العيون بدون استثناء.
- أوراش البناء والتبليط تم إنجازها بشراكة مع الإنعاش الوطني، الذي يشغل اليد المحلية خاصة في هذه الأوراش.

[411]- وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة أطلس 2008-2009 ، الأوراش الكبرى كلميم – السمارة ص ، 16

[412] -Agence pour promotion et le developpement economique et social de provinces du sud du Royaume , Atlas 2008 Les grands chantiers de la région du laayoune –boujdour –sakia el hamra , p :10

[413]- محمد الهيبة البشرة ، مرجع سابق ، ص: 61

وأخيرا يعتمد هذا البرنامج سياسة استراتيجية مندرجة على مدى سنوات متعددة، أما بالنسبة لمدينة بوجدور فقد شمل برنامج التأهيل الحضري أشغال التبليط والترصيف خصوصا بالأحياء الناقصة التجهيز، وأنجزت هذه الأشغال بشراكة مع الإنعاش الوطني وبواسطة مقاولات محلية كما قامت السلطات العمومية بتزويد المعدات والآلات الصغيرة (نقالات، مجارف...)

كما حددت برامج القرب الثلاث (2005-2006-2007)، بتعاون وثيق مع الجماعات المحلية تلبية حاجيات كل وحدة على حدى، اعتمادا على مبدأ أساسي هو تسلسل هذه الأنشطة والمشاريغ.

حيث همت هذه المشاريع في البداية الحاجيات الضرورية الملحة (إعادة تأهيل الأحياء الغير مجهزة، والتجهيزات الحضرية الأساسية)، ليشمل بعد ذلك وسائل الراحة الحديثة الفضاءات والمساحات الخضراء وعمليات التشجير (مثلا تهيئة الساحات العمومية المحيطة بالمشور بالعيون). [414]

وتبرز هذه البرامج تضافر جهود كل الفاعلين في مجال التنمية على المستوى المحلي، حيث سيساهم على سبيل المثال مشروع تهيئة كورنيش فم الواد في تنمية المستقبل السياحي لجماعة فم الواد، كما ساهمت مشاريع بناء 20 محلا تجاريا بالجماعة الحضرية الدشيرة، وبناء 15 محلا تجاريا بجماعة الدورة، غي دعم انشاء الأنشطة المدرة بالدخل والمنتجة لفرص الشغل بهذه الجماعات القروية. [415]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن برنامج SPOT الذي انطلق بمبادرة من وزارة الداخلية والمديرية العامة للجماعات المحلية بمختلف أقاليم المملكة، مع أهداف دعم الجماعات المحلية فيما يتعلق بإنجاز مشاريع القرب. قد ساهم في تجهيز بعض المرافق الجماعية بإقليمي العيون وبوجدور والجماعة الحضرية بطرفاية، بالمعدات الضرورية حتى تتمكن من توفير الخدمات الأساسية للساكنة في أحسن الظروف.

إلى جانب برنامج SPOT يلعب برنامج التنمية الحضرية الذي أنجزته الوكالة بشراكة مع ولاية العيون بوجدور الساقية الحمراء وجماعة العيون دورا هاما ومكملا لعمليات التأهيل الحضرية المنجزة سابقا بالمدينة وكذا برامج القرب، وذلك باعتماد مالي هام يصل إلى 30 مليون درهم، ويقوم هذا البرنامج الذي يحتوي على أشغال الطرق والإنارة العمومية وكذلك عمليات التشجير (تم استتباب وغرس أكثر من 3000 شجرة). باعطاء دفعة قوية لجهود الفاعلين المحليين لتحسين ظروف الحياة اليومية للسكان وتوفير الخدمات الأساسية الحضرية. [416]

أما فيما يخص التطهير السائل فهو يشكل عنصرا مهما في غاية "دعم الولوج للموافق الحضرية الاساسية وكذا الجماعات المحلية ". وبشكل عام، تعترض الفاعلين المحليين صعوبات تقنية ومالية في إنجاز شبكات التطهير السائل، التي تتميز بكونها أكثر تعقيدا من شبكات التزويد الأخرى... وفي هذا

[414]- مولاي لمباركي ، المصادقة على شركات لإنجاز مشاريع تنموية واعدة ، جريدة العلم ، الأربعاء 2 ماي 2007 ص: 8

[415]- وكالة الانعاش والتنمية الاقتصاجية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة ، أطلس 2008 ، الأوراش الكبرى لجهة العيون بوجدور السياقية الحمراء ، ص: 18

[416]- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة ، تقرير عن الأنشطة المنجزة مابين 2004 و2009 وآفاق 2010 -2014 ، فبراير 2010 ، ص: 20

الإطار أنجزت الوكالة وشركاءها مشاريع للتطهير السائل في كل من العيون والمرسى وبوجدور، وتجدر الإشارة إلى أن هناك دراسات تهم التطهير الصلب قيد الإنجاز في كل من بوجدور المسيد...

- **جهة وادي الذهب – الكويرة**

شرعت الوكالة فيما يخص دعم الإستفادة من التجهيزات الحضرية الأساسية وكذا الجماعات المحلية في إنجاز مجموعة من المشاريع في هذه الجهة، ويشمل بعضها مكونات هامة للتهيئة الحضرية تجسد المعنى الفعلي للتأهيل الحضري يتعلق الأمر بفتح طريق رئيسي امتدادا لشارع الولاء بمدينة الداخلة لفك العزلة عن مركز المدينة (أشغال إنجاز الطرق، الإنارة العمومية...)، وتهيئة فضاءات للاستقبال (ساحات، مقاهي، مراكز للسيارات...) على طول شارع الولاء. وتكمن أشغال الشطر الثاني لبرنامج التأهيل الحضري لمدينة الداخلة، من توسيع مجال إصلاح وتجديد عدد من الأحياء القريبة من مركز المدينة (تعبيد الطرق، الإنارة العمومية...)،

زيادة على ذلك يضم برنامج التأهيل الحضري لسنة 2007، تهيئة كورنيش خليج مدينة الداخلة. وإستفادة المدينة من برنامج SPOT، الذي مكن تنفيذه من تجهيز مركز سوسيو تربوي، شراء معدات ثقافية ورياضية وفنية لتنظيم حفلات متعددة وكذا تجهيزات ومعدات للإسعاف والطوارئ، كما ستشهد المدينة إنجاز مشروع التطهير السائل من طرف الوكالة وشركائها، تضمن زيادة على إعادة وتوسيع شبكة المياه العادمة، إنجاز محطة للمعالجة، وكذا منشآت لتصريف مياه التساقطات المطرية.[417]

ساهمت الوكالة أيضا بدورها في إنجاز دراستين حول المخطط الجهوي لتهيئة المجال بجهة وادي الذهب- الكويرة والمخطط المديري للتهيئة الحضرية بخليج الداخلة، من أجل خلق تنمية منسجمة لمدينة الداخلة والفضاء – الخليج- المحيط بها. كما أبرمت اتفاقية شراكة لإنجاز مشروعي تزويد كل من مركزي أوسرد وبئر كندوز بالماء الصالح للشرب، حيث تضمن الأول إنشاء قناة التزويد بالماء وكذا ربط شبكة توزيع الماء المنجزة والمقوقعة بمركز أوسرد بكلفة تقدر ب 2,6 مليون درهم[418]. أما فيما يخص مركز بئر كندوز الذي يهم التزويد بالماء الصالح للشرب، والذي تعادل كلفته 100 مليون درهم، فيتضمن عدة مكونات وهي : تجهيز الأثقاب المائية، إنجاز قنوات لنقل المياه على طول 4 كلم.

و بخصوص برنامج العمل الهادف إلى إيجاد حل بصفة مندمجة لإشكالية تدبير النفايات الصلبة، أنجزت الوكالة دراسة حول المخطط المديري للتطهير الصلب لمدينة الداخلة والجماعة القروية للعركوب وذلك بتنسيق مع الفاعلين المحليين[419]. فيما شملت البرامج الجهوية للتأهيل الحضري المخصصة لوادي الذهب – الكويرة أيضا، إنجاز مشروع برنامج التنمية الحضرية بالداخلة لفترة 2009-2012 بكلفة وصلت 300 مليون درهم، من لدن وكالة الجنوب والمديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الإسكان

417-Agence pour la promotion et le développement Economique et Social des provinces du sud du Royaume.Atlas 2008, Les grands chantiers de la région de Oued Eddahab Lagouira. P : 10 – 11

418- ibid , P : 15

419- وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة، أطلس 2008، الأوراش الكبرى لجهة وادي الذهب ـ لكويرة، ص 11.

والتعمير، وزارة الشباب والرياضة، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مجلس الجهة، المجلس الإقليمي لوادي الذهب والجماعة الحضرية للداخلة [420]. وهمت هذه المشاريع تأهيل مناطق الأنشطة الإقتصادية والصناعية، إنجاز محطة لمعالجة المياه المستعملة، تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز، تهيئة كورنيش المدينة، إعادة تقوية الإنارة العمومية، وإحداث فضاءات عمومية[421]...

الفرع الثاني : المشاريع البنيوية

إنخرطت وكالة الجنوب منذ إحداثها في تدشين أوراش تنموية هامة. فموازاة مع مشاريع القرب مولت الوكالة وشركاؤها المؤسساتيون أيضا مشاريع كبرى همت البنيات التحتية التقنية.

هذه المشاريع التي بلغت نسبة لا تقل أهمية (71 % من المشاريع توجد قيد الأشغال أو تم إنجازها) رصدت لها اعتمادات لا تتجاوز 8% من المبلغ الإجمالي المعبأ.

- **جهة كلميم – السمارة**

يعد محور البنيات التحتية من بين أهم غايات الوكالة، حيث شرعت منذ تأسيسها في إنجاز مشاريع بنيوية في جهة كلميم ـ السمارة بشراكة مع كتابة الدولة المكلفة بالماء ووزارة الداخلية إضافة إلى شركاء محليين. فالبعض من هذه المشاريع مرتبط بإعداد الطرق، والأخر مرتبط بالسدود المنجزة في كل من أقاليم كلميم، طانطان وآسا ـ الزاك. وفيما يلي جداول بيانية لهذه الإنجازات :

الجدول رقم 72: السدود المنجزة في جهة كلميم- السمارة(محور البنيات التحتية).

الإقليم	المشروع	الشركاء	كلفة المشروع	مدة الإنجاز	تاريخ الإنجاز
كلميم	إنجاز سد سيدي المحجوب	-وكالة الجنوب -كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة	35 مليون درهم	12 شهرا	2008-2007
طانطان	بناء سد تيغشت	-وكالة الجنوب -كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة. وزارة الداخلية -إقليم طاطا -بلدية فم الحصن -المجلس الجماعي لفم الحصن	10 ملايين درهم	18 شهرا	2008-2006

[420] -300 MDH débloqués pour l'exécution des travaux , programme pour le développement urbain de Dakhla, libération, A.E.K , 14 Mai 2009

[421] -DNCR à Laâyoune, Mohamed Lâabid, La ville se relooke, Aujourd'hui .14 octobre 2009

آسا-الزاك	بناء سد تويزكي الرمل	-وكالة الجنوب -كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة. -وزارة الداخلية	30 مليون درهم	24 شهرا	2007-2005

المصدر: وكالة الجنوب، أطلس 2008-2009، الأوراش الكبرى لجهة كلميم-السمارة، ص 24-25

الجدول رقم 73 : الطرق المنجزة في جهة كلميم السمارة (البنيات التحتية)

المشروع	كلفة المشروع	الشركاء	مدة الانجاز	تاريخ الانجاز
تقوية الطريق الرابطة بين تاغوني وأغبالو بالجماعة القروية افران الأطلس الصغير	3400000 درهم	وكالة الجنوب ولاية جهة كلميم-السمارة المجلس الجهوي لكلميم - السمارة المجلس الإقليمي لكلميم الجماعة القروية لإفران الأطلس الصغير	12 شهر	2008-2006
إنشاء طرق قروية في إطار الشطر للبرنامج الوطني للطرق القروية بجهة كلميم-السمارة	87200000 درهم	وكالة الجنوب وزارة الداخلية وزارة التجهيز والنقل ولاية جهة كلميم- السمارة المجلس الجهوي لكلميم- السمارة المجلس الإقليمي لكلميم الجماعات القروية المعنية	10 سنوات	2015-2005
توسعة طريق تيغمرت (الطريق الإقليمية 1304 على طول 3 كلم والطريق الإقليمية 1307 على طول 12 كلم)	10 ملايين درهم	- وكالة الجنوب - وزارة التجهيز والنقل	15 شهر	2009 -2008

المصدر: وكالة الجنوب، أطلس 2008-2009، الأوراش الكبرى لجهة كلميم – السمارة، ص 26

بالموازاة مع هذه المشاريع، قامت الوكالة بشراكة مع ولاية الجهة والمديرية العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية بإنجاز برنامج حول إعداد الطرقات بمركز تلوين لتسهيل ولوج السكان إلى

المرافق الإجتماعية، وإعادة هيكلة المركز[422]. كما ساهمت ب (40 في المائة) في إنجاز مشروع توسيع الطريقين الإقليميين 1304 و1307 الممتدين على التوالي على طول 4 كلم و12 كلم، الذي رصد له غلاف مالي يقدر ب 10 ملايين درهم، ساهمت فيه إلى جانب الوكالة وزارة التجهيز والنقل في حدود 60 في المائة. بغية تحسين الولوج إلى واحة تغمرت وتنمية السياحة بها وملائمة عرض الطريق مع حركة السير. [423]

- **جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء**

تعد الوكالة شريكا في إنجاز مجموعة من المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية بجهة العيون- بوجدور- الساقية الحمراء، سنعرض أهمها في الجدول الآتي [424]:

جدول رقم 74: مشاريع البنى التحتية في جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء

المشروع	كلفة المشروع	مدة الإنجاز	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع
بناء الميناء الجديد ببوجدور	250.000.000 درهم	40 شهرا	2005	2009
إنجاز قناة لتطعيم الفرشة المائية لفم الواد	5680000 درهم	18 شهرا	2006	2009
تثنية الطريق الرابطة بين العيون والمرسى (الشطر الأول) [425].	47000000 درهم	30 شهرا	2005	2007
تقوية الطريق الرابطة بين العيون والداخلة	20000000 درهم	12 شهرا	2007	2008
ترصيف وتبليط الطريق الرابطة بين العيون والمرسى	4000000 درهم	6 أشهر	2007	2008
إنجاز الطريق الرابطة بين طرفاية وأمـگريو على مسافة 40 كلم	24600000 درهم	30 شهرا	2005	2007

المصدر: وكالة الجنوب، أطلس 2008، الأوراش الكبرى لجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء،

لقد شاركت الوكالة في إنجاز عدد من مشاريع البنيات التحتية الطرقية بجهة العيون- بوجدور- الساقية الحمراء، وذلك تعزيزا لتظافر جهود الفاعلين التنمويين وعلى درجات مختلفة، فمشروع تثنية الطريق الوطنية رقم 1 التي تهم الشطر الإستراتيجي من الشبكة الوطنية، هو وسيلة لتخفيف ضغط السير

[422] -Activités Royales des projets socio- industriels à Tiliouine, Aujourd'hui le Maroc, Vendredi 07 décembre 2007. P 41.

[423]- جلالة الملك يطلع ويعطي بكلميم مشاريع اجتماعية وصناعية ، الصحراء المغربية، الخميس 06 دجنبر 2007، ص 76.

[424] -Atlas 2008 … Laâyoune- boujdour- Sakia El Hamra …, op cit, P20,21,22

[425]- الإستثمارات بقطاع الطرق بجهة وادي الذهب – الكويرة، جريدة الإتحاد الإشتراكي، 2009/04/03

على الطريق الرابطة بين العيون والمرسى [426]. أما مشروع تأهيل الطريق الرابطة بين العيون والداخلة أتى تلبية لحاجيات التنمية الحضرية، فيما مكن إنجاز الطريق الساحلية الرابطة بين طرفاية وأمـگريو على مسافة 40 كلم من فك العزلة عن قرية الصيد أمـگريو [427]. كما مكنت شراكة أخرى بين الوكالة ووزارة التجهيز والنقل سنة 2003 من تشييد طريق غير مصنفة تربط بين مدينة الداخلة وقرية الصيادين لساركا على طول 11 كلم بقيمة 8 ملايين درهم مولتها الوكالة [428].

فمن شأن تقوية هذه البنى التحتية ومشاريع التأهيل الحضري، أن توفر ميكانيزمات جديدة، ستساهم في دينامية إقتصادية، خاصة أمام زحف مؤشر البطالة وبشكل تصاعدي، إضافة إلى وجود رغبة قوية لخلق اقتصاد قوي، يمتلك قدرة تنافسية، ستخفف للجهات الجنوبية الثلاث نوعا من المردودية الاقتصادية التي سيكون لها وقعا على الأوضاع الاجتماعية لساكنة هذه الجهات.

المطلب الثاني : الأنشطة الإقتصادية

في إطار اهتمامات وكالة الجنوب بالتنمية الاقتصادية بالأقاليم الجنوبية، عملت هذه الأخيرة على مباشرة عمليات تنموية منها ما تم إنجازه ومنها الذي لازال قيد الانجاز. هذه المشاريع الاقتصادية بعضها أنجزته الوكالة بمفردها، ومعظمها ساهمت في إنجازه، إلى جانب باقي الشركاء الوطنيين او الجهويين أو المحليين.

ونظرا لتعدد المشاريع والمنجزات ذات البعد الاقتصادي سنقتصر على عرض بعضها المهم الذي كلف الوكالة مبالغ هامة إلى جانب المتدخلين.

الفرع الأول : الأنشطة المدرة للدخل

يشمل دعم الأنشطة المدرة للدخل والمبادرة الخاصة ثلاثة أنواع من العمليات مرتبطة بعضها ببعض، عمليات تهدف إلى تطوير الأنشطة المدرة للدخل، وأخرى تيسر إنشاء مقاولات صغرى وتشجع على المبادرة الخاصة بشكل عام، وثالثة مرتبطة بالتشغيل وإدماج المعطلين في سوق العمل ودعم الأنشطة الموفرة لمناصب شغل. [429]

وتتمحور المبادرة من أجل إنعاش الشغل والتنمية حول " دور المبادرة " التي تشكل أرضيات لدعم الأنشطة الموفرة للدخل، والأنشطة الموفرة لمناصب الشغل وذلك بمدن كلميم، طاطا، طان طان، آسا، السمارة وطرفاية. وعلى الرغم من اعتبار محور الأنشطة المدرة للدخل والمبادرة الخاصة غاية من الغايات الاقتصادية للوكالة، فإن المشاريع والبرامج المبرمجة في هذا المحور لها أبعاد اجتماعية.

---

[426] -56 anniversaire de la révolution du Roi et du peuple, Plusieurs Projets de développement lancé .Liberation, 27 Aout 2009

[427] -Agence su Sud,L'EFFORT de développement de létat dans les provinces du Sud du Royaumme 1975- 2007, Mars 2007.p12

[428]- أطلس 2008، الأوراش الكبرى لجهة العيون- بوجدور الساقية الحمراء ...، مرجع سابق، ص 22

[429]- تقرير عن أنشطة وكالة الجنوب المنجزة ما بين 2004 و2009 ....، مرجع سابق. ص 23

- **جهة كلميم – السمارة :**

أولت الوكالة إهتماما بالغا بالنشاط السياحي في جهة كلميم السمارة، ويظهر ذلك جليا من خلال الدعم الذي تقدمه لهذا النشاط لما له من دور محرك في تشجيع المبادرة الحرة وخاصة الأنشطة المدرة للدخل والمنتجة لفرص الشغل، لذلك أنجزت الوكالة وشركائها دراسة استرتيجية حول المخطط الجهوي للتنمية السياحية الذي يهدف تحديد أهم المنتجات السياحية، وإمكانية إنجازها على أرض الواقع، ثم الجهود الاستثمارية والتسويقية المطلوبة. وقد أسفرت الدراسة عن مجموعتين من المنتجات : [430]

- السياحة الشاطئية والمنتجات المرتبطة بها (منتجات السياحة الموجهة لجميع الفئات حصلت على نصيب الاسد في هذا البرنامج من خلال منطقتين سياحيتين جديدتين : الشاطئ الابيض ووادي الشبيكة).

- وجهة الصحراء – الواحة مع مكونها البيئي.

واذا كانت السياحة الشاطئية تقوم أساسا على استغلال الموارد السياحية، فمن الضروري تطوير منتوج يتلأم مع طبيعة المنطقة ككل، يعتمد على إقامة مدارات سياحية لاكتشاف الواحات، الجبال والصحراء، وفي هذا الإطار أنجزت الوكالة وشركائها مشروع التنمية المستدامة لسياحة واحية في إطار برنامج واحات الجنوب بكلفة وصلت 000 440 4 درهم في مدة لا تتجاوز 48 شهرابين سنة 2007 و2011. [431]

الاتفاقيات التي عقدتها الوكالة مع الفاعلين التنمويين بخصوص التنمية المستدامة لسياحة الواحات ترمي الى انقاذ واحات الجهة وملامسة المشاريع المدرة للدخل خاصة بالنسبة للمرأة القروية وفئة الشباب والتي تهم تعبئة وتدابير المياه والسياحة المحلية واعادة تدبير وتجهيز ورشة الخزف. [432]

غير أن الحديث عن برنامج واحات الجنوب بشكل وافي سيتم التطرق اليه في محور"المشاريع المندمجة" في الصفحات الموالية من هذا الفصل. ومع ذلك لابد أن نعرض وكما سبق لبعض مكونات هذا المشروع المركب كتلك المرتبطة بتنمية الأعمال المدرة لدخل المنتجة لفرص الشغل، حيث يوفر مكون السياحة الواحية المستدامة فرص شغل مباشرة وغير مباشرة. بما في ذلك الفضاءات الواحية البعيدة، وذلك بإدخاله حرفا جديدة وواعدة في أوساط ساكنة الجهة التي تتميز بالهشاشة كالشباب المعطل والنساء.

ويبين الجدول التالي إجمالا أهم الأنشطة المنجزة في جهة كلميم - السمارة أو تلك التي في طور الإنجاز والمتعلقة بمحورالأنشطة المدرة للدخل :

---

[430]- أطلس 2008- 2009، الأوراش الكبرى لجهة كلميم – السمارة ....، مرجع سابق ص 4

[431] -Atlas 2008 – 2009, les grands chantiers de la région du Guelmim – Essmara …, op, cit P :8

[432]- 10 ملايين درهم لإنقاذ واحات طاطا ، الأحداث المغربية ، 09 يونيو 2008

الجدول رقم 75 : دعم الأنشطة المدرة للدخل وتشجيع المبادرة الحرة (جهة كلميم.السمارة)

المشروع	كلفة المشروع	مدة الإنجاز	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع
دعم مشروع بناء محطة حرارية بلالة ملوكة	400 الف درهم	24 شهر	2005	2007
دراسة جدوى لإنجاز مركب سياحي بآسا	400 الف درهم	6 شهر	2006	2007
إعداد دراسة نموذجية لمؤهلات التنمية المستدامة	300 الف درهم	6 شهر	2008	2008
دراسة جدوى لإنجاز مركب سياحي بالزاك	400 الف درهم	6 شهر	2006	2007
مركز للتكوين المهني في مهن الفندقة والسياحة بآسرير	11 مليون و40 الف درهم	60 شهر	2007	2012
ترميم وإعادة الاعتبار بقصر آسا "الشطر 1"	11 مليون و510 الف درهم	24 شهر	2006	2008
ترميم المخازن الجماعية للغلال بامطضي، إقليم كلميم	1مليون 50 الف درهم	24 شهر	2007	2009
إعداد تصميم التنمية الجهوية للصناعة التقليدية	1مليون و200 الف درهم	6 شهر	2007	2008
إنشاء مجمع الصناعة التقليدية بطاطا	2مليون و530 الف درهم	16 شهر	2006	2008
ترميم مجمع الصناعة التقليدية بالزاك	1مليون و120 الف درهم	16 شهر	2007	2008
إعداد تصميم للتنمية الجهوية والاقتصادية الجهوي	1مليون و400الف درهم	6 شهر	2006	2008
دعم تعاونيات آسا – الزاك	3 ملايين درهم	ظرفية	2007	2007
سقي الأراضي الفلاحية لجماعة لقصابي تاكوست	400 الف درهم	6 شهر	2006	2006
دعم تنمية القروض الصغرى: جمعية الأمانة ومؤسسة زاكورة	6 ملايين درهم	36 شهر	2006	2008
مبادرة من أجل إنعاش التشغيل والتنمية	95 مليون درهم	5 سنوات	2006	2011
إنجاز منطقة للانشطة الاقتصادية بطانطان – الوطية	15 مليون درهم	36 شهر	2008	2010
انجاز منطقة للأنشطة اقتصادية باسا	2 مليون درهم	24 شهر	2008	2009

إنجاز وحدة الإنتاج الكسكس بالسمارة لفائدة جمعية البدائل	3 ملايين درهم	12 شهر	2008	2009
إنجاز منطقة للأنشطة الاقتصادية بالسمارة	4 ملايين و100 الف درهم	24 شهر	2008	2009

المصدر : وكالة الجنوب، أطلس 2008 – 2009، الأوراش الكبرى لجهة كلميم – السمارة.

من خلال بعض المشاريع التي تندرج ضمن دعم الأنشطة المدرة للدخل يلاحظ مدى التقارب المتعدد المستويات لأعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية كبرنامج واحات الجنوب الذي يركز عمله على الاقتصاد الاجتماعي المصغر، دون نسيان أهدافه الكبرى ‹ انقاذ التنوع البيولوجي للواحات والحفاظ على البيئة. كما يجمع البرنامج في شبكته عدة شركاء فاعلون مؤسساتيون مغاربة، ممولون دوليون ‹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتعاون اللامتمركز›، مؤسسات كبرى ثم الجمعيات المحلية.

و تعتبر المبادرة من أجل انعاش التنشغيل والتنمية في الجهات الجنوبية الثلاث تنفيذا لسياسة الحكومة في مجال انعاش التشغيل. لما تضمنه من دعم للانشطة المدرة للدخل والمنتجة لفرص الشغل والمبادرة الخاصة عن طريق تقوية الكفاءات المحلية وتجميع الاعمال التي تصب في هذا الميدان [433]. والجدير بالذكر أن هذا البرنامج مشترك بين هذه الجهات، غير أن الوكالة ركزت في مرحلته الأولى على جهة كلميم - السمارة بشكل كبير، حيث أن خمسة من دور المبادرة الستة الموجودة حاليا تتواجد بهذه الجهة.

و في هذا الإطار أنجزت الوكالة عدة مشاريع من بينها دعم الباحثين عن الشغل وتمكينهم من تكوين 368 متدربا على تقنيات المقابلة من اجل التشغيل، وادماج 202 عاطل في 51 مشروعا مصاحب من طرف المبادرة خلال نهاية سنة 2007. كما أنجزت المبادرة مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات عملية إدماج 131 امرأة في القطاع باسبانيا وذلك على مدى سنتين [434].

- **جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء**

نظرا لتمتع الجهة بمؤهلات سياحية هامة، وبما أن تثمين هذه المؤهلات أداة لدعم الأنشطة المدرة للدخل وتشجيع المبادرة الحرة، أولت الوكالة أهمية لهذا القطاع حيث شرعت في إنجاز مخطط جهوي للتنمية السياحية، بكلفة 3500.000 درهم إلى جانب الشركاء المؤسساتيين[435]. لإبراز العديد من الوجهات والمنتوجات التي تزخر بها الجهة كالثروات الطبيعية والسوسيو ثقافية المتمثلة في :

[433] -Agence du sud, programme des Nations Unies pour le développement initiative pour la promotion de l'emploi dans les provinces du Sud du Royaume, IPE 2006-2010, janvier 2006, P33

[434]- تعد دار المبادرة، باعتبارها محطة للإخبار والاستشارة والمصاحبة خدمة للباحثين عن الشغل، والحاملين للمشاريع والفاعلين التنمويين، العمود الفقري لبرنامج المبادرة من أجل إنعاش التشغيل والتنمية. فهي توفر دعما حقيقيا على مستويين:
- المصاحبة الفعلية وتعبئة النظام البنكي
- الدعم التمويني من خلال شباك مقاولتي وصناديق المساندة.

[435] -atlas 2008 ; la région du Laayoune –Boujdour –Sakia El Hamra…. ; op ;cit p :4

+ السياحة الشاطئية والمنتوجات المرافقة لها (كالرياضات البحرية، الغوص وحمامات شمسية ورملية)

+ رحلات لوجهات صحراوية، واقامة خيام للايواء، وركوب الجمال، وكذا اكتشاف المحيط القريب من المدن الكبرى الجنوبية.

+ السياحة الإيكولوجية على درجات متعددة، خاصة المحمية الوطنية أخنيفيس.

و فيما يخص قطاع الصناعة التقليدية قامت الوكالة وشركاؤها المؤسساتيون بانجاز بعض المشاريع التي تراعي خصوصيات القطاع بهذه الجهة والمساهمة في تحسين ظروف عمل وعيش الصناع التقليديين، نعرضها في الجدول الاتي :

جدول رقم 76 : دعم الأنشطة المدرة للدخل وتشجييع المبادرة الحرة بجهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء (الصناعة التقليدية)

المشروع	لفة المشروع	دة الإنجاز	بداية المشروع	نهاية المشروع
انجاز مخطط التنمية الجهوية للصناعة التقليدية [436]	1200.000درهم	12 شهر	2007	2008
بناء مجمع للصناعة التقليدية ببوجدور	3900.000درهم	12 شهر	2006	2008
تهيئة مجمع للصناعة التقليدية بالعيون	1500.000درهم	10 أشهر	2006	2008
دعم تسويق منتوج الصناعة التقليدية بمدن العيون، بوجدور والداخلة	1500.000درهم	6 أشهر	2007	2009

المصدر : وكالة الجنوب، اطلس ر2008، الأوراش الكبرى لجهة العيون- بوجدور – الساقية الحمراء

أعطت كل من الوكالة وشركائها أيضا لفائدة الجهة انطلاقة مخطط تنموي جهوي للاقتصاد الاجتماعي [437]، هذا المخطط الذي وصلت تكلفة انجازه 1200000 درهم يهدف إلى التمكين من تشخيص الوضعية الحالية وكذا تحديد الآفاق التنموية المستقبلية للاقتصاد الاجتماعي بهذه الجهة، ومن تحديد برامج وتدابير تستهدف فئات اجتماعية معينة (بالموازاة مع فلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية). [438]

[436] -Laayuone , signature d'une convention relative au PRDA , MAP Aujourd'hui le Maroc , 05 Mars 2009

[437]- 28 اتفاقية لإنجاز مشاريع فاقت قيمتها 470 مليون درهم، البنيات التحتية والتأهيل الحضري والمرافق الجماعية من أهم المشاريع، جريدة بيان اليوم، 14 ماي 2009.

[438] -op, cit P6

إضافة إلى السياحة والصناعة التقليدية أولت الوكالة اهتماما لقطاع الصيد التقليدي بإنجازها لبرنامج التكوين والإدماج في مهن الصيد التقليدي بالعيون وبوجدور لفائدة الصيادين الشباب من أجل خلق أنشطة مدرة للدخل وتوفير فرص الشغل [439]، وذلك في إطار برنامج قرى الصيد الذي سيتم التطرق إليه في محور البرامج المندمجة اللاحق، كما تشمل هذه البرامج تكوينا نظريا وأخر تطبيقيا مع خرجات بحرية للصيد وكذا أنشطة تحسيسية للحفاظ على الثروة السمكية والنهوض بالقطاع. [440]

- **جهة وادي الذهب الكويرة**

إن تثمين المؤهلات السياحية لجهة وادي الذهب – الكويرة يعد من بين العناصر المهمة لدعم الأنشطة المدرة للدخل وفرص الشغل بصفة خاصة، ودعم المبادرة الحرة بصفة عامة، ويعد كذلك من بين اهتمامات الوكالة باعتبارها شريكا ومساهما في بعض المشاريع المنجزة في هذا الخصوص.

جدول 77: دعم الأنشطة المدرة للدخل والمبادرة الحرة في جهة وادي الذهب – الكويرة (السياحة).

المشروع	كلفة المشروع	الشركاء	مدة الإنجاز	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع
إنجاز وحدة سياحية مجهزة على خليج الداخلة	2000000 درهم	- وكالة الجنوب - قطاع السياحة - ولاية جهة وادي الذهب-الكوبرة - الجماعة الحضرية للداخلة	12 شهرا	2006	2008
المخطط الجهوي للتنمية السياحية لجهة وادي الذهب – الكويرة[441]	4500000 درهم	- وكالة الجنوب - قطاع السياحة - ولاية جهة وادي الذهب-الكوبرة - المجلس الجهوي لوادي الذهب – الكويرة - المجلس الإقليمي لواد الذهب	6 أشهر	2005	2008

المصدر: وكالة، أطلس 2008، الأوراش الكبرى لجهة وادي الذهب – الكويرة.

[439] -Agence du Sud, Table ronde de la Mission permanente du Maroc organisé en marge de la XIII ème session du conseil des droits de l'homme, sous le thème : « le rôle des agences régionales de développement pour la promotion des droits économiques , sociaux et culturels » Genève, 22 mars 2010 , p :37

[440]- أطلس 2008، جهة العيون ... ، مرجع سابق، ص 7

[441] -Tourisme , nouvau projet en gestion dans le sud marocain , Le matin du Sahara , 02 juillet 2008

يشكل المخطط الجهوي للتنمية السياحية السالف الذكر دراسة ذات بعد استراتيجي تهدف إلى إعداد قطب سياحي مهم يمكن من وضع اللبنات الأساسية لتنمية منتوج سياحي يتمحور حول الثروات السياحية المحلية. كما تمكن هذه الدراسة من إعطاء رؤية تسويقية لهذه الثروات لجعل وجهة الداخلة من ضمن المدارات السياحية الوطنية منها والدولية. ليتعزز هذا الدعم بمشروع انجاز وحدة سياحية مجهزة على خليج الداخلة. [442]

إلى جانب هذه المخططات السياحية مولت الوكالة وشركاؤها المؤسساتيون بعض الدراسات الاستراتيجية التي تساعد الجماعات المحلية على اختيار برامج تنموية مندمجة في ميدان الصناعة التقليدية، كمخطط التنمية الجهوي للصناعة التقليدية الذي بدأت دراسته خلال سنة 2007، والذي مكن من إنجاز برنامج عمل خماسي 2008-2012 لصالح الصناع التقليديين لجهة وادي الذهب-الكويرة، كما يشمل هذا المخطط مجموعة من التدابير الهادفة الى تحسين ظروف عمل وعيش الصناع التقليديين (المساعدة على الحصول على

القروض، توسيع الاستفادة من التغطية الصحية، التأمين على العمل وكذا التكوين في المجال المحاسباتي والضريبي...). ويشمل تاهيل هذا القطاع كذلك فرع الإنتاج ودعم تسويق المنتوج. [443]

الفرع الثاني : التسويق الترابي

إذا كانت الوكالة تقوم بمواصلة مجهوداتها بالأقاليم الجنوبية، بشراكة مع مجموعة من الفاعلين التنمويين من قطاعات وزارية ومكاتب ومؤسسات عمومية، وسلطات ومنتخبين على المستوى المحلي في إنجاز البرامج والمشاريع المرتبطة بالمحاور التي سبق الحديث عنها، فهي لم تغفل الإهتمام بمحور مهم يتعلق الأمر بدعم التسويق الترابي لمجال تدخلها.

إن عملية التعريف بالأقاليم الجنوبية التي أنجزتها الوكالة على صعيد ما بين الجهات شملت دعم المطبوعات والوثائق السمعية البصرية المتعلقة بهذه المناطق، ودعم تظاهرات التسويق الترابي « ندوات، معارض...» على المستويين الوطني والدولي[444].

- **جهة كلميم – السمارة**

وفرت بعض مشاريع الوكالة في جهة كلميم-السمارة خلال فترة إنجازها، الوثائق التقنية المتخصصة التي يتم توزيعها على الدوائر العلمية والإدارية المناسبة. وفضلا عن المحتوى التقني لهذه الوثائق، فإنها تحمل رسائل التسويق المجالي ذات القيمة المضافة. وهذا ينطبق على الوثائق التي تم

[442] -Atlas 2008 , Les grands chantiers de la region de oued Eddahab –Lagouira …,op cit ,p4

[443]- أطلس 2008 ، جهة وادي الذهب – الكويرة ....، مرجع سابق ، ص 5

[444]- تقرير عن أنشطة وكالة الجنوب مابين 2004-2009 ...، مرجع سابق ، ص 24

إنجازها في برنامج المذكرة 21، التي من خلالها يمكن للمتتبع على الصعيد الوطني والدولي أن يكتشف الجهات الجنوبية، ويتعرف على مشاكلها الإقتصادية، الحضرية والاجتماعية ومناظرها الطبيعية. [445]

و تدعم الوكالة نشر وتوزيع مختلف المؤلفات العلمية، التاريخية والثقافية، وكتب في طبعات أنيقة، ومطبوعات مصورة...، وهي بمثابة سفراء للتسويق الترابي للأقاليم الجنوبية. وتضم هذه الأعمال العديد من المؤلفات نذكر منها على سبيل المثال كتاب واحة أسرير" عناصر التاريخ الإجتماعي لواد نون" المنشور سنة 2007 لمؤلفه أحمد الجماني الباحث في الأنتربولوجيا والتاريخ [446]، وكتاب المغرب الصحراوي للكاتبين محمد الفايز وجين باسيت ليدو(سنة 2008) الذي تم توزيعه في وقت واحد بالمغرب، فرنسا، إسبانيا وأمريكا الاتينية [447]. إضافة إلى كتاب بعنوان الصحراء الأطلنتية المجال والإنسان للكاتبين رحال بوبريك ومحمد الناصري [448]، ثم كتاب يحمل عنوان " أسرار الجنوب المغربي" للمؤلف أحمد السكونتي [449]، الصادر عن منشورات "مرسم" خلال سنة 2007 باللغتين الفرنسية والانجليزية، والذي يحكي عن مختلف مناحي الحياة في الفضاء الصحراوي (الثقافة العادات والمعمار).

اعتمدت الوكالة أيضا الترويج للجهة، من خلال زيادة عدد الرحلات الجوية، حيث أنجزت مشروع دعم الربط الجوي بين الدار البيضاء وجهة كلميم – السمارة بتكلفة بلغت 8 ملايين و219 الف درهم إلى جانب شركة الخطوط الجوية الجهوية وشركاء أخرون ، بهدف التمكن من تطوير حركة تنقل الاشخاص والبضائع بين جنوب المغرب وشماله، وبالتالي تعزيز مبادرة الوكالة وشركائها لفك العزلة عن الأقاليم الجنوبية وتمكينها من كل فرص التنمية الاقتصادية والبشرية. [450]

أما في المجالات الفنية والثقافية، فقد لعبت الوكالة دورا هاما في دعم العديد من التظاهرات والمهرجانات الثقافية والفنية التي شهدتها الجهة، مستهدفة بذلك جمهورا متنوعا من أجل إنعاش الموروث المحلي للأقاليم الجنوبية، وفي هذا الإطار تشارك الوكالة في تنظيم الموسم الثقافي والسياحي السنوي بطانطان المعروف بأمكار، الذي يعد أكبر تظاهرة في الجهة، والمصنف ضمن التراث الشفهي وغير المادى للإنسانية من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو، ويهدف إلى تكريس الإحتفاء بثقافة الترحال عبر استعراض مختلف مظاهر الحياة اليومية للإنسان الصحراوي.

---

[445]- التشخيص البيئي لمدينة كلميم ، ملخص ، مذكرة 21 المحلية ، وكالة الجنوب ، مارس 2007 ، ص 3

[446] -Ahmed Joumani, L'asis d'Asrir, elements d'histoire sociale del'oued noun, préface Danie Rivvet, collection histoire et sociétés du Sud marocain , editions la croisee des chemin, (CTP) imp, EL Maarif Aljadida_ Rabat , 2009, P5

[447] -Jean Baptiste Lerant , Mohamed EL FAIZ, Le Maroc Saharien, Actes Sud, MALIKA éditions, 2008

[448] -un ouvrage sur le sahara Atlantique, le reporter, 27 septembre 2007

[449] -le Sahara Maroccain en texte et en image « Secrets du sud marocain (southern Marocain secrets), Maroc hebdo, 26 janvier 2007, p5

[450]- ابتداءا من الأربعاء الماضي ATRللرحلات الجوية بين البيضاء وكلميم – طانطان ، الإتحاد الاشتراكي الاثنين 02 يوليوز 2007 ، ص 1

- **جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء**

شملت عملية التعريف للوكالة بهذه الجهة، دعم المطبوعات والوثائق السمعية البصرية المتعلقة بهذه المنطقة، إلى جانب دعم تظاهرات التسويق الترابي (ندوات، معارض...) على المستويين الوطني والدولي. وسجلت هنا حالة خاصة همت دعم قناة التلفزة الجهوية بالعيون ، إضافة

إلى دعم الوكالة وشركائها للعديد من البرامج التلفزية التي تهدف إلى التسويق الترابي والاقتصادي والحفاظ على الموروث الثقافي لأقاليم الجنوبية للمملكة.

و في خضم التسويق لمؤهلات الجهة، شاركت الوكالة في دعم تنظيم حلقة خاصة من برنامج مشاريع حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء، وكلفها الإعداد لهذا البرنامج إلى جانب ولاية الجهة والمركز الجهوي للاستثمار مبلغ بحوالي250 ألف درهم، كما دعمت إنجاز برنامج سباق القوافي للتلفزة الجهوية بالعيون بشراكة مع القناة المنظم خلال شهر رمضان 2007 حول تراث الأقاليم الجنوبية والشعر الحساني. [451]

الجهة أيضا شهدت العديد من التظاهرات السوسيو – ثقافية والرياضية المتنوعة وذات الاشعاع السياحي، بدعم من الوكالة والفاعلين التنمويين المحليين [452]، كمهرجان روافد أزوان الدولي بمدينة العيون ذو الكلفة المالية 30، 8 مليون درهم [453]، والمهرجان الدولي لبوجدور الذي ناهزت كلفته المالية 4 ملايين درهم، وفي السياق ذاته تدعم الوكالة تنظيم مهرجان الأمسيات الموسيقية لكابوجوبي بطرفاية، الهادف إلى الحفاظ على الموروث الثقافي للمدينة، والساعي إلى تنمية وتفعيل التبادل الثقافي التواصل الحضاري من خلال الانفتاح على باقي الثقافات والحضارات ثم انعاش السياحة بالجهة. [454]

و من أجل التسويق السياحي أصدرت الوكالة مجموعة من الكتيبات والمطويات ذات الصبغة الدعائية للترويج لمؤهلات الجهة وإمكانياتها السياحية، وشجعت هذا المجال أيضا بدعمها للرحلات الجوية بين الدار البيضاء والعيون والداخلة بكلفة وصلت الى 500،22 مليون درهم، لتسهيل قدوم السياح من داخل باقي أقاليم الممكة على المستوى الوطني، أما على الصعيد الدولي فساهمت في دعم تنظيم أسبوع المغرب بجزر الكناري بغلاف مالي قدرب 362 ألف درهم عام 2007 قصد التعريف بالإمكانيات والمؤهلات التي يتوفر عليها المغرب وخصوصا جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء القريبة من هذه الجزر. [455]

- **جهة وادي الذهب – الكويرة**

في بداية سنة 2008، أنجزت الوكالة منشورا جديدا يهتم بتسويق مختلف الأبعاد التنموية لمدينة الداخلة ومحيطها، من أجل اغناء مجموع المنجزات التي تروم التعريف بهذه الجهة، وعملت على الترويج

[451]- أطلس 2008 ، جهة العيون- بوجدور- الساقية الحمراء ...، مرجع سابق ، ص 42

[452]- بوجدور المدينة المنار- طرفاية : محطات العمر – العيون : المؤهلات الحضرية ، أسرار الجنوب المغربي ، Maroc Hebdo ، 2007 ، ص 5.

[453]- مهرجان« روافد ازوان » الثقافي الدولي بمدينة العيون ، رسالة الأمة ، الاثنين 28 ماي 2007.

[454]- في الندوة التقديمية لبرنامج المهرجان الدولي لمدينة طرفاية ، «كابوجوبي» تحتفل بالموسيقى والتاريخ ، الأحداث المغربية ، 28 شتنبر 2007.

[455]- محمد الهيبة البشرة ، مرجع سابق ، ص 68

لمؤهلاتها من خلال الإعلان عن طلبات العروض المتعلقة ببناء الطرق والتجهيزات المختلفة، والمندرج ضمن دعم التسويق السياحي والثقافي والاقتصادي للجهة بغية تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد المحلي.

ونظرا لما تتميز به الجهة بصفة عامة والداخلة على الخصوص من مؤهلات سياحية وطبيعية، تعمل الوكالة على تشجيع هذا القطاع بترويجها للمنتوج السياحي، ويظهر ذلك جليا من خلال الدعم الذي قدمته لتنمية الرحلات الجوية الدار البيضاء – العيون – الداخلة مع شركائها سنة 2007، حيث بلغت كلفة هذا المشروع حوالي 22 مليون و500 ألف درهم، بهدف تشجيع السياحة الداخلية عن طريق تقديم تسهيلات لفائدة السياح القادمين من الشمال صوب مدينة الداخلة.[456]

وفي سنة 2009، ساهمت الوكالة أيضا في دعم تقوية الرحلات الجوية بين الدار البيضاء والداخلة بتنظيم رحلتين بالأسبوع ذهابا وايابا، بواسطة طائرات البوينغ 737-800 وذلك بشراكة مع الخطوط الملكية المغربية، المديرية العامة للجماعات المحلية وولاية جهة وادي – الذهب – الكويرة لدعم الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي والسياحي في جهة وادي الذهب – الكويرة.[457]

إلى جانب الأنشطة والمشاريع المنضوية ضمن دعم التسويق الترابي، شاركت الوكالة بدورها في تنظيم حملة تواصل دولية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية بتعاون مع « مجلة أفريك». فضلا عن ذلك، استفادت الكثير من الندوات من دعمها أو مساهماتها، منها (سطات، ورزازات، برنامج الواحات بموناكو وايليش باسبانيا، ثم برنامج الصبار بجوا وبيسوا البرازيلية) و« ايام الخميس بمعهد العالم العربي » بباريس. وتقديم الاقاليم الجنوبية العشرة في « المعرض الدولي للفلاحة بمكناس » في دورات 2006، 2007، 2008، 2009. هذا بالإضافة إلى إسهامها في تنظيم « معرض لمنتوجات المرأة المقاولة بالاقاليم الجنوبية للمملكة » بالعيون في السنوات 2006، 2007، 2008.[458]

و في نفس السياق، ومن أجل دعم البحث العلمي في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية وقعت الوكالة وجامعة محمد الخامس، السويسي بالرباط سنة 2007 اتفاقية شراكة [459]، همت أنشطة البحث وتنظيم الندوات ونشر الأبحاث المتعلقة بمختلف مجالات الحياة، مع تقوية التكوين في الميدان الاستراتيجي للعلوم الاجتماعية والإنسانية في الأقاليم الجنوبية للمملكة.[460]

هكذا يبدو أن المشاريع والإنجازات التي تطرقنا اليها في هذا المبحث، المصنفة ضمن البنيات التحتية والأنشطة الاقتصادية المنجز منها، والموجود قيد الإنجاز في الجهات الجنوبية الثلاث، قد ساهمت الوكالة في إنجازها بشكل كبير من خلال الشراكات والمساهمات المالية والتنسيق، وحصيلة التدخل

---

[456] -Atlas 2008, La region du Laayoune – Boujdour …, op cit p 44

[457] -Transport aérien : de nouvelles liaisons entre Casablanca et Dakhla , Aujourd'hui , 15 decembre 2009. P 10

[458]- تقرير أنشطة وكالة الجنوب المنجزة ما بين 2004 و2009 ....، مرجع سابق ص 24

[459] -Pour la promotion de la recherche scientifique , Aujourd'hui le Maroc , 04 juillet 2007

[460]- اتفاقيات شراكة بين وكالة الجنوب وجامعة محمد الخامس – السويسي، الإتحاد الالشتراكي ، 04 يوليوز 2007

إجمالا، ومن خلال أيضا الجهود التي تبذلها بغية إشراك أكبر عدد ممكن من الشركاء والفاعلين سواء الدوليين أو الوطنيين والمحليين، لتحقيق أهدافها وبرامجها التنموية.

إضافة إلى ما سبق، تعمل الوكالة على مواجهة مظاهر التخلف واالتهميش ومحاربة الفقر، ودعم االتجهيزات والمرافق الاجتماعية، ومحاربة السكن غير اللائق، كما تدعم الأنشطة الثقافية والرياضية، وكذا المجتمع المدني. وهي محاور سندرجها ضمن أنشطة االوكالة الإجتماعية، باعتبارها من بين الغايات الرئيسية التي تسعى الوكالة إلى تنفيذها بغية تحقيق تنمية مندمجة ومتوازنة بالأقاليم الجنوبية.

المبحث الثاني : الأنشطة الاجتماعية

يشهد المجتمع المغربي في الأونة الأخيرة، تغيرات هامة شملت مختلف المجالات، ففي ظل الانفتاح السياسي واتساع هامش الحريات، بدا أن هناك رغبة أكيدة لتجاوز تركة الماضي، وما خلفته من اخفاقات على المستوى الاقتصادي وتدني لأوضاع شرائح واسعة من المجتمع المغربي. [461]

لقد واكبت الأوضاع الاجتماعية لفئات واسعة من أبناء الأقاليم الجنوبية مظاهر التهميش وعوامل الإقصاء، وكذا ظهور انحرافات سوسيو اقتصادية، الشيء الذي نتج عنه توسع في مضمار الامتيازات والفوارق الاجتماعية بشكل عمق أشكال الخصاص الاجتماعي وهدد تلاحم النسيج الاجتماعي.

وتحقيقا للغاية التي أنشأت من أجلها، اهتمت وكالة الجنوب بمواجهة الأوجه الصارخة من الخصاص الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية، والمساهمة إلى جانب باقي الشركاء في توفير الحاجيات والمتطلبات الأساسية، التي لها ارتباط بالحياة اليومية لساكنة هذه الأقاليم، وأمام صعوبة الحديث عن حصيلة منجزات الوكالة على المستوى الاجتماعي بالتدقيق والتفصيل. سنعمل على الحديث عن المشاريع والبرامج المهمة التي رصدت لها مبالغ مالية كبيرة وذات أهداف اجتماعية محضة.

المطلب الأول : المرافق الجماعية وإنعاش السكن

قامت الوكالة بمبادرة لجمع الفاعلين المحليين بهدف الإستفادة بشكل أمثل من المجهودات التي تبذلها الدولة لتحقيق مشاريع اجتماعية ذات أهمية كبرى في الأقاليم الجنوبية للمملكة. وقد مكن التشاور مع الفاعلين العموميين من اختيار مشاريع مرتبطة بالتجهيزات والمرافق الجماعية اللازمة التي تحتاج اليها هذه المناطق، وكذلك من إقامة شراكات تهدف إلى الإستعمال الامثل للموارد المالية والتقنية المتاحة.

وعلى الرغم من ضعف الكثافة السكانية بالأقاليم الجنوبية، فقد أدى الضغط الديمغرافي على المجالات الحضرية إلى تدهور الإطار المعماري، وانتشار السكن العشوائي والغير اللائق. الشيء الذي استدعى ضرورة تدخل الوكالة والشركاء للقضاء على هذه الظاهرة.

[461]- محمد الأمراني : التحولات المجتمعية وتطور الدولة عبر التاريخ ، درا النشر المغربية الدار البيضاء ، الطبعة الأولى 2005، ص 316 .

الفرع الأول : تشييد المرافق السوسيوجماعية

تعمل الوكالة على تهيئة وتشييد المرافق السوسيو – جماعية في الأقاليم الجنوبية، وتزويدها بالتجهيزات اللازمة لضمان اشتغالها بشكل جيد، وتضم هذه المشاريع أيضا مرافق جماعية منجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

•جهة كلميم – السمارة

مثلت المرافق الاجتماعية والجماعية المنجزة في هذه الجهة مجالات متنوعة واحتلت حيزا هاما من أهداف وغايات الوكالة، من أجل تلبية برمجة المرافق المطلوبة والاحتياجات الأكثر إلحاحا للسكان، وذلك في تناغم تام مع روح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ووفقا للتوجيهات الملكية المتضمنة في خطاب 6 نوفمبر 2006 بأكادير، الذي نص على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للبنيات الاجتماعية القادرة على تحسين الحياة اليومية للسكان.

وفي هذا الإطار شرعت الوكالة وشركائها في إنجاز العديد من المرافق الجماعية في الجهة، والمتميزة بتنوعها بدءا بالمعهد المتخصص للتكنولوجيا، والمؤسسات المخصصة للشباب والاطفال، إضافة الى البنيات الرياضية والاجتماعية وغيرها نوردها في الجدول أسفله حسب كل إقليم.

جدول رقم 78 : مشاريع تهيئة وبناء وتجهيز المرافق الجماعية بجهة كلميم –السمارة

المشروع	مدة الإنجاز	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع	كلفة المشروع
إقليم كلميم				
-إحداث المعهد المتخصص للتكنولوجيا الحديثة بكلميم [462]	18 شهرا	2006	2007	8022000 درهم
-توسيع دار الأطفال بكلميم	12 شهر	2006	2008	1050000 درهم
-تجهيز دار التضامن بكلميم	12 شهر	2006	2006	120000 درهم
-تطوير البنيات الاجتماعية بكلميم	12 شهرا ظرفية	2006	2007	9600000 درهم
- برنامج مشاريع القرب بكلميم	12 شهرا	2006	2008	12774998 درهم
-تجهيز مركز تصفية الدم بكلميم	18 شهرا	2006	2006	230000 درهم
-بناء دار للفتيات بالجماعة الحضرية لكلميم	8 اشهر	2007	2008	900000 درهم
-بناء دار للفتيات بالجماعة القروية لفاصك [463]	8 اشهر	2007	2008	900000 درهم

[462]- جلالة الملك يدشن بكلميم المعهد المتخصص للتكنولوجيا الحديثة للإعلام والإتصال ، جريدة الحركة ، الخميس 29 نونبر 2007

-بناء دار للفتيات بالجماعة القروي لافران الاطلس الصغير	8 اشهر	2007	2008	1000000 درهم
-برنامج دعم الولوج الى المرافق والخدمات الاساسية بالوسط القروي	4 أشهر	2006	2007	1965000 درهم
-بناء دار الطالب مركز افركط	12 شهرا	2006	2007	100000 درهم
-تهيئة ملعب رياضي بالجماعة القروية لتاغجيجت	4 اشهر	2007	2008	3500000 درهم
-تهيئة ملعب رياضي بالجماعة القروية لفران الاطلس الصغير	8 اشهر	2007	2008	1200000 درهم
-تهيئة ملعب رياضي بالجماعة القروية لتكانت	4 اشهر	2007	2008	230000 درهم
-بناء دار المقاومة بكلميم، طانطان والسمارة	12 شهرا	2008	2009	4975000 درهم

إقليم آسا – الزاك				
- إحداث قاعة رياضية مغطاة بآسا [464]	**18 شهرا**	**2006**	**2008**	**6585000 درهم**
- إنجاز مسبح عمومي بآسا[465]	**12 شهرا**	**2006**	**2007**	**2450000 درهم**
- بناء مسبح بالزاك	**12 شهرا**	**2006**	**2008**	**1209000 درهم**
- بناء مركز إستقبال بآسا	**12 شهرا**	**2006**	**2008**	**2780000 درهم**
- تهيئة ملعب بلدي بحي مولاي إسماعيل بآسا	**10 أشهر**	**2006**	**2008**	**800000 درهم**
- بناء داخلية بعوينة لهنا	**8 أ شهر**	**2006**	**2007**	**1200000 درهم**
- بناء مركز صحي بالزاك	**8 أشهر**	**2006**	**2007**	**500000 درهم**
- بناء دار المواطن بالزاك	**8أشهر**	**2006**	**2007**	**1400000 درهم**
- بناء دار المواطن بآسا	**6 أشهر**	**2006**	**2007**	**1400000 درهم**
- بناء جدار لحماية فضاء عمومي بالزاك				**7000000 درهم**
إقليم طـــاطـــــا				
- بناء قاعة رياضية بطاطا	**10 أشهر**	**2008**	**2009**	**6000000 درهم**

[463] -Activités royale, S.M Mohamed Vl inaugure ‹ DAR ATTALIB › à la commune ‹ Fask › et lance des projet de dévloppement , mardi 04 décembre 2007. Par MAP

[464] -Ahmadou EL Khatab, le chantier de la salle omnisport d'Assa avance à grands pas, L'ibération, jeudi 29 Novembre 2007, P7

[465] -le Souvrain préside la signature de la convention pour la mise à niveau infrastructurelle de Tata au coût de 70,55 DH, Le Matin, Samedi 08 Décembre 2007, P42

- بناء وتهيئة المسبح البلدي بطاطا	**9 أشهر**	**2008**	**2009**	**500000 درهم**
- بناء المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية بطاطا	**12 شهر**	**2008**	**2009**	**20000000 درهم**
- دعم بناء مرافق لفائدة جمعية دار الأطفال بطاطا	**4 أشهر**	**2007**	**2008**	**1282500 درهم**
- بناء مركب سوسيو ثقافي بطاطا	**9 أشهر**	**2008**	**2009**	**4230000 درهم**
- بناء محطة طرقية بطاطا	**12 شهر**	**2008**	**2009**	**7200000 درهم**
- بناء مأوى سياحي بفم الحصن، إقليم طاطا	**8 أشهر**	**2007**	**2008**	**2000000 درهم**
- بناء دار الشباب بفم الحصن، إقليم طاطا	**8 أشهر**	**2007**	**2008**	**14000000 درهم**
- بناء مجزرة بلدية بفم الحصن لإقليم طاطا	**8 أشهر**	**2007**	**2008**	**1500000 درهم**
- بناء مأوى سياحي بتيسنت، عمالة طاطا	**9 أشهر**	**2008**	**2009**	**1600000 درهم**
- بناء ملعب رياضي بآقا الشطر الأول	**10 أشهر**	**2008**	**2009**	**1300000 درهم**
- تهيئة السوق الأسبوعي بآقا	**10 أشهر**	**2008**	**2009**	**1200000 درهم**
- بناء دار للفتيات بآقا	**3 أشهر**	**2008**	**2009**	**350000 درهم**
- بناء حضانة بآقا	**8 أشهر**	**2008**	**2009**	**400000 درهم**
- بناء مركز سياحي بآقا[466]	**12 شهر**	**2008**	**2009**	**3200000 درهم**
- تهيئة فضاء أخضر بآقا	**3 أشهر**	**2008**	**2009**	**600000 درهم**

إقليم طـــــانـطـــان				
- بناء سوق السمك الجديد بطانطان	18 شهر	2008	2010	11000000 درهم
- تأهيل وتهيئة سوق السمك بطانطان	8 أشهر	2008	2009	3000000 درهم
- بناء مركب سوسيوثقافي بطانطان	18 شهر	2008	2010	1500000 درهم
إقليم الـسـمـــارة				
- بناء قاعة مغطاة ونادي للأطر بالسمارة	24 شهر	2007	2009	120000 درهم
- تهيئة الملعب البلدي بالسمارة	4 أشهر	2008	2009	3100000 درهم
- بناء فضاء جمعوي بحي الوحدة بالسمارة	10 أشهر	2008	2009	5000000 درهم
- بناء فضاء جمعوي بحي ليراك بالسمارة	10 أشهر	2008	2009	5000000 درهم
- بناء السوق البلدي بالسمارة	9 أشهر	2006	2007	2400000 درهم
- مشروع القرب بالسمارة	12 شهر	2007	2008	4000000 درهم

المصدر: وكالة الجنوب، أطلس2008-2009، الأوراش الكبرى لجهة كلميم السمارة، من ص28 إلى ص 42

إن الهدف الأساسي من بناء هذه المرافق العمومية حسب تصور الوكالة يتمثل في التفتح الإجتماعي والشخصي لمستعمليها. ويتواجد البعض الرئيسي من هذه المرافق بالمدن الكبرى للجهة أو بالمراكز الحضرية المتوسطة (المستشفيات، والمدارس المتخصصة)، ويتوفر مجموعة أخرى من هذه المرافق في

[466] -Activité Royale : le souvrain à la commune urbaine de AKKA, le Matin, vendredi07 Décembre 2007,P40

البلدات الصغيرة (مراكز الجماعات القروية). وتبقى الجماعات القروية بجهة كلميم – السمارة ذات إحتياجات ملموسة، بإعتبارها مناطق نائية ويزداد الضغط عليها بسبب بعدها. فالمشاريع المدرجة في الجدول أعلاه، توضح العديد من هذه الإحتياجات وخصائصها الإجتماعية مثل (دار الطالب، دار الفتيات ومركز الخدمات الاجتماعية...).

- **جهة العيون- بوجدور- الساقية الحمراء**

إن الإسترتيجية التي تعتمدها الوكالة، تندرج ضمن السياق الراهن لفلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على الصعيد الوطني. واليوم، يبدو من الحكمة تجاوز التحليل القطاعي ومقاربة إستثماراتها من أجل قياس مقاصدها وغاياتها الإجتماعية، فجهة العيون- بوجدور - الساقية الحمراء كباقي الجهات الجنوبية، شيد فيها العديد من المشاريع المرتبطة بتهيئة وبناء وتجهيز المرافق الجماعية من قبل الوكالة وشركائها. غايتها تحسين ظروف وجودة عيش الساكنة وضمان إدماجهما وتحقيق التلاحم الإجتماعي.

وفيما يلي جداول تبيانية للعمليات المتعلقة بهذا المحور حسب إقليمي العيون وبوجدور:

جدول رقم 79: مشاريع تهيئة وبناء وتجهيز المرافق الجماعية بإقليم العيون.

المشروع	كلفة المشروع ب الدرهم	مدة الإنجاز	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع
-بناء سوق سمك جديد بميناء العيون	4000000	24 شهرا	2005	2008
-تأهيل وتهيئة سوق السمك المتواجد بالعيون	4000000	9 أشهر	2006	2009
-بناء ثانوية تقنية وداخلية بالعيون	20000000	10 أشهر 12شهر	2006	2008
- إنجاز حلبة لسباق الإبل بالعيون	23000000	10 أشهر	2006	2009
- بناء قاعة مغطاة للرياضات بالعيون	6000000	6 شهرا	2006	2008
- تهيئة وتجهيز قاعة للمحاضرات بالعيون	3000000	10أشهر	2006	2008
- بناء قاعة مغطاة بالمرسى	5600000	8 أشهر	2007	2009
-تجهيز الخزانة الوسائطية بالعيون (539)	17000000	12 شهرا	2007	2008
- دراسة وإنجاز مختبر بيطري بالمرسى	2200000	6 أشهر	2007	2009
-بناء مقر متعدد الخدمات لصالح جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني بالعيون (540)	5087000	6 أشهر	2008	2009
- تهيئة فضاءات رياضية بالعيون	491000	6 أشهر	2007	2008
-تهيئة وتجهيز دار ارشاد الطالب بالعيون(541)	2500000	9 أشهر	2006	2008
-تأهيل وتهيئة سوق السمك المتواجد بطرفاية				
-بناء سوق السمك بطرفاية				

-تجهيز الخزانة الوسائطية بطرفاية	6500000	10أشهر	2006	2009

المصدر : وكالة الجنوب، أطلس 2008، الأوراش الكبرى لجهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء ص من 24 إلى 32

جدول رقم 80: مشاريع تهيئة وبناء وتجهيز المرافق الجماعية بإقليم بوجدور

المشروع	كلفة المشروع ب الدرهم	مدة الإنجاز	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع
- تأهيل وتهيئة سوق السمك المتواجد ببوجدور	3000000	9 أشهر	2006	2009
- بناء مركز للتكوين المهني ببوجدور	7300000	10 أشهر	2006	2009
- بناء متحف للمقاومة ببوجدور	800000	10 أشهر	2006	2009
- بناء فضاء جمعوي ببوجدور	2300000	10أشهر	2007	2009
- بناء قاعة مغطاة للرياضات ببوجدور	5400000	12 شهرا	2006	2008
- توسعة وتهيئة المركز السوسيوثقافي والرياضي ببوجدور	2200000	10أشهر	2007	2009
- بناء مركز الإيواء ببوجدور	1606000	10أشهر	2007	2009
- بناء أربعة أقسام بمؤسسة تعليمية ببوجدور	490000	5 أشهر	2007	2008
- بناء دار الطالبة ببوجدور	3000000	10أشهر	2007	2009

المصدر : وكالة الجنوب، أطلس 2008، الأوراش الكبرى لجهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء، ص 24-32

- **جهة وادي الذهب- الكويرة**

استفادت جهة وادي الذهب – الكويرة هي الأخرى من عدة مشاريع مرتبطة بمحور تهيئة وبناء مرافق جماعية وتجهيزها، تميزت بوقع إجتماعي قوي، ويأتي إنخراط الوكالة في إنجاز هذه المشاريع من خلال إعتمادها لمنهجية عمل واضحة وجدية في الأداء، والإقتراب من الساكنة المستهدفة، بشراكة مع مختلف الفاعلين في التنمية البشرية، مؤسساتيين أو خواص. هذه المرافق السوسيو جماعية التي تهم العديد من المجالات الثقافية، الرياضية، التجارية والتجهيزات الأساسية كأسواق السمك، وتوفير النقل...، نعرض أهمها في الجدول التالي :

جدول رقم 81 : مشاريع تهيئة وبناء المرافق الجماعية بجهة وادي الذهب - الكويرة

المشروع	كلفة المشروع ب الدرهم	مدة الإنجاز	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع
- تهيئة المركز الحدودي الكركارات	1.190.000	6 أشهر	2006	2008
- تأهيل وتهيئة سوق السمك المتواجد بالداخلة	3.000.000	9 أشهر	2008	2009
- بناء سوق السمك الجديد بميناء الداخلة	12.000.000	18 شهر	2008	2010
- إنجاز وتجهيز البحار بالداخلة	1.450.000	8 أشهر	2007	2008
- بناء مركز الاستقبال والندوات بالداخلة	20.000.000	18 شهر	2007	2009
- بناء مكتبة وسائطية بالداخلة	5.000.000	12 شهر	2007	2008
- تهيئة وتجهيز المكتبة الوسائطية بالداخلة	1.348.000	18 شهر	2006	2008
- تحويل كازاديل خنرال إلى قصر للضيافة بمدينة الداخلة	6.000.000	12 شهر	2007	2008
- إنجاز مجمع رياضي بالداخلة	8.500.000	18 شهر	2007	2008
- بناء محطة طرقية بالداخلة	8.000.000	12 شهر	2007	2009
- بناء سوق بلدي بمدينة الداخلة	18.000.000	12 شهر	2007	2008
- إنجاز حزام أخضر بالداخلة	2.524.000	8 أشهر	2007	2008
- إعداد دراسة حول السدود التلية بإقليم أوسرد	800.000	6 أشهر	2007	2008
- إحداث مركز لإرشاد الطالب بالداخلة	491.500	6 أشهر	2007	2008
- بناء مركز للإصطياف بالداخلة	6.068.000	10 أشهر	2008	2009

المصدر: وكالة الجنوب، الأوراش الكبرى لجهة وادي الذهب-الكويرة، ص 18-24

وفيما يتعلق بسياسة تقريب خدمات الإعلام والتوجيه لتلاميذ الجهة. إستفادت مدينة الداخلة كالعيون وكلميم من مركز إرشاد الطالب المحدث في إطار شراكة بين الوكالة ووزارة التربية الوطنية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة وادي الذهب - الكويرة بكلفة مالية وصلت إلى 6068000درهم،[467] من أجل توفير البنيات اللازمة لإعلام الطلبة وإرشادهم إلى مختلف التخصصات والتكوينات بالتعليم العالي، والمنح الدراسية، وكذا التداريب والمهن سواء بالمغرب أو بالخارج.

إن حصيلة المنجزات والمشاريع المرتبطة بمحور تهيئة وبناء المرافق الجماعية وتجهيزها في الأقاليم الجنوبية التي غطت حوالي 34% من المبلغ الإجمالي المعبأ للوكالة، تظهر الدور الهام الذي لعبته هذه الأخيرة إلى جانب المتدخلين والشركاء في هذا المحور، من خلال عملها ومساهمتها في تهيئة وتشييد بنايات المرافق المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الرامية إلى محاربة الفقر والهشاشة

[467]- ليلى أنوزلا ، إتفاقيات شراكة لإحداث ثلاثة مراكز جهوية لإرشاد الطالب ، جريدة الصحراء المغربية ، الجمعة 23 فبراير 2007.

والاقتصاد الاجتماعي، وتقريب المرافق ذات البعد الإجتماعي من المواطنين، ثم تحسين المؤشرات الإجتماعية بالأقاليم الجنوبية.

الفرع الثاني : القضاء على السكن غير الائق

يعد القضاء على السكن غير اللائق بالمناطق الجنوبية، إحدى الأولويات التي إنكبت عليها الوكالة منذ إحداثها. وإستنادا إلى إتفاقية إطار بلغ غلافها المالي 1.414 مليار درهم. عقدت بين وزارة الإسكان والتعمير وإعداد التراب والوكالة. شرعت هذه الأخيرة في القيام بعمليات تهيئة بجميع المدن الجنوبية الكبرى، وإقترحت إستراتيجية عملية القضاء على السكن غير اللائق. وقد خضع البرنامج الأولي لعدة تعديلات، إستجابت للحاجيات التي عبر عنها المجلس الملكي الإستشاري للشؤون الصحراوي [468]، إنبثق عنها برنامج جديد للتعمير والإسكان بالأقاليم الجنوبية بحجم إجمالي يصل إلى 140 ألف وحدة سكنية تكلفتها الإجمالية 4.5 مليار درهم. منها 3.38 مليار تحويلات عمومية.

إضافة إلى ذلك، ومن أجل تسريع وتيرة تنفيذ برنامج القضاء على السكن غير اللائق، يتبنى الشركاء مقاربة براغماتية تعتمد على تقاسم المسؤوليات بين مختلف المتدخلين في هذه العملية، فتم وضع إطار تعاقدي جديد يوكل للوكالة مهمة تنفيذ جزء من البرنامج، والجزء تتكلف به شركة العمران الجنوب.[469]

و يؤكد توزيع المهام هذا، على الوظيفة الأفقية للوكالة من خلال التنسيق والدعم اللوجستيكي لفائدة الساكنة المستفيدة، وجعل شركة العمران الجنوب ترتكز على إعداد تجزئات مهيأة ومجهزة.

لقد تمت برمجة 53 مشروعا بتكلفة إجمالية تناهز 1.657 مليون درهم. حيث أنجزت في مجموع الجهات الجنوبية الثلاث حوالي 7.430 وحدة سكنية و18712 قطعة أرضية، و754 بقعة للصناعة والأنشطة. كما أن قرابة 40 ألف أسرة إستفادت من مشاريع التأهيل الحضري.[470]

فيما تضمن برنامج السكني والتعمير في الأقاليم الجنوبية 2008-2012، دعم البناء الذاتي ومصاحبة السكان، والتأهيل الحضري في :أقاليم تم تهيئة عدة تجزئات، وليتم توسيع هذا البرنامج ليشمل باقي الأقاليم الجنوبية والوسط القروي.[471]

---

[468]- بغية الإطلاع على هيكلة المجلس الملكي الإستشاري للشؤون الصحراوية وأدواره يمكن الرجوع الى محمد أتركين- كوركاس محددات الإنتماء قواعد الوظيفة ومجالات الرهان – وجهة نظر، عدد 200/731 ص 7

[469]- تقرير عن أنشطة وكالة الجنوب ما بين 2004 و2009...، مرجع سابق ، ص 25

[470]- برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية ، وكالة إنعاش وتنمية الأقاليم الجنوبية 2004-2008 ،شتنبر2004 ، مرجع سابق ص :6

[471]- وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة ، وكالة الجنوب 2004-2008 : محرك أفقي لتنمية أقاليم الجنوب بالمملكة ، يناير 2009 ، ص 2

- **جهة كلميم – السمارة**

إستجابة للخصاص الذي عبر عنه المجلس الملكي الإستشاري للشؤون الصحراوية، مكنت التعديلات الأولية للبرنامج صياغة برنامج جديد للتعمير والإسكان بالإقاليم الجنوبية، بحجم إجمالي قدر ب140 ألف وحدة سكنية، وصلت تكلفتها الشاملة 4.5 مليار درهم منها 3.8 مليار تمويل عمومي.

و تعود نسبة توازي 28 في المئة (958 مليون درهم) من هذا الإستثمار لجهة كلميم-السمارة. [472]

وفي هذا الصدد قامت الوكالة بشراكة مع وزارة الاسكان والتعمير بإنجاز مشروعين: [473]

-بناء 200 وحدة سكنية بآسا –الزاك، كلفة هذا المشروع تقدر ب 000 900 20 درهم.

-وبناء 200 وحدة سكنية بطانطان، كلفة المشروع بلغت 000 400 21 درهم.

أما بالنسبة للأحياء غير المجهزة الموجودة في الجهة، فإن مدينة السمارة تحتضن أكبر عدد منها، حيث أبرزت الدراسات التمهيدية المتعلقة بالمعمار والتمدن أنه بالإمكان هيكلة هذه الأحياء بطريقة مريحة نسبيا دون ترحيل السكان، كما تم القيام بنفس الشيء بالنسبة للنسيج الحضري بأقاليم كلميم، طانطان، آسا الزاك وطاطا. ويبقى خيار التأهيل الحضري عرض ترحيل السكان بالطرق التقليدية (إعادة إسكان أو إيواء الأسر القاطنة بالمساكن الناقصة التجهيز) رهينا بالتحريات الدقيقة حول نوعية وإكراهات كل موقع معني بهذه العملية.

- **جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء**

على صعيد هذه الجهة، قامت الوكالة بشراكة مع وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية بإنجاز عمليتها "الوكالة " (الشطر الأول) بالعيون و" التنمية " ببوجدور من خلال تهيئة تجزئات سكنية موجهة للبناء الذاتي، وذلك في الفترة مابين سنتي 2005 و2008.

وفي هذا الإطار إستفاد سكان أحياء الصفيح من مساعدة تقنية على شكل تصاميم معمارية وتصاميم الخرسانة، بالإضافة الى مواكبة إجتماعية من أجل هدم المنازل الصفيحية "البراريك" والإنتقال إلى المنازل الجديدة في أحسن الظروف.[474]

كما أن السلطات العمومية أمنت دعما أخر على شكل مواد البناء ومساعدة مالية، بكلفة إجمالية تقدر ب 30.000 درهم لفائدة قاطني المخيمات، فيما لم تقتصر عملية محاربة السكن غير اللائق في الجهة على المدن الكبرى فقط، بل شملت بعض الجماعات القروية الصغيرة كإنجاز مشروع بناء 30 سكنا إجتماعيا بالجماعة القروية الدورة بإقليم العيون.[475]

---

[472] -Atlas 2008-2009- La région du gulmim-essmara... ,op cit .p65

[473] -Atlas des chantiers des provinces du sud de Royaume.Agence pour la promotion et le développement economique et social des provinces du Royaume .Mars 2007 .p220 et 221

[474] -Atlas 2008,la Région Laayoune- Boujdour – Esakia el Hamra … opcit ,p :502

[475]- أطلس 2008 الأوراش الكبرى لجهة العيون –بوجدور –الساقية الحمراء .. ، مرجع سابق ، ص 51

- **جهة وادي الذهب – الكويرة**

عرفت مدينة الداخلة تزايدا في عدد دور الصفيح بساكنة تقدر بحوالي 2458 أسرة إلى حدود سنة 2004. وهي كانت كذلك معنية بما تطرحه إشكاليات المخيمات (3833 اسرة محصية) من مشاكل السكن غير اللائق شأنها في ذلك شان مدينتي العيون وبوجدور. ولتجاوز هذا الأمر، فقد أعطيت انطلاقة العديد من البرامج السكنية بمدينة الداخلة من أجل محاربة السكن غير اللائق.[476]

وعلى صعيد الجهة ساهمت الوكالة إلى جانب وزارة الاسكان والتعمير في الفترة مابين سنتي 2005 و2008 في إنجاز بعض المشاريع السكنية المتعلقة بعمليتي الوكالة 1 و2 بمدينة الداخلة، وبناء 100 وحدة سكنية بمركز بئر كندوز، وكذا 150 وحدة سكنية بمركز أوسرد. وهمت عمليتا الوكالة 1 و2 بالداخلة تهيئة تجزئات سكنية موجهة للبناء الذاتي. حيث استفاد سكان أحياء الصفيح من مساعدة تقنية على شكل تصاميم معمارية، والحديد المسلح والتأطير، بالإضافة إلى مساعدة في شكل مبالغ مالية ومواد بناء، كما استفادوا من المواكبة الاجتماعية من أجل هدم المنازل الصفيحية (البراريك) في مرحلة الانتقال إلى المنازل الجديدة. لهذه الغاية وضع برنامج خاص لعملية الوكالة 1 بقيمة 61 مليون درهم.[477]

المطلب الثاني : المجتمع المدني والبرامج المندمجة

اجتماعيا أيضا، عملت وكالة الجنوب على دعم كل من المجتمع المدني، والتظاهرات السوسيوثقافية والرياضية المتنوعة كغاية من الغايات الاجتماعية التي تسعى الوكالة إلى تحقيقها في الأقاليم الجنوبية.

من جانب آخر، شرعت الوكالة إضافة إلى هذه البرامج والأنشطة ذات الأبعاد الإجتماعية، في إعداد برامج أخرى تهم إنجاز مشاريع مندمجة، تعتمد على وظائف متعددة، بغية تحقيق تنمية متوازنة ومندمجة.

الفرع الأول : الأنشطة السوسيو ثقافية والرياضية

يكتسي دعم التنشيط السوسيو ثقافي والرياضي بالاقاليم الجنوبية اولوية خاصة لدى الوكالة، حيث تقدم دعما للتظاهرات السوسيو ثقافية والرياضية المتنوعة، وذلك مساهمة منها في الرفع من مستوى النسيج الجمعوي المحلي وتطوير كفاءاته. وتعتبر المهرجانات التي اقيمت بالاقاليم الجنوبية في السنوات الاخيرة، والتي اصبحت تكتسي طابعا دوليا، اول ثمرات هذه الاستراتيجية. وساهمت مشاركة الفنانيين المعروفين على المستوى الوطني والدولي، وتظاهرة سباق الابل، وفنطازيا الخيول وغيرها في اجتذاب عدد كبير من الزوار والسياح.

---

[476]- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة ، القضاء على السكن غير اللائق بالأقاليم الجنوبية ، يونيو 2004، ص4

[477]- أطلس 2008، جهة وادي الذهب –الكويرة...، مرجع سابق ، ص 34،35

- **جهة كلميم – السمارة**

تقدم الوكالة في إطار تشجيع الحياة الجمعوية والتعاونية في الأقاليم الجنوبية دعما للتظاهرات السوسيو ثقافية والرياضية المنظمة في الجهة كلميم لتمكين النسيج الجمعوي والتعاوني من تحسين ادائه واقامة شبكات للتبادل.

ومن بين المشاريع المنجزة في هذا الخصوص من طرف الوكالة وكافة الفاعلين التنمويين نذكر في الجدول مايلي :

جدول رقم 82 : دعم التنشيط السوسيو- ثقافي في جهة كلميم – السمارة

المشروع	كلفة المشروع بالدرهم	الشركاء
-المهرجان الثقافي والسياحي للسمارة	2.400. 000	-وكالة الجنوب / إقليم السمارة/اتحاد النسيج الجمعوي بالسمارة
-الموسم الديني لزاوية آسا	400. 000	-وكالة الجنوب /إقليم آسا – الزاك
- موسم طانطان	14. 000. 000	-وكالة الجنوب/إقليم طانطان
-مهرجان كلميم	14. 500. 00	-الوكالة/ولاية الجهة/المديرية العامة للجماعات المحلية
-المهرجان الثقافي والفني لفم الحصن	1. 065. 000	-الوكالة / م.ع.ج.م /الملكي للثقافة الامازيغية/ الجماعة الحضرية لفم الحصن
-مهرجان باني للطفولة والشباب بفم الحصن	80. 000	-الوكالة/جمعية باني للتنشيط والتنمية /المعهد الملكي للثقافى الأمازيغية / الجماعة الحضرية لفم الحصن
-مهرجان الشبيكية	450. 000	- الوكالة/إقليم طانطان /الجماعة القروية اشبيكية
-دعم الأنشطة الثقافية والرياضية باقليم اسا	850.700	-الوكالة/عمالة إقليم آسا-الزاك/المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

المصدر: وكالة الجنوب : الأوراش الكبرى لجهة كلميم-السمارة، ص:46-45-44

شمل دعم الوكالة وشركائها المحليين إضافة إلى التظاهرات السوسيو ثقافية، التظاهرات والمنافسات الرياضية التي تحظى بمكانة خاصة عند الساكنة، كما شمل الاندية الصغيرة في مختلف مدن الجهة.

جدول رقم 83 : دعم التنشيط الرياضي في جهة كلميم – السمارة

المشروع	كلفةالمشروع ب الدرهم	الشركاء
-السباق الدولي على الطريق بآسا [478]	380 000	الوكالة / وزارة الشبيبة والرياضة / إقليم آسا / الجماعة الحضرية لاسا / جمعية باني لألعاب القوى
-دعم فريق وداد السمارة لكرة اليد	600 000	الوكالة / إقليم السمارة / نادي دار السمارة لكرة القدم
-دعم فريق دار الأطفال لكرة السلة بطانطان	600 000	الوكالة / إقليم طانطان / نادي دارالأطفال لكرة السلة

المصدر : وكالة الجنوب، أطلس 2009-2008 الأوراش الكبرى لجهة كلميم – السمارة ص 47

كما وفرت الوكالة، بالتنسيق مع السلطات والمسؤولين المحليين، الدعم المالي والتنظيمي للعديد من الأنشطة لفائدة المجتمع المدني بالجهة. حيث استفاد العديد من الجمعيات المحلية من هذا الدعم الذي شمل على سبيل المثال عملية دعم تعليم الأطفال المعاقين بكلميم، ودعم بعض البرامج البيجهوية الكبيرة كالبرامج التربوية (محو الأمية)، وبرامج التكوين لفائدة الفاعلين في التنمية الاجتماعية...[479]

- **جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء**

شهدت التظاهرات السوسيو ثقافية نموا وتطورا مهما في الجهة بدعم من الوكالة، بالمساهمة في تنظيمها، كمهرجان العيون الذي اكتسى طابعا وطنيا ودوليا تحت اسم "روافد ازوان " وهو وليد تظاهرات سابقة كانت تعرف بالأسبوع الاقتصادي والسياحي والثقافي لمدينة العيون. كما هو الشأن بالنسبة لبوجدور الذي كان يحتضن الأيام الاقتصادية والثقافية لتصبح مهرجانا دوليا كبيرا يحج إليه العديد من الزوار ويستفيد من دعم كل من الوكالة وعمالة الإقليم والمجالس المنتخبة وجمعية الأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية ثم شركاء أخرون.[480]

طرفاية هي الأخرى يستفيد مهرجانها الدولي السنوي " الأمسيات الموسيقية لكابو خوبي " من دعم الوكالة، وتعتمد هذه التظاهرة التي تتضمن فعالياتها سباق الطائرات (لحاق سانت لودي)، واحتفالات ببعض رواد الطيران، على سياسة تسويقية ذكية (كابو جوبي، تاريخ البريد الجوي...).[481]

[478] -Abdeslam BILALI ,une compétition haute en couleurs course sur route RAH FADILI , ASSA-ZAG , le soir ,14 février 2011

[479] -Atlas 2008,2009, la région du Guelmim …,opcit ,p :48

[480]- أطلس 2008 ، الأوراش الكبرى لجهة العيون ...، مرجع سابق ، ص :35،34

[481] -Premier festival international de Tarfaya , le Matin ,27 september 2007

أما على المستوى الرياضي فتتلقى التظاهرات الرياضية هي الأخرى التي تحتضنها الجهة، دعما من طرف الوكالة وشركائها. وتتمثل أهمها في دعم تنظيم نصف الماراطون الدولي للعيون. كم تولي عناية هامة للفعاليات الرياضية، بدعمها لبعض الفرق والنوادي الرياضية التي تمثل الجهة.

أما فيما يتعلق بتمكين النسيج الجمعوي والتعاوني من تحسين أدائه وإقامة شبكات للتبادل في الجهة، قدمت الوكالة الدعم للحياة الجمعوية والتعاونية من خلال مساهمتها في تنظيم العديد من الأنشطة كدعم تنظيم الملتقى الوطني حول "الشباب المغربي في خدمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية " العيون، ودعم تنظيم نشاط خيري للأيتام والأرامل بمناسبة عيد الأضحى بالعيون، ودعم تنظيم المعرض الثاني لمنتوجات المرأة المقاولة في الأقاليم الجنوبية... [482]

- **جهة وادي الذهب – الكويرة**

تثمينا للمؤهلات السياحية التي تتمتع بها هذه الجهة، تعمل الوكالة وشركائها على دعم بعض التظاهرات السوسيو ثقافية، حيث تساهم وبشكل كبير في دعم تنظيم مهرجان البحر والصحراء بالداخلة. لتسليط الضوء على مؤهلات المدينة والتعريف بها. بغية تمكينها من أن تصبح من أفضل الوجهات السياحية لاستقطاب السياح من كل بقاع العالم، وكذا استقطاب رساميل أجنبية ومحلية للمساهمة في خلق حركة تنموية اقتصادية وتجارية بالمدينة.[483]

التظاهرات الرياضية المنظمة على مستوى الجهة، استفادت أيضا من دعم الوكالة، خصوصا وأن مدينة الداخلة تمارس فيها العديد من الرياضات البحرية (ركوب الأمواج، السورف، والكيتسورفينغ، والويندسورفينغ) [484]. وفي هذا السياق قامت الوكالة وبإشراك جميع الفاعلين المحليين للتنمية (سلطات، منتخبون، النسيج الجمعوي...) بدعم الدورة الأولى لنصف المارطون الوطني بالداخلة خلال سنة 2007. لتطوير أداء وطاقات وقدرات الشباب في المجال الرياضي، وجعل الداخلة والجهة ككل إلى جانب كونها مدينة للسياحة والموسيقى، مدينة للرياضة بامتياز.

الفرع الثاني : المشاريع المندمجة

تعد برامج وكالة الجنوب الخاصة بحماية واحات الجنوب المغربي، وإنجاز عشر قرى للصيد في الأقاليم الجنوبية من أهم المشاريع المدرجة في هذا المحور. ويعتمد هذا التصنيف على الوظائف المتعددة التي توفرها المشاريع المنجزة في إطار كل من برنامج حماية الواحات (تنمية الثروات، السياحة المستدامة، خلق أنشطة مدرة للدخل وفرض العمل)، وبرنامج قرى الصيد (منطقة الصيد، منطقة السكن،

[482]- تقرير عن أنشطة وكالة الجنوب مابين 2004 و2009 ، مرجع سابق ص: 21

[483]- الداخلة تحتفي بالموسيقى المغربية والإفريقية في مهرجانها للبحر والصحراء ، جريدة الاحداث المغربية

[484] -Mamady sidibé ,dakhla ,une région aux multiples atouts la nouvelle tribune ,02 OCTOBER 2009

منطقة الأنشطة والتجارة ثم التجهيزات الجماعية)، وتستند هذه البرامج على مجموعة مبادرات مندمجة ومتعددة الأبعاد.[485]

- **جهة كلميم – السمارة**

على الرغم من التقدم الذي عرفته البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، مازالت المناطق المحادية للصحراء والمناطق الصحراوية تعيش تحت تهديد الجفاف والتصحر والتغير المناخي. ويزداد هذا الوضع حدة بسبب تدهور وضعية الواحات المتواجدة في المناطق المحادية للصحراء، بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد المائية التي يتزايد الطلب عليها بسبب النشاطات الزراعية والسياحية المتزايدة [486]

في هذا الاطار، أحدثت الوكالة برنامج حماية وتنمية واحات الجنوب سنة 2006، بشراكة مع الجماعات المحلية المعنية، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرية العامة للجماعات المحلية لوزارة الداخلية والمجلس الجهوي لكلميم – السمارة.[487]

ويشمل هذا البرنامج عشرين جماعة قروية و/ أو حضرية ضمن المجال الترابي لأقاليم كلميم، طاطا، وآسا الزاك، وهو يهدف إلى إحداث ديناميكية محلية من أجل تعزيز الاقتصاد الاجتماعي وتشجيع المبادرة الخاصة والتدبير المستدام للموارد الطبيعية.

وتتمثل أهداف البرنامج في مكافحة التصحر والفقر من خلال حماية الواحات والحفاظ على نظام الاستخدام المستدام والايكولوجي للواحات ثم تثمين نهج مجالي واحي نمودجي. كما تستند منهجية هذا المشروع الى استراتيجية وطنية للواحات وسلسلة من دراسات الجدوى المعتمدة على الحقائق المجالية الملمومسة للقطاع. [488]

إلى جانب هذا البرنامج يأتي برنامج الصبار المندمج الجديد في جهة كلميم – السمارة الذي يتمحور حول المؤهلات المختلفة للصبار، لاستثمار مجال واسع للتنمية يتجاوز الاعتبارات الفلاحية العادية. كتطوير قطاعات جديدة للمستقبل مثل البحث في مجال المواد التجميلية والطبية، بهدف انشاء صناعة غذائية حقيقية ودقيقة [489]. وينخرط هذا البرنامج في إطار الاستراتيجيات والبرامج المسطرة من طرف الحكومة [490].

و تسهر الوكالة كذلك وقطاع الفلاحة بشراكة مع الفاعلين التنمويين المحليين إنجاز برنامج تنمية قطاع تربية الأبل، باعتباره مشروعا مندرمجا لفائدة التنمية البشرية نظرا لاستفادة الأقاليم الجنوبية من ثورة سوسيو اقتصادية هامة من خلال توفيرها على قطيع هام من الإبل والذي يفوق 180 الف رأس، لكنه

---

[485]- مصطفى اللويزي ، سياحة الواحات مورد معيشي جديد لساكنة طاطا ،جريدة بيان اليوم ، 28 ماي 2009

[486] -MAP,de véritables joyaux du désert en danger pour perdurent les oasis , liberation , 15 juielt 2009

[487]- وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقاليم الجنوب بالمملكة ، برنامج حماية وتنمية واحات جنوب المملكة ،ملخص المنجزات ، يونيو 2006 ، يونيو 2010 ، ص: 4

[488] -Atlas 2008-2009 , la région du Guelmim…op cit .p :56

[489] - Agence pur la promotion et le Développement Economique et Social des provenir les du Sud du Royaume , Produits des terroirs du Maroc saharien , Actes de L'Atalier "valorisation et développement des produits des terroirs du Maroc saharien» Rabat ,9 Spetember 2011

[490]- هذه الاستراتيجيات تتمثل في إستراتيجية 2020 للتنمية القروية ، برنامج العمل الوطني لمحاربة التصحر والتقليص من اثار الجفاف ، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمبادئ الاساسية للمخطط الاخضر الموضوع من طرف قطاع الفلاحة

لايزال يعاني من سوء الاستغلال[491]. لذا يعمل الفاعلون التنمويون اليوم على تنفيذ تصور مندمج يشكل تطبيقا مجاليا لمخطط المغرب الأخضر في أقاليم جنوب المغرب التسعة. وتولي هذه الاستراتيجية اهتماما خاصا لمختلف اشكال الاقتصاد الاجتماعي ودعم الأنشطة المرتبطة بتربية الإبل، ومنتوجاتها المختلفة وكذا المهن النبيلة المرتبطة بها.[492]

وتشمل المشاريع المندمجة المنجزة في جهة كلميم – السمارة أيضا مسلسل المذكرة 21 المحلية الذي أنجزته الوكالة مابين سنتي 2006 و2008 في إطار شراكة مع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المديرية العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية، قطاعات الماء والبيئة والاسكان والتعمير وإعداد المجال والتنمية الإجتماعية والأسرة والتضامن، والبلديات المعنية في كل من كلميم، طانطان. وتهدف هذه المذكرة إلى تعزيز قدرات الجماعات المحلية في مجالات التنمية المستدامة المندمجة والتدبير البيئي. ويمر هذا التعزيز لزاما عبر تطوير قدرات التشخيص والتخطيط التشاركي لدى كل المتدخلين المحليين من جماعات محلية ومصالح حكومية ومجتمع مدني وقطاع خاص وجماعات ووسائل الإعلام المحلية...، وتقوم المذكرة 21 المحلية بتشكيل تنسيقيات محلية مكلفة بتحديد الحاجيات التي عبرت عنها الساكنة وممثلوهم، وكذا الوقوف على الإمكانيات الموجودة ومكامن الخلل.[493]

- **جهتا العيون – بوجدور – الساقية الحمراء ووادي الذهب - الكويرة**

تميزتا جهتا العيون – بوجدور – الساقية الحمراء ووادي الذهب – الكويرة بإنجاز برنامج إنشاء عشر قرى للصيد. الذي يعد من أهم المشاريع المندمجة المنجزة، لما له من أهداف متعددة تهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية (مناطق للصيد، والأنشطة والسكن والسياحة).

و تعتبر قرى الصيد بمثابة أقطاب صغرى مندمجة للتنمية، حيث تتوفر على كل المكونات الحضرية والمتعلقة بنشاط الصيد، كما يمكن تعريف قرى الصيد بكونها برامج متعددة الاختصاصات بامتياز. نظرا لبعدها عن المراكز الحضرية، ويتطلب إنجاز هذا النوع من المشاريع البنيوية تظافر جهود العديد من الفاعلين التنمويين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي. وهو ماتحقق بفضل مجهودات الوكالة وشركائها لتأهيل قرى الصيد في أقاليم جهتي كل من العيون – بوجدور –الساقية الحمراء ووادي الذهب – الكويرة بهدف تنمية نشاط الصيد التقليدي من خلال المنجزات التي سنعرضها من خلال الجدول الآتي :

---

[491] -Atlas 2008-2009 , la region du guelmim … op cit ,p :62

[492] - Agence pour la promotion et le Développement Economique et Social des provinces du Sud du Royaume , Actes de l'alelier , expériences et harmonisation des approches en matiere d' appui et d'accompagnement des communes dans l'élaboration des plan communaux de Developpement des provinve du Sud du Royaune, Rabat ,les 4 et 5 janvier 2012 ,p : 30

[493]- أطلس 2008-2009 ، الأوراش الكبرى لجهة كلميم ...، مرجع سابق ، ص:62

الجدول رقم 84 : برنامج إنشاء 10 قرى للصيد في جهتي العيون – بوجدور الساقية الحمراء ووادي الذهب – الكويرة

المشروع	مدة الإنجاز	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع	كلفة المشروع بالدرهم
جهة العيون – بوجدور- الساقية الحمراء				
-إنجاز قرية الصيد امكريو	60 شهر	2005	2009	65 مليون
-إنجاز قرية الصيد اكطي الغازي	60 شهر	2005	2009	80 مليون
-إنجاز قرية الصيد افتيسات	40 شهر	2006	2009	85 مليون
-إنجاز قرية الصيد تاروما	60 شهر	2006	2009	130 مليون
جهة وادي الذهب - الكويرة				
-إنجاز قرية الصيد عين بيضة	60 شهر	2005	2009	50 مليون درهم
-إنجاز قرية الصيد لبويردة	60 شهر	2005	2009	70 مليون درهم
-إنجاز قرية الصيد انيتريفت	60 شهر	2005	2009	130 مليون درهم
-إنجاز قرية الصيد المهيريز	48 شهر	2005	2009	165 مليون و270 الف
-إنجاز قرية الصيد لاساركا	48 شهر	2006	2009	70 مليون درهم
-إنجاز قرية ايموطلان	48 شهرا	2006	2009	20 مليون درهم

المصدر : - وكالة الجنوب : - أطلس 2008، الأوراش الكبرى لجهة العيون –بوجدور –الساقية الحمراء، ص 46-47

- أطلس 2008، الأوراش الكبرى لجهة جهة وادي الذهب -الكويرة، ص 33-32

قرى الصيد هذه والتي تعتبر أقطابا للتنمية المندمجة، تتمحور فيها جميع المكونات الحضرية حول نشاط الصيد، سكن، مرافق سوسيو جتماعية، مناطق الأنشطة والتجارة، بنية تحتية أساسية... وقد انطلقت الأشغال فعليا في قرى الصيد، تارومة، أكطي الغازي، أنيترفت، لمهيريز ولاساركا، واستجابة للحاجيات الجديدة للشركاء المحليين، تم توسيع برنامج إنجاز قرى الصيد إلى مناطق إيموطلان (إقليم وادي الذهب) وأفتيسات (إقليم بوجدور).

خاتمة الباب :

استنادا إلى المنجزات والمشاريع التنموية المهيكلة بالمنطقة الشمالية المذكورة سلفا، يمكن استنتاج أن المحاور الاستراتيجية التي اعتمدتها وكالة الشمال تتمحور حول ضرورة تعزيز النسيج الانتاجي ومواكبة ذلك بإنعاش الشغل والبحث عن السبل والوسائل الإنتاجية الكفيلة بفك العزلة عن المنطقة على نحو أمثل في الفضاء الأورمتوسطي، ذلك أن القراءة المتأنية لمستوى إنجازات المشاريع توضح بشكل ملموس أن كل القطاعات كانت موضوع برمجة تسمح بإحراز تقاطعات أفقية – عمودية، يتحقق من خلالها البعد الوظيفي لكل مكون من مكونات العملية التنموية، بشكل يضمن التكامل وتحقيق تنمية مستديمة، وهذا ما بدا جليا في الحديث عن توزيع الاستثمارات المندرجة حسب كل قطاع، بحيث اتضح أن كل القطاعات التجهيزية والبنيات الأساسية المهيكلة والمدعمة والأنشطة المنتجة تستحوذ على حيز كبير من الاعتمادات السنوية المخصصة لإنجاز المشاريع، الأمر الذي يستدعي دعم أكثر للقطاعات الاجتماعية الصحية والتعليمية، والعمل على دعمها بتعبئة وإشراك أكبر لمنظمات غير حكومية وطنية أو دولية وذلك للتمكن من تقليص حجم النقص المعبر عنه في السياق.

و تعتبر وكالة تنمية الشمال بعملها هذا من خلال حصيلة أهم أنشطتها ومنجزاتها، تجربة متميزة في تأهيل مجال ترابي جهوي محدد باعتبار اختصاصاتها المتعددة، وذلك من خلال إنجاز برامج إقتصادية واجتماعية مندمجة. فهي أول تجربة عرفها المغرب باعتبار الصيغة التي تمت ويتم بلورة وإنجاز هذه المشاريع، وهي طريقة ووسيلة حققت قطيعة مع أسلوب تدبير العمل الإقتصادي والإجتماعي الذي تميز به التوجه التنموي القطاعي الضيق الذي كان سائدا من قبل. وهكذا فإن ما استطاعت تحقيقه وكالة الشمال سواء على مستوى تصور البرامج أو تعبئة الأموال داخليا أو خارجيا، يحفز بشكل أكبر للاستمرار في هذا النهج والعمل على دعمه أكثر.

في حين وجهت وكالة الجنوب مجهوداتها في الأقاليم الجنوبية نحو ترجيح كفة دعم الأنشطة المدرة للدخل والموفرة لفرص الشغل والمبادرة الخاصة، وإنجاز مرافق القرب. وذلك بفضل تعديل عملها في مجال المرافق الحضرية الأساسية، وكذا البنيات التحتية الكبرى. حيث تجاوز التأثير المباشر للمشاريع التي إنطلقت، والتي هي في طور الإنجاز وتلك التي تمت برمجتها من طرف الوكالة، بشكل كبير المستوى المادي. فالأثار المستنتجة من الأعمال المصنفة إلى ثمان غايات مختلفة السالفة الذكر، مافتئت تؤثر بشكل ملحوظ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجهات المعنية، لاسيما وأن الأوراش الاجتماعية التي تستجيب لمطالب ملحة للساكنة، تعرف نموا مهما من حيث العدد والكم.

و عمليا، فبعد أن أطلقت وكالة الجنوب عدة أوراش تهم البنيات التحتية مابين 2004 و2006، ركزت في عملها ابتداء من 2007 على مشاريع القرب ذات الوقع المباشر على المعيش اليومي لساكنة الأقاليم الجنوبية مسجلة بذلك تحولا استراتيجيا طبقا للتوجيهات الملكية.

ويعد القضاء على السكن غير اللائق (مخيمات الوحدة بكل من العيون، الداخلة وبوجدور) من أهم إنجازات مخطط عمل الوكالة لفترة ما بين 2004-2009، ويؤكد نجاح هذا البرنامج إرادة السلطات العمومية للقضاء نهائيا على أشكال السكن غير اللائق في المدن الجنوبية. وبعد هذا الورش ومشاريع الجيل الأول التي ركزت على التجهيزات الأساسية، وانسجاما مع التوجيهات الملكية، تم تكثيف الجهود من أجل النهوض بالأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي ودعم المبادرة الخاصة. وفي هذا الإطار وضعت الوكالة عدة برامج استراتيجية تهدف إلى دعم الأنشطة المدرة للدخل وإدماج الشباب، وتنمية كل القطاعات الاقتصادية ذات المؤهلات الهامة، وتعزيز المبادرات المحلية، فضلا عن الحفاظ على المؤهلات السياحية والطبيعية، وتنميتها.

ولعل مختلف الظروف السياسية الحالية والآليات المؤسساتية والإدارية والقانونية، التي تسعى الدولة إلى توفيرها وتطويرها وتحسين أدائها، كفيلة بإنجاح الأوراش التنموية الكبرى التي يدشنها مغرب اليوم في كل من أقاليمه الشمالية والجنوبية بواسطة وكالتي الشمال والجنوب، خصوصا وأن طموحات البلاد وتطلعات المغاربة تشحذها قيم المواطنة والديموقراطية التشاركية والتعاضد والتضامن الوطني.

هكذا يكتسي إحداث وكالتي الشمال والجنوب أهمية خاصة بالنظر إلى أهميتهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق نهج أسلوب الشراكة والتشارك. وهذا لن يتحقق إلا باشراك كل الفعاليات بمختلف مستوياتها المحلية والجهوية والوطنية وكذلك الدولية في إطار ممارسي فضيلتي التشاور والتضامن. لكن رغم الآمال المعقودة على الدور الريادي الذي يمكن أن تلعبه الوكالتين في الحاضر والمستقبل فهذا لن يشفع لهما أمام الصعوبات التي تواجه تدخلاتهما والتي من شأنها التقليل من مردوديتها وبالتالي الوقوف حجر عثرة أمام التنمية. وهذه الصعوبات تمس كل القطاعات بدون استثناء.

بعد دراسة مختلف المعطيات الاقتصادية والاجتماعية التي تميز الأقاليم الشمالية والجنوبية إضافة الى حصيلة أهم منجزات الوكالتين، يتبين بأن هذه الأجزاء من التراب الوطني تعرف اختلالات نتيجة تراكم سلبيات إعداد المجال منذ الاستقلال حتى اليوم.

ولعل الإطار المؤسساتي الخاص بالمنطقتين، والمتمثل في الوكالتين، سيسهم لا محالة في تنسيق وتفعيل مجهودات كل المتدخلين قصد التسريع في إنماء هذين المجالين وإدماجهما في المنظومة الاقتصادية الوطنية، وبالتالي تأهيلهما إلى لعب الدور الحيوي المنتظر منهما في أفق تطوير مكانة المغرب في حوض البحر الأبيض والمتوسط وفي إفريقيا جنوب الصحراء.

الباب الثاني : تجربة وكالتي الشمال والجنوب بين إكراهات العمل وآفاق التنمية

تمخض عن تفاقم الإختلالات الجهوية، ضرورة ملحة لتدخل الدولة بشكل مكثف ومتجانس للتخفيف من مظاهر التخلف التي باتت كل من الأقاليم الشمالية والجنوبية تتخبط فيها، بفعل عدة عوامل طبيعية وأخرى اقتصادية، تراكمت نتيجة فشل ومحدودية السياسات التنموية بهذه المناطق على الخصوص، رغم أن التنمية ظلت حاضرة كهاجس بمختلف الصيغ والأبعاد المركزية واللامركزية. إلا أن تلك المقاربات التنموية كانت نتائجها محدودة بفعل قصور الجهاز المؤسساتي المسخر لها (اللاتمركز، اللامركزية – ضعف المبادرة الخاصة).

وإلى جانب الثغرات التي ميزت التدبير التنموي للأقاليم الجنوبية والشمالية نشير إلى أن المجهود التنموي بتلك المناطق اتسم بطغيان الآلية القطاعية، بحيث كانت كل وزارة في إطار الأولوية المعطاة للأقاليم الشمالية والصحراوية تعمد إلى طرح وتنفيذ برامجها الاستثمارية بمعزل عن الأجهزة الإدارية الأخرى، مع غياب النظرة التنموية المنهجية، وبالتالي عدم وجود آلية تنسيق الجهود التنموية، ويمثل إحداث وكالتي الشمال والجنوب مقاربة مندمجة لتنمية الجهات الشمالية والجنوبية.

ويندرج إحداث وكالتي الشمال والجنوب في إطار تدعيم الإدارة التنموية على مستوى الجهات الشمالية والجنوبية، وذلك لتصحيح الثغرات التي لازمت المجهودات التنموية التي عرفتها تلك الجهات، والحيلولة دون تشتيتها وهدر الطاقات الموظفة في سبيل تحقيقها، لتمثل هذين الوكالتين جهاز تنسيق بين مختلف الفاعلين التنمويين والمتدخلين في إدارة الشأن العام على مستوى هذه المناطق. وذلك للسعي لوضع مشروع مندمج لتنميتها.

مثلما يكثر الحديث عن قضية وطنية من قبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم الشمالية والجنوبية، والتي تحتل مركزا متقدما من حيث الاهتمام على الصعيد الوطني والدولي، فإن فكرة تقييم السياسة الاجتماعية والاقتصادية الموجهة لهذه الاقاليم تفرض نفسها، خصوصا بعد مرور ما يربو عن سبعة عشر سنة من العمل الدؤوب بالنسبة لوكالة الشمال، وإثنى عشرة سنة بالنسبة لوكالة الجنوب المتدخلتين الرئيسيتين في هذا المشروع إلى جانب الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين المحليين والوطنيين والدوليين.

هذا التقييم - وإن كان تقييما مرحليا باعتبار بعد الزمن الذي يعتبر من العوامل المؤثرة في العمليات النهائية - سيمكننا من مقاربة إشكالية البحث : أي مدى تمكن وكالتا الشمال والجنوب من القيام بالدور المنوط بهما في تنمية مجال تدخلها.

إن التقييم من وجهة النظر الاقتصادية هو تحديد للأهداف، وتحليل للمجهودات المبذولة، والموارد التي استخدمت، ولدرجة اتساق التنفيذ الفعلي مع التنفيذ المخطط.[494]

[494]- هبة أحمد نصار، تقييم السياسات العامة : قضايا للمناقشة في المؤلف الجماعي – تحليل السياسات العامة – قضايا نظرية ومنهجية . مركز البحوث والدراسات السياسية ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى 1988 ، ص 180

وغني عن البيان أن عجلة التنمية الاقتصادية الاجتماعية لا تسير هكذا في سهولة ويسر بحيث تحقق أهدافها في زمنها المحدود، وذلك بسبب المعوقات والصعوبات التي تظهر في فترة التنفيذ فتحد من فعاليتها. وتقلل الاستفادة من نتائجها.

فبعد مرور سنوات عدة من العمل الفعلي الجاد لوكالتي الشمال والجنوب، وبالرغم من الإنجازات التي حققتها، يتضح بالملموس أن هناك بعض المشاكل التي لازالت تحد من فعالية المجهودات إلى جانب باقي الفاعلين. إلا أنه بالرغم من هذه الإكراهات تعتمد الدولة عن طريق الوكالتين استراتيجية تنموية تطمح من ورائها التصدي إلى كل التحديات من أجل التطلع إلى مستقبل وآفاق واعدة. وذلك بتمكين الوكالتين من خلال مواكبة إنجاز المخططات الجماعية للتنمية من استعمال منهجية دقيقة لمقاربة حاجيات السكان والتخطيط التشاركي لمشاريع التنمية الجهوية التي تتجاوب معها. ووضع أرضية لبرنامج شامل تنموي ونموذجي مبني على أهداف طموحة.

الفصل الأول : حدود عمل وكالة الشمال والرهانات المستقبلية

بعد استكمال حوالي أقل من عقدين من الزمن من ممارسة مهامها، لا زالت وكالة الشمال تحاول وتبذل جهدا من أجل بلوغ إيقاعها الأمثل فيما يرجع لمنهجية وضع برامجها ومباشرة منجزاتها في إطار استراتيجية تسهر على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مندمجة ومستديمة، وذلك في إطار احترام الخصوصيات والتطلعات المحلية والجهوية للعمالات والأقاليم الشمالية بشكل يجعلها ترفع من اندماج اقتصادها في المنظومة الاقتصادية الوطنية ويجعلها تلعب دورا طلائعيا في رفع تحديات انفتاح المملكة على محيطها الأورومتوسطي.

تطمح برامج الوكالة إلى مثابرة المجهودات التنموية بالأقاليم الشمالية، من خلال العمل على إدماج ما استجد من معطيات الفضاء الجهوي والوطني والدولي، وكذا استثمار التجربة العملية المتراكمة للمؤسسة بهدف تحقيق انتقائية أفضل ورؤية واضحة للمشاريع التي تتلائم مع الأهداف الإستراتيجية للتنمية.

و على مستوى التعاون الدولي، وفي إطار دورها كمحاور متميز لهذا التعاون لفائدة الأقاليم الشمالية، تعمل الوكالة على تقوية وإنعاش استراتيجية البحث وتعبئة الموارد المالية، وتضاعف من مساعيها لإثارة اهتمام الجهات المعنية بتمويل المشاريع التنموية، خاصة منها بلدان الإتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية.

المبحث الأول : البعد التنموي لوكالة الشمال ومعيقات العمل

في إطار استراتيجيتها التنموية بأقاليم الشمال أولت الوكالة أهمية بالغة لإشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل أبعادها المادية، والمعنوية المعيشية والصحية والتعليمية، والتشاركية... معتمدة في ذلك برنامج عمل طموح يخضع في تركيبية لأسبقيات قريبة المدى وأخرى متوسطة وبعيدة المدى.

إن نجاح المسار التنموي الذي بادر المغرب بإعطاء انطلاقته مؤسساتيا منذ إحداث الوكالة، كان لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار أسباب فشل تجارب تنموية قطاعية سابقة مثل مشروع "ديرو"، باعتبار أن السبب الجوهري في نجاح أو فشل أي مشروع يتمثل في حضور أو غياب العنصر البشري " السكان" وإشراكه باعتباره هو الهدف والغاية من كل برنامج تنموي، ومن هذا المنظور واقتداءا بالتوجهات الملكية التي أوصى بها الملك الراحل الحسن الثاني حين تعيينه المدير العام للوكالة " فإذن خصص نصف وقتك لمكتبك والنصف الأخر لهذه الأقاليم " [495]. وهو ما جعل هذه الجملة المليئة بالدلالات تشكل البوصلة التي توجه طبيعة الاختيارات البرمجاتية، ولذلك كان لابد عند إنجاز الوكالة لكتابها التوجيهي " المحاور الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال في المملكة ". من أن تدشن عملها الأولي بالأسلوب الذي يمكن المعنيين المباشرين بهذا المسار التنموي من المشاركة الفعلية من سكان

[495]- خطاب الملك الحسن الثاني إثر تعيينه المدير العام لوكالة الشمال : المصدر: وكالة تنمية الاقاليم الشمالية

ومنتخبين وسلطات محلية، في تحديد البرامج ذات الطابع الأولوي وفق مقاربة تشاركية تهدف مزاوجة البرامج المسطرة بالرغبات المعبر عنها من طرف هؤلاء، باعتبار ذلك شرطا لوضع أسس تنمية مستديمة من خلال بلورة برامج ذات أبعاد اندماجية.

وللتأكد من هذه الرؤيا الإندماجية يكفي القيام بإطلالة على مختلف إنجازات الوكالة، وسيكتشف المهتم أن الإنشغالات أخذت منحا أفقيا لكل القطاعات وملازمتها بخيارات عمودية تمكن من تحقيق التكامل الوظيفي بين مكونات العملية التنموية من عنصر بشري إلى إمكانيات فاعلة أو كامنة، غاية في تحقيق تقاطع بين كل القطاعات بشكل يمكن من استغلال كل الإمكانيات وهو سيساعد على إنجاز مشاريع متعددة في مجالات مختلفة نابعة من خصوصيات المنطقة. [496]

و عند الحديث عن التوجه الاستراتيجي للوكالة لابد من استحضار المقاربة المنهجية، وذلك لتأكيد الأهداف المرجوة من البرامج التي كانت متقاطعة وتسعى إلى النهوض بالأقاليم الشمالية وتنميتها على أكمل وجه، وفي هذا السياق حرصت الوكالة من خلال إنجازاتها على تعزيز النسيج الإنتاجي في مختلف تمظهراته وإنعاش الشغل من خلاله، سواء تعلق الأمر بالقطاع الفلاحي والصناعي والصناعة التقليدية والصيد البحري والسياحة، والعمل على تعزيز مساعدة المقاولات المجهرية والمتوسطة وذلك تماشيا مع التوجهات الراهنة القاضية لإنعاش المبادرات الخاصة وتحقيق قفزة نوعية لسياسة التشغيل الذاتي، كما تسعى في جانب آخر العمل على فك العزلة عن المنطقة وإدماجها في المجال الوطني خاصة، وجعلها أداة لولوج المغرب الفضاء الأورومتوسطي، ولذا العمل على تحقيق تنمية مستديمة والأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري باعتباره العامل القادر على ضمان مساهمة فعلية ومواطناتية تمكن من تحقيق النجاح المرتقب لهذا المسلسل التنموي بكل مكوناته. [497]

لكن رغم المجهودات التي تبذلها وكالة الشمال في هذا الشأن، والإنجازات التي حققتها من أجل النهوض بالأقاليم الشمالية، فإن هذه الأخيرة لازال يعترض عملها العديد من الإكراهات والمشاكل التي

يرتبط نوع منها بالصعوبات الذاتية، والآخر متعلق بالعوائق الطبيعية والمادية والاجتماعية التي تقف حجر عثرة أمام حركة التنمية، نظرا لما تعرفه منطقة الشمال من تخلف بالنسبة لباقي جهات المملكة، وذلك حسب عدة متغيرات، كغياب الثروات الطبيعية وهيمنة التضاريس الجبلية، هذه العوائق ارتبطت بأخرى كضعف التجهيزات الاجتماعية والبنيات التحتية وغياب سوق لليد العاملة. كما أنها تعيش حالة من العزلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

و علاوة على ما تقدم، سنتناول في هذا المبحث المقاربة المنهجية للبرامج المعتمدة من قبل الوكالة (المطلب الأول)، فيما سنخصص المطلب الثاني للإكراهات التنموية للوكالة.

---

[496]- جلال أومزلوك ، مرجع سابق ، ص 73

[497]- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات أقاليم الشمال بالمملكة ، المحاور الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال بالمملكة WORD DESIGN ، الرباط 1996 . ص : من 20 إلى 47

المطلب الأول : التحديد المنهجي للبرامج المعتمدة

إن الوضعية الحالية للمناطق الشمالية تتطلب إذا معالجة عقلانية واستعجالية يتحكم فيها البعد الاستراتيجي للتنمية الشاملة والمتوازنة، وتنطلق من تطويق مظاهر التأزم وتجاوز المعوقات المختلفة. وتنتهي بتمكين المنطقة من الإندماج الفعلي في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، كما يخدم التطور الإيجابي لجميع جهات المغرب، ويسمح بالخلق والابتكار لجميع المواطنين سواء في القرى أو في المدن.

فقد أبرزت الدراسة المنجزة من قبل الوكالة حول المنطقة أن هذه الاخيرة تواجه فعلا تحديا خطيرا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، مما يستدعي بلورة مقاربة منهجية تعتمد على استغلال القدرات والطاقات المحلية بشريا وطبيعيا وماليا، وتوفير المناخ المناسب لإحداث البنيات التحتية وإنجاز المشاريع الاستثمارية المتكاملة. هذه المنهجية صاغتها الوكالة في سياق الأوراش الكبرى التي تتطلب مدة زمنية طويلة بصفة عامة من جهة. ومن جهة أخرى في الإطار المرجعي ذو البعد المتوسط والبعيد وهو ما عبرت عنه الوكالة بالبرنامج الاستعجالي الأولي. هذه المقاربة واستجابة لخصوصيات الوحدات الفرعية، ستضع برامج عمل على المستوى الجهوي تهم كل جهة على حدة وتتضمنها مشاريع متعددة تهم جل المجالات القطاعية التي تدخل في سياق تدبير الشأن اليومي لسكان المنطقة.

وضعت الوكالة من خلال استراتيجية برامجها في قصور عملها، حسب الزمن والآليات المسطرة للأبعاد الثلاثة على المستوى القريب والمتوسط والبعيد، فبخصوص البرامج الإستعجالية أي التي تبرمج على المدى القريب، تشمل العمليات المتعلقة بالمجال القروي اعتبارا أن أكثر من 50%من سكان الشمال يعيشون بالبادية، والعمل على إحداث المقاولات الصغرى لفائدة الشباب عن طريق إشراك الجماعات المحلية التي ستساهم من جهتها بالبقع الأرضية في الوقت الذي تتولى فيه الوكالة البحث عن مصادر التمويل، وإحداث مخابئ الصيد على طول الساحل الشمالي، والتسريع في إنجاز مشاريع ضخمة أخرى.

أما البرنامج المتوسط المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي يتطلب حوالي 27 مليار درهم للاستثمار في البنيات الأساسية على مدى 5 سنوات، فإنه يهدف تحقيق التوازن الإقليمي من خلال مجموع العمليات التي ستعمل على التقليص من التأثيرات اللامتوازنة بين الموارد والسكان، وذلك عن طريق التقليص من حدة النمو الديمغرافي ووقاية وحماية وتقوية الموارد الطبيعية، ويتجلى البرنامج المتوسط المدى في تجديد الأحواض والسدود، وتجديد الإنتاج بالإضافة إلى الرفع من درجة استغلال الثروات الطبيعية وحماية الغابة التي تتعرض إلى الضغط، فالتسيير المحكم للغابة ستكون له نتائج اجتماعية واقتصادية في خلق مناصب الشغل، ثم في الرفع من مستوى الإنتاج الغابوي، هذا بالإضافة إلى إنعاش وحماية الأماكن المحددة من طرف خدمات المياه والغابات، وذلك بهدف فك العزلة عن السكان عن طريق توسيع خدمات البنية التحتية. وفي مجال الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري فإن الخطة المحلية تبنت اختيار المشاريع بطريقة تسمح بإشراك " المناطق الحساسة " بمراعاة النمو الديمغرافي لكل جهة ودرجة الفقر ومصاعب وصول السكان إلى البنيات التحتية ذات الطابع الاجتماعي، ومتطلبات دمج اقتصاد

المنطقة في الاقتصاد الوطني. ومن جهة أخرى يتضح أن برنامج العمل المقترح في ميدان الصيد البحري يستجيب لمعايير قصوى واختيارات تجمع بين العمليات الاستثمارية القصيرة المدى وذات مردودية قوية والعمليات المتوسطة المدى التي تتخذ لتهيئ شروط استقبال الاستثمارات في مرحلة لاحقة.[498]

الفرع الأول : التعبير عن حاجيات المدى الطويل

بفضل المنهجية المعتمدة، تمكنت الوكالة من توزيع الحاجيات حسب نوعية البرامج وحسب المواضيع، إذ اهتم المستوى الأول لهذه المقاربة بتحليل مجموع الحاجيات التي عبر عنها السكان أو ممثليهم وكذا مختلف الأقسام التقنية. وقد تطابقت هذه العملية تمويلا على المدى البعيد يقدر بمبلغ 62 مليار درهم.

إن هذه المقاربة المعتمدة قامت بترجمة الحاجيات المعبر عنها إلى مشاريع، وأبانت على وجاهتها المبدئية بالنظر إلى غزارة المشاريع والاقتراحات التي تم التوصل إليها، وتعدد الجهات الممولة التي تمت استشارتها سواءا على الصعيد الوطني أو الدولي. ويبين الجدول تصنيف الحاجيات حسب الأعمال والأهداف.

جدول رقم 85: توزيع البرامج الاقتصادية والاجتماعية المندمجة في صيغة حاجيات مرجحة

البرامج	المجموع	%
مكافحة التعرية وحماية البيئة	1.619,00	2,60
منشآت حماية التربة : مكامن قنوات صناعية... الخ	395,00	0,69
حماية أحواض السدود	448 ,00	0,72
إنجاز التشجير المنتج	310 ,00	0,50
تنمية المنتزهات الطبيعية	275,00	0,44
حماية الغابات ضد الحرائق	191,00	0,31
الفلاحة : التنمية القروية والصيد البحري	5.398,10	8,66
تكثيف الزراعة المسقية بواسطة السقي الكبرى والصغرى والمتوسطة	2.761,10	4,44
البور: تعبئة الموارد المالية، إعداد الأراضي، أغراس مثمرة، أحواض الري، مزروعات	932,00	1,50
الفلاحة الجبلية: الغابات وتربية الماشية، زراعات بديلة للقنب الهندي DRS، زراعات في	472,50	0,76
الدكات، تحسين النسل وتحسين المراعي	365,00	0,59
تهيئة عقارية	858,50	1,38
الصيد البحري: إعداد الموانئ، قرى الصيادين، المساعدة على تزويد المراكب بالمحركات، زراعة الأحياء المائية		
الصناعة والصناعة التقليدية والسياحة والخدمات	7.179,50	11,54
الصناعة : تهيئ مناطق صناعية، تنشيط الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، دعم المقاولات الصغرى	1.288,90	2,07

[498]- حياة متور، مرجع سابق ، ص 230

والمتوسطة والشراكة.	54,00	0,09
الصناعة التقليدية : بناء قرى وأحياء ومراكز للحرفيين : التقليل من العمل غير المنظم، تنشيط التعاونيات، تحسين التمويل.	5.796,00	9,32
السياحة : تهيئة مواقع الساحل، سياحة الجبال والسياحة القروية وتنمية البنيات الأساسية المرتبطة بها، بناء أرضيات تجارية.	40,00	0,06
إدماج المنطقة في مجمل التراب الوطني	19.372,90	31,14
المحاور الطرقية المهيكلة : بناء طرق رابطة جديدة فيما بين الشرق والغرب والشمال والجنوب وتحسين تلك المتواجدة	10.984,50	17,66
		7,22
شبكة السكك الحديدية : بناء خطوط جديدة وتحسين تلك المتواجدة، تهيئة وبناء محطات للقطار	4.494,40	6,26
البنيات الأساسية للموانئ والمطارات : إنشاء موانئ جديدة ومكامن للصيد البحري، تهيئة وتوسيع المنشات المتواجدة	3.984,00	
البنيات الأساسية المساندة	18.699,10	29,92
البنيات الأساسية لتعبئة الموارد المائية : إنشاء السدود والخزانات وتدابير الحماية والتدابير المواكبة	4.062,00	6,53
توزيع الماء الشروب : تحسين جر المياه وإنتاجها وخصوصا في الوسط القروي.	2.744,90	4,41
توزيع الطاقة : تحسين تجهيزات التزود والتوزيع ن الكهربة القروية، الطاقات البديلة.	5.834,20	9,38
التطهير والبنيات الأساسية الأخرى	5.970,00	9,60
التعمير والسكن	5.543,00	8,91
تجهيز مراكز حضرية كبرى : إقامة تجهيزات حضرية كبرى وعمليات استراتيجية	812,00	1,31
مكافحة السكن غير اللائق : القضاء على مدن الصفيح وإعادة هيكلة مناطق السكن العشوائي وغير القانوني	1.473,00	2,37
إنتاج أراض ومساكن بشروط اقتصادية : بقع مجهزة، مساكن اقتصادية : تحسين السكن القروي	3.258,00	5,24
الصحة العمومية	428,60	0,69
توفير تغطية الخدمات الصحية الأساسية للمناطق الذات الخصاص والوسط القروي، تعزيز التغطية الإسعافية، تحسين الشبكة الإستشفائية، تنظيم الأسرة والبرامج المختلفة	428,60	0,69
التعليم والتكوين المهني والعمليات الاجتماعية والتربوية	4.064,10	6,53
تعميم التمدرس، ملائمة التربية والتكوين وعلوم التقنيات الجديدة، دعم انتقائي للقطاع الخاص، البحث والتنمية	456,30	5,57
تجهيز معد للأنشطة الثقافية والرياضية والجمعوية لفائدة الشباب، محو الأمية، تحسين وضعية المرأة، تنظيم الهجرة، احتواء جيوب الفقر	598,80	0,96
المجموع العام	62.207,30	100

المصدر : وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال بالمملكة " المحاور الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال بالمملكة 2000 ، ص 50-51.

يتضح من خلال الجدول أن الحاجيات المعبر عنها تترجم الأسبقية التي منحت لمسالة فك العزلة بحيث بلغ إجمالي البنيات التحتية أكثر من نصف الموارد التي يجب تعبئتها لتنمية عمالات وأقاليم الشمال،

وتفسر هذه الأهمية بضخامة كلفة المشاريع الكبرى الضرورية لهيكلة المنطقة، من خلال محاور داخلية وتعزيز المواصلات البرية والسكك الحديدية بغية تحقيق اتصالات سهلة ورواج بداخلها، وهذا يعني أن الحيز الأكبر قد شغلته البنيات التحتية الاندماجية والرامية إلى إدماج المنطقة في بقية التراب الوطني (31.14%)، والتجهيزات الأساسية المساندة (29.9%) أي 61.1 %من مجموع حاجيات المنطقة مقابل 22.8% للقطاع الإنتاجي و16.1% للقطاع الاجتماعي.

فقد استطاعت هذه المقاربة إذن تحويل الحاجيات المنتقاة إلى مشاريع ناجحة إلى حد ما بالنظر للعدد المهم لجدادات المشاريع التي تم جمعها وتنوع الاقتراحات وتعدد المصادر التي تم الرجوع إليها سواء منها المحلية أو الوطنية. لكن التفاوت المسجل فيما بين القطاعات الكبرى لصالح التجهيزات الأساسية لا يعني أبدا التخلي عن التجهيزات الاجتماعية، لكنه يستجيب لمنطق يجعل فك العزلة بواسطة هذه البنيات يفتح الباب للتمكن من الخدمات المتوفرة في التجمعات الحضرية أو القروية المجاورة، وهكذا فإن إنجاز محور طرقي من اللازم أن يسبق إقامة مؤسسة تعليمية أو مركز صحي، وإلا سيفقدان كل فعالية، أما القطاعات المنتجة فهي ترمي بدورها إلى مضاعفة خلق فرص للشغل واحتواء البطالة. وتمثل المحاور الطرقية الجزء الأكبر من المجهود اللازم القيام به في مجال البنيات التحتية، حيث تمثل 17.7% من الحاجيات المعبر عنها.أما الباقي فهو يتوزع بصفة تكاد تكون متوازنة فيما بين مشاريع التطهير (9.6%) وتحسين توصيل الطاقة (9.4%) وتنمية التجهيزات الخاصة بالموانئ (6.3%) والسكك الحديدية (7.2%) والمائية (9.5. %)

ويتبن من البرنامج أن حصة السياحة تبلغ (9.3%) في حين أن برامج الفلاحة تمثل 11.2، أما قطاعات الصناعة والصناعة التقليدية التي تستدعي أكثر اللجوء إلى استثمارات خاصة فهي تمثل 2.2 كما تعتبر محورا مهما على مستوى القيمة المضافة والتشغيل والتكوين وتثبيت السكان وإثراء المنتوج السياحي.

وأخيرا فعلى المستوى الاجتماعي وفيما يتعلق بالتوازن والتهيئة الترابية للمنطقة، فإن البرامج تستهدف أساسا ضمان أحسن للوسط القروي مع تعبئة لأكثر من نصف موارد التمويل لتخصيصها لهذا القطاع.

ومن جانب آخر، هناك عمليات ستتم برمجتها للتدخل في الوسط الطبيعي – من أجل احتواء التعرية والحد من تدهور الغابة – ولدى سكان المنطقة للحد من الولادات وتوسيع إشراك المرأة في التنمية، لكن تحسين وضعية المرأة لن يكون ذا فائدة على مستوى الفعالية الاقتصادية فحسب، بل إنه سيتضمن جوانب اجتماعية وتمريرا للقيم اللازمة لتنمية الأجيال عبر خلية الأسرة، وسيتكفل التوازن من خلال تدخلات حماية البيئة وتحسين القطاع الغابوي والمحافظة على الثروة الطبيعية.[499]

[499]- وكالة الشمال ، المحاور الاستراتيجية للتنمية ... ، مرجع سابق ، ص 52- 53

الفرع الثاني : الإطار المتوسطي والبرنامج الأولي على المدى القصير

يهتم المستوى الثاني لإستراتيجية الوكالة – من الناحية المنهجية – بوضع إطار مرجعي يضم الأعمال الأولوية التي يمكن إنجازها على المدى المتوسط، وقد اعتمد في بلورة هذا الإطار على تدرج الحاجيات من خلال تصنيف المشاريع حسب أولويتها. وتدخل في هذا الإطار كل الأعمال القابلة للإنجاز من طرف القطاع العام أو الخاص، علما بأن إنجاز هذه الأعمال سيستدعي تعبئة موارد مالية تقدر بمبلغ 27 مليار درهم.

وهذا التصور الذي يرتبط بشكل وطيد مع الموارد القابلة للتعبئة، يمكن على المدى القصير من تحديد الخطوط العريضة التي توجه اختيار البرنامج الاقتصادي والاجتماعي المدمج.

وتعتبر المحاور الطرقية جزء لا يستهان به من الجهود التي يجب بذلها للنهوض بالبنية التحتية. ولهذه المحاور أهداف اقتصادية واجتماعية على حد سواء إذ يراد منها إخراج هذه المناطق من عزلتها وربطها مع باقي أنحاء البلاد بفضل شبكة طرقية يستفيد منها مستعملي الطرق على اختلاف فئاتهم. وعلاوة على ذلك تعتبر المحاور الطرقية عنصرا أساسيا في ربط الوسط القروي بباقي جهات المنطقة، وذلك بإنشاء خطوط جهوية تؤمن الربط بين الجماعات والشبكة الطرقية الرئيسية وتسهل لوج السكان إلى المرافق الاجتماعية والإدارية وتجارية المصنفة كالآتي :

جدول رقم 86 : الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمحاور الطرقية

المحاور	العمليات	الأهداف
المنطقة الشمالية والجنوبية	- الإسراع في إنجاز الطريق السيار بين الرباط وطنجة - تحسين حالة الطرق الأخرى كتلك التي تربط فاس وتاونات وهذه الاخيرة بالحسيمة مرورا بتاركيست - فتح خطوط طرقية جديدة (شفشاون – العرائش – تاونات)	- لعب دور الخط السريع الرابط بين القطبين - تحقيق ترابط أفضل بين أقاليم الشمال وباقي أنحاء المملكة، اندماج أحسن للأنشطة الاقتصادية الشمالية في النسيج الوطني
المنطقتين الغربية والشرقية	- إنشاء طريق إضافي يربط بين المراكز الساحلية الكبرى (طنجة – تطوان – الجبهة – شفشاون – الحسيمة-الناظور –السعيدية) - توسيع وإعادة تهيئة بعض المحاور خاصة منطقة الوسط طنجة – شفشاون – الناظور) وفي منطقة الجنوب (فاس - وجدة)	- تطوير الساحل على مستوى السياحة والصيد البحري - تحقيق الهيكلة التربوية الجهوية

المصدر : تقرير عن الأنشطة برسم سنة 1997" المملكة المغربية، الوزير الأول، وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة ص 17-18

بالإضافة إلى هذه المحاور الكبرى والمصنفة حسب الجهات، فإن البنيات التحتية للموانئ من شأنها أن تنعش قطاعي السياحة والصيد البحري، حيث تساهم في خلق فرص الشغل وفي استقرار السكان، ولهذه الغاية تم إعطاء الأولوية لتخفيف الضغط على ميناء طنجة وتوسيع الموانئ الصغيرة الأخرى التي تعاني من مشكل التشبع (كالمضيق والعرائش والحسيمة)، وإنشاء ملاجئ للصيد قصد النهوض بالصيد الساحلي، وتشجيع السياحة المرتبطة بقرى الصيادين (القصر الصغير وواد لاو والشماعلة وقرية أركمان).

كما تم الاعتناء بتطوير البنيات التحتية الخاصة بالسكك الحديدية بغية تحسين ربط المنطقة بباقي أنحاء المملكة بشكل ينافس الشبكة الطرقية، وستعطى الأولوية لربط اقليمي تاوريرت والناظور، أما بالنسبة للبنيات التحتية الخاصة بالمطارات فإن كثافتها تفوق المعدل الوطني، غير أن استغلالها لا يفرز إلا نشاطا محدودا.

وفي مجال المياه ارتكز الاهتمام في هذا المستوى على الاستعمال المعقلن للموارد المائية المخزونة، ومحاربة التعرية التي تتسبب في توحل حقينات السدود في عواقب وخيمة أخرى كانخفاض الطاقة الإستيعابية للسدود، وانخفاض الأحجام المنتظمة وارتفاع نسبة الرواسب، ومن جهة أخرى يجب العمل على توسيع البنيات التحتية الخاصة بالماء الصالح للشرب سواء في المدن أو القرى، وذلك في الرفع من طاقات تخزين المراكز الحضرية، ووصل الأحياء المحيطة بهذه المراكز بشبكة التوزيع وتقوية الشبكة القديمة وصيانتها من أجل تقليص التسربات، إضافة إلى تجهيز وتنظيم شبكات المراكز القروية الصغرى وتقريب نقط الماء من السكان، وإحداث محطات لمعالجة المياه، ووضع كافة الوسائل التقنية والاقتصادية لتدبير قطاع الماء رهن إشارات الجماعات.

وفي مجال الطاقة، فإن كهربة الوسط القروي تحظى بالأولوية لمالها من وقع على الظروف الصحية للسكان ورفاهيتهم، كما أنها تفتح آفاقا أمام إنشاء وحدات صغيرة للإنتاج والخدمة في مجال الكهرباء، إضافة إلى بلورة برامج تهتم بالوسط القروي فيما يتصل بمحاربة مشكل الإنجراف والحد من اضمحلال الغابات.

وأخيرا وفي الميدان الاجتماعي وفيما يتعلق بالتوازن الإقليمي وتهيئة التراب الوطني، تهدف البرامج أساسا إلى تحقيق توازن أفضل على مستوى الوسط القروي بتخصيص أكثر من نصف الموارد التمويلية لذا القطاع. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإطار المرجعي المندرج في إحصاء الحاجات المقدرة ب 62 مليار درهم على مجموعة من الأعمال يتطلب إنجازها استثمارا يبلغ 27 مليار درهم، سيقوم القطاع الخاص انجاز جزء منها (في حدود 12 مليار درهم) عن طريق التوكيلات التي ستمنحها له الدولة أو في إطار شراكة مع القطاع العام والجماعات المحلية.أما المبلغ المتبقي وهو 15 مليار درهم فسيتم رصده

بواسطة الوكالة التي ستبدل قصارى جهدها لتعبئة الموارد الداخلية، وكذا الموارد التي يمكن جلبها في إطار التعاون الدولي.[500]

والملاحظ أن تشخيص مؤهلات ومقومات المنطقة مكن من تقييم الطاقات والموارد التي يمكن تعبئتها من أجل الاستغلال والاستثمار، كما مكن من التعرف على العراقيل التي تحول دون تحقيق التنمية المستديمة في هذه المناطق، ومن هذا المنطلق بلورت الوكالة برنامجها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة آخذة بعين الاعتبار الحاجات الجهوية والإطار التوجيهي والمرجعي الذي وضع على المدى المتوسط. ويهتم هذا البرنامج بانشغالات السكان والجماعات البعيدة عن المركز، وذلك من منظور يطبعه التنسيق ويتميز بالتطوعية والواقعية.كما يهدف البرنامج إلى جعل السكان يستفيدون بأكبر قدر ممكن من المشاريع المنتقاة من حيث الإنتاج والمداخيل. وخلق فرص الشغل رغم قلة الموارد التمويلية الداخلية منها والخارجية، وهذا ما يتضح من خلال الجدول التالي المحدد لهذا البرنامج:

جدول رقم 87 : البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الأولوي (الجزء الأول) بآلاف الدراهم

البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الأولوي (الجزء الأول) بآلاف الدراهم	ميزانية ع.	موارد أخرى	المجموع
1- مكافحة الانجراف والحفاظ على البيئة	44.900	40.000	40.000
1-1- حماية أحواض السدود	20.000	25.000	25.000
1-2- التشجير المنتج	8.400	15.000	15.000
2- الزراعة والتنمية القروية والصيد البحري	7.500	329.087	373.987
2-1- التنمية القروية المندمجة	2.000	47.887	67.887
2-2- تطوير أساليب الري	7.000	167.100	175.500
2-3- تطوير الإنتاجات النباتية	75.250	60.000	60.000
2-4- تطوير تربية المواشي والدواجن	43.000	30.000	37.55
2-5- البحث والتنمية في الزراعات البديلة	12.250	17.100	19.10
2-6- الصيد الساحلي : تزويد قوارب الصيد بالمحركات	20.000	7.000	14.000
3- الصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	10.000	108.00	183.250
3-1- الصناعة : مناطق الأنشطة الاقتصادية ومحلات حرفية	63.000	98.000	141.000
3-2- الصناعة التقليدية: مواقع وقرى الحرفيين، دعم التعاونيات	43.000	10.000	12.250
3-3- السياحة : تطوير السياحة القروية والجبلية	20.000	10.000	20.000
4- التجارة والخدمات	70.000	10.000	436.000
5- إدماج المنطقة وترابطها	30.000	373.000	276.000
5-1- الطرق : بناء طرق قروية ومسالك أخرى	40.000	233.000	

[500]- : تقرير أنشطة وكالة الشمال برسم 1997 ، مرجع سابق ص 17 - 20

5-2- الموانئ : ملاجئ الصيد البحري	17.500	140.0000	160.000
6- بنيات الدعم التحتية	5.900	210.000	280.000
6-1- الماء الصالح للشرب: قنوات جلب الماء الصالح للشرب للوسط القروي	11.600	150.000 60.000	180.000 100.000
6-2- الطاقة: برنامج تجهيز العالم القروي بالكهرباء في الأقاليم الشمالية		95.000 50.000	95.000 50.000
7- التعمير والإسكان	16.900	45.000	45.000
7-1- استثمار الأراضي والمساكن وفق الظروف الاقتصادية			17.000
7-2- محاربة السكن غير اللائق			5.900
8- الصحة العمومية	7.900	12.000	11.600
8-1- دعم التكوين في مجال العلاج الصحي الأساسي			28.900
8-2- التجهيزات الضرورية للطب المنتقل			19.900
9- التعليم : التكوين المهني والأنشطة الاجتماعية والتربوية	9.000	12.000	9.000
9-1- التكوين المهني			
9-2- تشجيع العنصر النسوي : التعاونيات النسائية للإنتاج			
المجموع العام (البرنامج الأولي، الشطر الاول)	**297.550**	**1.177.07**	**1.474.637**

المصدر : المملكة المغربية، الوزير الأول، وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة. "تقرير عن الأنشطة برسم سنة 1997"، يوليوز 1998، ص 23 – 24

من خلال استقراء البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الأولي يتضح أنه بالرغم من تبنيها لإطار مرجعي على المدى المتوسط من أجل تنفيذ خطة خماسية تقدر بمبلغ 15.4 مليار درهم، فإن الوكالة تفضل إنجاز برنامجها على مراحل، أي أنها ستقوم بتنفيذ برامج جزئية تنحدر من البرنامج الرئيسي.

والهدف المتوخى من ذلك هو إرساء الأسس التي من شأنها إخراج المنطقة من عزلتها. أما بالنسبة للتدخل في القطاع الإنتاجي إنما يهدف إلى الرفع من مستويات دخل السكان النشيطين وخلق فرص الشغل، والمساهمة في التراكيب المالية مع شركاء محليين أو أجانب، وفي هذا الإطار تقوم الوكالة بدور المنسق في تنشيط التنمية المحلية بدعمها للمبادرات التي تعتمد على التشارك. ويعتبر التدخل المباشر أو المفوض (عن طريق الجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات التعاونية) عنصرا حاسما في نجاح المشاريع المبرمجة.[501]

ومن جانب أخر، وفي المجال الاجتماعي تمت برمجة بعض الأنشطة الهادفة إلى تحسين مستوى العلاج الصحي الأساسي ورفع نسبة التمدرس وتوفير ظروف أفضل داخل المساكن كتزويدها بالماء الصالح للشرب، وربطها بالشبكة الكهربائية، ومنحها التجهيزات الصحية الأساسية، حيث أعير اهتمام خاص للوسط القروي الذي يعاني من مشكلتين متلازمتين هما الكثافة السكانية المرتفعة وضعف استغلال الموارد البشرية، كما يجب التخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية والجغرافية بغية توفير الظروف

[501]- حياة متور ، مرجع سابق ص 23

الضرورية لاستقرار السكان وتحقيق تنمية بشرية مستديمة. وبفضل توجهها الاستراتيجي، استطاعت الوكالة إبرام اتفاقيات عامة وأخرى محددة، بغية توفير التمويلات المطلوبة لانطلاق تنفيذ المشاريع التي تهم مجموع المجالات، مكونة بذلك طاقة مدعمة للتنمية والبنيات التحتية التي تقدم قيمة مضافة مضمونة، وتهدف الرفعة من المستوى الشمولي لأقاليم وعمالات الشمال، كما تهدف أساسا إلى إعادة تهيئة المنطقة وجعلها أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوطنية والدولية قصد إنعاش الإنتاج وإحداث الثروة على المستوى الوطني.[502] وعلى العموم، يمكن تقييم عمل وكالة الشمال ومنجزاتها، من خلال مراحل تطورها منذ الإحداث، والتي نلخصها في الجدول الآتي :

جدول رقم 88 : المراحل التي مرت منها وكالة الشمال منذ إحداثها

	سنوات التواجد	المرحلة الانتقالية	مرحلة النضج	الخبرة
المرحلة	تواجد الوكالة في الحقل المؤسساتي	التفكير في استراتيجية التدخل المعرفة لمدار تدخل الوكالة	تموقع الوكالة بين مجموع الفاعلين التنمويين	الاندماج المحلي والبحث عن انتقائية المشاريع الترابية
الفترة	1996- 2002	2003- 2006	2007-2010	منذ 2001
الهدف	أن تعرف الوكالة وأن يعترف بها كفاعل تنموي أساسي في الحقل المؤسساتي	تشخيص لمدار تدخلها تحديد المشاريع في مدار تدخلها	توفير رؤية استراتيجية مندمجة	إعطاء الأولوية للعالم القروي وللمبادرات المحلية التوفر على استراتيجية تنموية تعتمد على أهداف ومعايير علمية ودقيقة
منطق التدخل	المساهمة في مشاريع وبرامج في طور الانجاز والتي انطلقت قبل تواجد الوكالة والانخراط في برامج قطاعية	منطق " الفضاءات المتجانسة " التي من شأنها استقبال المشاريع تنشيط المشاريع القطاعية	إنجاز المشاريع التنموية المندمجة خاصة الحضرية منهجية انتقائية للمشاريع	إنجاز مخططات عمل لخلق التوازن خاصة في العالم القروي. تدخل متفرد وإرادوي

المصدر : المجلس الإداري لوكالة إنعاش وتنمية الشمال – الدورة العاشرة – المملكة المغربية، وكالة إنعاش وتنمية الشمال، 17أبريل 2013

[502]- تقرير حول أنشطة وكالة الشمال لغاية يونيو 1999 ، مرجع سابق ، ص 108

يمكن القول مما سبق أن الوكالة بلغت نضجا نوعيا في منهجية تصوراتها والأنشطة التي تبادر بانجازها وتتبعها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مندمجة ومستدامة بالأقاليم الشمالية، حيث سهرت على متابعة مسلسل التنمية الذي تعهدت به وذلك بتعزيز مستلزمات النمو المستدام وتثمين ظروف عيش الساكنة المحلية. غير أنه رغم ما حققته، ورغم الجهود المبذولة إلى جانب باقي الشركاء لازال يواجه هذه الأخيرة العديد من المشاكل والإكراهات التي تعترض عملها وتحد من فعاليتها، وتقف عائقا أمام حركة التنمية بالشمال.

المطلب الثاني : وكالة الشمال وإكراهات التنمية

إن الخصائص الجغرافية والطبيعية للمنطقة الشمالية، وكذا قصور الأسس المادية والاقتصادية والنقص المسجل في استغلال الإمكانيات الحقيقية، كلها عوامل تبين مدى العبء الاجتماعي والاقتصادي للأنشطة الهامشية (التهريب، القنب الهندي) ومدى اتساع نطاق البطالة والدور الذي تضطلع به المنطقة كقطب مصدر للهجرة الداخلية والدولية، ناهيك عن الهجرة السرية التي أصبحت ظاهرة تؤثر سلبا على المجال الاقتصادي والاجتماعي بل والأمني أيضا، سواء بالنسبة للمغرب أو الضفة الشمالية الأوروبية.

تواجه عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الشمالية مجموعة من الإكراهات والعوائق التي تحول أحيانا دون تحقيق أهداف الوكالة المرجوة في زمنها المحدد، إذ تحد من الفعالية أثناء فترة التنفيذ، وتقلل من الاستفادة من النتائج.

وحتى يكون إطار هذه الدراسة قريبا من التكامل ما أمكن، سنفرد هذا المطلب لمناقشة المعوقات والصعوبات التي تتصدى لوكالة تنمية أقاليم الشمال في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذلك من خلال تناول المعوقات المادية في الفرع الأول، والتطرق إلى المعوقات الاجتماعية في الفرع الثاني.

الفرع الأول : المعوقات المادية

بعد ما يربو عن سبعة عشرة سنة من العمل الفعلي الجاد لوكالة الشمال، وبالرغم من الإنجازات التي حققتها، اتضح بالملموس أن هناك بعض المشاكل التي لازالت تحد من فعالية المجهودات التي تقوم بها إلى جانب باقي الفاعلين، وبالإضافة إلى الصعوبات الذاتية المرتبطة أساسا بحداثة الوكالة، هناك إكراهات وعوائق مادية موضوعية تواجه حركة التنمية، والتي تتربع المعوقات الطبيعية وإشكالية التمويل على قمتها.

الفقرة الأولى : المعوقات الطبيعية

بالرغم من المجهودات التي تبذلها الوكالة من أجل النهوض بأقاليم الشمال، فإنه بالنظر إلى الخصوصيات الطبيعية للمنطقة، يمكن التأكيد أن الوسط الطبيعي يخضع المبادرات التنموية للوكالة، والنشاط البشري بصفة عامة لمجموعة من القيود والمعوقات الموضوعية التي يمكن إجمالها فيما يلي :

- الطابع الجبلي، وقوة الانحدار، وشدة تعقد القاعدة الجيولوجية، كلها عوامل تساهم في عزلة المنطقة، ومالها من تأثيرات سلبية على مستوى التطور الزراعي، واستمرار انجراف التربة.

كما شكل عائقا في وجه المواصلات، الشيء الذي يترتب عنه تعقيد في الرواج التجاري، وعمليات الإجلاء الطبي، والوصول إلى المدارس، والعمل...

- صعوبة تطويع الأغلب الأعم من شاطئ البحر المتوسط، وعدم ملائمته للتمدن واستقبال الأنشطة الاقتصادية إلا بعد إجراءات تهيئة مكلفة.

- عدم التحكم في الموارد المائية بالشكل الذي تتطلبه الزراعة، ويفرضه تطوير الحواضر (وخصوصا مياه التساقطات) التي بدل أن تشكل عاملا من عوامل التنمية تصبح من عوامل التعرية وانجراف التربة وتدمير البنيات التحتية. وتظهر هذه التأثيرات السلبية أكثر حدة، في كل من الجهة الغربية من المجال الريفي حيث تحد كثرة المياه الجارية من تكثيف الزراعة، وتنشط التعرية.

- الميل العام نحو تقلص وانمحاء الغطاء النباتي من جراء الاستغلال المفرط للغابة والرعي المغالى فيه، توالي سنوات الجفاف، واجتثاث الغابة للبحث عن مساحات تستغل لزراعة الكيف.

إن هذه الصعوبات تعرقل المشروع التنموي بأقاليم الشمال، وتزيد من صعوبات مهمة الوكالة، وترفع من تكلفة المبادرات التي تعمل الوكالة على تنفيذيها وتقلل من فعاليتها.

ولتجاوز تلك الصعوبات، لابد من تبني مقاربة جديدة تقتضي تحويل اقتصاد المنطقة من الاعتماد على القطاع الفلاحي بالدرجة الأولى إلى اقتصاد يعتمد على قطاعات إنتاجية لها ارتباط بالسوق الوطنية والدولية كالصناعة التقليدية، والصناعة الحديثة، والسياحة، والصيد البحري، والزراعة السقوية... فقطاع التصنيع مثلا هو النشاط الرائد الذي يمكن أن يدفع عجلة النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى تهيئة الظروف لنمو الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

في حين أن هيمنة النشاط الفلاحي على المنطقة، وبحكم تأثره بقلة المساحات المزروعة،والظروف المناخية، سوف لن يساعد على تحقيق تنمية سريعة بالمنطقة.[503]

وإذا نظرنا إلى إمكانيات المنطقة نجد أنها قادرة على خلق ثروات مهمة، وبناء اقتصاد جهوي متين يلبي احتياجات السوق المحلية والوطنية، ويمتص اليد العاملة ويمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض الإمكانيات :

[503]- أحمد الوحيدي ، مرجع سابق ، ص 143

- إمكانية إنشاء مناطق صناعية بالجهتين مجال تدخل الوكالة، وتهيئ مشاتل المقاولات والمحلات الحرفية بالمدن المعروفة بسمعتها السياحية خصوصا بجهة تازة – الحسيمة – تاونات.
- تتوفر المنطقة على واجهتين بحريتين، توفر لها ثروة سمكية مهمة، يمكن إذا ما استغلت بصفة عقلانية أن تخلق عدة أنشطة صناعية (وحدات التبريد / والتصبير والتصدير...) وفرصا عديدة لتشغيل السكان.
- يمكن استغلال التنوع الجغرافي لصالح المنطقة من خلال تشجيع القطاع السياحي.
- استغلال الموارد المائية في تكثيف الزراعة المسقية، وإنتاج الطاقة، وتزويد المدن والقرى بالماء الشروب.
- وأخيرا هناك القرب الجغرافي لأقاليم الشمال من أوروبا والذي لازال لم يستغل كما يجب من أجل تحقيق التنمية في إطار الشراكة.

الفقرة الثانية : إشكالية التمويل

إن الحديث عن إشكالية التمويل، هو تقييم بالأساس للاعتمادات التالية التي تخصصها الحكومة للوكالة لضمان استمراريتها في أداء المهام التي أنشئت من أجلها، وكذا الموارد التي تحصل عليها في إطار الشراكة، ومدى كفايتها لإنجاز البرامج المسطرة في استراتيجية الوكالة بمنطقة الشمال.

وتحصل الوكالة على إعتمادات من الدولة تبلغ برسم كل سنة مالية 150 مليون درهم، غير أن هذه الاعتمادات تعد بحكم المتطلبات الملحة والمتزايدة، وكذا ارتفاع أسعار وأثمنة الخدمات المقدمة سنة بعد أخرى، غير كافية، واضطرت معها الوكالة إلى اعتماد مقاربة تشاركية مع فاعلين آخرين تهدف من ورائها تجاوز الخصاص المالي والتقني على السواء الذي بإمكانه إعاقة المسار التنموي لهذه الأقاليم.[504]

وعندما تم إنجاز الدراسات التشخيصية، وحددت الوكالة على ضوءها التوجهات العملية وطبيعية المحاور التي ستكون موضوع إنجازات قطاعية تترجم في شكل برامج على أرض الواقع، سطرت ثلاثة مستويات برمجاتية على المستوى الزمني، البرنامج الاقتصادي والاجتماعي المندمج القصير المدى ويستوجب استثمارات حالية تقدر ب 15 مليار درهم. ومستوى متوسط المدى يستلزم 27 مليار درهم، أما الطويل المدى فيتطلب 62 مليار درهم.[505]

بقراءة تفحصية للوضعية المالية للوكالة، مقارنة مع الكلفة المرتفعة للبرامج التي تطمح إلى إنجازها، وهي كلفة على كل حال باهضة ويستعصى تحصيلها دفعة واحدة. يلاحظ مدى الخصاص والعجز المالي الذي يقوم عائقا أمام تنفيذ استراتيجية الوكالة كما وضعتها، وفي وقتها المحدد.

وهو ما يستلزم من المسؤولين إيجاد تصورات جديدة تمكن الوكالة من الرفع من مواردها المالية، وتنويع مصادر التمويل لتحقيق المتطلبات المحلية للسكان، من أجل كسب رهان التنمية.

[504]- جلال أومزلوك ، مرجع سابق ، ص 79
[505]- تقرير عن أنشطة وكالة الشمال برسم سنة 1997 مرجع سابق ، ص 13

ومن بين الإجراءات والطرق الكفيلة بكسب هذا الرهان، خصوصا أمام ضعف مخصصات الدولة للوكالة، والضعف النسبي للتمويلات الخارجية التي يمكنها أن تتأثر في أية لحظة بالظرفية التي تمر منها علاقات المغرب ببلد من البلدان، إجراء التقليل من كلفة البرامج المنجزة، مع الحرص على تحقيق المعادلة التي تتوخاها عمليات الإنجاز في إطار الصفقات العمومية المبرمجة لفائدة الدولة، ألا وهي علاقة الجودة بالثمن. كماأن إشراك الإنعاش الوطني في بعض المشاريع التي يتم إنجازها كشق الطرق، وبناء السدود، وحفر قنوات إيصال الماء والكهرباء، وحفر الآبار، واستصلاح الأراضي،

وغيرها من الأعمال، يمكن من التقليل من كلفة البرامج مقارنة مع إسنادها إلى المقاولات الخاصة، حيث تصل بنسبة تخفيض كلفة المشروع بشراكة مع الإنعاش الوطني ما يناهز 50% [506]. وباعتماد هذه الطريقة سيتم التمكن من تشغيل الطاقات المعطلة، وحل العديد من المشاكل الاجتماعية، وتوفير البنيات والتجهيزات الأساسية مع خلق منافسة بين المقاولات الخاصة والإنعاش الوطني في تحقيق الجودة وحصر الكلفة بشكل معقول، وهو ما سيمكن من تسريع وتيرة الإنجازات بالأقاليم الشمالية، التي يعول عليها في تحقيق الشرط الأساسي لولج الفضاء الأورورمتوسطي.[507]

ويتوجب على الوكالة من جهتها تفعيل الشراكة من جهة مع الدول الأوروبية انطلاقا من منطق يجدر مرجعيته في مفهوم المسؤولية، باعتبار أن هذه الدول قد ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تأخير نماء هذه الأقاليم. ويفرضه حسن الجوار واتفاق التعاون في إطار الشراكة الأورومتوسطية التي وضع أسسها مؤتمر برشلونة. ومن جهة ثانية تفعيل التعاون مع دول المغرب العربي، لتمويل مشاريع استثمارية تتكامل فيها إمكانيات دول الإتحاد، وتتجاوز الحساسيات السياسية الضيقة.

الفرع الثاني : المعوقات الاجتماعية

في هذا الفرع سنقف عند عائقين الأول يدخل ضمن الصعوبات الاجتماعية، وهي بلا شك تعتبر امتداد للصعوبات العامة التي سبق وأن تحدثنا عنها، ونتاج لتظافر مجموعة من المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها أبناء الأقاليم الشمالية، وهي محدودية مساهمة السكان في مسلسل التنمية. أما العائق الثاني فيهم الهجرة السرية التي تعد عرقلة أساسية لتنمية الأقاليم الشمالية، وللوقوف على هذه الظاهرة وفهم أبعادها ومدى تأثيرها في إعاقة التنمية بهذه المنطقة، كان لزاما أن نرصد أسبابها وطبيعتها وانعكاساتها على الضفتين، باعتبارها عنصرا محددا للتنمية، وباعتبارها حافزا أساسيا في التعاون الدولي بين الضفتين سواء في إطار البرامج الأورومتوسطية أو من خلال العلاقات الثنائية، التي سيستفيد من دعمها المغرب ككل وجزءه الشمالي بشكل خاص.

[506]- عبد الله حداد ، صفقات الأشغال العمومية ودورها في التنمية ، منشورات عكاظ ، الطبعة الثانية ، شتنبر 2002 ، ص 183
[507]- نور الدين العوفي ، مآل التنمية الجهوية في الشمال ، مجلة دفاتر الشمال العدد 1 ، خريف 1996 ، ص 75

الفقرة الاولى : محدودية إسهام الساكنة في التنمية

يسود اعتقاد بأنه بمجرد وضع سياسة عامة، وتوفير الوسائل المالية والتقنية يتحقق الهدف المتوخى من تلك السياسة، وهو اعتقاد خاطئ، إذ أن غياب دور العنصر البشري عن المعادلة سيحكم على السياسة العامة بالفشل، أو يبعدها عن تحقيق الهدف المنشود الذي وضعت من أجله.

وبخصوص سياسة التنمية بالشمال، فإن محدودية مساهمة السكان في دعم تنفيذها تقف عائقا مثبطا يشد مجهودات الوكالة إلى الوراء، إلى جانب الإكراهات الطبيعية وإشكالية التمويل.

إلا أن هذا المشكل لا يعود في أصله إلى رفض السكان للتنمية أساسا، وإنما يرجع إلى مجموعة من العوامل التي راكمها الزمن حتى أصبحت خصوصيات تسم المجتمع الشمالي.

فبنظرة سوسيولوجية يعتبر المجتمع الشمالي من المجتمعات المغلقة نسبيا، تسوده وتسيطر عليه عادات وتقاليد موروثة تبطئ من عملية التطور، فأهل البلا د، وخصوصا جهة تازة – الحسيمة – تاونات، يرفضون كل تغيير خارج منظومة الأعراف المحلية، الشيء الذي يشكل عقبة في سبيل الكثير من المستجدات التي تصاحب التقدم السوسيوثقافي. [508]

أضف إلى هذا أن عقود التهميش التي عاشتها الأقاليم الشمالية رسخت في أذهان السكان أزمة ثقة اتجاه المبادرات الحكومية السابقة، والتي اتسمت في الغالب الأعم بالفشل نتيجة طابعها الجزئي، ولأنها اعتمدت البعض من عناصر منظومة الإنتاج التنموي، وهمشت البعض الآخر، عوض خلق سياسة تدبيرية تنحو نحو تلاحم وتعاضد كل المكونات والعناصر البارزة والكامنة في ذلك الحيز الجغرافي، ناهيك عن ازدواجية التفكير في العنصر البشري كأولى الأولويات أمنيا وأخرها تنمويا اقتصاديا واجتماعيا[509]. ولعل ما يبرر هذه الملاحظة أيضا، هو أن سكان المنطقة يعبرون يوما بعد يوم عن الخصاص بشتى أنواعه في مجالهم، غير عابئين بالتحليل التمحيصي لما يتطلبه مسلسل التنمية من جهد تصوري وإمكانيات مالية باهضة [510]، وتأهيل فعلي للعنصر البشري لتحقيق الحماية اللازمة للمنجزات والاستمرار في تحقيق التنمية.

وينبع كذلك عدم اكتراث السكان بالمشروع التنموي، وعدم مساهمتهم في بناء صرحه إلى المشاكل الاجتماعية التي لازالت تعيشها العديد من الأسر، إذ أن ظاهرة تشتت الساكنة بالعالم القروي الذي يضم نصف سكان المنطقة، وانخفاض مستويات الصحة، والإسكان، وانتشار الأمية، والفقر...، كلها عوامل تؤدي بالضرورة إلى انشغال الأفراد بطرق تحصيل معاشهم اليومي، وتدفعهم إلى البحث عن موارد الرزق ولو من خلال احتراف أنشطة تتعارض وأهداف الوكالة كتوسيع زراعة القنب الهندي، المتاجرة في التهريب، وقلع الغابة، هذا الأمر الذي له تأثيرات إيكولوجية خطيرة.

---

[508]- أحمد الوحيدي ، مرجع سابق ، ص 147

[509]- عبد الرحيم العطري ، ضبط المجال ... في البدء ... كان الهاجس أمني ، أسبوعية الصحيفة ، العدد 56-8 / 14 مارس 2002

[510]- جلال أومزلوك ، مرجع سابق ، ص 121

هذا علاوة على تواجد قوى اجتماعية نافذة تعمل على تكريس تخلف المنطقة، وتقاوم كل تغيير يصيب تركيبها الاقتصادي والاجتماعي كي يوجهها وجهة التنمية الصحيحة، وذلك باعتبار أن تلك القوى المستفيد الأول من احتراف السكان للأنشطة المحظورة. والسبب في ذلك أنها تخاف أن تحرم من الإمتيازات التي تحصل عليها، على حساب أغلب الفئات الفقيرة، خصوصا وأن الوكالة تضع ضمن إستراتيجيتها بالمنطقة القضاء على أنشطة التهريب، زراعة الكيف، والهجرة السرية... التي تغتني فيها تلك القوى.

وبهذا تكون محدودية مساهمة السكان في تفعيل المشروع التنموي مرتبطة بالخلفية السوسيو اقتصادية للمجتمع الشمالي.

ولتجاوز هذا المشكل، وأريد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة أن تكون ناجحة، وأن تقع موقعا صحيحا وسليما، يجب أن تبدأ من الداخل، من الإنسان، من مسكنه، وصحته، ومعيشته، وعمله، ومن قيمه، وتصوراته ومهاراته، بكل جزئياتها. حتى يتجاوز هذا الإنسان الإنشغال بحاله إلى حال محيطه، وبالتالي تبرز طاقاته وإمكانياته لتتظافر فيما بينها لتحقيق التنمية المندمجة والمستديمة.

وقد أدرك المشتغلون بشؤون التنمية الاجتماعية خطورة الجانب الإنساني وجوهريته في هذا المجال، فاتخذوه نقطة البداية وحجر الزاوية، فاهتموا بدراسة المجتمعات وتحليل حضارتها، وبرصد حاجاتها الحقيقية وبنشر الوعي فيها.

وباكتشاف الوسائل الملائمة اجتماعيا لضمان نجاح التنمية فيها [511]. وبإشراك أفراد المجتمع في إعدادها وتنفيذها توسلا لاقتناعهم بها وقبولهم لها، وحرصا على استمرارها، إلا أن أي مشاركة مباشرة لهؤلاء لا يمكن أن تتحقق دون توسيع لمجالات الحرية والمبادرة، غير أنه لا وجود لهذه الأخيرة دون مواطنة وحسن رفيع بالمسؤولية.[512]

الفقرة الثانية : الهجرة السرية

أضحت الهجرة السرية ظاهرة عالمية، تلقي بضلالها على الأوضاع الداخلية سواء تعلق الأمر بالدول المصدرة لها أو بالدول المستقبلة، فعلى المستوى الداخلي فإن الهجرة وإن شكلت نتاجا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية، فإن تناميها كظاهرة بتأثيراتها وتداعياتها المختلفة قد عمقت من اختلال تلك الأوضاع، حيث شكلت عائقا أساسيا أمام تنمية الأقاليم الشمالية، التي تستلزم مكافحة هذه الظاهرة أولا باستقراء العوامل الكامنة وراء تفاقمها ثم الوقوف على انعكاساتها السلبية على المنطقة، لإعطاء بديل تنموي يخدم المصلحة الوطنية باعتبار المغرب دولة مصدرة، ومصلحة الدول المتوسطية الشمالية باعتبارها دول مستقبلة، مما يستدعي ضرورة تعاون وتنسيق الجانبين لخلق استراتيجية موحدة تداعي المرجعيتين على حد سواء.

---

[511]- مهى سهيل المقدم ، مرجع سابق ، ص 225

[512]- كلمة الوزير عبد الرحمن اليوسفي في أشغال المنتدى المتوسطي للتنمية ، بمراكش 5 شتنبر 1998، خطب الوزير الأول الجزء 1. 1998 ، ص 184

و أمام تفاقم ظاهرة البطالة بالمغرب، وانسداد الأفق أمام الشباب المتعلم وغير المتعلم، وأمام استحالة الإمكانيات القانونية، أصبحت المراكب الصغيرة هي الوسيلة المثلى لتغيير الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي يعانون منه. فقد أصبح هذا النوع من الهجرة تجارة منظمة، لها رجالها وعلاقاتها ووسائلها، بحيث وجدت بعض الأوساط التي تشتغل في أنشطة محظورة كالتهريب والمخدرات، في عملية ترحيل المهاجرين السريين تجارة مربحة، إذ تشكلت عدة شبكات تستعمل بشكل أساسي هذه القوارب كوسيلة لنقل المهاجرين لأماكن يجهلونها مقابل مبالغ مالية مهمة.[513].

لهذا ورغم الإجراءات المشددة المتخذة لمحاربة الهجرة السرية، فإن هذه الأخيرة لن تتوقف بشكل قطعي بسبب نضوب عوامل الجذب، نظرا لاستمرار اعتماد القطاعات النشيطة بنيويا على اليد العاملة الأجنبية، وبتساهل السلطات الرسمية ومرونة الجهاز الإنتاجي عبر الالتفاف على نظام حماية الأجر. وهذا ما يبرر باعتبار أن الاقتصاد الموازي يعد عنصر جذب لليد العاملة غير الشرعية وخاصة في القطاعات غير المهيكلة [514]، مما يفسر تكاثر وتطور شبكات التهريب المحلية والدولية المنظمة والمتخصصة، تحترف تزوير جوازات السفر وأوراق الإقامة التي سوف تستمر في عملها رغم ظهور أشكال أخرى وشبكات أخرى أكثر رواجا.

لقد بدأت أعمال شبكات الهجرة السرية - التي يعد تنظيمها تنظيما اقتصاديا ومقاولاتيا - في هذا المجال بتهريب المخدرات المستقدمة من مناطق كتامة المغربية والمهربة عبر المتوسط إلى اسبانيا ثم إلى باقي بلدان أوروبا. ومع تدفق أفواج العاطلين الحالمين بالضفة الأخرى، سرعان ما سيتنوع نشاطها ليشمل تهريب الأشخاص منذ منتصف الثمانينات.[515]

ويؤثر تدفق المهاجرين السريين المغاربة والأفارقة سلبا على المنطقة الشمالية سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي بل وحتى الأمني، باعتبار أن المنطقة أصبحت مركز استقرار المرشحين للهجرة من مختلف الجنسيات الذين يتربصون الفرصة للتسلل إلى أوروبا، مما يفسر انتشار عدة ظواهر اجتماعية كالتسول وارتفاع نسبة الجريمة.

إن الهجرة السرية بالإضافة إلى كونها ظاهرة عالمية تمس العلاقات الدولية الثنائية الأورومتوسطية، فإنها ظاهرة تؤثر سلبا على التنمية بالمنطقة الشمالية وذلك لارتباطها بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تعوق الجهود المبذولة من قبل السلطات المحلية والوطنية في إطار الاستراتيجية التنموية المنتهجة، ونظرا لإهدارها للمجهود والموارد المالية التي قد تستغل في مشاريع منتجة، فاكتظاظ السجون (بالشمال) بالمهاجرين الذين يلقى عليهم القبض سواء من مغاربة أو أجانب يستلزم موارد إضافية، ناهيك عن المصاريف الخاصة بترحيلهم أو اقتيادهم إلى الحدود.

---

[513] -Belguendouz , La communauté marocaine à L'étranger : partenaires et citoyens, Kenitra, Boukili impression , Avril 1999 , p 43

[514] -Monique CHEMILLIER – GENDREAU , l'ingustifiable . Les politique Françaises de l'émigration, Paris , FAYARD ED , 1998 , p 174

[515]- عياذ أبلال ، الهجرة السرية : مقاربة سوسيولوجية ، ed.Synergie ، مطبعة أنفو- برانت ، 2002 ، ص 63

و تشكل الهجرة السرية حقلا للاصطدامات ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية بين الضفتين الشمالية والجنوبية، مما حتم على الجانبين محاولة احتوائها كل حسب تصوره ومرجعيته في خدمة مصالحه الخاصة.

إن طبيعة اقتصاد الشمال يطرح أكثر من إشكالية، يمكن اعتبارها بمثابة تحديات بالنسبة للتنمية المستقبلية، مما يستوجب التعامل مع هذه المشاكل كمنطلقات للتنمية وليس كأفق مسدود لاقتصاد الشمال، بحيث أنه حتى سيناريو الانفتاح المتوسطي الشمالي يبقى افتراضيا بحكم خضوعه لمنطق المصلحة الخاصة، ولن يتأتى هذا إلا بتهيئ شروط الاندماج، فمسار التراكم الاقتصادي بالمنطقة لازال ضعيفا ومحدودا.

لهذا يجب على استراتيجية الشمال أن تنبثق من إجراءات جديدة ترتكز على الحسم مع المقاربة الأمنية التي برزت محدوديتها من خلال الحملات التطهيرية الموسمية، وفتح المجال لدولة القانون الحقيقية حيث تسود المواطنة والمشاركة الفعلية في التنمية واعتماد الاندماج السياسي كمعطى أساسي وحاسم، وإعادة الاعتبار للبعد السياسي بالمتابعة المشددة لطبيعة الأموال المروجة، وإخراج العالم القروي من عزلته وتزويده بالبنيات التحتية في المجالات ذات الأولوية كالتعليم والصحة والتكوين المهني، وإقرار سياسة حقيقية في البحث والاختراع التكنولوجي لإيقاف هجرة الإدماج الاقتصادي بشكل أكبر، وتطوير آليات مراقبة المواطنين في إطار دولة الحق والقانون، لتمكينهم من تسيير جماعاتهم والسهر على الشفافية بخصوص حسابات الجماعات المحلية، وذلك بخلق مشاريع بديلة شمولية تتناسب والمعطيات الثقافية والتاريخية والاجتماعية لساكنة المنطقة.

لذا، فإن وكالة الشمال مطالبة بالدفع نحو تطور استراتيجي يقوم على تكثيف مهامها وعلى القيام بتدخلات تدمج التغيرات الطارئة وتحاول أن تستطلع تلك الآنية ويجب عليها أن تطمح إلى توجيه أنشطتها نحو نماذج ومقاربات تنموية جديدة تعتمد على التنافسية الترابية وذلك من خلال بناء مجالات ترابية ملائمة قارة على خلق دينامية فضائية جديدة ترتكز على قوة غايات ومؤهلات الفضاء الترابي الذي يجب تنمية عبر أنشطة وتدخلات هادفة ومختصة.

المبحث الثاني : آفاق التنمية بالشمال بين الإرادة الوطنية والشراكة الأوروبية

إن جسامة المهام المنوطة بالجهات الشمالية والمتمثلة في عدد ونوعية الملفات الاقتصادية الكبرى، وضرورة انعكاسها إيجابيا على المستوى الاجتماعي في محاولة إيجاد حلول جذرية لمعضلة البطالة المتفشية، وإيقاف نزيف الهجرة السرية نحو أوروبا، تفرض على المؤسسات الجهوية ضرورة العمل على استغلال وتفعيل العناصر التاريخية والثقافية والجغرافية التي تربط المنطقة الشمالية ودول أوروبا المتوسطية في الميدان الاقتصادي والإنعاش الاجتماعي، وعبر تطوير أسس التعاون الهادف إلى تحقيق

تنمية محلية، وتنشيط الحماس الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية، وتعبئة كل الطاقات الحية، ونهج أسلوب الوضوح والشفافية في الخطاب والممارسة لإعادة الثقة.

على هذا الأساس رسم المغرب سياسة واضحة المعالم وبعيدة المرامي لفك العزلة عن هذه المناطق، وأعلن إرادته السياسية للنهوض التنموي بالشمال عبر خلق وكالة خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، ووجه الدعوة للدول الأوروبية للإسهام في هذه المسيرة والتي تنعكس حتما نتائجها الايجابية على أوروبا، سواء بالنسبة لما يتعلق بمحاربة المخدرات والهجرة السرية، وأيضا دعم الاستقرار بأوروبا وبناء علاقات شمال - جنوب متكافئة، وترسيخ الأمن والسلم في البحر الأبيض المتوسط.

لكن الملاحظ أنه رغم أن اهتمام الطرفين يترجم كاختيار استراتيجي، فإن الإهتمام الأوروبي لتنمية المناطق الشمالية يطغى عليه المقترب الأمني المرتبط بالسياسة الأورومتوسطية الجديدة التي تهدف إلى حماية أوروبا من جل المخاطر المستقدمة من دول الجنوب، سواء على مستوى ترويج المخدرات أو الجريمة المنظمة أو الهجرة السرية أو الإرهاب.

إلا أنه رغم اختلاف المنطلقين الأوروبي والمغربي في هذا الإطار يبقى التعاون المغربي الأوروبي أساسيا وفعالا في تحقيق تنمية مندمجة ومتوازنة لهذه المنطقة الهامة من المغرب، رغم أن الاعتماد على الذات وعلى الكفاءات الوطنية يشكل أولى الأولويات، فتفعيل العمل الجماعي وجعله ينخرط في التصورات المرسومة، وإدماج القطاع الخاص وتمكينه من التسهيلات الضرورية للاستثمار في هذه الجهات، من شأنه إعطاء المنطقة نفسا جديدا وجعل التنمية مسألة آنية ومتطورة بإرادة ساكنة هذه المناطق. فإذا كان تدخل الفاعلين الأجانب يدخل في إستراتيجية انفتاح الدولة، فإن من الضروري اعتماد مقترب جديد يهدف تقوية تدخل الفاعلين الوطنيين.

المطلب الأول : الإستراتيجية الوطنية لتنمية الشمال

إن ما تعرفه المناطق الشمالية من تنوع في الاختيارات والتوجهات وفي الوظائف والأنشطة بين الحركية القوية والبطء في الإنجازات والتباين بين التوجيه والعفوية وبين التخطيط والعشوائية ليس انعكاسا لتناقضات التنمية الجماعية التي عرفتها المنطقة، وتضارب الإختيارات الاقتصادية والاجتماعية داخلها فقط، بل إنه ناتج عن غياب تنمية شمولية تنطلق من رؤية موحدة وشاملة لكل مكونات المجال وتشرك كل السكان، بالإضافة إلى الإعتماد على الدول الأوروبية في إعطاء بديل تنموي لهذه المناطق. هذا الوضع نلمسه بشكل جلي من خلال البرامج والمشاريع التنموية المتفرقة التي اعتمدت بالشمال في إطار التقسيمات الجهوية في إطار المخططات ومشاريع إعداد التراب الوطني، أو في إطار بعض المشاريع الكبرى المتفرقة.

ونظرا لمحدودية هذه الأسس التنموية في احتواء مشاكل المنطقة، اعتمدت الدولة استراتيجية جديدة تتمثل بالأساس في خلق هيئة مختصة تعكس الاهتمام المركزي بضرورة النهوض بالمنطقة الشمالية،

وتهيئتها لمواجهة تحديات العولمة والانفتاح على الأسواق الخارجية والاستجابة للمستلزمات الدولية والأوروبية التي أصبحت تفرض نفسها بإلحاح. إضافة إلى خلق إقلاع تنموي محلي يربط بشكل جدلي بين الإمكانيات الاقتصادية وواقع البنيات التحتية من خلال معالجة عقلانية واستعجاليه يتحكم فيها البعد التنموي الشامل والمتوازن.

الفرع الأول : التنمية الذاتية خيار استراتيجي وطني

في أفق تقوية بنيات المغرب الجديد، باعتبار الموقع الاستراتيجي والحيوي للأقاليم الشمالية، يعتبر وضع إستراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الإطار الأساسي لتدبير الموارد الجهوية والمحلية وتأهيل الشمال لكسب رهانات الاندماج في المنظومة الدولية ومواجهة التنافسية الحادة التي يعرفها المغرب في ظل العولمة، خاصة وأن المنطقة شكلت حلقة في سلسلة التمييز بين المغرب النافع والمغرب غير النافع، الشيء الذي يفرض معالجة إشكالية لتنمية المنطقة من خلال منهجية تدبيرية إستراتيجية تتبنى على تقويم المجال الترابي والعمل على تأهيله بهدف تحقيق اندماجه الكامل في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

وجدير بالذكر أن هذه الإستراتيجية جاءت على أعقاب مكتسبات التجارب التنموية السابقة رغم محدوديتها، حيث استفادت وتستفيد من الآليات التنموية التي يعمل بها المغرب على مستوى جميع مكوناته الترابية، من السياسة الجهوية وإعداد المخططات وسياسات إعداد التراب، كما سنرى من خلال العناصر التالية :

الفقرة الأولى : تحقيق التوازن المجالي بالمنطقة الشمالية

إن مجموع التدابير التي تم اتخاذها لوضع دعائم الجهوية الاقتصادية سنة 1971، تنطلق من تصور ينبني على الإقتناع بأن إعادة التوازن للتنمية الوطنية رهين بتوزيع وانتشار مؤسساتي سليم وفعال للدولة، لذاك تم تزويد الجهة بإطار جغرافي ومؤسساتي لوضع وتنفيذ سياسة تهيئة المجال وتنميته على ضوء الاختيارات الوطنية الكبرى. على هذا الأساس تم تقسيم الأقاليم الشمالية إلى ثلاث جهات كبرى :

- الجهة الشمالية الغربية : وتضم ولاية الرباط – سلا، الصخيرات - القنيطرة، الخميسات، تطوان، طنجة، سيدي قاسم وشفشاون.
- الجهة الوسطى الشمالية : وتضم أقاليم فاس : الحسيمة، تازة، بولمان وتاونات.
- الجهة الشرقية : وتتكون من أقاليم وجدة، الناظور وفيكيك.

على هذا الأساس حاول التقسيم الجهوي الاستجابة لهاجس التوازن، بحيث شكلت بذلك كل جهة مجموعة واسعة تختزن طاقة اقتصادية يمكن استثمارها، وقطبا للتنمية وجهازا حضريا متراتبا وحدا أدنى من البنيات التحتية ومن التجهيزات المهيكلة ووسائل الاتصال الكفيلة ببعث دينامية جهوية داخلية، أي أنه

اعتمد على عناصر التقارب والتجانس بين الأقاليم المكونة لكل جهة، لتتيح لكل إقليم الاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة على صعيد الجهة.

إلا أن هذا التقطيع لم ينجح في تحقيق مطامحه في الأقاليم الشمالية، بحيث أن المنهجية التي انبعثت فيه بقيت مشابهة لروح التقطيع الإداري منذ الحماية، كما أنه يتنافى والتوجه المهيمن للتيارات الاقتصادية والبشرية، ولا أدل على هذا كون حركات الهجرة والاستثمارات الاقتصادية موجهة، ليست إلى العواصم الإدارية للجهات الاقتصادية التي ترتبط بها : الرباط بالنسبة لتطوان والعرائش وطنجة وشفشاون أي الجهة الشمالية الغربية، ونفس الشيء بالنسبة لمدينة وجدة عاصمة الجهة الشرقية، وفاس عاصمة الجهة الوسطى الشمالية.

وهكذا إذا لم تستفد هذه الأقاليم من تجربة الجهات الاقتصادية بسبب تشتيت كفاءاتها بين العديد من الجماعات المحلية، وعدم ملائمة التقسيم الترابي للمقومات الاقتصادية الفعلية إلى جانب هيمنة منطق التجزيء القطاعي على حساب النظرة الشمولية والاستراتيجية لأفاق التنمية داخل هذه الأقاليم، التي كان يرتقب بناؤها على أساس تحديد وحدات جهوية متجانسة تنطلق من خصوصيات كل جزء مجالي على مستوى المتطلبات والإمكانيات والتطور التاريخي والتكاملية الاقتصادية المحلية، خاصة وأن هذا التنظيم يعد غير متوازن بفعل ارتكازه على هندسة إدارية غير ملائمة، فتقسيم المنطقة إلى ثلاث جهات (تتشكل من 10 عمالات وأقاليم 47 بلدية و271 جماعة قروية) جعلها تعاني من تشتت إداري وفي التقطيع الترابي، بشكل استحال معه تحقيق التنسيق بالسرعة المطلوبة بين السلط الإدارية والمنتخبة القيمة على الشؤون المحلية والإقليمية.[516]

فهل جاء التعديل الجهوي (قانون 1996) جوابا على أزمة تنمية الأقاليم الشمالية التي تسعى الدولة لتحقيقيها ؟

لقد ارتكز التقسيم الجهوي الجديد بالإضافة للأسس المرتكزة على معايير تاريخية وبيئية واندماجية، على التكامل الوظيفي والاستقطاب الحضري والتجانس الجهوي وبالتالي البعد الجيواستراتيجي، بحيث أفرز بالنسبة للمنطقة ثلاث جهات كما هو الحال في التقسيم الجهوي السابق، لكن مع تغييرات جديدة، تتضح باعتماد البعد الجيواستراتيجي من خلال الانفتاح على البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لجهتي تازة – الحسيمة – تاونات، ومن جهة طنجة – تطوان، واعتماد – مبدئيا – معيار التجانس الداخلي والاستقطاب والاندماج الحضري، في الجهة الشرقية، وهكذا سيقت هذه الجهات على الشكل التالي : [517]

جهة طنجة – تطوان : تضم عمالة طنجة – أصيلا، عمالة بني مكادة – الفحص، وإقليم العرائش وإقليم شفشاون، وهي تعرف انسجاما على المستوى الجغرافي والتاريخي والاقتصادي والعمراني، وتشكل فضاء جهويا متوازنا ومتكاملا، إذ تتوفر فيها شروط الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي وازدهار النشاط

[516]- محمد المرغدي ، مشروع الجهوية وتنمية الأقاليم الشمالية ، مجلة فضاءات مغربية ، عدد 1997.4 ، ص 23
[517]- حياة متور ، مرجع سابق ، ص 199

الحضري. إلا أن هذه الجهة تعرف مجموعة من الإختلالات تعوق خلق دينامية سوسيو- اقتصادية، ومن ذلك نموها الحضري السريع والعشوائي وتوسع البنية التحتية السياحيةعلى حساب الغابة.

جهة تازة الحسيمة – تاونات، وتتكون من إقليم الحسيمة وتازة وتاونات، ورغم ما تتوفر عليه من موارد متنوعة ومؤهلات تنموية، فإنها تعرف عدة معيقات خاصة في ميدان التجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية، إلى جانب ضعف شبكة المواصلات، الشيء الذي يجعل المجال غير مؤهل لجذب الاستثمارات وتقوية مختلف القطاعات الإنمائية وتمكين الجهة من الانفتاح على العالم الخارجي.

والجدير بالذكر هنا أن محدودية اللامركزية الجهوية لا تقتصر على المنطقة الشمالية فحسب، بل يعاني منها المغرب ككل مما يفرض تظافر الجهود بين مختلف الفعاليات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لكسب رهان التنمية والقضاء على الفوارق والتباينات الجهوية، لتوفير شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكل متوازن بمختلف مناطق المملكة. وهنا يبرز دور الدولة، بشكل ملح، من خلال تحفيزها للعمل الجهوي عبر إدماج البعد المجالي في استراتيجية التخطيط وجعل الجهة نواة لجذب السياسة، بحيث يتأسس ويرتكز على مقتضياتها المخطط الوطني، بالموازاة مع تحديد مضمون التنمية القطاعية في إطار التوجه.

على هذا الأساس ومن أجل عقلنة بناء الدولة الحديثة، نهجت السلطة المركزية سياسة التخطيط كاستراتيجية ومنهجية لترشيد الإنجازات والتصورات في مختلف الميادين، وتوزيع الاهتمامات في جدول زمني يسمح بتنفيذها، لكي يتسنى لها القيام بتوجيه الاقتصاد الوطني وتصريف الموارد المالية والبشرية[518] [519]، بحيث إنها مطالبة بإعادة النظر في الإستراتيجية الاقتصادية القطاعية المرتبطة باكرا هات العولمة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية، والإستراتيجية المجالية التي تطرح ضرورة بناء اقتصاد وطني عصري متكون من اقتصاديات جهوية صلبة ومتكاملة فيما بينها والتي تشكل قواعد للنمو المكثف.

فالي أي حد استطاعت السلطات المغربية تدارك محدودية السياسة الجهوية من خلال سياسة إعداد التراب الوطني؟ وكيف استفادت أو لم تستفد المنطقة الشمالية من آليات سياسة إعداد التراب الوطني ؟

الفقرة الثانية : سياسة إعداد التراب الوطني دعامة أساسية للتنمية الجهوية

بدأ الانشغال بالجهوية من خلال المخططات التنموية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة التي عرفها المغرب لولوج مرحلة جديدة لترسيخ الديمقراطية المحلية المرتكزة على فضاء جديد ممنهج أساسه المخططات التي عرفها المغرب لتكوين فكر جهوي ذو بعد تاريخي ومنظور مستقبلي يعتمد سياسة

[518]- الميلود زروقي ، الجهوية وإعداد المجال : حالة الجهة الاقتصادية الشرقية ، في المجال الجغرافي والمجتمع المغربي ، مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء ، عدد 4 ، 1999 ، ص 27

[519] -BOUBEKRAOUI : « La planification et la décentralisation ; in travaux du XXI congrès international des sciences administratives à MARRAKECH , organisé le 24 - 28 juillet 1989 , p.191

التخطيط الاقتصادي والاجتماعي كنواة للجهة من ناحية [520]، ومن ناحية أخرى يعتمد سياسة ترمي توزيع متساوي للأشخاص والموارد والأنشطة على مستوى تدعيم سياسة اللامركزية من خلال سياسة إعداد التراب الوطني.[521]

من هذا المنطلق نتساءل عن مدى استفادة المنطقة الشمالية من سياسة إعداد التراب الوطني ؟ وماهي المشاريع الخاصة المعتمدة في هذا السياق، والتي استفادت منها المنطقة ؟

إن الوظيفة الوطنية للمنطقة الشمالية مرهونة – كما سلف الذكر – بمدى التحكم في التوظيف الدولي لها المرتبط أساسا بالبعد المغاربي والمتوسطي الذي يستلزم إنتاج مجال ترابي وطني ناتج عن إعادة تشكيل التوازنات الاجتماعية الجهوية بتغيير الإيقاع " العفوي" لتمفصل علاقات الإنتاج.

فإن التدرج الطبيعي والمناخي من الشمال نحو الجنوب ترتب عنه انحدار اقتصادي، عمل الإستعمار على تكريسه عن طريق الاهتمام بالساحل فقط وإهمال الداخل الذي كان محور العلاقات الاقتصادية قبل الحماية، ولم تستطع المخططات التنموية وسياسة الجهوية إعادة التوازن والحد من التفاوتات الصارخة داخل الجهة الواحدة [522]. ومن جهة أخرى وإذا ما قارنا بين القطاعات والهياكل الاقتصادية الموجودة مثلا بالريف يتبين أنه ولمدة طويلة تتواجد تنمية قطاعية مهمة باستثناء السياحة التي ظهرت في الحسيمة والتي بقيت قدراتها الاستيعابية جد محدودة، وامتياز الناظور بإمكانيته المنجمية الحديدية والتي تصدر كمادة خام. كما أن انتعاش الفلاحة وتوسيع رقعتها المسقية والاهتمام بالصناعة والصيد البحري في إقليم الناظور توقف في نهاية الستينات وبداية السبعينات.[523]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن وثائق سياسة إعداد التراب لا تستند على التشريع، بل تستمد قوتها من المخططات الوطنية والتدابير والإجراءات التي تمت بلورتها في إطار الإدارات المختصة بهذا المجال كمديرية التراب الوطني واللجنة الوزارية لإعداد التراب، حيث اهتم المشرع كثيرا بالتعمير ونظمه تنظيما دقيقا، بينما لم يحظى إعداد التراب الوطني بهذه العناية، فهو مجال فتي يجد مصادره في الدوريات والقدرات الإدارية وكذا مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية [524]، علما بأن وثائق التهيئة تهدف إلى توفير مرجعية لتدخلات جميع الأطراف الفاعلة بالمستويات الوطنية الجهوية والمحلية. وهي تأخذ شكل تصاميم تكون مبدئيا متكاملة وتصب في بعضها اعتبارا للطبيعة التقنية لوسائل إعداد التراب.[525]

على هذا الأساس يبدو أن مجموع اختلالات المجال الترابي الجهوي لأقاليم الشمال في إطار نظام الجهوية الاقتصادية لسنة 1971، قد تعمق بسبب ضعف الترابط بين هذا النظام وبين سياسة إعداد التراب

---

[520]- محمد المحجوبي ، التحدي الجهوي بالمغرب ، في الجهة بالمغرب تشييد جماعة محلية ، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية دار النشر المغربية – الدار البيضاء ، 1998 ، ص 115

[521]- محمد السنوسي معنى ، أضواء على قضايا التعمير والسكن بالمغرب ، دار النشر المغربية ، 1988، ص 19

[522]- الميلودي الزروقي ، مرجع سابق ، ص 41

[523]- أنظر عبد الرحمن البكريوي ، التنمية الجهوية لمنطقة الريف (الناظور والحسيمة) ، في الريف : موارد ، قدرات ، تطلعات ، جامعة الشريف الإدريسي المفتوحة – الحسيمة ، الدورة الرابعة يونيو 1991 / منشورات وزارة الثقافة.

[524]- إدريس بن الساهل ، الأفاق المستقبلية للجهة كجماعة محلية ، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، دار النشر المغربية – الدار البيضاء : عدد 8 ، 1996، ص 107

[525] -ROUSSET (M) , Etat et Secteur Public au Maroc .in Etat et développement dans le monde Arabe , CNRS 1990 , P 479

الوطني، خاصة وأن هذه السياسة ظلت فاقدة لأي إطار قانوني منهجي واضح المبادئ والأهداف بما في ذلك سياسة التخطيط على المستوى الوطني والجهوي / المحلي التي لم تستطع تحقيق منطق الشمولية، نظرا لغياب الأبعاد المجالية اللازمة لإنجاح مخططات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وضعف الإطار الجغرافي للجهات الاقتصادية الذي يمكنها من إثبات ذاتها كإطار لتخطيط وبرمجة التنمية وتنشيط الاقتصاد، وإنعاش الشغل وإقامة أقطاب مستقلة لتدبير قضايا التنمية الجهوية، بحيث لم تتمكن من تغطية واستيعاب ومعالجة المشاكل البنيوية للأقاليم الشمالية بشكل خاص، رغم أنها استفادت من تصميم التهيئة القروية (SAR) (من بين الجهات التي استفادت منه) باعتباره يشكل وثيقة العمل على تحقيق تجهيزات البنية التحتية بالعالم القروي في إطار ما أسماه A.CLAISSE بتوزيع الأولويات في ميدان السكنى والتجهيز القروي بالترتيب بين المراكز الموجودة بين " الدوار" والمدينة الصغيرة بكل جهة اقتصادية [526]. إذا أنجز أول تصميم من هذا النوع على مستوى الجهة الوسطى سنة 1972، في حين ركز المخطط الخماسي 73-1977 على إنجازه بكل الجهات الاقتصادية السبع.[527]

ويتضح أنه أمام محدودية التصاميم المنجزة إلى غاية 1978، ونظرا لعدم استمرار المؤسسات المكلفة بهذا الميدان بشكل مضطرد، بالإضافة إلى الدراسات الميدانية المتواضعة التي أنجزها مكتب الدراسات التشيكي آنذاك، تمت بلورة تصور جديد لمضمون تصميم الهيكلة القروية، الذي تم التراجع فيه عن التصور الأصلي من خلال العمل على وضع تحليل محدود للمجال القروي في مدة لا تتعدى مرحلة تطبيق المخطط، وتحديد مراكز المصالح الموجودة وتلك المفروض تقويتها، ثم إحداث مراكز جديدة بالنظر إلى معطيات النمو الديمغرافي وحاجيات سكان العالم القروي.[528]

وفي إطار هذا التصور من خلال العمل على وضع تحليل محدود للمجال القروي في مدة لا تتعدى مرحلة تطبيق المخطط، وتحديد مراكز المصالح الموجودة وتلك المفروض تقويتها، تم إحداث مراكز جديدة بالنظر إلى معطيات النمو الديمغرافي وحاجيات سكان العالم القروي.[529]

فالبرغم من المجهودات المبذولة في إطار نظام الجهوية الاقتصادية لتنمية الجهات الشمالية، الثلاث، فإن التجربة أبانت عن عدم فعالية هاته المؤسسات في إعداد المنطقة، خاصة في غياب سياسة

---

[526] -A.CLAISSE : Aménagement du territoire et strategies sociales au Maroc , in A . A . N , 1983 , p 250

527- للسهر على احترام هذه التصاميم ، ثم إحداث لجنة تتكلف بتنسيق التجهيزات بالمجال القروي سنة 1973، ثم تلتها اللجان الجهوية للتنسيق سنة 1975، ثم أخيرا اللجنة الوطنية واللجان الإقليمية لتجهيزات الجماعات المحلية سنة 1978. هذا وقد تطلب إعداد تصاميم الهيكلة القروية عشر سنوات في الوقت الذي حدد في المخطط الخماسي 73-1977 منذ وضع أول تصميم سنة 1972 في سنتين أي إلى حدود سنة 1975.

M. ROUSSET ,La nouvelle étape de la régionalisation au Maroc : le passé ne répond pas de l'avenir ,in Revue francaise d'administration publique .N ° 35 - 1985 – p 481

[528]- عبد الواحد مبعوث ، مرجع سابق، ص 416

[529]- تتمثل الجهات السبع كالتالي : - الجهة الوسطى سنة 1972، وتم تحيينه في إطار المخطط الخماسي 81-1985/ - الجهة الشمالية الغربية سنة 1973، تم تحيينه كسابقه / - ا لجهة الوسطى الشمالية سنة 1977/ - الجهة الشرقية سنة 1978 / - الجهة الوسطى الجنوبية سنة 1978 / - الجهة الجنوبية سنة 1980/ - جهة تانسيفت سنة 1981.

أنظر إدريسبن الساهل ، مرجع سابق ، ص 116

عمومية استشرافية تقدر مؤهلاتها، وتعمل على بلورتها، لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن للمنطقة الاستقرار البشري وبالتالي الإندماج الإيجابي في المنظومة الوطنية.[530]

وعلى الرغم أيضا من محدودية التصاميم المنجزة فإن منظور " الفضاءات الخاصة بالمشاريع " المحدد من طرف تصاميم التنمية والإعداد الجهوي، تشكل إطارا مرجعيا مناسبا، حسب ما أكده السيد إدريس بنهيمة المدير السابق لوكالة الشمال إثر تدخله في اليوم الإعلامي الدراسي الثاني المنعقد بوجدة، فالحل حسب تعبيره يتجلى في الرهان على تأهيل تقني ومهني كثيف للموارد البشرية التي تتوفر عليها الجهة. كما أن المقاربة الواقعية لإنجاز البرامج التنموية يتطلب إخضاعها للإمكانيات المتاحة ولأجال معقولة في إنجازها، حتى تتوافق والمبادرة الملكية، وتستجيب لحاجيات الساكنة المستفيدة منها.هذه المقاربة لخصها السيد بنهيمة في إستراتيجية الوكالة الشاملة كبديل من شأنه تجاوز محدودية هذه المشاريع. [531]

الفرع الثاني : الآفاق التنموية لوكالة الشمال

تحرص وكالة الشمال على مواكبة التحولات التي يعرفها المدار المحدد لتدخلاتها وذلك باتباع التوجيهات الملكية، التي يوليها للمناطق الشمالية، التي لم تعد تقتصر على معالجة إشكالية تغطية العجز الذي كانت تعرفه فيما يرجع لمؤشرات بنيات التجهيزات الاجتماعية، بل أصبحت منخرطة بقوة في إستراتيجية تنموية بشرية مستدامة تسمح لها بتثمين أفضل لمؤهلاتها وتقوية تنافسية اقتصادها.

لقد بلغت الوكالة نضجا نوعيا في منهجية تصوراتها، والأنشطة التي تبادر بإنجازها وتتبعها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مندمجة ومستدامة بهذا الحيز الجغرافي من المملكة، حيث تسهر خلال السنوات القادمة، على متابعة مسلسل التنمية الذي تعهدت به وذلك بتعزيز مستلزمات النمو المستدام وتثمين ظروف عيش الساكنة المحلية.

و تجدر الإشارة إلى أن العمالات والأقاليم الشمالية استقبلت مشاريع كبرى مهيكلة، مكنتها من تقوية مواقعها التنافسية، مما سمح باستقبال استثمارات هامة من شأنها أن تعزز نسيجها الإنتاجي وترفع من مردودية بنياتها التحتية، استجابة لتحديات التنافسية والعولمة.

و في نفس السياق، يطمح البرنامج المستقبلي للوكالة إلى مثابرة المجهودات التنموية بالأقاليم الشمالية، مع العمل على إدماج ما استجد من معطيات الفضاء الجهوي والوطني والدولي، وكذا استثمار التجربة العلمية المتراكمة للمؤسسة بهدف تحقيق انتقائية افضل ورؤية أوضح للمشاريع التي تتلائم مع الأهداف الاستراتيجية للتنمية. كما يتميز البرنامج بارتكازه في عدة عمليات على التشاركية والمقاربات الأفقية سواء تعلق ذلك بالدراسات التمهيدية أو بالأنشطة المعتمدة.

[530]- حسناء تايدي ، مرجع سابق ، ص 78

[531]- تنسيق الجهود من أجل تنمية اقتصادية اجتماعية بالجهة الشرقية ، جريدة الأيام ، عدد 114،25 - 31دجنبر 2003 ، ص 15

الفقرة الأولى : تعزيز التموقع الإستراتيجي وورقة طريق جديدة [532]

شهدت وكالة الشمال خاصة في السنوات الأخيرة، تغييرات عميقة في محيط عملها، همت عدة جوانب منها :

- المؤسساتي : ويتجلى في تطور مسلسل اللامركزية وتعزيز دور بعض الفاعلين وكذا إغناء الحقل المؤسساتي بإشراك فاعلين محليين جدد، تتصدرهم المجالس الجهوية والمراكز الجهوية للاستثمار وغيرهم من منظمات....
- السوسيو اقتصادي : حيث تعرف تنمية المناطق الشمالية قفزة نوعية من خلال إنجاز مشاريع كبرى وكذا استقبال هذه الجهات لاستثمارات ضخمة. هذا فضلا عن البرامج والسياسات القطاعية التي أعطيت انطلاقتها على المستوى الوطني (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومخطط بروز Emergence والمخطط الأخضر...).
- المجالي : تطور المجال الترابي والدور الذي يجب أن يلعبه في إطار الإستجابة إلى تحديات العولمة وذلك بتثمين الخاصيات الجهوية وتدقيق البحث عن الجوانب التي من شأنها توجيه وتأكيد المزايا المقارنة.

لذا، فإن الوكالة مطالبة بالدفع بأولوياتها نحو تطور استراتيجي يقوم على تكثيف مهامها وعلى القيام بتدخلات تدمج التغيرات الطارئة وتحاول أن تستطلع تلك الأتية.

و هكذا فقد قامت الوكالة على فتح مجموعة من الأوراش ويتعلق الأمر بالخصوص بدراسة التموقع الاستراتيجي للوكالة والدراسات الأخرى خاصة تلك المتعلقة بالتكوين والشغل والنقل والسكن والتعمير.

كذلك تطمح الوكالة إلى توجيه أنشطتها نحو نماذج ومقاربات تنموية جديدة تعتمد على التنافسية الترابية وذلك من خلال بناء مجالات ترابية ملائمة قادرة على خلق دينامية فضائية جديدة ترتكز على قوة خاصيات ومؤهلات الفضاء الترابي الذي يجب تثمينه عبر أنشطة وتدخلات هادفة ومختصة...

و يمكن إيجاز أهم نقط التموقع الاستراتيجي الجديد للوكالة في :

- تكثيف وملائمة المهام لتطورات السياق من أجل لعب دور فعال في إطار التصور الجديد للجهوية المتقدمة.
- اعتماد استراتيجية أكثر انتقائية مع تعزيز تدخلاتها في العالم القروي : تركيز عمل الوكالة على الفضاءات الأكثر احتياجا علاقة بالتجهيزات الأساسية والخدمات لصالح الساكنة.
- تأويج آثار دور الرافعة الذي تلعبه الوكالة والبحث عن موارد جديدة للتمويل : تطمح الوكالة إلى تنمية وتطوير مهن وأدوات عمل جديدة تتعلق باليقظة الترابية والاستطلاع مع لعب ادوار أكثر نجاعة في إنعاش الاستثمارات والتسويق المجالي لمدار تدخلها.

[532]- وكالة الشمال : البرنامج التنموي للوكالة ، تقرير الأشطة 2007-2010 مرجع سابق ، ص 56 إلى ص 62

- الإنخراط في آفاق مستقبلية استراتيجية وشمولية باعتبار مستلزمات التنافسية والجاذبية المجالية في تصور وانتقاء المشاريع باعتبار مستلزمات التنافسية والجاذبية المجالية وكذا تسريع ومصاحبة المشاريع والبرامج الوطنية ضمن مدار تدخلها.
- تبني استراتيجية تنموية قوية وإرادية لمكافحة زراعات القنب الهندي.

أولا : الأهداف والمحاور الاستراتيجية.

يمكن إجمالها في الثلاث المحاور الأتية :

- التنمية المستدامة المتضامنة والمتوازنة مع تعزيز التدخل في العالم القروي.
- دعم التنافسية والجذب الاقتصادي بجعل شمال المغرب منطقة جذب للاستثمار والتنافس في مجاله الجهوي والوطني والدولي.
- تعزيز تعزيز تنسيق الاستراتيجية الجهوية من اجل توطيد التقائية المجهودات التنموية.

المحور الأول : التنمية المستدامة المتضامنة والمتوازنة وتعزيز التدخل في العالم القروي.

و يتطلب هذا المحور تكثيف وتحديد الجهود فيما يتعلق بتقوية البنيات التحتية الاساسية الاجتماعية وبنيات الدعم وفك العزلة عن المناطق الجبلية وتطوير الانشطة المدرة للدخل التي تثمن المؤهلات المحلية للعالم القروي في اطار المحافظة على البيئة والانظمة الايكولوجية.

المحور الثاني : تعزيز التنافسية والجذب الاقتصادي

يمكن هذا المحور، عن طريق خلق أقطاب للتنافس (المناطق الحرة والصناعية والمناطق اللوجيستيكية...) وتنمية البنيات التحتية للتمفصل الترابي والمشاريع المهيكلة، من تعزيز كتنافسية وجذب الشمال بفضل تثمين مؤهلاته كي يجعل منها قاطرة للتنمية.

و تساهم الوكالة في تثمين اقطاب مناطق الانشطة بالشمال لتطوير النسيج الاقتصادي والمساهمة في خلق النمو والشغل.

المحور الثالث : بلورة وتوجيه الاستراتيجية الجهوية للتنمية والدعم

و ذلك عن طريق تحيين أولويات التنمية وفق تطورات البيئة الجهوية والوطنية والدولية، هذه الاستراتيجية تمكن من توضيح وتأطير المنظورات الخاصة للتنمية لدى مختلف الفاعلين في منظور واحد متناسق ومحلي للتنمية. ويتعلق الأمر خاصة بتأمين دور الدراسة والملاحظة والتقييم فيما يتعلق بالإشكاليات الرئيسية بتنمية وتهيئة الواقع المحلي التي عليها أن تأخذ بعين الاعتبار مستلزمات محاربة التغيرات المناخية والاستعمال المعقلن للثروات الطبيعية، الهدف من هذا توفير ركائز التحليلات الأولوية لقرارات الفاعلين العموميين فيما يتعلق بخيار تنمية وتهيئ الواقع المحلي.

ثانيا : البرامج والمشاريع

- التنمية المستدامة المتضامنة والمتوازنة

يشمل هذا البرنامج المجهودات المبذولة من أجل التنمية المستدامة لمدار تدخل الوكالة وخاصة فيما يتعلق بالأنشطة التالية :

- تقوية البنيات التحتية الأساسية.
- تأهيل البنيات الاجتماعية والصحية.
- التنمية المحلية.
- التنمية المندمجة.
- الأنشطة المدرة للدخل.

- تطوير التنافسية والجاذبية الترابية :

يشمل هذا البرنامج " الجاذبية الإقتصادية وتنافسية المجالات الترابية " أنشطة الوكالة التي تهدف إلى تقوية مؤهلات هذه المجالات الترابية في مجال المنافسة الوطنية والدولية. ويتضمن هذا الجانب أساسا أربعة أنواع من الأنشطة :

-البنيات التحتية للدعم والتمفصل الترابي

-التأهيل الحضري

-تطوير المناطق الاقتصادية والأقطاب الاقتصادية والجاذبية الترابية

-دعم القطاعات

- بلورة وتسيير الاستراتيجية الجهوية للتنمية والدعم والتنسيق بين الشركاء

يشمل هذا البرنامج الإمكانيات العامة لوكالة الشمال وخاصة جملة الموظفين والمصاريف الخاصة بالمعدات المختلفة، ومصاريف الدراسات وخاصة الدراسات العامة، ومصاريف الدعم الإداري وكذا المصاريف المختلفة المتعلقة بالتوجيه، ومصاريف الأنشطة المتعلقة بالتواصل، من جهة أخرى يتضمن هذا البرنامج أيضا الإمكانيات الخاصة بالتنسيق بين الشركاء.

ثالثا: الشركاء

ستستمر الوكالة في إنجاز برامجها على تعزيز وتوسيع إطار التعاون والشراكة مع مختلف الشركاء:

- الوزارات والمؤسسات الحكومية والإدارات العمومية من أجل بلورة الاختيارات الاستراتيجية لتنمية وإنعاش الشمال، وكذا من أجل المساهمة في البرامج الوطنية المهيكلة (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والبرنامج العام للكهربة القروية والبرنامج العام لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، والبنيات التحتية الطرقية والمدرسية والصحية...).
- الجماعات الترابية (الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات ومجموعة الجماعات) من أجل إنجاز المشاريع التنموية [التأهيل الحضري وتجهيز الجماعات والتطهير وتحسين الإطار المعيشي للساكنة].

- الدعم الدولي اللامركزي (بين الجهات) والمحلي (بين المدن) من أجل إنجاز المشاريع والمبادرات التنموية.
- الفاعلون الخواص كشركاء من أجل إنجاز مشاريع التنمية القطاعاتية ومشاريع تفعيل الدينامية التنافسية.
- الجمعيات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، كمصادر للإقتراح وشركاء لإنجاز المبادرات المحلية للتنمية والتنمية المندمجة.
- الساكنة كشركاء في بعض المشاريع المحلية (مشاريع الأنشطة المدرة للدخل والتنمية البديلة...).

الفقرة الثانية : إستراتيجية الوكالة لفترة 2013 -2017

إذا كان إحداث وكالة الشمال قد وضع لبنة مؤسساتية لتنمية أقاليم الشمال فإن استكمال عملها لازال مطروحا للتجاوب مع التوجهات الأكثر شمولية والبعيدة المدى، لتنطلق من منطق تنمية مندمجة تشرك جميع القطاعات والشركاء وتعتمد أكثر على الإمكانيات الذاتية والمؤهلات المتوفرة ماديا وبشريا.

إن تحقيق الأثر المتوخى من البرامج المقرر إنجازها من طرف الوكالة والشركاء سيلتزم اعتماد رؤيا جديدة بعيدة عن التشطير القطاعي الضيق وغياب التنسيق بين مختلف الفاعلين القطاعيين، سواء تعلق الأمر في التصور أو التعاون التقني والشراكة.[533]

لقد أعدت الوكالة مخططا استراتيجيا لفترة ما بين 2013 و2017 لحل الإشكاليات النابعة من أرض الواقع في الأقاليم الشمالية وذلك في إطار حلول تشاركية وتضمن هذا المخطط التنموي الذي رصدت في شأنه الوكالة مبلغا إجماليا يقدر ب 2 مليار درهم، أربع برامج مختلفة نوردها فيما يلي : [534]

- برنامج التأهيل الترابي الأولوي : كلفته المالية 6،4 مليون درهم.
- برنامج تقليص الهشاشة : كلفته المالية 484 مليون درهم.
- برنامج تحسين الخدمات للساكنة : كلفته المالية 616 مليون درهم.
- برنامج الاندماج الاقتصادي : كلفته المالية 341 مليون درهم.

و من أجل تحقيق الرؤية الاستراتيجية 2017 تساهم الوكالة بشكل فعال في تقليص عجز التنمية وفك العزلة عن الشمال مما يجعله متصلا وتنافسيا على المستويين الوطني والدولي كما تتوفر وتقترح على شركائها أرضية لبرنامج شامل تنموي ونموذجي مبني على أهداف طموحة، نظرا لمحدودية تدخلها المالي والغير كافي في غياب التدخل الإرادوي للقطاعات. وتهدف هذه الأرضية الاندماجية والمرتكزة على أرض الواقع والتجاوب مع السكان إلى الغايات التالية [535] :

[533]- جلال أومزلوك ، مرجع سابق ، ص 72
[534]- وكالة الشمال ، المجلس الإداري لوكالة إنعاش وتنمية الشمال ، 17 أبريل 2013 ... مرجع سابق، ص 61
[535]- نفس المرجع ، ص 63

- تقليص العجز الترابي في 63 جماعة قروية تحت المعدل الجهوي لمؤشر فك العزلة الاجتماعية.
- تقليص الهشاشة تحت عتبة 10% وتصحيح واسع للتفاوتات القطاعات الإقليمية.
- أقطاب كبرى للإندماج الاقتصادي القروي في الجهتين حسب رقم المعاملات ومؤشرات أخرى. ولتفعيل هذه الأرضية يساهم شركاء الوكالة في المخطط التنموي بمبلغ إجمالي قدر ب 4,7 مليار درهم موزعة على المحاور التالية :
- فك العزلة الإجتماعية : الكلفة المالية 1,1 مليار درهم تشمل ما يقارب في المتوسط 63 جماعة قروية.
- تحسين الخدمات للساكنة : الكلفة المالية 0,5 مليار درهم، من أجل تصحيح واسع للتفاوتات القطاعية الإقليمية.
- تقليص الهشاشة : الكلفة المالية 1,5 مليار درهم، إذ تحتل نسبة الهشاشة أقل من 10 %.
- الاندماج الاقتصادي: الكلفة المالية 1,6 مليار درهم، لما له من أثر قوي على سلسلات إنتاجية محددة.

و بذلك يصل المبلغ الإجمالي المرصود للمخطط التنموي إلى حوالي 6,7 مليار درهم، بمساهمة كل من الوكالة والشركاء. ليصبح أرضية شاملة للتنمية المندمجة لفترة ما بين سنتي 2013 و2017. وفي هذا الشأن تم رصد الميزانية المقترحة لهذا المخطط حسب الاعتمادات السنوية نوردها في الجدول الآتي المحدد لبنية هذه الميزانية.

جدول رقم 89 : بنية الميزانية المرصودة للمخطط التنموي المتعدد السنوات للوكالة 2013-2017

المخطط العام	البرنامج الإنتقالي	التأهيل الترابي	تحسين ظروف العيش		الاندماج الاقتصادي	المجموع
			تحسين الخدمات	الهشاشة		
اعتمادات مفتوحة 2013	130	40	30	30	30	260
اعتمادات مفتوحة 2014		70	90	90	60	340
اعتمادات مفتوحة 2015		80	165	121	80	462
اعتمادات مفتوحة 2016		90	165	121	80	462
اعتمادات مفتوحة 2017		126	165	121	91	462
المجموع		406	616	483	341	1975

المصدر: وكالة الشمال، المجلس الإداري لوكالة إنعاش وتنمية الشمال - الدورة العاشرة - 17 أبريل 2013، ص 66

فعلى المستوى الاستراتيجي اعتمدت الوكالة على المرجعيات الدستورية، ومخطط عمل الحكومة ثم توصيات المجلس الإداري، وحددت التوجهات في ما يلي [536]:

- إبراز فضاء تنموي نموذجي
- تفعيل التشاركية وسياسة القرب
- إعطاء الأولوية للعالم القروي
- تحقيق التأهيل الترابي والانتقائية

هكذا تركزت منهجية المخطط التنموي للوكالة لفترة 2013-2017 على مواكبة القدرات الذاتية المحلية والتجاوب المهيكل مع ساكنة الأقاليم الشمالية. إلا أن الأمر يستوجب اللجوء إلى استراتيجية الشراكة التي تفرض نفسها كوسيلة أساسية للتعبئة الضرورية للأموال لدى الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية في إطار التعاون الدولي خاصة الشراكة الأوروبية. لاسيما وأن البحث عن التمويل في هذا الإطار يعتبر من الأولويات المدرجة ضمن اهتمامات الوكالة.

المطلب الثاني : التصور الأوربي لتنمية الشمال

إذا كانت تنمية المنطقة الشمالية المغربية تندرج في إطار البرامج والمساعدات الدولية وخصوصا الأوربية، فإنها تستمد مرجعيتها – انطلاقا من بعدها المتوسطي – من الإطار العام للعلاقات المغربية الثنائية والدولية، وخصوصا السياسة الأورومتوسطية الجديدة، التي تهدف إلى تحقيق تنمية تشاركية شمولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ككل، متجاوزة بذلك الأطروحات التي تدافع عن مبدأ " الخصوصية". [537]

يتوفر المغرب أمام غياب سياسة موحدة تجاه دول الجنوب، على مؤهل كبير لدعم مكانته في التعاون الأوربي والذي يتمثل في كون منطقة الشمال ارتبطت دائما بأوربا المتوسطية، مما يمنحه الأولوية في إطار التوجه الجديد للمغرب نحو إعادة فتح بعده الثالث [538]. فباعتبار أن المنطقة الشمالية قد ارتبطت دائما بالدول الإيبيرية الكبرى : إسبانيا والبرتغال، فإن التطور الذي تعرفه أوربا المتوسطية يفترض أن تجد فيه هذه المنطقة عنصرا أساسيا لاندماجها في " السياسة المتوسطية الجديدة." إن فكرة خلق " مجال متوسطي" يرتكز أكثر على الاستقلالية ويمثل شكلا آخر من الإندماج الاقتصادي الدولي، يفرض على

---

[536]- نفس المرجع ، ص 22

[537]- يشدد المدافعون عن مبدأ "الخصوصية" على الاقتراح المتعلق بانتهاج سياسات " حسب الطلب"، تكون موجهة نحو المشاكل الخاصة بكل بلد، ومرتكزة على العلاقات الثنائية والدولية، ومنها" العلاقات الشخصية" القائمة مع عدد من القادة على حساب السياسة الموجهة نحو المجموعات الإقليمية، ومن ناحية الأمن يركز أنصار نظرية " الخصوصية" على قدرة الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل للتصدي لمحاولات الهيمنة الإقليمية، لاسيما في الشرق الأوسط والخليج، ويشكون بالخصوص في قدرة أقطار المنطقة في فض مثل هذا النوع من المشاكل ومن جهة ثانية تواجه المناطق المتوسطية مشاكل خصوصية يتعين فضها، لا سيما بالنظر إلى وجود محيط ملائم أكثر لتيسير إيجاد حل لها، ولا يمكن أن يكون الخيار بين الشمولية والخصوصية، ذلك أنه من الممكن اتخاذ مبادرات خصوصية بالنسبة إلى بعض المناطق، مثل مؤتمر السلم حول الشرق الأوسط، أو مشروع التعاون (خمسة + خمسة)، والسعي في آن واحد إلى الإسهام في عمليات التعاون والتكامل الإقليمي.
أنظر الفارودي قاسكنسيلوس، العلاقات بين أوربا والمغرب العربي: "هل فك الارتباط أمر لا مفر منه" ، دراسات دولية، عدد 45، السنة 1992، عن جمعية الدراسات الدولية، تونس، صفحة 31

[538] -theme d'un séminaire organisé en octobre 1990 à Tétouan, Le rapport de Synthèse paru dans Libération N 403, Le 09 Novembre 1990 p 5

شمال المغرب ضرورة تهيئته للاندماج في هذا المجال الجديد، بحيث يجب أن يدافع عن انتماءه متحاشيا في ذلك إندماجه السلبي في النظام المتوسطي، ولن يتأتى له ذلك إلا بإصلاح بنياته الاقتصادية والاجتماعية باعتماده تنوع كبير في المجال الصناعي ومحاربة اقتصاد التهريب.

و عموما ولفهم أهمية البعد الدولي والمتوسطي لتنمية الشمال المغربي، كان لابد أن نعرف بالاستراتيجية الأورومتوسطية – التي تستفيد وستستفيد منها المنطقة - المرتبطة في تصورها ووضعها وتمويلها بهذه السياسة المتوسطية التشاركية الجديدة، وفي أفق تهيئ المنطقة وجعلها سياجا واقيا لأوربا من مخاطر الهجرة الإفريقية وترويج المخدرات و" الإرهاب".

و لتحقيق أهدافها، عملت دول الإتحاد الأوربي على تبني خطابات مغايرة لحث دول المنطقة المتوسطية للإنخراط في مشروعها، وشرعنة تدخلها في المنطقة، متبنية في ذلك فلسفة إقرار أمن وسلام البحر المتوسط، هذا بالإضافة إلى حرصها على تطبيق حقوق الإنسان والحد من ظاهرة التطرف الديني، والعمل على دعم السياسات الإصلاحية في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، بالإضافة إلى محاولة الحد من ظاهرة الهجرة المتوسطية غير الأوربية اتجاه دول الإتحاد الأوروبي. فهل يتعلق الأمر باستراتيجيات أوربية مشتركة من قبل الإتحاد من جهة، ودول جنوب المتوسط من جهة أخرى؟ أم أن الأمر يتعلق بالاستراتيجيات المعتمدة أو المفروض اعتمادها إجمالا من قبل شركاء جنوب وشمال المتوسط على حد سواء ؟

ثم كيف ينظر كل من الطرفين إلى هذه السياسات المتوسطة الجديدة ؟ وما هي الأهداف المتوخاة من وراء هذه الاستراتيجيات ؟

الفرع الأول : السياسة الأوروبية : من المساعدة إلى الشراكة الشمولية

بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور مصطلح النظام العالمي الجديد بهيمنة السياسة الأمريكية على العلاقات الدولية، أخذت أوروبا تهتم أكثر فأكثر بالتعامل مع الجانب العربي، بحيث ركزت عل مفهوم "المتوسطية" [(539)]. إلا أنها اعتمدت في تعاملها على تقسيمات تخدم مصالحها وتتجاوز وجود طرف عربي موحد، بحيث تعاملت مع الجانب المغاربي والجانب المشرقي (السلام العربي- الإسرائيلي) والجانب الخليجي، وتم استبعاد العراق وليبيا، وإضافة إسرائيل وتركيا، وهي بهذا تحاول استعادة موقعها في العلاقات الدولية وخصوصا في المنطقة المحتلة بالمتوسط.[(540)]

فما هي طبيعة الخطابات التي انتهجتها لدعم سياستها المتوسطية الجديدة ؟ وما هي المقتربات والآليات الاستراتيجية التي اعتمدتها ؟

---

[539]- عرفت السياسة المتوسطية لدول التحاد الأوربي تطورا مهما يمكن اختزاله في مرحلتين : الأولى أثناء فترة الحرب الباردة التي عرفت بدورها طورين: الأول انطلق من 1957 إلى 1972 ، والآخر عرف في الفترة ما بين 1973 و1991، أما المرحلة الثانية فقد شهدتها الفئة ما بين 1992 و1996 .

[540]- جمال شلبي، العرب وأوربا، من الحوار العربي- الأوربي إلى الشراكة المتوسطية ، في وجهة نظر: مؤتمر العرب والغرب صور متقابلة، العدد الأول 1998 ، مطبعة الجامعة الأردنية ، عمان، ص 43

الفقرة الأولى : الخطابات الأوروبية حول الإستراتيجيات الجديدة

يمثل الفضاء المتوسطي أهمية ذات بعد استراتيجي بالنسبة للإتحاد الأوربي، الذي يتجلى من خطاباته أن الهدف من التدخل في المنطقة هو ترسيخ " السلام والاستقرار" عن طريق الإصلاح السياسي والدفاع عن حقوق الإنسان وتطويق كل أشكال التطرف، ومساندة الإصلاحات الاقتصادية والدفع بسياسة تنموية مستقرة قادرة على الحد من العنف، ومحاولة الحد من تدفق الهجرة.[541]

و قد وصفت هذه الخطابات الأوربية " بالمثالية " لأن دول الإتحاد بلغت حد توجيه انتقادات ذاتية لسياستها المتوسطية المطبقة بالمنطقة، والتي نعتتها بالمحدودية وعدم الفعالية، فقد أقرت "حرية ولوج السوق الأوربية من طرف السلع المتوسطية الصناعية ". ورغم الإصلاحات المنجزة في بعض البلدان فإن الضفة المتوسطية عجزت عن الإستفادة من اندماجها في السوق العالمية، ذلك أن العديد من القطاعات بقيت خاضعة لحماية العراقيل الجمركية ". وفي المجال المالي أخفقت دول الإتحاد في عدم تمكن الدعم الأوربي المقدم للدول الشريكة من تجاوز أزماتها الاقتصادية وإنجاز سياستها الإصلاحية والتقويمية، باعتبارها " لم تكن ذات فعالية كافية بالنظر لضخامة الحاجيات في المنطقة.[542]

فانطلاقا من هذه الإنتقادات، جاء طرح الإتحاد الأوربي لمشروع الشراكة الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي وباقي دول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، والتي يمكن تلخيصها من خلال تصريح ممثل السوق الأوربية المشتركة بالمغرب بقوله " إن الفكرة الجوهرية هنا هي المرور من منطق المساعدة إلى منطق شراكة يؤسس على حقوق وواجبات متبادلة.[543]

و هذا ما أكدته هذه الدول في مشروعها كون " الإتحاد الأوربي يهدف في إطار هذه العلاقات إلى ضمان استقرار وازدهار المتوسط، ولهذا فإنه على استعداد لمساعدة هذه الدول ليجعل المنطقة تدريجيا، منطقة سلام واستقرار وازدهار وتعاون وإقامة شراكة أوربية متوسطية شاملة، قوامها دعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان اللذين يمثلان عنصرا أساسيا في علاقات أوربا وجيرانها المتوسطيين".[544]

و علاوة على ذلك تؤكد أوربا وعيها بمصالحها في المنطقة المتوسطية في مجالات التزود بالطاقة والتجارة والاستثمارات، كما تعتبر أن إنتاج وتسويق واستهلاك المخدرات من المواضيع التي يجب معالجتها مع البلدان المعنية، بسبب الأخطار التي تتولد عنها في مجموع المنطقة، من مخلفات التزايد الديمغرافي في جنوب المتوسط، ما دامت لم تقابل أو لم تحدد في إطار انطلاقة اقتصادية فاعلة " تقتضي القيام بمجهودات كبيرة قصد تعزيز وإعادة هيكلة الاقتصاديات الجنوب متوسطية" [545].

---

[541]- فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية ، مرجع سابق ، ص 176

[542]- نفس المرجع، ص 176

[543]- Med Ben El Hassan ALAOUI, La coopération entre l'union Européenne et les pays du Magreb , collection edification d'un etat moderne , NATHAN 1994 , p82

[544]- مصطفى عبد الله خشيم، تأثير مؤتمر برشلونة على الأمن الاقتصادي العربي: النظرية والتطبيق، عن أعمال ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية المنعقد أيام 9 إلى 11 يناير 1996، مركز الدراسات العربي-الأوربي، الطبعة الأولى، 1996، ص 461-462 .

[545]- فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي، مرجع سابق، ص 176.

يتضح إذا أن مشروع الشراكة الأوروبية المندمج في إطار إعادة جديدة لتحديد دور المجموعة الأوربية تجاه الجنوب، يتعامل مع أوضاع ومشاكل مختلفة تعاني منها هذه الدول التي يمكن تلخيصها في الأزمة الناشئة عن ضعف استراتيجيات التنمية، والنمو الديمغرافي غير التحكم فيه، والتطور العمراني العشوائي وعجز الأنظمة السياسية على بناء المجتمع المدني، ونمو حركات المعارضة المتسمة غالبا بصيغة دينية، والملتجئة أحيانا كثيرة إلى العنف لبلوغ أهدافها، علاوة على ترسيخ التبعية تجاه البلدان الصناعية ولا سيما الإتحاد الأوربي، وتفاقم المديونية وارتفاع خدمة الدين الخارجي، وضعف الاستثمارات الخارجية، وبطء التقدم التقني، وخطر تكاثر المخدرات والمتاجرة بها، وتدهور النظام البيئي.[546]

على هذا الأساس عزم الإتحاد الأوربي ملأ دور كبير في منطقة البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك عملية السلام في الشرق الأوسط، رغم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة ما بعد الحرب الباردة التي عمدت إلى تعزيز وجودها العسكري في الخليج العربي ومحاولة الإنفراد بدور الوسيط في عملية السلام.

و قد ترجم هذا الإهتمام الأوربي بخطط أمنية جديدة للمنطقة المتوسطية، بناء على تصور يلخص الخطط الأوربية لإلغاء القطبية في السياق الأمني من خلال الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وخطة " خمسة + خمسة " التي تعتبر من الناحية الوظيفية والمؤسسية مرتبطة أكثر بالجوانب الاقتصادية ووسائل الهجرة أكثر من تركيزها على القضايا العسكرية.[547]

الفقرة الثانية : الشراكة الجديدة : مقاربة مندمجة في علاقة شمال – جنوب

يشكل الفضاء المتوسطي مجالا ناجعا قابلا للاستمرارية ليس على مستوى العلاقات الأوروبية المغاربية فقط، بل يشكل أيضا البعد الاستراتيجي الطبيعي القادر على منح أوروبا ما يلزم من عمق على غرار المكونات الآسيوية (جنوب شرق آسيا) والمحيطية (استراليا ونيوزلندا الجديدة) والأمريكية اللاتينية (البرازيل والأرجنتين)، التي جعلت منها القوى العظمى الثلاثة أي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا، هدفا تسعى إلى تحقيق وإرساء أسسه.[548]

فالفضاء المتوسطي يشتمل على تحديات خمسة بالنسبة للدول الواقعة شماله وجنوبه، هذه التحديات يمكن تلخيصها في تحد بشري وإنتاجي وتجاري وثقافي وبيئي.

لقد نظم الإتحاد الأوروبي ببرشلونة في نونبر 1995 مؤتمرا أورومتوسطيا، بحكم عدم فاعلية سياسة التعاون التقليدية التي اتبعتها أوروبا خلال السبيعينات والثمانيات، والتي استندت إلى تقديم امتيازات تجارية ومساعدات مالية لمشاريع مختلفة في البلدان المتوسطية، وفي المقابل انتهجت السياسة

---

[546]- بشارة خضر، مرجع سابق ، ص 46

[547]- آر. كيه رامازاني ، الشراكة الأوروبية – المتوسطية : إطار برشلونة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، عدد 22 ، ص 10- 13

[548]- د. الشاذلي العياري ، البحر الأبيض المتوسط والمجموعة الأوروبية : رهانات تعاون ، دراسات دولية ، عدد 2،1990/35 ، ص 10

الجديدة فتح الطريق أمام شراكة فعلية [549] بدلا من مساعدات دعم الإصلاح الهيكلي في الدول المتوسطية التي اعتمدت سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي.

و على الرغم من ذلك يمكن القول بأن الفكرة الأوروبية في إنشاء هذا النوع من الشراكة لم تحدث قطيعة مع منطلقات وأبعاد السياسة الأوروبية الخارجية المنتهجة منذ السبعينات، بل أضافت إليها أبعاد منهجية جديدة تتعلق بأساليب علاقات التعاون الجديدة، تبتعد تدريجيا عن سياسة الإعانات والمساعدات المباشرة من خلال الدعم المالي المجرد، متوخية بلوغ استراتيجية تقوم على تشجيع الدول الشريكة على تبني السياسات والمشاريع والبرامج التي تحقق التنمية الذاتية المستدامة بمعية الدعم الأوروبي المالي والفني والتقني...، بالشكل الذي يحتفظ به بالدول المتوسطية المجاورة في فلكه السياسي، وذلك في إطار علاقته الاستراتيجية الخارجية مع التجمعات والقوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة وروسيا والقوى الآسيوية.[550]

و هكذا يمكن إرجاء اهتمام أوروبا بالبعد الجديد لعلاقاتها إلى الثقل المتوسطي في إطار التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة المرتبطة بإعادة الترتيبات الجيوسياسية والجيواقتصادية العالمية الجارية، وإلى الإتجاه نحو عالمية التجارة وتحرير نظام العلاقات الدولية.[551]

في هذا الإطار، جاء مشروع الميثاق الأوروبي المتوسطي والذي كان يعرف بالميثاق الأمني الأوروبي- المتوسطي، غداة طرح الإتحاد الأوروبي لفكرة « قواعد السلوك » التي ينبغي بموجبها على كل الدول الأعضاء في الشراكة أن تلتزم به في نهاية الأمر، وكان من المفترض أن تشتمل هذه القواعد على تعريف ملموس واضح لمفهوم « الإكتفاء الذاتي الأمني »، الذي كان قد تم الاتفاق عليه بشكل عام في إعلان برشلونة.

من هنا أصبحت السياسة الأوروبية الجديدة تشكل إطارا عاما يحدد جوانب العلاقة بين المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية ومختلف الأطراف، وكمجموعة من المواقف والاتجاهات التي تقوم بها دول الإتحاد تجاه الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط الأوروبية غير العضوة بالإتحاد ودول شمالي إفريقيا والشرق الأوسط. فهذه السياسة الجديدة تتضمن أبعادا استراتيجية جد مهمة، تتمثل في تشجيع كافة المبادرات الإصلاحية لسياسات التقويم الهيكلي من قبل الدول المتوسطية الثالثية، وتشجيع الاستثمارات الخاصة من طرف دول الاتحاد الأوروبي، وتزايد التمويل تزايدا جهويا، وهي بهذا تعبر عن إرادة تهدف خلق شراكة أوثق في اتجاه سوق كبير ابتداءا من سنة 1992، بحيث أنه في هذا الإطار وضعت دول

---

[549]- أنظر عبد النور بن عنتر ، التوجهات الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي ، مجلة دراسات دولية ، عدد 54، يناير 1995 ص 35- 36

[550]- هاني خلاف ، أحمد نافع ، نحن وأوروبا : شواغل الحاضر وآفاق المستقبل ، مركز السياسات الدراسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 1997 ، ص 45

[551]- غداة انتهاء الحرب الباردة ، فتح المجال أمام تهديد جديد متجسد بشكل سلبي في العلاقات بين الشمال والجنوب ، مادام لم يعد هناك تهديد حقيقي للأمن الأوروبي منذ تفكك الكتلة الشرقية ، لتبرز إلى الوجود قضايا ترتبط بالأمن والاستقرار الدوليين مصدرهما الضفة الجنوبية للبحر المتوسط ، تندرج خانة المخاطر الجديدة ، على غرار محاولات امتلاك أسلحة الدمار الشامل كالإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات والهجرة السرية وتبييض الأموال وغيرها . هذه المخاطر التي يزداد الإقرار بأهميتها الاستراتيجية في الهيئات الدولية والوطنية ، مادامت أن هذه القضايا مرتبطة بعضها ببعض ، مما يتطلب تعاونا وثيقا بين المجتمعات المدنية والقوى العسكرية ، مع الأخذ بالحسبان الطابع العالمي للتحديات وتعدد الأبعاد الأمنية التي تتطلب بدورها ردودا متعددة الأبعاد .

الإتحاد استراتيجية جديدة للتعامل مع دول المنطقة عموما والمغاربية خصوصا، لتتجاوز بذلك التعاون الذي كان سائدا منذ التوقيع على اتفاقية الشراكة التجارية بين الطرفين سنة 1969، وتعلن عن رغبتها في ربط علاقات شراكة ذات أبعاد شمولية وعلى أساس من الحقوق والواجبات المتبادلة.

و الملاحظ،أن مجموعة بروكسيل قد انتهجت – في إقرار هذه الشراكة – التفاوض الثنائي كوسيلة لعقد اتفاقيات الشراكة بين الطرفين كاتفاقيات المشاركة الموقعة مع تونس واسرائيل والمغرب. فهذا التفاوض يناسب كل الأطراف المعنية باعتباره من جهة أفضل وسيلة تخدم المصالح الأوروبية في المنطقة، ومن جهة أخرى لأنه يناسب أيضا واقع واحتياجات الدول المتوسطية الجنوبية، ذلك أن تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي مثلا يعد أحد أسباب انفصال المفاوضات الأوروبية التونسية والمغربية والليبية بعضها عن بعض، إضافة إلى غياب نظرة موحدة حول العلاقات مع أوروبا.[552]

الفرع الثاني : موقع المغرب من الشراكة الأورومتوسطية

يعد المغرب من الدول المعنية بالسياسة المتوسطية الجديدة، فقد سارعت الحكومة إلى اتخاذ اجراءات تقضي بانفتاح الاقتصاد المغربي على دول الشمال، بحيث شرعت بمعية دول الإتحاد الأوروبي في التفاوض بشأن التوقيع على اتفاقيتي الشراكة والصيد البحري في سياق السياسة المتوسطية. وبهذا المنطلق أصبح مستقبل علاقات دول الإتحاد مع المغرب مندرجا بشكل أوتوماتيكي ضمن الإطار العام والشامل للعلاقة مع الدول المتوسطية مما يجعل الحديث عن « الخصوصية » المغربية طرحا متجاوزا [553].

والملاحظ أن الحكومة المغربية كانت تهدف من التوقيع على اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية الحصول على مزايا مالية واقتصادية وتجارية، والتخفيف من حدة السياسة الحمائية المتضمنة في « السياسة الفلاحية المشتركة »، والتي تشكل حاجزا فعليا أمام دخول المنتجات الفلاحية إلى أوروبا، كما أنها تهدف تحسين مكانة صادراتها الصناعية النسيجية التي تعاني من تطبيق مبدأ التحديد الذاتي، وذلك وفقا لمقتضيات اتفاقية الألياف المتعددة الأطراف (AMF) في مقابل فتح الأسواق المغربية في وجه الصادرات الأوروبية الصناعية. وبهذا فقد عملت اتفاقية الشراكة الموقع عليها من طرف المغرب ودول

الإتحاد الأوروبي في 26 نونبر 1996 على فتح عهد جديد أمام الصادرات المغربية الفلاحية التي لازالت تعاني من ضيق السياسة الفلاحية المشتركة الأوروبية (P.A.C).

و من جهة أخرى فقد اتضح للجانب المغربي مدى محدودية اتفاقية التعاون، وخاصة بعد تدهور مردود المزايا التفضيلية في المجال التجاري، وضعف الإعانات المالية وانعدام التعاون في المجال الاجتماعي، لذا راهن المغرب على « الشراكة الشمولية » كبديل سيدفع بالاقتصاد الوطني للإنفتاح أكثر

[552]- د. الشاذلي العياري ، إعلان برشلونة : تحليل نقدي على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية ، في بحوث اقتصادية عربية ، عدد 5، 1996 ، ص 11

[553]- حياة متور ، مرجع سابق ، ص 20 أن

على الأسواق الأوروبية بشكل يشجعه على تحديد مكوناته وتطوير صادراته الفلاحية والصناعية والخدماتية، وإنشاء مقاولات مشتركة بين أوروبا والمغرب.[554]

فغالبا ما توصف الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب بالهدف السياسي الصعب التحقيق لأن المرور من علاقة المساعدة إلى علاقة الشراكة، تتطلب علاقات وروابط جديدة ومتنوعة تنشأ بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وبين المجتمع المدني، فمثل هذا التعاون اللاممركز ينضاف إلى التعاون بين الإدارات لخلق نسيج من الروابط والعلاقات الواسعة والمستمرة بين الشركاء. من هذا المنطلق يطور الإتحاد الأوروبي حاليا عددا من الأعمال الملموسة التي دخلت اليوم واقعيا في الشراكة الأورو- مغربية، وذلك من خلال ثمانية عمليات جديدة تهم المقاولات ووسائل الاتصال والباحثون والأشخاص المسؤولين على البنيات التحتية الاقتصادية [555]. فالرهان يتجسد في وضع حد للمعاملات التفضيلية التي كان يستفيد منها المغرب من طرف الإتحاد الأوروبي، وجعلها بالتالي تخضع لمستلزمات منطق السوق طبقا للتوجهات العامة للاقتصاد العالمي، حيث يتعين على الطرفين تقديم تنازلات تجارية متبادلة، ترتبط بشكل أساسي بمبادئ النظام التجاري العالمي الجديد الذي يرتكز على تحرير الأسواق وعدم التمييز التجاري [556].

و رغم تصريح السيد JACQUES DOLORS رئيس اللجنة الأوروبية في ندوة صحفية عقدت في يناير 1993 بالرباط بشأن اتفاق الشراكة بين المغرب والمجموعة الأوروبية، بأنها ترتكز على الإعتراف بالشخصية المغربية وسيادتها وبخصوصية التنمية بها، وكذا بالدور السياسي والدبلوماسي الاستثنائي الذي يلعبه المغرب، ورغم تركيزه على الخصوص على أهمية التزام المجموعة الأوروبية اتجاه المغرب محددا أن اتفاق الشراكة يتضمن ثلاثة محاور : خلق منطقة التبادل الحر، التعاون المالي، التعاون السياسي والتعاون في مجالات أخرى متنوعة. فإن الإتحاد الأوروبي يهيمن اقتصاديا على الساحة المتوسطية، من خلال خضوع جميع دول المنطقة بشكل كبير للمبادلات التجارية مع الدول الغربية، بحيث أنه يعمل على ترسيخ هذه الوضعية باعتماده السياسة المتوسطية الجديدة التي تركز على خلق فضاء تجاري حر في أفق سنة 2010، بمقتضى الفصل الثاني من الإعلان الذي يؤكد على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تتمثل غايتها النهائية في إنشاء فضاء ازدهار مشترك، مع العلم أن هذا الإهتمام الاقتصادي لا ينفي رغبة الإتحاد الأوروبي من تدعيم دوره السياسي بفاعلية أكثر من الضفة الجنوبية.

انطلاقا مما سبق يمكن أن نستنتج الاختلاف القائم في التصور بين الطرحين الشمالي والجنوبي بخصوص الشراكة الأورو متوسطية، سواء من حيث المنطلقات أو من حيث الأهداف المتوخاة من هذه

---

[554]- للمزيد من المعلومات أنظر :

Med ben el Hassan , op cit p 81 - 83

[555] -L.I.D.C.C.E.R.M. N 116 , 12 Année avril 1994 p 1

[556] -Gérard Kebabdjian , le libre échange Euro-Maghrébin : une évolution macro-économique ; revue tiers monde – n 144- octobre – décembre ; p 747

السياسة التشاركية الجديدة، والتي برزت بشكل جلي من خلال العلاقات القائمة بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية عامة، والعلاقات الأوروبية المغربية بشكل خاص.

و هكذا فإن مكانة الأقاليم الشمالية في إطار مسلسل الإندماج الأورومتوسطي، تستلزم التسطير من جهة الرهانات المرتبطة بتثمينها في إطار العلاقات المغربية مع الإتحاد الأوروبي (وضع الاقتصاد المغربي في الإطار الأورو متوسطي، الحد من أثار الهجرة نحو أوروبا، استئصال زراعة وترويج القنب الهندي)، والعمل على تجاوز ضعف مستوى دخل سكان الشمال، ومن جهة أخرى استفادة المغرب من موارد مالية إضافية من طرف الإتحاد الأوروبي، التي من شأنها إعطاء الطابع الأولي والملح لتنمية هذ المنطقة. من هذا المنطلق تطرح ضرورة كسب وتكثيف الجهود المشتركة، الإسراع بسياسة فك العزلة عن المنطقة وتجاوز العجز المسجل على مستوى بنياتها التحتية.[557]

[557] -HADOU HROUCH , op cit , p 259-264

الفصل الثاني : واقع وكالة الجنوب وآفاق التنمية بالصحراء

شكلت نهاية سنة 2008، اكتمال المخطط الخماسي الأول لعمل وكالة الجنوب، وبداية الإنخراط في المخطط الخماسي 2008-2012، ورغم أن إحداث الوكالة لم يتم إلا سنة 2002 وبداية اشتغالها كانت بتدشينها للمخطط الأول 2004-2008، فإن المدة الزمنية لعمل الوكالة منذ ذلك الحين إلى حدود الأن تعد قصيرة إلى حد ما، بحيث لازالت تتلمس طريقها، وتبحث لنفسها عن موقع في خريطة التنمية بالأقاليم الجنوبية، يتناسب والآمال الكبيرة والإنتظارات العريضة المعلقة عليها، وفعلا فإن المشرفين على تسيير دواليب شأن الوكالة واعون بجسامة هذه المأمورية في ظل إكراهات يعيشها المغرب في محيطه الدولي.

و رغم الإنجازات التي حققتها وكالة الجنوب وإسهاماتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأقاليم الجنوبية. إلا أن المشاريع المنجزة مافتئت تؤثر بشكل ملحوظ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجهات المعنية، فالوكالة تركز أكثر في أعمالها على مشاريع القرب مسجلة بذلك تحولا استراتيجيا. وعلى الرغم أيضا من المجهودات التي تبذلها، يتضح بالملموس أن هناك بعض المشاكل التي لازالت تحد من فاعلية هذه المجهودات التي تقوم بها الى جانب كل الفاعلين.

إكراهات ومثبطات تقف عائقا أمام عمل الوكالة نتيجة الواقع الاقتصادي والاجتماعي وأيضا الثقافي لأقاليم الجنوب، وهي فرصة مواتية للوكالة لتفعيل أساليب الحكامة الجيدة، وأيضا لدرء أي فساد قد يستشري في أسلوب تدبيرها لتكون بذلك قدوة يحتذى بها في ميدان التنمية الجهوية.

وتتزامن التجربة التي تخوض غمارها الوكالة مع إقدام المغرب على تقديم مشروع الحكم الذاتي بالأقاليم الصحراوية كحل للنزاع القائم بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو منذ أزيد من ثلاثة عقود، كان نصفها الأول مدمرا ومرهقا لاقتصاديات أطراف هذا النزاع بفعل الحرب التي كانت مندلعة وتوقفت عام 1991 لتفسح المجال أمام حرب دبلوماسية لازالت رحاها مستمرة في الدوران لحد الساعة. ويراهن المغرب على مشروع الحكم الذاتي، كحل يكفل مصالح الأطراف المتنازعة ويحافظ على ماء وجهها، ويضمن الاستقرار بمنطقة المغرب الكبير، ويبدد بالتالي أجواء التوتر التي ظلت مخيمة على مستوى الإتحاد المغاربي، وأبطأت دوران عجلة اشتغاله.[558]

إن متطلبات الاستراتيجية التنموية الشاملة والكفيلة بتأهيل الجهات الجنوبية، وتفعيل الطاقات والإمكانيات التي تختزنها لتنسيق الجهود والتدخلات التنموية بالحيلولة دون هدر الوسائل والإمكانيات الموظفة في سبيل تحقيق الأبعاد الإنمائية للمجال الصحراوي يتوقف على وجود مخطط تنموي مندمج للأقاليم الصحراوية، والذي يجد ركيزته الأساسية ودعامته القوية في خطاب الملك محمد السادس « بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين للمسيرة الخضراء 6 نونبر 2001 » والذي جاء فيه : «... وهكذا قررنا أن يرتكز المخطط التنموي لأقاليمنا الصحراوية العزيزة، الغنية برجالاتها ونسائها الأوفياء على

[558]- سمير بلمليح ، المشروع التنموي للملك محمد السادس بين المرتكزات ومعيقات الإنجاز ، المغرب في مفترق الطرق 2004-2005 ، دراسات استراتيجية ، منشورات وجهة نظر ، 2005 ص 8

تنمية قطاعات الصيد البحري، والاستثمار العقلاني للثروات المعدنية وللصناعة التقليدية والسياحة وتربية المواشي، مع إيلاء كامل العناية للتربية والتكوين والثقافة في ارتباط بالتنمية الاقتصادية وتشغيل الشباب».

و يشير الخطاب الملكي إلى ضرورة تبني آلية التخطيط في رسم الاستراتيجية التنموية للأقاليم الجنوبية اعتمادا على إمكانياتها الذاتية وخصوصياتها المجالية والثقافية، وتقدم الجهات الجنوبية إمكانيات تنموية هامة تتطلب مجهودات استثمارية كفيلة بتوظيف تلك المؤهلات والثروات الطبيعية وتدبيرها بشكل عقلاني يتماشى مع التوجهات العامة للبلاد، وتثمين الموارد التي تزخر بها الجهات الجنوبية يتطلب اعتمادات مالية كبيرة، وتجهيزات أساسية قادرة على التجاوب مع حاجيات الاستثمار، والزيادة من تنافسية المجال الصحراوي.

المبحث الأول : الإكراهات التنموية لوكالة الجنوب

إن المغرب يواجه تحديات في إطار سياساته التنموية، لذا بات الرهان على التحديث الاقتصادي والاجتماعي وإشاعة الديمقراطية مسارا لا محيد عنه لتحقيق هذا المبتغى، وفي هذا السياق الموسوم بكونه يعج بإكراهات متنوعة، والتي بدورها كانت وكالة الجنوب أمام تحدي يتمثل في إكراهات المحيط الذي تشتغل فيه، بالإضافة إلى ضرورة تنفيذ أجندتها وفق ما برمج له، وفي فترة محددة مسبقا بكونها وجيزة نظرا للحجم الهائل للإنتظارات التنموية للأقاليم الجنوبية.

لكن قبل الحديث عن طبيعة هذه الإكراهات والعوائق التي تحد من فعالية وكالة الجنوب، وتقف في الوقت آنه عائقا أمام تنمية الأقاليم الجنوبية، سنحاول تقييم عمل الوكالة، ومدى إسهامها في التنمية الجهوية في المطلب الأول، فيما سنخصص المطلب الثاني لتلك المعيقات.

المطلب الأول : تدخل وكالة الجنوب في التنمية الجهوية : محاولة تقييم

كما سبقت الإشارة، سنحاول القيام بقراءة نقدية كمحاولة تقييم، وليس تقييما، وسنحاول الاعتماد على الملاحظات والاستنتاجات التي تبلورت لدينا أثناء إعداد هذه الاطروحة، وكذا بالاعتماد على المقابلات التي أجريناها مع مسؤولي وكالة الجنوب.

فعلى الرغم من الدور المهم الذي لعبته وكالة الجنوب في تحقيق التنمية الجهوية في الأقاليم الجنوبية، المتجسد في المنجزات وعدد المشاريع التي استعصى علينا مرد جميعها، ورغم ما جسدته من مفهوم التدبير التشاركي، باعتبارها الأداة الرئيسية في تجميع مختلف الفاعلين التنمويين، وتنسيق أدائهم، وتشجيعهم وتوجيههم نحو عطاء أكثر، إلا أنه يتضح أن هناك عدة عيوب ترصد في هذا الإتجاه منها ما يتعلق بسير وتنظيم عملها، والأخر مرتبط بمستوى أدائها.

الفرع الأول : سير وتنظيم الوكالة

إن ما تجب الإشارة إليه، هو أن تجربة الوكالة لازالت إلى حد ما فتية، وتحتاج الى وقت لامتلاك أدوات العمل الميداني في محيط اجتماعي محافظ لا يثق في المبادرات الخاصة، كما أنها تحتاج إلى تراكم المزيد من التجارب والخلاصات، لتتمكن من تقويم اعوجاج استراتيجية عملها، حتى تقوم في الأخير بتقييم أدائها، فوكالة الجنوب رصدت لها مبالغ ضخمة، وقدمت لها عدة مساعدات من القطاع الحكومي وأيضا القطاع الخاص، كما أن الفاعلين المحليين انخرطوا معها في عملها، ويلاحظ بشكلي جلي أنها تراهن على نفس الأوراش التي تخترقها برامج التنمية البشرية بشكل كبير.

الفقرة الأولى : قراءة نقدية في سير وتنظيم الوكالة

يمكن التمييز بين عدة عيوب على مستوى سير وتنظيم الوكالة، ويتعلق الأمر بالنصوص القانونية المنظمة لها، فمن جهة نلاحظ الإشكالية المتعلقة بجلسات المجلس الاداري، ومن جهة نلاحظ قصورا أخر على مستوى البنية التنظيمية للوكالة.

أولا : جلسات المجلس الاداري :

يتمتع المجلس الإداري بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لإدارة الوكالة حسب المادة الخامسة من المرسوم 2.02.45 المحدث لها، فهو الذي يقترح برامج عمل الوكالة وهو الذي يحصر الميزانية ويبث في تخصيصها، ويحدد البرنامج السنوي، ويضع النظام الأساسي لمستخدميها، ويقوم بنشر التقرير السنوي للوكالة.

و لهذا، فإن المادة الثالثة من المرسوم 2.03.48 القاضي بتطبيق المرسوم المحدث للوكالة تقضي بأن يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه (رئيس الحكومة)، كلما استدعت حاجات الوكالة ذلك، وعلى الأقل مرتين في السنة :

- لحصر حسابات السنة المحاسبية المنصرمة.
- لدراسة وحصر ميزانية الوكالة والبرامج التقديرية للسنة المحاسبية التالية.

يتبين انطلاقا من النص القانوني أن المجلس الإداري هو الأداة الرئيسية في الوكالة، والتي لا يمكن أن تمارس اختصاصاتها بدونه، إلا أنه يتبين بأن هذا الأخير لم يعقد سوى اجتماع واحد منذ تأسيسه، خلافا لمقتضيات المرسوم المنظم لاختصاصاته، وهو ما يترتب عنه :

- تنفيذ الوكالة لميزانيات غير مصادق عليها من طرف المجلس الاداري.
- عدم حصر حسابات السنوات المنصرمة، والبرنامج التقديري لكل سنة محاسبية قادمة.
- غياب مقترحات واقعية في مجال برمجة تدخلات ميدانية كفيلة بإنعاش وتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية.
- عدم نشر التقارير السنوية الخاصة بأنشطة الوكالة.

و هذا ما جعل الوكالة مسيرة بمدير يقوم باختصاصات مجلس الإدارة.

و حسب مضامين الخطاب الملكي بالعيون 6 مارس 2002، أحدثت الوكالة كإطار تنموي لبلورة المشروع المندمج لتنمية الجهات الجنوبية، وبالتالي تطوير اللامركزية الجهوية، إلا أن الصيغة التي جاء بها النظام القانوني المؤطر لها (المرسوم بقانون المنشئ لها والمراسيم التطبيقية) لا تخلو من الطابع المركزي.

ففيما يخص المقر الإداري للوكالة تشير المادة الأولى من المرسوم التطبيقي رقم 2.03.48 للمرسوم بقانون رقم 2.02.645 أنه يتواجد بالرباط، الشيء الذي يؤكد التوجه المركزي علما أن قرار إحداث الوكالة قد تم بالعيون عقب الخطاب الملكي 6 مارس 2002 لتكون العيون مكان الميلاد، وكان من المفروض أن يكون مقر الوكالة بها انسجاما مع توجهات إدارة القرب، كما أن التركيبة التي خضع لها المجلس الإداري للوكالة والواردة في المادة الثانية من المرسوم التطبيقي رقم 2.03.48 توحي بأبعادها المركزية خاصة أن المنتخبين لهم دور استشاري، وهو دور هامشي غير مؤثر في قرارات الوكالة وأشغالها، وهذا ما يجعل من المؤسسة العمومية بمثابة قطاع حكومي كوزارة أو كتابة دولة مكلفة بتنمية الأقاليم الجنوبية.[559]

إضافة الى النقص الحاصل في تفويض السلطات وخصوصا فيما يتعلق بالمندوبين الجهويين للوكالة، ثم غياب الوضعية القانونية لهؤلاء المندوبين.[560]

و نفس الشيء ينطبق على وكالتي الشمال والشرق، إذ يتواجد مقر كل منهما في العاصمة الرباط، كما هو الشأن بالنسبة لوكالة الجنوب، وهو الشيء الذي أثار غضب ساكنة أقاليم مجال اشتغال هذه المؤسسات بانتقادها لهذا الامر، مما دعا السلطات العليا إلى اتخاذ قرار يقضي بترحيل مقرات هذه الوكالات من الرباط إلى مراكز الجهات المعنية، ليتم تنفيذه في شهر سبتمبر من عام 2014.

إن الصيغة الجامدة التي جاءت بها وكالة الشمال، والطابع المركزي الذي أضفاه المشرع على العناصر المؤطرة لطريقة عملها واشتغالها كمؤسسة عمومية تحت وصاية الوزير الأول، تمثل إعادة مكررة للتدبير المركزي للمسألة التنموية على مستوى هذه الأقاليم المتوسطة [561]. والصيغة المركزية التي ميزت وكالة الشمال نجدها مماثلة في النظام القانوني الذي تخضع له وكالة الجنوب لا على مستوى المقر الذي تتواجد به فعليا وكالة الجنوب، ولا حتى بما يتعلق بالمجلس الإداري وتركيبة أعضائه.

ثانيا : البنية التنظيمية للوكالة، وإشكالية التنسيق

من العيوب التي يمكن رصدها نجد إشكالية غياب بنية هيكلية للوكالة، وكذا إشكالية التنسيق مع المؤسسات الفاعلة الأخرى.

---

[559]- علي أمجد ، مرجع سابق ، ص 540

[560] -Ahmed Bhayya : la contribution de l'agence de sud du developpement local de la region LBSH . VFR : Gestion et développement local ; l'université Hassan I , Settat 2007 . p 72

[561]- أنظر النصوص القانونية المنظمة لوكالة الشمال وبصفة خاصة القانون رقم 06,95 المتعلق بإحداث وكالة الشمال ، والمرسوم التطبيقي له رقم 2,95,704 م.م.إ.م.ت عدد 15,14، السنة 1998

1- البنية التنظيمية.

لا تتوفر الوكالة على هيكلة رسمية كما هو حال المؤسسات العمومية، مما يعني أنها مسيرة بشكل عشوائي، وغياب الهيكلة الإدارية يعني غياب ثقافة تنظيمية بحتة داخل الوكالة، وهذا ما قد يؤدي إلى تضارب في الإختصاصات، وغياب التنسيق بين مختلف مكونات الوكالة، ويؤثر على الوكالة بشكل عام.

2- مشكل التعاون والتنسيق

يتجلى هذا المشكل في غياب التعاون والتنسيق بين وكالة الجنوب ووكالتي الشمال والشرق وهو ما يؤثر سلبا على مسلسل التنمية على الصعيدين الوطني والجهوي.

و اللامركزية الجهوية تتطلب بمفهومها التنموي المندمج والتضامني تحديد الفاعلين والمؤسسات وميكانيزمات التتبع والتقييم [562]، وتعاونا واسعا بين المؤسسات الوطنية، والمحلية والجهوية [563]، فعدم انسجام وتناسق العمل الإداري العام والعمل الإداري والمحلي الجهوي ينعكس سلبا على المسيرة التنموية المحلية والجهوية.[564]

إن إصلاح وتطوير هياكل التنسيق بين مكونات اللامركزية والمركزية يرتبط إلى حد بعيد بدور وفعالية أجهزة عدم التركيز، فالتعاون بين المؤسسات المحلية يقتضي إقامة شبكة قوية من العلاقات بين كل الشركاء المحليين منتخبين ومؤسسات ومرافق، وهو ما يشكل بالنسبة للحياة المحلية نوعا من عوامل التمازج والاندماج.

الفقرة الثانية : سبل التجاوز

قبل الحديث عن آفاق الوكالة ومضاعفة الجهود، يجب أولا الإلتزام بتنفيذ الأجندة المتفق عليها، والتزام كل طرف بما عليه من مهام، وفي هذا الصدد ينبغي على المجلس الإداري للوكالة أن يلتزم بالمهام الموكولة إليه، خصوصا وأن هذا الجهاز يتمتع بصلاحيات كبرى، وبالتالي عليه أن يجتمع مرتين في السنة على الأقل، وأن يحدد البرنامج السنوي للوكالة وفق استراتيجية شاملة تخضع لتقييم سنوي، بدل ترك جميع الصلاحيات في يد المدير، وكذا إعداد تقارير سنوية حول أداء الوكالة يحق للجميع الإطلاع عليها حتى تسود الشفافية والنزاهة في أدائها.

من جانب أخر، ونظرا لما لمركزة مقر الوكالة في الرباط من تأثيرات سلبية على التواصل مع المواطنين، وبالتالي صعوبة تحديد حاجياتهم على وجه الدقة، فإنه من المستحسن بناء مقرات بالجهات الثلاث، وترحيل المقر المركزي من الرباط إلى العيون وهو ما حدث بالفعل خلال الشهور القليلة الماضية بعد الإنتقادات التي تعرضت لها الوكالة في هذا الجانب، لتقريب المؤسسة من المواطنين والتواصل معهم،

---

[562]- إدريس الكداوي ، المغرب والمستقبل ، تأملات في الاقتصاد والمجتمع ، دار توبقال للنشر، الرباط ، الطبعة الأولى ، 1988 ، ص 117

[563] -Mohamed Zrioli : « Edification de la Région économique au Maroc , thèse doctort d'état en sciences économique, université Mohamed V F.S,J.E.S Rabat 1996, P 369

[564]- عبد الله الإدريسي، منطلقات من أجل إصلاح البنيات الإدارية المحلية ، م . م . إ . م . ت سلسلة مواضيع الساعة ، العدد 6 ، السنة 1996، ص 319.

باعتبارهم الهدف من إحداث الوكالة والغاية من تحقيق التنمية. خصوصا أن المنطقة يعكسها واقع اجتماعي صعب يتمثل أساسا في مدى انخراط النخبة المحلية في

هذه التجربة وإنجاحها، بالإضافة إلى عدم ثقة المواطنين في القطاع الخاص وكذا المبادرات المدرة للدخل ويعتبرونها نوعا من المجازفة الغير محدودة العواقب، ويفضلون الإنخراط في القطاع العام، حيث أنه الأضمن والأكثر أمانا في نظرهم.

و حتى تتبع استراتيجية الوكالة وبرامجها عن حاجة المواطنين، يتوجب عليها التقرب منهم، والإصغاء إلى احتياجاتهم، ليكون أداؤها فعالا بحق.

إن عدم توفر الوكالة على بنية هيكلية لحد الساعة لدليل على البطء الشديد الذي تشتغل به الوكالة، أو إهمالها في ترتيب بيتها الداخلي، ولا يخفى على أحد حجم الانعكاسات الخطيرة لعدم توفر الوكالة على بنية هيكلية، وتأثير ذلك على أدائها.

و بالتالي فقد أصبح من الضروري على الوكالة أن تتوفر على هيكلة رسمية واضحة المعالم، حتى تتضح الإختصاصات والمسؤوليات كل من موقعه، يعرف ما له وما عليه، وهذه أحد شروط التدبير الجيد، وخير مثال على ذلك ما دعا له آدم سميث حول تخصص العمل(spécialisation de travail)، فلم لا تتوفر الوكالة على أقسام كل حسب اختصاصاته حتى يتحقق الرفع من المردودية، ومراكمة التجربة ومن ثم تطويرها حسب الحاجة.

من جانب آخر، وإذا كانت وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية قد جسدت بحق مفهوم التدبير التشاركي، من خلال شراكاتها المتعددة مع الفاعلين التنمويين، فإنها لا زالت تعاني من ضعف في التنسيق مع الوكالات والمؤسسات الأخرى الوطنية والدولية، والمقصود هنا ليس التنسيق مع الشركاء التنمويين، وإنما التنسيق من أجل التكوين والإستفادة ومراكمة التجارب حتى تحتدى بأحسنها وأكثرها تلاؤما مع متطلبات المنطقة وحاجياتها.

الفرع الثاني : مستوى أداء الوكالة

سنحاول الوقوف على مستوى أداء الوكالة، وذلك من خلال محاولة تقييم منجزاتها، من عدة نواحي، الشيء الذي يدعونا إلى التساؤل عن ما مدى تتبع الوكالة لتنفيذ المشاريع القائمة ؟ كيف كان تقييمها لأدائها ؟ إلى أي حد استجابت المشاريع المنجزة لحاجيات المواطنين ؟ ثم ما هي السبل الكفيلة لتجاوز المشاكل المرصودة على مستوى أدائها ؟

الفقرة الأولى : قراءة نقدية في أداء الوكالة

في هذه الفقرة سنحاول نقد ما أنجزته الوكالة من جهة، ومن جهة أخرى سنستحضر ما نظنها قد أغفلته.

أولا: الإختلالات المرصودة على مستوى أداء الوكالة

إن أول ما نستطيع الإستعانة به في تقييم أداء الوكالة، هو مقارنة المشاريع التي تعهدت بأدائها بما تم إنجازه، وما يلاحظ هو أن الوكالة التزمت إلى حد ما بالمشاريع التي تعهدت بها.

غير أنه يلاحظ أيضا أن هناك مجموعة من المشاريع التي شرعت في إنجازها، لكنها لم تكتمل بعد، فانطلاقا من وثائق الوكالة، وبالضبط وثائق (أطلس 2008) التي تضم الأوراش الكبرى للجهات الجنوبية الثلاث، نجد أن هناك أكثر من 50 مشروعا لم يكتمل في كل جهة من هذه الجهات [565].

و عند محاولتنا لمعرفة أسباب عدم اكتمال المشاريع في الأوقات المحددة لها، برر مسؤولوا الوكالة هذا التأخر، بتحميل المسؤولية للشركاء في إنجاز المشاريع، أو المقاولة صاحبة الصفقة. وتثار أيضا إلى جانب إشكالية الالتزام بالمشاريع، إشكالية تتبع تنفيذها، ثم تقييم هذه المشاريع بعد ذلك.

و يلاحظ بالنسبة لتتبع المشاريع، أن الوكالة لا تتدخل في أي جانب من التتبع، وهنا نتساءل لماذا لا تتوفر الوكالة على آلية خاصة لتتبع تنفيذ المشاريع التي تتدخل في إنجازها ؟ لما لهذه العملية من أهمية في تحقيق رقابة موازية تفرض الاعتناء والإهتمام التام بالمشروع. أضف إلى ذلك شبه انعدام في إجراء تقييم للعمليات المنجزة، فالوكالة نادرا ما تنجز تقييما لمشاريعها أو تقريرا سنويا، مما يستوجب عليها الإلتزام بهذا الأمر.

كما وجهت للوكالة العديد من الإنتقادات من حيث الدخول في مشاريع تنموية كبرى على صعيد التجهيز، لكن دون وضع دراسة الجدوى، مما جعل عددا من المشاريع تبقى دون روح، من بينها قرى الصيد الممتدة من الشاطئ الأبيض إلى أوسرد.[566]

و أمام ضآلة ما تحقق وإذا كانت معظم الموارد هي من المال العام في شكل الإعانات المالية التي تقدمها الدولة، والتي انتقلت من 276,06 مليون درهم برسم سنة 2006 إلى 314,72 مليون درهم سنة 2011، وهو ما يشكل ارتفاعا بنسبة 15 في المائة سنة 2011، فإنه يفترض أن تخضع هذه المؤسسة للمساءلة والتقييم، كما يصبح من المشروع التساؤل لماذا كل هذه الإخفاقات في تحقيق الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟ ثم بماذا نفسر ارتفاع مؤشرات التوترات ذات الطابع الاجتماعي والتي توجت بأحداث مخيم أكديم إزيك وما رافقها من تهديد للسلم الإجتماعي والاستقرار الأمني بهذ المنطقة.[567]

و عموما ومن أجل تقييم أداء الوكالة توصل تقرير المجلس الأعلى للحسابات 2011 حول هذه الأخيرة إلى نتائج، من قبيل عدم وجود استراتيجية واضحة بشكل تراعي خاصيات الجهة، وغياب تقييم لمجهود التنمية المبذول إن على مستوى انعدام وجود دراسات للآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدخلاتها أو فيما يتعلق بغياب سجلات محاسبة تحليلية تمكن من تتبع العمليات بتفصيل ودقة فيما يتعلق بتخصيص

---

[565]- نفس المرجع، ص 144

[566]- جغرافية الأقاليم الصحراوية ، تنمية الأقاليم الصحراوية من خلي هنا إلى بنموسى، جريدة جريدة الوطن ، 9 يناير 2013

[567]- مولاي بوبكر حمداني ، وكالة تنمية الجنوب استنفذت الغايات المحدثة لها ، جريدة الوطن ، 31 يوليوز 2013

الأموال المرصودة، وصولا إلى عدم الأخذ بعين الإعتبار الإمكانيات المالية للشركاء قبل وضع التصور العام للمشاريع وقبل توقيع الاتفاقيات لوضع مخطط زمني للمساهمات حسب تقدم إنجاز المشاريع مع ما يترتب معه من تأخر في إنجاز المشاريع وتعرض المنجز منها للتلف بسبب عدم التسليم للجهات المعنية بالتسيير.[568]

ثانيا: محدودية عمل الوكالة

إضافة إلى الإختلالات التي تم رصدها على مستوى أداء الوكالة، يلاحظ أيضا أن هذه الأخيرة لم تتناول مجموعة من البرامج المندرجة في إطار المشاريع الأساسية التي تحتاجها المنطقة، والتي تتلاءم وحاجيات الساكنة، ويلاحظ أن معظم المشاريع المنجزة من طرف الوكالة، هي مشاريع كان المفروض إنجازها منذ زمن بعيد، كالتجهيزات الأساسية، الصرف الصحي، وتعميم وتقوية الكهرباء في بعض المناطق على سبيل المثال.

و بدل ذلك، فهناك قطاعات حيوية لم تدرجها الوكالة في برنامجها التنموي، خاصة القطاع المنجمي، الذي يعد من بين أهم الموارد المهمة للمنطقة. إضافة إلى قطاع التجارة الذي لم يدرج هو الآخر في اهتمامات الوكالة، باعتباره من القطاعات الهامة التي يجب أن تحظى بالأولوية، خاصة مع

الجارتين جزر الخالدات وموريتانيا، حيث كانت المنطقة تتميز بروابط تجارية متينة وقوية تحولت إلى روابط اجتماعية لازالت مستمرة، رغم أن نزاع الصحراء أجهض على القطاع وأضر به كثيرا.

كما أن القطاع الفلاحي لم يحظى بأهمية كبيرة من قبل الوكالة لعدم تخصيصها لهذا القطاع حصة مهمة من الكلفة الإجمالية لمجموع المشاريع المبرمجة، رغم إدراجه في محاور الوكالة. فبالرغم من الطبيعة القاسية والصعبة التي تميز المناطق الجنوبية، وما يترتب عن ذلك من غياب شروط إنتاج زراعي مهم، إلا أن طبيعة الاستغلاليات الزراعية، وإن كانت محدودة، فإنها تؤشر على إمكانية خلق طفرة في هذا النشاط، ويمكن أن نورد هنا نجاح الزراعات المسقية بمنطقة فم الواد، أسرير وكذا الداخلة، التي تنتج محصولا مهما من الزراعات المغطاة يوجه قدر مهم منه للتصدير، هذا بالإضافة إلى الزراعات الموسمية التي اعتادت الساكنة على مزاولتها في ارتباط بمواسم الأمطار، وهي الزراعة التي لم تولي لها الوكالة أي اهتمام، سواء من حيث الدعم، أو التوجيه، أو المتابعة التي يفترض أن يستفيد منها مزاولوا هذا النوع من الزراعة. غير أنه لا يمكن نكران الدور الذي لعبته الوكالة بخصوص هذا القطاع في تنمية الواحات وزراعة التين الشوكي في جهة كلميم – السمارة في إطار دعمها للأنشطة المدرة للدخل والمبادرة الخاصة، وكذا تثمين المنتوج الفلاحي والسياحي والترابي لهذه الواحات.

[568]- نفس المرجع

الفقرة الثانية : سبل التجاوز

يتجه المغرب بخطوات حثيثة نحو النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكافة المواطنين، كما لم يتوان عن إدخال إصلاحات سياسية، يضمن بها مشاركة كافة المواطنين وإدماجهم في مسار التنمية، والدليل على ذلك هو التوجه نحو التنمية البشرية من خلال المبادرة التي أطلقها الملك محمد السادس في 18 ماي من عام 2005.

لقد بدأ التفكير نحو تفعيل هذه المبادرة والدفع قدما بجميع آليات التنمية واستثمارها بشكل أنجع، وهو ما دفع الوزير الأول السابق السيد عباس الفاسي إلى دعوة الجميع من خلال تصريحه الحكومي في 24 أكتوبر 2007 إلى إقامة حكامة جيدة تشمل الحياة العامة، ومحاربة الرشوة والفساد في دواليب الدولة ومؤسسات تدبير الشأن العام [569]. وعليه فإن كل المؤسسات العامة هي مطالبة بإعمال مفهوم الحكامة نحو تدبير أفضل لمواردها البشرية والمادية، وفي الخضم فإن وكالة الجنوب بدورها معنية بضرورة إقرار أسلوب الحكامة داخل دواليب تسييرها، حتى تكون منسجمة مع المبادئ التي ترفعها، واالمتمثلة في مبادئ الحكامة العصرية المعتمدة لديها على الإنصاف والاستمرارية وتفويض السلطات والفعالية والشفافية والمسؤولية والإلتزام بالقيم المدنية والأمن.[570]

و في المغرب فقد أعطيت الإنطلاقة لمشروع تقوية الحكامة المحلية، وركز هذا المشروع في اختياره على أربعة نقاط أساسية [571] :

1- تحديث وعقلنة تسيير الإدارة الترابية والجماعات المحلية المعنية بالمشروع.

2- تقوية قدرات الجماعات على النهوض بتنمية مستدامة وتشاركية تأخذ بعين الاعتبار البيئة والحاجيات المختلفة للرجال والنساء.

3- تنسيق علاقات عمومية أكثر مرونة ومتواصلة وفعالة بين الإدارة المركزية والجماعات المحلية المعنية بالمشروع من جهات وأقاليم، عمالات وجماعات.

4- مد الإدارة بالقدرة على تعميم مقاربات التدبير المتجددة والدعامة اللامركزية.

وفيما يخص الوكالة فإنها قطعت خطوات في مسيرتها بمحاولة تنفيذ برنامجها ومخططها التنموي، وبطبيعة الحال فإن هذا المخطط لن يخلو من تعثرات واعتبارات عدة من بينها إكراهات المجال الجغرافي وكذا الثقافة الاجتماعية السائدة بالمنطقة، والتي تنذر بنوع من البرودة في المبادرات الخاصة والاقتصاد الإجتماعي، بالإضافة إلى مدى انخراط كافة الفاعلين في التنمية محليا وجهويا، كما أنها لازالت لم تمتلك الأدوات الكافية للاشتغال، لأن تجربة وكالات التنمية عموما في المغرب لازالت حديثة، ولم تراكم الكثير من التجارب، إضافة إلى الإختلالات التي تم التطرق اليها سلفا.

---

[569]- خطاب الوزير الأول أمام مجلس النواب أثناء تقديم البرنامج الحكومي في 24 أكتوبر 2007 ، الوزارة الأولى ، ص 7 .

[570]- وكالة الجنوب ، المذكرة 21 المحلية ، مرجع سابق ، 2007

[571]- وزارة الداخلية ، رسالة الجماعات المحلية ، شروح الحكامة المحلية بالمغرب ، أنجز بدعم من الوكالة التنفيذية للتنمية

و عليه، فإن الوكالة مطالبة بأن تتجدد بآليات الحكامة، لتكون ذات مردودية ونجاعة للتصدي لمعوقات التنمية بالجهات الجنوبية، كما هي ملزمة بترشيد وعقلنة تدابير عملها من خلال :

- التحكم في التكلفة، من خلال إعادة النظر في مناهج التدبير وقواعد المحاسبة عن طريق البحث عن وسائل جديدة للتمويل وتطوير الشراكات.
- إجراء التحقيق التنظيمي والتحليل المؤسساتي وإعادة هيكلة المصالح الإدارية.
- ذكر تقارير المراقبة والتدقيق، بهدف تمكين المواطن من الإطلاع على كيفية أداء الإدارة لمهامها واستعمالها للمال العام.
- اعتماد مبدأ الإفتحاص الميداني للمشاريع للوقوف على مدى مطابقتها لمواصفات المعايير والجودة وكذا دفاتر التحملات.
- وضع استراتيجية عامة للرفع من قدرات الموارد البشرية وطرق تدبيرها والحرص على الملائمة بين المهام والكفاءات.
- إقرار نظام محكم للرقابة الداخلية وكذا تقييم مردودية وكفاءة الموظفين باعتماد التشخيص الذاتي، والتدقيق الداخلي أو الخارجي، وذلك بهدف تحديد المسؤوليات وإبراز المهارات والكشف عن النواقص والهفوات.
- تبني مبدأ الشفافية في عمل الإدارة بغية تعزيز روابط الثقة بينها وبين المجتمع.

ومن شأن تبني الوكالة لهذه الإلتزامات، أن تؤسس لمرحلة جديدة في تعاطيها مع التدبير التنموي، ميزتها الأساسية إعمال الحكامة الجيدة. من أجل تجاوز كل الأخطاء والهفوات والتعثرات التي عرفتها الوكالة خلال مسيرتها التنموية بسبب سوء التدبير والإرتجالية في الأداء من جهة، ومن جهة ثانية بسبب العوائق والإكراهات التي واجهت عملها وحدت من فاعليتها، ووقفت في آن الوقت أمام حركة التنمية على العموم بالأقاليم الجنوبية.

المطلب الثاني : وكالة الجنوب وعوائق التنمية

إن وكالة الجنوب حاولت أن تعمل قصارى جهودها لتحقيق أهدافها التنموية في ظل إكراهات متنوعة. حيث وجدت نفسها أمام تحديات جسيمة تمثلت بالدرجة الأولى في شساعة مساحة الأقاليم الجنوبية التي تناهز تقريبا نصف مساحة المغرب، الأمر الذي حتم على الوكالة تغطية هذه الرقعة الترابية الواسعة الأطراف والممتدة على شريط حدودي طويل يضم كل من الجزائر وموريتانيا، وتزداد هذه المعوقات صعوبة بفعل الظروف الطبيعية للمنطقة المتسمة بالقساوة وقلة الموارد المالية مما يفرض على الوكالة أعباء إضافية كتدبير التغطية بالماء الشروب.

إ ن أهم عائق يقف حجر عثرة أمام عمل الوكالة هو مشكل الموارد المالية، إذ تعتبر غير كافية نظرا لارتفاع كلفة المشاريع والبرامج المسطرة [572]، فالوكالة تحصل على اعتمادات تعد بحكم المتطلبات الملحة والمتزايدة، وكذا ارتفاع أسعار وأثمنة الخدمات المقدمة سنة بعد أخرى غير كافية، اضطرت معها الوكالة إلى اعتماد مقاربة تشاركية مع فاعلين آخرين تهدف من ورائها تجاوز الخصاص المالي والتقني على السواء الذي بإمكانه إعاقة المسار التنموي للأقاليم الجنوبية. وبقراءة تفحصية للوضيعة المالية للوكالة، مقارنة مع الكلفة المرتفعة للبرامج التي تطمح إلى انجازها، وهي كلفة على كل حال باهضة يستعصى تحصيلها دفعة واحدة، يلاحظ مدى الخصاص والعجز المالي، الذي يقوم عائقا أمام تنفيذ استراتيجية الوكالة كما وضعتها، وفي وقتها المحدد. وفي نفس السياق أيضا يعاني مجال تدخل الوكالة – باستثناء جهة كلميم السمارة وطرفاية – من إشكالية حرمان جهتي العيون بوجدور الساقية الحمراء ووادي الذهب – الكويرة ثم إقليم السمارة من الشراكة والتعاون الدولي لدعم المشاريع (كالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمذكرة 21 و...)، باعتبار هذه المنطقة محل نزاع سياسي بين المغرب وجبهة البوليساريو، وهو ما يؤثر سلبا على تنمية هذه الأقاليم، ويجعل العبء على الوكالة صعب، لكونها في حاجة إلى تمويل دولي وموارد مادية كافية. وجدير بالذكر أن الجهات الجنوبية الثلاث ظلت لسنوات طوال تعتمد على إعانات الدولة، لكن هذه الإعانات لم تثمر عن تنمية حقيقية [573]. نظرا لشح الموارد المالية لهذه المنطقة، بسبب غياب اقتصاد جاذب وموارد ضريبية مهمة.

و هناك أيضا معوقات اجتماعية تتمثل أساسا في مدى انخراط النخبة المحلية في هذه التجربة وإنجاحها، بالإضافة الى عدم ثقة الساكنة في القطاع الخاص وكذا المبادرات المدرة للدخل، ويعتبرونها

نوعا من المجازفة الغير محدودة العواقب، ويفضلون الإنخراط في القطاع العام، حيث في نظرهم أنه الأضمن والأكثر أمانا [574]. هذا إلى جانب عوائق وصعوبات أخرى مختلفة تحد من عمل الوكالة، وتقف في نفس الوقت عائقا أمام تنمية وإنعاش هذه الاقاليم.

و حتى يكون إطار هذه الدراسة قريبا من التكامل ما أمكن، سنفرد هذا المطلب لمناقشة العوائق والإكراهات الطبيعية والحضرية، التي تعترض عمل الوكالة في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية (الفرع الأول)، على أن نتناول معيقات التنمية الجهوية بالأقاليم الجنوبية في الفرع الثاني.

الفرع الأول : الإكراهات الطبيعية والحضرية

رغم المكتسبات العديدة المحصل عليها في هذه الأقاليم الجنوبية لازالت هناك عدة تحديات تفرض نفسها بحدة والتي يجب مجابهتها. فهذه الأقاليم تغطي منطقة شاسعة، وتتسم بعض التعقيدات السوسيو-اقتصادية. والإكراهات المحلية المتعلقة بقلة المياه، ومشكل تشتت البنية الحضرية.

---

[572]- تصريح للسيد أحمد حجي ، المدير العام لوكالة الجنوب خلال مقابلة أجريت معه .

[573]- ابراهيم بلالي ، الاقتصاد الحضري بمدن الصحراء المغربية ، حالة العيون ، بوجدور ، الداخلة ، السمارة ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا ، جامعة محمد الخامس ، كلية الأداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ، السنة الجامعية 1999-1998 ص 96

[574]- محمد الهيبة البشرة ، مرجع سابق ، ص 92

الفقرة الأولى : عوائق الوسط الطبيعي

إن من أهم الإكراهات الطبيعية التي تواجه التنمية في الأقاليم الجنوبية، قلة الموارد المائية فهذه الأقاليم تعيش في مجملها وضعية خصاص مائي حاد غير أن هذا الوضع تختلف حدته بشكل ملموس بين الأجزاء الشمالية والجنوبية من هذه المناطق [575].

ففي الشمال تستمد أقاليم طانطان وكلميم وآسا الزاك وطاطا الموارد الضرورية والري من الطبقات المائية السطحية. وحيث أن هذه الطبقات سهلة الاستغلال (الاغتراف التقليدي) أو الضخ المفرط لها (الزراعات المكثفة بالواحات).

أما في الجنوب، فإن الموارد المائية المتوفرة توجد في أعماق الأرض وتتميز بارتفاع درجة ملوحتها مما يجعل استغلالها جد مكلف. وعلى الرغم من ذلك باشرت الدولة عملية تحلية مياه البحر، وتعد الفرشة المائية لفم الواد المورد الأساسي والوحيد بجهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء والتي تمتد على مساحة 90 كلم ². أما باقي الفرشات المائية فهي عميقة (500 الى 700 متر).

و يبقى الماء عموما بهذه الأقاليم أكبر تحد يواجه السكان والدولة معا، وذلك لأننا بوسط صحراوي حيث الحاجة الملحة للماء نظرا لارتفاع درجات الحرارة وحيث النفاذ السريع للفرشات الباطنية لكونها غير متجددة في غالبيتها.[576]

تتعرض التنمية بالصحراء – إلى جانب الماء – إكراهات طبيعية أخرى أهمها تدهور الغطاء النباتي وشبه ديمومة الرياح المحملة بالرمال وتحريكها للكثبان الرملية وما يترتب عن ذلك من معيقات في وجه حركة السير وزحفها على الأنشطة الزراعية والمراعي...، ويشكل انجراف التربة الخصبة النادرة أصلا (تتركز في منخفضات الكرارات وبعض المدارات السقوية)، إكراها كبيرا في وجه تنمية الزراعة وتربية المواشي على حد السواء (تقليص المراعي). وفي هذه الأوضاع يتعين إدراج إشكالية التربة بهذه المناطق في سياق الإشكالية العامة لحماية المجالات ذات القيمة البيئية.

و كما سبقت الإشارة له يشكل زحف الرمال إكراها مزعجا بالنسبة للحياة اليومية للسكان، وعلاوة على هذا، فهو يولد تكاليف إضافية خاصة على مستوى صيانة الطرق والمنشآت الفنية. لذا يجب أخذ هذه الظاهرة بعين الاعتبار بكثير من الجدية ضمن السياسة التنموية للمنطقة خاصة أن الشكل والسرعة التي يتم بواسطتها التعمير والتنمية بهذا الوسط الهش من شأنه أن ينشط أكثر مسلسل تدهور النظام البيئي بالصحراء. وهذا ما تسعى إليه السلطات العمومية حيث تقوم باستمرار بأبحاث تجريبية عن طرق جديدة للحماية من هذه الظاهرة.

---

[575]- وكالة الجنوب ، أطلس 2008 ، الاوراش الكبرى لجهة وادي الذهب – الكويرة ، مرجع سابق ، ص 36

[576]- رحال بوبريك ، الصحراء الأطلنتية ، المجال والإنسان، مرجع سابق ، ص 28

الفقرة الثانية : عوائق التنمية الحضرية

خلافا لما عرف سابقا عن سكان الصحراء من حياة للبداوة والرعي والترحال، فإن الساكنة الحالية للأقاليم الجنوبية نزحت بسرعة نحو العيش بالمدن. لكن هذا التمدن السريع والقوي نتجت عنه مجموعة من الاختلالات يمكن تلخيص أهم مظاهرها فيما يلي [577] :

- ارتفاع نسبة التمدن إلى مستويات قياسية بعدة أقاليم، كما هو الشأن بإقليمي العيون وطانطان اللذان تصل بهما النسبة إلى 95% مع معدل جهوي يفوق 71% مقابل 51 % على الصعيد الوطني.
- تمركز للسكان قرب الساحل شمال المنطقة (باني ونون) مقابل داخل شبه فارغ من السكان ومن المدن ومن الأنشطة. ويرتبط هذا بكون اقتصاد الصحراء يرتكز حاليا على الصيد البحري والأنشطة المرتبطة بالبحر.
- اختلال كبير للبنية الحضرية بين المدن الصغرى والكبرى مع هيمنة قوية لكل من العيون وكلميم، سواء من حيث ثقلهما الديموغرافي، باحتضانهما لأكثر من 52% من الساكنة الحضرية بالصحراء، أو من حيث الوظائف الإدارية والاقتصادية والخدماتية اللتان تقومان بها.
- بعد المسافة بين التجمعات الحضرية، إذ تتراوح المسافات بين المدن ما بين 200 و380 كلم، مما يجعل من كل مدينة ومركز حضري جزيرة صغيرة وسط مجالات رملية وقاحلة. الشيء الذي ينعكس سلبا على تشكيل شبكة حضرية تتفاعل فيما بينها دون هيمنة للأقطاب الوطنية الكبرى كأكادير التي لها تأثير وحضور قوي على مدن الصحراء وعلى مجالها.
- انتشار ظاهرة السكن الغير اللائق عن التعمير السريع للصحراء وعن عدم الصرامة في تطبيق قوانين التعمير والبناء، وما صاحب ذلك من نقص كبير في البنيات التحتية، مع العلم بأن المصالح المختصة قد برمجت وأنجزت عدة مشاريع سكنية كمشروعي العودة والوحدة.

وعموما فيما يخص إكراهات التنمية الحضرية فهي تطرح أساسا على مستويين :

- ضعف الهيكل الحضري من جراء العزلة الجغرافية المميزة للمدن الجنوبية وضعف تأثيرها على المجالات القروية المحيطة بها. وضع كهذا، كان سببا في التركيز الساحلي للتمدين وفي الحد من قدرة مدن المنطقة على هيكلة المجال الجهوي.

- الإكراهات العقارية، إذ يواجه الاستثمار الخاص عوائق، مردها إلى تواجد نظامين عقاريين مختلفين وعدم خضوع مجمل الأراضي للتحفيظ العقاري.[578]

كما أن ضعف الكثافة السكانية التي تتجاوز متوسط 1,7 ساكن /كلم²، هي نسبة دون المتوسط الوطني للكثافة السكانية بكثير(حوالي41,7 ساكن/كلم²)، غير أن الوضع على هذا المستوى يختلف بين جهات وأقاليم الجنوب. فالكثافة السكانية تنخفض بشكل ملموس من الشمال إلى الجنوب.

---

[577]- نفس المرجع ، ص 277- 278

[578]- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة ، الإشكالية العامة لأقاليم الجنوب ، نونبر 2004، ص 14

هكذا رغم كل الجهود التي تبذلها الوكالة قصد النهوض بالأقاليم الجنوبية، فإنه بالنظر إلى الخصوصيات الطبيعية للمنطقة، يمكن التأكيد أن الوسط الطبيعي يخضع المبادرات التنموية للوكالة، والنشاط البشري بصفة عامة لمجموعة من القيود والمعوقات الموضوعية التي سبق الإشارة إليها. وهي صعوبات ترفع من تكلفة المبادرات التي تعمل الوكالة على تنفيذها وتقلل من فاعليتها.

الفرع الثاني : معوقات التنمية الجهوية بالأقاليم الجنوبية

لعل امتحان مدى نضج الممارسة الجهوية عبر مراحل متعددة، وخضوع التجربة الجهوية في إطار الظهير الشريف المؤرخ ب 16 يونيو 1971 والمتعلق بإحداث المناطق الاقتصادية، أبانت الحصيلة عن ضعف آليات الإشتغال المتجسدة في قلة الموارد المالية وكثرة الثغرات القانونية، وكذا افتقادها للوسائل اللوجستيكية بالإضافة إلى غياب العنصر البشري، كل هذه العوائق حالت دون تحقيق أهداف التجربة الأولى.

أما في إطار التجربة الجهوية الحالية، وفي ظل تحديات العولمة والانفتاح، لا يمكن تصور التنمية وتحديد الاختيارات، ومتابعة تنفيذها وتقييمها بطريقة مركزية، دون تمكين المصالح الإدارية والمؤسسات العمومية ما يلزم من الصلاحيات التقريرية، التي تمكنها من أن تقوم بدورها كاملا كشريك فعال في التنمية على المستوى الجهوي.

و تعاني التنمية الجهوية بصفة عامة من عدة معيقات تحد منها، يمكن تقسيمها إلى معيقات قانونية وإدارية (الفقرة الأولى)، ومعيقات مالية (الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى: المعيقات القانونية والإدارية

إن واقع الحال في الممارسة العملية لازال يؤشر على ضعف ومحدودية واضحين في الأداء العام للجهة، وأن هذه الأخيرة لازالت تعترضها مشاكل ومعيقات تحد من دورها التنموي، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الحدود من بينها المعيقات ذات الطابع القانوني والإداري.

أولا: القيود القانونية.

لقد منح قانون الجهة لهاته الأخيرة اختصاصات هامة وواسعة مكنها من الوسائل القانونية للتدخل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حتى تلعب أدوار رئيسية في خلق الشروط الكفيلة لتحقيق إقلاع إقتصادي والنهوض بالجهة، حتى تكون في مستوى آمال وتطلعات الساكنة، وفي هذا الإطار تمارس الجهة الاختصاصات المسندة، في حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات الجهوية.[579]

و تم التنصيص على ثلاث أصناف من الإختصاصات، كما تمت الإشارة إلى ذلك سلفا وهي الاختصاصات الذاتية والاختصاصات القابلة للنقل من طرف الدولة وأخرى استشارية، لكن هذا التحديد يحمل بين طياته عدة عيوب ونقائص قانونية بل غموضا وإبهاما واضحا.

[579]- المادة 1 من القانون رقم 47/96 المنظم للجهات.

فباستحضار قانون الجهة يتضح أن الاختصاصات الموكولة، ورغم أهميتها، جاءت بصيغة فضفاضة وعامة، إذ أن الاختصاصات التي من اللازم أن تكون تقريرية تحمل بين طياتها طابع العمومية وعدم التحديد، حيث أن مسألة إنعاش الاستثمارات الخاصة واعتماد التدابير الخاصة

بالتكوين وإقامة وتنظيم المناطق الصناعية، القيام بالأعمال اللازمة لإنعاش التشغيل وإنعاش الرياضة وحماية البيئة وإنعاش الأنشطة الإجتماعية والثقافية [580]، جاءت خالية من كل دقة وتثير حولها صفة العمومية وعدم الوضوح، مما يجعل الجزم بكون هذه الاختصاصات تخص الجهات من الأمور البالغة الصعوبة.

و لذلك، فإن الطريقة الفضفاضة التي وضعت بها هذه الاختصاصات تجعل من الصعب اعتبارها ميادين محتكرة وخاصة بالجهة أو تمارس في إطار تكاملي [581] مع الدولة أو الجماعات المحلية الأخرى المتواجدة بنفس المجال، فالمواضيع أو الميادين التي تم ذكرها تكون موضوع تدخل من قبل المصالح الخارجية الممثلة للسلطات المركزية المتواجدة بنفس الأقاليم، مما يجعل تسطير الحدود للشؤون الجهوية خالية من أية مرتكزات دقيقة وواضحة بين الرهانات الوطنية " والرهانات الجهوية ". [582]

إضافة إلى عدم وضوح الاختصاصات وعموميتها، فإن هناك إشكالا يطرح من الناحية القانونية والتنظيمية يتمحور حول العلاقات بين الجهة ومختلف أشكال التنظيم الجماعي المحلي، وكذا بينها وبين الدولة، وهذا ما ينتج عنه تشتيت الوسائل المرصودة في الميزانيات (رغم قلتها) وبالتالي تشتيت جهود التنمية إن لم نقل عرقلتها وهدر طاقاتها وإمكانياتها. [583]

ثانيا : القيود الإدارية

لقد حظي موضوع إصلاح الهياكل الإدارية، سواء على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني بأهمية خاصة، من خلال تنوع المشاريع الإصلاحية المطروحة على المناظرات الوطنية للمجالات المحلية والتي تناولت قضايا إدارة اللاتركيز، مشكلة التنسيق بين المصالح الخارجية وبين الجماعات والجهات، وذلك سعيا منها لتأهيل الهياكل الإدارية المحلية والرقي بها إلى مستوى الطرف الفاعل في القرار المحلي والوطني، وتجاوز كل المعوقات التي تحد من فاعليتها، فالبنيات المحلية الجهوية تعتبر عنصرا من العناصر الأساسية لإصلاح الدولة.

إن تخلف اللاتركيز الإداري عن التقدم الذي أحرزته اللامركزية ناتج عن التطور الذي عرفه التنظيم الإداري منذ سنوات، والذي صادف فيه اللاتركيز الإداري عدة عوائق أثرت على التنمية محليا وجهويا، مما يستدعي إصلاح الهياكل الإدارية عن طريق جعل الجهة فضاء اللاتركيز لتجسيد المراكز الجهوية للاستثمار.

---

[580]- المادة 7 من القانون المنظم للجهات

[581]- حسن الوزاني الشاهدي" الجهة أداة لتطوير ودعم اللامركزية " المجلة المغربية لقانون واقتصاد التنمية ، العدد45 ، السنة 2001 ، ص 22

[582]- Mohamed El YAÄGOUBI : ''La région en tant que nouvelle collectivités locales au MAROC'' R.E.M.A.L.D. N :20 - 21, Juillet -Décembre 1997, P26

[583]- محمد راجي ، عدم التركيز الإداري بالمغرب ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ، جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية الاقتصادية والإجتماعية ، أكدال- الرباط، 2001 ، ص 61 وما بعدها.

من الناحية القانونية، إذا كان اللاتركيز بالنسبة للسلط المركزية، يعني تفويض أكبر عدد من القضايا الخاضعة لاختصاصات الدولة لممثليها بالمصالح الخارجية، الذين هم مرتبطون معها برابط تسلسلي، فإن هذا المسلسل عرف دائما تراجعا نظرا لكون الإدارة المركزية تحتفظ باختصاصات هامة، مما جعل لاتركيز تسيير الوزارات المعلنة في المخططات المتتالية والمملاة عبر سياسة التنمية الجهوية تعاني من تقليد ممركز، كما أن عوامل أخرى تلتقي بثقلها على حركة اللاتركيز تمكن في الاختلال الكبير للهندسة الادارية الترابية، وعدم استقرار الخريطة الإدارية، ومستوى توزيع الأدوار والوسائل بين المركز والمحيط. (584)

كل هذه المبررات وأسباب أخرى تكشف عن غياب سياسة حقيقية للاتركيز بل إن كل وزارة تنجز لاتركيز خاص بها اعتبارا للظرفية وللأسبقيات والوسائل.

إن السلطات العمومية والمنتخبين يعتبرون أن مصدر الصعوبات التي يتلقونها على الصعيد اللامركزي تنبع من العلاقة بين الأجهزة المحلية والممثلين المعينين للدولة، فخلال المناظرة الوطنية الرابعة- الأمانة (585). وأكد المنتخبين بقوة بأن اللاتركيز لم يساير جيدا اللامركزية ويعيق التنمية حيث أوضح رؤساء المجالس الجماعية الصعوبات التي يلاقونها، بالنظر إلى ممثلي الدولة لا يملكون

السلطات والإمكانيات الضرورية لتلبية حاجيات الجماعات، لهذا يجب الرجوع إلى المصالح والوظائف اتجاه مصالح خارجية غير قادرة على القيام باختصاصات معينة تحدث انتكاسة في مسلسل اللامركزية.

إن تعدد الأطراف المتدخلة عل الصعيد المحلي، يسقط في معيقات حقيقية على مستوى اتخاذ القرار(586)، فالمصالح المركزية تقتصر مهمة تمثيليتها المحلية على التنفيذ وجمع المعلومات، وكل أنواع الملفات ذات شأن محلي محض، ترجع للمركز وهذا ما يرهق المصالح المركزية (587)). كما أن بطء اتخاذ القرار، يشكل مصدرا لضياع الطاقات، وسببا للتشتيت والضياع على مستوى الإمكانيات الاستثمارية.

إلى جانب ضعف اللاتركيز الإداري جهويا، هناك شبه غياب للتنسيق والتعاون بين الإدارات المحلية حيث يبقى محدودا – في حالة وجوده – في مجال التسيير وتنفيذ البرامج، فحينما نتحدث عن تنسيق إداري، فإنه يفرض التكامل والإنسجام بين عدة نشاطات مختلفة تعمل في تنسيق محكم فيما بينها

584- Med BRAHIMI , La déconcentration et la décentralisation au Maroc Réalité Cohabitation , Synergique au conflictuelle '' R. M F . P . E n°B , 1992 , p75

585- أنظر المناظرة الوطنية الخامسة المنعقدة بالبيضاء . 27- 28 و29 يونيو 1992 .

586- Anas Ben SALAH ZEMRANI '' la décentralisation et déconcentration Française , Paris 1993, p 49

587- driss EL BASRI La décentralisation au Maroc de la commune à la région , 1er édition , Nathan , 1994,Paris , p 238

[588]. إلا أن عدم كفاية المقتضيات القانونية المتعلقة به عرقلت تكريسه مما يستدعي الاهتمام به لتدعيم التنمية محليا وجهويا.[589]

الفقرة الثانية : المعيقات المالية

تعتبر الوسائل المادية من الأمور الأساسية التي تساعد الجهة على القيام بصلاحياتها، ومن ثم ضرورة توفر الجهة على مصادر التمويل تكون ذاتية، مما يمكنها من ضمان نوع من الاستقلال الذاتي، وفي هذا الإطار ينص قانون الجهة [590] على مجموعة من الموارد المالية التي تستفيد منها الجهة، والتي تتوزع إلى موارد ذاتية إضافة إلى بعض الموارد المتقطعة من ضرائب الدولة تحول لصالح الجهة، وكذا الإفتراض، إلا أن الجديد الذي أتى به قانون (47.96) هو إحداث صندوق الموازنة والتنمية الجهوية، وتوجه اعتماداته لصالح الجهات الفقيرة.

تشكل سلطة المجلس الجهوي على ميزانيته المظهر الأساسي للاختصاص المالي الجهوي، فممارسة الجهة الاختصاصات المنوطة بها لتحقيق التنمية، يتوقف على نظام مالي خاص. هذه السلطة تعد بمثابة الأداة التي عبرها يمكن أن تنفذ سياستها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

و يثير هذا الجانب في الحقيقة، الإشكال المرتبط بواقع السلطة المالية للمجالس الجهوية، ومدى تحكم هذا الأخير في تتبع استعمال موارده ونفقاته، فباعتبار الجهة جماعة محلية، نص القانون المنظم لها على أن التنظيم المالي الجماعي المطبق على الجماعات الحضرية والقروية ومجالس العمالات والأقاليم يطبق عليها [591]، فالبحث في هذا الموضوع يمكننا من الوقوف على واقع الاستقلال المالي للمجلس الجهوي. من خلال هذا الدور الذي يضطلع به في تكريس لا مركزية جهوية فعلية، أو مجرد إدارة لاتركيزية لميزانية لامركزية.

أولا : نمط تسيير لا تركيزي لميزانية لامركزية

تعتبر الميزانية الجهوية بمثابة الوثيقة المقننة للنشاط المالي الجهوي [592]، إذ من خلال المسطرة التي تتبعها في إعدادها وتنفيذها، يمكن الوقوف على الطريقة التي وزع بها الاختصاص في الميدان المالي، بين الدولة والجهات والعلاقات القائمة على هذا التوزيع، وتبقى شروط هذه العلاقات على العموم

---

[588]- عبد الرحيم بخنوش، التنسيق الإداري للمصالح الإقليمية التابعة للدولة ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ، تخصص علم الإدارة والقانون الإداري ، جامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، أكدال، الرباط ، 2001، ص من 24 إلى 27.

[589]- عبد الله شنفار، الإدارة المغربية ومتطلبات التنمية ، دراسة سوسيو قانونية وتحليلية ، منشورات م . م . إ . م . ت . سلسلة " مؤلفات وأعمال جامعية " ، عدد 19 ، 2000 ، ص 96

[590]- وهو الوضع التي كانت عليه المجالس الجهوية الفرنسية مع قانون 5 يوليوز 1972 ، بحيث كانت مجرد مؤسسة عمومية جهوية ، عهد أمر السلطة التنفيذية للوالي طبقا للمادتين 3 و16 من نفس القانون ، أنظر في هذا الإطار Bruno Remond :« la région ; une unité politique d'avenir » ; 2eme edition ; Montchrestien ; Paris ; 1995 ; p 22

كما أن التجربة الجهوية التونسية أوكلت أمر رئاسة المجلس الجهوي للوالي ، مع إصلاح 1989 الذي ارتقى بالجهة إلى جماعة محلية أنظر في هذا الإطار :

- توفيق بوعشبة : مبادئ القانون الإداري التونسي ، المدرسة القومية للإدارة ، مركز البحوث والدراسات تونس ، طبعة ثانية ، فبراير 1995 ، ص 10

[591]- المادة 66 : تستفيد الجهة من حصيلة الضرائب والرسوم والأتاوي المحدثة لفائدتها بالقانون رقم (89-30) بتاريخ 21 نونبر 1989

[592]- تنص المادة 65 من قانون تنظيم الجهات رقم 47/96 يتم وضع تنفيذ وتصفية ميزانية الجهة وفقا لاحكام الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 584-76-1 الصادر في 5 شوال 1396(30شتنبر 1976) التعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية رهيناتها كما وقع تغييره وتتميمه ...

مطبوعة باستمرار الهيمنة على الرغم من المبدأ المرتبط بالاستقلال المالي الجهوي، مما تطرح وضعية التبعية هاته اشكالية المالية الجهوية.

يكاد تنظيم الميزانية الجهوية وتدبيرها يتطابق مع التدبير الذي تخضع له ميزانية العمالة أو الاقليم مركز الجهة على الميزانية دون أجهزة الجهة المنتخبة التي ينحصر دورها في المصادقة على ما يقدمه العامل.[593]

إن الإعتراف بالدور الاقتصادي للجماعات المحلية لا يترجم في التصرفات اليومية، فتسييرها يبقى مرتجلا، هذه النتيجة يمكن أن نتوصل إليها انطلاقا من دراسة مساطر التقدير والانجاز للمواد والنفقات المحلية، بالرغم من التوجهات التي تبعتها وزارة الداخلية، من خلال الدوريات، يبقى الفارق بين التقديرات والانجازات شاسعا، وهذا راجع لأسباب متعددة، فالجماعات المحلية تنقصها الدراسات والمعلومات لإقامة تقديرات مناسبة، نظرا لكون المعطيات الضرورية لإعداد الميزانية لا ترتبط فقط بالجماعات المحلية، بل بالوزارتين الوصيتين الداخلية والمالية [594].

ثانيا : مدى إسهام المجلس الجهوي في تحديد اختياراته المالية

إن مراقبة المجلس الجهوي لجهازه التنفيذي من خلال دراسة الميزانية والتصويت عليها يحسب الدور المالي للمجلس الجهوي، ويعد من أولى الوسائل المهمة في المجال، إلا أن فعالية استعمال هذه الوسيلة تظهر جد محدودة [595].

ومن بين الصعوبات التي تحد من مساهمة المجلس الجهوي في إعداد ميزانيته، هناك مسألة التنفيذ التي تنفلت منه نهائيا، إذ يرجع إلى عامل العمالة أو الإقليم مركز الجهة، الذي يتولى التنفيذ الإداري، بينما يتولى القابض التنفيذ المحاسبي طبقا للمادة 55 من قانون رقم 47/96 المنظم للجهات.وتقصير دور رئيس المجلس الجهوي في التوقيع بالعطف على القرارات التي يتولى تنفيذها عامل العمالة أو الإقليم مركز الجهة.

ومن بين المعيقات المالية أيضا مشكل الجباية التي تعتبر أحد أعمدة النظام المالي الجهوي المقارن، إذ تساهم بقسم هام في جعلها تشكل الإدارة التمويلة الذاتية الأساسية، لكنها تعرف ضعفا في التحصيل كونها مرتبطة بخدمات وأنشطة ثانوية، لا تساعد على مردودية كبيرة، وبالتالي فإن مساهمتها تبقى ضعيفة لمجموع الجهات، مما يؤثر على أهم الوسائل التدخلية والأساسية للنهوض بالتنمية الجهوية.[596]

ولمواجهة هذه الصعوبات، تعمل الوكالة على البحث عن المزيد من وسائل ومصادر التمويل اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع، وتفعيل الشراكات، والعمل على تجميع جهود مختلف الفاعلين

---

[593]- محمد مجيدي ، الجهة بالمغرب البنية ووسائل العمل دراسة مقارنة ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام ، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، السوسي ، الرباط 1998، ص 97

[594]- Abderrahmane HADDAD « les procédures budgétaires des collectivités locales » doctorat en Droit public université Sidi Mohamed Ben Abdellah Fés ,U.F.R , droit administratif et sciences administrative F.S.J.E.S ,2000 ,P :53

[595]- أنظر الفقرة الثانية من المادة 7 من قانون رقم 47/96 المنظم للجهات

[596]- الشريف الغيوبي ، الأسس القانونية والمقومات المالية للتنمية الجهوية ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ، جامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية –أكدال ، الرباط السنة الجامعة 2002-2003 ، ص 116

والمؤسساتيين بكل القطاعات سواء على المستوى الوطني أو المحلي والجهوي، وتشجيع الجهات الجنوبية الثلاث على التعاون والتنسيق فيما بينها، ثم إشراك أفراد المجتمع في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية وذلك بتوسيع مجالات المبادرة الحرة وتشجيعها من خلال تقديم المساعدة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، إضافة إلى جهود أخرى تطمح من ورائها الوكالة إلى التصدي لكل التحديات بهدف التطلع إلى مستقبل تنموي واعد.

المبحث الثاني : مستقبل التنمية بالصحراء بين تفعيل الجهوية المتقدمة ورهان الحل السياسي

شكلت الأقاليم الجنوبية عبر تاريخها نقطة محورية في اهتمامات المؤسسة الملكية ليس فقط بعد استرجاعها ولكن طوال فترة احتلالها، وإذا كانت الصحراء قد تصدرت قائمة أولويات الدولة منذ استرجاعها فإن مختلف البرامج الحكومية في الأقاليم الصحراوية ظلت تستلهم توجهاتها من المبادرات الملكية نظرا للعناية الخاصة التي ما فتئت المؤسسة الملكية توليها لهذه الأقاليم [597].

فبعد استرجاع الأقاليم الصحراوية، تم الانتقال إلى تنميتها والنهوض بها اقتصاديا واجتماعيا، حيث حظيت باهتمام متزايد للمؤسسة الملكية عن طريق تعدد المبادرات وتنوع الاهتمام، ودعم قضية الصحراء لتظل القضية الأولى ضمن الأولويات الوطنية، من خلال تعبئة الوسائل من أجل التنمية المندمجة في هذه الأقاليم.

لذلك أدى الإهتمام المتزايد برهانات التنمية في الأقاليم الصحراوية والتشاور والحوار حول قضاياها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى دعم التدخلات العمومية عن طريق مؤسسات متخصصة، فإلى جانب وكالة إنعاش وتنمية الأقاليم الجنوبية تم خلق المجلس الملكي الإستشاري للشؤون الصحراوية لتأهيل الأقاليم الجنوبية، ومساعدته في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن الوحدة الترابية الوطنية للمملكة، والإنعاش التنموي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الأقاليم وصيانة هويتها الثقافية [598]

و قد تعددت الأسباب الكامنة وراء خلق هذا المجلس، ويأتي على رأسها ما يتطلبه المشروع التنموي للأقاليم الصحراوية من ترجمة على أرض الواقع لبرامج محلية مندمجة، تستجيب لانشغالات المواطنين والتجاوب مع تطلعاتهم، وكذلك تمثيل الإرادة الجماعية لساكنة الأقاليم الجنوبية، الأمر الذي يقتضي تفعيل المجلس في ضوء التجربة السابقة له، وذلك بإعادة هيكلته من جديد على أساس خلق دينامية نشيطة منبثقة من فعاليات الشباب من رجال ونساء، ومن حكمة الشيوخ وخبرة الأعيان. [599]

---

[597]- رفيقة اليحياوي، دور الحكامة الجيدة في تدبير الشأن المحلي بالمغرب ، جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء نموذجا" ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – أكدال ، جامعة محمد الخامس – الرباط ، السنة الجامعية 2012 ، 2013 ، ص : 166

[598]- عز الدين خمريش ، الإدارة والتدبير القضايا الوطنية الكبرى ، المجلس الملكي لشؤون الصحراوية نموذجا ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام جامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، أكدال – الرباط – 2011 - 2012 ، ص 371

[599]- محمد زين الدين ، المؤسسة الملكية في مغرب العهد الجديد ، الطبعة الأولى 2009 ، مطبعة النجاح ، البيضاء ، ص 287

وتعكس تشكيلة المجلس تمثيليته الواسعة، الانفتاح على مختلف المكونات الاجتماعية والفعاليات السياسية والاقتصادية الجمعوية بالصحراء في المجلس السابق، الشيوخ القبائل والنشطاء الجمعويين، وممثلي المنظمات الشبابية، والمنظمات السوسيو اقتصادية.[600]

ويبقى التحدي المطروح على المجلس كمؤسسة فاعلة ضمن آليات الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، تأهيل المواطن الصحراوي، ليصبح حداثيا في تفكيره وفي تعامله مع الإدارة، ثم الانتقال إلى معالجة الأمور في الصحراء، من العمل بالمقارنة الماضية المتمثلة في الطرح الأمني وتهميش أبناء الصحراء إلى تبني مقاربة تشاركية حداثية، محورها الأول والأخير، المواطن الصحراوي المتعطش إلى تدبير شؤونه المحلية بنفسه، في إطار جهوية جديدة ومتدرجة تستمد قوتها من الدولة المؤسسات، تلك هي الغاية التي نعتقد أن الملك محمد السادس يسعى إلى تحقيقها عبر إقرار إعادة هيكلة وتفعيل هذا المجلس.[601]

و بالموازاة مع ذلك تعمل وكالة الجنوب جاهدة مع شركائها المؤسساتيين، على تظافر جهود الجميع من أجل تحقيق أهدافها في الأقاليم الصحراوية في أفق الرهانات التنموية، وتتطلع إلى مستقبل واعد بإعدادها وتحضيرها إلى جانب الشركاء والخواص العديد من الدراسات والبرامج والمشاريع ذات الصلة بالمجالات الاقتصادية والثقافية والبيئية، النابعة من واقع الجهات الجنوبية الثلاث، والموافقة للحاجيات الحقيقية للمواطنين.

فمن بين أهم هذه البرامج على سبيل المثال إحداث دور للمبادرة في باقي المدن الجنوبية بالعيون، بوجدور والداخلة، لتمكين ساكنتها من الاستفادة من خدمات هذه الدور كالاستقبال والتوجيه، ومساعدة الباحثين عن الشغل وأصحاب المشاريع.

كما وضعت الوكالة برنامج لتطوير الصبار وتنميته في الجهات الجنوبية الثلاث، من خلال تجاوز تطوير هذه الزراعة إلى الاهتمام بمكافحة الفقر والبطالة، وتحسين مداخيل الساكنة ونشر التقنيات الضرورية لتحويل مختلف المواد التي ينتجها الصبار وذلك في إطار شراكة مالية وتقنية مع عدد كبير من الفاعلين المؤسساتيين والتنمويين على المستويين الوطني والدولي، ومساهمة الخواص وجمعيات من المجتمع المدني. هذا إضافة إلى كون هذه الجهات ستتمتع ببرنامجين آخرين للوكالة يتميزان بقيمة مضافة اجتماعية عالية، يتعلق الأمر بإنجاز برنامج محاربة الأمية في إطار تشاركي مع مجموع الأقاليم الجنوبية، وبرنامج التكوين لفائدة الفاعلين في مجال التنمية الاجتماعية، والذي يعد حلقة هامة في العمل الاجتماعي. إضافة إلى برامج ومشاريع متنوعة، تطمح الوكالة إلى إنجازها في السنوات القادمة، ساعية من ورائها إلى تحقيق تنمية جهوية.

---

[600]- فتيحة الكموري ، التسيير الإداري للصحراء دراسة مقارنة في أنماط التدبير الإداري للإقليم مابين الاحتلال الاسباني والسيادة المغربية ، أطروحة لنيل الدكتوراه في قانون العام ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، أكدال – الرباط ، 2009-2010 ، ص 124

[601]- عز الدين خمويش مرجع سابق ، ص : 287

لقد شكلت مسألة التنمية الجهوية بالأقاليم الجنوبية محورا رئيسيا للخطاب الملكي في عدة مناسبات، ولازالت تؤكدها الزيارات الملكية للمنطقة. فالمغرب يتطلع فيما يخص مستقبل هذه الأقاليم إلى اعتماد نظام جهوية متقدمة، كآفاق للتدبير الجهوي من أجل تجاوز المشاكل التي تخبطت فيها الممارسة الجهوية على مدار السنوات الماضية، وذلك في إطار السير قدما في البحث عن بدائل وآفاق جديدة لتجاوز محدودية التجربة الجهوية الحالية عن الإستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة، مع استحضار الظرفية الوطنية والدولية التي ستشتغل هذه البدائل داخلها، سواء فيما يتعلق بمستلزمات التنمية المحلية وعلاقة المغرب بالسياسة الجديدة للحوار الأوروبي، أو فيما يتعلق بحل قضية الصحراء[602](المقترح المغربي للحكم الذاتي).

المطلب الأول : آفاق التدبير الجهوي على ضوء الجهوية المتقدمة

تعتبر الجهوية المتقدمة مدخلا حقيقيا وتوجها حاسما في استراتيجية التنمية الشاملة، بكل أبعادها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية والبيئية، وذلك لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية، الشيء الذي يتطلب تظافر الجهود ومختلف القوى الحية والفاعلة لمكونات المجتمع المحلي وتعبئتها الكاملة للانخراط الجماعي في المسلسلات المتداخلة لعملية التنمية.[603]

نجد أن الجهوية المتقدمة، في الوقت الحاضر من المواضيع الهامة للخطاب السياسي، خاصة وأنها الأن أصبحت يراهن عليها من أجل حل قضية الصحراء، بالإضافة إلى أنه أصبح من المؤكد أن الإدارة المركزية لا يمكن لها لوحدها إيجاد الحلول اللازمة لكل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فالرهان الأساسي الذي يتعين ربحه، يتجلى في اعتماد منهج لتوزيع السلط والأدوار بين الدولة والجهة والجماعات المحلية الأخرى، على أساس الاختصاص والتنسيق والتكامل والشراكة.

لذلك جاء اعتماد الجهوية المتقدمة كآفاق للتدبير الجهوي من أجل تجاوز الإشكالات والمشاكل التي تخبطت فيها الممارسة الجهوية على مدار السنوات الماضية.

وعليه فإن تطبيق الجهوية المتقدمة بالمغرب جاء امتثالا للإرادة الملكية السامية والالتزام الحر السياسي للدولة المغربية والرامي لتمكين المغرب من جهوية متقدمة لكي تكون مدخلا لديمقراطية محلية حقيقية واثقة من خلال تشريفها بتدبير شأنها العمومي الجهوي، كما جاءت أيضا لتكون مدخلا لإصلاح عميق لهياكل الدولة من خلال السير الحديث المتدرج على درب اللامركزية واللاتمركز، والديمقراطية المعمقة، والتحديث الاجتماعي والسياسي والإداري للبلاد، والحكامة الجيدة.[604]

ومن ثم جاء تدشين مرحلة جديدة في مسلسل اللامركزية، بتبني الجهة أعلى جماعة ترابية في التنظيم الترابي للمملكة بموجب الدستور الجديد لفاتح يوليوز 2011 من خلال جعل خيار اللامركزية

602- عبد القادر الكيحل ، الرهانات السياسية والتنموية الجهوية بالمغرب ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة محمد الخامس - أكدال– الرباط ، السنة الجامعية 2009 - 2010 ، ص :

603- رفيقة اليحياوي ، مرجع سابق ، ص 242

604- نفس المرجع، ص 243

الجهوية من خيارات المملكة الثانية. فما هي إذن أهم المستجدات التي جاء بها الدستور الجديد فيما يخص الجهوية المتقدمة (الفرع الأول)، وماهي أهم الوسائل الضرورية لتطبيق الجهوية المتقدمة (الفرع الثاني).

الفرع الأول : الجهوية المتقدمة على ضوء الدستور الجديد 2011

تعتبر الجهوية ركيزة أساسية للديمقراطية المحلية ودعامة أساسية للامركزية والوسيلة الناجعة لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتخفيف العبء عن الجهاز المركزي، إنها اختيار سياسي يرمي إلى تحقيق تنمية متوازنة والقضاء على الفوارق بين مختلف الجهات.[605]

فبعد صدور التنظيم الجهوي لظهير 1997 ستعرف الإدارة المحلية المغربية نقلة جديدة بإعطاء الجهة دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولاشك أن الإصلاحات التي أتى بها القانون رقم 96-47 عكست إلى حد كبير من الإرادة السياسية لتطوير نظام اللامركزية الجهوية، وتشكل منعطفا جديدا في تاريخ اللامركزية المحلية، ويترجم الرغبة في تدعيم وتقوية الديمقراطية المحلية وتطويع النخب على كيفية ممارسة الشأن الجهوي بما يخدم متطلبات التنمية الجهوية.

غير أن واقع الحال في الممارسة العملية لازال يؤشر على ضعف ومحدودية واضحين في الأداء العام للجهة، وأن هذه الأخيرة لازالت تعترضها مشاكل ومعيقات تحد من دورها التنموي، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الحدود والمعيقات ذات الطابع القانوني والتنظيمي، وشح الموارد المالية المتوفرة التي تعاني منه الجهة.

لذلك أتى الدستور الجديد 2011 بعدة تعديلات منها ما يتعلق ببعض الفصول المتضمنة في الباب التاسع، المرتبطة بالتنظيم الجهوي وطرق انتخاب أعضائه، توزيع اختصاصاته، وعلاقة هذا التنظيم بالوالي أو العامل، وغيرها من الأفكار المقترحة في تقرير اللجنة الاستشارية الجهوية.

لقد حاول المشرع في هذا الدستور تبني بنية جديدة للتنظيم الجهوي والترابي تقوم في تأسيسها على بعد ترابي، حيث تم استبدال التسمية القديمة للجماعات المحلية بتسمية جديدة، وهي الجماعات الترابية. كما عمل هذا الدستور على تكريس تعدد المستويات الترابية حيث نص في فصله 135 على أن الجماعات الترابية للمملكة هي الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، ذات الشخصية الاعتبارية والخاضعة للقانون العام، وتسير شؤونها بكيفية ديمقراطية، كما تنتخب مجالسها بالاقتراع العام المباشر. أما الفصل 137 فجعل من الجهات والجماعات الترابية الأخرى أن تساهم في تفعيل السياسة العامة للدولة وفي إعداد السياسات الترابية، من خلال ممثليها في مجلس المستشارين. ويهدف المشرع الدستوري من وراء إقرار المساواة بين الجماعات الترابية إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في بلورة فكرة الجهوية المتقدمة التي تقتضي إسناد صلاحيات التدبير المحلي للأجهزة المنتخبة، ومواكبة الشرعية الجديدة الناتجة عن انتخاب

[605]- محمد اليعكوبي ، الجهوية المتقدمة ورهان التغيير بالمغرب ، الجهوية الموسعة ونظام الحكم الذاتي ، دراسات مختارة ، المجلة الغربية للإدارة المحلية والتنمية . ،سلسلة مواضيع الساعة عدد خاص ، 2011-71 ص 37

مجالس الجهات والجماعات بالاقتراع العام المباشر، جاعلا بذلك سلطة تنفيذ مداولات ومقررات مجالسها المنتخبة بيد رؤسائها، حيث لم يبقى للعمال صفة الأمر بالصرف ولا صفة السلطة التنفيذية لمجالس الجهات والعمالات والأقاليم، فرئيس مجلس الجهة ورئيس مجلس العمالة أو الإقليم المنتخب هو الذي سيصبح آمرا بالصرف وممثلا للسلطة التنفيذية على غرار ما هو معمول به لدى مجالس الجماعات الحضرية والقروية.

لقد مهد الدستور الجديد [606]، من خلال أحكامه التي تعيد تنظيم الاختصاصات بين مختلف المؤسسات الدستورية، الطريق أمام إعادة تنظيم ديمقراطي للاختصاصات بين الدولة والجهات، مع تكريس المبادئ الأساسية للجهوية المتقدمة والمتمثلة في التوازن والتضامن والممارسة الديمقراطية وانتخاب مجالس الجهات عبر الإقتراع المباشر ونقل السلطات التنفيذية لهذه المجالس إلى رؤسائها.

ومن المميزات الأساسية التي تشكل نقاط قوة الدستور الجديد، هي اعتماد مبدأ الجهوية المتقدمة الذي أضحى دعامة أساسية للإدارة الترابية، وحجر الزاوية في تكريس لامركزية متقدمة وتنمية محلية مستدامة، فلقد تم تخصيص الباب التاسع المكون من 12 فصلا (من 135 إلى 146) في الصيغة الجديدة للدستور، للجماعات الترابية ممثلة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات التي أضحت هيئات لامركزية تتوفر على آليات وأدوات ووسائل قانونية ومالية لتمكينها من الاضطلاع بالدور المناط بها كمحرك أساسي للتنمية. فيما تم التنصيص أيضا على أن « التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لا مركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة » طبقا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل الأول من الدستور المغربي لسنة 2011 .

كما نصت الفقرة الثانية من الفصل 143 من نفس الدستور على : « تتبوأ الجهة، تحت إشراف رئيس مجلسها، مكانة الصدارة بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى، في عمليات إعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، في نطاق احترام الاختصاصات الذاتية لهذه الجماعات الترابية ».

إن كل هذه المقتضيات الدستورية جاءت من أجل ترسيخ الجهوية المتقدمة بالمغرب كخيار لا غنى عنه في تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة.

إضافة إلى ذلك فالجهوية المتقدمة ستمكن من إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم وذلك عن طريق انتخاب ممثليهم في المجالس الجهوية بصفة مباشرة عن طريق تبني نمط الإقتراع العام المباشر، والذي من شأنه تعزيز الديمقراطية المحلية، والحكامة الترابية ببلادنا.[607]

إلى جانب الإرتقاء بالجهوية المتقدمة، فقد عمل الدستور المغربي لسنة 2011 على تعزيز اللاتركيز الإداري كلازمة للامركزية من خلال توسيع اختصاصات ممثلي السلطة المركزية على

---

[606]- ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (9 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور

[607]- كريم الشكاري ، الجهوية المتقدمة بين مقتضيات الدستور المغربي الجديد وآفاق الوضع الجديد مقال عبر الأنترنت على موقع العلوم القانونية www. Marocdroit.com ص 9 .

المستوى الترابي، واستنادا إلى الفصل 145 من الدستور المغربي لسنة 2011 : « يمثل ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم، السلطة المركزية في الجهات الترابية ».

لقد أولى المغرب منذ سنوات أهمية خاصة لفكرة الجهوية وذلك في إطار إرادته الرامية إلى تحديث الإدارة وترسيخ اللامركزية، وإذا كان اهتمامه في البداية قد انصرف إلى التأكيد على أهمية الجماعات المحلية، والأخذ بجهوية متدرجة، فإنه في الأونة الاخيرة أصبح يركز على ضرورة الانتقال إلى جهوية متقدمة تخضع لمنطق الملائمة والتوازن السوسيو اقتصادي وتفعيل أسلوب اللاتمركز الإداري يجعل الجهات حكومات محلية تتحمل مسؤوليتها في التنمية المحلية.[608]

وإذا كانت الخطب الملكية لا تفتأ تؤكد على اعتماد نظام بديل يكون أساس التدبير التنموي مجاليا، فإن العديد من القراءات سقطت في الخلط بين الجهوية المتقدمة والجهوية الموسعة التي تختلف جذريا عنها شكلا ومضمونا، حيث ذهبت العديد من التحاليل، وحتى بعض مذكرات الهيآت السياسية، إلى الحديث عن أهمية اعتماد الجهوية الموسعة وعن أسسها ودورها التنموي دون أن تنتبه إلى أن مضامين الخطب الملكية تتحدث بالتحديد عن « جهوية متقدمة» وليست موسعة، والفارق بينهما كبير وعميق، بل ومتناقض في بعض المجالات [609].

فالخطاب الملكي للمسيرة الخضراء بتاريخ 6 نونبر 2008 تحدث صراحة عن « جهوية متقدمة ومتدرجة، تشمل كل مناطق المملكة وفي مقدمتها جهة الصحراء المغربية ». وهو ما تأكد في الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش (30 يوليوز 2009) حيث أكد على إقامة جهوية متقدمة. وجاءت نفس العبارة أيضا في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح البرلمان في أكتوبر الماضي، وكذا خطاب تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية [610].

لقد حدد التوجه الملكي أهدافا ثلاثة للجهوية المتقدمة في ترسيخ الحكامة المحلية، تعزيز سياسة القرب من المواطنين، تفعيل التنمية الجهوية المندمجة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أما عن مرتكزاتها فتتمثل في الوحدة، التضامن، التوازن واللاتمركز الواسع دون أن ننسى التأكيد على الخصوصية المغربية في التوجه الجهوي المقبل واستحضار الرصيد التاريخي في مجال اللامركزية الإدارية والابتعاد ما أمكن عن التقليد الحرفي للتجارب الأجنبية في الجهوية [611].

---

[608]- منية بلمليح ، الجهوية المتقدمة ورهان التغيير بالمغرب ، الجهوية الموسعة ونظام الحكم الذاتي ، دراسات مختارة م.م.ا.م.ت سلسلة مواضيع الساعة ، عدد 2011.71 ، ص 45 .

[609]- عبد اللطيف بروحو، التأصيل الدستوري للجهوية المتقدمة ، مقالة منشورة بالموقع الإلكتروني www.alkhabar.ma

[610]- هذه اللجنة – اللجنة الاستشارية للجهوية – أعلن الملك محمد السادس عن تنصيبها في خطاب ملكي بتاريخ 3 يناير 2010 قصد إعداد تصور عام للجهوية المتقدمة ، وتتشكل هذه اللجنة من 22 عضوا ، ويرأسها السفير المغربي الأسبق باسبانيا السيد عمر عزيمان ، الذي سبق له أن شغل منصب وزير حقوق الإنسان . ويلاحظ بداية على هذه اللجنة هي محاولتها التعبير عن جميع مكونات المجتمع المغربي لتشكل بذلك علبة متعددة المداخل والمكونات . فقد اعتبر البعض أن توجهها التقني والأكاديمي معناه نزع ثياب السياسة عن مشكل سياسي بالأساس ، وهذا يؤشر إذا على إرجاع الإصلاح الدستوري والسياسي الشامل إلى أجل غير مسمى ، لذلك يبدو من خلال هذا المنظور أن الدولة تتعامل بقاعدة التقسيط الدستوري عوض إصلاح شامل يمس الوثيقة الدستورية ، أنظر في : محمد مدني ، جريدة أخبار اليوم ، عدد 26 ، الأربعاء 6 يناير 2010 ، ص 4

[611]- منية بلمليح ، مرجع سابق ، ص 45 .

و يمكن القول إجمالا، أن الدستور الجديد قد نجح في رفع بعض البنود المتضمنة في القانون العادي لجهوية 1997، إلى مرتبة البنود الدستورية في انتظار صدور القانون الجهوي المرتقب وما سيتضمنه من تفريعات.

فإلقاء الملك محمد السادس لخطابه بعد رفع تقرير اللجنة الاستشارية للجهوية المتقدمة إليه، هو ترسيخ لتوجهات الدولة وعزم يتجاوز لغة التصريح وإعلان النوايا وتجسيد لمدى الوعي بهذا الإشكال، كما أن الدعوة إلى ترجمة هذا الوعي بقرار دسترة الجهة، معناه تخصيص بنود خاصة في الدستور للجهة تتعدى مسألة التنصيص عليها، من حيث اختصاصها وتنظيمها مثلا، مقارنة مع ما كان سائدا في الدساتير السابقة، كل ذلك سعيا لثبات واستقرار التنظيم الجهوي المرتقب، وتحصينا له من السيناريوهات السياسوية بما يضمن المصداقية للفعل الجهوي والجدية في أداءه.[612]

الفرع الثاني: الوسائل الضرورية لتطبيق الجهوية المتقدمة

إن بناء الجهوية وفق المنظور الجديد، لن يستقيم إلا إذا تمكن المشرفون عليه من إيجاد الجواب لإشكالية تمويل الجهة، ووجود عنصر بشري فعال وذلك من خلال التفكير في الوسائل والآليات القانونية والتنظيمية لتوفير الموارد الأساسية للجهة باعتبارها ستصبح المجال الأنجع لطرح قضايا التنمية، والإطار المناسب لبلورة استراتيجية بديلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية.

و في هذا الإطار يعتبر توفير الإمكانيات المالية للجهة من الأمور الضرورية من أجل تغطية نفقاتها المتزايدة في ظل تنامي وتزايد الطلبات والحاجيات المحلية، وتقديم الخدمات العامة والاستجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية (الفقرة الأولى)، بالإضافة إلى تعزيز القدرات التدبيرية للجهة من خلال توفير الموارد البشرية التي تعد الدعامة الأساسية الثانية لإنجاح مشروع الجهوية المتقدمة، بشكل يمنح الجهة المكانة المتميزة التي يجب أن تحظى بها (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى : توفير الموارد المالية لإنجاح الجهوية

إن دعم لا مركزية الجهة كإطار فاعل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب تقوية البنية المالية للجهة، بالإضافة إلى رقابة مالية أكثر ملائمة.

أولا : تقوية البنية المالية للجهة

تشكل السياسة المالية المدخل الأساسي للتنمية الوطنية والجهوية على حد سواء، إذ لن يكون بمقدور الجهة وفق هذا التصور الجديد القيام بدورها كفاعل أساسي في تدبير وتوجيه السياسات العمومية المحلية وفي تشجيع الاستثمارات الجهوية وتمويل مختلف مشاريع التنمية، إلا إذا تمكنت من امتلاك تصور واضح ودقيق لسياسة مالية وجبائية منبثقة من ضرورات التنمية المحلية والجهوية، ومن هنا فإن محاولة تحديد طبيعة وخصائص السياسة المالية والجبائية الملائمة للتصور الجديد للجهوية المتقدمة، تحتاج إلى مقاربة جديدة

[612]- رشيد لبكر ، التطور الدستوري للجهة بالمغرب ، من يحكم ؟ الدستور وحقيقة التغيير ، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد ، عدد مزدوج 19- 20 ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، 2012 ص 154-155

تنطلق من إعادة تشكيل بنية العلاقة بين الدولة والجهات، بشكل يسمح لهذه الأخيرة بتدبير محلي لمواردها المالية والجبائية، والتحكم في كل إمكانياتها المادية والطبيعية والاقتصادية، وفي مؤهلاتها السياسية والثقافية، فتوسيع الجهوية بالتدقيق والتفصيل في الاختصاصات والنقل الإضافي لمهام أخرى ومنح صلاحيات جديدة إلى الجهات يقتضي بقوة الأشياء الرفع من الموارد المالية.[613]

و لعل الخطاب الملكي المؤرخ في 6 نونبر 2008 كان واضحا في هذا الشأن « ويظل التضامن الوطني حجر الزاوية في الجهوية المتقدمة، إذ أن تحويل الاختصاصات للجهة يقترن بتوفير موارد مالية عامة وذاتية ».

و يتفق جل الباحثين عن قضية الموارد المالية تعد أساس وجوهر الجهوية، وتبين تجربة عدة دول أنه من الصعب إيجاد ضرائب خاصة بالجماعات المحلية، وهذا ما يفسر الإشارة إلى مبدأ التضامن في الخطاب الملكي. وقليلة هي الدول المتقدمة كدول الشمال وإلى حد ما فرنسا وألمانيا التي تستطيع جماعاتها المحلية أن تتوفر على موارد يكون أكثر من نصفها ناتج عن مصادر ذاتية.[614]

فالتحدي الجهوي الذي يتطلع المغرب إلى بلورته يتوجب الزيادة في الموارد الموجودة للمجالس الجهوية، من قبل الدولة بشكل ملموس، حتى تتمكن الجهات من إنجاز أعمال هامة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما يتعين الرفع من حصة عائدات الضرائب والرسوم المرصودة حاليا من طرف الدولة للمجالس الجهوية.

و تقتضي الضرورة كذلك التعجيل بإصدار النص التنظيمي المحدد للأملاك الجهوية، وجعلها عنصرا مقويا لمداخيل الجهة وللحد من مسألة التنازلات والتسهيلات المبالغ فيها، والتي تقدمها المجالس المحلية للمنتفعين قصد استغلال هذه الأملاك لاعتبارات اجتماعية وسياسية، وذلك على حساب الهدف التمويلي الذي أحق بالعناية والاهتمام.[615]

إن من خلال ما سبق يتضح أن هذه المقاربة الاقتراحية لتدبير مالية الجهة تجد لها أساس قانوني مقارن خصوصا بالتجربة الاسبانية في عملية توزيع الموارد عبر مجلس الجبائية والمالية للمجموعات المستقلة والتي تكون وظيفته الأساسية ضمان مشاركة الجهات في تحديد معايير توزيع الموارد المخولة من الدولة إلى تلك الوحدات الترابية، وضمان الشفافية في هذه التوزيع [616].

و الملاحظ أن التطور الذي عرفته الجهوية في الدول الديموقراطية قد لا يرتبط بشكل نظامها السياسي، وإنما بدرجة ومستوى تجدد الممارسة الديموقراطية فيها، كما أنه يتوقف على وجود الإرادة السياسية الصادقة للمشرع في إعطاء الجهة مكانة سياسية متميزة داخل التنظيم السياسي والإداري وكذلك

---

[613]- محمد اليعكوبي ، مفهوم الجهوية في الخطب الملكية . الجهوية الموسعة ونظام الحكم الذاتي ، دراسات مختارة ، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، سلسلة مواضيع الساعة ، عدد خاص 71 ، 2011 ، ص 29

[614]- نفس المرجع ،ص. 30:

[615]- حجيبة الزيتوني ، الجهة والإصلاح الجهوي بالمغرب ، السلسلة المغربية لبحوث الإدارة والاقتصاد والمال ، العدد 3 ، الطبعة الأولى 2011 ، الطبع طوب بريس الرباط ، ص 194

[616]- الركيك عبد الصمد ، آفاق الجهوية المتقدمة بالمغرب بين اللامركزية الجهوية واللاتمركز الإداري ، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القضاء الإداري ، جامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، السويسي- سلا ، 2011 -2012 ، ص 36

على ما تتوفر عليه من موارد مالية باعتبار هذه الوسائل الأخيرة هي المحدد للطبيعة الحقيقة للجهوية ودرجة تطورها.[617]

ثانيا: رقابة مالية أكثر ملائمة

أجمع علماء المالية والاقتصاد والإدارة على أن أي نظام لا تتوفر فيه رقابة صحيحة ومنظمة يعتبر نظاما ناقصا يفتقر إلى المقومات المتكاملة، إذ مهما توفرت الموارد المالية الكافية للوحدات المحلية والجهوية، فإنها تبقى بدون أهمية في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها ما لم تكن مصانة بضوابط وضمانات كافية [618].

تعد المراقبة المالية إحدى الآليات الأساسية لضمان شفافية تسير المرفق العام، سواء كانت المرافق اللامركزية للقطاعات الوزارية، أو للمجالس المنتخبة التي تدبر الشأن العام الجهوي أو المحلي، لذلك نجد أنه إلى جانب المراقبة الممارسة من قبل الوزارة الوصية على الجماعات الترابية، وأعضاء المجلس الجهوي، والرقابة على العمال من قبل ممثل الوصاية في الإقليم، بما فيها مداولات المجلس المنتخبة، نجد كذلك المراقبة القبلية للمالية التي تمارس على المؤسسات والمنشآت والشركات التابعة للجماعات المحلية، التي تمتلك فيها الجماعات الترابية رأسمالها كليا أو جزئيا وتتم هذه المراقبة قبليا أو بعديا أو كمراقبة مواكبة حسب الشكل القانوني لهذه المؤسسات، وكيفيات تدبيرها، بالإضافة إلى المراقبة عن طريق المجالس الجهوية للحسابات والمفتشية العامة للإدارة الترابية، والمفتشية العامة للمالية، هذه المراقبة القبلية لها سلبيات كبيرة منها تعقيد الإجراءات والمساطر الإدارية لتنفيذ المشاريع المبرمجة، بالإضافة إلى تدخلات هذه المؤسسات الرقابية تكون مبنية على توجهات حزبية، أو سياسية لضرب هذا التيار أو ذاك. بالإضافة إلى أنها تعتمد فقط على الفحص المالي، على النفقات التي تم إنفاقها بدون مبرر.

لذلك وعلى سبيل المقارنة نجد أن مختلف الدول الديموقراطية المتقدمة اعتمدت أساسا على الرقابة البعدية بواسطة محاكم المجالس الجهوية للحسابات علاوة على الافتحاصات والتقييمات المنظمة - في إطار عقود – برامج أو عقود مشاريع بين الدولة والجماعات الترابية [619].

الفقرة الثانية : تأهيل العنصر البشري لرفع تحديات التنمية

تقتضي الحكامة الجيدة محليا تبني منهجية عملية لتفعيل دور العنصر البشري باعتباره رهانا استراتيجيا يمكن من تحقيق الفعالية والمردودية المطلوبة في التدبير [620] وباعتباره أيضا قاعدة أساسية لبلورة اللامركزية بمستوياتها الجماعية والإقليمية والجهوية، وذلك لكون العنصر البشري أحد العوامل الهامة في ترجمة الاختيارات التنموية لمختلف الوحدات الترابية، فإن تطوير الموارد البشرية يعتبر أحد

---

[617]- مصطفى بلقزبور ، توزيع الاختصاص بين الدولة والجهات أي نموذج ممكن في أفق مغرب الجهات ، السلسلة المغربية لبحوث الإدارة والاقتصاد والمال، العدد 2 ، الطبعة الاولى 2011 ، الطبع طوب بريس ، الرباط ، ص 135

[618]- محمد بوجيدة ، تداخل اختصاصات الدولة والجماعات المحلية ، بين القانون والممارسة العملية ، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية ، العدد 78 ، الطبعة الاولى 2008 ، ص 365 .

[619]- تقارير موضوعاتية ، اللجنة الاستشارية للجهة ، تقرير حول الجهوية المتقدمة ، الكتاب الثاني ، الجوانب المؤسساتية ، ص 115-116 .

[620]- Abdalhak Akla : le changement une urgence pour administration esthénique, REMALD, N 27, Avril – Juin 1999, p 75

الإجراءات المواكبة للتغييرات والتحولات التي يعرفها مسار اللامركزية بالمغرب في ظل محيط متغير باستمرار.

طبيعة مزدوجة، فهي مسألة تهم المنتخب الجهوي كما تهم موظف الجهة أيضا. لذلك فإن تنمية الإمكانيات البشرية للجهة والنهوض بما يتم من خلال آليتي التحفيز والتأهيل باعتبارهما أدوات ناجعة لإعادة تطوير الموارد البشرية الجهوية وجعلها في مستوى الوظائف الاقتصادية للجهة.

أولا : تحفيز العنصر البشري

يقوم نظام تحفيز المنتخبين على العمل بفعالية في تنشيط العمل الجهوي والمساهمة بحماس في صياغة وتحقيق المشروع التنموي للجهة، لذلك نجد أن المشرع المغربي من خلال قانون 96-47 و

تحديدا المادتين 36 و37، قد عمل على محاولة وضع أسس تحفيز المهمة التمثيلية التي يقوم بها المنتخب على مستوى الجهة، وذلك من خلال توسيع المشاركة في تدبير القضايا وأشغال الجهة، من خلال عمل اللجان الدائمة وبتعميم الإنضمام إليها، لمجموع المنتخبين الجهويين، مما يزرع الثقة في النفس ويقوي الدافع للعمل بحيوية في الأنشطة الجهوية المختلفة.

و لم يفت المشرع كذلك لتحفيز المستشارين الجهويين التنصيص على مجموعة من التعويضات وصرفها لفائدتهم بموجب مرسوم 22 غشت 2000 [621]، مقابل المهام المنوطة بهم قانونا، وعلى أهمية الحوافز الواردة في القوانين المنظمة للممارسة الجهوية الحالية لفائدة المنتخبين الجهويين، فإنها لا تعدو وأن تكون بمثابة أسس للتحفيز والتشجيع على البذل والعطاء في إطار المهمة الإنتدابية الموكولة لهم، وهو ما يجب تطويره بشكل ينسجم مع تطوير العمل الجهوي لذا فالمنتخب الجهوي يظل بحاجة إلى نظام أساسي يحدد حقوقه ويبرز واجباته ويكون بمثابة ضمانة قانونية تحميه وتصونه [622].

إن ما ينطبق على عموم الموظفين فيما يخص الحوافز يتاح للمستشارين الجهويين، لأنهم يخضعون للنظام الأساسي للوظيفة العمومية [623]، ويميز بخصوص الحوافز بين الحوافز المادية والحوافز المعنوية، كما يمكن أيضا أن نضيف الحوافز الاجتماعية.

ثانيا: تأهيل الموارد البشرية

لا يمكن الحديث عن تجربة جهوية ناجحة بدون عنصر بشري فعال، لأنه يلعب دورا مهما في تحقيق لامركزية ترابية إيجابية، فبدونه لا يمكن تصور قيام نظام قانوني أو إداري، ولا يمكن تقييم مفعوله بدون إبراز دوره، حيث أن هذا العنصر البشري هو الذي يقوم بتطبيق هذا النظام وممارسته عن كثب. فالقوانين لا تصلح إلا بما صلح أهلها.

---

[621]- مرسوم رقم 2.00.1043 بتاريخ 22 غشت 2000 ، الجريدة الرسمية ، عدد 4831 بتاريخ 18 شتنبر 2000 ، ص 2412 .

[622]- علي أمجد ، الموارد المالية والبشرية ، مقومات أساسية للامركزية الجهوية ووسيلة لتطويرها ، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، عدد 74 ، 2007 ، ص 120

[623]- ظهير شريف رقم 1.38.008 بتاريخ 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي للوظيفة العمومية ، الجريدة الرسمية 2378 بتاريخ 11 ابريل 1958 ، ص 631 .

لذا فإن مسألة التكوين إحدى الآليات الأساسية لتأهيل الموارد البشرية للإدارات المحلية الجماعية والإقليمية والجهوية. بأصنافها من منتخبين وموظفين، فالتكوين هو الوسيلة الأنجع والأمثل لتحسين العمل الجهوي وتجاوز بعض السلبيات المعيقة لتطور اللامركزية [624]، فمسألة التكوين هي مسؤولية مشتركة يتحمل فيها الكل مسؤوليته : المستشار الجهوي نفسه، الهيئات السياسية، المناهج التربوية والتعليمية، الإعلام، الدولة.... كما أن نجاح أي سياسة للتكوين رهين بنجاعة برامجه وفعالية أساليبه وإيجابية نتائجه [625]، ويحول دون قيام المجالس المحلية بواجبها على الوجه الأكمل وبالفعالية المطلوبة. من هذا المنطلق تأتي الحاجة الماسة إلى إحداث مركز أو معهد عالي لتكوين المنتخب على المستوى الوطني الجهوي والذي يعتبر مبادرة هامة لدعم ومساندة أية استراتيجية للتكوين خصوصا إذا ما توجهت الموارد البيداغوجية والبرامج الدراسية نحو الإهتمام نحو تدبير الشأن المحلي والجهوي.[626]

ومن مجموع ما تقدم، يمكن أن نستنتج بأن الجهوية في المغرب، لم تعد مجرد آلية من آليات التدبير اللامركزي للشؤون الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لمختلف الجهات المغربية، ولكنها أضحت من الأوراش الكبرى التي تراهن عليها الدولة، في سبيل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

و مع أن مفهوم الجهوية قد كان حاضرا في الخطاب السياسي والقانون المغربي، بيد أن حضوره في الواقع الإجتماعي والإقتصادي والثقافي للجهات ظل ضعيفا، نظرا للعوائق المالية والبشرية والتنظيمية والإدارية التي عرقلت التجربة الجهوية المغربية، مما حال دون نهوض الجهات بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها.[627]

إن إدماج العنصر البشري في مجهود التنمية مع التركيز على التضامن بين جميع الجهات وتمكين كل جهة من استثمار مؤهلاتها وخيراتها على أحسن وجه في إطار من التعاون والتضامن والتكامل، لهو السبيل الأمثل لتحقيق التنمية التي ينشدها الجميع.[628]

هكذا وبفعل تراكمات التجارب التي حققها المغرب خلال مسيرته التاريخية، من خلال تبني خيار اللامركزية والديمقراطية، وبتزامن مع دخول قضية الصحراء لائحة المشاكل العويصة والمعقدة، ووصولها إلى نفس مسدود، أضحى السؤال المركزي الماثل أمام المهتمين بالشأن العام المغربي مطروحا، إلى أي حد سيشكل الإرتقاء بالجهة في المغرب من الطابع الإداري والإقتصادي إلى المفهوم السياسي، خيارا ملائما لحل قضية الصحراء، وبعبارة أخرى ألا يعتبر مشروع جهوية متقدمة بالأقاليم الجنوبية صيغة ملائمة لحل قضية الصحراء حلا نهائيا ودائما.

---

[624]- أحمد أجعون ، تكوين المنتخب الجماعي والميثاق الجماعي الجديد ، نحو جماعة مواطنة ، سلسلة مواضيع الساعة ، عدد 44 . 2003 ، ص 130

[625]- نفس المرجع ، ص 132

[626]- رفيقة اليحياوي ، مرجع سابق ، ص 277

[627]- صالح حمزاوي ، عرض حول الجهوية الموسعة والتنمية الاجتماعية ، رابطة الجمعيات الجهوية ، مداخلات اللقاء العلمي المنظم بالرباط يوم 11 فبراير 2012 ، ص 48

[628]- عبد العزيز أشرقي ، الجهوية الموسعة نمط جديد للحكامة الترابية والتنمية المندمجة ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى 1432- 2011 ر، ص 47

المطلب الثاني : الحكم الذاتي رهان الحل السياسي وتحدي الإقلاع التنموي

لقد شكل الحديث عن الجهوية الموسعة بالمغرب أحد النقاشات العمومية التي بدأت تستحوذ مؤخرا على الساحة السياسية بالمغرب، لكن النقاش حول مسألة الصحراء كان قديما قدم النزاع ذاته، حيث شكل في فترات مختلفة محورا لتوحيد مختلف الفاعلين السياسيين، بل إن بعض الباحثين يربطون بين ظهور مشكل الصحراء وبين بداية مسلسل الإنفتاح الديمقراطي في المغرب [629]، بحيث جاء مشكل الصحراء في ظروف تتميز بضعف الإستقرار السياسي داخل المغرب. فإذا كان النزاع حول الصحراء بين المغرب والبوليساريو، قد احتد في ظروف داخلية ودولية تميزت بالصراع بين القوى العظمى إبان الحرب الباردة، فإن الملف لم يستمر على تلك الحال، بل عرف عدة تطورات أساسية وإن لم تسهم في إيجاد حل له، إلا أنها وعلى مستوى طرحه وأطروحاته عرف عدة تغييرات ساهمت بشكل أو بآخر في طرح المغرب لمشروع الحكم الذاتي كشكل من أشكال الحل الديمقراطي للنزاع، وذلك موازاة مع تطور المنظور الأممي للنزاع، حيث أقرت الأمم المتحدة باستحالة إيجاد الحل القانوني للنزاع،

كما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لسنة 2006 حيث أكد في توصيته المرفوعة إلى المجلس : " أود أن أوصي الطرفين المغرب وجبهة البوليساريو، بالدخول في مفاوضات من دون شروط مسبقة للتوصل إلى حل سياسي عادل دائم يرضي الطرفين ". [630]

إن المحددات التي دفعت المغرب إلى طرح مشروع الحكم الذاتي كحل من المنظور المغربي لقضية الصحراء يتداخل فيها ما هو أمني بما هو سياسي، اقتصادي سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، بحيث إن مواقف الدول الكبرى [631] من النزاع عرفت تغييرات موازاة مع ظهور مستجدات دولية وإقليمية جديدة بما يتعلق بالإرهاب الدولي، وظهور تنامي الإتجار الدولي في المخدرات والسلاح والبشر وخصوصا في منطقة الساحل والصحراء، نظرا لعدم ضبط هذا المجال أمنيا في هاته المنطقة.

و إذا كان النقاش عند طرح هذه المبادرة الي لم تنفذ بعد يدور حول إمكانية تعديها لغير المجال الصحراوي فإنه في خطاب تنصيب اللجنة الإستشارية للجهوية تبين اتجاه الدولة في السير قدما نحو تعميم النموذج الجهوي الموسع على كافة أنحاء التراب الوطني على أن تحظى منطقة الصحراء بالأولوية على مستوى الخطاب الرسمي لحد الساعة.

إن مفهوم الحكم الذاتي يثير الخلاف ويستعصي بشأنه الاتفاق، فهو غامض ومتشعب ويتضمن قدرا كبيرا من المرونة، أي يمكن أن يكون ذاتيا إداريا باعتباره أحد أشكال اللامركزية للإدارة، ويقترب أحيانا أخرى من السياسة وفي بعض التطبيقات قد يجمع بين الطابع الإداري والطابع السياسي في آن واحد.

---

[629]- عبد اللطيف الهاني ، إشكالية الإنتقال الديمقراطي بالمغرب ، محاولة للرصد والتحليل ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، أكدال - الرباط 2004- 2005 ، ص 105 . أنظر كذلك محمد أتركين ، التوظيف السياسي لقضية الصحراء ، أسئلة المسلسل الديمقراطي الشرعية والوثيقة الدستورية ، مجلة وجهة نظر، عدد 28 ربيع 2006

[630]- القرار الأممي رقم 1752 وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 16 أكتوبر 2006 منشور بالمجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، سلسلة نصوص ووثائق عدد 191، 2008 ، ص 49

[631]- أنظر حسين مجدوبي ، ملف الصحراء في استراتيجيات الدول الكبرى ، مجلة وجهة نظر، عدد 28 ربيع 2006، ص 17

لذلك سنحاول في هذا المطلب عرض المقترح المغربي لمنح الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية بنوع من التحليل المركزي في فرعين، الأول سنتناول فيه اختصاصات جهة الصحراء ومؤسساتها، والثاني سنخصصه لتمويل الجهة وعلاقتها بالمركز.

الفرع الأول: اختصاصات جهة الحكم الذاتي ومؤسساتها

لقد شكل الحكم الذاتي والجهوية الموسعة عموما إحدى الرهانات الكبرى للسياسة العمومية بالمغرب، خصوصا مع تزايد الرهان على الجهة كرافعة للتنمية والإقلاع الإقتصادي، لذلك تم طرح الحكم الذاتي أولا كصيغة لحل النزاع وثانيا كإطار أشمل لإستيعاب الفعل العمومي المحلي على صعيد جهة الصحراء.

الفقرة الأولى: اختصاصات جهة الحكم الذاتي

دلت التجارب الدولية في مجال الجهوية السياسية أن هناك ثلاث طرق لتوزيع الاختصاصات بين الدولة وبين الجهات وهي:

- تعيين وتحديد الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الأقاليم/الجهة، وبين السلطة المركزية.
- الإقتصار على توزيع وتحديد صلاحيات الإقليم المحكوم ذاتيا في مجالات محدودة.
- الإكتفاء بتعيين وتحديد صلاحيات السلطة المركزية ذات السيادة [632]، أما الباقي فيترك للجهات.

إن هذه الطرق إذن تتأسس على فكرة قوة الجهة أو الدولة أو هما معا.

فالمبادرة المغربية عملت على التحديد الحصري لاختصاصات كل من جهة الحكم الذاتي وجهة الدولة المركزية أي أنها أخذت بالطريقة الأولى وهذا مؤشر على الإتجاه الذي تبناه المغرب في صياغة « حل لا غالب ولا مغلوب » أي أن هذا التوجه انعكس على صيغة تحديد اختصاصات الجهة والدولة وبالتالي توضح ضعف الثقة بين الدولة وبين الجهة.

فالفقرة 12 من المبادرة المغربية حددت المجالات والإختصاصات التي ستناط بالجهة وهي كالتالي:

1- الإدارة المحلية والشرطة المحلية ومحاكم الجهة.
2- التنمية الإقتصادية والتخطيط الجهوي وتشجيع الإستثمارات والتجارة والصناعة والفلاحة والسياحة.
3- ميزانية الجهة ونظامها الجبائي.
4- السكن، التعليم والتربية، الصحة، التشغيل، الرياضة، البيئة والثقافة.

فهذه الإختصاصات تعكس إذن الإختصاصات الثلاثة الموجودة في التجارب الدولية : الإختصاص التشريعي، الإختصاص التنفيذي والإختصاص القضائي من خلال محاكم جهوية.

[632]- سعيد خمري ، السلطة التنفيذية لجهة الحكم الذاتي للصحراء ، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، عدد 80، ماي- يونيو 2008 ، ص 127

أما إختصاصات الدولة فهي واردة كذلك على سبيل الحصر وتشمل :

- مقومات السيادة : العلم، النشيد الوطني، العملة.
- المقومات المرتبطة بالإختصاصات الدستورية والدينية للملك بصفته أميرا للمؤمنين.
- الأمن الوطني والدفاع الخارجي والوحدة الترابية.
- العلاقات الخارجية.
- النظام القضائي للمملكة [633]، الجنسية، امتلاك واستعمال السلاح.
- الحدود البحرية والأرضية.
- السياسة المالية والنقدية.
- القوانين الجنائية.

إن مايلاحظ على هذه الإختصاصات أنها لا تخرج عن إطارها العام كما هو متعارف عليه في التجارب الدولية باستثناء ما له ارتباط بالخصوصية المغربية المتمثلة في إمارة المؤمنين التي ستحافظ على العلاقة التاريخية التي كانت تربط السلطان بالقبائل الصحراوية.[634]

الفقرة الثانية : مؤسسات جهة الحكم الذاتي

تماشيا مع الإختصاصات التشريعية والتنفيذية والقضائية الممنوحة لجهة الحكم الذاتي حسب المقترح المغربي، فإنه توجد ثلاث مؤسسات تمثل السلطات الثلاث للجهة وهي المجلس الجهوي بمثابة برلمان للصحراء وحكومة جهوية وهيئة قضائية.[635]

أولا : البرلمان الجهوي

تماشيا مع متطلبات الديمقراطية المحلية التي ما فتئ الخطاب الرسمي المغربي يعلن عن تشبثه بها والسعي نحو مزيد من التمكين لها، نصت المبادرة المغربية على توفر جهة الصحراء على برلمان جهوي يتكون من أشخاص منتخبين من مختلف القبائل الصحراوية إضافة إلى أعضاء منتخبين بالإقتراع العام المباشر من طرف مجموع سكان الصحراء، وبذلك يكون هذا البرلمان هو الممثل القانوني للسكان الصحراويين وينوب عنهم سواء في تبني طموحاتهم أو في التوسط لهم عند الحكومة الجهوية، لكنه يلاحظ على تركيبته أنها تضم نوعين من النواب :

-نواب منتخبين عن طريق الإقتراع العام المباشر.

-ونواب منتخبون من مختلف القبائل الصحراوية أي أن المبادرة سعت إلى ضمان تمثيلية كافة القبائل في البرلمان الجهوي مراعاة لخصوصية المنطقة المتمثلة في التنوع العرقي والقبلي،

---

[633]- راجع الفقرة 14 من المبادرة المغربية لمنح الحكم الذاتي لجهة الصحراء .

[634]- محمد بن عزوز حكيم ، السيادة المغربية في الأقاليم الصحراوية من خلال الوثائق المخزنية . الجزء 1 ، المؤسسة للنشر والطباعة البيضاء ، 1981

[635]- إن هذه الأجهزة التي تحدثت عنها المبادرة المغربية لمنح الحكم الذاتي للصحراء قد سبق لممثل الأمم المتحدة في الصحراء جيمس بيكر أن اقترحها في مشروع اتفاق الإطار لسنة 2001 ، حيث جاء في الإتفاق على أن سكان جهة الصحراء يسيرون شؤونهم عن طريق هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية . أحمد درداري : " الأبعاد السياسية والاجتماعية بالمغرب ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة محمد الخامس – أكدال ، الرباط 1999- 2000 ، ص 130

لكن السؤال الذي يطرح في هذا الصدد هو هل الديموقراطية المحلية تحتمل مثل هذا التمييز ؟ ألا يمكن أن تؤدي هذه التمييزات إلى إلغاء أو الحد من الديمقراطية المحلية ؟

إن إختصاصات البرلمان الجهوي إذن هي ممارسة السلطة التشريعية لجهة الصحراء في المجالات التي ستحدد بنص الدستور الوطني.

ثانيا : الحكومة الجهوية

إن ممارسة السلطة التنفيذية في جهة الصحراء تتقاسمها ثلاث سلط هي رئيس الجهة، الحكومة الجهوية، مندوب الحكومة بالصحراء.

أ- رئيس الحكومة الجهوية

تنص المبادرة المغربية أن رئيس الحكومة الجهوية يتم انتخابه من طرف البرلمان الجهوي وينصبه الملك، ويمثل الدولة في الجهة ويقوم بتشكيل حكومة الجهة [636]، فاختصاصات رئيس الجهة أيضا تتمثل في:

- تعيين الموظفين الإداريين.
- عرض برنامج الحكومة الجهوية على البرلمان الجهوي غداة تنصيبه من طرف الملك.
- تنسيق نشاطات الحكومة الجهوية وهو المسؤول عنها وبالتالي فالحكومة الجهوية تمارس نشاطها تحت مسؤوليته ويكون بذلك مسؤولا أمام البرلمان الجهوي.
- يمثل جهة الحكم الذاتي داخليا وخارجيا وأمام الهيئات والمؤسسات.
- يحضر اجتماعات الحكومة باعتباره عضوا فيها.[637]

إن رئيس الحكومة الجهوية إذن يتمتع بصلاحيات دقيقة في بعض المجالات تفوق تلك الممنوحة للوزير الأول مع فارق مجال الإشتغال.

ب - الحكومة الجهوية

تتألف الحكومة الجهوية – طبقا للمبادرة المغربية – من وزراء ورئيس الحكومة، وتقوم بممارسة السلطة التنفيذية للجهة وتختص بالإضافة إلى الإختصاصات التي سبقت الإشارة إليها بالبنى التحتية كالماء، الكهرباء، والأشغال العمومية والنقل وعلى المستوى الإجتماعي، السكن، التربية، الصحة والضمان الإجتماعي....

إن ما يمكن تسجيله على إختصاصات الحكومة الجهوية هو أنه على الرغم من أن المبادرة المغربية لم تشر بالتفصيل إلى الإختصاصات الدقيقة للحكومة [638]، تاركة ذلك للمفاوضات، فإن على العموم يمكن القول أن الحكومة الجهوية ستكون مكلفة بالمهام التي تمارسها السلطة التنفيذية في تجارب الدول المقارنة.

---

[636]- أبولاس حميد ، التجربة الجهوية بالمغرب وإمكانية الإصلاح على ضوء مشروع الحكم الذاتي ، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، عدد مزدوج 87- 88 ، يوليوز – أكتوبر 2009 ، ص 95 .

[637]- سعيد خمري ، مرجع سابق، ص 133.

[638]- نفس المرجع ، ص 133 .

ج- اختصاصات مندوب الحكومة في جهة الحكم الذاتي

تشتمل جهة الحكم الذاتي على مستويين لتمثيل الدولة والحكومة، الأول هو رئيس الحكومة الجهوية الذي يعد ممثلا للدولة في الجهة، حيث يعتبر عضوا في الحكومة المركزية، والثاني هو مندوب الحكومة في جهة الحكم الذاتي الذي قد يمارس الاختصاصات التالية :

- تنسيق وتوجيه عمل الإدارة داخل نطاق جهة الحكم الذاتي عملا بتوجيهات الدولة.
- توطيد علاقة التعاون والتنسيق بين إدارات الدولة وبين إدارة الحكم الذاتي.

رفع تقارير سنوية إلى الحكومة حول سير عمل الإدارة بجهة الحكم الذاتي بالصحراء.[639]

الفرع الثاني : تمويل جهة الحكم الذاتي وعلاقتها بالمركز

تماشيا مع النماذج الدولية الكبرى في مجال الجهوية السياسية، عملت المبادرة المغربية لمنح الحكم الذاتي للصحراء تمتيع جهة الحكم الذاتي بالموارد الضرورية للقيام بمهامها، فإذا كانت مسألة التمويل من زاوية الإمكانات تعد ضرورية فإنها من زاوية الأبعاد تعد مؤشرا حقيقيا على قياس مستوى التقاسم الحقيقي للسلطة – خصوصا السلطة المالية - بين الجهة وبين الدولة.

فإذا كان المشرع الدستوري هو الذي قام بتحديد مصادر تمويل الجهة واعترف لها بالسلطة الحقيقية على مواردها المالية تنصيصا وتحصيلا وتوزيعا، فذلك مؤشر على الإتجاه نحو تقاسم السلطة، أما إذا اكتفى المشرع الدستوري على الإحالة على القوانين العادية، فذلك مؤشر على التردد في تقاسم السلطة.

فالموارد المالية إذن التي جاءت بها المبادرة كان الهدف منها تعزيز استقلالية الجهة وبالتالي تقوية موقعها في مواجهة السلطة المركزية كمظهر لعلاقة جهة الحكم الذاتي بالسلطة المركزية.

الفقرة الأولى: تمويل جهة الحكم الذاتي

إن القرار المالي الجهوي يشكل العمود الفقري لإنجاح تجربة جهوية معينة، وذلك أن المجال الذي يشتغل فيه يؤثر فيه ويتأثر به، لذلك لا يمكن المراهنة على إصلاح نظام التمويل الجهوي دون إعادة النظر في الهيكلة العامة للنظام الجهوي. هذه المقاربة حاولت المبادرة المغربية العمل بها، وذلك بالإعتراف بجهة الحكم الذاتي بموارد مالية ذات مصادر متعددة وهي :

- الضرائب والرسوم والمساهمات المحلية المقررة من لدن الهيئات المختصة للجهة.
- العائدات المحصلة من طرف الدولة المتأتية من الموارد الطبيعية الموجودة داخل الجهة.
- الموارد الضرورية المخصصة في إطار التضامن الوطني.
- عائدات ممتلكات الجهة.
- إن الهدف من هذه الموارد المالية هو المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للجهة وتحقيق الرفاه الإجتماعي للجهة.

[639]--نفس المرجع ، ص 133

الفقرة الثانية : علاقة الدولة بجهة الحكم الذاتي

إن كون المبادرة المغربية لمنح الحكم الذاتي للصحراء جاءت كاقتراح لحل النزاع بين الدولة المغربية وبين القوى المطالبة بانفصال إقليم الصحراء، معناه وجود جو من عدم الثقة بين الجانبين، إن كل طرف سيحمل هواجس اتجاه الطرف الأخر، لذلك فالمدخل الأساس هو المصالحة والوطنية، أي المصالحة من الطرف الأخر من الذات ومع الذاكرة، وذلك كمدخل لبناء علاقة ثقة متبادلة جديدة، هذه الثقة يجب أن يعكسها توزيع الإختصاصات وكذا الرقابة المتبادلة، أي أنه يحق للدولة مراقبة الجهة حتى تأتي تصرفات مطابقة للقوانين والتوجهات العامة للدولة الموحدة وبالتالي لها الحق في التوفر على آليات للقيام بذلك. كما أنه يحق لجهة الحكم الذاتي للصحراء مراقبة تصرفات الدولة اتجاهها كي لا تتعدى الصلاحيات الممنوحة لها، لذلك لها الحق أيضا في التوفر على آليات فعالة لدفع أي تجاوز للدولة تجاهها.[640]

إن هذه المقاربة إذن في العلاقة هي حل وسط بين الشكل الفيدرالي الذي ترجح فيه كفة الجهات في المراقبة وبين الشكل الموحد الإداري الذي تهيمن فيه الدولة على المراقبة فهذه العلاقة تتجسد من خلال آليتين :

تواجد مندوب الحكومة المغربية في جهة الحكم الذاتي وكذا رئيس الجهة باعتباره ممثلا للدولة بالجهة وهو بذلك عضو بالحكومة المركزية.

تنصيص المبادرة المغربية لمنح الحكم الذاتي لجهة الصحراء على أن سكان الجهة يكون لديهم تمثيلية في البرلمان الوطني وفي باقي المؤسسات الوطنية، كما يحق لهم المشاركة في كافة الإنتخابات الوطنية (الفقرة 19).[641]

فهذه المقاربة في العلاقة بين الدولة وبين جهة الحكم الذاتي للصحراء لابد وأن تكون مكرسة دستوريا كضمانة، إذ أنه يلاحظ على أن المبادرة المغربية لمنح الحكم الذاتي للصحراء اشتملت على الضمانة الدستورية المتمثلة في :

- تنصيص المقترح المغربي في الفقرة 29 على أنه في حالة التوافق مع أطراف النزاع حول المبادرة فإن المغرب سيقوم بتعديل دستوري من أجل تضمين الحكم الذاتي في صلب الدستور.
- أنه في حالة أي تعديل قد يطرأ على نظام الحكم الذاتي، فإن الأمر يتطلب تعديلا دستوريا وليس مجرد تعديل القوانين.[642]

---

[640]- عبد القادر الكيحل ، مرجع سابق ، ص 159

[641]- سعيد خمري، مرجع سابق ، ص 129.

[642]- أمينة المسعودي ، الحكم الذاتي بالصحراء ، ممارسة متقدمة ، مداخلة اليوم الدراسي التي نظمتها الجمعية المغربية لخريجي العلوم السياسية في موضوع الحكم الذاتي والجهوية الموسعة بالمغرب ، كلية العلوم القانونية الإقتصادية والإجتماعية – جامعة محمد الخامس – أكدال ، الرباط ، 2008/12/26 .

هكذا تشكل المبادرة المغربية للحكم الذاتي للصحراء التي أعلن عنها الملك محمد السادس، اعترافا من الدولة بحقوق الصحراويين في تسيير شؤونهم بأنفسهم نظرا لتمتع الأقاليم الصحراوية تاريخيا بهوية متميزة ثقافيا وقوميا ولغويا.[643]

لقد ظل طرح موضوع الحكم الذاتي إلى عهد قريب يشكل مسارا خطيرا بأمن الدولة واستقرارها ووحدتها نظرا لارتباطه بالصحراء وبالريف والأطلس [644]، حيث كانت الدولة هي التي تولت احتكار تدبير الملف وما على باقي الفاعلين سوى مسايرة أطروحة الدولة، لذلك شكل إقتراح الحكم الذاتي قفزة نوعية في مجال تدبير ملف الصحراء، وربما كأرضية للتوافق على إبعاد إكراه الديموقراطية على حد

تعبير أحد الباحثين الذي يضيف أن مقترح الحكم الذاتي كصيغة للحل النهائي لقضية الصحراء، يتم دون ثابت الإجماع الوطني على القواعد الصريحة للحقل السياسي المغربي.[645]

إن هذا الحل السياسي للدولة المغربية الذي لم يتم تنفيذه بعد، هو حل توافقي يتجاوز مفهوم الغالب والمغلوب، وصيغة هذا الحل هو بقاء الصحراء تحت السيادة المغربية، لكن في نطاق الاستقلال الذاتي القائم على الوحدة الوطنية والمشروعية الدولية واحترام خصوصيات المنطقة في إطار الجهوية الموسعة. إلى جانب ضمانه لإقامة جهوية خاصة بالمنطقة المتنازع عليها كاستثناء عن المجال الترابي الوطني كما هو الحال بالنسبة إلى إسبانيا، حيث نجد هناك ما يسمى « بالمجموعات المستقلة » التي تتمتع باختصاصات تشريعية وتنفيذية محددة دستوريا.

إضافة إلى كونه يندرج في إطار مناخ ديمقراطي يساعد على بناء الجهة، وفتح المجال لأبناء الأقاليم الصحراوية للمبادرة والمشاركة في استغلال خيرات جهتهم إقتصاديا وإجتماعيا وخدماتيا، وإدماجهم إقتصاديا وسياسيا وثقافيا وإجتماعيا، بوتيرة متواصلة.

---

[643]- عبد المجيد البجوقي ، الحكم الذاتي ودولة الجهات في المغرب ، إعادة فتح ورش الإصلاح الديموقراطي ، مجلة وجهة نظر عدد28 ، ربيع 2006 ، ص 16 .

[644]- نفس المرجع ، ص 15 .

[645]- محمد أتركين ، أسئلة المسلسل الديموقراطي الشرعية و الوثيقة الدستورية ، مجلة وجهة نظر ، عدد 28/ 2006 ، ص 29

خاتمة الباب :

يبدو من خلال ماتقدم بأن أقاليم الشمال والجنوب تواجه تحديات وإكراهات تنموية على المستويين الإجتماعي والإقتصادي. ففي ما يخص الشمال فإنه يعيش حالة من العزلة، في علاقاته مع المناطق الأخرى من المغرب الأمر الذي استدعى من جميع الفاعلين الاقتصاديين والدولة ضرورة التدخل الفوري في شكل إجماع وطني من أجل رفع التحديات وإخراج المنطقة من حالة التردي والعزلة، وخلق بديل اقتصادي للمواطنين يمكنهم من تجاوز مرحلة اقتصاد التهريب بشقيه والمخدرات. علما بأن الوضعية الحالية للمناطق الشمالية تتطلب معالجة عقلانية واستعجالية يتحكم فيها البعد الاستراتيجي للتنمية الشاملة والمتوازنة، تنطلق من تطويق مظاهر التأزم وتجاوز المعوقات المختلفة، وتنتهي بتمكين المنطقة من الإندماج الفعلي في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، بما يخدم التطور الإيجابي لجميع جهات المغرب ويسمح بالخلق والابتكار لجميع المواطنين سواء في القرى أو المدن.

ونجاح الاستراتيجية الخاصة بالشمال يجب أن يقوم على التنمية المندمجة التي تحدد الإمكانيات وتستجيب للحاجيات، وإعطاء القيمة الحقيقية للعناصر المكونة للجهة ثقافيا وبشريا وطبيعيا، بالإضافة إلى إبداع مصادر اقتصادية جديدة تعطي الإمتياز للقطاعات ذات الطبيعة الإنتاجية، واعتماد سياسة الإنتاج المحلي بين جهات المنطقة الشمالية كمرحلة أولى نحو الاندماج الوطني، ثم العمل على تعزيز علاقة التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، ناهيك عن المحافظة على الموارد الطبيعية وتوسيع استغلالها العقلاني في إطار مشروع تنموي مستديم، وتنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية لوكالة إنعاش وتنمية مناطق أقاليم وعمالات الشمال، ثم العمل على دعم العلاقات الاقتصادية والأمنية والثقافية وغيرها مع الشركاء الأوروبيين من خلال البعد التشاركي المرتكز على توازن المصالح الخاصة.

الأقاليم الجنوبية تميزت هي الأخرى بواقع اجتماعي واقتصادي معقد، مع إمكانية تنموية أكيدة تركز على موارد عديدة ومتنوعة، لكنها توحي أيضا بوجود إكراهات حساسة على الخصوص حيث توزيع الثروات الطبيعية والهيكلة الحضرية المنتشرة بشكل غير متكافئ في المجال.

وعلى الرغم من ذلك، فقد استطاعت وكالة الجنوب إلى حد ما بلوغ إيقاع متميز فيما يرجع لمنهجية وضع البرامج، ومباشرة المنجزات وذلك في إطار التوجهات الحكومية، ووفق استراتيجية تسهر على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مندمجة ومستديمة، مراعية في ذلك احترام الخصوصيات والتطلعات المحلية والجهوية للعمالات والأقاليم الجنوبية بشكل يجعلها ترفع من اندماج اقتصادها في المنظومة الاقتصادية الوطنية، ويجعلها تلعب دورا طلائعيا في تحقيق الهدف المنشود الذي وضعه المغرب والمتمثل في تأهيل المنطقة الجنوبية باعتبار موقعها النموذجي، ورفع تحديات انفتاح المنطقة على محيطها المتنوع.

و يفترض أن تتماشى هذه الآفاق ومتطلعات الظرفية السياسية والرهانات المستقبلية للمنطقة الجنوبية، المتمثلة في تفعيل مشروع الجهوية المتقدمة، الذي يعتبر من وسائل العمل ذات البعد

الديمقراطي. فالمغرب لا يزال يواصل تعزيز الديمقراطية المحلية وهذا ما نجده من خلال تكريس العمل على الجهة كوحدة دستورية انطلاقا من دستور 1992 ثم دستور 1996، والظهير الأخير 2 أبريل 1997 الذي جعل من الجهة المركز الأساسي للتنمية من خلال النهوض بوضعية سكان المنطقة وتوسيع المشاركة في المشاريع التنموية التي تدخل في الشؤون الجهوية. وأخيرا دستور 2011 الجديد، الذي بوأ الجهات الجنوبية مكانة الصدارة وهي بالفعل خطوة إيجابية لتكريس اللامركزية والرغبة في الديمقراطية المحلية.

فنجاح سياسة لامركزية الجهة، يتطلب بالإضافة إلى الوسائل القانونية، وسائل بشرية قادرة على تفعيل كل عوامل التنمية الجهوية وإلى وسائل مادية ومالية تمكن من إخراج هذه المشاريع إلى حيز الوجود. ناهيك عن ضرورة توفر أجهزة ومؤسسات أخرى لتفعيل المسار التنموي كحالة وكالة الجنوب التي تلعب دورا محوريا في تفعيل مسلسل التنمية الجهوية بالأقاليم الجنوبية.

إن إحداث وكالتي الشمال والجنوب وضع لبنة مؤسساتية لتنمية الأقاليم الشمالية والجنوبية، وإستكمال عملهما ما زال مطروحا للتجاوب مع التوجهات الأكثر شمولية والبعيدة المدى، لتنطلقا من منطق تنمية مندمجة تشرك جميع القطاعات والشركاء، وتعتمد أكثر على الإمكانيات الذاتية والمؤهلات المتوفرة ماديا وبشريا، وتدعمها بموارد أخرى دون المراهنة كليا على الدعم الخارجي خاصة بالنسبة لوكالة الشمال التي لم تفلح الاختيارات السابقة في تعبئته أو جلبه ليساهم في المجهود المبرمج.

خاتمة القسم الثاني:

عملت وكالة الشمال على تجاوز الأساليب المعتمدة في المشاريع القطاعية السابقة والتي عبرت عن ظرفيتها ومحدوديتها وسوء تدبيرها المجالي في تحقيق تنمية مستديمة بالمنطقة، بحيث عمدت الوكالة منذ نشأتها على إنجاز مخططها التوجيهي " المحاور الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال في المملكة "، معتمدة في ذلك إشراك المعنيين المباشرين بهذا المسار التنموي من خلال المشاركة الفعلية للسكان المحليين والمنتخبين والسلطات المحلية. وعلى هذا الأساس صاغت الوكالة البرنامج التنموي المندمج الشمولي على المدى الطويل والمتوسط والقصير، والذي يشكل بدوره جزء من البرامج القطاعية القابلة للتطبيق على المستوى الواقعي، لذا جاءت المشاريع لتعزيز النسيج الإنتاجي في مختلف تمظهرات وإنعاش الشغل من خلاله، سواء تعلق الأمر بالقطاع الفلاحي أو الصناعي أو الصناعة التقليدية أو الصيد البحري أو السياحة.

غير أن الخصائص الجغرافية والطبيعية للمنطقة الشمالية، وكذا قصور الأسس المادية والاقتصادية والنقص المسجل في استغلال الإمكانيات الحقيقية، كلها عوامل تبين مدى العبء الاجتماعي والاقتصادي للأنشطة (التهريب، القنب الهندي) ومدى اتساع نطاق البطالة والدور الذي تضطلع به المنطقة كقطب مصدر للهجرة الداخلية والدولية، ناهيك عن الهجرة السرية التي أصبحت تؤثر بشكل كبير على المجال الاقتصادي والاجتماعي بل والأمني أيضا.

وهو ما ينعكس سلبا إضافة إلى إكراهات أخرى على عمل وكالة الشمال، حيث يحد من فعاليتها، ويقف عائقا أمام إستراتيجيتها التنموية.

و لقد مكن اعتماد وكالة الشمال آلية الشراكة مع جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من تعبئة إمكانيات مالية مهمة سمحت بإنجازات ملموسة على أرض الواقع وفي مختلف القطاعات، لكن واعتبارا للكلفة المرتفعة للبرامج والمشاريع المسطرة وكذا المتغيرات المرتبطة باتفاقية الشراكة الأورومتوسطة، ارتسمت معالم إمكانية الإلتجاء إلى الشراكة والتعاون الدوليين لإنجاز هذه البرامج وإنجاز صيرورة المسار التنموي لهذه الأقاليم. وقد تجسدت رغبة الإتحاد الأوروبي على الخصوص في المشاركة في النهوض بالمنطقة الشمالية علاوة على أهمية العلاقات الثنائية التجارية والاقتصادية مع مجموعة من الدول الأوروبية وغير الأوروبية، علما بأن منطلقات وتصورات الجانبين لتنمية الشمال تبقى متباينة، ففي الوقت الذي يهدف فيه المغرب النهوض بالمنطقة كجزء من التراب الوطني في إطار المسلسل الإصلاحي العام الذي تخوضه البلاد، فإن اهتمام الإتحاد الأوروبي يبقى مرتبطا بمصالحه الأمنية المبنية على جعل المنطقة الشمالية ومن ثم المغرب جدارا واقيا لأوروبا من المخاطر المستقدمة من دول الجنوب التي تهدد أمنه (الهجرة السرية، ترويج المخدرات، الإرهاب...).

وانطلاقا مما سبق فإن النظرة المستقبلية للتعاون الأوروبي يجب أن يراعى فيها تنمية شراكة حقيقية تسمح للمغرب بإنجاز المشاريع المهيكلة ذات الأسبقية في الشمال، وغيرها من البرامج ذات

الأولوية المبرمجة في إستراتيجية وكالة الشمال، ومن جهة أخرى العمل على إعطاء المجلس التوجيهي دورا أكثر فعالية في دعم المشاريع المسطرة، ثم المطالبة بتبسيط المساطر والاعتماد على ميكانيزمات مرنة لتطبيق الإتفاقية المبرمة.

وجدير بالملاحظة أنه إذا كان تدخل الفاعلين الأجانب يدخل في استراتيجية انفتاح الدولة، فإنه من الضروري اعتماد مقترب جديد يهدف إلى تقوية تدخل الفاعلين الوطنيين، مقترب من شأنه تحسين المستوى التكنولوجي للمقاولات المغربية وتعميم المداخيل التي سوف تهم الاقتصاد الوطني ككل، وتعمل على خلق دينامية تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة للبلاد ككل، التي تدخل في إطار السياسة التي ينهجها المغرب بهدف ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة بين مختلف جهات المغرب.

أما عن وكالة الجنوب التي مر على إحداثها حوالي 12 سنة من العمل والمنجزات، يبقى سؤال المحاسبة حول مستوى أدائها واردا وليس سابقا لأوانه، فالوقوف على أهم الأوراش والمشاريع التي أنجزتها الوكالة في الجهات الجنوبية الثلاث، يلاحظ المقاربة التشاركية التي تشتغل بها الوكالة والتي بواسطتها استطاعت أن تسهم في انخراط كافة الفاعلين المحليين والجهويين، وهذه بادرة في إطار تحمل جميع المسؤولين الشأن المحلي ومن ثم الشأن الجهوي، بالإضافة إلى قدرتها على تعبئة موارد إضافية لفترات اشتغالها.

إن عملية الجرد لأهم الأوراش التي أنجزتها وكالة الجنوب توضح أنها تتقاطع إلى حد كبير مع التوجه الذي ارتضته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث ركزت بالأساس على تحسين البنيات التحتية من طرق وموانئ وصرف صحي، والتزويد بالماء والكهرباء، ومحاربة السكن غير اللائق...، كما أنها ساهمت في تشجيع المبادرة الخاصة في إطار تنمية التشغيل وخلق مقاولات مدرة للدخل.

إقتصاديا، عملت الوكالة على الإشتغال بقوة على ميدان الصيد البحري من خلال توفير ظروف الاستقرار للبحارة والصيادين الموسميين، واستفادتهم من السكن، وخلق مشاريع مشتركة في ما بينهم، ينضاف إلى ذلك تكوينهم، ومساعدتهم في اقتناء الأدوات الخاصة بالصيد، وفي نفس السياق ساهمت الوكالة في الترويج السياحي للمنطقة، وتسويق منتوجها الثقافي والتراثي من خلال تنظيم عدة تظاهرات ومهرجانات فنية، وكذا الإهتمام بالسياحة البيئية من خلال المساهمة في الحفاظ على بعض المحميات.

إلا أن الوكالة مطالبة بأن تتبنى في مستقبل أيامها نظام الإدارة الرشيدة، من أجل تسيير أفضل لمشاريع وتدبير معقلن لمواردها، وذلك في أفق التحولات التي قد تعرفها المنطقة، المتمثلة أساسا في التوجه نحو الجهوية الموسعة بعد ما قدم المغرب مشروع الحكم الذاتي الخاص بالأقاليم الجنوبية.

هكذا وعلى الرغم من المجهودات المبذولة في إطار نظام الجهوية الاقتصادية لتنمية الجهات الشمالية والجنوبية، فإن التجربة أبانت عن عدم فعالية هاته المؤسسات في إعداد المنطقتين، خاصة في غياب سياسة عمودية استشرافية تقدر مؤهلاتها، وتعمل على بلورتها، لتحقيق التنمية الاجتماعية

والاقتصادية التي تضمن لهذه المناطق الاستقرار البشري وبالتالي الإندماج الإيجابي في المنظومة الوطنية.

والجدير بالذكر، أن محدودية اللامركزية الجهوية لا تقتصر على المنطقة الشمالية فحسب، بل تعاني منها الأقاليم الجنوبية والمغرب ككل، مما يفرض تظافر الجهود بين مختلف الفعاليات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لكسب رهان التنمية والقضاء على الفوارق والتباينات الجهوية لتوفير شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكل متوازن بمختلف مناطق المملكة، وهنا يبرز دور الدولة، بشكل ملح، من خلال تحفيزها للعمل الجهوي عبر إدماج البعد المجالي في استراتيجية التخطيط وجعل الجهة نواة لهذه السياسة، بحيث يتأسس ويرتكز على مقتضيات المخطط الوطني، بالموازاة مع تحديد مضمون التنمية القطاعية.

خاتمة عامة:

بالاستناد إلى المعطيات المدرجة فيما سبق، يتضح أن الإهتمام بتنمية الأقاليم الشمالية والجنوبية يتجسد أساسا في التصور المركزي للدولة من خلال الإهتمام الملكي في عهد الحسن الثاني، واستمراره في العهد الجديد مع الملك محمد السادس، الذي خلف نوعا من المصالحة بالنسبة لمنطقة الشمال، من خلال الزيارات المتكررة لهذه المنطقة وللأقاليم الجنوبية أيضا. والتي تعتبر بمثابة إشارات قوية تنم عن العناية الملكية لهذا الملف. كما أنها تشكل انبعاث لهذه الجهات من خلال المشاريع والميزانيات المرصودة لها، ومن خلال اعتماد مخطط خاص وطموح عقب إنشاء وكالتا الشمال والجنوب المتخصصتين في تنمية هذه المناطق، مما يفسر اهتمام ودعم الحكومات المتعاقبة – منذ حكومة التناوب – للسياسات التنموية المتعددة.

وهكذا فإذا كانت تنمية الشمال والجنوب تنبع من الإرادة الملكية، فإن خضوع الوكالتين كإطار مؤسساتي للنهوض بهذه الأقاليم لرئيس الحكومة ويرمز للأهمية التي توليها الحكومة للتنمية المستديمة، ومن ثم فإن عمل الوكالتان يساير التوجهات الحكومية والسياسة العامة للبلاد.

ورغم أهمية الإستراتيجيات التنموية المعتمدة للنهوض بمنطقتي الشمال والجنوب وتجاوز معوقاتها البنيوية، من خلال اعتماد سياسة تنموية شمولية ومندمجة ترتكز بالأساس على المقترب التشاركي وسياسة القرب، فإن المنطقتين لازالتا تشهد العديد من مظاهر الأزمة إن على المستوى الاجتماعي أو الإقتصادي، بل إن بعض مظاهر الاقتصاد الهامشي ما فتئت تتفاقم رغم المجهودات المبذولة خصوصا بالشمال.

ونذكر هنا على سبيل المثال تفاقم زراعة المخدرات بمنطقة الشمال، بحيث مافتئت المساحات الخاصة بها تتزايد بشكل ملحوظ، بل تمتد لمناطق لم تعرف هذه الزراعة من قبل كإقليم تاونات مثلا، وذلك راجع – حسب اعتقادنا، واستنادا إلى تصريحات السكان بالمنطقة – إلى سوء فهم ناتج عن ضعف أساليب التواصل بين الحكومة في شخص وكالة الشمال والسكان، الذين اعتقدوا أن بزراعتهم للقنب الهندي سيحصلون على تعويضات مالية عند تنفيذ الحكومة لمخطط استئصال هذه الزراعة. وما دام أن الأمر كان مجرد سوء فهم فإن السكان المحليين قد خسروا زراعتهم التي كانت تسد حاجياتهم الذاتية، وبالتالي عمقوا الأزمة الإقتصادية التي يعيشونها، هذا دون أن نلاحظ أي مبادرة من قبل السلطات أو الوكالة في محاولة لتصحيح الأوضاع بالمنطقة.

كما أنه ورغم الدينامية الملحوظة في مجال دعم البنيات التحتية الأساسية، فإن العائق الأساسي الذي حال دون التدخل الفعال والسريع لإنقاذ ساكنة إقليم الحسيمة عقب الزلزال الذي عرفته، يرجع بالأساس إلى الضعف والنقص المسجلين على مستوى البنيات الطرقية والعزلة التامة التي يعرفها المجال القروي بهذه المنطقة، بحيث استلزم الأمر انتظار التدخلات الدولية بآلياتها ووسائلها المتطورة لإيصال المساعدات للسكان المتضررين.

لكن رغم هذا العجز المسجل، نذكر بأن أهمية عمل وكالة الشمال بهذا الخصوص، والثقة التي تحظى بها إن على الصعيد الدولي أو الداخلي، وخير دليل على ذلك تكليفها بتسيير وتدبير جل الموارد الخاصة بزلزال الحسيمة، وعلى رأسها الحساب البنكي رقم 101 والمساعدات المقدمة من قبل العديد من الفاعلين الوطنين والدوليين والتي بلغت في إجمالها 2 مليار و968 مليون و980 ألف درهم (نشرة داخلية للوكالة الصادرة يوم 2004-11-16).

إن البرامج التي تقوم بإنجازها وكالة الشمال بشراكة مع مختلف الفاعلين العاملين في مدار تدخلها، يرجى منها تحقيق الأبعاد الإستراتيجية المتوخاة من هذه البرامج، والمتمثلة في تعزيز النسيج الإنتاجي وإنعاش فرص الشغل والعمل على فك العزلة عن المنطقة مع تحقيق توازن أفضل بين الأقاليم وبداخلها لحماية البيئة، وكذا تثمين الموارد البشرية، وهو ما يؤكد التصور المعقلن والواعد والقاضي بتحقيق ازدواجية عملية بمثابة حتمية للتوجهات الحالية، وهي تأهيل مختلف القطاعات مع تحسين ظروف عيش الساكنة من خلال ذلك داخليا، وجعل الأقاليم الشمالية والاقتصاد الوطني بفعل ما سبق واجهة لمجابهة التحديات المقبلة وتحقيق التنافسية، وجعلها أداة لولوج الاقتصاد المغربي الفضاء الأورومتوسطي، وذلك في إطار تأسيس لسيرورة تنموية مستديمة بهذه الأقاليم تجد في اندماجية مكونات فضاءها كل سبل تحقيق تنمية مندمجة تتفاعل فيها كل عناصر ومكونات المجال الترابي الجهوي.

و تؤسس المجهودات المبذولة في سياق ما سبق لإرهاصات أكثر عقلانية لإعداد التراب الجهوي والذي يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق تنمية مندمجة تتولد عنها هي الأخرى كل إمكانيات ضمان تنمية مستديمة، وما يتوجب عمله هو تفعيل هذه الحركية والحرص على المكتسبات التي تجنى من هذا المجهود مع العمل على تدعيم هذا الإطار المؤسساتي الجهوي ماديا مع منحها إمكانيات خلق مداخيل مادية وموارد خاصة بها، وكذا دعمها قانونيا وبشريا، والعمل على الإبتعاد ما أمكن عن النظرة القطاعية الضيقة التي تكون نتاج إنزواءات وحساسية سياسية وانتمائية بشتى تمظهراتها.

و المشاريع المنجزة من طرف وكالة الشمال، أو التي هي في طور الإنجاز، يراعى في مباشرتها إما تدعيم الصورة الاندماجية، وذلك بتمكين فضاء محلي من تجهيزات تكميلية سوسيو- اقتصادية، أو تحقيقها في صورتها الكلية من تأهيل لقطاع إنتاجي ما باعتباره أداة العيش في مجال ترابي معين إلى إنجازات في التجهيزات السوسيو- اقتصادية، غاية في تمكين السكان والجماعات من الإستفادة من مجالهم الترابي وتحقيق تنمية مستديمة.

إن المنطقة الشمالية تشكل فضاءا حضاريا وجغرافيا اقتصاديا منسجما ومتكاملا، تستوجب صياغة وبلورة سياسة متوسطية جديدة للمغرب، تستهدف تنمية الإنسان والمنطقة ضمن استراتيجية توازن جهوي حقيقي، ذلك أن المنطقة تحتاج إلى إعادة هيكلة حقيقية لاقتصادها المحلي والجهوي، بشكل يتماشى وإعادة هيكلة شاملة للاقتصاد الوطني والأورومتوسطي. ولن يتأتى هذا إلا عبر العمل على إعداد الشروط السياسية والاقتصادية التي من شأنها تكوين نخبة جهوية بالشمال، تشكل قوة اقتصادية ومالية محلية تدافع

عن مصلحة المنطقة وحاجتها إلى تنمية يكون أساسها توزيع متوازن للثروة الوطنية على كل جهات البلاد، فتحقيق التنمية على هذا الأساس يفترض التفكير في خلق روابط وظيفية بين كل المكونات الفضائية لأقاليم الشمال، وهو الأمر الذي يستدعي وضع تصور عقلاني لإعداد التراب الجهوي، باعتباره يسعى إلى عدالة تنموية اقتصادية واجتماعية باستغلاله كل مكونات الفضاء الجهوي، والقضاء من خلاله على الفوارق ما بين جهوية وداخل الجهة في آن واحد، علما أن المنطقة الشمالية رغم أنها منطقة فقيرة اجتماعيا، فإنها تملك إمكانية حقيقية للتنمية الاقتصادية التي تؤهلها للانفتاح على رجال الأعمال الأوربية في إطار منطقة التبادل الحر.

و لعل الإطار المؤسساتي الخاص بمنطقة الشمال، والمتمثل في وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال، سيسهم لا محالة في تنسيق وتفعيل مجهودات كل المتدخلين قصد التسريع في إنماء هذا المجال وإدماجه في المنظومة الإقتصادية الوطنية، وبالتالي تأهيله إلى لعب الدور الحيوي المنتظر منه في أفق تطوير مكانة المغرب في البحر الأبيض المتوسط.

أما فيما يخص الأقاليم الجنوبية، فيعتبر حادث خلق وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة بادرة مستحبة، أثير حولها الكثير من الجدل، فمن مشكك في قدرتها على رفع تحدي التنمية الجهوية بمنطقة تعرف اختلالات بنيوية على المستوى الإقتصادي (إنتشار اقتصاد الريع، والتهريب والإعفاء الضريبي، والإعتماد على إعانات الدولة، وغياب موارد قارة وذاتية للجماعات المحلية...)، وبهشاشة اجتماعية (ضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على التشغيل، اتساع رقعة الفقر وتفشي البطالة...). وأيضا بوضعه السياسي الملتبس (نزاع الصحراء)، إلى متفائل بقدرة وكالة الجنوب على رفع التحدي، والتصدي لكافة أشكال التهميش والإقصاء والقدرة على تعبئة الموارد والإمكانات المادية والبشرية الكفيلة بإشاعة تنموية جهوية دائمة.

فوكالة الجنوب رغم أن إحداثها كان عام 2002، ولم تبادر في الإشتغال إلا في سنة 2004 واضعة أول مخطط تنموي جهوي خاص بالأقاليم الجنوبية، إلا أنها تجد نفسها في وضعية أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها ليست مريحة، فالتحديات كبيرة (بنيات تحتية، قطاعات إنتاجية، خدمات إنتاجية...) والانتظارات عريضة، والجهات الجنوبية الثلاث كلها تعرف نواقص كبيرة في ميدان التنمية البشرية وإن كانت بنسب متفاوتة، والسر هنا معول فيه بشكل كبير على هذه الوكالة، لخلق توازن في الميدان التنموي على صعيد الجهات.

إن إكراهات المحيط عديدة ومتنوعة، حيث الشساعة الترابية، والإمكانات الذاتية للجهات، ونقص البنيات التحتية، عوامل من شأنها أن تؤثر في مردودية الوكالة، وتعرف بدورها أيضا إضافة إلى إكراهات العمل، تحديات داخلية نابعة من كونها لا تتوفر على خبرة سابقة في ميدان التنمية البشرية، الشيء الذي يدعو إلى ضرورة تمكن العناصر البشرية العاملة في هذه المؤسسة، من آليات وأدوات

الإشتغال الميداني للوقوف بعين المكان على الأوضاع، ومعالجتها بشكل مرضي. ناهيك عن الخصاص الكبير في الموارد المالية نظرا لإرتفاع كلفة المشاريع والبرامج المسطرة.

وأمام أوضاع هذه الأقاليم، أصدر المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي تقريرا أوليا بخصوص تفعيل الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمنطقة الجنوبية، ورد فيه أن هذه الأقاليم تعرف أعلى معدلات البطالة على الصعيد الوطني، كما تشهد العديد من التوترات الاجتماعية وأصناف مختلفة من المظاهر الإحتجاجية نتيجة اتساع رقعة الفقر والهشاشة، وتبدو هذه النتيجة منطقية خاصة إذا ما قارنها بالنتائج التي توصل إليها تقرير المجلس الأعلى للحسابات سنة 2011 حول وكالة الجنوب، من قبيل عدم وجود استراتيجية واضحة بشكل يراعي خاصيات الجهة، وغياب تقييم لمجهود التنمية المبذول إن على مستوى انعدام وجود دراسات للآثار الإقتصادية والاجتماعية لتدخلاتها أو فيما يتعلق بتخصيص الأموال المرصودة، وصولا إلى عدم الأخذ بعين الإعتبار الإمكانيات المالية للشركاء قبل وضع التصور العام للمشاريع وقبل توقيع الإتفاقيات لوضع مخطط زمني للمساهمات حسب تقدم إنجاز المشاريع مع ما يترتب معه من تأخر في إنجاز المشاريع وتعرض المنجز منها للتلف بسبب عدم التسليم للجهات المعنية بالتسيير.

تماشيا مع ذلك، بدأ المغرب يفكر بجدية في الأونة الأخيرة في تصفية نهائية لمشكل الصحراء، يضمن له كامل حقوقه في المنطقة الجنوبية، وعلى قدم المساواة يضمن لكافة الأطراف الأخرى حقوقها. فمشروع الجهوية الموسعة، والذي جاء بصيغة تمكين الأقاليم الجنوبية من حكم ذاتي موسع وفق الشروط والمعايير الدولية يطرح هنا مصير وكالة الجنوب في الأقاليم الجنوبية، حيث يكتنف مستقبل هذه الأخيرة نوع من اللبس والغموض، هل سيتم استبعادها عن النموذج التنموي الجهوي المرتقب بالصحراء، أم سيتم حلها وتعويضها بوكالتين كما ورد في خطاب ملكي سابق، بما يستجيب لشساعة المجال المنوط بوكالة الجنوب حاليا والذي يناهز 58 بالمائة من التراب الوطني.

إلا أن تجربة وكالة الجنوب تعد الأن تقريبا في مرحلة رسم معالم طريقها الأولى، والحديث عن غيابها، واستبعادها في الوقت الراهن أمرا غير وارد، فهي دخلت في عدة شراكات محلية وجهوية ووطنية وحتى دولية، والتحلل من هذه الإلتزامات ليس بالهين ولا بالأمر اليسير. فهي تعمل قدر الإمكان على تكريس اللامركزية على مستوى التدبير المالي والإقتصادي، كما أنها أصبحت تشكل طرحا مرجعيا في العملية التنموية بالجهات الجنوبية الثلاث، وبذلك يمكن أن تؤسس لخلق نوع من الإكتفاء الذاتي أو التكامل الإقتصادي على مستوى هذه الجهات، وبالتالي خلق قطب تنموي بجنوب المملكة يكون مستوفيا لكافة شروط المنافسة الاقتصادية والحضور الوازن في النسيج الاقتصادي الوطني.

و ستمكن تجربة وكالة الجنوب بذلك الشكل التشاركي من خلق تدفق للخبرات والكفاءات وتنوع الإمكانيات وخلق فضاء لتقوية قدرات الفاعلين المحليين في الميدان التنموي بتشجيع المبادرة الفردية والمقاولات المشتغلة والمشاريع المدرة للدخل والموفرة لمزيد من فرص العمل، وتستطيع أيضا أن توفر

بنكا للمعطيات الإقتصادية والإجتماعية والمؤهلات الطبيعية التي ستمكن من جعل المنطقة قبلة للإستثمارات وفضاءا منفتحا للتنمية.

وعلى العموم يمكن القول بأن معالجة إشكالية تدبير وتنمية المجال في الأقاليم الشمالية والجنوبية، لم تنبع من الإعتقاد بأن هذه الأقاليم تمثل نموذجا شاذا داخل التراب الوطني، بل تعد فقط عينة تعكس مختلف المشاكل التي يعرفها التراب الوطني في غالبيته، نتيجة قصور مجهودات الدولة وضع سياسة تنموية لإعداد وتهيئة المجال، وعجزها عن بناء نظام إداري واقتصادي يضمن التوازن المالي اللازم، ويحقق التنمية الأفقية والعمودية المنسجمة والمندمجة على المستوى الوطني.

من هذا المنطلق، إن المغرب اليوم مطالب بتبني سياسة حداثية تؤهله لكسب رهانات التنمية الآنية والمستقبلة، شريطة أن نفهم التحديث في مفهومه الأكثر شمولية والأكثر عمقا في ذات الوقت، بوصفه خطة تتبني أساسا على الإنتقال من نموذج دولتي – تقليدي إلى نموذج دولتي – تدبيري يقوم على صياغة جديدة لدور الدولة في المجتمع، وعلى إرساء نظام علائقي جديد بين المركز والمحيط، تحكمه قيم الإندماج والتواصل والتشارك والتضامن الوطني، بهدف دعم النهضة الإجتماعية وتحقيق التنمية البشرية والحد من الفوارق الإجتماعية ومحاربة الفقر وإدماج كل الفئات المجتمعية في مسار التنمية.

إن مجموع هذه التحديات، لابد أن تعالج ضمن منهجية تدبيرية تستهدف وضع إعداد المجال في قلب إستراتيجية التنمية، من خلال تقويم المجال وتأهيله للإندماج في الاقتصاد الدولي وإنعاش كل مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

و في نفس السياق، وفي أفق تأهيل المغرب لإندماج قوي وكامل في المنظومة الجهوية والدولية، لابد من التمسك بالمقاربة الاستراتيجية لمسار التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال تفعيل دور التخطيط الإقتصادي والاجتماعي، وإعادة النظر في بناء وهندسة المجال إداريا، وتعميق مبادئ الديموقراطية المحلية، في إطار رؤية شمولية تستفيد من أخطاء الماضي، وتستشرف المستقبل برؤية ثاقبة وبعزيمة وإرادة وطنية قوية.

و تشكل المخططات التنموية الإطار الكفيل بقيادة مختلف هذه التوجهات من خلال عزمه على توفير كل الضمانات القانونية والمؤسساتية لتحقيق التوازن المجالي الديموغرافي والإقتصادي، عن طريق تعزيز سياسة اللامركزية وتقوية نظام الجهوية، وتمكين مختلف الوحدات الترابية من الوسائل المالية والبشرية، ومن القدرات التقريرية والتفاوضية والتشاركية الكفيلة بتفعيل مساهمتها في تدبير وإنماء المجال الوطني، وممارسة وظيفتها في التنشيط الإقتصادي وتحسين ظروف العيش وضمان جودة الحياة.

إن بلورة استراتيجية تنموية على المستوى الجهوي في إطار الديمقراطية المحلية والتدبير الجيد سيساهم في تكريس ودعم مسلسل اللامركزية الجهوية، وهذا لن يتحقق إلا بتقوية البنية المالية للجهة، وإيجاد كفاءات بشرية مؤهلة تساعد على كسب هذا الرهان، خاصة وأن المغرب مقبل على تفعيل مشروع الجهوية المتقدمة التي يريد من خلالها تفعيل التنمية المستدامة والمندمجة إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا

وبيئيا، وذلك وفق ما جاء به الدستور الجديد الذي يهدف إلى الإعتراف بالطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، وكذا ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات والفصل بين السلط وتعميق الديمقراطية من خلال تقوية مشاركة المواطنين في الحياة العامة عبر إشراكهم في إتخاذ القرار وتقييم السياسات العمومية، والمشاركة في المبادرة التشريعية.

و ستكون هذه التجربة مدخلا لإصلاح عميق لهياكل الدولة من خلال ترسيخ اللامركزية، وكذلك الإستثمار الأمثل للمؤهلات الذاتية لكل جهة في إطار مقاربة تشاركية هدفها تقوية الجهات وجعلها في خدمة الساكنة، الشيء الذي يفتح أفاق واسعة أمام الممارسة الجهوية ويجعل مؤسسة الجهة قادرة على التجاوب مع التحديات التي يعرفها العالم، لتصبح جهة مستقطبة لمشاريع كبرى على المستوى الإقتصادي والإجتماعي وأيضا على المستوى الوطني والدولي.

إن الخطاب الملكي ليوم 3 يناير 2010 يشكل حدثا تاريخيا وقرارا ساميا سيخلد في تاريخ الدولة المغربية على غرار الأحداث والمحطات الكبرى التي عاشها المغرب وسيعيشها مستقبلا، فالتأكيد على الإرادة الملكية في بناء صرح مغرب الجهات ورسم تصوره كما جاء في هذا الخطاب، قد أعطى الإشارة القوية لإنطلاقة التنمية الجهوية على أسس ديمقراطية وبمنظور جديد همه الأساسي التنمية البشرية التي هي أساس التقدم والنماء والإزدهار، فالجهة بالإرادة الملكية ستصبح المجال الملائم والأرحب للتحاور والتشاور واتخاذ القرارات وستتيح للنخب المحلية التجدد والتداول في الوظائف التمثيلية مما سيعطي لمؤسسة الجهة الفاعلية والنجاعة ويمكنها من لعب الدور المنتظر منها.

لقد أصبح الإختيار الجهوي في المغرب يشكل خطوة مهمة على درب إقرار الجهوية بالمملكة، لكن هذه الخطوة يمكن أن تتبلور وتتطور بشكل أفضل إذا ما تم تجاوز مفهوم التنمية التي تأتي من فوق. والتي يكون فيها المجال المحلي مجرد مستقبل ومستهلك للسياسات التنموية، هذا التوجه لا ولن يخدم تطور المجتمعات ومتطلبات السكان، مما يستوجب توفير تنظيم جهوي ينطلق من القاعدة ويعكس تطلعات السكان ويجمع نسبيا بين مختلف خصائص مكونات المجال، طبيعية، عرقية، ثقافية، اقتصادية وتاريخية وبدون الإرتباط بالوحدات الإدارية المحدثة.

و التطور الذي نحن بصدد بلورته وتفعيله ليس من شأنه فقط أن يحقق رهانات التنمية المحلية والوطنية بجميع أبعادها وجوانبها، أو يفتح أفاقا واسعة أمام المؤسسة الجهوية ويجعلها وسيلة لخدمة الإنسان المواطن وتحسين مستويات التنمية البشرية، أو يحل جميع المشاكل المتعلقة بالوحدة الترابية بما فيها قضية الصحراء، بل من شأنه أيضا أن يقضي على أشكال التعدد والاختلاف التي تسود المغرب.

لذلك فإن الجهوية المتقدمة تعتبر مدخلا حقيقيا، وتوجها حاسما في إستراتيجية التنمية الشاملة في كل أبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وذلك لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية. الشيء الذي يتطلب تظافر إرادة وجهود مختلف القوى الحية والفاعلة لمكونات المجتمع المغربي، وتعبئتها الكاملة للإنخراط الجماعي في المسلسلات المتداخلة لعملية التنمية. ولتقوية مسلسل اللامركزية وعدم

التمركز بين السلطة التنفيذية وبين الكيانات اللامركزية بغية تحسين نوعية المشاريع المنجزة من قبل كل واحد من هؤلاء الأطراف ومصدر تكاليفها والرفع من القدرات والكفاءات في ميدان التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتثمينا للصيرورة الجهوية وللأهمية التي يحتلها مشروع الجهوية المتقدمة الذي أعلن المغرب عن العزم في تبنيها. وذلك من خلال عدة خطابات ملكية دعت كل الفاعلين على المستوى الوطني والمحلي على العمل من أجل تحقيق هذا المشروع التنموي، وبالفعل تمت بلورة هذه الإرادة الملكية من خلال التصور العام الذي اقترحته اللجنة الإستشارية للجهوية المتقدمة والذي أعلن الملك محمد السادس عن خطوطه العريضة في خطاب 09 مارس2011. وتشكل هذه الجهوية الإطار الأنسب لبلورة استراتيجيات بديلة للنمو، مؤسسة على تعبئة الطاقات المحلية ومساهمة السكان في ترسيخ دولة الحق والقانون.

وفي هذا الإطار، وانطلاقا من التوجيهات الملكية الخاصة بالجهوية المتقدمة، يمكن اعتبار وكالتي الشمال والجنوب كإحدى المؤسسات التي تتوفر على مؤهلات تسمح لها بأن تكون دعامة تعتمد عليها الجهة فيما يرجع للمهام التي تضطلع بها. ويتعلق الأمر أساسا ب :

- الرؤية الاستراتيجية المجالية، للمساهمة وفق مقاربة تشاركية في وضع توجهات استراتيجية متقاسمة بين كل المتدخلين من إدارات قطاعية وهيئات منتخبة وسلطات محلية على مدى مدار تدخل الوكالتان.
- العمل على الاستغلال الأمثل للمشاريع المهيكلة من خلال بناء شراكات تعنى برفع مستوى المؤشرات الاجتماعية وكذا عبر السعي إلى تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التجهيزات الأساسية الحاملة للمشاريع التنموية.
- المساهمة في دعم القطاع الخاص خاصة فيما يرجع لتوسيع طاقات الاستقبال للقطاعات المنتجة كالصناعة والصناعة التقليدية.
- المشاركة في الرفع من مستوى العنصر البشري في جانبيه، من جهة كمكون رئيسي للمستلزمات التنموية، وجب أن يحظى بالتأهيل الذي يرفع من قدراته التنافسية، ومن جهة أخرى كمستهدف لكل الأنشطة التنموية التي تسعى إلى رفع المستوى المعيشي للساكنة.

إن إحداث وكالتي الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في أقاليم الشمال والجنوب بمثابة إجابة ملائمة لمواجهة الإشكالية التنموية التي تعرفها المنطقتين، التي حظيت بالأولوية والإهتمام البالغين من طرف الملك الراحل الحسن الثاني والملك محمد السادس، حيث وضعت الحكومة سياسة تنموية شاملة تستهدف الأقاليم الشمالية والجنوبية، أنيطت مهمة تنفيذها وتدبيرها لهاتين الوكالتين، مع إشراك مختلف الفاعلين المحليين والوطنيين والدوليين في المجهودات الرامية إلى تحقيق التنمية الجهوية، والرفع من المستوى المعيشي لساكنة هذه الأقاليم.

و فكرة إنشاء هذه الوكالات هو أسلوب جديد يهدف إلى مأسسة التنمية بكل من االمناطق الشمالية والجنوبية، من خلال اعتماد سياسة القرب، ودراسة مشاكل هذه المناطق في إطار شمولي بعيد عن أساليب الترقيع التي تم نهجها منذ بداية الإستقلال، والتي تميزت بالارتجال وتشتت المجهودات بين قطاعات مختلفة، دون أن تكون هناك سياسة موحدة ومنسجمة تجمع بين المقاربة الترابية، والمقاربة القطاعية في مجال التنمية.

و بعد مرور ما يزيد عن تسعة عشر سنة من ممارسة وكالة الشمال لمهامها، وثلاثة عشر سنة بالنسبة لوكالة الجنوب، استطاعت هذه الوكالات بلوغ إيقاع متميز فيما يرجع لمنهجية وضع البرامج، ومباشرة المنجزات وذلك في إطار التوجهات الحكومية، ووفق استراتيجية تسهر على تحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية مندمجة ومستديمة مراعية في ذلك احترام الخصوصيات والتطلعات المحلية والجهوية للعمالات والأقاليم الشمالية والجنوبية بشكل يجعلها ترفع من اندماج اقتصادها في المنظومة الاقتصادية الوطنية، ويجعلها تلعب دورا طلائعيا في تحقيق الهدف المنشود الذي وضعه المغرب والمتمثل في تأهيل المنطقة الشمالية باعتبار موقعها النموذجي للتعاون والتبادل الحر، ورفع تحديات انفتاح المنطقة على محيطها الأورومتوسطي، وتأهيل المنطقة الجنوبية بجعلها قطبا استثماريا ونموذجا للتنمية الجهوية المندمجة.

وعلاوة على ذلك فإن عمل وكالتي الشمال والجنوب، يستهدف بصفة منتظمة ومتواصلة النهوض بمنطقتي الشمال والجنوب، والرفع من المستوى المعيشي والإجتماعي لساكنة هذه المناطق - وخصوصا العالم القروي - واندماجه في سيرورة التنمية، وذلك ضمن مقاربة متكاملة شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مرتكزة على إنشاء التجهيزات الضرورية، ووضع التجهيزات الكفيلة برفع الإنتاج الفلاحي، وتحسين الدخل الفردي، وعلى التدبير العقلاني للموارد الطبيعية من تربة وماء، وعلى تكثيف ولوج استفادة السكان من الخدمات الإجتماعية الأساسية من تعليم، وتكوين، وصحة، وإنعاش للشغل... تهدف إلى الحد من الفوارق الإجتماعية والمجالية، وتدارك التأخر المتراكم داخل هذه الأقاليم وتنمحي أكذوبة مغرب نافع ومغرب غير نافع.

وإذا كانت السياسة التي تسهر على تنفيذها وكالتا الشمال والجنوب تعكس التصور الحكومي اتجاه منطقتي الشمال والجنوب، فإن هناك فجوة بين المأمول والمتحقق أي بين مقاصد تلك السياسة وآثارها، الأمر الذي يجعلنا نقر بأن المنطقتين تعيشان مرحلة إنتقالية مليئة بالطموحات ومحملة بالتحديات والمخاطر.

هكذا واستنادا إلى مجموع ما تقدم، يمكن القول بأن وكالتا الشمال والجنوب إلى جانب شركائهم من وزارات وهيئات منتخبة وجماعات محلية، أصبحتا تفتحان أمام الأقاليم الشمالية والجنوبية آفاقا جديدة. فبالرغم من أن الطموح يتجاوز ما تحقق على أرض الواقع فإن الآفاق المستقبلية لعمل الوكالتين تبدو

واعدة، خصوصا إذا ما أخذنا بعين الإعتبار ما أنجز من مشاريع وما هو في طور الإنجاز، وما تمت برمجته على المدى المتوسط.

و حتى تتحول هذه الآفاق الواعدة إلى إنجازات لفائدة ساكنة الأقاليم الشمالية والجنوبية، وجب على مختلف الفاعلين احترام التزاماتهم التي تفرض عليهم العمل على تنفيذ ما يعد به كل منهم لتحقيق المشاريع المبرمجة، وكذا استثمار المؤهلات المتوفرة في الأقاليم الشمالية والجنوبية من مناطق صناعية، مؤهلات سياحية وإمكانيات فلاحية وبحرية وحرفية وخدماتية وإنعاش لمقاولات ناشئة.

لائحة الملاحق

لائحة الملاحق:

ملحق رقم 1: متعلق بالخطاب الملكي حول إحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة، 6 مارس 2002 بمدينة العيون.

ملحق رقم 2: متعلق بالخطاب الملكي حول الجهوية الموسعة 9 مارس 2011.

ملحق رقم 3: متعلق بالظهير الشريف رقم 1.95.155 صادر في 18 من ربيع الأول 1416 (16 أغسطس 1995) بتنفيذ القانون رقم 95-06 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة.

ملحق رقم 4: متعلق بمرسوم قانون رقم 2.02.645 صادر في 2 رجب 1423 (10 سبتمبر 2002) يتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة.

ملحق رقم 5: متعلق بشهادة تدريب تلقيته في مقر وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة، بالرباط من أجل تعميق البحث العلمي بخصوص الأطروحة، والإطلاع على الوثائق والآليات التي تشتغل بها الوكالة.

الملحق الأول

يتعلق بالخطاب الملكي حول إحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة، 6 مارس 2002 بمدينة العيون.

الخطاب الملكي:

" الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه ..

رعايانا الأوفياء ..

ها نحن اليوم نجدد العهد بكم في هذه المدينة الصامدة ونخاطبكم وسط هذه الجموع الحاشدة التي نبادلها حبا بحب ووفاء بوفاء.

كما أننا سعداء بأن نخاطب من خلالكم كافة أفراد شعبنا العزيز من هذه الأقاليم المباركة التي توجد في قلب كل مواطن مغربي والتي ظلت منذ دولة المرابطين ومرورا بعهد جدنا المقدس المولى الحسن الأول ووصولا إلى عهد مبدع المسيرة الخضراء ومحرر الصحراء والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراهما جزءا لا يتجزأ من التراب الوطني ومكونا أساسيا لكيان المغرب التاريخي وهويته الحضارية.

ومن ثم كان التحام المغاربة قاطبة حول قيادة العرش لخوض معركة استكمال وحدتهم الترابية غير المنقوصة وتشبثهم القوي بالثوابت المقدسة من شرعية تاريخية ودينية مستمدة من البيعة وسيادة وطنية كاملة وإجماع وطني راسخ حولها.

وما لقاؤنا بكم اليوم وقد ظهرت للعالم المطامع التوسعية والهيمنية للخصم المكشوف لوحدتنا الترابية إلا تأكيد لتمسكنا القوي بهذه الثوابت المقدسة ورفضنا القاطع لكل مشروع يستهدف المس بوحدتنا الترابية وبسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية ويهدد السلم والاستقرار بمنطقة المغرب العربي.

وإن حفيد جلالة الملك المحرر محمد الخامس ووارث سر جلالة الملك الموحد الحسن الثاني قدس الله روحيهما والمؤتمن دستوريا على وحدة المغرب ليعلن باسمه واسم

جميع المواطنين أن المغرب لن يتنازل عن شبر واحد من تراب صحرائه غير القابل للتصرف أو التقسيم.

وعندما التزمنا بالتفاوض من أجل حل عادل ودائم على أساس الاتفاق الإطار الأممي الذي نظل متمسكين به فلأنه حظي بالموافقة والتشجيع الدوليين الواسعين والوازنين ولأنه قبل كل شيء يندرج في إطار احترام السيادة المغربية والوحدة الترابية ويلائم توجهنا الاستراتيجي القائم على الديمقراطية والجهوية واللامركزية والحفاظ على استقرار المغرب العربي وتوطيد وحدة شعوبه بدل تمزيقها بافتعال كيانات وهمية.

ومن هذا المنطلق الاستراتيجي كنا أعلنا في خطابنا بمناسبة تخليد الذكرى السادسة والعشرين للمسيرة الخضراء المظفرة عن عزمنا القوي على جعل أقاليمنا الجنوبية مثالا يحتذى للتنمية الجهوية المندمجة.

وأكدنا على أن يكون التخطيط لها وإنجازها بتشاور وتشارك مع كل أبناء هذه الأقاليم بمختلف مجالسهم المنتخبة وشبابهم وفعالياتهم ونخبهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي سياق تمكين كل جهات مملكتنا من وسائل التدبير الديمقراطي اللامتمركز واللامركزي لتنميتها الجهوية فإننا نعلن في هذا اليوم المشهود عن قرارنا بإحداث وكالة خاصة بتنمية الأقاليم الجنوبية تجسيدا للعناية الخاصة التي نوليها لها.

وقد أصدرنا تعليماتنا السامية إلى حكومتنا كي تنكب على إخراج هذه المؤسسة إلى حيز الوجود في أقرب وقت.

وحرصا منا على أن تكون برامج ومشاريع هذه الوكالة منبثقة من واقع المنطقة ومن تطلعات أبنائها فإننا ننتظر من الأيام الدراسية التي أمرنا بتنظيمها هنا بمدينة العيون في الأسابيع القريبة بلورة مخطط التنمية الجهوية للأقاليم الجنوبية في مشاريع مضبوطة وبرامج محددة بزمانها ومكانها وتمويلها وتقويمها.

وينبغي لهذه الوكالة أن تواصل المجهودات الجبارة التي بذلت لتزويد هذه المناطق بتجهيزات تحتية أساسية في مجالات الطرق والمرافئ والإسكان والإنارة والماء الشروب وتمكينها من التنمية الاجتماعية.

ويتعين عليها بصفة خاصة أن تعطي الأولوية المطلقة للنهوض بالاستثمار المنتج المبدع للثروة المنشئ لفرص الشغل القار والكريم للشباب .

وعليها أن تستثمر المؤهلات الطبيعية للمنطقة في مجالات الصناعة المعدنية والصيد البحري والصناعة التقليدية والسياحة والتجارة وكذا مواردها البشرية المؤهلة للإبداع والعطاء المعروفة بطاقاتها الاقتصادية الواعدة وقدراتها العلمية العريقة وحنكتها المتأصلة.

وفي سياق التفعيل الملموس لهذا المشروع التنموي الطموح أنتظر من الحكومة أن تضع حدا لمشكل السكن غير اللائق في هذه الأقاليم.

كما أدعو الحكومة إلى أن تعجل داخل مدة عامين بإنجاز ست قرى للصيد مجهزة بمرافقها البحرية والسكنية والترفيهية ومعززة بموانئ موسعة .

وبنفس الإلحاح أحث الحكومة على إيلاء قطاع تربية المواشي ولا سيما الإبل منها عناية خاصة وعلى أن تأخذ بعين الاعتبار ظروف الجفاف. كما أدعوها إلى حسن استثمار مؤهلات أقاليمنا الصحراوية كمحور للمبادلات التجارية التقليدية في المنطقة ولا سيما مع جارتنا الشقيقة موريتانيا.

ولنا اليقين بأن المخطط التنموي بأقاليمنا الجنوبية سيحقق تطلعات رعايانا الأوفياء المرابطين على أرضهم كما سيضمن العيش الكريم للعائدين المستجيبين لنداء الوطن الغفور الرحيم.

تلكم رعايانا الأوفياء سكان الأقاليم الجنوبية مرتكزات مشروعنا التنموي الذي سنسهر على إنجازه في أرضنا الواثقين من سيادتنا الكاملة على ربوعها المحصنة بقواتنا المسلحة الملكية وأفراد الدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني التي نوجه إليها تحية إكبار وتقدير.

وسيظل التحامك – شعبي العزيز– حول عرشك الساهر على أمن المغرب واستقراره ووحدته والدفاع عن حوزته وقيمه الدينية السمحة كما كان دوما عبر كل محطات التاريخ الحصن الحصين للكيان الموحد للأمة المغربية والدفاع عن سيادتها والمضي بها قدما على درب استكمال بناء مغرب الوحدة والديمقراطية والتقدم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

الملحق الثاني

يتعلق بالخطاب الملكي حول الجهوية الموسعة

9 مارس 2011.

نص خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس ليوم الأربعاء 9 مارس 2011 حول الجهوية الموسعة ، وإعلان جلالته عن تكوين لجنة خاصة لمراجعة الدستور.

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

أخاطبك اليوم، بشأن الشروع في المرحلة الموالية، من مسار الجهوية المتقدمة، بما تنطوي عليه من تطوير لنموذجنا الديمقراطي التنموي المتميز، وما تقتضيه من مراجعة دستورية عميقة، نعتبرها عمادا لما نعتزم إطلاقه من إصلاحات جديدة شاملة، في تجاوب دائم مع كل مكونات الأمة.

ونود في البداية، الإشادة بالمضامين الوجيهة لتقرير اللجنة الاستشارية للجهوية، التي كلفناها، منذ ثالث يناير من السنة الماضية، بإعداد تصور عام لنموذج مغربي للجهوية المتقدمة; منوهين بالعمل الجاد، الذي قامت به، رئاسة وأعضاء، وبالمساهمة البناءة، للهيآت الحزبية والنقابية والجمعوية، في هذا الورش المؤسس.

وتفعيلا لما أعلنا عنه في خطاب 20 غشت 2010، بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، ندعو الجميع للانخراط في مواصلة إنضاج ما جاء في هذا التصور العام، في نطاق نقاش وطني واسع وبناء.

لقد اقترحت اللجنة، في نطاق التدرج، إمكانية إقامة الجهوية المتقدمة بقانون، في الإطار المؤسسي الحالي، وذلك في أفق إنضاج ظروف دسترتها.

بيد أننا نعتبر أن المغرب، بما حققه من تطور ديمقراطي، مؤهل للشروع في تكريسها دستوريا.

وقد ارتأينا الأخذ بهذا الخيار المقدام، حرصا على انبثاق الجهوية الموسعة، من الإرادة الشعبية المباشرة، المعبر عنها باستفتاء دستوري.

لقد قررنا، في نطاق الإصلاح المؤسسي الشامل، الذي عملنا على توفير مقوماته، منذ اعتلائنا العرش، أن يقوم التكريس الدستوري للجهوية، على توجهات أساسية، من بينها :

+ تخويل الجهة المكانة الجديرة بها في الدستور، ضمن الجماعات الترابية، وذلك في نطاق وحدة الدولة والوطن والتراب، ومتطلبات التوازن، والتضامن الوطني مع الجهات، وفيما بينها ;

+ التنصيص على انتخاب المجالس الجهوية بالاقتراع العام المباشر، وعلى التدبير الديمقراطي لشؤونها.

+ تخويل رؤساء المجالس الجهوية سلطة تنفيذ مقرراتها، بدل العمال والولاة ;

+ تعزيز مشاركة المرأة في تدبير الشأن الجهوي خاصة، وفي الحقوق السياسية عامة ; وذلك بالتنصيص القانوني على تيسير ولوجها للمهام الانتخابية ;

+ إعادة النظر في تركيبة وصلاحيات مجلس المستشارين، في اتجاه تكريس تمثيليته الترابية للجهات.

وفي نطاق عقلنة عمل المؤسسات، فإن تمثيلية الهيئات النقابية والمهنية، تظل مكفولة بعدة مؤسسات، وعلى رأسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويظل هدفنا الأسمى إرساء دعائم جهوية مغربية، بكافة مناطق المملكة، وفي صدارتها أقاليم الصحراء المغربية. جهوية قائمة على حكامة جيدة، تكفل توزيعا منصفا وجديدا، ليس فقط للاختصاصات، وإنما أيضا للإمكانات بين المركز والجهات.

ذلك أننا لا نريد جهوية بسرعتين: جهات محظوظة، تتوفر على الموارد الكافية لتقدمها، وجهات محتاجة، تفتقر لشروط التنمية.

شعبي العزيز،

حرصا منا على إعطاء الجهوية كل مقومات النجاعة ; فقد ارتأينا إدراجها في إطار إصلاح دستوري شامل، يهدف إلى تحديث وتأهيل هياكل الدولة.

أجل، لقد حقق المغرب مكاسب وطنية كبرى، بفضل ما أقدمنا عليه من إرساء مفهوم متجدد للسلطة، ومن إصلاحات وأوراش سياسية وتنموية عميقة، ومصالحات تاريخية رائدة، رسخنا من خلالها ممارسة سياسية ومؤسسية، صارت متقدمة، بالنسبة لما يتيحه الإطار الدستوري الحالي.

كما أن إدراكنا العميق لجسامة التحديات، ولمشروعية التطلعات، ولضرورة تحصين المكتسبات، وتقويم الاختلالات، لا يعادله إلا التزامنا الراسخ بإعطاء دفعة قوية لدينامية الإصلاح العميق، جوهرها منظومة دستورية ديمقراطية.

ولنا في قدسية ثوابتنا، التي هي محط إجماع وطني، وهي الإسلام كدين للدولة، الضامنة لحرية ممارسة الشعائر الدينية، وإمارة المؤمنين، والنظام الملكي، والوحدة الوطنية والترابية، والخيار الديمقراطي، الضمان القوي، والأساس المتين، لتوافق تاريخي، يشكل ميثاقا جديدا بين العرش والشعب.

ومن هذا المنطلق المرجعي الثابت، قررنا إجراء تعديل دستوري شامل، يستند على سبعة مرتكزات أساسية :

+ **أولا :** التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، الغنية بتنوع روافدها، وفي صلبها الأمازيغية، كرصيد لجميع المغاربة ;

+ **ثانيا :** ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان، بكل أبعادها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، والثقافية والبيئية، ولاسيما بدسترة التوصيات الوجيهة لهيأة الإنصاف والمصالحة، والالتزامات الدولية للمغرب ;

+ **ثالثا :** الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري، توطيدا لسمو الدستور، ولسيادة القانون، والمساواة أمامه ;

+ **رابعا :** توطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها، وتعميق دمقرطة وتحديث المؤسسات وعقلنتها، من خلال :

برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتخويله اختصاصات جديدة، كفيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية.

حكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية، المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، وتحظى بثقة أغلبية مجلس النواب ;

تكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي، الذي تصدر انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها ;

تقوية مكانة الوزير الأول، كرئيس لسلطة تنفيذية فعلية، يتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية، وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي ;

دسترة مؤسسة مجلس الحكومة، وتوضيح اختصاصاته ;

+ **خامسا :** تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، بتقوية دور الأحزاب السياسية، في نطاق تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية، والمجتمع المدني ;

+ **سادسا :** تقوية آليات تخليق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة ;

+ **وسابعا :** دسترة هيآت الحكامة الجيدة، وحقوق الإنسان، وحماية الحريات.

شعبي العزيز،

عملا بما رسخناه من انتهاج المقاربة التشاركية، في كل الإصلاحات الكبرى، فقد قررنا تكوين لجنة خاصة لمراجعة الدستور، راعينا في اختيار أعضائها، الكفاءة والتجرد والنزاهة.

وقد أسندنا رئاستها للسيد عبد اللطيف المنوني، لما هو مشهود له به من حكمة، ودراية علمية عالية بالقانون الدستوري، وخبرة حقوقية واسعة ; داعين مكونات اللجنة إلى الإصغاء والتشاور مع المنظمات الحزبية والنقابية، ومع الفعاليات الشبابية، والجمعوية والفكرية والعلمية المؤهلة، وتلقي تصوراتها في هذا الشأن ; على أن ترفع إلى نظرنا السامي نتائج أعمالها، في غضون شهر يونيو المقبل.

وإننا نتوخى من هذه التوجهات العامة، وضع إطار مرجعي، لعمل اللجنة. بيد أن ذلك لا يعفيها من الاجتهاد الخلاق، لاقتراح منظومة دستورية متقدمة لمغرب الحاضر والمستقبل.

وإلى أن يتم عرض مشروع الدستور الجديد على الاستفتاء الشعبي، وإقراره ودخوله حيز التنفيذ، وإقامة المؤسسات المنبثقة عنه، فإن المؤسسات القائمة، ستواصل ممارسة مهامها، في إطار مقتضيات الدستور الحالي.

وفي هذا السياق، ندعو إلى التعبئة الجماعية، لإنجاح هذا الورش الدستوري الكبير، بثقة وإقدام، وإرادة والتزام ; وجعل المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار.

كما نعرب عن اعتزازنا بما يتحلى به شعبنا الوفي، بكل فئاته وجهاته، وأحزابه ونقاباته الجادة، وشبابه الطموح، من روح وطنية عالية ; متطلعين إلى أن يشمل النقاش الوطني الموسع، القضايا المصيرية للوطن والمواطنين.

وإن إطلاقنا اليوم، لورش الإصلاح الدستوري، يعد خطوة أساسية، في مسار ترسيخ نموذجنا الديمقراطي التنموي المتميز، سنعمل على تعزيزها بمواصلة النهوض بالإصلاح الشامل، السياسي والاقتصادي والتنموي، والاجتماعي والثقافي ; في حرص على قيام كل المؤسسات والهيآت بالدور المنوط بها، على الوجه الأكمل، والتزام بالحكامة الجيدة، وبترسيخ العدالة الاجتماعية، وتعزيز مقومات المواطنة الكريمة.

"إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الملحق الثالث

يتعلق بالظهير الشريف رقم 1.95.155 صادر في 18 من ربيع الأول 1416 (16 أغسطس 1995) بتنفيذ القانون رقم 95-06 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة.

ظهير شـــريف رقم 1.95.155 صادر في 18 من ربيع الأول 1416 (16 أغسطس 1995) بتنفيذ القانون رقم 95-06 المتعلق باحداث وكالة الانعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في عمالات وأقاليم الشمـــال بالمملكة.

الحمد لله وحـــده

الطابع الشريف بداخله

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور خصوصا الفصل 26 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفـــذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 06.95 المتعلق بإحـداث وكالـــة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية فـي عمالات وأقاليـم الشمال بالمملكة،كما صادق عليه مجلس النواب بتاريخ 15 من صفر1416(14يوليـو 1995).

وحرر بالرباط في 18 من ربيع الأول 1416 (16 أغسطس 1995).

وقعه بالعطف :

الـــوزير الأول ؛

الإمـضـــاء : عبد اللطيف الفيلالي.

قانون رقم 06.95 يتعلق باحداث وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في عمالات واقاليم الشمال بالمملكة.

****

الفصل الأول

الإسم والغرض

المادة 1

تحدث مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتسمى << وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة>>.
وتخضع الوكالة المذكورة لوصاية الوزير الأول ويكون الغرض من هذه الوصاية ضمان تقيد اجهزتها المختصة بأحكام هذا القانون وخاصة ما يتعلق منها بالمهام المسندة اليها والسهر بوجه عام على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العامة.

المادة 2

يشمل نطاق تدخل الوكالة كافة الجماعات الحضرية والقروية لعمالات وأقاليم طنجة وتطوان وشفشاون والعرائش والحسيمة والناضور وتاونات وتازة ووجدة وبركان- تاوريرت.
ويجوز للحكومة ان تغير نطاق التدخل المحدد في الفقرة الأولى أعلاه مراعاة لما يحتمل ادخاله من تغييرات على التقسيم الإداري الترابي للأقاليم والعمالات المعنية.

المادة 3

تناط بالوكالة داخل الحدود الترابية المبينة اعلاه المهام التالية :
- أن تدرس وتقترح على السلطات المختصة برامج اقتصادية واجتماعية متكاملة مبنية على استراتيجية عامة تهدف الى تحقيق الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي في المنطقة المعنية ؛
- ان تدرس وتقترح المشاريع النوعية الكفيلة بانعاش وتنمية الإقتصاد والقطاعات الإجتماعية بالأقاليم والعمالات المعنية وتقترحها على الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام مغربية كانت أو أجنبية وعلى الشركات وغيرها من الأشخاص الخاضعة للقانون الخاص ؛

- أن تبحث عن وسائل التمويل اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع المشار اليها اعلاه وان تساهم في هذا التمويل ؛
- ان تقوم، لحساب الدولة، بتتبع تنفيذ البرامج الإقتصادية والإجتماعية المتكاملة والأعمال المتعلقة بتحقيق السياسات القطاعية للإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة المعنية ؛
- أن تعمل على تنمية الشغل .

ويجوز للوكالة ان تساهم ، ضمن حدود الوسائل المالية المتوفرة لديها، في تهيئة وتجهيز المنطقة المعنية بطلب من الحكومة او الجماعات المحلية وهيئاتها الداخلة في النطاق الترابي المعني أو لحسابهما ، سواء وحدها أو في إطار الشراكة.

الفصل الثاني
جهاز الإدارة والتسيير

المادة 4

يدير الوكالة مجلس إداري يتألف من ممثلي الدولة يحدد عددهم وصفاتهم بمرسوم.
ويدعى للمشاركة في أعمال المجلس بصفة استشارية رؤساء مجالس العمالات والأقاليم الواردة في المادة الثانية من هذا القانون.
ويمكن للمجلس ان يستدعي لحضور اجتماعاته كل شخص ذاتي أو معنوي من القطاع العام أو الخاص يرى المجلس فائدة في مشاركته.
يعقد المجلس الإداري دورتين في السنة.
ويمكن للمجلس أن يجتمع في دورة غير عادية كلما اقتضت الضرورة ذلك بدعوة من الوزير الأول.

المادة 5

يتمتع مجلس الإدارة بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لادارة الوكالة.
ويتولى لهذه الغاية بوجه خاص القيام بما يلي :

- يقترح كل سنة على السلطات المختصة المعنية ، اعتمادا على استراتيجية عامة واستنادا الى دراسات يجريها أو تبلغ اليه برامج العمل الكفيلة بانعاش وتنمية القطاعات الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة المعنية ؛
- يحصر ميزانية الوكالة ويبت في تخصيصاتها. ولهذه الغاية يقبل الهبات ويبرم إتفاقات القروض ويحدد المساهمات المالية التي يمكن أن تمنحها الوكالة في شكل هبات أو سلفات أو إعانات أو قروض لأجل تمويل المشاريع التي اقترحت القيام بدراستها أو إنجازها ؛
- يحدد البرنامج السنوي للأعمال التي يمكن أن تقوم بها الوكالة بطلب من الدولة أو الأشخاص العامة الداخلة في النطاق الترابي المعني ؛
- يحدث ، إذا رأى في ذلك فائدة، لجانا يحدد تأليفها واختصاصها ؛
- يضع النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة ؛
- يحدد شروط إبرام الصفقات ؛
- يناقش التقارير التي تحررها اللجنة المشار إليها في المادة 9 بعده ؛
- يقوم بنشر التقرير السنوي للوكالة في إطار المهام المسندة إليها بموجب هذا القانون.

المادة 6

يدير شؤون الوكالة مدير يعين وفق التشريع الجاري به العمل، ويتمتع المدير بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لتدبير شؤون الوكالة وينفذ قرارات مجلس الإدارة ويسوي القضايا التي يوكلها إليه مجلس الإدارة.

ويمكن أن يعين آمرا مساعدا لصرف النفقات المقتطعة من الإعتمادات المفوضة الى الوكالة من قبل الدولة أو الأشخاص العامة اللا مركزية لإنجاز بعض المشاريع.

وله ان يفوض تحت مسؤوليته جزءا من سلطه وصلاحياته الى المستخدمين العاملين تحت إمرته.

ويمثل الوكالة أمام القضاء.

الفصل الثالث

التنظيم المالي

المادة 7

تشمل ميزانية الوكالة :

1- في الموارد :

- المداخيل المتحصلة من أعمالها ؛
- السلفات القابلة للإرجاع التي تحصل عليها من الخزينة والجماعات المحلية ؛
- حصيلة الإقتراضات الداخلية والخارجية ؛
- الإعانات المالية التي تقدمها الدولة والجماعات المحلية وأي هيئة وطنية أو دولية عامة أو خاصة ؛
- الهبات والوصايا والحاصلات المختلفة ؛
- وجميع الموارد الأخرى التي يمكن أن تخصص لها فيما بعد.

2- في النفقات :

- نفقات الإستثمار ؛
- نفقات التسيير ؛
- المبالغ المرجعة من السلفات والإقتراضات ؛
- الإعانات والمساهمات التي تقدمها الوكالة.

المادة 8

استثناء من مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.59.271 بتاريخ 17من شوال 1379 (14 ابريل 1960) المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المكاتب والمؤسسات العمومية والشركات ذات الإمتياز وكذا على الشركات والمنظمات التي تستفيد من المساهمات المالية للدولة او الجماعات العمومية ، كما تم تعديله وتتميمه، تخضع الوكالة لمراقبة مالية تجريها الدولة ويراد بها النظر في مطابقة تسيير هذه المؤسسة للمهام المنوطة بها والأهداف المرسومة لها وفي طاقاتها التقنية والمالية وصحة اعمال التسيير التي يقوم بها المدير .

المادة 9

تمارس المراقبة المشار إليها في المادة 8 اعلاه لجنة متألفة من خبراء وعون محاسب يعينهم وزير المالية.

المادة 10

تعرض كل ستة أشهر على نظر اللجنة المشار اليها في المادة 9 أعلاه التدابير المتعلقة بتنفيذ الميزانية واجراءات ابرام وانجاز صفقات الأعمال أو التوريدات المبرمة من لدن الوكالة والشروط الخاصة بعمليات الشراء العقارية التي تقوم بها والاتفاقيات المبرمة مع الغير واستخدام الإعانات المالية التي تتلقاها أو تمنحها وتطبيق النظام الأساسي للمستخدمين وشروط القيام بالمساهمات المالية أو توسيع نطاقها أو تخفيضها.

وتعرض على اللجنة كذلك حصيلة برنامج استعمال الإعتمادات والمخصصات المالية المرصودة للوكالة مشفوعة بكل البيانات وكشوف العمليات الحسابية والمالية وكل المعطيات الإدارية والتقنية لمنجزات الوكالة.

وتفحص اللجنة البيانات المالية السنوية الصادرة عن الوكالة، وتبدي رأيها في جودة المراقبة الداخلية للوكالة وتتأكد كذلك من أن البيانات المالية تعكس صورة صادقة لممتلكات الوكالة ووضعيتها المالية ونتائجها.

المادة 11

يمكن في كل وقت وحين أن تمارس اللجنة لأجل القيام بمهمتها جميع السلط المتعلقة باجراء المراقبة في عين المكان، ولها أن تقوم بجميع التحريات وان تطلب موافاتها بجميع الوثائق أو السندات الموجودة لدى الوكالة أو الإطلاع عليها.

تحرر اللجنة تقارير عن اعمالها وتبلغها الى الوزير الأول والى وزير المالية والى اعضاء مجلس الإدارة.

المادة 12

يسهر العون المحاسب على صحة الإلتزامات وعمليات التصفية والأداء التي يقررها الآمر بالصرف ، وله ان يتعرض عليها ، وفي هذه الحالة يخبر بذلك المدير الذي يمكن أن يأمر بالتأشير على القرار أو القيام بالنفقة ، وعندئذ يقوم العون المحاسب بالنفقة ماعدا في الحالات الآتية :

- عدم توفر الإعتمادات الكافية ؛
- عـــدم تبرير انجـــاز العمل ؛
- عدم وجود الطابع الإبرائي للأداء .

يرفع العون المحاسب في الحال تقريرا عن هذه الإجراءات الى وزير المالية ورئيس مجلس الإدارة واللجنة المشار اليها في المادة 9 أعلاه.

المادة 13

تعفى الوكالة فيما يخص جميع تصرفاتها أو أعمالها أو عملياتها والدخول التي يحتمل ان ترتبط بها من كل ضريبة أو رسم أو أي اقتطاع ضريبي آخر يكون له طابع وطني او محلي ويفرض حالا او استقبالا . وتعفى بوجه خاص من الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على الخدمات التي تقدمها في نطاق المهام المسندة اليها بموجب هذا القانون.

المادة 14

يعتبر مبلغ أو قيمة الهبات النقدية او العينية الممنوحة للوكالة من قبل اشخاص طبيعية او معنوية بمثابة تكاليف قابلة للخصم وفقا لأحكام المادة 7 (الفقرة 9) من القانون رقم 86-24 المتعلق بالضريبة على الشركات والمادة 9 (البند1) من القانون رقم 89-17 المتعلق بالضريبة العامة على الدخل.

الفصل الرابع

أحكام عامـــــة

المادة 15

زيادة على المستخدمين الذين توظفهم الوكالة وفق النظـام الأساسـي لمستخدميها يمكن ان يلحق بها اعوان من الإدارات العامة طبقا لأحكام النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

كما يمكن للوكالة ان تستعين في اجراء بعض الأبحاث ذات الصبغة التقنية ولمـدد محـددة بخبراء من الإدارة العمومية او القطاع الخاص.

مرسوم رقم 704-95-2 صادر في 19 من رجب 1416 (12 ديسمبر 1995) لتطبيق القانون رقم 95-6 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة.

الـــوزير الأول ،

بناء علـى القـانون رقـم 6.95 المتعلـق بـإحداث وكالـة الإنعـاش والتنميـة الإقتصاديـة والإجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.155 بتاريخ 18 من ربيع الأول 1416 (16 أغسطس 1995) ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.77.185 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) المعتـبر بمثابة قانون يتعلق برئاسة مجالس إدارة المؤسسات العامة الوطنية والجهوية ؛
وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في7 رجب 1416 (30 نوفمبر1995) ،
رســـم ما يلـــي :

المادة الأولـــى

تطبيقا للمادة الأولى من القانون المشار إليه أعلاه رقم 6.95 يتولى الوزير الأول الوصاية على وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة.

ويكون مقر الوكالة بالرباط .

المادة الثانية

يتألف مجلس إدارة الوكالة برئاسة الوزير الأول من :

- وزيـــر الشـــؤون الخـــارجية والتعـــاون ؛
- وزيـــــر الـــدولـــة فـــي الداخليـــة ؛
- وزيـر الماليـة والإستثمارات الخارجية ؛
- وزيـــر الفلاحـــة والإستثمار الفلاحي ؛
- وزير الأشغال العمومية ؛
- وزير الطاقة والمعادن ؛
- وزير الصحة العمومية ؛
- الوزير المكلف بالتجارة والصناعة ؛
- وزير البريد والمواصلات.

يوجه رئيس مجلس الإدارة خلال الشهر السابق لإجتماع هذا المجلس دعوة الى رؤساء مجالس العمالات والأقاليم بطنجة وتطوان وشفشاون والعرائش و الحسيمة والناضور وتاونات وتازة ووجدة وبركان - تاوريرت قصد المشاركة في أعمال المجلس بصفة استشارية.

وتتضمن الدعوة جدول أعمال الإجتماع وترفق بجميع الوثائق المتعلقة به.

ويوجه رئيس المجلس وفق نفس الإجراءات وداخل نفس الآجال الدعوة الى كل شخص طبيعي أو معنوي بالقطاع العام أو الخاص تكون مشاركته في أعمال المجلس مفيدة بالنظر إلى جدول الأعمال.

ويحضر مدير الوكالة اجتماعات مجلس الإدارة بصفة مقرر.

المادة الثالثة

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه كلما استلزمت حاجات الوكالة ذلك ومرتين على الأقل في السنة :

- لحصر حسابات السنة المحاسبية المنصرمة ؛
- لدراسة وحصر ميزانية الوكالة والبرنامج التقديري للسنة المحاسبية التالية.

المادة الرابعة

يسند الى وزير المالية والإستثمارات الخارجية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية .

وحرر بالرباط ، في 19 من رجب 1416 (12 ديسمبر 1995).

الإمضاء : عبد اللطيف الفيلالي

وقعه بالعطف :

وزير المالية والإستثمارات الخارجية ،

الإمضاء : محمد القباج.

الملحق الرابع

يتعلق بمرسوم قانون رقم 2.02.645 صادر في 2 رجب 1423 (10 سبتمبر 2002) يتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة.

النصوص القانونية:

عدد 5038 – 4 رجب 1423 (12 سبتمبر 2002) الجريدة الرسمية 2613

مرسوم بقانون رقم 2.02.645 صادر في 2 رجب 1423 (10 سبتمبر 2002) يتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة.

الوزير الأول،

بناء على الفصل 55 من الدستور ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 20 من جمادى الآخرة 1423 (29 أغسطس 2002) ؛

وباتفاق مع اللجان النيابيه المختصة في مجلس النواب ومجلس المستشارين،

رسم ما يلي :

الباب الأول

الاسم والغرض

المادة 1

تحدث مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتسمى «وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة».

وتخضع الوكالة المذكورة لوصاية الوزير الأول. ويكون الغرض من هذه الوصاية ضمان تقيد أجهزتها المختصة بأحكام هذا القانون وخاصة ما يتعلق منها بالمهام المسندة إليها والسهر بوجه عام على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العامة.

المادة 2

يشمل نطاق تدخل الوكالة كافة الجماعات التابعة لجهات كلميم - السمارة والعيون - بوجدور - الساقية الحمراء وواد الذهب - الكويرة.

ويجوز للحكومة أن تغير نطاق تدخل الوكالة المحدد في الفقرة الأولى أعلاه مراعاة لما يحتمل إدخاله من تغييرات على التقسيم الإداري الترابي للجهات المعنية.

المادة 3

تناط بالوكالة داخل الحدود الترابية المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه المهام التالية :

- أن تدرس وتقترح على السلطات المختصة برامج اقتصادية واجتماعية مندمجة مبنية على استراتيجية عامة تهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة المعنية مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف الجفاف في المنطقة ؛

- أن تدرس وتقترح على الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام مغربية كانت أو أجنبية وعلى الشركات وغيرها من الأشخاص الخاضعين للقانون الخاص، المشاريع النوعية الكفيلة بإنعاش وتنمية الاقتصاد والقطاعات الاجتماعية بالمنطقة المعنية وخصوصا القطاعات التالية :

• البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية ولاسيما في مجالي الطرق والموانئ ؛

• الصناعة ولاسيما صناعة المعادن والصيد البحري والصناعة التقليدية والسياحة والتجارة ؛

• السكن وخاصة السكن غير اللائق ؛

• الفلاحة وتربية المواشي وخصوصا تربية الإبل.

- أن تبحث عن وسائل التمويل اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع المشار إليها أعلاه وأن تساهم في هذا التمويل ؛

- أن تقوم، لحساب الدولة والجماعات المحلية، بتتبع تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية المندمجة والأعمال المتعلقة بتحقيق السياسات القطاعية للإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة المعنية ؛

- أن تعمل على إنعاش الشغل وتشجيع المبادرة الحرة.

ويجوز للوكالة أن تساهم سواء لوحدها أو في إطار الشراكة، وضمن حدود الوسائل المالية المتوفرة لديها، في تهيئة وتجهيز المنطقة المعنية بطلب من الحكومة أو من الجماعات المحلية وهيئاتها الداخلة في النطاق الترابي المعني ولحسابها.

الباب الثاني

أجهزة الإدارة والتسيير

المادة 4

يدير الوكالة مجلس إدارة يتألف من ممثلي الدولة يحدد عددهم وصفاتهم بمرسوم.

ويدعى للمشاركة في أعمال المجلس بصفة استشارية رؤساء مجالس الجهات المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم بقانون.

ويمكن للمجلس أن يستدعي لحضور اجتماعاته كل شخص ذاتي أو معنوي من القطاع العام أو الخاص يرى المجلس فائدة في مشاركته.

يعقد مجلس الإدارة دورتين في السنة.

ويمكن للمجلس أن يجتمع في دورة غير عادية كلما اقتضت الضرورة ذلك بدعوة من الوزير الأول.

المادة 5

يتمتع المجلس بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لإدارة الوكالة.

ويتولى لهذه الغاية بوجه خاص القيام بما يلي :

- يقترح كل سنة على السلطات المختصة المعنية، اعتمادا على استراتيجية عامة واستنادا إلى دراسات يجريها أو تبلغ إليه برامج العمل الكفيلة بإنعاش وتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة المعنية ؛

- يحصر ميزانية الوكالة ويبت في تخصيصها.

ولهذه الغاية يقبل الهبات ويبرم اتفاقات القروض ويحدد المساهمات المالية التي يمكن أن تمنحها الوكالة في شكل هبات أو سلفات أو إعانات أو قروض لأجل تمويل المشاريع التي اقترحت القيام بدراستها أو إنجازها ؛

- يحدد البرنامج السنوي للأعمال التي يمكن أن تقوم بها الوكالة بطلب من الدولة أو الأشخاص العامة الداخلة في النطاق الترابي المعني ؛

- يحدث، إذا رأى في ذلك فائدة، لجانا يحدد تأليفها واختصاصها ؛

- يضع النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة ؛

- يحدد شروط إبرام الصفقات ؛

- يناقش التقارير التي تحررها اللجنة المشار إليها في المادة 9 بعده ؛

- يقوم بنشر التقرير السنوي للوكالة في إطار المهام المسندة إليه بموجب هذا المرسوم بقانون.

المادة 6

يدير شؤون الوكالة مدير يعين وفق النصوص التشريعية الجاري بها العمل، ويتمتع بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لتدبير شؤون الوكالة وينفذ قرارات مجلس الإدارة، ويسوي القضايا التي يوكلها إليه مجلس الإدارة.

ويمكن أن يعين أمرا مساعدا لصرف النفقات المقتطعة من الاعتمادات المفوضة إلى الوكالة من قبل الدولة أو الأشخاص العامة اللامركزية لإنجاز بعض المشاريع.

وله أن يفوض تحت مسؤوليته جزءا من سلطه وصلاحياته إلى المستخدمين العاملين تحت إمرته.

ويمثل الوكالة أمام القضاء.

الباب الثالث

التنظيم المالي

المادة 7

تشمل ميزانية الوكالة :

1 - في الموارد :

- المداخيل المتحصلة من أعمالها ؛

- السلفات القابلة للإرجاع التي تحصل عليها من الخزينة والجماعات المحلية ؛

- حصيلة الاقتراضات الداخلية والخارجية ؛

- الإعانات المالية التي تقدمها الدولة والجماعات المحلية وأي هيئة وطنية أو دولية عامة أو خاصة ؛

- الهبات والوصايا والحاصلات المختلفة ؛

- وجميع الموارد الأخرى التي يمكن أن تخصص لها فيما بعد.

2 - في النفقات :

- نفقات الاستثمار ؛

- نفقات التسيير ؛

- المبالغ المرجعة من السلفات والاقتراضات ؛

- الإعانات والمساهمات التي تقدمها الوكالة.

المادة 8

استثناء من أحكام الظهير الشريف رقم 1.59.271 بتاريخ 17 من شوال 1379 (14 أبريل 1960) المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المكاتب والمؤسسات العمومية والشركات ذات الامتياز وكذا على الشركات والمنظمات التي تستفيد من المساهمات المالية للدولة أو الجماعات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه، تخضع الوكالة لمراقبة مالية تجزيها الدولة ويراد بها النظر في مطابقة تسيير هذه المؤسسة للمهام المنوطة بها والأهداف المرسومة لها وفي طاقاتها التقنية والمالية وصحة أعمال التسيير التي يقوم بها المدير.

المادة 9

تمارس المراقبة المشار إليها في المادة 8 أعلاه لجنة متألفة من خبراء.

يسهر عون محاسب يعينه الوزير المكلف بالمالية على صحة التزامات نفقات الوكالة وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 12 بعده.

المادة 10

تعرض كل ستة أشهر على نظر اللجنة المشار إليها في المادة 9 أعلاه التدابير المتعلقة بتنفيذ الميزانية وإجراءات إبرام وإنجاز صفقات الأعمال أو التوريدات المبرمة من لدن الوكالة والشروط الخاصة بعمليات الشراء العقارية التي تقوم بها والاتفاقيات المبرمة مع الغير واستخدام الإعانات المالية التي تتلقاها أو تمنحها وتطبيق النظام الأساسي للمستخدمين وشروط القيام بالمساهمات المالية أو توسيع نطاقها أو تخفيضها.

وتعرض على اللجنة كذلك حصيلة برنامج استعمال الاعتمادات والمخصصات المالية المرصدة للوكالة مشفوعة بكل البيانات وكشوف العمليات الحسابية والمالية وكل المعطيات الإدارية والتقنية لمنجزات الوكالة.

وتفحص اللجنة البيانات المالية السنوية الصادرة عن الوكالة، وتبدي رأيها في جودة المراقبة الداخلية للوكالة وتتأكد كذلك من أن البيانات المالية تعكس صورة صادقة لممتلكات الوكالة ووضعيتها المالية ونتائجها.

المادة 11

يمكن في كل وقت وحين أن تمارس اللجنة لأجل القيام بمهمتها جميع السلط المتعلقة بإجراء المراقبة في عين المكان، ولها أن تقوم بجميع التحريات وأن تطلب موافاتها بجميع الوثائق أو السندات الموجودة لدى الوكالة أو الاطلاع عليها.

تحرر اللجنة تقارير عن أعمالها وتبلغها إلى الوزير الأول وإلى وزير المالية وإلى أعضاء مجلس الإدارة.

المادة 12

يسهر العون المحاسب على صحة الالتزامات وعمليات التصفية والأداء التي يقررها الآمر بالصرف وله أن يتعرض عليها، وفي هذه الحالة، يخبر بذلك المدير الذي يمكن أن يأمره بالتأشير على القرار أو القيام بالنفقة. وعندئذ، يقوم العون المحاسب بالنفقة ما عدا في الحالات الآتية :

- عدم توفر الاعتمادات الكافية ؛
- عدم تبرير إنجاز العمل ؛
- غياب الطابع الإبرائي للأداء.

يرفع العون المحاسب في الحال تقريرا عن هذه الإجراءات إلى وزير المالية ورئيس مجلس الإدارة واللجنة المشار إليها في المادة 9 أعلاه.

المادة 13

تعفى الوكالة فيما يخص جميع تصرفاتها أو أعمالها أو عملياتها والدخول التي يحتمل أن ترتبط بها من كل ضريبة أو رسم أو أي اقتطاع ضريبي آخر يكون له طابع وطني أو محلي ويفرض حالا أو استقبالا. وتعفى بوجه خاص من الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على الخدمات التي تقدمها في نطاق المهام المسندة إليها بموجب هذا المرسوم بقانون.

المادة 14

يعتبر مبلغ أو قيمة الهبات النقدية أو العينية الممنوحة للوكالة من قبل أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنوية بمثابة تكاليف قابلة للخصم وفقا لأحكام المادة 7 (الفقرة 9) من القانون رقم 24.86 المتعلق بالضريبة على الشركات والمادة 9 (البند 1) من القانون رقم 17.89 المتعلق بالضريبة العامة على الدخل.

الباب الرابع

أحكام عامة

المادة 15

زيادة على المستخدمين الذين توظفهم الوكالة وفق النظام الأساسي لمستخدميها، يمكن أن يلحق بها أعوان من الإدارات العامة طبقا لأحكام النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

كما يمكن للوكالة أن تستعين في إجراء بعض الدراسات ذات الصبغة التقنية ولمدد محددة بخبراء من الإدارة العمومية أو القطاع الخاص.

المادة 16

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ويعرض على مجلس النواب ومجلس المستشارين للمصادقة عليه.

وحرر بالرباط في 2 رجب 1423 (10 سبتمبر 2002).

الإمضاء : عبد الرحمن يوسفي.

مرسوم بقانون رقم 2.02.663 صادر في 2 رجب 1423 (10 سبتمبر 2002) بإنهاء احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزي.

الوزير الأول،

بناء على الفصل 55 من الدستور ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 20 من جمادى الآخرة 1423 (29 أغسطس 2002) ؛

وباتفاق مع اللجان النيابية المختصة في مجلس النواب ومجلس المستشارين،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تنسخ أحكام الظهير الشريف الصادر في 27 من ربيع الآخر 1343 (25 نوفمبر 1924) المتعلق باحتكار الدولة في ميدان التلغراف والتلفون السلكي أو اللاسلكي، فيما يخص الاحتكار في ميدان البث الإذاعي والتلفزي المحتفظ به لفائدة الدولة بموجب المادة 111 من القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.162 بتاريخ 2 ربيع الآخر 1418 (7 أغسطس 1997).

المادة الثانية

يحدد قانون لاحق الشروط التي يمكن أن يرخص وفقها بإحداث واستغلال المقاولات التي تقدم خدمات الاتصال السمعي - البصري.

في انتظار صدور القانون المنصوص عليه في الفقرة السابقة، تؤهل الهيئة العليا للاتصال السمعي - البصري المحدثة بالظهير الشريف رقم 1.02.212 الصادر في 22 من جمادى الآخرة 1423 (31 أغسطس 2002) لمنح الرخص بإحداث واستغلال المقاولات التي تقدم خدمات الاتصال السمعي - البصري، شريطة أن لا تمنح الرخص المذكورة لمدة تفوق خمس سنوات.

المادة الثالثة

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ويعرض على مجلس النواب ومجلس المستشارين للمصادقة عليه.

وحرر بالرباط في 2 رجب 1423 (10 سبتمبر 2002).

الإمضاء : عبد الرحمن يوسفي.

مرسوم رقم 2.03.48 صادر في 27 من محرم 1424 (31 مارس 2003) بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.02.645 الصادر في 2 رجب 1423 (10 سبتمبر 2002) المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة.

الوزير الأول،

بناء على المرسوم بقانون رقم 2.02.645 الصادر في 2 رجب 1423 (10 سبتمبر 2002) المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة، المصادق عليه بالقانون رقم 61.02 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.26 بتاريخ 20 من محرم 1424 (24 مارس 2003) ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.77.185 الصادر في 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) المعتبر بمثابة قانون يتعلق برئاسة مجالس إدارة المؤسسات العامة الوطنية والجهوية ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من محرم 1424 (25 مارس 2003)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يكون مقر وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة بالرباط.

المادة الثانية

يتألف مجلس إدارة الوكالة، برئاسة الوزير الأول من :

- وزير الداخلية ؛
- الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة ؛
- وزير المالية والخوصصة ؛
- وزير الفلاحة والتنمية القروية ؛
- وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن ؛
- وزير التربية الوطنية والشباب ؛
- وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ؛
- وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي ؛
- وزير التجهيز والنقل ؛
- وزير الصناعة والتجارة والمواصلات ؛
- وزير السياحة ؛
- وزير الصحة ؛
- وزير الصيد البحري ؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالإسكان والتعمير.

يوجه رئيس مجلس الإدارة خلال الشهر السابق لاجتماع هذا المجلس دعوة إلى رؤساء مجالس جهات كلميم - السمارة والعيون - بوجدور - الساقية الحمراء ووادي الذهب - الكويرة قصد المشاركة في أعمال المجلس بصفة استشارية.

وتتضمن الدعوة جدول أعمال الاجتماع وترفق بجميع الوثائق المتعلقة به.

ويوجه رئيس المجلس وفق نفس الإجراءات وداخل نفس الآجال الدعوة إلى رؤساء مجالس أقاليم كلميم وطانطان وطاطا وأسا - الزاك والسمارة والعيون وبوجدور ووادي الذهب وأوسرد عندما تكون مشاركتهم في أعمال المجلس مفيدة بالنظر إلى جدول أعماله.

ويمكن أن يستدعى، وفق نفس الإجراءات وداخل نفس الآجال، كل شخص طبيعي أو معنوي بالقطاع العام أو الخاص يرى رئيس مجلس الإدارة فائدة في مشاركته في أعمال المجلس المذكور.

ويحضر مدير الوكالة اجتماعات مجلس الإدارة بصفة مقرر.

المادة الثالثة

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه، كلما استدعت حاجات الوكالة ذلك، وعلى الأقل مرتين في السنة :

- لحصر حسابات السنة المحاسبية المنصرمة ؛
- لدراسة وحصر ميزانية الوكالة والبرنامج التقديري للسنة المحاسبية التالية.

المادة الرابعة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 27 من محرم 1424 (31 مارس 2003).

الإمضاء : ادريس جطو.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية،

الإمضاء : المصطفى ساهل.

الملحق الخامس

يتعلق بشهادة تدريب تلقيته في مقر وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة، بالرباط من أجل تعميق البحث العلمي بخصوص الأطروحة، والاضطلاع على الوثائق والآليات التي تشتغل بها الوكالة.

Royaume du Maroc

Le Premier Ministre

27 JUIL 2007

Agence pour la promotion
et le développement économique et social
des provinces du Sud du Royaume

ATTESTATION DE STAGE

Je soussigné, Haddou Hrouch Directeur Administratif et Financier de l'Agence pour la Promotion et le Développement Economique et Social des Provinces du Sud du Royaume, sise à l'angle Avenue Moulay Rachid et Rue Patrice Lumumba - Rabat, atteste par la présente que Monsieur **Mohamed Salem Bounaaj,** titulaire de la CIN n° SH 110550 a effectué un stage non rémunéré au sein de la Direction Administrative et Financière, et ce, du 1er au 27 juillet 2007.

En foi de quoi la présente attestation lui est délivrée pour servir et valoir ce que de droit.

Directeur Administratif
et Financier
H. HROUCH

Angle Avenue Moulay Rachid et Rue Patrice Lumumba - Rabat
Tél.: (212-37) 21 92 50 - Fax : (212-37) 70 49 38
E-mail : lagencedusud@lagencedusud.gov.ma

MR

لائحة المراجع

لائحـة المراجــع

المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1- علي الشامي، الصحراء المغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الحكمة والنشر، الطبعة الأولى، 1980.

2- عبد الله حداد، الوجيز في قانون المرافق العمومية الكبرى، الرباط، أكتوبر 2009

3- الهادي مقداد، السياسة العقارية في ميدان التعمير والسكنى، الطبعة الأولى

4- مليكة الصروخ، نظرية المرافق العامة الكبرى، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، 1992

5- فتح الله ولعلو، المشرع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال، الدار البيضاء، 1997.

6- محمود الكردي، التخطيط للتنمية الاجتماعية، دراسة لتجربة التخطيط في أسوان، دار المعارف، القاهرة 1977.

7- محمد الأمراني، التحولات المجتمعية وتطور الدولة عبر التاريخ، دار النشر المغربية الدار البيضاء، الطبعة الأولى.

8- عبد الله حداد، صفقات الأشغال العمومية ودورها في التنمية، منشورات عكاظ، الطبعة الثانية، شتنبر 2002.

9- عياذ أبلال، الهجرة السرية، مقاربة سوسيولوجية ed Synergie، مطبعة انفو- برانت، 2002.

10- محمد السنوسي معنى، أضواء على قضايا التعمير والسكنى بالمغرب، دار النشر المغربية، 1988.

11- محمد زين الدين، المؤسسة الملكية في مغرب العهد الجديد، الطبعة الأولى 2009 مطبعة النجاح، البيضاء.

12- عبد العزيز أشرقي، الجهوية الموسعة نمط جديد للحكامة الترابية والتنمية المندمجة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1432-2011.

13- محمد بن عزوز حكيم، السيادة المغربية في الأقاليم الصحراوية من خلال الوثائق المخزنية، الجزء I، المؤسسة للنشر والطباعة البيضاء، 1981.

II. الأطروحات والرسائل الجامعية :

✓ الأطروحات :

1- علي أمجد، الجهة والممارسة الجهوية بالمغرب، جهة كلميم - السمارة نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين الشق، الدار البيضاء، 2005.

2- عزيز مفتاح، اللامركزية من التسيير الإداري إلى تدبير التنمية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط 2000-2001.

3- حياة متور، تنمية الأقاليم الشمالية، الاستراتيجيات الوطنية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، شعبة القانون العام، وحدة التكوين والبحث العلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين الشق، الدار البيضاء، 2004-2005.

4- عبد الواحد مبعوث، التنمية الجهوية بين عدم التركيز الإداري واللامركزية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال-الرباط 1999-2000.

5- محمد راجي، عدم التركيز الإداري بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال- الرباط 2001

6- عبد الرحيم بخنوش، التنسيق الإداري للمصالح الإقليمية التابعة للدولة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال-الرباط 2001.

7- الشريف الغيوبي، الأسس القانونية والمقومات المالية للتنمية الجهوية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال-الرباط السنة الجامعية 2002-2003.

8- رفيقة اليحياوي، دور الحكامة الجيدة في تدبير الشأن المحلي بالمغرب، جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، اكدال-الرباط 2011-2012.

9- عز الدين خمريش، الإدارة وتدبير القضايا الوطنية الكبرى، المجلس الملكي للشؤون الصحراوية نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال-الرباط 2011-2012.

10- فتيحة الكموري، التسيير الإداري للصحراء، دراسة مقارنة في أنماط التدبير الإداري للإقليم ما بين الاحتلال الاسباني والسياسات المغربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال-الرباط 2009-2010.

11- أحمد درداري، الأبعاد السياسية والاجتماعية لنظام الجهة بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، اكدال-الرباط 1999-2000.

12- عبد اللطيف الهاني، إشكالية الانتقال الديمقراطي بالمغرب، محاولة للرصد والتحليل. أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال-الرباط 2004-2005.

✓ **الرسائل :**

1- جلال أومزلوك، وكالة إنعاش الأقاليم الشمالية ومصادر تمويل برامجها، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، وحدة القانون الإداري وعلم الإدارة، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – أكدال، الرباط، 2001-2002.

2- أحمد الوحيدي، سياسة التنمية الاجتماعية لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم شمال المغرب، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، وحدة علم السياسة والقانون الدستوري، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – أكدال، الرباط، 2001-2002.

3- محمد ولزيكي، الجهة أمام تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جهة فاس- بولمان نموذجا، رسالة لنيل دبلوم السلك العالي في التدبير الإداري، المدرسة الوطنية للإدارة – الرباط، 2003-2004.

4- يحظيه ابيهي، دور وكالة الجنوب في تحقيق التنمية الجهوية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، تخصص تدبير الشأن العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – السويسي، الرباط، 208-2009.

5- سيد أحمد الشيكر، تدخلات المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء، المنطقة الجنوبية الصحراوية نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، قانون عام، وحدة العقار والتعمير والإسكان، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – أكدال، الرباط، السنة الجامعية 2003-2004.

6- مصطفى كيوب، دور الجهة في تحقيق التنمية، نموذج جهة كلميم- السمارة، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، وحدة علم السياسة والقانون الدستوري، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - أكدال، الرباط، 2006-2007.

7- عبد الله الطالبي، السياسة الجهوية بالمغرب نموذج جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، وحدة علم السياسة والقانون الدستوري، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – أكدال الرباط، 2005-2006.

8- محمد الهيبة البشرة، تدخل وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، وحدة البحث والتكوين تدبير الإدارة المحلية، جامعة الحسن الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – سطات، 2007-2008.

9- حسناء تايدي، تدبير وتنمية المجال في الأقاليم الشمالية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، وحدة علم الإدارة والقانون الإداري، جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - أكدال الرباط، يونيو 2000

10- إبراهيم بلالي، الاقتصاد الحضري بمدن الصحراء المغربية، حالة العيون بوجدور الداخلة، السمارة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، الرباط السنة الجامعية 1999-1998.

11- محمد مجيدي، الجهة بالمغرب البنية ووسائل العمل، دراسة مقارنة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السويسي-الرباط 1998.

12- عبد القادر الكيحل، الرهانات السياسية والتنموية الجهوية بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال- الرباط السنة الجامعية 2009-2010.

13- عبد الصمد الركيك، آفاق الجهوية المتقدمة بالمغرب بين اللامركزية الجهوية واللاتمركز الإداري، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القضاء الإداري، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السويسي- سلا 2011-2012.

III. المقالات:

1. زينب مبسوط، الإعداد الإنمائي بجهة وادي الذهب – الكويرة، مجلة مجالات مغاربية، العددان 04.03، 2003.

2. بشارة خضر، الشراكة الأورومتوسطية، دراسات أولية، عدد 57 ابريل 1995.

3. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 14-15 يناير، يونيو 1996.
4. مجلة الساقية الحمراء، العدد 2، السلسلة الجديدة، يناير 2005.
5. محمد المرغوي، المشروع الجهوي وتنمية الأقاليم الشمالية، مجلة فضاء الحوار عدد 19، فبراير 1999.
6. محمد أتركين، كوركاس محددات الانتماء قواعد الوظيفة ومجالات الرهان، وجهة نظر، عدد 200/731.
7. نور الدين العوفي، مآل التنمية الجهوية في الشمال، مجلة دفاتر الشمال العدد 1، خريف 1996.
8. محمد المرغدي، مشروع الجهوية وتنمية الأقاليم الشمالية، مجلة فضاءات مغربية عدد 1997،4.
9. الميلود زروقي، الجهوية وإعداد المجال: حالة الجهة الاقتصادية الشرقية في المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، مطبعة النجاح، الجديدة - الدار البيضاء، عدد 4-1999.
10. محمد بلمحجوبي، التحدي الجهوي بالمغرب، في الجهة بالمغرب تشييد جماعة محلية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، دار النشر المغربية-الدار البيضاء، 1998.
11. إدريس بن الساهل، الآفاق المستقبلية للجهة كجماعة محلية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، دار النشر المغربية-الدار البيضاء، عدد 8 1996.
12. عزام محجوب، الاستراتيجيات الجديدة للتنمية : أمن، تنمية، حقوق الإنسان وسلطة في منطقة الاوروميتوسط، دراسات أولية، عدد 73-1999، عن جمعية الدراسات الأولية.
13. جمال شلبي، العرب وأوربا، من الحوار العربي-الأوربي إلى الشراكة المتوسطية، في وجهة نظر: مؤتمر العرب والغرب: صورة متقابلة، العدد الأول 1998، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان.
14. آر.كيه رامازاني، الشراكة الأوربية-المتوسطية: إطار برشلونة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد 22، 1999.
15. د.الشاذلي العياري، البحر الأبيض المتوسط المجموعة الأوربية: رهانات تعاون، دراسات دولية، عدد 2، 1990/35.
16. عبد النورين عنتر، التوجهات الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي، مجلة دراسات دولية، عدد 54، يناير 1995.
17. د.الشاذلي العياري، إعلان برشلونة: تحليل نقدي على ضوء اتفاقية الشراكة الأوربية التونسية، في بحوث اقتصادية عربية، عدد5، 1996.
18. سمير بلمليح، المشروع التنموي للملك محمد السادس بين المرتكزات ومعيقات الانجاز، المغرب في مفترق الطرق 2004-2005 دراسات إستراتيجية، منشورات وجهة نظر، 2005.
19. عبد الله الإدريسي، منطلقات من أجل إصلاح البنيات الإدارية المحلية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد5 السنة 1996.
20. حسن الوزاني الشاهدي، الجهة أداة لتطوير ودعم اللامركزية، المجلة المغربية لقانون واقتصاد التنمية، العدد 45، السنة 2001.
21. محمد اليعكوبي، الجهوية المتقدمة ورهان التغيير بالمغرب، الجهوية الموسعة ونظام الحكم الذاتي، دراسات مختارة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد خاص،2011-71.
22. مينة بلمليح، الجهوية المتقدمة ورهان التغيير بالمغرب، الجهوية الموسعة ونظام الحكم الذاتي، دراسات مختارة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد خاص71، 2011.
23. رشيد لبكر، التطور الدستوري للجهة بالمغرب، من يحكم؟ الدستور وحقيقة التغيير، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد مزدوج 19-20، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2012.
24. محمد اليعكوبي، مفهوم الجهوية في الخطب الملكية،، الجهوية المتقدمة ورهان التغيير بالمغرب، الجهوية الموسعة ونظام الحكم الذاتي، دراسات مختارة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد خاص2011،71.
25. حجيبة الزيتوني، الجهة والإصلاح الجهوي بالمغرب، السلسلة المغربية لبحوث الإدارة والاقتصاد والمال العدد3، الطبعة الأولى 2011، الطبع طوب بريس الرباط.
26. مصطفى بلقزبور، توزيع الاختصاص بين الدولة والجهات أي نموذج ممكن في أفق مغرب الجهات، السلسلة المغربية لبحوث الإدارة والاقتصاد والمال العدد3، الطبعة الأولى 2011، الطبع طوب بريس الرباط.
27. محمد بوجيدة، تداخل اختصاصات الدولة والجماعات المحلية بين القانون والممارسة العملية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال اجتماعية، العدد 78، الطبعة الأولى 2008.

28. علي أمجد، الموارد المالية والبشرية، مقومات أساسية للامركزية الجهوية ووسيلة لتطويرها، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد74، 2007.
29. أحمد أجعون، تكوين المنتخب الجماعي والميثاق الجماعي الجديد، نحو جماعة مواطنة، سلسلة مواضيع الساعة، عدد44، 2003.
30. محمد أتركين، التوظيف السياسي لقضية الصحراء، أسئلة المسلسل الديمقراطي الشرعية والوثيقة الدستورية، مجلة وجهة نظر، عدد28 ربيع 2006.
31. القرار الأممي رقم 1752 وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 16 أكتوبر 2006، منشور بالمجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة نصوص ووثائق عدد 191، 2008.
32. حسين مجدوبي، ملف الصحراء في استراتيجيات الدول الكبرى، مجلة وجهة نظر، عدد 28 ربيع 2006.
33. سعيد خمري، السلطة التنفيذية لجهة الحكم الذاتي للصحراء المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 80 ماي - يونيو 2008.
34. أبو لاس حميد، التجربة الجهوية بالمغرب وإمكانية الإصلاح على ضوء مشروع الحكم الذاتي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 87-88 يوليوز- أكتوبر 2009.
35. عبد المجيد البجوقي، الحكم الذاتي ودولة الجهات في المغرب، إعادة فتح ورش الإصلاح الديمقراطي، مجلة وجهة نظر عدد 28، ربيع 2006.
36. محمد أتركين، أسئلة المسلسل الديمقراطي الشرعية والوثيقة الدستورية، مجلة وجهة نظر، عدد28 /2006.

IV. الجرائد:

1- عبد الفتاح برغوت، أقاليم الشمال، الدينامية الديمغرافية، التجهيزات التحتية، الأنشطة الاقتصادية، الإمكانات : العوائق والآفاق، جريدة العلم، 29-11-1997.
2- سهيلة الريكي، مناطق شمال المملكة، طاقات بشرية وطبيعية غنية وتجهيزات ضعيفة، جريدة الأحداث المغربية، 13-10-1999.
3- جريدة الأحداث المغربية، 13-10-1999.
4- محمد السوعلي، التحولات الجهوية ومتطلبات بناء اقتصاد المنطقة الشمالية بالمغرب، جريدة الإتحاد الإشتراكي، 15-10-1997.
5- جريدة العلم، 29-11-1997.
6- السياحة في الشمال، جريدة الإتحاد الاشتراكي، 1998-08-26.
7- جريدة بيان اليوم، 10-02-1999.
8- مصطفى العباسي، أقاليم الشمال بين واقع العزلة ومحدودية المشاريع المستقبلية، جريدة الأحداث المغربية، 09-09-2000.
9- ي دافقير، وكالات التنمية، حكومات مصغرة في جهات ترابية سياسية، جريدة الأحداث المغربية 2008/01/30.
10- أحمد الخمسي، إدريس العمراني وإدريس بن يحي، وكالة تنمية الأقاليم الشمالية، جريدة الأحرار 1997/03/14.
11- جريدة المستقبل، 1996/12/23.
12- محمد الحراق، وكالة إنعاش وتنمية الشمال في ظل قانون تنظيم الجهات، جريدة الاتحاد الاشتراكي، 29-06-1997.
13- اجتماع المجلس الإداري لوكالة تنمية الأقاليم الشمالية، جريدة الميثاق 1 /2 - 12- 1996 .
14- المجلس التوجيهي لوكالة إنعاش أقاليم الشمال، إجراءات لتحفيز المستثمرين الخواص، جريدة الأنباء، 21-10-1998.
15- جريدة الأنباء 31-10-1998.
16- اجتماع المجلس الإداري لوكالة تنمية الشمال، هل تنجح الوكالة حيث فشلت الحكومة، جريدة اليوم، 04-01-1996.
17- تنمية الأقاليم الشمالية، إقامة مناطق للأنشطة الاقتصادية والصناعية خلال السنوات المقبلة، جريدة الميثاق، 08 أكتوبر 1997.
18- المغرب يدعو الإتحاد الأوروبي إلى دعم تنمية أقاليم الشمال وإعطاء مضمون جديد للعلاقات، جريدة العلم، 09-07-1997.
19- جريدة السياسة الجديدة، ليوم 09-07-1996.
20- استمرار البحث عن الدعم الأوروبي لتنمية الشمال، جريدة السياسة الجديدة، 09-07-1997.
21- ابتداءا من الأربعاء الماضي ATR للرحلات الجوية بين البيضاء وكلميم- طانطان، الإتحاد الإشتراكي، الاثنين 102 يوليوز 2007
22- بوجدور المدينة المنار- طرفاية: محطات العمر- العيون: المؤهلات الحضرية، أسرار الجنوب المغربي، Maroc Hebdo، 2007.
23- مهرجان روافد أزوان الثقافي الدولي بمدينة العيون، رسالة الأمة، الاثنين 28 ماي 2007.
24- في الندوة التقديمية لبرنامج المهرجان الدولي لمدينة طرفاية كابوجوبي تحتفل بالموسيقى والتاريخ، الأحداث المغربية، 28 شتنبر 2007.
25- جلالة الملك يدشن بكلميم المعهد المتخصص للتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، جريدة الحركة، الخميس 29 نونبر 2007.

26- بناء مكتبة وسائطية بمدينة العيون، جريدة بيان اليوم، 16 أبريل 2009.
27- نادية البوكيلي، افتتاح ثلاثة مراكز إرشاد طلاب الجنوب، جريدة الصباح، السبت 24 فبراير 2007.
28- ليلى أنوزلا، اتفاقيات شراكة لإحداث ثلاثة مراكز جهوية لإرشاد الطالب، جريدة الصحراء ت المغربية، الجمعة 23 فبراير 2007.
29- الداخلة تحتفي بالموسيقى المغربية والإفريقية في مهرجانها للبحر والصحراء، جريدة الأحداث المغربية، 03 فبراير 2001.
30- محمد اللويزي، سياحة الواحات مورد معيشي جديد لساكنة طاطا، بيان اليوم، 28 ماي 2009.
31- عبد الرحيم العطري، ضبط المجال...في البدء...كان الهاجس الأمني، أسبوعية الصحيفة، العدد 56-14/8 مارس 2002.
32- تنسيق الجهود من اجل تنمية اقتصادية اجتماعية بالجهة الشرقية، جريدة الايام عدد 25-114، 31 دجنبر 2003.
33- تصريحات السيد حسن العمراني المدير السابق لوكالة الشمال لجريدة العلم ليوم 28-01-1999.
34- امبارك الطقسي، البحث عن مؤهلات جديدة لأقاليم الشمال، جريدة الصحراء 11-03-1998.
35- تنمية الأقاليم الشمالية، اجتماع اللجنة المغربية الاسبانية للتعاون العلمي والتقني، جريدة رسالة الأمة 27-11-1996.
36- اتفاقية تعاون بين الحكومة المستقلة للأندلس ووكالة تنمية أقاليم الشمال بالمغرب، جريدة الصحراء 09-02-1998.
37- لجنة وزارية تبحث نتائج برامج تنمية أقاليم الشمال والمرحلة الثانية لتنمية وتهيئة المنطقة المتوسطية، جريدة الأنباء 14-01-1999.
38- تصريح وزير الصيد البحري لجريدة البيان ليوم 11 مارس 1997.
39- جريدة العلم، 02 يناير 1997.
40- تنمية الأقاليم الشمالية، إقامة مناطق الأنشطة الاقتصادية والصناعية خلال السنوات المقبلة، جريدة الميثاق، 08-10-1997.
41- تصريح بعثة الإتحاد الأوربي بالرباط، جريدة الأنباء، 17-07-1997.
42- المجلس التوجيهي لوكالة تنمية الشمال يحث على اتخاذ إجراءات تحفيز الاستثمار، جريدة بيان اليوم، 03-11-1998.
43- جريدة الأنباء، 31-10-1998.
44- مولاي لمباركي، المصادقة على شركات لإنجاز مشاريع تنموية واعدة، جريدة العلم، الأربعاء 2 ماي 2007.
45- وكالة الجنوب، بداية استغلال السد تويزكي الرمز اقليم آسا-الزاك، شتنبر 2007.
46- جلالة الملك يطلع ويعطي انطلاقة مشاريع اجتماعية وصناعية، الصحراء المغربية، الخميس 06 دجنبر 2007.
47- الاستثمارات بقطاع الطرق بجهة وادي الذهب-الكويرة، جريدة الاتحاد الاشتراكي، 2009/04/03.
48- 10 ملايين درهم لإنقاذ واحات طاطا، الأحداث المغربية، 09 يونيو 2008.
49- أحمد حجي: "دار المبادرة" آلية جديدة لولوج عالم الشغل، 20 مليون دولار لتحسين مستوى التنمية البشرية في الجنوب، جريدة الصحراء المغربية، الخميس 09 نونبر 2006.
50- 28 اتفاقية لانجاز مشاريع فاقت قيمتها 470 مليون درهم، البنيات التحتية والتأهيل الحضري والمرافق الجماعية من أهم المشاريع، جريدة بيان اليوم، 14 ماي 2009.
51- جغرافية الأقاليم الصحراوية، تنمية الأقاليم الصحراوية من خلي هنا إلى بنموسى، جريدة الوطن، 9 يناير 2013.
52- مولاي بوبكر حمداني، وكالة تنمية الجنوب استنفذت الغايات المحدثة لها، جريدة الوطن، 31 يوليوز 2013.

V. التقارير والوثائق:

1- وكالة إنعاش وتنمية الشمال، المجلس الإداري لوكالة إنعاش وتنمية الشمال، الدورة العاشرة - 17 أبريل 2013.
2- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، البرنامج الاقتصادي والاجتماعي المندمج 2001، المجلس الإداري، تازة 26 يونيو2001، WORLD DESIGN، الرباط.
3- مخطط عمل المدى القصير يونيو 1998، وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، البرنامج الاقتصادي والاجتماعي المندمج لعمالات وأقاليم الشمال بالمملكة.
4- وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، مديرية إعداد التراب، الحوار الوطني حول إعداد التراب، عناصر تمهيدية، جهة طنجة – تطوان، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، دجنبر 1999.
5- وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، مديرية إعداد التراب، الحوار الوطني حول إعداد التراب، عناصر تمهيدية، جهة تازة الحسيمة – تاونات، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، دجنبر 1999.
6- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، المحاور الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال بالمملكة،WORLD DESIGN ، الرباط، 1996.

7- وزارة إعداد التراب الوطني والتهيئة والتعمير والإسكان، جهة كلميم – السمارة، الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني، عناصر تمهيدية، مديرية إعداد التراب الوطني، منشورات عكاظ، الرباط 1999.

8- وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط، التنمية الجهوية وبرامج الجماعات المحلية، وثيقة مصاحبة لمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004، مديرية البرمجة.

9- وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط، المندوبية الجهوية بالعيون، سكرتارية اللجنة الجهوية للسكان، التقرير السنوي للسياسة السكانية الخاص بجهة العيون، بوجدور الساقية الحمراء، مارس 2001.

10-مديرية إعداد التراب الوطني، مطبوعات الحوار الوطني لإعداد التراب الوطني فبراير 2000، عدد خاص عن جهة وادي الذهب - الكويرة.

11-المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية بكلميم، النشرة الإحصائية : كلميم-السمارة، 2012.

12-المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية بالعيون، النشرة الإحصائية الجهوية العيون-بوجدور-الساقية الحمراء 2012.

13-مونوغرافية موجزة، جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء، المجلس الجهوي، قسم اللجنة والإعلاميات.

14-وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط، المندوبية الجهوية لجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء، ووادي الذهب-الكويرة، الوضعية الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية بجهة العيون، بوجدور-الساقية الحمراء، يونيو 2000.

15-وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط، المندوبية الجهوية لجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء ووادي الذهب-الكويرة، الوضعية الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية بجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء، يونيو 2000.

16-وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط، برنامج مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية جهة وادي الذهب-الكويرة، 2000-2004.

17-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية بالمملكة، الداخلة، البعد الآخر.

18-المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية بالعيون، مونوغرافية جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء، 2011.

19-المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية بالداخلة – مونوغرافية جهة وادي الذهب-الكويرة لسنة 2008.

20-المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية بكلميم، مشروع مخطط تنموي لجهة كلميم-السمارة، مؤهلات وآفاق التنمية بالجهة، التقرير التركيبي، شتنبر 2012.

21-المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نموذج التنمية الجهوية للأقاليم الجنوبية ورقة تأطيرية، دجنبر 2012.

22-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، البرنامج التنموي لوكالة تنمية عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، تقرير الأنشطة 2007-2010/ آفاق التنمية 2011-2013، أبريل 2011.

23-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، تقرير حول أنشطة الوكالة لغاية دجنبر 2000، المجلس الإداري، يونيو 2001.

24-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، تقرير عن أنشطة الوكالة برسم سنة 1997، يونيو 1998.

25-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، تقرير حول أنشطة الوكالة 2001-2002، المجلس الإداري يونيو2003.

26-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، البرنامج الاقتصادي والاجتماعي المندمج لعمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، مخطط عمل المدى القصير، يونيو 1998.

27-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، تقرير حول أنشطة الوكالة 2001-2002، المجلس الإداري، يونيو 2003.

28-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، تقرير حول أنشطة الوكالة لغاية يونيو 1999، المجلس الاداري1999.

29-المحاور الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الجنوب، وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة 2004-2008.

30-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة،برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية 2004-2008. الخصوصية العامة.

31-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة،برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية 2004-2008. شتنبر 2004.

32-مذكرة 21 المحلية في أقاليم الجنوب، وكالة الجنوب 2007.
33-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة،برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية 2004-2008. عرض ملخص.
34-وكالة الجنوب، مذكرة 21 المحلية في أقاليم الجنوب.
35-وكالة الجنوب، مذكرة 21 المحلية في أقاليم الجنوب: آسا- كلميم- طانطان- طرفاية-طاطا.
36-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة، أوراش الأقاليم الجنوبية، دجنبر 1996.
37-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة، برنامج مبادرة "إنعاش التشغيل والتنمية".
38-كلميم على خطى التنمية، وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية.
39-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة، تقرير حول أنشطة الوكالة 2001-2000، يونيو 2003.
40- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة،البرنامج التنموي لوكالات تنمية عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، تقرير حول الأنشطة 2007-2010/آفاق التنمية 2011-2013، ابريل 2011.
41-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة،البرنامج الاقتصادي والاجتماعي المندمج، المجلس الإداري، WORLD DESING، تازة 26 يونيو 2001، الرباط 2001.
42-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، تقرير الأنشطة 2006-2003 مذكرة تركيبية.
43-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، تقرير الأنشطة المنجزة ما بين 2004 و2003 وآفاق 2010-2014، فبراير 2010.
44-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة، أطلس 2008-2009، الأوراش الكبرى لجهة كلميم-السمارة.
45-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة، أطلس 2008-2009، الأوراش الكبرى لجهة وادي الذهب-الكويرة.
46-التشخيص البيئي لمدينة كلميم، ملخص مذكرة 21 المحلية، وكالة الجنوب- مارس 2007.
47-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة، القضاء على السكن غير اللائق بالأقاليم الجنوبية، يونيو 2004.
48- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة، وكالة الجنوب 2004-2008، محرك أفقي لتنمية أقاليم الجنوب بالمملكة، يناير 2009.
49-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة، برنامج حماية وتنمية واحات جنوب المملكة، ملخص المنجزات، يونيو 2006- يونيو 2010..
50-المملكة المغربية، جهة كلميم-السمارة، إقليم كلميم، الجماعة القروية اسرير، المخطط الجماعي للتنمية للجماعة القروية لاسرير 2009 2014.
51-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، المحاور الإستراتيجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال بالمملكة: WORLD DESIGN، الرباط 1996.
52-وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة، الإشكالية العامة لأقاليم الجنوب، نونبر 2004.
53-تقرير اللجنة الاستشارية حول الجهوية المتقدمة، الكتاب الثاني، تقارير موضوعاتية.

VI. دراسات وندوات :

1- مداخلة السيد محمد العوافي، رئيس مديرية إعداد التراب الوطني، تحت عنوان الأقاليم الصحراوية : ترسيخ الاندماج وتنمية مستديمة على هامش الأيام الداسية لتنمية الأقاليم الجنوبية، العيون. يوليوز 2000، ورشة إعداد التراب والتعمير.
2- أحمد بومزكو، وادي النون من خلال وثائق دار إيليغ / عبد الواحد أكمير، مساهمة مغاربة كلميم في الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للتنبكتو. ندوة واحات وادي نون بوابة الصحراء المغربية، أعمال الندوة 11-10-9 نوفمبر 1995، جامعة ابن زهر، منشورات كلية الأداب والعلوم، أكادير، الطبعة الأولى، سنة 1996.
3- أحمد بلقاضي، التنمية الاقتصادية والبشرية بين التحديات الديموغرافية وإكاهات الوسط الصحراوي، في الصحراء الأطلنتية المجال والإنسان، بشراكة وكالة الجنوب وجامعة ابن زهر، تنسيق رحال بوبريك، منشورات وكالة الجنوب.

4- عبد الله أولباز، نظرية عامة حول استغلال مناجم العدانة مناجم تامدولت، أعمال ندوة طاطا 15-16-17 مارس 1995.
5- واحات باني، العمق التاريخي ومؤهلات التنمية، منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهرأكادير، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى 1999.
6- قاسم جميل قاسم، المؤسسة العامة كاستراتيجية إدارية للتنمية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، إدارة البحوث والدراسات، شركة الشرق الأوسط للطباعة، 1985.
7- عبد الرحمان البكريوي: التنمية الجهوية لمنطقة الريف (الناظور والحسيمة) في الريف، موارد قدرات، تطلعات، جامعة الشريف الإدريسي المفتوحة-الحسيمة، الدورة الرابعة يونيو 1991، منشورات وزارة الثقافة.
8- مصطفى عبد الله خشيم، تأثير مؤتمر برشلونة على الأمن الاقتصادي العربي : النظرية والتطبيق، عن أعمال ندوة الأمن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية المنعقد أيام 9 إلى 11 يناير 1996، مركز الدراسات العربي- الأوربي، الطبعة الأولى، 1996.
9- هبة أحمد نصار، تقييم السياسات العامة، قضايا للمناقشة في المؤلف الجماعية -تحليل السياسات العامة - قضايا نظرية ومنهجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى 1998.
10-هاني خلاف، احمد نافع، نحن واروبا: شواغل الحاضر وآفاق المستقبل، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1997.
11-عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970.
12-توفيق بوعشبة، مبادئ القانون الإداري التونسي، المدرسة القومية للإدارة، مركز البحوث والدراسات تونس، طبعة ثانية، فبراير 1995.
13-صالح حمزاوي، عرض حول الجهوية الموسعة، في الجهوية الموسعة والتنمية الاجتماعية، رابطة الجمعيات الجهوية، مداخلات اللقاء العلمي المنظم بالرباط يوم 11 فبراير 2012.
14-أمينة المسعودي، الحكم الذاتي بالصحراء، ممارسة متقدمة، مداخلة في اليوم الدراسي الذي نظمته الجمعية المغربية لخريجي العلوم السياسية في موضوع الحكم الذاتي والجهوية الموسعة بالمغرب، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، الرباط، 2008/12/26.

VII. الخطب الملكية

1- خطاب الملك الحسن الثاني أثناء اجتماع مخصص للنظر في تنمية أقاليم الشمال، 10 فبراير 1993، انبعاث أمة، الجزء 38 ص 66.
2- خطاب الملك الحسن الثاني أثناء تعيينه المدير العام لوكالة الشمال.
3- خطاب الملك محمد السادس، يوم الأربعاء في ساحة المنشور بمدينة العيون 6 مارس 2002.
4- خطاب الملك الحسن الثاني، 20 يونيو 1996، انبعاث امة، المطبعة الملكية، الرباط 1996.
5- خطب وندوات الملك محمد السادس 2001- يوليوز 2002، م. س.
6- خطاب الملك الحسن الثاني بالقصر الملكي بفاس حول تنمية الأقاليم الشمالية، بتاريخ 11 فبراير 1993.
7- خطاب الملك الحسن الثاني، إثر تعيين المدير العام لوكالة الشمال سنة 1996.

VIII. النصوص والظهائر

1- الظهير الشريف رقم 77-71-1 الصادر بتاريخ 16 يونيو 1971، الجريدة الرسمية عدد 3060.
2- المرسوم بقانون رقم 645.02.0 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة.
3- المرسوم رقم 2.97.246 المتعلق بالتقسيم الجهوي.
4- ظهير 1.95.155 الصادر في 6 غشت 1995 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 95.06 الخاص بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، الفصل الثالث، المادة 13، التنظيم المالي.
5- ظهير شريف رقم 155-95-1 صادي في 18 من ربيع الأول 1416، الموافق لـ غشت 1995، المتعلق بتنفيذ القانون رقم 06-95 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة.
6- الظهير الشريف رقم 1.59.271 بتاريخ 17 شوال 1379 الموافق لـ 14 أبريل 1960 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المكاتب والمؤسسات العمومية والشركات ذات الامتياز وكذا على الشركات والمنظمات التي تستفيد من المساهمات المالية للدولة أو الجماعات العمومية.
7- مرسوم بقانون رقم 02.02.645 الصادر بتاريخ 10 شتنبر 2002، يتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة، الجريدة الرسمية عدد 5098 بتاريخ 12 شتنبر 2002.

8- قانون رقم 6102، القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 02.02.645 صادر بتاريخ شتنبر 2002 والصادر بتنفيذ الظهير الشريف 10 رقم 1.03.26 بتاريخ 24 مارس 2003، الجريدة الرسمية رقم عدد 50.96 بتاريخ 2003.

9- المرسوم رقم 2.03.48 صادر بتاريخ 31 مارس 2003 بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.03.645 بتاريخ 10 شتنبر 2002 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة، ج.ر.عدد 5096.

10-القانون رقم 47.96 المنظم للجهات

11-ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (3 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور.

12-مرسوم رقم 2.00.1043 بتاريخ 22 غشت 2000، الجريدة الرسمية عدد 4831 بتاريخ 18 شتنبر 2000.

13-ظهير شريف رقم 1.38.008 بتاريخ 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية 2372 بتاريخ 11 ابريل 1958.

IX. مقالات عبر الانترنيت

1- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نموذج التنمية الجهوية للأقاليم الجنوبية، ورقة تأطيرية، دجنبر 2010، منشور على الموقع الإلكتروني : www.ces.ma

2- كريم الشكاري، الجهوية المتقدمة بين مقتضيات الدستور المغربي الجديد وآفاق الوضع الجديد، مقال عبر الأنترنيت على موقع العلوم القانونية :www.Marocdroit.com

3- عبد اللطيف بروجو، التأصيل الدستوري للجهوية المتقدمة، مقالة منشورة بالموقع الإلكتروني : www.alakhbar.ma

4- المحاور السبع الكبرى التي تضمنها مخطط التنمية الخماسي (2004-2008) على موقع وكالة الجنوب:www.agenceduSud.gov.ma

5- مجال تدخل وكالة الجنوب : كافة الجماعات المحلية التابعة للجهات الصحراوية الثلاث، منشور على الموقع الالكتروني : www.almaghribia.canalblog.com

المراجع باللغة الفرنسية

En francais :

I. Ouvrages :

1- Bel GUENDOUZ, La communauté marocaine à l'étranger : partenaires et citoyes, kenitra, boukili impression, Avril 1999.

2- Monique CHEMILLIER- GENDAREAU, L'injustifiable : les politiques françaises de l'émmigration, paris, Bayard, 1998.

3- Rousset (M) Etat et secteur public au Maroc, in Etat et développement dans le monde Arabe, CNRS, 1990.

4- A.claisse : Aménagement du territoire et stratégie sociales au maroc, in A.A.N, 1983.

5- Med BEN El Hassan Alaoui, La coopération entre l'union Européenne et les payes du Magreb, collection Edification d'une etat Moderne, NATHAN 1994.

6- Anas ben SALAH ZEMRANI : La décentralisation et déconcentration, Française, paris 1993.

7- Driss EL BASRI : La décentralisation au Maroc de la commune à la région, 1er édition, NATHAN. 1994 , paris

8- Bruno REMOND : La région : une unité politique d'avenir, 2éme édition, Monchrestien, paris, 1995.

9- CARTINI Sophie, Les Rgybat (1610-1934) Torne II territoire et société, Edition l' harmatton, paris 1989.

10- Eric de Hullesen : tan tan et sa région, guide « je suis tout » C.D.H edition imprimerie. Elite Rabat 1999.

11- Maroc région, pays territoires, ouvrage collectif sous la direction jean francois troin , maison neuve et la rose, Tarik imprimerie Instapariat, paris.

12- ahmed joumani, L'oasis d'Asrir, Elements d'histoire sociale de l'oued Noun , préface Danie Rivet, collection histoire et sociétes du sud marocain, éditions le croiser, (C.T.P) imp, EL MAARIF Al jadida , Rabat, 2009.

13- Jean Baptiste leroux, Mohamed EL faiz, Le Maroc Saharien, Actes sud/ Malika editions ,2008.

II. Mémoires et thèses :

1- **M**ohamed Zrioli : Edification de la région économique au Maroc, thése doctort d'état et sciences économiques, universités Mohamed V. F.S.J.ES, Rabat 1996.

2- Abderahmane HADDAD, les procédures budgétaures des collectivités locales, doctorat en droit public, université sidi Mohamed ben abdellah Fés. U.F.R , droit administratif et a sciences administratives F.S.J.E.S ,2000

3- El MERGHADI.M : Reproduction Sociale et différenciations régionales, Thése d'Etat en économie, l'université Mohmaed V Rabat 1987.

4- Ahmed Bhayya : La contribution de l'agence de sud du développement local de la région LBSH. VFR, Desa, Gestion et développement local, L'université Hassan I, Faculté des sciences juridique et économique et social, Settat 2007.

III. Revues :

1- Hadou HROUCH, AND un istrument au service de partenariat euro- méditerranéen. In L'annuaire de la méditerrané 1999, GERM.

2- F.OULAOUI, le maroc et l'Espagne face à la méditerranée, Revue signes du présent, N°2, 1988, 105.

3- Said HADI (PDG du l'ASTM) tanger Med pour rune grande proximité EST, OUEST et NORD-SUD in Architecture du maroc, N°15, Février- Mars 2004.
4- Gilty (J-P)-perrat (J) : Développement local et coopération décentralisée, critique économique, N°4-2004.
5- Un ouvrage sur le SAHARA atlantique. Le reporter, 27 Septembre 2007.
6- M.ROUSSET, La nouvelle étape de la régionalisation au Maroc : Le passé ne répond pas de l'avenir, in Revue Française d'administration publique, N°35-1985.
7- Gérard Kebabdjian le libre échange Euro-magrébin : une évolution macro-économique Revue tiers monde – N°144 – octobre- décembre.
8- Mohamed EL YAAGOUBI: La région en tant que nouvelles collectivités locales au maroc R.E.M.A.L.D, N° 20-21, juillet-décembre 1997.
9- Med BRAHIMI : La déconcentration et de la décentralisation au maroc Réalité cohabitation, Synergique ou conflictuelle, R.MF.P.E n° 8, 1992.
10- Abdalhak AKLA : Le changement une urgence pour administration esthénique, REMALD, N°27, Avril-juin 1999.

IV. Presse :

1- O.M. l'oriental, toujours en retard par rapport à d'autre région, Almagreb, 28-08-1997.
2- Mohamed larbi ALKHIATI, provinces du Nord du Maroc : Donnés sur le programme de la promotion et de développement, ALMAGHREB, 18-04-1994.
3- A.BH. promotion de l'investissement dans les zones Nord : de nouveaux services au profit des investisseurs, L'opinion, 18-09-1997.
4- Mokhtar Ghailani, contre la contrebande et pour le Développement du nord, L'Europe n'a rien fait et bassri ne croit pas à la répression, libération, 31/10/1996.
5- El Mahjoub Rouane, agence de promotion de développement du nord : pour une meilleur intégration de la région dans le tissu économique et social national, Al Maghreb, 23/24-06-1996.
6- Hassan Ben Kabli, réunion du conseil d'orientation de l'agence du nord, Al bayane 30-10-1998.
7- MAP, le conseil d'orientation de l'ADPN, le matin du sahara, 31-10-1998
8- M.Nassiri. développements des provinces du nord, une entreprise stratégique et économique, L'opinion, 23-12-1996.
9- Med Moujahid, le programme MEDA très largement révive à la baissi, la vie économique 26 juin 1998.
10- L'économiste , le jeudi, 25 juin 1998.
11- Promotion et développement du Nord, pour déterminer à soutenir la politique de S.M le Roi, le matin au sahara, 10-03-1998.
12- Mokhtar Ghailani, Brasri lui avait reproché ses hésitations, l'europe sort ses 9 milliards pour le nord, libération 07 Novembre 1996.
13- Province du Nord, Alhouseima dans la ligne le matin du sharara, 26-11-1996.
14- MAP, réunion du C.A de l'agence de promotion des régions du Nord : strategie de developpement, AL BAYANE, 01-12-1996.
15- AHMED EL FADILI, l'agence de développement du Nord : d'une banque de données à une banque de projets, le matin du sahara, 20-06-1997

16- NAIMA ENNAZI , développement des provainces du nord la stratégie de l'agence l'opinion, 11-12-1996.
17- 300 MDH débloqués pour l'exécution des travaux, programme pour le développement urbain de dakhla, libération, A.E.K 14 Mai 2009.
18- DNCR à Laayoune, Mohamed Lâabid, la ville de relooke Aujourd'hui 14 octobre 2009.
19- Activités Royales de projet socio-industriels à Tiliouine, Aujourd'hui le Maroc, vendredi 07 décembre 2007.
20- 56 anniversaire de la révolution du Roi et du peuple, plusieurs projets de développement lancés, libération, 27 Aout 2009.
21- SM le roi preside la ceremonie de signature d'une convention de mise à niveau urbaine de villes d'assa et de zag, l'opinion, jeudi 06 décembre 2007.
22- Promotion de l'emploi et du développement Aujourd'hui, 06 fevrier 2007
23- Laayoune, signature d'une convention relative au PRDA, MAP, Aujourd'hui le Maroc, 05 mars 2009.
24- Tourisme, nouveau projet en gestion dans le sud marocain le matin du sahara, 02 juillet 2008.
25- Le sahara marocain en texte et en image secrets du sud marocain (southern marocain secrets), Maroc hebdo, 26 janvier 2007.
26- Transport aérien, de nouvelles liaisons entre casablanca et dakhla, aujourd'hui, 15 décembre 2009.
27- Activités Royale, S.M Mohamed VI inaugure « Dar Attalib » à la commune « Fask » et lance des projets de développement, Mardi 04 décembre 2007. Par MAP.
28- Ahmedou EL KHATAB, le chantier de la salle omnisport d'Assa avance à grands pas, l'libération, jeudi 29 Novembre 2007.
29- Le souvrain préside la signature de la convention pour la mise à niveau infrastructurelle de tata ou coût de 70,55 DH, le Matin, samedi : décembre 2007.
30- Activité Royale : le souvrain donne le coup d'envoi à la construction d'un centre touristique à la commune urbaine de Akka, le matin, vendredi 07 décembre 2007.
31- Abdeslam BILALI, une compétition haute en couleurs, course sur route RAH FADILI-ASSA-ZAG, le soir, 14 février 2001.
32- Premier festival international de tarfaya, Le matin, 27 septembre 2007.
33- Mamady sidibé, DAKHLA une région aux multiples a touts, la nouvelle tribune, 02 octobre 2009.
34- MAP, de véritables joyaux du désert en danger pour que perdurent les ousis, libération, 15 juillet 2009.
35- Thème d'un séminaire organisé en octobre 1990 à Tétouan, le rapport de synthèse paru dans libération N403, le 09 Novembre 1990.

V. Rapports, documents et colloques :

1- Ministère de l'Aménagement du territoire de l'urbanisme et de l'habitat-Aménagement du Territoire et urbanisme-région Laayoune-boujdour-Sakia El Hamra - Débat National sur l'Aménagement du Territoire-Editions okad- décembre 1999.
2- Christian SUBLENS, ADA, Les Agences de développement Economique, 1999.
3- EURADA, Agences des développements Et Entreprises Document de travail, Réunion de dialogue avec la DG 23, 4 juin 1999.
4- Santucci J.C : la question saharienne dans la vie politique marocaine, in enjeux sahariens, Editions, CNR-5 paris 1984.

5- Monographie de la région Guelmim Semara, Royaume du Maroc, chambre de commerce d'industrie et de service de Tan Tan, 1999.
6- Région laayoune –Boujdour –Skia El Hamra, Débat national sur l'Aménagement des territoires.
7- Monographie la région de laayoune-Boujdour-Sakia El Hamra, direction régionale au plan laayoune 2008.
8- Royaume du Maroc, ministre de la prévision économique et du plan.
9- haut-commissariat au plan, guelmim projet de plan développement de la région guelmim Smara, potential et perspectives de développement de la région, document de synthèse, décembre 2009.
10- Haut-commissariat au plan, direction régional d'oued EDDAHAB –lagouira, Monographie Régional 2010.
11- Haut-commissariat au plan, direction régional de Guelmim Smara, annuaire statistique de la région guelmim-Smara 2012.
12- Haut commissariat au plan, Direction régional de laayoune-Boujdour– Sakia El Hamra, Annuaire Statistique se la région de laayoune-Boujdour-Sakia El Hamra, 2012.
13- haut commissariat au plan, Direction Régional d'oued–edahab, lagouira, Annuaire statistique de la région d'oued-edahab-lagouira, 2010.
14- Conseil économique et social et environnement, modèle de développement régional pour les provinces du sud, note de cadrage, décembre 2012.
15- haut commissariat au plan, direction régionale de guelmim, projet de développement de la région guelmim-Smara, pententiel et perspectives de développement de la région, document de synthése, Février 2013.
16- L.I.C.C.E.R.MN°114-12 année / février 1994 CE.
17- Strategie pour le développement de provinces du nord in partenariat euro- med Maroc, document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004, 6 décembre 2001.
18- CEDIES information 2113, 13 décembre 1997/465
19- Le Maroc et l'union européenne, délégation de la commission européenne au Royaume du Maroc, 1997
20- EUROMAC/1197, les relations euro- marocaines
21- UE n°135/14ème année janvier 1996 P3 800 millions dirhams autroute Rabat tanger.
22- UE/Meditaranée, financement accordés par l'union européene et ses Etats membres dans les provinces du Nord du Maroc, N°143, Novembre 1996.
23- Projets Financés par l'UE dans les provinces du Nord du Maroc, union Européenne, délagation de la commission Européenne au Royaume du Maroc, Ref.01 / JDC , Mars 2001.
24- Le Maroc des Régions 2001, Royaume du Maroc, Ministère de la prévision économique et du plan.
25- Débat National sur l'Aménagement de territoire , Région laayoune, Boujdour, Sakia El Hamra, Février 2000.
26- Agence pour la promotion et le développement économique et social, des préfectures et provinceS du Nord du royaume, Rapport d'activités 2003-2006, Note du synthèse..
27- Atlas des chantiers des provinces du sud Royaume, Agence du sud, 2007.
28- Agence du sud, Atlas 2008-2009, les grands chantiers de la région L.B.S.H, 2005.
29- Agence pour la promotion et le développement Economique chantiers de la région du laâyoune-Boujdour-Skia El Hamra.

30- Agence pour la promotion et le développement Economique et social des provinces du sud du Royaume, Atlas 2008, les grands chantiers de la région d'oued Eddahab-lagouira.

31- Agence du sud, l'Efort de développement de l'état dans les provinces du sud du Royaume 1975-2007, Mars 2007.

32- Agence du sud, programme des nations unies pour le développement, initiative pour la promotion de l'emploi dans les provinces du sud du Royaume, IPE 2006-2010, janvier 2006.

33- Agence du sud, Table ronde de la Mission permanente du Maroc organisé en marge de la XIII^{ème} session du conseil des droits de l'homme, sous le thème : le rôle des agences régionales de développement pour la promotion des droits économiques, sociaux et culturels, Genève. 22 Mars 2010.

34- Atles des chantiers des provinces du sud de Royaume, Agence pour la promotion et le développement économique et social des provines du sud Royaume, Mars 2007.

35- Agence pour la promotion et le développement Economique et social des provinces du sud du Royaume, produits des terroirs du Maroc saharien, Actes de l'Atelier : « Valorisation et développement des produits des terroirs du Maroc saharien « Rabat, 9 septembre 2011.

36- Agence pour la promotion et le développement Economique et social des provinces du sud du Royaume, Actes de l'Atelier, Expériences et harmonisations des approches en matière d'appui et d'accompagnement des communes dans l'élaboration des plan communaux de développement des provinces du sud du Royaume, Rabat, les 4 et 5 janvier 2012.

37- BOUBEKERAOUI : « La planification et la décentralisation », in travaux du XII congrès international, des sciences administratives à Marrakech, organisé le 24-28 juillet 1989.

38- L.I.D.C.C.E.R.M , n°116, 12 année avril 1994.

الفهرس

الفهرس

مقدمة عامة 1
القسم الأول: الإطار العام لوكالتي الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقتي الشمال والجنوب ... 17
الباب الأول: مؤهلات التنمية بمنطقتي الشمال والجنوب 19
الفصل الأول : الوضعية العامة لأقاليم الشمال..... 21
المبحث الأول: الخصائص الطبيعية والبشرية للمنطقة الشمالية 23
المطلب الأول: المميزات الطبيعية 23
الفرع الأول : العناصر الطبيعية لجهة تازة – الحسيمة – تاونات..... 23
الفرع الثاني : العناصر الطبيعية لجهة طنجة - تطوان 24
المطلب الثاني: المكونات البشرية والديموغرافية 26
الفرع الأول: الكثافة السكانية والبنية العمرية 26
الفرع الثاني: معدل النشاط الإقتصادي بالمنطقة الشمالية..... 30
المبحث الثاني: الأسس الاقتصادية والوضعية الاجتماعية للمنطقة الشمالية..... 33
المطلب الأول: المؤهلات الاقتصادية والإنتاجية..... 33
الفرع الأول : المؤهلات الفلاحية..... 34
الفرع الثاني: المؤهلات الصناعية والسياحية 39
الفقرة الأولى : الصناعة والصناعة التقليدية 39
الفقرة الثانية : السياحة..... 44
المطلب الثاني: البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية..... 47
الفرع الأول : شبكة المواصلات..... 48
الفقرة الأولى : الشبكة الطرقية وبنية السكك الحديدية 48
الفقرة الثانية : البنية التحتية للمطارات والموانئ..... 50
الفرع الثاني : التجهيزات الاجتماعية 51
الفقرة الأولى : قطاع التعليم والتكوين المهني 52
الفقرة الثانية: الـصـحـة..... 54
الفصل الثاني : الوضعية العامة للأقاليم الجنوبية..... 58
المبحث الأول : الخصائص الطبيعية والبشرية للمناطق الجنوبية 59
المطلب الأول : المميزات الطبيعية 59
الفرع الأول : جهة كلميم – السمارة..... 59
الفرع الثاني : جهة العيون- بوجدور- الساقية الحمراء 61
الفرع الثالث : جهة وادي الذهب – لكويرة..... 62
المطلب الثاني : المكونات البشرية والديمغرافية 64

الفرع الأول : النزوح السكاني بالصحراء 64
الفرع الثاني : التوزيع السكاني بالصحراء 69
المبحث الثاني: الأسس الإقتصادية والإجتماعية للأقاليم الجنوبية 71
المطلب الأول: المؤهلات الإقتصادية والإنتاجية 72
الفرع الأول : المؤهلات الفلاحية والمعدنية 72
الفقرة الأولى : قطاعي الفلاحة والصيد البحري 72
الفقرة الثانية : قطاع المعادن والطاقة 79
الفرع الثاني : المؤهلات الصناعية والسياحية 81
الفقرة الأولى : الصناعة والصناعة التقليدية. 81
الفقرة الثانية : السياحة 82
المطلب الثاني : البنيات التحتية الأساسية والاجتماعية 85
الفرع الأول : البنيات التحتية الأساسية : 85
الفقرة الأولى : شبكة المواصلات 85
الفقرة الثانية : الموارد المائية والطاقة الكهربائية 93
الفرع الثاني: التجهيزات الإجتماعية 99
الفقرة الأولى : قطاع التعليم والتكوين المهني 99
الفقرة الثانية : الصحة 108
خاتمة الباب : 114
الباب الثاني : وكالتا الشمال والجنوب وآليات التدخل.....117
الفصل الأول : وكالة الشمال آلية لمواجهة تحديات التنمية.....119
المبحث الأول : وكالة الشمال مرجعية ذاتية للتنمية 119
المطلب الأول : وكالة الشمال تصور مركزي لتحقيق التنمية الجهوية 120
الفرع الأول : وكالة الشمال استثناء على اللامركزية الجهوية.....120
الفرع الثاني : البعد التشاركي لعمل الوكالة 122
المطلب الثاني : هيكلة وأسس وكالة الشمال 125
الفرع الأول : التنظيم الداخلي للوكالة.....126
الفرع الثاني : التمثيلية الأوروبية في تشكيلة الوكالة 127
المبحث الثاني : وكالة الشمال وتعدد الشركاء.....129
المطلب الأول : الإرادة الأوروبية – المغربية المشتركة لتنمية أقاليم الشمال 130
الفرع الأول : دعم الإتحاد الأوروبي للعملية التنموية بالمنطقة 131
الفرع الثاني : البرامج المتوسطية، آلية تنموية فعالة 134
المطلب الثاني : التعاون المتعدد الأطراف 138

الفرع الأول: التعاون الثنائي 139
الفرع الثاني : المنظمات والهيئات الدولية 144
الفصل الثاني: وكالة الجنوب ورهان التنمية بالأقاليم الجنوبية 150
المبحث الأول : الإطار القانوني لوكالة الجنوب 150
المطلب الأول : وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية : التأسيس والأهداف 151
الفرع الأول : تأسيس وكالة الجنوب 151
الفرع الثاني : أهداف وكالة الجنوب 152
الفقرة الأولى: تعزيز النسيج الإنتاجي وإنتاج الشغل 153
الفقرة الثانية : السعي إلى تحقيق التوازن المجالي داخل المنطقة وفيما بينها 154
المطلب الثاني : التنظيم الإداري والمالي لوكالة الجنوب 155
الفرع الأول : الهيكلة الإدارية 156
الفرع الثاني : النظام المالي 157
المبحث الثاني : محاور ومشاريع وكالة الجنوب 158
المطلب الأول : الوكالة بين توزيع الاستثمار والتدبير التشاركي 159
الفرع الأول : توزيع الإستثمار وتركيبته المالية 159
الفرع الثاني : وكالة الجنوب والتدبير التشاركي 162
الفقرة الأولى : الجماعات المحلية والساكنة المحلية 162
الفقرة الثانية : التعاون الدولي 164
المطلب الثاني : البرنامج الأولوي لوكالة الجنوب 165
الفرع الأول: المشاريع الإقتصادية 165
الفرع الثاني: البنى التحتية والإجتماعية 167
خاتمة الباب 173
خاتمة القسم الأول 174
القسم الثاني: تدخل وكالتي الشمال والجنوب في التنمية الجهوية بين تحديات الواقع وضرورات المستقبل..176
الباب الأول : إسهامات وكالتي الشمال والجنوب في التنمية الجهوية 180
الفصل الأول : مجالات اشتغال وكالة تنمية الأقاليم الشمالية 181
المبحث الأول : الأبعاد الإستراتيجية الشمولية والقطاعية لوكالة الشمال 182
المطلب الأول : الأهداف الإستراتيجية 184
الفرع الأول : تقاطع الأهداف الشمولية والقطاعية 184
الفرع الثاني : مستويات التنمية بالمنطقة الشمالية 186
المطلب الثاني: المحاور الإستراتيجية 188
الفرع الأول: أسس المحاور الإستراتيجية 189

الفرع الثاني : التحديد والتوزيع القطاعي للحاجيات.....191
المبحث الثاني : المحطات الأساسية لمنجزات وكالة الشمال.....193
المطلب الأول : بنيات الدعم الاساسية.....194
الفرع الأول : محور البنيات الطرقية والموانئ.....194
الفقرة الأولى : فك العزلة من خلال المحاور الطرقية المهيكلة.....194
الفقرة الثانية : تحسين وحدات التجهيزات الأساسية للموانئ.....200
الفرع الثاني : تحسين وتوسيع التزويد بالماء والكهرباء.....201
الفقرة الأولى : الكهربة القروية.....201
الفقرة الثانية : الماء الصالح للشرب.....204
المطلب الثاني : الأنشطة الإنتاجية والاجتماعية.....207
الفرع الأول : الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.....209
الفرع الثاني : الصناعة والصناعة التقليدية والسياحة.....216
الفصل الثاني : برامج تدخل وكالة الجنوب في تنمية الأقاليم الجنوبية.....225
المبحث الأول : البنى التحتية والإقتصادية.....226
المطلب الأول : تأهيل البنيات التحتية.....226
الفرع الأول : التجهيزات الحضرية الأساسية والجماعات المحلية.....226
الفرع الثاني : المشاريع البنيوية.....233
المطلب الثاني : الأنشطة الإقتصادية.....236
الفرع الأول : الأنشطة المدرة للدخل.....236
الفرع الثاني : التسويق الترابي.....242
المبحث الثاني : الأنشطة الاجتماعية.....246
المطلب الأول : المرافق الجماعية وإنعاش السكن.....246
الفرع الأول : تشييد المرافق السوسيوجماعية.....247
الفرع الثاني : القضاء على السكن غير الائق.....253
المطلب الثاني : المجتمع المدني والبرامج المندمجة.....255
الفرع الأول : الأنشطة السوسيو ثقافية والرياضية.....255
الفرع الثاني : المشاريع المندمجة.....258
خاتمة الباب :.....262
الباب الثاني : تجربة وكالتي الشمال والجنوب بين إكراهات العمل وآفاق التنمية.....264
الفصل الأول : حدود عمل وكالة الشمال والرهانات المستقبلية.....266
المبحث الأول : البعد التنموي لوكالة الشمال ومعيقات العمل.....266
المطلب الأول : التحديد المنهجي للبرامج المعتمدة.....268

الفرع الأول : التعبير عن حاجيات المدى الطويل 269
الفرع الثاني : الإطار المتوسطي والبرنامج الأولي على المدى القصير 272
المطلب الثاني : وكالة الشمال وإكراهات التنمية 277
الفرع الأول : المعوقات المادية 277
الفقرة الأولى : المعوقات الطبيعية 278
الفقرة الثانية : إشكالية التمويل 279
الفرع الثاني : المعوقات الاجتماعية 280
الفقرة الاولى : محدودية إسهام الساكنة في التنمية 281
الفقرة الثانية : الهجرة السرية 282
المبحث الثاني : آفاق التنمية بالشمال بين الإرادة الوطنية والشراكة الأوروبية 284
المطلب الأول : الإستراتيجية الوطنية لتنمية الشمال 285
الفرع الأول : التنمية الذاتية خيار استراتيجي وطني 286
الفقرة الأولى : تحقيق التوازن المجالي بالمنطقة الشمالية 286
الفقرة الثانية : سياسة إعداد التراب الوطني دعامة أساسية للتنمية الجهوية 288
الفرع الثاني : الآفاق التنموية لوكالة الشمال 291
الفقرة الأولى : تعزيز التموقع الإستراتيجي وورقة طريق جديدة 292
الفقرة الثانية : إستراتيجية الوكالة لفترة 2013 -2017 295
المطلب الثاني : التصور الأوربي لتنمية الشمال 297
الفرع الأول : السياسة الأوروبية : من المساعدة إلى الشراكة الشمولية 298
الفقرة الأولى : الخطابات الأوروبية حول الإستراتيجيات الجديدة 299
الفقرة الثانية : الشراكة الجديدة : مقاربة مندمجة في علاقة شمال – جنوب 300
الفرع الثاني : موقع المغرب من الشراكة الأورومتوسطية 302
الفصل الثاني : واقع وكالة الجنوب وآفاق التنمية بالصحراء 305
المبحث الأول : الإكراهات التنموية لوكالة الجنوب 306
المطلب الأول : تدخل وكالة الجنوب في التنمية الجهوية : محاولة تقييم 306
الفرع الأول : سير وتنظيم الوكالة 307
الفقرة الأولى : قراءة نقدية في سير وتنظيم الوكالة 307
الفقرة الثانية : سبل التجاوز 309
الفرع الثاني : مستوى أداء الوكالة 310
الفقرة الأولى : قراءة نقدية في أداء الوكالة 310
الفقرة الثانية : سبل التجاوز 313
المطلب الثاني : وكالة الجنوب وعوائق التنمية 314

الفرع الأول : الإكراهات الطبيعية والحضرية.....315
الفقرة الأولى : عوائق الوسط الطبيعي.....316
الفقرة الثانية : عوائق التنمية الحضرية.....317
الفرع الثاني : معوقات التنمية الجهوية بالأقاليم الجنوبية.....318
الفقرة الأولى: المعيقات القانونية والإدارية.....318
الفقرة الثانية : المعيقات المالية.....321
المبحث الثاني : مستقبل التنمية بالصحراء بين تفعيل الجهوية المتقدمة ورهان الحل السياسي.....323
المطلب الأول : آفاق التدبير الجهوي على ضوء الجهوية المتقدمة.....325
الفرع الأول : الجهوية المتقدمة على ضوء الدستور الجديد 2011.....326
الفرع الثاني: الوسائل الضرورية لتطبيق الجهوية المتقدمة.....329
الفقرة الأولى : توفير الموارد المالية لإنجاح الجهوية.....329
الفقرة الثانية : تأهيل العنصر البشري لرفع تحديات التنمية.....331
المطلب الثاني : الحكم الذاتي رهان الحل السياسي وتحدي الإقلاع التنموي.....334
الفرع الأول: اختصاصات جهة الحكم الذاتي ومؤسساتها.....335
الفقرة الأولى: اختصاصات جهة الحكم الذاتي.....335
الفقرة الثانية : مؤسسات جهة الحكم الذاتي.....336
الفرع الثاني : تمويل جهة الحكم الذاتي وعلاقتها بالمركز.....338
الفقرة الأولى: تمويل جهة الحكم الذاتي.....338
الفقرة الثانية : علاقة الدولة بجهة الحكم الذاتي.....339
خاتمة الباب.....341
خاتمة القسم الثاني.....343
خاتمة عامة.....346
لائحة الملاحق.....356
لائحـة المراجـع.....388
الفهرس.....402